# 

للتشريع والقضاء

جرُر(طنع کمٽني المحامي

الجزوالتاسع عشر

الطيعة الغانية

1998

ا حمدار حركز حسى للدراسات القانونية ۲۸۷ ق الأمرام - الجزة "ت. ۲۲۲۲۵- ۲۰۵۹۹۰ ۲ ق دوليق فيسس من فاطعسة دفسساني - الميين





# **موسوعة مصسر** للتثريع والنطاء

نقتين موضوعي لجبيع التشريعات المبول بها في مصر هتي مستوى القسرار الوزاري > المسادرة بنذ عام ١٩٥٠ وهني يوبنا هسطا > معدلة ونفا لاخر تعديل وبرنية موضوعاتها ترتيبا هجاليا ومعلقا عليها باهم الجادي القانونية التي قررتها معكمتا التنفي والادارية العليا

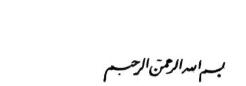
> اعداد عبد التعم حسنى المعامر

الجزء التاسع عشر

موضوعات هرف (ع ، غ ، ق )

الطبعة الشانية ١٩٩٤

مركن حسسنى للدراسات القابونيية ٢ سشارع توفيق سسمس مكن فاطمه دشدى الهرور تر ٩٩٠ ١٩٣٣



#### عاملون بالدولة والقطاع العام

القسم الأول \_ عاملون مدنيون بالدولة •

القسم الثانى ـ عاملون بالقطاع العام •

القسم الثالث ـ تشريعات مشتركة ٠

عاملون بالدولة والقطاع العام

# قانون رقم ۷٪ قسنة ۱۹۷۸ باصدار قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة (۲۰،۱)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نميه ، وقد أصدرناه

## (المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون الرافق بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

#### ( المادة الثانية )

يلفى القانون رقم ٥٨ لسفة ١٩٧١ باصفار نظام العاملين المنيين بالدولة ، كما يلفى كل من يُقالف المكام القانون الرافق .

## ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ ٠

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٩٨ ( ١٨ يولية سنة ١٩٧٨ ) •

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية في ۲۰ يولية سنة ۱۹۷۸ - العدد ۲۹ تابع «ب» (۲) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۲۳۱ لسنة ۱۹۸۷ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۰/۱۰/۱۹ - العدد ۲۲ مكرر ) ونص في مادته الاولى على ان «يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقى ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۷۸ وذلك فيما عدا حكم المادة ۹۲ » .

# تاتون نظام العاملين العنيين بالدولة الباب الأول

#### في الأهكام المامة

مادة 1 ــ يعمل في المسائل المتملقة بنظام الماملين الدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بعذا القانون وتسرى أحكامه على :

 ١ — العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى ٠

٢ — العاملين بالميثات العامة نيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة
 يعم •

ولا تسرى هذه الأعكام على الماملين الدنين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة غيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات .

ويعتبر عاملا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يمين في احدى الوظائف المينة بموازنة كل وحدة ٠

مادة ٢ - في تطبيق أعكام هذا القانون ٥٠٠ يقصد:

#### ١ ــ بالوهدة :

- ( 1 ) كَلَّا وزارة أو مصلحة أو جهاز يكون له موازنة خاصة ٠
  - (ب) كل وهدة من وهدات الحكم المطى
    - ( به ) الهيئة العامة .

#### ٢ ــ بالباطة الختصة :

- (١) الوزير المنص •
- (ب) المعافظ المفتص بالنسبة لوحدات المكم المجلى •

عاملون بالكولة والقطاع العام ....

## (ج) رئيس مجلس ادارة الهبئة العامة المختص •

مادة ٣ سـ ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ أسنة ١٩٨٣ ) تشكل لجنة الشئون الخدمة المدنية برئاسة رئيس الجهاز الركزى المتظيم والادارة وعضوية :

- المولة والمجمعة المعومية المسمى المنسوق والتشريع بمجادر الدولة والمرابع المولة والمرابع المولة والمرابع المرابع المرا
  - رئيس قسم التشريع بمجلس الدولة •
- ب رئيس الادارة الركزية للخدمة الدنية بالجماز الركزى التنظيم
   والادارة
  - رئيس الادارة المركزية لتوتيب وموازنة الوظائف بالجهاز المركزى
     للتنظيم والادارة •
  - وكيل وزارة المالية أشئون الوازنة العامة ووكيل آخر اللوزارة يختاره وزير المالية ٠

وتختص هذه اللجنة بما يأتي :

١ -- وضع مشروع اللائحة التتغيفية للقانون على أن تصدر هذه
 اللائحة بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية (١) -

٢ ـ وضع القرارات والتطيمات التنفيذيسة التى يقتضيها تنفيذ المكام هذا القانون •

٣ ــ وضع التمليمات التي تكفل تنفيذ الفتاوى الصادرة من مجلس الدولة فيما يتملق بتطبيق المكام هذا القانون والأثمته التنفيذية وغيره من

<sup>(</sup>۱) صدر قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ ليخة ١٩٧٨ باصدار الله على ١٩٧٨ باصدار الله على المدنية التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ( الوقائع المعزية في ١٩٨٧ مرقم المدد ٢٠٠٠ ) ، العول بالقرار رقم ١٩٨٢ مرقم المدد ١٩٨٠ ورقم المدد ١٩٨٢ ورقم المدد ١٩٨٢ ورقم المدد ١٩٨٢ ورقم المدد ١٩٨٢ ورقم المدد المد

المقوانين والقرارات التنظيمية الصادرة في شان العاملين الخاضمين لاحكام هذا القانون م

ع -- مباشرة الاختصاصات الأخرى الواردة فى هذا القانون •
 ويعتمد الوزير المختص بالتنمية الادارية قرارات وتعليمات اللجنة •
 ويكون لهذه اللجنة أهلئة فنية يصدر بتشكيلها وبنظام العمل بها قرار
 من رئيس الجهاز المركزى المتنظيم والادارة •

وتضع اللجنة لائحة داخلية تتضمن القواعد والاجراءات المعلقة بسير المعل بها وتنشر قرارات وتعليهات وأبحاث وتوجيهات اللجنة في نشرة ربع سنوية و وتحدد هذه اللائحة تنظيم وتعويل توزيعها و

مادة ٤ ــ ( الفترة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ كسنة ١٩٨٣ ) تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المفتصة لجنة أو أكثر الشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية أن وجدت يختاره مجلس أدارة اللجنة النقابية •

وتجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها أو من رئيس الوحدة وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فاذا تسناوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس

وترسل اللجنسة اقتراهاتها إلى السلطة المفتصسة خلال السبوع الاعتمادها ، فاذا لم تحمدها ولم تبد اعتراضا عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها اعتبرت نافذة ، أما أذا اعترضت على اقتراهات اللجنة كلها أو بعضها فيتمين أن تبدى كتابة الأسبب المبرة لذلك وتميد ما اعترضت عليه اللجنة النظر فيه على ضوء هذه الأسباب وتحدد لها أجلا للبت فيه ، فاذا انقضى هذا الأجل دون أن تبدى اللجنة رأيها اعتبر رأى السلطة المفتمة نافذا ، أما أذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد ترسل اقتراهاتها الى السلطة المفتصة لاتخاذ ما تراه بشسانها وبمتبر مرارها في هذه المحالة نهائيا ،

وتنفتص اللجنة بالنظر فئ تعين ونقل وترقية ومنح الملاوات الدورية والتشجيعية للماملين شاغلى وظلئف الدرجة الأولى فعسا دونها واعتماد تقارير الكفاية المتدمة عنهم •

كما تختص بالنظر غيما نرى السلطة المختصـة عرضه عليها مسن مونمبوعات ه

ويتولى أعمال الأمانة الفنية لهذه اللجنة رئيس شقون العاملين أو من يقوم بعمله دون أن يكون له صوب معدود •

مادة ٥ سـ تمان القرارات التي تصدر في شسئون الماملين في نشرة رسمية يصدر بتنظيم توزيعها على الجهات المفتصة وتطبيقها في أوحة الإعلامات قرار من السلطة المفتصة ٠

مادة ٦ سيختص مطس الدولة دون غيره بابداء الرأى مسببا غيما تطلبه الوحدات الخاصة الأمكام هذآ القانون متعلقاً بتطبيق آحكامه ولوائمه التنفيذية عن ظريق ادارة الفتوى المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ طلب الفتوى عن ظريق الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ه

مادة ٧ - يكون حساب الدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي ٠٠

> الباب الثاني في الملاقة الوظيفية وانتهاتها الفصل الأول في الوظائف

مادة ٨ سـ ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٧ أسنة ١٩٨٢ ) تضم كل وحدة هيكلا تنظيميا لها يعتمد من السلطة المفتصة بعد لخذ رأى

الجهاز الركزى المنتظيم والادارة ، ويراعى فيه تقسيم الوهسدة الى قطاعات وادارات مركزية أو مديريات بما يقتاسب والانشطة الرئيسية اكل وحدة وحجم ومجالات العمل المتعيزة بكل قطساع أو ادارة مركزيسة أو مديرية .

وتضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد ولجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم تواغرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في أمدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة (١) ه

ويمتمد جدول الوظائف وبطلقات وصفها والقرارات الصادرة باعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة •

هادة ٨ مكروا سـ ( مضافة بالقانون رقم. ١١٧ لسنة ١٩٨٢ ) أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لوكيل الوزارة لا تقابلها درجــة مالية ويماون وكيل الوزارة الوزير في مباشرة المتصاصاته .

ويفتار الوزير وكيل الوزارة بطريق الندب المدة التي يحددها من بن شائلي وظائف الدرجة المعازة •

ويستحق شاغلو حذه الوظيفة بدل التعثيل الذي يمدر بتحديده قرار من رئيس الجمهورية •

<sup>(</sup>۱) قضت المحكمة الادارية العليا بأن اعادة تقييم الوظيفة برفسع مستواها لا يستنبع حتما وبحكم اللزوم ترقية شاغلها الى الوظيفة التى اعيد تقييمها برفع مستواها و والآساس في خلك هو استقلال طرق شغل الوظيفة عن ترصيف وتقييم الرظائف ، وأن شغل الوظيفة بعد اعادة تقييمها يقتضى ضرورة صدور قرار بالترقية من السلطة المختصة الى الوظيفة التى اعيد تقييمها بعد التحقق من توافر شروط الترقية في المرشحين لشغل الوظيفة (حباسة ٢٩٨١/٢/٤ ــ الطعن رقم ٢٠ ٣ سنة ٢٩ ق) ،

مادة به ب يمحد رئيس الجهاز المركوى الانتظيم والادارة القرارات المتنبغة للمعليم اللازمة لترتيب الوظائف والاعكام التي يقتضيها التفيذه ويدخل ضمن ذلك العد الاد ماك تمد

مادة ١٠ - يجوز في عالة الغرورة الدخوى تبما لتتضيات المل الله في بهض الوهدات وجود تقييمات وظيفية في الدرجة إلسالية الواحدة يتمرك بينها المامل دون أن يترتب على ذلك ميزة مادية عبل الإرتقاء الى خليفة في الدرجة المالية الأعلى .

ويبعدو بتعديد حدد التعسيمات الوظيفية ونظام الحركة بيدما المعزار
 ون أبدئة الفنعة الدفية بناء على طلب السلطة المنتسة •

مادة 11 - تقسم وطائف الوحدات التي تنفسم الاحكام هذا التانون الى محمومات نوعية وتنتبر كان مجموعة وحدة مصيرة في مجل التميين والترقية والنعل والنحب •

مادة ١٢ - يكون شغل الوظائف عن طريق التعين أو الترقية أو النقل أو النعب بعراماة استيفاء الاستراطات الملامة .

مادة ١٧ ... يجوز شمل الوظائف الدائمة بصغة مؤتمة في الأحوال المبيئة في القانون وفي حدم العالمة تسرى عسلى المامل المبيئ أحكسام الوظائف الدائمة ه

مادة ١٤ ــ يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجاب وان يتومون بأعمال مؤقنة عارضة أو موسمية والعاملين التعرجين وذلك بقرأر 

# النمل الكاني

#### في التمين فير الوظائفي (١)

# مُلَقَةُ ١٥ شَـ ﴿ أَلْفَقُرَةَ لِللَّمَانِيةِ مُعْتَقِدِلَةً بِالْقَلْنُونِ رُقَعْ الْمَارِ لَسَنَّة الْمُرْهِ } )

(۱) صدر قرار وزير التنمية الإدارية رقم السنة ١٩٧٩ ينظام توظيف الخبراء الوطنيين ( الوقائع المعرفة في ١٩٧٩/٢/٢٢ - التحددة ) ورقم المنبراء الدجانب ( الوقائع الممرية في ١٩٧٩/٢/٢٢ بالمورية في ١٩٧٩/٢/٢٢ بمان توظيف الممرية في ١٩٧٩ بمان توظيف العلمان الذين يقومون بأعمال موقتة ( الوقائع الممرية في ١٩٧٩/٢/٢٢ بمان توظيف العدد ٥٤) ورقم على المعربة في ١٩٧٩/٢/٢٢ بمنان توظيف العاملين التدريبين ( الوقائع الممرية في المعربة في ١٩٧٩/٢/٢٢ - العدد ٥٤) و

روساة (٣) محرو كالروكيون معلى الوؤولة وقفه ١٩٨٥ التنق ١٩٨٥ المطوولط الاستجانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام في الشركات المستخانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام في الشركات المستد عالم المسرية في ١٩٨٥/١٢/٣ - المعدد عالم المستقد المس

(۱) نصت المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٢٥ لمنة ١٩٦١ على انه « لا يجوز أن يعين أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة سبواء في الحكومة أو في المُكُومة أو في المُكومة أو أن المُكومة الرسمية في ١٣١/١/٢٤ عطابعد ١٦٦٣) أن المُكامرة المُكامرة المُكامرة المُكامرة أن المُكامرة أنهم المُكامرة أن المُكامرة أنهم أن المُكامرة أنهم أن المُكامرة أن المُكامرة

 (٢) صدر قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشان التعيين في غير لدني الوظائف ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٤/١٠ م العدد المراكز على نظم :

بدارة أنها بكون التعين في في ادفن ادفا المجموعة المذوعة أمنواه
 من داخل الوحدة أو خارجها وفقا للقواعد وبمراعاة توافي الثهروط التالية :
 ١ ــ أن يكون التعين في حدود ٢٠٠ من عدد الوظائف الشاعرة في

كل درجة من كل مجموعة نوعية من الوظائف على مدار السنة ٠

إن الإستان تتوافريق المرشخ للتعيين الفرنوط اللازمة لشفال الوظيفة
 بن حيث نوع ومستوى التاهيل العسلمي والخسرة طبقا لحداول ترتيب
 وتوضيف الوظائف

يكونَ التمينَ ابتداء في أُدنى وطائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وطائف الوحدة »

ويجوز التمين في غير هذه الوظائف سواء من دلظك الوهدة أو من خارجها في حدود ١٠/ من العدد المالوب شغه من وظائف كل درجه وظائ طبقاً المتواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخدمة المدنية ٢٦٠ ويعتبر الوظائف الشاغرة في كل درجة بالمجموعة النومية وهدة واهدة على مدار السنه في تطبيق هذه النسبة ، غاذا كان عدد الوظائف المطلوب شغاها يقل عشرة جاز تسين عاملة واهده

٣ \_ الا تقل مدة الخدمة العملية للمرشح عن مجموع المدد المبينة اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الآدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدعا من درجة التعيين بها .

 ن تتوفر في مدة الخبرة المشار اليها الشروط المقررة في الوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العلمية التي تزيد عن المدة اللازم توافوها لشفل الوظيفة •

ه اجتياز المرشح اختبار الكثف عن الصلاحيات والقدرات والمهارات
 اللازمة لشغل الوظيفة طبقا للمواصفات المحددة لها

مادة ٢ سريشترط للاعتداد بمدة الخبرة المشار اليهسا في المسادة السابقة ما يلي :

ا ... أن تكون تالية للحصول على المؤهل الدرامي المسترط لشنغل الوظيفة المرشح لها ٠

 ت تكون تالية للقيد بعضوية النقابة وذلك بالنمبة لمحد ممارسة المهن الحرة الأعضاء النقابات المهنية الصادر بتنظيم الاشتفال بها قانون من قوانين الدولة •

 " يتغق نوع الخبرة العملية خلال مدة الضبرة المذكورة مسع طبيعة عمل الوظيفة المرشح لها العامل المتعين بها -

مادة ٣ .. لا يجوز في جميع الأحوال تعيين العامل في وظيفة درجتها أعلى مما وصل اليه زميله المين بذات الوصدة في التاريخ الفرض لبداية الخبرة المصوبة طبقا لأحكام هذا القرار -

مادة ٤ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به من تاريخ نشره • وتستثنى من أعكام النترتين السابقتين الوظائف العليا

اً هَادَةُ ١٦ هُ يَكُونَ التميينَ في الوظائف المَلْيَا بِقَرَارُ مَانَ رئيس يُمِمْوْرُيُهُ مَ

ويكون التميين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المنتصة .

وادة ١٧ م تمان الوحدات عن الوظائف الخالية بهما التي يكسون التميين غيم الأمل التميين على الأمل ، التميين على الأمل ، ويتضمن الإعلان الميانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها .

وتجدد السلطة المفتصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان •

مادة 14 سيكون التميين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأستقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان وعند التساوى في الترتيب يمين الأعلى وؤملا غالاقدم تخرجا ، فان تساويا تقدم الاكبر سننا »

وتسقط حقوق من لم يدركه الدور للتمين بمضى سنة من تاريخ اعلن نتيجة الامتحان ويجوز التمين من القوائم التي مضى عليها اكثر من سنة أذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشييح منها وذاك خلل الستة أشهر التالية لانقشاه السنة ه

ومكون التجين ف الوطائف التي تشغل بدون امتمان على الوجهة الآتي :

١ - أذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيض يشمل الوظيفة فيكون التمين طبقا للمؤهل الأعلى وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية الاعلى في مرتبة العميول على الشهادة الدراسية فالمؤهد تخرجا فالاكبر سنا •

٧ - خاذا كانت الخبرة هي المطلوبة غيكون التعيين طبقا ادد الخبرة •

مادة 10 - تحدد بقرار مين رئيس مطس الهزداء الوظائف التى تحجز المصابين في العمليات الحربية الذين تسمح حالتهم بالقيام بأعمالها كما المحدد خلك القوار قواعد غنيله ويجوز أن يعقيها في هذه الوظائف أزواج عبرًا المحالصابين أو أعدنا والاهيم أو أعد إغوتهم القائمين باعالتهم وذلك في حالة عجزهم عجزا عاما أو وظائم أذا توافرة تعيم شروط شسطل هذه الوظائف ، وكذلك الأمر بالنسبة الشهداء .

هادة ٢٠ - يشترط بنيون يجين في إيعدى الوظائف:

 ان يكون متمتعا بالجنسية المعرية أو جنسية الجدى الدول العربية التي تعامل جمهورية مصر العربية بالمثل بالنسبة ألى تولى الوظائف المعاهة ه

٢ ــ أن يكون مصود السيرة حيثان السمعة -

 ٣٠ - الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقومة جناية في احدى الجرائم المنصوص عليها في مقانون الفقومات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين المفاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مغلة بالله في أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره من

ومع ذلك قادًا كان العكم مشمولًا بوقف تنفيذ المتوية جاز تميين العامل بمد موافقة السلطة المنتصة .

واذا كان قد حكم عليه ارة واحدة غلا يحول دون التسيير الآاذا قدرت لمجنة شئون العاملين بقرار مسهيم، من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن تعين العامل يتعارض مع مقتضيات الوطيفة أو طبيعة العمل،

 أن يكون مستوفيا الانتئر أطات شمل الوطابغة .

١ -- أن تثبت لياقته المسحية للوظيفة بمعرفة المجلس الطبى المختص (١) : وذلك فيما عدا الماطين المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز الإعفاء جنها بقرار من السلطة المنتسة بالتبيين .

- ٧ أن يجتاز الامتحان القرر لشغل الوظيفة (١) .
  - ٨ ــ ألا يبتل النس عن ست عشرة سنة ٠
    - ٩ ــ أن يكون ملما بالقراءة والكتابة •

مادة 71 — المؤهلات العلمية الأجنبية التى تمنصها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر بمعادلتها بالؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميا أذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص أو من وزير شئون الأزهر عصب الأحوال بناء على اقتراح لمجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة المتعلم والإدارة العامة للمعات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التى فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهاداتها أو تقييمها علميا ه

كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم الطمى المؤهلات التي تعنصها المعاهد والمدارس الوطنية ه

 <sup>(</sup>١) جيد القانون رقم ١٢٢ المنة ١٩٨١ ونص على أن يعفى العاملون بالمساجد التي تملم لوزارة الاوقاف من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية ( الجريدة الرسمية \_ العدد ٣١ تابح في ١٩٨١/٧/٣٠ ) .

وانظر القرار الجمهورى رقم ٢٩٢٠ لسنة ١٩٦٣ باحسكام اللياقة الصحية للتعيين في الوظائف إليامة (الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٩٧ سالعدد ٢٠٠ ) ، المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٢/٨ ـ العدد ٦ ) ، وانظر ليضا قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن لائحة اللجان الطبية (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٢/٢ هـ العدد ١٠ ملحق ) ،

ملدة ٢٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ المسنة ١٩٨٣) يوضيع المينون لاول مرة تحتر الاغتبار المدة سقة أشهر من تاريخ تسلمهم الممل ، وتقرر صلاحيتهم خلال مدة الاختبار غاذا ثبت عدم صلاحيتهم انهيت خدمتهم ، الا اذا رأت لجنة شئون العاملين نقلهم الى وظائف أخرى على أن يقضوا في هذه الحالة غترة المتبار بحديدة .

ويشترط في جميع الأحوال النبوت صلاحية المامل أن يجتاز بنجاح برنامج التدريب الذي تتيمه له الوحدة التي يمثل بها أو الذي تقرره الوحدة للتدريب التاهيلي أو التحويلي للمعينين من الغريجين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب، •

وتحدد لجنة شئون الخدمة المدنية بناء على عرض السلطة المنتصة للوظائف الأخرى التي لا يوضع شاغلوها تحت الاختجار (٢٠٠٠ ويستثنى من الاحكام المتقدمة المعينون بقزار من رئيس الجنهورية .

مادة ٢٣ سـ استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين المسامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الموحدة أز في وحدة أخرى بذات أجره الأصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي تفساها في وظيفته السلبقة في الاقتدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشفل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على الا يكون المتقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة معرقية ضميف م

مادة ٢٤ ــ تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعليق فيها ٤ قادًا اشتمار قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلي ؟

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة التنمية الادارية رقم ٢٢٤٦ لمنة ١٩٨٤ بتحديد بعض الوظائف التي لا يوضع شاغلوها تحت الاختبار ( الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٤/١٧ ــ العدد ٩٣٠) .

١ سماط كان التعيين الاول مرة العتبرت الاقدمية بين المعينين بحسب الاسبقية في أولوية التعيين طبقا لمساورد في المادة ١٨ من هذا القانون .

٣ ـــ اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على أساس
 الأقدمية في الوظيفة السابقة •

٣ ــ اذا أعيد تميين المامل فى وظيفة من مجموعة أخرى فى نفس درجته أو فى درجة أخرى تحسب القدميته فى هذه الحالة من تاريخ اعادة تميينه •

مادة ٢٠ ــ يستحق العامل عند التميين بداية الأجر المقزر ادرجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون ٠

ويستحق العامل أجره اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل ، ما لم يكن مستبقى بالقوات المبلحة فيستحق أجره من تاريخ تميينه .

واستثناء من ذلك اذا أعيد تميين العلمل فى وظيفة من مجموعة أخرى فى بفسى جرجته أو فى جرجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يؤيد على بداية الأجر القرر للوظيفة المين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاطين السابقين بالوحدات الاقتصادية والماملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي تسرى عليها لحكام هذا القانون •

كها بمرئ هذا الحكم على العاملين المبينين بمكافآت شاملة عند تسيينهم في وظائف دائمة .

مد مادة ما مكروا ما ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ أسنة ١٩٨٣ ) مسم مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من القانون مجوز

السلطة المفتصة بتعين العاهلين الذين بعصلون أثناء الخدمة عن معة علات أعلى لازمة إشبط الوظائف الخلفة بالموحدة التي يعطون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة اشط حقه الوظائف وفقا لجداول الترميمة والترتيب المعول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الإعلان والاعتصان اللازمين شخل هذه الوظائف و

ويونت العامل الذي يمين وفقا لاحكام الفقرة السلبقة أول مربوط درجة الوظيفة المين عليها وعاثرة من عاثراتها أو مرتبه السابق مشاغا اليه هذه الملاوة أيهما أكبر حتى وأن تجاوز نهاية مربوط درجة الاظيفة المين عليها ، وتمنح هذه الماثرة أن يماد تعيينه بوعدة أخرى مللؤها. الأعلى الذي حصل عليه ،

مادة ٢٦ - يجوز ارئيس الجمهورية في الحالات التي يقدرها ان يتر الاحتفاظ ان يمن بوغليفة الحرى والبدلات التي كان يتقضاها قبل التعدين بها ولو تجاوز نهاية الإجر والبدلات المتيرة الوغليفة المجديدة ،

مادة ٢٦ مكردا — ( مشاعة القانون رقم ١٠٨ اسنة ١٩٨١ ) لرئيس مجلس الوزراء أن يقرر الاجتهائة سبعة شيخسية أن ينقل من احدى وحدات القطاع العام الى احدى الوحدات الفائسة الاحكام حذا القانون بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الإخيرين قبل النقل من بدلات براية مزايا مالية أخرى •

غاذا كانت الوظيفة المنقول البها العامل مقررا لهما بدلات وأيسة مزايا مالية اكبر مما كان يتقاضاه بالجهة المنقول قنها مرفيت حقم البدلات والمزايا ، أما أذا كان مجموع ما كان يتقاضاه من بدلات ومزايا مسادية يزيد عما هو مقرر للوظيفة المنقول النها عائه بيحتفظ له بما كان يتقاضاه مع استبلاك الزيادة من ربع مسا يستحق له من عاتوات قورية وعالوات تربية مستقبلا ،

المادة ٧٧- ( مستبدلة بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣) تحسب مدة المخبرة المكتسبة علميا التي تتمان مع طبيعة حمل الوظيفة المعن عليها العامل الموبائية تبديلة المعن عليها العامل الموبائية تبديلة التعين للعامل الذي تزيد مدة عبرية عن المدة المطلوب توافرها الشغل الوظيفة >

كما تحسب مدة الخبرة العملية التي نتريد على مدة الخبرة المطلوب توافرها الشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التسين عن كل سبة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المين عليها العامل وعلى ألا نسبق زميله المين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرشي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجر ،

عند ويتكون هساب مده المشهرة الموضحة بالفقرتين السابقتين وفقا القواعد التين تقسمها للجنة شكون الكدمة المدنية (1) ه

# القمل الثالث في تيأس كفاية الأداء

' عادة ١٨ ـــ ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ السنة ١٩٨٣ ) تمنع السلطة

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير بيثون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٥٤٧ لمنة ١٩٨٦ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية عند التعيين المعاملية المؤهلين ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١٧٢١ - العدد ٣٦٤ تأبع ) المعال بالقراريل ٧١ لسنة ١٩٨٨ و ٥ لننة ١٩٨٨ - كما صدر القرار رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٨٩ المحال بالقرارين ٢٧ لبنة ١٩٨٨ و ١ لسنة المصرية - العدد المشار الميه ) المعدل بالقرارين ٧٢ لبنة ١٩٨٨ و ١ لسنة ١٩٨٨ و ١ لسنة ١٩٨٨ و ١ لسنة المشرية عمل قواعد حساب مدة الخبرة المكتمبة علميا عند التعيين ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠ / المعدد على المعدل بالقرار رقم ١٤٨٤ اسنة ١٩٨٨ في ١٩٨٠ / المعدد على المعدل بالقرار رقم ١٤٨٤ اسنة ١٩٨٨ في ١٩٨٠ / المعدد على المعدد عل

المنتصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأحدافها ونوعية الوظائف مها •

ويكون قياس الاداء مرة واحدة خلال السنة قبل وفسع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تمدها الوحدة لهذا الغرض ونتائج التدريب المتاح — وكذلك أية معلومات أو بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس كفاية الاداء .

ويمتبر الاداء العادي هو المبيار الذي يؤغذ أساسا لقياس كفاية الاداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتلز أو جيد أو متوسط أو مسيف (١٠ م

وتضع السلطة المفتصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع فيّ وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها •

ويكون وشم التعارير النهائية عن سنة تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر وتقدم خلال شهر يناير وغبراير وتعتمد خلال شهر مارس و وتعلن الماملين معايير قياس الكفلية التي تستخدم في شائهم .

ويقتمر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لوظائف مسن الدرجة الاولى فما دونها •

ويكون قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلى الوظلف العليا على أساس ما يبينه الرؤساء بشائهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطات المختصة وتودع بعلفات خدمتهم •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة المتنمية الادارية رقم ۵۵۰ لسنة ۱۹۹۳ بشأن معادلة مراتب الكفاية المعمول بها حاليا بمراتب الكفاية المنصوص عليها بالقانون رقم ۱۹۸۳ لسنة ۱۹۸۳ بتعديل لحكام القانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۷۸ ( الوقائع المصرية في ۱۹۸۳/۱۱/۲۱ - المعدد ۲۲۶ تابع ) -

وتحدد اللائمة التنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كنابة العاملين •

مادة ٢٩ سـ يجب اخطار الماملين الذين يرى رؤساؤهم أن مستوى أدائهم أقل من مستوى الأداء المادى بأوجه النقص في هذا الأداء طبتا لنتيجة التهاس الدوري للأداء أولا بلول •

دادة ٢٠ ـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تمان وحدة تُستون المعاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المفتصة أو من لجنة شئون العاملين بحسسب الإحسوال •

وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه •

ويكون تظلم العاملين شاغلى الوطلقف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم الى السلطة المقتمة •

ويكون تظلم باقلى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من الساطة المختمة من ثلاثة من كبار العاملين معن لم يشتركوا فى وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بالوهدة أن وجدت .

وبيت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قسرار السلطة المختمة أو اللجنة نهائيًا (١) •

<sup>(</sup>۱) قضت المحكمة الادارية العليا بأن تقرير الكفاية الذي يقدم عنه النظلم في الميعاد لا يعد بمثابة قرار اداري نهائي حتى يتم الفصل فيه ، فاذا فصل فيه بالرفض يعتبر ذلك قرارا اداريا نهائيا يفتح ميعادا مقداره ستون يوما للظعن فيه ، ولا يجوز الاحذ بقرينة الرفض الفمني المستفادة من فوات متين يوما على تقديم النظلم دون البت فيه ذلك أن مناط هذه القرينة أن يكون التظلم مبنيا على قرار اداري نهائي والتقرير لا يعتبر نهائي والتقرير لا يعتبر نهائي المعرفة الطعن نهائيا الا بفوات ميعاد التظلم أو البت فيه ( جلمة ١٩٨٥/١٢/١٥ - الطعن رقم ١٩٨٥/١٢/١٥ السعن وقات م

عاملون بالدولة والقطاع العام .....هم

ولا يُعتبَرُ بيان تقييم الاداء أو التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميماد التظلم منه أو البت فيه •

مادة ٣١ ــ يمنح العاملون الذين هصلوا على مرتبة ممتاز في تقارير الكفاية شهادات تقدير هن السلطة المفتهة وتعلن أسماؤهم في لوحسة مخصصة لذلك •

مادة ٣٢ سر الفترة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ اسنة ١٩٨٣) في حالة اعارة العامل داخل المجمورية أو ندية أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة التي قضى بها المدة الاكبر من المنة التي يوضع عنها لتقوير. •

فاذا كانت الاعارة للخارج يعتد في مصاملته بالتقارير السابق وضمها عنه تبل الاعارة •

كما يمتد بالتقارير السابق وضمها عن المامل في جالة ما أذا مهرح له بلهازة خاصة ه

وبالنسبة للعامل المجند تقدر كفليته بمرتبة جيد حكما عادا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز حكما •

وبالنسبة للعامل المستدعى للاهتياط أو المستبقى تقدر كفليته بمرتبة ممتاز حكما ه

وبالنسبة لأعشاء المتفاعات النقابية تحدد مرتبة كفايتهم بما لايقل عن مرتبة تقدير كفايتهم في السنة السابقة عسلى انتخابهم بالمتفاهات التقابية •

مادة ٣٣ ــ ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) اذا كانت مدة مرض العامل ثمانية أشهر فاكثر تقدر كفايته بمرتبة جيد حكما ماذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة معتاز فنقدر بمرتبة معتاز خكما . عادة ٣٤ ب يحرم العامل المدد عنه تقرير سنوى بمرتبة ضعيف من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية السنة المقدم عنها التقرير •

ولا يترتب الاثر السلمِق اذا ما تراخى وضع التقرير عن الميعاد الذى سمن وضعه فيه ٠

مادة ٣٥ ـــ ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) يعرض أمر العامل الذي يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بمرتبة ضميف على لجئة شئون العاملين ، فاذا تبين لها من غصص حالته أنه أكثر ملامة للقيام بوظيفة أخرى في ذات درجة وظيفته قررت نقله اليها .

أما اذا تبين المجند أنه غير صالح المعل فى أية وغليفة من ذات درجة وظيفته بطريقة مرضية اقترحت غصله من الخدمة مع حفظ حقه فى الماش أو المكافأة أو منحه أجازة ع

وترفع اللجنة تقريرها السلطة المنتصة فلذا لم تعتمده أعادته للجنة مم تحديد الوظيفة التي ينقل اليها العلمل •

غاذا كان التقرير التألى مباشرة بعرتبة ضعيف يفصل العامل مسن الخدمة في اليوم التالى لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه في الماش أو الكافأة ،

ويجوز بقرار مسن رئيس مجلس الوزراء منح العاملين شساغلى الوظائف الطيا أجازة أذا ثبت من واقع بيلنات تقييم أدائهم المودعة بملغات تقدمتهم أن أداءهم الاعمال وظائفهم أقل من المستوى المطلوب وذلك بناء على توصية لجنة تشكل برئاسة الوزير المختص أو المحلفظ أو رئيس مجلس أدارة الهيئة العامة بحسب الاحوال وعضوية اثنين من الماملين بالوزارة أو المحلفظة أو الهيئة معن بسبقون العامل المقترح منحه أجازة في أقدمية الوظيفة ، غاذا لم يوجد بالوحدة اثنان يسبقان العامل في أقدمية الوظيفة ، فاذا لم يوجد بالوحدة اثنان يسبقان العامل في أقدمية الوظيفة أو رئيس مجلس أدارة الهيئة ،

مادة ٣٥ مكررا \_ ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تكون الاجازة المنوحة للعامل لمدة لا تقلق عن سنة ولا تزيد على سنتين ، ويحتفظ العامل المنوح له الإجازة بعرتبه الاساسي بصفة شخصية لمدة أتصاها ثلاثة أشهر ونصف هذا الاجر لباقي المدة ، ويجوز للعامل خلال مسدة اجازته أن يقوم بأى عمل لحسابه الخامني أو لدى الغير ، كما يجوز له طلب الاشتراك في دورة تدريبية تكفل تحسين مستوى أدائه ،

وللعامل الذي منح اجازة طلب احالته الى المعاش ما لم يكن محالا الم المحكمة التأديبية ، وتسوى حُقوقه التامينية على أساس مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي بما في ذلك المسدة التي منح عنها الاجسارة مضافا اليهما المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد بحيث لا عجاوز سنتين ،

مادة ٢٥ مكررا (١) سـ (مضافة بالقانون رقم 110 اسنة ١٩٨٣) يمود المامل الذي منح الجازة بانقضاء مدتها الى وغليفته بذات الحالة التي كان عليها من حيث الدرجة أو الرتب وتحدد أقدميته على أساس أن يوضع أمامه عدد من الماملين مماثل المحدد الذي يسبقه عند حصوله على الإجازة أو جميع الشاعلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل ، وذلك كله ما لم تكن خممته قد انتهت وفقا للاوضاع المنصوص عليها في عذا القانون و

فاذا حصل العامل في التقوير التالي مباشرة على جرعبة ضعيف أو ثبت أن أداءه لاعماله أتك من المستوى المطلوب يفصل من المقدمة في الناوم التالي لاعتبار التقرير أو بيان التقبيم نهائيا ه

وفى جميع الاحوال يفصل المامل من المحدمة اذا توافرت فيه شروط منح الاجازة بمد عودته الى وظيفته بالتطبيق لاحكام هذه الملدة .

#### الغميل الرابع بين في الترقية

مادة ٣٦ سد مع مراعاة استيفاء العامل الاستراطات شعل الوظيفة الرقى النبية تكون النرقية اليما من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تعتمى اليها و

مادة ٧٧ – ( نستبداة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تكون الترقية الوظائف الدرجتين المتازة والعالية بالانجتيار ٤٠٠ ، وذلك على أسلساس يُهَانَّاتُ تَقْمِيمُ الآداء وما ورد في طفات خدمتهم من عناصر الامتياز م

وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب البرادة في الجدول رقم (1) الرفق وقال بالنسبة الكان سنة مسالية على حدد ، على أن يبدأ والجزء المخمص الترقية بالإندمية ،

ويشتريط فى الترقية بالاختيار أن يكون المامل حاصلا على مرتبة مهتاز فى تقوير الكفاية عن السنتين الاخيرين ويفضله من حصل على مرتبة معتاز فى النيفة السابقة بناشرة عوذاك مع التقيد بالاقدمية فى ذات مرتبة الكفاية من

<sup>(</sup>۱) قضت المحكمة الادارية العليا أن مناط ترخيص جهة الادارة في الترقية بالاختيار أن يكون الاختيار قبد استمد من عناصر صحيحة وأن تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين ، وأنه لا رقابة القضاء على تقدير جبة الادارة طالمناكما من الانحراف بالسلطة ( خلحة ١٩٨٥/١١/١٧ حالم الطعنان رقم ٢٧ ورقد ٣٨ السنة ٣٩ ق ) .

فاذا كان عدد من تتوافر الهيهم شروط الترقية بالاختيار من الماصلين على مرتبة ممتاز أقل من المدد الخصص للترقية بالاختيار الكون الترقية الجزء الباقي من الحاصلين على مرتبة جيد على الاتك عن ذات المدد السابقة مع الالترام بالتفضيل المشار اليه في الفقرة السابقة من هدد المسابقة من تتوافر فيهم شروط الترقية بالاختيار أقل مسن المدد الخصص لها تؤجل الترقية في الجزء الباقي الى سنة تالية .

ومع ذلك يجوز السلطة المفتمة بناء عملى اقتراح لمجنة شسئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار وبصنب ظروف وطبيعة نشاط كمل وحدة ٠

ويشترط ف جميع هالات الترقية بالاختيار أن بيجاز المامل بنجاح التدريب الذى تتجه له الوحدة التي يعمل بها بالانتفاق مع الجهاز المركزي التنظيم والادارة •

مادة ٣٨ - يمدر قرار الترقية من السلطة المنتصة بالتسين و وتستبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها و ويستحق العامل بدايسة الاجر المؤلفة الرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها و

مادة ٣٩ س يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شئون الخدمة الدنية اعتبار العاملين من مجموعة وظيفية في وهدتين أو أكثر من الوهدات ألتى تسرى عليها أخكام هذا القانون وهدة واهدة في مجال الثرقي ه

٣٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

#### القمثل القامون

#### في الأجور (١) والعلاوات <sup>(١)</sup>

مادة على حريمة ونهاية أجور الوظائف بكل درجة ونقا للسا ورد في الجدول رقم (١) الرافق .

مادة ٤١ - يستحق العامل العائرة الدورية المتررة لدرجة وظيفت التي يشغلها طبقا لحما هو مين بالجدول رقم (١) الرافق بحيث لا يجاوز نهاية الاجر المترر لدرجة الوظيفة •

<sup>(1)</sup> صدر القانون رقم ١٠٥ اسنة ١٩٨٥ بشان الحد الأعلى الأجور . ومَا في حُكمها في الجكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ ... العبدد ٧٧ تابع ) ، وصدر تنفيذا الحكام هذا القانون قرار رئيس مجلس الوزراء رفم ٦١٥ استة ١٩٨٦ الذي قض بأنه لا يجوز أن يزيد على عشرين الف جنيه سنويا مجموع ما يثقاضاه اي شخص يعمل في المكومة او وخدات المكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة اخرى ، سواء مرفت الله المبالغ بضبغة مرتبات أو مكافات أو بدلات أو حوافز أو أي مورة أخرى ، وتستثنى من ذلك البالغ التي تصرف مُقابِل نفقات فعلية مؤداه فيصورةُ بدل سفر او بدل او مصاريف انتقال او اقامة متى كان مرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في هذه الجهات ( النبريدة الزسمية في ١٩٨٦٤٦٤٥٠ ... العدد ٢٣٠٠) ٠ كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٢ اسنة ١٩٨٦ بالقواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ السنة ١٩٨٦ المشار اليه ( الوقائع المعرية في ١٩٨٠/١٢٦٠ - العدد ٢٩٦ تابع ) ، المعدل بالقرارين رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ ورقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٧ ٠ (٢) صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام ، كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ أحكام هذا القانون ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٧/١٤ \_ العدد ١٦٠ تابع ) المعدل بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائم المصرية في أ · ( 180 ... | العدد 180 ) ..

وتستحق الملاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ التمين أو من تاريخ استحقاق الملاوة الدورية السليقة .

ويسرى ذلك على من يعاد تعيينه دون فاصل زمنى ، وبالنسبة لن يعاد تعيينه بفاصل زمنى تستحق الملاوة فى أولاً يناير الطالى لانقضاء سنة من تاريخ اعادة اللهج .

> . ولا تغير الترقية من موعد استحقاق المعلاوة الدورية • ويصدر بمنح المعلاوة قرار من السلطة المختصة •

ملاة 13 (مكرراً) - (مشافة بالقانون رقم ١١٥ اسنة ١٩٨٣) ذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجزه المى المحد الاقصى المسموح به وغقا المقوانين المعمول بها يعنع علاوة اشاقية بغثة العلاوة المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يولية المتالى نفى المسدة الذكورة بشرط آلا يجاوز أجره بهذه العلاوة الربط المالى الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الاعلى مباشرة ،

# الفصل السلامين في البدلات (1) والزايا المينية والتعويضات

مادة ٢٦ سيجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تعثيل لشاغلى الوطائف المليا بحسب مستوى كل منها وفقا المقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بعد أقصى ١٠٠٠/ من بداية الاجر المقسور

<sup>(</sup>۱) صدر القانون رغم ۱۱۱ لسنة ۱۹۷٦ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين المدنيين بالمناطق المصررة في سيناء ( الجريدة الرسمية في المحاررة في سيناء ( الجريدة الرسمية في الامرار عرف هذا البدل للعاملين على أرض سيناء بما في ذلك المناطق التي ضمت الى محافظات القساة وذلك بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨١ ( الجمويدة الرسمية في ١٩٨١/٩/١ ـ العدد ٢٥ مكرر أ )

للوظيفة ويصرف هذار البدل الشاغل الوظيفة المقير لهسان وفي حسالة خلوها يستحق لن يقوم بأعياتها ولا يضم هذا البدل المضرائب و

ويجوز ارئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية ونح البدلات الآمية وتجديد فقة كل منها وفقا للتواعد المتى يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن ويمراعاة ما بلي :

١ -- بدلات تقتملها غروف أو مفاطر الوظيفة بعد أقمى ١٠٠/٠ من بداية الاجر المترة الوظيفة (١١) ه

٢ ــ بدايا إتمامة للماطين في مناطق تتطلب طروف البطاق فيها تقرير هذا البدل أثناء إقامتهم في حدم المناطق ، ولا يخضم هذا البدل الضرائب (٣).

(۱) مُجْرِعُوازُ وَفِيسِ مَجِلِسِ الوَوْرَاءِ رَقْمِ ١٩٦٤ أَسْنَةَ ١٩٧٩ في شأَنَ تحديد بدلات التنظيل للوطائف العليا ( الجَريدَة الرسمية في ١٩٧٩/١٠/٢ \_ العدد على الشريقة الله المناطقة العليا ( الجَريدَة الرسمية في ١٩٧٩/١٠/٢

 (۲) مدر قزار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥ إلى استقرام ١٩٨٠ إلى المرابع المرا اقامة للعاملين بالمناطق التى تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البدل ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٢/٣ - المنجد ٢٨٠ ) المعدلة بالقرارات ارقام ٢٧٣ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ٢٦٨٨ ١٩٨٨ - العدد ٧٧ تابع أ ) ، و ١٤٧٣ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائم المهرية في ١٩٨٧/٩/١١ ـ المعدد ٢٠٠٧ ) و ٤٢ اسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١/١٦ - العدد ١٤ تابع ) ، وقد قضت المحكمة الادارية العليا بأن المقصود بعبارة ( من كان موطنه الاصلي لجدى هذه المُخافظاتُ ﴾ الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء وقم ٥٦ لسينة · الله الله الله المامة للعاملين بالمناطق النائية ، هو الفامل الذي يعتبر من إيناء المالفظات المنصوص عليها بنديث يكون له بهما وشمائج قربى ، وروابط دم فيجد بين أهلها العون الذي لا يجده الغريب عن هذه المعافظة وانه تطبيقا لذلك فان رابطة الزوجية تجعل الزوجة ضمن عشيرة زوجها وتربطها بهم الزوابط التي بمقتضاها ثجد العون والماعدة استوة بزوجها ، كما يتحقق الفهوم التقدم ولو كان العامل قد عادر المنافظة وأقام في غيرها كان مُعَادِرَتُهُ ايَاهَا إِلا تَاتَطُعُ رَوْابُطُ القربي وِالدَمْ بَيْنِهُ وَبِيْلُ الْفَرَادُ عَشيرته ولا تتلقى عنه مناط استُحقاق البِعُلُ مخفضاً ( حِلسَة ١٧٨١٠/٥٥١٥ ـ الطعن . وَقُورُ ٢٤٦٩ الشَّنَةُ "٢٩٦٩ قِي الله

 ٣ ــ بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم متم
 شاغليها من مزاولة المهنة وذلك ف حدود الاعتمادات المالية المخصصحة بالموازنة (۱) .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لمسا تقدم عسلى ١٠٠٠ من الأهر الأساسي ٠

مادة ٣٤ سيعتفظ الماملون بصفة شخصية بالبدلات التي يتقاضونها على خلاف الشروط المقررة في هذا القانون وذلك على أسساس القرارات التي منحت هذه البدلات حتى نزول الاسبان التي تقررت على أساسها عودنك إذا نقلوا الى وظائف الحرى تطبيقا المادة ٥٥ ٢٠٠ من هذا القانون ٠

هادة ٤٤ - يجوز هنح روات المسافية العاملين خارج الجمهورية وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون المندمة المنية ،

### مادة •٤ - يصدر بنظام الزايا المينية التي تمنح لبعض المساطين

<sup>(</sup>۱) انظر قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ۱۷۶ لمنة ١٩٧٦ بثان الأطباء البيطريين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١٢/١٩ - العدد- ٨) و ٢١٨ لمنة ١٩٧٦ بشان المهندسين الزراعيين ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ١٩ و ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ١ ) و ١٩٧٦ لمنة ١٩٧٦ بشأن الاخصائيين العلميين المجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ١ ) و ١٩٧٦ لمنة ١٩٩٠ - العدد ١٠ ) و ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ٢٠ ) ، وقرار نائب رئيس الوزراء رقم ٢٩١١ لمنة ١٩٨١ بشأن الاطباء البينين واطباء الاسنان ( الوقائع المصرية في ١٩٩١/٦/١٢ - العدد ١٩٨١ ) .

<sup>ُ (</sup>٢) رقم المادة مصحح بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في 19 اكتوبر سنة ١٩٧٨ ـ العدد ٤٢ ·

الذين تقتضى طبيعة أعمالهم تقرير هذه الزايا قرار من رئيس مجاس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون المفدعة المدنية (١) .

مادة ٢٦ - يستحق شاغل الوظيفة مقابلا عن الجهود غير المادية والاعمال الاضافية التي يكلف بها من الجهة المفتمة وذلك طبقا المنظام الدى تضمه السلطة المفتمة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الاحوال •

مادة ٧٧ ــ يسترد العامل النفقات التى يتحملها فى سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك فى الأحوال ووفقا الملايضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة الدنية ،

مادة ٨٨ ــ تكون الاختراعات والمصنفات التي بيتكرها المامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا للدولة في الاحوال الاتية :

ا ــ اذا كان الاختراع نتيجة تجارب رسمية أو له صلة بالشئون المسكرية •

١١) انظر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/١١/٦ ــ العدد ٤٥ ) ٠ وانظر ايضا قرار وزير النقبل المحسرى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٤ ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٤ عن ٥٥٦٧ ) ٠

وبالنسبة لتنظيم استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام ، انظـر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٥١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٥١ ( الجريدة الرسمية المجمودية الرسمية في ١٩٥١/١٧٦ – العدد ١٥٥ ) ، وليضا قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩٧٢/١٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٧٣ العـدد ٤ ) ، وقرار رئيس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن عدم سريان لحكام القرار وقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ على العاملين برئاسة مجلس الوزراء ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٧٣٧ – العدد ٤٤ ) ،

لاختراع أو المصنف يدخل فى نطاق واجبات الوظيفة
 وقى جميع الاحوال يكون للعامل العق فى تعويض عادل يراعى فى تقديره
 تشجيع البحث والاختراع •

ويجوز أن ينشأ صندوق خاص فى الوحدة تتكون موارده عن هصيلة استغلال حق هذه الانخراعات والصنفات •

ويكون المرف هن هصيلة هذا الصندوق طبقا للائحة المالية التي تضعها السلطة المنتصة •

### الغمسل السابع في الحوافز والرعاية الصحية والاجتماعية

مادة 23 - السلطة المختصة وضع نظام المعل بالقطعة أو بالانتاج في الجهات التي يسمح نشاطها بذلك بحيث يتضمن هذا النظام معسدلات الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة المعلم أو مجموعة العاملين وحساب الزيادة في الاجر عند زيادة الانتاج عن ألمدلات المقررة وذلك دون التقيد بنهاية الاجر المترر الوكليفة •

مادة ٥٠ ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) تفسط السلطة المفتصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بمسا يكفل تحقيق الأحداف وترشيد الاداء ، على أن يتضمن هذا النظام ختات المحوافز الملدية وشروط منصها ، وبعراعاة آلا يكون صرف تلك الموافز بنئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك وأن يرتبط مرفها بمستوى اداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه ،

مادة ٥١ سيجوز السلطة المفتصة تقرير مكافآت تشجيعية للمامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق المعلى أو رفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات ،

مادة ٧٥ ــ (البند رقم (٣) مستبدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) يجوز السلطة المختصة منح العامل علاوة تتسجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التى تقررها وبمراعاة ما يأتى :

 ١ – أن تكون كفاية العامل قد هددت بمرتبة معتلز عن العسامين الأخيرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو هقق اقتصادا في النفقات أو رفعا الستوى الآداء .

### ٧ \_ ألا يمنح المامل هذه الملاوة أكثر من مرة كل سنتين •

٣ \_ ألا يزيد عدد الماملين. الذين يمنحون هذه الملاوة في سنة واحدة على ١٠/ من عدد العاملين في كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة الماملين في تلك الوظائف: أقال من عشرة بتمنع الملاوة الوطاعة منهم، ه.

ولا يهنع منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية في موعدها يجوز السلطة المختصة منح علاوة تشجيعية العاملين الذين يحصلون اثناء خدمتهم على درجات علمية أقل من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا المقولعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من رئيبن مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية (١) .

مادة ٥٣ ستضع السلطة المفتصة بالإشتراك مع اللجنة النقسانية للوحدة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للماملين بها وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لمسنة ١٩٧٥ باصدار قسانون

<sup>(</sup>١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على "مؤهلات علمية اعلى من الدرجة الجامعية الأولى ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٩/٩ ـ العدد ٣٦) ، المعدل بالقوار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ .

التأمين الأجتماعي والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم وي لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات المعالية ، والتشريعات الأخرى المصادرة في هذا الشأن ، وذلك بعراعاة ما لوزير المالية من سلطة اعانة أسر الممندين في الأعرال وهلبقا لملاوضاع التي يقررها رئيس المعمورية .

# الفصل الثامن في النقل والندب والاعارة واليطات والتدريب

مادة ٥٤ - مع مراعاة النسبة المئوية المتررة فى المادة (١٥) من هذا المنافق بيم مراعاة النسبة المئوية المترى من الوحدات المتي تسرى عليها أحكامه ، كما يجوز نقله الى الهيئات المامة والاجهزة المحكومية ذات للوازنة الخاصة بها ووحدات القطاع المسام والمحكس وذلك إذا كسان النقل لا يغوت عليه دوره فى الترقية بالاقدمية أو كان بناه على طلبه م

ويستثنى من النسبة المؤوية سالفة الذكر الوحدات المنشأة حديثا .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة الى يوظيفة أخرى درجتها أقل : ويكون نقل العامل سقرار من السلطة المفتصة بالتصيين م

مادة هه ــ أستثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بقرار من وزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة نقل العامل من وحدة الى أخرى في الحالتين الآتييين :

ا ــ اذا لم يكن مستوفيا لأشتراطات الوظيفة التي يشطها أو أي وظيفة أخرى خالية في الوحدة التي يعمل بها •

٢ - اذا كان رائدا عن حاجة العمل في الوحدة التي بعمل بها :
 وفي هذه الحالة يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل الى الجهة المتقول اليها .

مادة ٥٥ ( مكررا ) ... ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) استثناء من الاحكام الخاصة بالنقل الواردة بهدذا القانون يجوز نقسل الماملين بمجموعة الخدمات الماونة الذين يتم تدريبهم على انهن المرفية وققا للشروط والاوضاع التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء الى احدى الوظائف بالمجموعة الحرفية التي تتفق مع تدريبهم والمحادلة للدرجة المالية للمامل المنتول وقت نقله ويكون النقل الى المجموعة الحرفية في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى وتصب القدمية المامل في درجة الوظيفة الحرفية المنتول اليها من تاريخ النقل ه

ونتظم اللائحة التنفيذية الاجراءات اللازمة لالغاء أو نقل الدرجات من مجموعة الخدمات المعلونة الى المجموعة الحرفية ، ويتم النقل بعد موافقة الجهاز المركزى التنظيم والادارة بقرار من السلمة المختصة إذا كان داخل الوحدة وبقرار من وزير المالية اذا كان النقل خارج الوحدة ،

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين بمجموعة الخدمات الماونة ممن يشت بملفات خدمتهم أنهم يزاولون بالفعل لمدة ثلاث مسنوات متصلة على الاقل حتى تاريخ العمل بهذا القلنون أعمال وظائف حرفية ويكون نقايم الى الوظائف الحدقية التى يزاولون أعمالها ف ذات الوحدة التى يعملون بها بذات درجاتهم وبأقدمياتهم بشرط أن تثبت صلاحيتهم لهذه الوظائف بالنجاح في امتحان خنى يعقد في أحد مراكز التدريب التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بالتعمية الاداية (1) م

ويمنح العامل النقول وفقا لاحكام الفقرتين السابقتين علاوة مسن علاوات الدرجة النقول اليها حتى واو تجاوز نهاية الاجر القرر لها •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير شخون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٩ لمنة ١٩٨٣ بشأن تحديد مراكز التدزيب التي تقسوم بالامتحان الفني لعمال الخدمة المعاونة للتثبت من صلاحيتهم للحرف التي يقومون بعملها فعللا ( الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١١/٢١ ــ العدد ٢٦٤ تابم ) المعدل بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ -

مُعلقة ٥٠ سيجوز بقرار من السلطة المُجْتِعة ندب المامل القيام مؤقتا بممل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى اذا كانت عاجة الممل في الوظيفة الإصلية تسمح بذلك ٤٠ ٠

وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بالندب .

مادة ٧٧ ــ فى حالة غياب أحد شاغلى الوظائف العليا يقوم نسائبه بأعباء وظيفته غاذا لم يكن له نائب جاز السلطة المختصة أتابة من يقوم بعمله على أن يكون شاغلا لوظيفة من درجة معادلة أو من الدرجة الادنى معاشرة .

مادة ٥٨ سـ ٣٧ يجوز بقرار من السلطة المفتصة بالتميين ٣٧ بمد موافقة العامل كتابة اعارته ألمعل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار المصادر بالاعارة مدتها ، وذاك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المفتصة ٠

ويكون أجر المامل بأكمله على جانب الجهة المستميرة ، ومع ذلك يجوز منحه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية سواء كانت الإعارة

 <sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأن ندب العامل للقيام بأعباء وظيفة تعلو وظيفته الاصلية لا يكسبه حقا في تسوية حالته عليها أو في فئته المالية ( نقض مدنى ١٩٨٤/٥/١٣ ـ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٧٥٠ ) .

 <sup>(</sup>۲) معدلة بالقانون رقم ۱۰۸ لينة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱ / الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱/۲/۸ ــ العدد ۱۹۸۲ الجريدة الرسمية في ۱۹۸۳/۸/۱۱ ــ العدد ۳۲ ) .

<sup>(</sup>٣) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤ لمنة ١٩٨٧ بتغويض المادة الوزراء كل فيما يخصه في اصدار قرارات الاعارة الخاصة بشاغلى الوظائف العليا بالوزارات والجهات التابعة لها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر في ١٩٨٧/١٠/١٠) .

في الدائظ أو المسارح ودلك بالشروط والاوضاع التي يصددها رئيس الممهورية (١)

وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي ، واستحقاق الملاوة والترقية ، وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار تقانون التأمين الاجتماعي والقوانين المدلة له .

ومع ذلك لهانه لا يجوز فى غير حالات الاعارة التى تقتضيها مصاحة قومية عليا يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقيسة المامل الى درجسات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة كما لا تجوز اعارة أحد شاغلى تلك الوظائف قبل مضى سنة على الاقل من تاريخ شعله لها •

وفى غير هالة الترقية إدراجات الوظائف العليا لا يجوز نرقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة اذا تتابعت أيامها أو غضل مينها غاصل زمني يقل عن سنة •

وتحدد أقدمية العامل عند عودته من الاعسارة التي تجاوز المسدة المشار اليها في الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد مسن العاملين معائل المدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لدرجة الوظليفة عند عودته أيهما أقل "

هادة ٥٩ سـ عند اعارة أحد العاطين تبقى وظيفته خالية ويجوز فى حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين أو التزقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين أذا كانت عدة الاعارة سنة غاكثر وعند عودة العامل يشغل وظيفته

<sup>(</sup>۱) صدر قرار النائب الآول لرئيس مجلس الوزراء رقم ۱۰۲۵ لسنة ١٩٨٦ بان تمنع حكومة مصر مرتبات المعارين لبعض الحكومات في الحالات التي يتقرر فيها تحميل الحكومة باجر المعيار ("الجبريدة الرسيمية في ١٩٨٣/١٢/٢٤ ــ العدد ٥٢) المعدل بالقرارات ارقام ٧٩٠ لسنة ١٩٨٣ و ٤٠٩ لسنة ١٩٨٧ .

الاصلية اذا كانت خالية أو أي وظيفة خالية من درجة وظيفته أو يبقى في ظيفته الاصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخاو من نفس درجة وظيفته •

وف، جميع الاهوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة اللَّمي كان يشعلها تمل الاعادة •

مادة 10 سيجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح الدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون أجز بالشروط والاوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمتحد والقوانين المعدلة والمكملة له •

وتدخل الدة في الحالات المتعدمة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي وفي استحقاق العلاوة المدورية والترقية وذلك مع مراعاة الاحكام الواردة بالقانون رقم ٢٢٠ المسئة ١٩٥٦ بنتظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والكملة له •

وتحفظ على سبيل اللائكار الاعضاء البعثسات والمنح والاجسازات الدراسية من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شمل هددم الوظائف بصفة مؤقتة بطريق التميين دون الترقية اذاركانت مدة البعثة أو المنحة أو الاجازة لا تقل عن سنة على أن تخلى عند عودتهم •

مادة 11 س ( مستبدلة بالقانون رقم 110 اسعة 1900) ينشأ بكل وزارة أو مفاعظة أو هيئة علمة مركز المتعربيب يتبع السلطة المقتصسة ويتولى دون غيره في الهار السياسة المامة الدولة والغطة القومية وضم خطط وبرامج تدريب الماملين بها وتتمية قدراتهم واعدادهم الشفل وظائفهم الجديدة وتأميل المرشحين المتعبين في أدنى الرظائف فيها •

ويتولى المركز بالتنسيق مع الجهات المفتصة تنفيذ ومتابعة البرامج التدريبية داخل الوحدة أو خارجها • ويباشر الركز اختصاصه وعنا اللائمة داخليات تتضمن القواعدد والمايير المامة التي يضمها الجهاز الركزي التنظيم والادارة

ويجوز بقرار من لجنة شئون المحمة المنية تمديد وظائف لا يجوز الثرقية اليما الأرم لاعداده اشخل المؤينة اليما الأرم لاعداده اشخل الوظيفة (1) •

وتمقرر الفترة التي يتضيها المامل في التدريب غترة عمل يتمتع غيها بُجميع الزايا التي يتمتع بها في وغليفته ، ويمتبر التخلفة عن التدريب اخلالا بواجبات الوغيفة .

وتحدد المعاملة المالية للموخدين للتدزيب وغقا للقواعد المقررة في هذا الشمال ه

### الفصــلَّ التاسع . في الأجازات:

مادة ١٢ سر مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) تحدد السلطة المشتة أيام العمل في الأسبوع ومواقيقة المتضيات المسلحة المامة ولا يجوز المامل أن ينقطم عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة بالواد التالية ووققا الضوابط والاجراءات التي تضمها السلطة المتصسة ٥

ملدة ٦٣ شد المعامل الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عملات الأعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويجوز تشغَّيل العَامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتصت "الصرورة ذلك"؛ أو أن يفتح أياما عوضًا عنها ه

إن (١) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الأدارية رقم ٣٩٦٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن عدم جواز الترقية المعض الوظائف الا بعد اجتياز الدورات التدريبية اللازمة .

وشرى بالنسجة للاعياد الدينية لفير السلمين أحكام عسرار مجلس الوزراء المبادر في هذا لثبان -

مادة ٦٤ -- يستحق العامل أجازة عارضة بأجر لدة سبمة أيام في السنة وذلك لسبب طارئ يتعذر معه الجمعول على أية إجازة أخرى .

مادة 10 سرا الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم 110 السنة 100 ) يستحق العامل أجازة اعتبادية سنوية بأجر كلمل لا يدخل في هسلبها اليام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فيما عدا المطلات الأمبوعية وذاك على الوجه التالى:

- ١٥ يوما فى السنة الأولى وذلك بعد مضى سنة أتسهر من تاريخ استلام العمل .
  - (٢) ٢١ يوما لن أمضى سنة كلعلة .
  - (٣) ٣٠٠ يوما الن أمضى عشر سنولت في الفدمة .
  - (٤) ه؛ يوما لن تجاوز سنه الشسين .

وللجنة شئون الخدمة المدنية أن تقرر زيادة مدة الاجازة الاعتيادية بما لا يجاوز خمسة عشر يوما لن يعملون فى المناطق النائية أو اذا كان الممل فى أحد غروع الوحدة خارج الجمهورية .

ولا يجوز تقمير أو تأجيل الاجازة الاعتبادية أو انهاؤها الالأسباب قومية تقتضيها مصلحة العمل •

ويجب ف جميع الاحوال التصريح بأجازة اعتيادية لدة سنة أيسلم متمسلة •

ويحتفظ العامل برصيد أجازاته الاعتيادية على أنه لا بجوز أن يحصلاً على أجازة اعتيادية من هذا. الرصيد بما يجاوز ستين يوما في السنة بالاضافة الى الاجازة الاعتيادية المستحقة عن تائج السنة .

عَادًا التَّهَّت هُدَمَة العَامَل تَبِل استَنقَاد رصيده من الاجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد أجره الاساسي الذي كان يتقلفاه عند انتهساء خدمته وظك بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر ه

ماذة ١٦ أسر (مستبدلة بالقرار رقم ١١٥ استة ١٩٨٣) عستنعق العلمل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة أجازة مرضية تعنج بقرار من المجلس الطبي المختص في الحدود الآتية :

- ١٠ ــ الثلاثة ألسهر بالجر كامل ١٠
- ٢ ــ سنة أشعر بأجر يعادل ٧٥/ من أجره الاساسى •
- ٣ ــ ستة أشعر بأجر يعادل ٥٠/ من أجره الاساسى ، ٥٠/
   من الاجر الاساسى أن يجاوز سن الخمسين ٠

وللعامل المق في مدة الاجازة الرضية ثلاثة أشهر بدون أجسر اذا قرر المجلس الطبق المقتمل تمتعال شتقائه: والمنظمة المختمنة زيادة المدة سنة أشهر أخرى بدون أجر أذا كان العامله مسابا بموض بيمتاج البرء منه الى علاج طويل ، ويرجع في تحديد أنواع الامراض التي من منه المن المجلس المجلس منه المناف المجلس المتعسس مديد

كما يجوز السلطات المقتصة بجراعاة اللجد الاقصى لجموع المدد المسار اليها في عده المدد أن تقرر زيادة المدد التي يحصل منها العامل على المازة مرضية بأجر مخفض كما يجوز لها أن تقرر منعه بلك الاجازة بأجر كامل و

والعامل الحق في أن يطلب تحويل الاجسارة الرضية الى اجسارة اعتيادية إذا كان له وقر منها و

وعلى العامل الميض أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العقل ما لم يكن ذلك قد تمكر عليه لأسياب تهرية . مادة 17 ( مكرواً ) - ( مضافة بالقانون رقم 110 لسنة 1947 ) ... استثناء من أحكام الاجازات الرضية يمنع العامل الريض بأحد الامراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة المجالس الطبية اجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الاخيرة يظل العامل في اجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة للمعاش ،

مادة ٧٧ ساضع السلطة المختصة الاجراءات المتطقة بحصول المامل على الاجازة المرضية ويعتبر تعارض العامل اخلالا بواجبات الوظيفة •

واذا رغب العامل الريض في انهام أجازته والمودة لعمله وجب أن يتدم بذلك طلبا كتابيا وأن يوافق المجلس الطبي المفتص على ذلك .

مادة ١٨ - لا يجوز المامل أن يعمل باجر أو بغير أجر لدى الغير خلال أجازته المتروة في المواد السابقة واذا ثبت اشتماله خلالها لحساب جبة أخرى كان للجهة التي يتبعها أن تحرمه من أجره عن حدة الاجازة التأديبي او أن تسترد ما دفعته اليه من أجر مع عدم الاخلال بالجزاء التأديبي في جميع الاحوال •

مادة ٦٦ سـ (١) تكون حالات الترخيص بأجازة بدون مرتب على الوجه الآتى :

١ ــ يمنح الزوج أو الزوجــة اذا رخص لاحدهما بالســـنر الى

<sup>(</sup>۱) المبند رقم (۲) معدل بالقانون رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱/۷/۹ – العدد ۲۸ ) ورقم ۱۱۵ لسنة ۱۹۸۳ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۲/۸/۱۱ – العدد ۳۲ ) ۰

الخارج (١) لمدة ستة أشهر على الأهل أجازة بدون مرتب ، ولا يجوز أن تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن نتصل هذه الاجازة باعارة ألى الخارج ،

ويتمين على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الاهوال ١٠٠٠ •

 بيجوز السلطة المختصة منح العامل اجسازة بسدون مرتب للاسباب التي يبديها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووغقا المقواعد للتي تقيمها .

ولا يجوز فى هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العايا الا بعد عودته من الاجازة كما لا يجوز الترخيص بهذه الاجازة أن يشغل احدى تلك الوظائف قبل مفى سنة على الاتل من تاريخ شغله لها ه

وفى غير حالة الترقية ادرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذى تجاوز مدة اجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتاسب أيلمها أو فصل بينها فاصل زمنى يقلاً عن سنة .

<sup>(1)</sup> قضت المحكمة ألادارية العليا بأن الترخيص بالسفر لا يكون الا للعاملين الخاضعين الاحكام قوانين التوظف ، ذلك أن العامل في القطاع الخاص لا يحتلج الى ترخيص له بالسفر الخارج باعتبار أن حرية التنقل والسفر من الموريات العامة التى كفلها الدستور ، وشأن العامل بالقطاع الخاص في ذلك شأن اصحاب المهن الحرة أو من يعملون لحسابهم الخاص ( جلسة ذلك شأن اصحاب المهن رقم 14۸۸ لسنة ۲۱ ق ) .

<sup>(</sup>٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه اذا كانت الاجازة بدون مرتب 
تعتبر حقا للعامل اذا ما توافرت شروط الحصول عليها ، فان استعمال 
هذا الحق لا يتأتى الا بترخيص من جهة الادارة والأساس في ذلك همو 
ضمان سير المرفق العمام بانتظام واطراد ، وترتيبا على ذلك فانه لا يجوز 
للعامل أن ينقطع عن عمله عقب تقديمه طلب الحصول على الاجازة لمجرد 
استيفائه شروط منحها ( جلسة ١٩٨٥/١١/١٦ ــ الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة 
٧٢ ق ) .

سند أقدهية العامل عند عودته من الاجازة التي تجاوز مدتها أربع سرات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين معائل العدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الاربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل ه

٣ ــ يجوز السلطة المفتصة منح العامل المنتسب لاحدى الكليات
 أو المعاهد العلما أجازة بدون مرتب عن أيام الامتحان الفعلية .

ويجوز للجهة الادارية شمل وغليفة العامل الذي رخص له باجازة بدون مرتب لدة سنة على الاتل بالتعين أو الترقية عليها .

مادة ٧٠ سنستحق العاملة أجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها البرطيفية .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تتحمل الجهة الادارية باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى الماملة وفق أحكام هذا القانون أو تعنع الماملة تعويضا عن أجرها يساوى ٢٥/ مسن المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء هذة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها .

سسس مادة ٧٠ ( مكروا ) ... ( مضافة بالقانون رقم ١١٥ أسنة ١٩٨٣ ) لا يجوز اعارة العامل أو منحه الاجازات المنصوص عليها في البندين ١٠٠٠ من المادة ٢٠ والمادة ٧٠ من هذا القانون أثناء منزة الاختبار ٠

مادة ٧١ - يستحق العامل اجازة خاصة بأجر كامل ولا تحسب ضمن الاجازات القررة في الواد السابقة وذلك في العالات الآتية:

ا حـ الاداء فريضة المعج وتكون لحدة شعر وذلك لمرة واحدة طوال هياته الوظيفية .

 للمافلة المحق في أجازة الوضع لدة ثلاثة أشهر بعد الوضع وذلك أثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية .

٣ ـــ المامل المضالط اريض بعرض معد ويسرى المجلس الطبي
 المختص منعه لهذا السبب من مزاولة أعمال وظيفته المعدة التي يحددها .

ويستحق العامل الذي يصاب باصلبة عمل ويقسر المجلس الطبي المنص مدة لعلاجه ، أجازة للعدة التي يحددها مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بلصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المداة له فيها يتعلق بتحديد أصابة العمل والتعويض المستحق ،

مادة ٧٧ سيجوز الساطة المقتصة وفقا للقواعد التي تضعها الترخيص اللماملة بأن تمعل نصف اليام المعل الرسعية وَدَلك مقابل نصف الانجسر المستوي لها .

وتستحق في هذه الطالة تصف الاجازات الاعتبادية والمرضية المتورة لها وتسرى عليها أحكام هذا القانون فيما عدا ذلك .

واستثناء من حكم المادة ١٢٥ من قلنون التأمين الاجتماعي السادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المدلسة له تؤدي الاشستراكات المستحقة وفق أحكام هذا القلنون من الاجر المفقض على أساس الاجر الكامل وتدخل المدة بالكلمل ضمن هدة اشتراكها في النظام المذكور م

ملاة ٣٧ سـ لا يستحق المجند والمستبقى والمستدعى للاعتباط اجلزة من أى نوع مما سبق طوال مدة وجوده بالقوات المسلمة .

مادة ٧٤ - أذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مددة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التاديبية . ويجوز السلطة المفتصة أن تقرر حساب مدة الأنقطاع من أجازاته ومنحه أجرء أذا كان له رصيد طُها يسمع بذالك •

مادة 90 ـ تتفذ السنة الميلادية من أول بناير التي آخر ديسمبر أساسا لحساب الإجازات التي تمنح المائلين •

## اللمل المائين في واجبات العاملين والاعمال المعلورة عليهم

مادة ٧٦ - الوظائف المامة تكليف للقائمين بهبا ، مدنها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقاً للقوانين واللوائح والنظم المعول بهبا .

ويبب على العامل مراعاة الحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه .

١ سان يؤدى العمل المنوط به بنفسه بعقة وأمانة وأن يخمسم وقت العمل الرسعى لاتواء ولجبات وغليفته، ويجوز تخليف الماملي بالعمل الرسعى لاتواء ولجبات وغليفته، ويجوز تخليف المامل ذلك المسلمة علاوة على الوقت المين اذا أقتضت مصلحة العمل ذلك ٠

٧ - أن يحسن معاملة الجعةور مع انجاز مصالحه في الوقت الناسب •

٣ ـــ أن يحافظ على كرامة وكليفته طبيقا للجرف اليام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب \*

إلا المحافظة على مواعد العمل واتباع الإجراءات التي تحددها اللائمة الداخلية الوحدة في حالة التنبيب عن العمل أو التأخين عن المراجد .

 ه سالحافظة على معتلكات وأموال الوحدة التي يمعل بها ومراعاة صيانتها • ٩ - ابلاغ الجهة التي يممل بها بمحل اقامته وحالته الاجتماعية وكل تنبير يطرأ عليها خلال شهير على الاكثر من تاريخ التغيير؛

٧ - أن يتعاون مع زمائته في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين
 سير الممل وتتفيذ الخدمة العامة «

 ٨ - أن ينفذ ما يصدر اليه عن أواهر بدقة وأمانة وذلك ف حدود القوانين واللوائح والنظم المعول بها •

ويتحمل كل رئيس مسئولية الاوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولا من عسن سير العمل في حدود الجتصاصة .

مادة W — (( البند رقم (١١) مستبدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) يعظر على الماملًا :

١ - مغالفة التواعد والاخكسام المسموس عليها ف التوانين واللوائع المعول بها والتعليمات والنشرات المنظمة التنفيدة التوانين واللوائع المفاضة بالعاملين التي تصدر عن الجعاز الركري التنفيم والادارة أو الامتناع عن تنفيذها •

٨ -- مذالفة الاحكام الفاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الوازنة المسامة و

٣ - مَثَالَفَة اللوائح والقوانين الخاصة بالناقصات والزايسدات والمثاريات وكافة القواعد المالية .

إلى الأعمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من المتوق الملية للدولة أو أحد الاشخاص المامة الاخسرى أو الهيئات الخاضمة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

. ٥ - عدم الرد على مناقضات الجهاز الركرى للمحاسبات أو مكاتباته

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... المام عاملون بالدولة والقطاع العام

بصفة عامة أو تأخير الرد عليها ، ويستبر في حكم عدم الرد أن يجيب المامل العالم المناسبة الماملة والشهوية ،

٩ -- عدم مواقاة, الجهاز المركزى للمحاسبات بغير عدر متبول بالصابات والمعتدات المؤيدة لها فا المواعيد المتررة لها أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق فى محصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها بمقتضى الماؤن انشائه •

لا يقفى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق المسحف أو غير ذلك من طرق النشر الا أذا كان مصرحًا له بذلك كتابة من الرئيس المختص •

 ٨ ـــ أن ينشى الامور التى يطلع طبياً بحكم وظيفته اذا كــانت سرية بطبيمتها أو بموجب تعليمات تتفى بــذلك ، ويظل عذا الااتــزام بالكتمان قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة •

 ٩ - أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع
 جذا الأصل من الملفات المفسسة لعفظه ولو كانت قاصة بعمل كلف بسه شفسها .

 ١٠ سـ أن يفالف اجراءات الامن الخاص والعام التي يصدر بها قرار من السلطة المنتصة ٠

١١ - أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة أذا كان من شأن ذلك الاشرار بأداء وأجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها وذاك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ أسنة ١٩٩١ بقصر تمين أى شخص على وظيفة وأعدة .

١٧ ـــ أن يؤدي أعمالا للمُيز بالجر أو مكالماة ولو في غَير أوقسات

العمل الرسمية الا باذن من السلطة المفتصة ، ومع ذلك يجوز أن يتولى العامل بأجر أو بمكافأة أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن العائبين أو الساعدة القضائية اذا كان المشعول بالوصاية أو القوامة أو الغائب أو المعنى له مساعد قضائى معن تربطهم به صلة قربى أو نسع لفاية الدرجة الرابعة .

وأن يتولى أعمال الحراسة على الأموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة أن تربطهم به صلة قربي أو نسب لماية الدرجة الرابعة وذلك بشرط المطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك •

١٣ - أن يشرب الخمر أو أن يلمب القمار في الأندية أو الممال المسلمة .

- ( أ ) قبول أي هداياً أو مكافأة أو عنولة أو قرض بمناسبة قيامه بواجبات بوظيفته •
- (ب) أن يجمع نقودا لاى فرد أو لاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع المضامات لاعراض غير مشروعة م
- (ج) أن يشترك في تنظيم اجتماعات داخل مكان المعل دون اذن الجهة التى تحددها السلطة المختصة ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية .
- (د) أن يشترى عقارات أو منقولات مما تقارعه السَّاطَات القصائية أو الإدارية للبيم أذا كان ذلك يتمك بأعمال وغليفتة .
- ( هـ) أن يُزَاوَلُ أَى أَعِمَالُ تَجَارِيةً وَبُوجِهِ كَالْصَ أَنْ يَكُونِ لَهُ أَى مَصَلَحَةً فَيُ أَعِمَالُ إِوْ مِتَاوِلاتِ أَوْ مِناقِصَاتَ تَتَجِبُلُ بَاعِمَالُ وَظَلِيْتِهِ •
- (و) أن يشترك قا تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل نيها الا اذا كان متدوبا عن المكومة أو الهيئات المامة أو وهدات الحكم المعلى أو شركات التطاع المام .

(ز) أن يستأجر أراضي أوا مقارات بقصد استفلالها في السائرة التي يؤدي نيها أعال وظيفته أذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله ...
(ح) أن يضارب في البورصات •

## للفصل الهادي عشر في التحتيق مع العاملين وتاديبهم

هادةٍ ٧٨ – كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شانه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .

ولا يعفى المامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيه كتابة الى المخالفة وفى هذه العالمة تكون المسئولية على مصدر الامر وهده .

ولا يسأل العامل مدنيا الاعن غطته الشخصي (١) .

مادة ٧٩ - لا يجوز توقيع جزاء طى العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دغاءه (٢) ويجب أن يكون القرار المسادر بتوقيم الجزاء مسبيا •

<sup>(1)</sup> هضت المحكمة الادارية العليا بانه لا يجوز الادارة ان ترجع على ان من تابعيها في ماله الخاص الاقتضاء ما تحتمله من أشرار عن اخطائهم الا اذا أتسم الخطا بالطابع الشخصي ، ويعتبر الخطا الجميم اذا كان الفعل او التقصير من جانب الموظف يكشف عن نزواته وعدم تعمره وتغليبه منفعته الشخصية او قصد للنكانية او الاشرار بالغير او كان الخطا جمينا ، اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي بيل ينم عن عمل موظف معرض للخطا والصواب قان الخطا في هذه الحالة يكون ينم عن عمل موظف معرض للخطا والصواب قان الخطا في هذه الحالة يكون خطا مصلحيا او مرفقيا وتقع المئولية على عاتق الادارة وحدها في مثل خطا النوع من الاخطاء (حامة ١٩٨٦/٤/١٣ ما الطعن رقم ٢٥٢ لسنة

<sup>(</sup>٢) قضت المحكمة الادارية العليا بلن التحقيق الذي تجريه النيابة العامة هو منسوب الى العامل من إنهام يقع يَحت طائلة قانون العقويات

ومع ذلك يجوز بالنسعة لجزاء الانذار والقصم من الأخر لدة لا تجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه ف القرار الصادر بتوقيم الجزاء •

مادة ٧٩ ( مكررا ) سر مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ) تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتجقيق الإداري مع شاغلى الوظائف المليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المفالفات الناشئة عن ارتكاب الألمال المطورة الواردة بالبندين ٢٠ ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون ٠

وعلى الجهة الادارية المفتصة بالنسبة لمسائر المفالفات ان توقف ما تجريه من تحقيق في واقعة أو وقائم وما يرتبط بها اذا كانت النيابة الادارية قد بدأت التحقيق غيها ، وعلى تلك الجهسة غور المطارها بذلك المالة أوراق التحقيق بحالته الى النيابة الادارية ،

ويقع بالحلاكل اجراء أو تصرف يفالف أحكام الفقرتين السابقتين ، وعلى النيابة الادارية أن تنتمى من التحقيق مع شاطى الوظائف العليا خلال تبتة أشعر من تاريخ احالة المخالفة اليها أو اتصال علمها بها ،

مادة ٨٠ ــ الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيمها على الماملين هي : ١ ــ الانذا. ١٠

٢ ــ تأجيل موحد استحقاق الملاوة لدة لا تجاوز ثلاتة أشهر •
 ٣ ــ المضم من الأجر لدة لا تجاوز شهرين في السنة •

ولا يجوز أن يتجاوز القصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الأجد شهريا بعد الجزء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه تانونا م

يصلح أساسا لجهة العمل في استخلاص المخالفات التأديبية قبل العامل وتوقيع الجزاء الادارئ المناسب عنها ، ذلك أن التحقيق الذي تجريه النيابة العامة يغنى عن اجراء التحقيق الادارى بالنسبة للمخالفات الادارة طالما أنه قد تناول الوقائع التي تشكل النتب الادارى وسمح فيه أقوال العامل وحقق حفاصه بشانها ؛ والقول بغير ذلك هو تكرار للتحقيق دون مقتض ( جلسة ۲۵ م ت ) .

عاملون بالدولة. والقطاع العام .....مه

- ع ... المرمان من نصف الملاوة الدورية ٠
- هـ الوقف عن المعل لدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأحد .
  - ٩ ... تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين
    - ٧ ــ خفض الأجر في حدود علاوة ٠
    - ٨ ــ الخفض الى وغليفة فى الدرجة الادنى مباشرة .
- ٩ ــ الخفض الى وظيفة فا الدرجة الادنى مباشرة مع خفض الأجر
   الى القدر الذى كان طيه قبل الترقية ٠
  - ١٠ ــ الاحالة الى الماش ٠
  - ١١ ــ النصل من الخدمة ١٠

أما بالنسبة للماملين من شاغلى الوظائف العليا غلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ ــ التنبيه -
- ۲ بـ اللوم ٠.
- ٣٠ ــ الاحالة الى الماش ٠
  - ع ... الغمل من المدمة .

مادة ٨١ ــ تضع السلطة المفتصة لإثمة تتفسمن جميع أنسواع المفالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والاورائ التى يرى مائدتها في التحقيق واجراء الماينة •

مادة ٨٢ ــ (البندين ١ ، ٢ مستبدلان بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) يكون الاغتصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

١ — اشاغلى الوطائف العلما كل ف حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بعا لا يجاوز ثلاثين يوما فأ في المنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خصة عشر يوما ٠

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من المملطة المختصة كل فى حدود المتصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء أو المضم من الرتب بما لا يجاوز خصة عشر يوما فى السنة بحيث لا تزيد مدته فى المسرة الواحدة على ثلاثة أيام •

وللسلطة المختصة حفظ التحقيق أو الغاء القرار المسادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها أيضا اذا اللحت الجزاء أن تحيل العامل الى المحاكمة التاديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغها بالقرار •

٢ — السلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من (١ — ٢) من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا يجوز أن تزيد مدة الخصم من الاجر في السنة الواحدة على ٢٠ يوما سواء تم توقيع جزاء الخصم دغمة واحدة أو على دغمات وكذلك الجزاءين الواردين في البندين (٢ ، ١ ) من الفقرة الثانية من المادة الشار اليها ٠

٣ -- كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة فئ البنود
 ٢ ، ٨ ، ٩ من المادة (٨٠) وذلك في المخالفات الجسيمة التي تحددها لائحة الجزاءات •

٤ - تختص المحكمة التأديبية بتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٨٠) وتكون الجهة المنتدب أو المعلر اليها المامل أو المكلف بها هي المختصة بالتحقيق مه وتأديبه لطبقا للاحكام سالفة الذكر وذلك عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة المندب أو الاعارة أو التكليف (١٠).

<sup>(</sup>۱) قضت المحكمة الادارية العليا بانه يستثنى من انعقاد الاختصاص بتاديب العامل المعار أو المنتدب البهاة المعار أو المنتدب البها ، يستثنى من انعام المعار أو المنتدب البها ، يستثنى من ذلك حالات الترخيص بالعمل لدى جهة خاصة أو شخص من أشخاص القاتون الخاص حيث ينعقد الاختصاص بالتاديب في هذه الحالة لجهة العمل الاصلام في ذلك هو خضوع العامل لنظم التاديب المنصوص عليها في نظم العاملين المدنيين بالدولة على نحو لا يسمح لمضوعه لاى نظم خاصة ( جلسة ٢١٨ع/٣/١١ ... الطعن رقم ١٥١١ اسنة ٣٦ ق )

مادة ٨٣ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ اسنة ١٩٨٣ ) لكل من السلطة المفتصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحوال أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لدة لا تريد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المفتصة الدمة التى تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف ه

ويجب عرض الامر فورا على المكمة التأديبية المقتمة لتقرير صرف أو عدم صرف الباتى من أجره غاذا لم يعرض الامر عليها تمالل عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شانه ه

وعلى المحكمة التاديبية أن تصدر قرارها خلال حشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها غاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملا غاذا برئ المامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجيزاء الاندار أو الخصم من الاجر لدة لا تجاوز خمسة أيام صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من الاجر من عان جوزى بجزاء أشد تقرر السلطة التي وقمت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه ، غان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه المالة ما سبق أن صرفا له من أجر .

مادة ٨٤ - كل عامل يحسى احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حسالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي و ويعرض الأمر عند عبودة المامل الى عمله على السلطة المختصة انتخرر ما يتبع في شأن مسئولية المامل التأديبية غاذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الوقوف

مادة ٨٥ سـ لا يجوز النظر فى ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التاديبية المينة فيما يلى الا بعد انقضاء الفترات الإتية :

١ - ثلاثة أشعر في حالة القصم من الاجر أو الوقف عن العمل
 لدة تزيد على خمسة أيام الى عشرة •

٢ - سنة أشير في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل
 لدة ١١ يوما الى ١٥ يوما •

٣ -- تسمة أشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن الممل
 مدة تزيد على خصة حشرة يوما وتقل عن ثلاثين يوما

إ تسسنة فيا حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل مدة
 تريد على ثلاثين يوما أو في حالة توتيع جزاء خفض الاجر

 مدة التأجيل أو الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل الملاوة أو الحرمان من تصفيا م

وتصب فترات التاجيل الشار اليها من تاريخ توتيع الجزاء ولو تداخلت في فترة أغرى مترتبة على جزاء سابق •

مادة ٨٦ سعد توقيع جزاء الخفض الى وظيفة أدنى وشغل المامل الوظيفة الادنى من تلك التى كان يشغلها عند احالته الى المحاكمة مسع المتحالة العربة الوظيفة الادنى بمسراعاة المدوية الستعيلة المحربة الوظيفة الادنى بمراعاة أقدميته شروط استحقاقها وتحديد اقدميته فى الوظيفة الادنى بمراعاة المدميته السابقة غيها بالاضافة الى المسحة التى تضاها فى الوظيفة الاعلى مسع الاحتفاظ لسه بأجره الذى كان يتقلضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر فى ترقيته الا بعد مفى سنة ونصف من تاريخ صدور المكم بتوقيع المراء ملكم بتوقيع الجزاء وللمكم بتوقيع المراء وللمكم بتوقيع المراء وللمكم بتوقيع المراء والمكم بتوقيع المراء والمكم المكم المراء والمكم المراء والمكم المراء والمكم المكم المكم المراء والمكم المكم المكم المراء والمكم المكم المراء والمكم المكم ا

ماذا وقع على المامل جزاء الخفض الى وظيفة أدنى مع خفض الاجر فلا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضى سنتين من تاريخ صدور المكم بتوقيع الجزاء •

مادة ٨٧ مد لا تجوز ترقية علمك ممال الى المحاكمة التأخيفية أو المحاكمة التأخيفية أو الحاكمة البخائية أو الوقف ، وفي المحاكمة البخائية أو الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز المعامل الوظيفة لحدة سنة غاذا استطالت المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو وقع عليه جزاء الانذار أو المضم أو الوقف عن المحل لمدة خصمة آيام غاقل وجب عند ترقيته احتسساب اقدميت في الوظيفية المرتمى اليها من التاريخ الذي كانت نتم فيه ولو الم يُخل الى المحاكمة المحاكمة المجائمة ويمنح أجرها من هذا التاريخ المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية ويمنح أجرها من هذا التاريخ ،

ويمتبر المامل معالاً المصاحمة التاديبية من تاريخ طلب الجهسة الادارية أو الجهاز المركزي للمعاسبات من النيابة الادارية أتامة الدعوي التاديبية .

مادة ٨٨ - ( الفترة الأولى والثالثة مستبدلة بالقانون يقم ١١٥ السنة ١٩٨٣ ) لا يمنع انتهاء غدمة العامل لاى سبب من الأسباب عدا الوفساة من مفاكمته تأديبيا أدا كان قد بدء في التحقيق قبل انتهاء عدة تخدمته

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من مقوق الخزائة المامة الثامة الدعوى التاديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء المدمة وذلك لدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز خمسة أضعاف الاجر الاساسى الذي كان يتقلضام في الشير عند انتهاء الخدمة •

واستثناء من حكم المادة 128 من قانون التأمن الاجتماعى رقم ٧٩ السنة ١٩٧٥ والقوانين المعلة له تستوقى الغرامة من تجويض الدفعسة الواهدة أو المبلغ المدهر أن وجد عند استعقاقها وذلك في هدود الجزء المبائز المدوز عليه أو بطريق المجز الادارئ على أموالة ٠

مادة ١٨١٤ من يجوز القرار من يؤسى مجلس الوزراء نظا الخصاص التاديب عن الجهة الاصلية التي يتبعها المامل الى الجهة التي يباشر عيها عمله وذلك في الجهات التي تضم عاملين يتبعون أكثر من وهدة وذلك بالنبية الى المفالفات التي تتم في هذه الجهات •

مادة • ؟ ــ تعنى من الرسوم الطعون التي تقسدم خسد أحكام المحاكم التأديبية •

ملعة و به س ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٥ استة المرهد ) تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمامل الموجود بالخدمة بمفى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المطافة ،

وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المقلصة (الدوسري المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ه

واذا تحدد المتمون غان انقطاع الدة بالنبية المعدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة الباتين ولو لم تكن قد اتخذت شدهم اجراءات قاطمة المبدة •

ر ومع ذلك اذا كون الفطى جريمة جنائية غلا تسقط الدعوى التأديبية الا يسقوط الدعوى الجنائية ° •

<sup>(</sup>۱) قضت المحكمة الادارية العليا بان عبارة «أى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة » من الاتساع والشمول بحيث تنسحب على كاقة الاجراءات التي يكون من شانها بعث الاتهام وتحريكه • ( جاشة ١٩٨٦/٢/١١ سـ الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٢٨ ن )

<sup>(</sup>٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه يتعين على المحكمة التاديبية ان تتصدى لتكييف الوقائم المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان الاثرة في استطالة مدة سقوط الدعوى و ولا يجول دون ذلك عدم ابلاغ النيابة الفامة بالمخالفة المتسوبة الى المتهم ألى عدم عرض آمره على المحكمة الجنائية لتمجر فيها حكما خنائها (: جلمة ١٨٥/٣/١٥ ـ الطعن رقم ١٧٧ لمنة ٢٤ ق ) -

مادة ٩٢ - تمص الجزاءات التأصيية التي توقع على المامل بانقضاء الفترات الآتية :

 ا ستة أشعر فأ حالة التنبية واللوم والانذار والتضم من الاجر مدة لا تتجاوز خاسة أيام •

٢ ــ سنة في حالة الخصم من الاجر مدة تزيد على خيسة أيام .

٣ ... سنتان في هالة تأجيل الملاوة أو الحرمان منها و

٤ - ثلاث سنوات بالنسبة إلى الجزاءات الاغرى حدا جزاءى الغصل والاحالة إلى الماش بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المعرف أهذه الحالات بقرار من لجنة شؤن الناملين بالنسبة المعرف الرائد المالين وعمله منز المعرف المالين وعمله منز من المورد المالين وعمله منز من المورد المالين وملك خدمته وما المورد الرؤساء عنه و

ويتم المحو بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة م

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كان لم يكن بالنسمة المستتبل ولا يؤثر على المعقوق والطبويضات التي ترفيت تنتيجة له وترضم أوراق الجزاء وكل أشارة اليه مما يقعلق به من طف خدمة المامل «

مادة ٩٣ - تحتفظ كل وجدة في تحسساب خاص محسيلة جزاءات الخصم الوقعة على المعاملين ويكون الصرف من هذه المصيلة في الاغراش الاجتماعية أو المعاملين طبقا الشروط والأوضاع اللتي تحددها السلطة المحتمية .

### الفصل الثاني عثر ً في انتهاء الخيدمة

مادة عُد ج تنتهي خدمة المامل لأحد الأسباب الآتية :

١ ــ بلوغ السن المتررة لترك المحدمة •

٢ ... عدم اللياقة للخدمة محيا •

· (الستعالة (ال) •

ع ... الاحالة إلى الماش أو الفصل من الخدمة •

 مـ خقد الجنسية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الإغرى م

 النصل بقرار من رئيس الجنبورية في الاحوال التي يحددها العادون الفاص بذلك ٣٠٠

<sup>(</sup>١) حكمت المحكمة الادارية العليا بأن المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عددت أمباب انتهاء الضدمة ومن بينها الاستقالة ثم نظمت المادة ٧٧ إحكام الاستقالة المريحة والمادة ٩٨ إحكام الاستقالة الضمانة وذلك في حالات ثلاث بينتها تلك المادة • ولم يفرق المشرع في الحكم بين التعبر عن الارادة في ترك الخدمة صراحة بأن يقدم الموظف استقالة مكتوبة أو أن يكون التعبير عن الارادة ضمنيا بتوافر حالة من الحالات المشار اليها فيعتبر العامل وكانه مقدما استقالة • فاذا تزاحمت الارادة الصريحة والارادة الضمنية فالاولى هي المقدمة وترتب آثارها بقوة القانون • ومؤدى ذلك إنه إذا قدم العامل استقالة صريحة تنتهى خدمته بالقرار الصادر من الجهة الادارية بقبولها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة بقوة القانون ، ويترتب ذات الحكم حتى لو. انقطم العامل عن عمله عقب تقديم استقالة ﴿ وادًا لم تسائله الجهسة الادارية تاديبيا قبيل فوات الثلاثين يوما انتهت خدمته بقوة القانون حتى او قدم العامل اسبابا تبرر انقطاعه بدون اذن عقب تقديم استقالته الصريحة وبعد فوات الثلاثين يوما ، والاساس في ذلك أن الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة الادارة تكون قــد انقطعت مما لا يجوز معه قانونا البحث في الاعذار التي يقدمها لتبرير انقطاعه • ( جلسة ٢٢/٢/٢٢٣ ــ ألطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق ) • (٢) انظر المكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشان الفصل بغير الطريق التأديبي ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٦/٨ - العدد ٢٣ ) • ﴿

\* ﴿ اللَّهُ اللَّهُ وَالْقَطَاعُ النَّمَامِ النَّامِ اللَّهُ اللَّ

٧ ألحكم طيلاً بمعوبة جناية فى احدى الجرائم النصوص عليها في قانون المعوبات أو ما يماثلها من جرائم سنصوص عليها في القوانين الخاصة أو بمعوبة معيد للحرية في جريفة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن الحكم مع وقف التنفيذ •

ومع ذلك غاذا كان المكم قد صدر عليه لأول مرة غلا يؤدى الى انتهاء الخدمة إلا اذا قدرت لبغة شئون الماملين بقرار مسبب من واقع أسماب المكم وظروف الواقعة أن بقاء المامل يتعارض مع مقتصيات الوظيفة أو طبيعة المعل .

٨ -- الفاء: الوظيفة التربية أن ...

۹ ــ الونساة، ه

مادة ٩٥ - (١) تنتمى خدمة المامل ببلوغه سن الستين وذلك بعراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التامين الاجتماعي والتوانين المحلة له ٧

ولا يجوز عد هنمة العامل بعد بلوغه السن المتررة ،

ملدة 90 ﴿ مكوراً) - ( مضافة بالقانون رقم 100 لمئة 190٣) يجوز للسلطة المفتصة اصدار قرار باحالة العامل الى الماش بناء على طلب قبل بلوغ المن القانونية على آلا تقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن خصسة وخصين سنة وألا تكون المسدة الباقية البلوغة سن الأحالة الى الماش أقل من سنة ه

<sup>(</sup>۱) معدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٢ ألبينة ١٩٧٩/١/٢ – العدد ٩٥ تابع ) وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣/٨/١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ العدد ٣٧ ).

وتسوي الجنوق التأمينية لن يحال الى الماش طبقا الاحكام الفقرة السابةة على أساس مدة أشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي مضافا الهيا المدة الباتية لبلوغه السن القانونية أو مدة سنتين ايهما أتل .

ولا يجوز اعادة تعين الماملين الذين تسرى عليهم احكام صده المسادة بالمكومة أو شركات القطاع العلم ، كما لا يجوز شغل الوظائف التى تخلو نتيجة تطبيقا هذه المسادة حتى بلوغ المائين الى المائس سن التقاعد الا بموافقة الجهاز المركزي التنظيم والادارة ،

مادة 10 مكورا (١) - (مضافة بالقانون رقسم 110 أسنة 100 ) يجوز السلطة المفتصة اصدار قرار بإحالة العامل الذي يقل سنه عن 00 سنة الى الماش بناء على طلبه أذا قام بمغرده أو بالاشتراك مسع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية وفقا الفوايط التي يصدر بها قرار من الوزيد المفتص بالتنمية الإدارية (١) .

ويسرف المامل فأجده الجالة مكافاة توازى أجز سنة مع مسم سنتين ألى الدة المسوبة في الماش ه

ولا يجوز اعادة تبيين الفاطين الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة بالحكومة أو شركات القطاع المام ، كما لا يجوز شفل الوظائف التي تعلو نتيجة تعليق هذه المادة قبل مفى سفة من تاريخ الاحسالة التي الماش ،

مَادَةً ١٦٩ - تثبت محمر اللياقة للمُدْمة صَحِيًّا بُعْرَاز من المِلْين الطبي

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنميسة الادارية رقم ٥٥٥١ لسنة ١٩٨٣ بشأن ضوابط اصدار قرار بلحالة العامل الى المعاش اذا طلب ذلك القيام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين باحد المشروعات الانتاجية (الوقائع المرية في ١٩٨٣/١١/٢١ – العدد ٢٦٤ تنابع)،

المختص ولا يجوز غصل السامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ أجازته المرضية والاعتيادية مالم يطلب انهاء خدمته دون انتظار انتهاء أجازته .

مادة ٩٧ ــ المعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبية ٠٠٠

ولا تنتهى خدمة المامل الا بالقرار المسادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن الطلب مطقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار تبول الاستقالة إجابته الى طلبه ٠

ويجوز خلال هذه الدة أرجاء قبول الأستقالة لاسباب تتملق بمصاحة اليمل مم المطار الجامل بذلك على ألا تزيد مدة الإرجاء على أسبوعين بالإضافة للي مدة الثلاثين يوما الواردة بالققرة السابقة ﴿

فاذا أهبل المامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الابعد المكم في الدعوى بغير جزاء النصل أو الاهالة الى ألماش •

ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن ينائم اليه قرار تبول الاستقالة أو الى أن ينقنى المعاد النصوص عليه في الفقرة الثالثة .

مادة ٩٨ ــ يعتبر المامل مقدما استقالته في الحالات الآتمة : ·

١ ــ اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه المالة يجوز السلطة المختصة أن تقرر عدم عرمانه من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فاذا لم يقدم العامل أسبابا تبور الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل (1) .

٢ ــ اذ انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة وتصبر خدمته منتهية فى هذه الممالة من اليوم التالى لاكتمال هذه الدة •

وفى الحالتين السابقتين يتمين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية (؟) •

٣ ــ اذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومــة جمهورية مصر العربية وفى هذه الحالة تحتبر خدمة العامل منتهية مــن تاريخ التحاقه بالخدمة فى هذه الجهة الأجنبية •

ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال أذا كانت قدد اتخذت خده أجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن المعسل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية •

<sup>(</sup>۱) قضت المحكمة الادارية العليا بانه ليس صحيحا ما يقال بان خدمة العامل المنقطع عن العمل المدد المحددة في المادة 18 لا تنتهى الا بالقرار الادارى الذي يرتب هذا الاثر حرصا على المملحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل في المرفق العام ، ذلك أن عدم اتخال جهة الادارة الاجراء التاديبي ضد الموظف المنقطع عن العمل حتى انتهاء الاجل المقرر في القانون خان القرينة القانونية تنهض في حقها ويعتبر العامل مستقيلا وتنتهى خدمته دون تعليق الأمر على صدور قرار ادارى بذلك ( جلسة وتنتهى خدمته دون تعليق الأمر على صدور قرار ادارى بذلك ( جلسة

<sup>(</sup>٢) قضت المحكمة الادارية العليا بأن انذار العامل قبل انهاء خدمته بسبب الانقطاع عن العمل من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان قرار انهاء الخدمة ، والاساس فى ذلك هو أن الانذار يعد ضمانة السلسية تكفل احاطة العامل بما يتخذ حياله م ناجراء تنتهى به خدمته وانه يتيح للعامل فرصة ابداء عذره قبل انهاء خدمته ( جلسة ١٩٨٦/٤/١٩ لسنة ٢٩ ق ) ٠

مادة ٩٩ سايصرف المامل أجره الى الهوم الذى تنتهى فيه خدمته لأحد الاسهاب البينة بالمادين ٥٨، ٩٤ على أنه في حالة الفصل لمسدم اللهاقة المصدية بيستمق المامل الاجر كلملا أو منقوصا حسب الاهوال لماية استنفاذ أجازاته ألرضية أو احالته الى المعاش بناء على طلبه •

وأذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استفق أجره حتى تاريخ صدور ترار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر الاستقالة بمدها مقبولة وف حالة انهاء الخدمة بسبب الماء الوظيفة المؤقتة أو بقرار من رئيس الجمهورية يستحق العامل تعويضا يعادل أجره الى أن يتم ابلاغه بالقرار وذلك دون اخلال بحكم الفقرة السابقة ،

مادة ١٠٠ سد أذا حكم على المامل بالاحالة إلى الماش أو الفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم مالم يكن موقوفا عن عمله فتمتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ويستحق العامل المكوم عليه تمويضا يعادل أجرء الى يوم أبلاغه الحكم أذا لم يكن موقوفا عن العمل •

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سسبق أن صرف له من أجره أذا حكم عليه بالاحالة التي المائس أو الفصل •

هادة 101 — ( مستبحلة بالقانون رقم 100 لسنة 104 ) أذا توفى المامل وهو فى الخدمة يسرف ما يمادل أجر شهرين كاملين لولجهة نفقات الجنازة بحد أدنى 100 جنيه للارمل أو لارشد الأولاد أو لن يثبت قيامه بصرف هذه النفقة .

# الباب الثالث

#### في الاحكام الانتقالية

مادة ۱۰۲ ــ ينقل الماملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المديين بالدولة . والمقوانين المهدية والمكملة له الى الدرجات المللية الجديدة المعافلة لدرجاتهم وذلك على النحو ، الوضح بالمجدول رقم (٢) الحرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالاجور. التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الاجر المترر لد جات ، الوظائف المتولين الهها •

وبالنسبة لن كانوا يشنطون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية تسرى في شأنهم الاوضاع المتررة بالمزانة العامة الدولة وفقا للتأشير الوارد بشأن فئاتهم ، ويستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المقررة للدرجية التي أصبحوا يشتطونها .

ويكون ترتيب الأقدمية بين المنقولين الى درجة واهدة بصب أوضاعهم المسلمة •

... مادة ١٠٣ سـ يمنح العاملون بداية ربط الاجر المقرر للوظائف المنقولين اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر حتى وأو تجاوزوا بها نهاية الربط على آلا تؤثر هذه الملاوة في موعد الملاوة الدورية •

واذا كان المامل قد أمني في مئته المالية المالية عتى ٣٠ يونية منة ١٩٧٨ الدة الموضحة ترين كل مئة على الوجه المبين ميما يلي يمنح بداية رمط الاجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها أيهما أكبر ٠

الفئة الثالثة مـ ثلاث سنوات • الفئة الرابعة مـ ثلاث سنوات •

الفئة الخامسة - ثلاث سنوات • الفئة السادسة - أربع سنتوات •

الفئة السابعة ... أربع سنوات •

الفئة الثامنة ــ خمس سنوأت •

" اللَّيَّة التاسعة \_ خمس سنوات • اللَّيَّة العاشرة \_ ست سنوات •

علملون بالدولة والقطاع المعام ..... ١٩٠

مادة ١٠٤ - ينقل العاملون من حملة المؤهلات الدراسية المتررة لهم ميزة مالية وأقدمية اعتبارية عدد التسين ولا يزالون بالفئة المسين عليها ابتداء الى الدرجة المالية المعادلة لفئاتهم على النحو المبين بالمجدول رقم ٢ المرافق ويمنحون فيها بداية ربط الدرجة الجديدة مضافا اليها الميزة المالية المقررة أو مرتباتهم التي يتقاضونها عند تنفيذ أحكام هذا القانون مضافا اليها علوة من علاوات الدرجة النقولين اليها أيهما أكبر ٠

مادة ١٠٥ - يحتفظ الماملون بوظائفهم المستدة اليهم عند تتفيد المكام هذا القانون وذلك الى أن تحدد وظائفهم •

ولا يترتب على تحديد الوظائف في هذه الحالة الاخلال بالترتيب الرئاسي القلئم بين شاغليها متني توافرت فيهم اشتراطات شطها ه

مادة ١٠٦ - يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح المسلمية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذاء للقانون أن تصدر القرارات المنفذة المه في مدة لا تجاوز سنة أسعر من تاريخ تنفيذه .

الجدول رقم (١) العاملين الدنيين والعواة (١) و (١)

	نسبة الترقية		
العلاوة المستحقة	بالاغتيار	الأجر السنوى	درجات الوظائف
· /.	من الدرجة		
جنيه		جنيه	
,		,	درجات الوظائف العليا :
		7957	المتازة
<b>\0</b>	1/1	4844 - 174.	المِاليةِ
<b>YY</b> i	/	14.5 - 155.	مديير عام
4.	///	Y+M - 1+A	الأولى
٤٨ ثم ٢٠ ايتداء	7.00	14+A - YA+"	العلية
من ۱۳۷۸ ·			
. 17	1,40	14.4 - 014	الثالثة
ثم ٤٨ ابتداء من		1	1
14.			ĺ
37	/	1414-141	الرابعة
14	/,1•	978-777	الخامسة
14		VEE - 4410	السادسة

<sup>(</sup>۱) المجدول رقم (۱) مستبدل بالقانونين رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۰ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۰/۷/۱۲ – العدد ۲۸ مکرر ) ورقم ۳۱ لسنة ۱۹۸۰ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۰/۲/۱۹ – العدد ۲۵ مکرر ) ۰ (۲) صدر القانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۸۰ بتحديد مرتب نائب الوزير ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۰/۷/۱۲ – العدد ۲۸ مکرر ) ۰ کما صدر القانون رقم ۱۹۸۰ بشأن تحدید مرتبات نائب رئیس الجمهوریة ورئیس مجلس الشعب والشوری ورئیس مجلس الوزراء ونوابه والفروراء

### الهدول رقم (۲۰) . . .

-611- 1		الفئات الوظيفية وفقا القانون رقم ٨٥ [	
درجات الوظائف وفقا للقانون		السنة ١٩٧١	
لأجر السنوى	درجات الوظائف	الربط المالى المعستوى والفئات الوظيفية	المستويات
جنب <u>ه</u> ۲۱۰۰	وكميل أول	جنیه ۴۰:۰:۰	ممتازة (وكيل أول)
7-8 10	وكيل وزارة	14 18	عالمية ( وكليل وزارة )
1940 - 1440	مدير عام	14 14	مدير عام
120 970	الأولى	7££+ AY1	المستوى الآول
10:00 440	الثانية	186+-"148	
		188+ - 08+	188 08.
		VA+ - 27+	المستوى الثانى
14.0 24.	الثالثة	VA+ 444+	
		٧٨٠ - ٢٤٠	VA+ - YE+
4 41.	الرابعة	171 IV.	الستوى الثالث
YY - Y17	الخامسة	44 1,1A	
0£+ 197	السادسة	191 188	۲۷۰ – ۱۰٤

( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٧٦ ــ العدد ٢٨ مكرر «و» ) • وصدر الفائف التي المطائف التي المطائف التي كان مدرجا لها في موازنة الدولة في أول يوليو سنة ١٩٨٧ الربط الثابت وبدل التمثيل المقررين للوزير ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٤/١٧ ــ العدد 10 مكرر ) •

### الجهاز إلركزي التنظيم والادارة

قرار آجنة شئون الخدمة الدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ (١) باصدار اللائحة التنفيذية القانون نظام الماملين الدنين بالدولة

### لجنة شئون الخدمة المنية:

معد الاطلاع على الْقَانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة •

وعلى قرار كجنة شئون الفدمة الدنية رقم 1 اسنة ١٩٧٨ بشأن لائمة نظام واجراءات العمل باللجنة •

#### قنشرزت 🕾

مادة 1 - يعمل بالاحكام الزافية اللاحة التنفيذية لقانون نظام الماملين الدنيين بالدولة المسان اليه .

ملاة ٢ ــ تلفى اللائمة التُتَفَيَّدَية التَّأْتُون رقِم أَوَ ٢ السَنَة ١٩٥١ بشِأْن نظام موظفى الدولة وكل نص يُخالف المكام هذه اللائفة ﴿

مادة ٣ سينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ٠

صدر في ١٢ شوال سنة ١٣٩٨ (١٤٠٠ سبتكبير سنة ١٩٧٨ )

### اللائحة التنفيئية

لقانون نظام العاملين المنبين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

#### أحكام عامة

هادة ١ ــ ينشأ لكل عامل ملف تودع به الوثائق والبيانات والمعلومات

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٩/٢٥ - العدد ٢٢٠ ·

الخاصة به مما يكون متصلا بولمايفته كما تودع به الملاعظات الملقة بمهاه والتقارير السنوية القدمة عنه م

كما تودع باللف المذكور كل ما يثبت جديته من الشكاوى والبلاغات المقدمة ضد العامل وذلك يمد تحقيقها وسماع أقواله فيها .

ويكون ايداع الملاحظات المتعلقة بالمعل في ملف المخدمة بعد تسليم المامل صورة منها وفي حالة امتناعه عن استلام الصورة ترسل اليه بكتاب مومى عليه .

ويجب أن ترقم أوراق الملف ويثبت رقم كل ورقة ومضمونها على غلاقة ولأ يجوز نزع أية ورقة منه بعد ايداعها فيه .

ملدة ٢ – على كل وحدة بعد أخد رأى الجهفائة المؤكري التعليم والادارة في مشروع هيكلها التنظيمي واعتماده مسن السلطة المفتصة ان توافى الجهاز بخمس صور من هذا اللهيكان وكذاك كل ما يُطراً عليه مسن تمديلات ٠

هادة ٣ سَاعلَى مُفتلَف الوَحداثُ الذي ترعَبُ فَى أَسْتَطلاعُ رأَى مجلسَ الدُولة فَ أَنْ تُسْتَطلاعُ رأَى مجلسَ الدُولة فَي أَيْ سُائِنَ مِن شَدُّونِ المُدَمَّةِ المُدَنيةِ أَنْ تَكْتَبُ بِذَلِكُ تَكُمُمُ لِلْجَهَارُ الدِكرَى للتَسْلِيمِ والادارة \*

#### شئون الماطين

مادة ؟ - تجتمع لحينة شئون العاملين فى مقر الوحدة بناء على دعوة من السلطة المختصة أو من رئيس اللجنة أو رئيس الوحدة • ولا يكون انجتاد اللجنة صحيحا الا بحضور ثلاثة من أعضائها على الاتل بما نيهم الرئيس أو من يقوم مقلمه •

ويقوم بأعمال الأمانة الفنية لهذه اللجنة رئيس شــــئون العـــالهلين بالوحدة أو من يقوم مقامه ولا يكون له صوت معدود في الداولات . وادة • سه ينشأ سجل خاص بأرقسام مسلسلة تدون بد محاضر المتماعات لمجنة شئون الماطين • ويجب أن تشتمل هذه المحاضر عسلى أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما داره من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأمباب التي بنيت عليها • ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون وأمين اللجنة على محاضر الجلسات •

مادة ١ سـ تجرى لجنة شئون العاملين بنفسها أو بعن تنديه لذلك من أعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من الموضوعات المعروضة على اللجنة ويكون لها فى ذلك عق الاطلاع على الأوراق والسجلات وسعاع الأقوال .

كما يجوز الجنة أن تصدر قرارا بدعوة من ترى دعوته من غيير أعضائها لمضور اجتماعات اللجنة على ألا يكون له صوت معدود ، على اللجنة أن تثبت كتابة ما قامت به مما سبق ،

وتكون المداولات وأخذ الرأى في لجان شئون الماملين سرية .

مادة ٧ - لا تعتبر قرارات لجان شئون التماماين صحيحة الا اذا صدرت بناء على موافقة الاغلبية المللقة لأعضاء اللجنة العضرين ٠ فاذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منسه الرئيس وبيدا الخسذ الرأي بالمامل الأدنى في الدرجة فالأعدث في الأقدمية ٠ ويعتبر الامتناع عسن التصويت بعثابة الرفض ٠

مادة ٨ - لا يجوز أستخراج صور من سجل اجتماعات اجان شئون الماملين الا بناء على أمر صادر من جهة قضائية أو من هيئة تأديبية .

أما قرارات اللجان وأسبابها فيجوز الاطلاع عليها وأخذ صور منها لكل ذى مصلحة شخصية ومباشرة بعد الترخيص لمه بذلك من رئيس اللجنمة ،

### .. اعلان القرارات الادارية

مادة ٩ ـ يمدر بقرار من السلطة المفتصة تحديد الاجراءات المتطقة باصدار النشرة الرسمية التي تطن فيها القرارات والنشورات الصادرة في شئون العاملين و والجهات التي توزع عليها ، والضعانات التي تكفل علم كلفة العاملين بها علما يقينيا و

كما يُتضمن القرار المشار أليه طريقة التعليق فى لوحة الاعلانات وذلك بما يكفل أثبات تاريخ التعليق والمدة التي يستعر خلالها وتاريخ رفسم القرارات أو المنشورات من الطوحة ٠

ويراعى اثبات الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللاة في محضر يوقفه رئيس شئون العاملين بالوحدة •

#### التمين في الوظائف

هادة 10 ــ تمد ادارة شئون العاملين في كل وحدة كشوفا بالوظائف على ضوه وصفها وشروط شغلها وتعرض الكشوف على السلطة المنتصة في بداية كل سنة مالية التحديد الوظائف التي تشغل بامتحان وتلك التي تشغل بدون اجتحان ه

وتلتزم ادارة شئون العاملين بعرض كشوف شهرية من واقع موازنة وظائفها على السلطة المفتصة تبين الوظائف الخالية بكل وهدة •

مادة ١٠ مكروا ــ ( مضافة بقرار وزير الدولة للتتمية الادارية وتم ١٠٥٥ لسنة ١٩٨٣ ) تقوم وحدة شئون المعلمين بحصر الوظائف الشائرة والشروط اللازمة الشغله وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها والاعلان عنها في لوحة الاعلانات داخل الوحدة ومروعها لدة شهر على الأقل ، وللماملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء المضدمة التقدم

بطلبات التعيين في هذه الوظائف اذا ما توافرت غيهم شروط شغلها مسع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارجي والامتحان اللازمين الشغل هذه الوظائف ويتم شغل باتى الوظائف بمراعاة القواعد العامة في التعيين الواردة بهذه اللائمة •

مادة 11 - يجب أن يتضمن الاعلان عن الوظائف الخالية من غير الوظائف المليا البيانات التالية :

- (أ) وصف الوظيفة وشروط شظها ودرجتها .
- (ب) الجهة التى تقدم اليها الطلبات والمستندات الواجب تقديمها وميماد ومكان تقديمها •
- (ج) بيان ما اذا كان التميين بامتحان أو بدون امتحان واذا كسان التمين بامتحان فيين نوع الامتحال ومواده وتأزيفه ومكان اجرائة •

مادة ١٢ ــ تخطر لجنة القوى الماطة للقوات المسلحة ( هيئة التتقليم والادارة ) بصورة من الاعلان المشار اليه في المادة النسابقة ٠

مادة ١٣ هـ ( مستبطة بقرار وزيد الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٥٥٠ لسنة ١٩٨٣ ) تشكر مكاتب التوظيف والتشديم بصورة من الاعلان عن المقالف المطالبة تطبقا المتانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل الموقين المسل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧ وذلك لترشيج المجزة والمؤهلين منهم مهنيا والمسابين بسبب السابيات النسكوية •

مادة ١٤ سنتوج المايات التمين ومرفقاتها في سجلات بارقام مسلسلة بحسب تاريخ تقديمها ، وفي نهاية السدة المعدة المثنى الطلبسات يقفل السجل ويعتمد من المسئول عن شئون العاملين بالوجدة ،

\* ملاقة 10 ـــ يكون الامتحان أما تحريريا أو شفاحة أو عمليا أو عن طريق مقابلات شخصية ويجوز الجمع بينها • ملاية 13 سن تتولى الاشراف على أجراء الامتحان لجنة تشكل بقرار من السلطة المقتصة ويتضمن ما يوكل الى عده اللجنة من معام وأجراءات التيام بهذا الامتحان •

مادة ١٧ - تحققظ كل وحدة بأوراق الامتحان ويوقع على هده الأوراق من أجروا الامتحان ، ويعتبر من حصل على نصف مجموع الدرجات على الأقل في كل مادة على هدة قد اجتاز الامتحان ،

مادة 1۸ - (مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٥٥٦ المسنة ١٩٨٣ ) يرتب الناجحون فى كسل امتحان فى قسوائم بحسب درجة النجاح فى الامتحان وعند التساوى يكون الترتيب وفقا للاعلى مؤهلا فالأقدم تخرجا فالأكبر سنا ويتم التمين بحمب الترتيب الوارد فى القوائم وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن المخدمة المسكرية والوطنية •

مادة 11 ــ تعلن نتيجة الامتصلن وترتبيب الناجمين ودرجاتهم في الوحة الاعلانات .

هادة . ٢٠ ـ تعد ادارة شكون العاملين كشفا بأسماء المرسمين للتميين وفقا لترتيب أسبقيتهم المرض على لجنة شكون العاملين • وعلى اللجنة أبداء رأيها بمد التحقق من توافر شروط ومواصفات شلف الوظيفة في المرشمين •

دادة ٢١ ــ اذا لم يكن عكد الناجمين في الامتحان كافيا فيجوز التعيين من بين الناجمين في الامتحانات السابقة بشرط ألا يكون قسد مضى على اعلان نتيجتها أكثر من سفة •

مادة ٢٢ ـ يجب أن يشتمل قرار التميين في ديبلجته على ما يأتي : ( أ ) توافر شروط ومواصفات الوظيفة في المرشح ،

- (ب) وجود درجة مالية ظالية بالوازنة مضمسة الوظيفة ومسالحة الشطعا ، وكذلك ما يغيد الاطلاع على الوسف التطيلي الوظيفة وما أذا كان التعيين فيها بصفة دائمة أو مؤقتة .
- (الج) اجنيز الامتحان بالنسبة الوظئف التي يتم شعلها بامتحان وأن التمين كان من بين قوائم الناجعين •
- (د) أن التميين كان من بين قوائم الناجدين وفقا الترتيبهم بالنسمية التميين بدون امتحان ٠
- ( ه ) ما يغيد موافقة لجنة شئون العاملين على التعيين واعتماد السلطة المغتصة لمحضر اللجنة .
- مادة ٢٣ تثبت شروط التميين في اهدى الوظائف طبقا لما يلى : ' ١ - البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر بالنسبة لاثبات العنسة المعرمة .
- ٣ خطاب معتمد من وزارة الفارجية المدية بتوافر شرط الماملة بالمك بالنسبة اجنسية احدى الدول العربية .
- " ــ محينة الحالة الجنائية لاثبات عدم سبق الحكم بعقوبة مانعة من التميين •
- ٤ اقرار من المرشح للتمين موقعا عليه أمام مدير شئون المرامين بالوحدة ومصدقا على التوقيع منه بعدم سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نبائي لم يمض على صدوره أربع سنوات على الأقال .
- تحقق وحدة شئون العاملين من استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة
   ف المرشح التحيين •
- ٣ حرار المجلس الطبى المختص بثبوت اللياقة الصحية للوظيفة المرشع لها العامل أو قرار السلطة المختصة باعقائه من هذا الشهرط .

 لامتهار وهدة شئون العاملين باجتيساز الامتهان المقرر السنط الوظيفة •

٨ ــ مستخرج رسمى بتاريخ الميلاد أو شهادة من المجلس الطبى
 المخص بتقدير السن وذلك في هالة عدم قيده بسجلات المواليد ٠

 إدامة من المام المقراءة والكتابة بالنسبة ان لا يحمل شسهادة دراسسية .

١٠ \_ ما يثبت أنه محمود السيرة هسن السمعة •

هادة ٢٤ - يخطر ألداهل بالقرار الصادر بتعيينه بخطاب موصى عليه تحدد فيه مهاة لاستلام العمل لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد عن شهر والا اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن وذلك ما لم يقدم عدرا تقبله السلطة المفتصة ،

مادة ٢٥ ــ تعد ادارة شـــئون العاطين فى كـــل وحدة ســـجلا لقيد العاطين الموضوعين تحت الاختبار توضح به بداية ونهاية غترة الاختبار ٠

مادة ٢٦ - تتقرر صلاحية الماطين الموضوعين تحت الاظهار بناء على تقارير شهرية تعد بمعرفة الرؤساء الماشرين وتعتمد من الرئيس الأعلى وذلك على النموذج الذي تعده الوحدة ، وعند نهاية مدة الاغتبار يبضع تقرير نهائى على ضوء التقارير السابقة موضحا به مدى صلاحية المامل للوظيفة المين بها ويعرض هذا التقرير على لجنة شئون الماملين ،

#### قياس كفاية الأداء

هادة ٧٧ سـ تحد كل وحدة السجلات التى تتضمن البيانات اللازمة لوضع تقارير كفاية الأداء ، ويجب أن تكون هذه البيانات مستعدة من أصول ثابتة فى الأوراق ، وللعلملين الحق فى الاطلاع على البيانات المدونة ف المجلات والتظلم منها • وتحدد السلطة المختصة الجهة التي يقدم
 لها التظلم وكيفية الفصل فيه •

ماية ٢٨ - يتجد كل وجدة معليم الأداء التي يعتد بها عند تناس كفاية الأداء وذلك والنسبة الشاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها بما يتفق مع طبيعة نشاطها وتمتبر هذه المايير الحد المادي الاداء الذي يتمين غلى كل عامل القيام به و وتعان ادارة شئون العاملين في كل وحسدة هذه المعليم في شهر يونية من كل علم ه

مادة ٢٩ – (مستبدلة بقرار وزير الدولة المتمية الادارية رقم ٢٥٥٥ اسنة ١٩٨٣) تقدر مراتب الكفاية بعرتبة معتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف وتحدد السلطة المختصة الجهية التي يناط بها وضع الدرجيات اللازمة لتقدير مراتب الكفاية موزعة على عناصر التقدير ويعتبر من يحمل على (٩٠) درجة الى (١٠٠) درجة بعرتبة معتاز ومن يحمل على (١٠٥) درجة بعرتبة جيد ومن يحمل على (٥٠) درجة الى (٩٠) درجة بعرتبة جيد ومن يحمل على أقل من (٥٠) درجة بعرتبة متوسط ومن يحمل على أقل من (٥٠) درجة مورتبة شعيف و

والدة ٣٠ ـــ ( مستبدلة بترار وزير العولة للتنمية الادارية رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٨٣ ) يقدم الرؤساء عن شاغلى الوظائف الطيا بيانات سسنوية تتعلق بالنواهى الفنية والادارية والقيادية في مبلئرتهم الإعمالهم .

وتبرض هذه البيانات على السلطة المختصة لاعتمادها وايداعها بعلف المسلمل •

مادة ٣١ ــ ( مستبدلة بقرار وزير الدولة التتمية الادارية رقم ٥٥٢٥ السنة ١٩٨٣ ) لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات البينة فيما بلى بهرتبة معيلز:

- ( أ ) العامل الذي أتيجت له فرصة التدريب ولم يجتره بنجاح .
- (ب) العامل الذي وقع عليه جزاء تأديبين بمقوبة الخصم من أجره أو الوقف عن العمل لمدة تريد على خمسة أيلم أو بمقوبة أشد أو جوزى بجزاءات يجاوز مجموعها المخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تريد على عشرة أيام أو بعقوبة أشد خلال الدام الذي يوضم عنه التقرير ه
- (ج) العامل من شاغلي الوظائف العليا الذي وقع عليه أي جزاء خلال العام الذي يوضع عنه بيان كفاية الأداء •
- (د) العامل العائد من اعارة أو أجزة بدون مرتب الذي لا يتواغر نهيه . شرط الحصول على تقرير كفاية حكمى ، ويستثنى من ذلك من كان . آخر تقرير كفاية عنه قبل الاعارة أو الاجازة بمرتبة معتاز .

مادة ٣١ مكور - ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤٥٥ اسنة ١٩٨٣ ) لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يلى بمرتبتى جيد أو معتاز :

- (١) العامل الذي أتيحت له نرصة التدريب وتظف عن التدريب ما لم
   يكن ذلك بعذر تقبله السلطة المختصة •
- (ب) المامل الذي وقع عليه جزاء تأديبي بمقوبة الخصم من أجسره أو الوقف عن الممل لمدة نتريد على عشرة أيام أو جوزي بجزاءات يجاوز مجموعها الخصم من الأجر أو الوقف عن الممل لمدة نتريد على خمسة عشر يوما في العام الذي يوضع عنه التقرير •

مادة ٣٢ (١) ـــ ( مستبعلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨٣ ) تتولى ادارة شئون العاملين المطار كل عامل مسن شاغلى وظائف الدرجة الأولى فما دونها بصورة من تقويد الكفاية المقدم عنه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماد التقارير من لجنة شئون

١ أم ٦ -- موسوعة مصر -- ج ١٩ )

العاملين ، كما تتولى ابلاغ كل من شاظى الوظائف العليا بصورة مسن البيان المقدم عن أدائه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماده من السلطة المختصة ،

هادة ٣٣ -- ( ملعاة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٥٥٥ اسنة ١٩٨٣ ) •

مادة ٣٤ - تؤشر أدارة شئون العاملين في السجل المد لذلك بدرجة كفاية العامل التي تقررها لجنة شئون العاملين أو السلطة المفتصة كما تجرى هذا المتأشير في طف خدمته وذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة أو السلطة المفتصة •

مادة ٣٥ - تعلن أسماء المعاملين الذين حصاوا على موتبة ممتاز في تعارير الكفلية في لوحة الاعلامات المسدة لذلك وفي مكان بارز في كل ادارة يتبعها الماملون المصاون على هذه المرتبة ولا يرغم الاعلان الا بعد مفى خصة عشر يوما •

مادة ٣٥ مكررا ... ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٥ ملية ٣٠ مكرا ... العامل الذي يحصل على تقريرين سنويين متنالين بمرتبة ضعيف ويتبين للجنة شئون العاملين أثناء محص حالته أنه غير صالح للمعل في أية وظيفة من ذات وظيفته بطريقة مرضية اقترحت مصله من الخدمة أو منحه الجازة ٠

كما يجوز بقرار من رئيس مجاس الوزراء بناء على توصية لجنسة تشكل لهذا المرض منح العاملين شاغلى الوظائف العليا أجازة اذا ثبت من واقع بيانات تقييم أدائهم الهردعة بعلفات خدمتهم أن أدائهم لأعمال وظائفهم أقل من المستوى المللوب •

مادة ٣٠ مكرر (١) \_ ( مضافة بقرار وزير الدولة المتنمية الادارية

رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) لا تقل الأجازة الشار اليها في المادة السابقة عن سنة ولا تريد على سنتين ويخضع العافل أثناء هذه الاجازة القواعد الآسسة:

ا ... يمتغظ العامل بمرتبه الأساسي بصفة شخصية لده أتصاها الاثة أشهر ويصف راتبه لباقي المدة .

٢ ــ يجوز للمامل أثناء الاجازة أن يقوم بعمل لحسسابه الخساص
 أو لدى الفير .

٣ ــ يجوز المعامل طلب الاشتراك فى دورة تدريبية تكفل تصمين
 مستوى أدائه وعلى الجهة الادارية أن تستجيب لهذا الطلب.

ع يجوز للمامل طلب احالته للممادن ما الله يكن مصالا الى الماكمة التأديبية ٠.

مادة ٣٥ مكررا ١٦٠ ـــ ( مضاغة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥١٦ه لسنة ١٩٨٣ ) في حالة عودة العامل الى عملة بعد انقضاء الإجازة المشار اليها يعامل بالأحكام الآتية :

١ ... يعود المامل الى وظيفته بذات الحالة ألتى كان عليها •

 ٢ ــ اذا حصل العامل في التقرير التالي مباشرة لعودته على مرتبة ضعيف أو ثبت أن أداءه لأعماله أقل من المستوى المطلوب يفصل مسن الضدية .

٣ ــ اذا عاد العامل آلى وظيفته ثم تحقق فى شأنه لمثانى هرة شروط
 منح الإجازة المشار اليها فى المادة ٣٥ من القانون يفمل من الخدمة ٠

### الترقيات والعلاوات والتعويضات

مادة ٣٦ ــ تمد ادارة شؤون العاملين فى كلّ وحدة كشوفا تتضمن ما يأتى :

١ - بيان الوظائف الخالية والمولة الصالحة التركية عليها ودرجاتها

الالية والنسبة لكل مجموعة نوعية على حدة وذلك من وأقع سجل يعسد الخلك •

٢ - بهإن الوظائف ودرجاتها المسالية التي يجب حجرها للمساملين الموقوفين عن العمل ان وجدوا أو المحالين الي المحاكمة التأديبية أو الجنائية الرحي عنها العامل •

 ٤ - اقدمية العاملين المستحقين للترقية وذلك من واقع سجل الاقدمية المد لمهذا: الغرض •

- ه ــ المجموعة النوعية والدرجة المالية التي يشغلها العامل
  - · ١ ـ تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين •
  - ٧ \_ تاريخ النقل اذا كان محل اعتبار عند الترقية •
- · هـ المجموعة النوعية والدرجة المالية التي يشغلها المعامل ·

 تاريخ طلب الجهة الادارية أو الجهاز الدكرى المماسبات من النيابة الادارية الهامة الدعوى التاديبية أن وجد ٠

١٠ ... البرامنج التدريبية التي أتيح العامل الالتحاق بها ٠

م ١١٠ م أية بيانات أخري لازمة ٠

وتعرض الكشوف التي تتضمن البيانات المتقدمة على لجنة شـــئون العاملين بالوحدة •

مادة ٣٧ ــ ( مستبطة بقرار وزير الدولة للنتمية الادارية رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨٣ ) على ادارة شيوج العساماين أن تعرض على لجنة شسئون العاماين أو السلطة المختصة بحسب الأحوال تبل موعد استحقاق العلاوة الدورية بخمسة عشر يوما عسلى الاقل كشفا بالمستحقين لها كاملة أو منقوصة وكشفا آخر بغير المستحقين لها وأسباب عدم استحقاقهم م

كما تعد كشفا بالعاملين الذين أمضوا ثلاث سنوات دون الحسول

على علاوات دورية بسبب وصول مرتباتهم نهلية الربوط ويستحقون علاوة دورية وفقا لحكم المادة (٤١) مكررا من القلنون .

ملاة ٣٨ - (مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٥٥٥ لسنة ١٩٨٣ ) على ادارة شئون المساملين أن تعرض على لجنة شسئون الماملين أو السلطة المفتصة بحسب الأهوال بيانا بمن يجوز منحهم الملاوة التسجيمية الذين تتوافر فيهم الشروط التي نص عليها القانون وفي الحدود المبينة هيه ٠

مادة ٣٦ سيجب على العامل أن يفطر الوحدة ألتى يتبعها كتابة عن أية اختراعات أو مصنفات يبتكرها أثناء أو سبب تأدية عمل وظيفته اذا كان ذلك نتيجة لتجارب أو بحوث أو دراسات كلف بها أو لها صلة بالشئون العسكرية •

مادة ٤٠ سنكل لجنة بقرار من السلطة المختصسة من بين ذوى المخبرة في مجال عمل الوهدة ويجوز أن تضم خبراء من خارج الوهدة من ذوى التخصص في المعلق موضوع الاختراع أو المصنف غاذا كالمختراع أو المصنف صلة بالشئون العسكرية أهيل الأمر للجهة المختصة بذلك •

مادة 31 — اذا انتهت اللجنة المسلد اليها في المادة السابقة الى أن المعل الذي قام العامل له صفة الاغتراع أو التصنيف وأن لسه قيمة فنية تعود على الوحدة أو الدولة بمائد حقيقي فانها ترفع تقريرها الى السلطة المختصة لاصدار قرار بتعويض العامل على أساس نسبة مئوية من المائد الحقيقي السنوى من الاختراع أو المسنف ويجوز للعامل أن ينطن في تقدير التعويض الى الجهة القضائية المنتصة .

مادة ٤٢ – تدرج كل وحدة فى مشروع موازنتها الاعتمادات اللآء مة لنح العلاوات التشجيعية والبدلات والمزايا العينية والتعويضات ومقابل الجهود غير المادية والأعمال الاضافية والمكافآت بأنواعها ومقابل النفقات التي يتحملها الماملون في سبيل أداء أعمال وظائفهم وذلك طبقاً لأحكام القسادون و

### ألنقل والنسدب والاعارة والبعثات والتدريب

مالدة ٣٧ - يكون نقل المامل من وحدة الى أخرى بقرار من السلطة المختصة بناء على موافقة لجنتى شئون العاملين فى الوحدة النقول منها والوحدة النقول اليها • ويعتبر النقل نافذا من تاريخ اعتماد السلطة المختصة القرار آخر لجنة مالم ينص فى القرار على تاريخ ممين • وتتحمل الوحدة المنقول منها المامل مرتبه حتى تاريخ اخلاء طرفه •

مادة }} \_ على مختلف الوحدات موافاة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالبيانات الآتية :

١ سـ عدد العاملين الغين لا تتولفر فيهم اشتراطات شمّل وظائفهم
 أو أية وغليفة أخرى خالية في الوحدة التي يعملون بها

٧ ــ العاملون الزائدون عن حاجة العمل في وحداتهم ٠

٣ - عدد درجات الوظائف الخالية بالوحدة واشتراطات شــغلها
 والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها

٤ ــ احتياجات الوحدة من العاملين الذين ترغب في نقلهم إليها
 ومواصفات الوظائف المقترح نقلهم اليها

ويتولى الجهاز المركزى التنظيم والادارة بعد موافقته على نقل مؤلاء المالمين الى وحدات أخرى مخاطبة وزير المالية الأصدار قرار نقل الماملة دون حاجة الى أنصد موافقة لجنتى شئون المساملين في الجهتين المتول منها أو المتقول اليها •

مادة ؟؟ مكررا ... ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم

عاملون بالدولة والقطاع العلم ..... به

٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ ) يوافي العصار المركزى للتنظيم والادارة بالبيانات الإتبية :

۱ سـ أسماء ودرجات العاملين مجموعة الخدمات الماونة السنين تم تدريبهم على الوظائف العرفية وفقا الشروط والأوضاع التى يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء مع تحديد العرفة التى تدرب عليها كل

٢ ــ أسماء ودرجات من زاولوا فعلا أعمال وظائف حرفية لدة ثلاث سنوات على الألحل حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .
 ١٥ ١٩٨٣/٨/١٢ .

ســـ عدد درجات الوظائف المرفية الخالية واشـــتراطت شــــ للى منها ٠

و ع ... احتياجات الوحدة من الوظائف الحرفية التي نرغب في شخلها و

مادة ٥٥ سـ ( الفقرة الثالثة معدلة بقرار لجنة شئون الخدمة الدنية رقم ٣ أسنة ١٩٨٣ ) يكون ندب العامل كل أو بعض الوقت لمدة سسنة قابلة للتجديد حتى أربع سنوأت ولا يجوز تجديد الندب بعدها الا في حالة المضرورة ويشرط عدم توافر درجات الوظائف التي يجوز شسفلها عن طريق النقل •

ولا يسرى حكم الفقرة السلبقة عسلى أعضاء العيقات القفسائية والماملين الفين يندبون التدريس أو التدريب بالكليات والمماهد والمدارس ومراكز القدريب ه

ويجوز بقرار من وزير التنعيبة الادارية بناء على عرض لجسة شئون المدمة المدنية اضاغة وظائف أو جهات أخرى لا يتقيد فيها الندب بالقواعد الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة (١) .

 <sup>(</sup>١) صدر القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ بعـدم تقيد الندب الى مكتب
وزير الدولة للتنمية الادارية بالقواعد الواردة بالفقرة الاولى من المسادة
( ٤٥ ) • الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٤ ــ العدد ٣٠ •

مادة ٢٤ \_ يصدر قرار الاعارة من السلطة المفتصة بالتعمين مناءً على مللب الجهة المستميرة وموافقة العامل كتابة على قبول الاعارة ومُحَدّد القرار مدة الإعارة وتاريخ بدايتها واسم الجهة المستعيرة والشروط الخاصة بالاعارة أن وجدت ٠

ومجوز العامل أن ينهي اعارته قبل انتهاء المدة الرخص له مها ٠ ه في هذه الحالة يجب عليه العودة الى الجهة المعار منها خلال شهر من تاريخ انتهاء اعارته وتسوى هذه الدة من رصيد اجازاته الاعتيادية ، فاذا لم يكن رصيد اجازاته يسمح بذلك اعتبرت اجازة بدون أجر • ولا تدخاء مدة الإعارة في حساب رصيد العامل من الاجازات السنوية الستحقة له •

مادة ٤٧ ــ يجوز ايغاد المامين في بعثات أو اجازات دراسة عاجرا أو بدون أهر أو منح ذلك بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المواد التالية ،

مادة ٨٨ ــ تعد كل وحدة بيانات تفصيليا باحتياجاتها من التفصصات والضرات المفتلفة التي تتطلب ايفاد عاملين في بعثات دراسية ، وتخطر بها الوزارة التي تتبعها قبل انقضاء الميعاد المقرر بوقت كاف ، وعلى كل وزارة أن تتقدم الى الادارة العامة البعثات ببيان تفصيلي عن احتباجاتها واحتياجات الوحدات التابعة لها من البعثات قبل انقضاء اليعاد الذكور ٠

هارة ٤٩ ــ تعلن كل وحدة عن البعثات المخصصة لها بين جميم الماملين بها

وعلى كل وحدة الانتهاء من اجراءات الترشيح للبعثة قبل بدايـــة مدتها موقت كاف ٠

هادة ٥٠ سنتشأ في كل وحدة أجنة الإجازات الدراسية تشكل بقرار من السلطة المختصة وتختص بدراسة الطابات القدمة من العاملين للحصول على اجازات دراسية بآجر أو بدون أجر . وعلى العامل الذي يسرغب في الحصول على اجازة دراسية بآجر أو بدون أجر أن يتقدم بطلبه الى الجهة التابع لها وعلى هذه الجهة أن تحل الطلب الى لجنة الاجازات الدراسية مشفوعاً برأيها في مدى اتفاق الدراسة مع عمله ومدى الاحتياج لهذا التخصص ومدى توافر شروط منحه الاجازة بأجر مع بيان الأسباب التي بنت عليها رأيها و

مادة ٥١ – تدرج كل وحدة فى مشروع موازنتها الاعتمادات المسالمة اللازمة لتنفيذ خطة تدريب العاملين بها .

مادة ٥٣ - تعتبر الفترة التي يقضيها المامل في التدريب كل الوقت فترة عمل ، ويعتبر انقطاعه عن التدريب بقير عذر مقبول انقطاعا عن الممل • فاذا تجاوزت مدة الانقطاع ربع آلدة المقررة التدريب اعتبر المامل متطلقا عن التدريب المتاح له •

مادة ٥٣ س يعتبر تخلف العامل عن التدريب اخلالا بواجبات وظيفته ، وتتولى الساطة المختصة احالته الى التحقيق لتحديد مدى مسئوليته الادارية .

#### الاجازات

مادة ٥٤ سـ أذا انقطع المامل عن عمله فيجب على الرئيس المباشر المثلل ادارة شئون العاملين على النعوذج المعد لذلك بهذا الانقطاع يوم حصوله وبمودة العامل المنقطع يوم عودته سواء كان الانقطاع بترخيص السابق أو بدون ترخيص •

ملاة 00 سيقدم طلب الاجازة الاعتيادية الى الرئيس الباشر بعد التأشير عليه من ادارة شئون العاملين بعدى استعقاقه للاجازة المطلوبة ثم يعرض الطلب في اليوم الذلي على الأكثر التقديمة الى الرئيس الرخس

له باتصريح بالاجازة الاعتيادية طبقا للنظام الذى تضمه السلطة المختصة في هذا الشأن ليمدر قراره بمنح الإجازة مع تحديد بدايتها ونهايتها أو رفضها ه

مادة ٥٦ ــ على كل علمل رخص له في أجدارة أن يحرر في اليوم الأخير من أيام الممل الرسمية اقرار شيام على النموذج الذي تعده الجهة مبينا به تاريخ بداية ونهاية الأجازة المرخص له بها وعنوانه خلال مترة الاجازة ، ويقدم كل من الاقرارين في اليوم ذاتسه الى الرئيس المباشر للاعتماد والحالتها الى ادارة شئون المعاملين .

مادة ٧٥ ــ يتمين على العامل الذى يطلب مد اجازته أن يبلغ الرئيس الرخص له بالتصريح بالأجازة كتابة قبل انتهاء اجازته بوقت كاف ، غاذا لم يصله رد بالوافقة وجب عليه العودة إلى العمل .

ماذا تخلف عن المودة الى عمله بمد انتهاء مدة الإجازة الاعتيادية مباشرة تمين على الرئيس الجاشر ابلاغ ادارة شئون الماملين بانقطاعه في اليوم الذي كان محددا لمودته و وعلى ادارة شئون الماملين اتخاذ الإجراءات القانونية المتررة في هذا الشأن ه

مادة ٥٧ مكرياً -- ( مضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٩٥٥ اسنة ١٩٨٣ ) تعد ادارة شئون العلملين بكل وحدة بيانا برصيد الاجازات الاعتيادية لكل من تنتهى خدمته لأى سبب من أسباب انتهاالخدمة وذلك خلال شهر من تاريخ انتهاها ، ويحدد ما يستحقه مقابل هذا الرحيد بديث لا يجاوز أجر ذلائة أشهر من أجره الأسلسي عند انتهاء الخسيدمة ،

مادة ٨٥ - أذا انقطع العامل عن عمله بسبب المرض غطيه أن بيلغ خلال ٢٤ ساعة على الاكثر من انقطاعه رئيسه البائد في اليديدة التي يعل يعا ، مع بيان محل اتجامته ليحيله عن طريق ادارة شؤون العاملين

فى اليوم ذاته الى المجلس الطبى المفتص تمهيدا لمنحه الاجازة اللازمة غاذا انتضت الاجازة دون أن يشفى وجبّ عليه أن يعيد الابلاغ فى اليوم التالى على الاكثر لانتهاء الاجازة لاعادة الكشف الطبى عليه ، ويشكرر لابلاغ والكشف حتى يعود العامل إلى عمله .

مادة ٥٩ ـ فى الحالات التى لا يقرر فيها المجلس الطبى المختص مراحة مرض العامل يتمين على الجهة التى يتبمها أن تحيله الى التحقيق لتحديد مدى تمارضه فى ضوء ما يقدمه من مستندات طبية ، فاذا ثبت تمارض العامل جوزى تأديبيا طبقا المقانون ، أما أذا لم يثبت تمارض العامل فتحسب مدة الانتظاع من رصيد اجازاته الاعتيادية ،

ويتمين على الجهة الادارية أن تستجيب في جميع الأحسوال لطلب الزوج أو الزوجة بشرط أن يكون كلاهما من الململين الخاصين لأحكام هذا القانون أو من العلملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة ولا يسرى هذا الحكم على العاملين بالقطاع الخاص •

### التحقيق مع العاطين وتأدييهم

مادة ٦١ ــ يخطر العامل كتابة بالجزاء الوقع عليه وأسباب توقيمه وذلك خلال سبعة أيام من صدور القرار الادارى بتوقيمه •

وينفذ جزاء الخصم من الأجر المستحق المامل اعتبارا من أجر الشهر التالي لاعلانه بالجزاء الموقع عليه وقي الصدود الجائزة تتانونا .

مادة ٦٢ سـ تودع أوراق التحقيق والجزاء بملف فرعى يلحق بعلف خدمة العامل وتعد صحيفة خاصة بالجزاءات التأديبية تودع باللف الفرعى المشار أليه تسجل بها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليه وتواريخ وأرتام القرارات الصادرة بتوقيعها ه

مادة ٢٣ ــ على ادارة شعون العاملين دون حساجة إلى طلب وسن التخاذ أجراءات مدر الجراءات أذا ما توافرت شروط المحو طبقا الأحكام القانون •

#### انتعاء القدمة

مادة ٦٤ - أذا قدم العامل استقالته على ادارة شأون المساملين بالجهة التي يتبعها أن تثبت عليها تاريخ ورودها وتعرض هذه الاستقالة فو العلم على السلطة المفتصة مشفوعة بعذكرة تقصيلية عن حالته من واقع ملف خدمته .

ماذا رأت السلطة المختصة الموافقة على قبول الاستقالة أو ارجاء قبولها لاسباب تتطلق بمصلحة العمل أو بسبب اتنفاذ اجراءات تأديبية ضد العامل تمين على ادارة شطون العاملين لبلاغ العامل فورا بذلك .

وفى جميع الحالات تودع الاستقالة بملف خدمة العامل بعد التأشير عليها بقرار السلطة المفتصة •

مادة 10 سـ تعد ادارة شئون العاملين في أول كل عام بيانا باسماء العاملين الذين يبلغون السن المقررة لترك المخدمة لمرضه على السلطة المختصة تمهيدا الاتخاذ الإجراءات اللازمة الاستصدار قرار انهاء خدمة العامل ابتداء من الهوم التالى لبلوغه هذه السن ٠

وبيلغ القرار الى العامل وترسل الى رئيسه المباشر صورة منه مع حفظ صورة أتحرى بملف الخدمة بعد التأشير عليها بمسا يفيد هصسول التبليغ ، عاملون بالدولة والقطاع الغلم ..... ١٩٥٠

# قاتون رقم ۸۳ أسنة ۱۹۷۳

بشأن تسوية هائة بعض العاملين من همئة الؤهلات الدراسية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمه رية

قرر أمجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة 1 -- تسرى أحكام هذا القانون على الماطين الدنيين بالجهاز الادارى الدولة والهيئات العامة الحاصلين عسلى المؤهلات المحددة فى المجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٧١ اسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنسوص عليها في المادة المثانية منه ٠

مادة ٢ - يمنح المملون النصوص عليهم فى المادة السابقة الدرجة والماهية المحددة فى الجدول الرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تميينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس •

مادة ٣ - لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السباقة ترقية العامل الى أكثر من فئة واحدة شطو فئته المسالية التي يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون كما لا يجوز صرف أية فروق مسالية مستحقة قبل هذا التاريخ ه

مادة ٤ ــ لا يجوز الاستناد الى النسوية المقررة بمقتضى أحكسام هذا القانون للطمن على القرارات الادارية الصادرة قبل نشره م

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ ــ العدد ٣٤ ٠

مادة ٥ سيمل نيما لم يرد نيه نص في هذا القانون بأحكام القانون رتم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ٠

مادة ٦ سينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية • بيصم هذا القانون بخلتم الدولة ، وينفذ كتانون من قوانينها ،

عبدر برياسة الجمهورية في 10 رجب سنة ١٣٩٣ ( ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٢ ) •

### جِدول المؤملات (١) -

الرفق بتاتون رقم ۸۳ اسنة ۱۹۷۲ بشان تسوية هالة بعض أنوى المراسية فوى المراسية

١ - المعلمين الابتدائية والمعلمات الابتدائية ( المعلمين والمعلمات الخاصة ) •

- ٧٠ \_. الزراعة التكميلية العالية و
- · ٣ التجارة التكميلية المالية ·
- ٤ المعهد العالى لفن التعثيل العربى -
  - ه ... المهد المالي الموسيقي المبرحية
    - ٦ -- دبلوم الثقافة الأثرية ،
    - .٧ ب دياوم المهد الصحي ٠

<sup>(</sup>۱) صَدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شدون مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدراسية بتلك الواردة بالجدول المرقق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٢/٢١ ـ العدد ٤٤) .

عَامِلُونَ بِٱلْنُولُةُ وَالْقَطَاعُ الْعَامِ ......

# قَانُونُ رَقُمُ ١٣٥ أَلَسْنَة ١٩٨٠

أملاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لمنة ١٩٧٣ بشان تُسُوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية (١)

# باسم الشعب

### رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة 1 ستصاف الى الجدول الرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة والمؤهلات بمن تسوية حالات بعض العالمين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات أو الشهادات الدراسية التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاتمل ، أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاتمل ، أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاتمل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المفتلة ، أو ما يعادل هذه المؤهلات ،

وتعتبر المؤهلات المسار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ بنقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شعلها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٨ ٠

وعلى المجهات الادارية المفتصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد في هــذه المالة بقرار من وزير التعليم <sup>07</sup> بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية في ۱۲ يوليه سنة ۱۹۸۰ ــ العدد ۲۸ مكرر · (۲) صدر قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي وقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۸۰ بشأن تحديد المؤهلات والشهادات التي تنطبق عليها احكام القانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ ( الوقائع المصرية في ۱۹۸۰/۱۱/۲۳ ــ العدد ۲۲۳ ) · المعدل بالقرار رقم ۱۶۱ لسنة ۱۹۸۰ والقرار رقم ۱۲ لسنة ۱۹۸۱ ·

المادة ٢١ من القلنون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قنون نظام العاملين المنيين بالدولة -

مادة آستسوى حالات الماملين بالجهاز الادارى الذولة والهيئات الدمة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والمصلين على أحد المؤهلات أو الشيادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة ، طبقا الاحكام القادين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المسار اليه .

وفى جميع الأحوال لا يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٨٨ المحمول على المؤهل أو التمين قبل أول يوليو سسنة ١٩٥٧ أو الوجود بالمخدمة فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ أو سابقة تطبيق أحكام تانون المحادلات الدراسية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ عليهم ، كل ذلك آذا ام يسبق لهم الاستفادة من أحكام المقانون رقم ٨٣ اسنة ١٩٧٣ الشار اليه أو كنت التسوية طبقا للمؤهل المساف بحكم المادة الاولى من هذا القانون أكثر غائدة للمامل •

وتبدأ التسوية بافتراض التعيين فى الدرجة السادسة المففضة بمرتب شعرى قدره عشر جنيهات ونصف ه

هائدة ٣ - (١) يعنع حملة المؤهلات المالية أو الجامعية التى ينم المحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الاتل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالفدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة أتدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التى كانوا يشغلونها أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتعليق لاحكام المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدين بالدولة والقطاع العام •

 <sup>(</sup>۱) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ۱۱۲ لدسنة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية ف ۱۹۸۱/۷/۱ - العدد ۲۸ ) وقد نص في دادته الخامة على أن يعمل به اعتبارا من ۱۹۸۰/۷/۱ .

ويسرى حكم المقرة الأولى طي خفلة الشهادات فيق المتوسطة والجوسطة التي لم يتوقف مدعا كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقيف منحا كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقيف منحا وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستقرق أقل من خمس سنوات بعد التنام الدراسة الابتدائية ( قديم ) أو بعد امتحان مسابقة المقبول على مؤهل ، أو بعد دراسة منتها أقل عن علاك سنوات يتنهى بالمصول على مؤهل ، أو بعد دراسة منتها أقل عن علاك سنوات دراسة منتها المتلفة أو ما يتنادل حسناه المؤهلات ، وحملة الشهادة الاعدادية ( قضيم ) أو شهادة الاعدادية بالوامها المتلفة أو ما تتادله المتادلة المتادلة المتادلة أو ما تتادله المتادلة أو ما تتادله المتادلة أو ما تتادله المتادلة المتادلة أو ما تادله المتادلة أو ما تادله المتادلة المتا

كما ينترى حكم المفقرة الاولى بن بعدم المادة وجبكم المادة الخاصة من حدا القانون على حملة المؤملات المنصوص عليها في المادية والاولى من حدا القانون على حملة المؤملات المذين المنين من المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالقفمة في تطريخ تشر القانون رفتم ٨٣ لننتة ١٩٧٤ مس حملة المؤملات بعض الماملين مس حملة المؤملات المناسعة .

ويعتد مهذه الاقدمية الاعتبادية المنصيفين عليها في الققرات السابقة عند تطبيق تحاجد الترقية عند تطبيق تحاجد الترقية بالرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية المادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٧

لمنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم اللدة ١٩٧٣ من القانون رقم ٧٥ السنة ١٩٧٨ وبشأن نظام العاملين المنتين بالدولة بحيث الا يقل ما يودده الماملل المتعليق لحكمها عن بدلية ربط الاجر القزر الوظيفة المنقول اليها ، أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بهما نهاية مربوطها وذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الاقدمية الاعتبارية بمثنفها هذا المقانون على الا يؤثر ذلك على موحد الملاوة الدورية ،

ولاً يَجْوَرُ الاستناد الى هذه الانديمية الاعتبارية الطمن في قرارات الترقية الضّادرة قبل المعان بأكام هذا القانون -

عادة على المسالية التي يتم المسالية التي يتم المسالية التي يتم المسول عليها بعد دراسة معنها أربع بمنوات على الاقل بعد شهادة المناوية العابة أو ما يمادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٢/٢ بوجدات المناع البيام أو المؤسسات العلمة قبل المائية وكان يسرى في شهائهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بيالقبلاع المبلم المدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المائية التي كانوا يشغونها أصلا أو التي أمنيهوا يشغونها في ذلك التاريخ بالتعانيق لاحكام القانون رقم ١١ نشة ١٩٧٥ بتصميح أوشاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام م

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۸۱. ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱/۷/۹ ـ العدد ۲۸ ) وقد نص في مادته الخاسة على أن يعمل به اعتبارا من ۱۹۸۰/۷/۱

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حطة الشهدات والمؤملات التي لا يقل مستواها عن الشهادة الابتدائية ( قديم ) أو شهادة الاعدادية أو ما يمادلها ه

ويمتد بهذه الاقدمية عد تبليق حكم المادة مدا من القانون رقم لله لمنة ١٩٥٨ من القانون رقم لله لمنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام بحيث لا يقل ما يمدحه العاملة بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الاجر المقرر الوظيفة المتقول اليها أو عالاتين من عالاتها أيها أكبر حتى ولو تجاوز بها نهاية مزموطها وفاك أذا كان النقل قد تم من الفئة التي مدم غيها الاقدمية الاعبارية بمقتضى هذا القانون وعلى آلا يؤثر ذلك في عود العالوة الدورية

والا يجوز الاستناد الى هذه الاقدمية الاعتبارية الحلمن في قرارات الترقية السادرة قبل العمل باعكام هذا القانون

مادة ٥ - (۱) نتراد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شهون بتوظيفهم كسادرات أو لوائح غلصة من الجاملين على المؤهلات المشار اليها في الواد السابقة بما يمادان علاوتين من علاوات المئة التي كانوا يشخونها في ١٩٧٨/٩/٣ أو ستة جنيهات أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى وبجد ألهمى الربط الثابت المالى المترد الأعلى دوجة أو وظيفة في الكادر الماليل

وتصرف هذه الزيادة طبقا لاحكام المادة التاسعة دون أن تغير من ميماد استخفاق الملاوة الدورية .

ويهنج العبيكريون ورجال الشرطة الذين نقلوا الى الوظائف الدنية

 <sup>(</sup>١) الفقرة الاخيرة مضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١١.٢ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ ــ العسدد ٢٨ ) وقد نعى في مادته الخامسة على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ -

في المفترة من ١٩/٥/١/١ حتى ٢٣/٣١/١٩٧١ الفين لسم يطبق عليهم الفائقون وقم ١١ المدنين بالدنين بالدولة والقطاع العاملين المدنين بالدولية والقطاع العام زيادة في موتداتهم تقدر مقيمة علوتين من العلاوة المدورية المستحقة الملك منهم في ١٩٧٨/١/٣٠ بود أدنى خمسة جنيهات شهريا وذلك بالاضافة التي الزيادة المقررة في المفترة السابقة أ

مائة 1 سيجوز للخماين الحاملين على مؤهلات جامسة أو عنائية التناء الخدمة بين من المناء الخدمة بين المناء الخدمة و الميثات المسامة الفيار بين تطبيق احكام المادة اللائنية من هذا القالمة والخلمسة من مذا القانون و

مادة ٧ ــ يشترط الانتفاع بالحكام الواد البنايقة أن يكون المامل. مرجودا بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بحكم المادة التاسعة من هذا القائن بيزاعي عدد حساب متوسط الإهر الذي يسوئ على السياسة الماش الن تتنعى خدمته اعتبارا من أول يؤليو سنة ١٨٥٠ من المثال المشار المها أن المواد السابقة أن تضاف الى الجور فترة المتوسط الواقعة بما السارية المتواد أرابيادة في المرتبات المنصوص عليها في هذا المتاثون .

وتتحمل المفرانة العامة بالزيادة في الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - يستحق المامل الفروق المالية المترتبة على تعليق احكام هذا القانون على دفعتين الاولى اعتبارا من أول يوليو بننة ١٩٨٠ بواقع نضف هذه الفروق أو عاثرة من عائرات درجته المالية أيهما أكبر وتعتبر تعبة المالوة الى صرفت للمامل في أول مايو سنة ١٩٨٠ جزءا من هذه المذهبة أما اللغمة الثانية فتستحق اعتبارا من أول يوليو سسنة ١٩٨١ وتسرف هذه الفروق مع المرتب الشهرى . مادة ١٠ سـ لا يترقب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على تاريخ المعل بأخكامه أو استرداد فروق مالية دنجة عن تسويات تمت بناء على القانون رقم ٩٣ أسنة ١٩٧٣ بشسان بسوية حالات بعض الطعلين من حملة المؤهلات الدراسية أو المادة ١٢ من القانون رقم ١١ المنفة ١٩٧٧ باغدار تقانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام والقرارات المتفدة لهنا ما

ومع ذلك لا يجوز يد ما بسبق أن خصبته وبجدات الجهاز الادارى اللدولة أو الهيئات العامة من مرتبات العاملين ، يعد الغاج ما أجرته مبين التسويات الشار اليها .

كما لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام حذا المتأثون أي اخسلال بالترتيب الرئاسي للوظائف .

مادة 11 - تعتبر بمنابة منحة المالغ التي صرفت بمقتضى منشور ورّارة المالية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ المعاملين الذين انتهت خدمتهم قبل تاريخ المعل بعدًا القانون ، وكذلك المبالغ التي صرفت المعلين بمقتضى المنشور المالين بمقتضى المشور ولم يتقرر اضافتها المعرتب بمقتضى احكام هذا القانون ،

مادة 11 مكروا — (1) مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم عدم الدولة يكون ميماد رفع الدعوى

<sup>(</sup>۱) مضافة بالمادة الرابعة من القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٨ منافة بالمادة الرابعة من القدد ٢٥ ) وقد نص في مادته الخامسة على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ - وقد قضت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى بعدم دستورية نص المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على سند من أن المنع من سماع الدعوى بعد ميعاد معين لا يخل بحق التقافى المنصوص عليه في المادة ٣٨ من الدستور ( القضية رقم ١٦ لسنة ٨ ق دستورية ما الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٨ ما العدد ٢٢ ) ،

الى المحكمة المفتصة مسنة واهدة (١) من تاريخ نضر حذا القانون ، وذلك فيما يتمان بألطائية بالحقوق التى نشأت بمقتضى بأحكام هسدا القانون أو بمنتخى أحكام القوانين أرقام ١٨٣ أسنة ١٩٧٩ ، ١٠ ١١ السنة ١٩٧٥ ، ٢٧ لسنة ١٩٧٨ م وزارات وزير الفزانة أرقام ١٩٠٥ السنة ١٩٧١ ، ١٩٧٠ لسنة ١٩٧١ ، ولا يجوز بعد حذا الميماد تعديل المركز القانوني للمامل السنة ١٩٧٨ الى أحكام عذه التشريعات على أي وجه من الوجود الا اذا كان نظير تنافي المركز القانونود الا اذا كان

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا مَنْ الوَل عَلِيْوَ شَنْكُ ١٧٠٠ .

ييصم عذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

. حضر برناسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٠ ( ١٢ يوليو سنة ١٩٨٠ ) •

<sup>(</sup>۱) مُعَثَّ هَذَه المُهَلَّ حَتَى ١٩٨٤/٦/٣٠ بِمُوجِبِ القُولَائِيِّ رَقَمُ ١٠٠١ النقة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٦ ــ العدد ٢٩ ) ورقم ٤ لنقة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١/٣ ــ العدد الاول تابع ) ورقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٣٩ ــ العدد ٢٥ مكرر ) ٠

# 'گزار وزين التثنيّة الاداريّة رقمُ أَ هَنْمَا الْمِهْرَاءُ بنظام توظيف الْغَيْراءُ الْوطَنِينَ ﴿ اَ \* \* \* )

### الوزير المفتس بالتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٥ أسفة ٨٩٧٨ بشأن نظام العظلين الدنين بالدولة ؟

وطى قرار رئيس جمهورية مسر العربية رقام ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بأحوال شروط تسين العاملين بمكافاة شلعلة ۽

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٥ لمستة ١٩٧٨ بتحديد الوزير المفتص بالقتمية الادارية ؛

وبناء على ما لرقاته لجنة شئون الخدمة الدنية بشان البَرِّاسَة المتدمة من الجهاز الركزي للتنظيم والادارة ؛

### رقسبور د

# الاحكام المسامة

مادة ١ - يعمل في شأن توظيف النبراء الوطنيين بالاحكام الواردة

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ بروالعدد ١٤٠٠ . .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ اسنة ١٩٨٧ .
 بتعديل القرار رقم ١ اسنة ١٩٧١ ( الوقائع المقرية في ١٩٨٧/٦/٩ ـ القدد ١٩٨٠/٦/٩ ) ونص في مادته الرابعة على ما يلى :

« لا تسرى احكام هذا القرار على العقود المبرمة قبل قاريخ العمل به ، ونظل هذه العقود سارية وفقا للقواعد العمول بها الى إن تنتهي مدتها ، ويراعى عند تجديدها إتباع الإحكام الواردة في هذا القرار .

وتسوى مكافات نهاية المتعاقد للخبراء عن الفترة السابقة على تصحيح اوضاعهم وفقا للفقرة الاولى من هذه المادة ، وذلك بواقع أجر شهر، عن كل سنة قضاها الخبير بعد سن البنين على أساس آخر أجر وتقاضاه «

في هذا القرار وشمري أحكام القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ المسار اليه نيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار •

### وظائف الضرة وشظها

مادة ٢ - (1) يكون توظيف الخبير بطريق التماقد مسن بين ذوى المفرات والتخصصات النادرة التي لا تتوافز في أي من الماملين بالجهة ، وذلك في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة ، وبشرط الا يجاوز سنه ستين عاما .

ومع ذلك يجوز تعين الخبراء بعد سن الستين لاداء مهمة مصددة لا تجاوز معتها سنة .

ولا يجوز أن يسند إلى الخبير أية اختصاصات باسدار قرارات أو ممارسة سلطات تتفيفية •

مادة ٣ سيكون شغل الخبير لوظيفة لها بطلقة وصف وتحدد واجباتها ومسئوليتها والانستراطات اللازم تولفرها فيمن يشغلها •

مادة ٤ سيتمين على الوجدة التي ترغب في اسناد احدى وظائف الى خبير مواغاة الجهساز المركساري التنظيم والادارة بالبيانات والخبسرات المتوافرة في المرشيع الشخل حزم الوظيفة والكافاة الشاملة المقترح تقريرها ولا يجوز التماقد مع الخبير قبالا موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ٠

مادة ٥ - ( مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٢٣٥ اسنة ١٩٨٢ ) تبرم السلطة المختصة عقد توظيف الخبير لدة لا تزيد عن سنة تبدأ من تاريخ استلامه الجعل ، ويجوز تجديدها لمدة أو أكثر بحيث لا-تجاوز أي من هذه الحد سنة ولحدة ،

<sup>(</sup>١) مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٩ ـ العدد ١٣٤ ) والفقرة الثانية معمدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٤/٣ ـ العدد ٩٤ تابع ) .

علملون بالمولة والقطاع العام .....

ولا يجوز تجديد بندة التعاقد الأيهم سوافقة الجهاز المركزى التنظيم والادارة »

مادة ٢ ـــ ( مستبدلة بقرار وزير الدولة المتنمية الادارية رقم ٢٣٣٠ لسنة ١٩٨٢ ) يتضمن العقد المبرم مع اللغبير البيانات الآتية :

- ــ أسماء طَرَف العقد وصفة الموقع عن الموحدة .
  - البيانات الشخمية المتعاقة بالخبير ·
- ... وصف الوظيفة المسندة للغبير وواعباتها ومستولياتها بالنسبة لن نقل سنهم عن سنين سنة ، أو وصف المهنة المسندة الخبير بالنسبة لمسن تزيد سنهم عن سنين سنة ،
  - ـــ المكاماة الشاملة المتررة للوظيفة أو المعبة بحسب الاحوالي و
    - \_ أيام الممل وساعاته والاجازات المترؤة للضبير.
    - .. الجهة الطبية المختصة متوقيع الكشف الطبي على المضير .
      - الجزاءات التي يجوز توقيعها .
      - المحكمة المختصة بنظر المنازعات ألتضائية .
  - البيانات الاخرى التي ترى الوحدة اضافتها الى ما تقدم وذلك بما لا يتمارض مم أحكام- عذا القراق م

مادة ٧ -- ( مستبدلة بقرار وزير الدولة المنتمية الادارية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ ) يكون للسلطة المختصة توظيف محفظى القرآن الكريم واثمة المساجد وكذلك الخبراء بوزارة الدهاع بمكافأة شاملة دون التقيد بالاحكام الواردة بالمادتين ٤ ، ٥ من هذا القرار ٠

مادة ٨ - على الوحدة التحقق من الشهادات والأوراق القدمة من الخبير وفى جميع الاحوال يشترط اعتماد ما يقدمه من أوراق من الجهات المختصة .

#### الأجن والتمويضات والعوافز ..

مادة ٩ سـ ( معدلة بقرار وزير العدولة للتنمية الادارية رقم ٢٠ أسنة العدد في المقد المكافاة الشاملة (١٠ الوظيفة التي يشملها الخبير ولا يجوز منح أجر اجمالي المفنير الذي كان ياضل في لقطاع المكومي الرائقطاع العدى العيثات التي لها تكلم وظيفي خاص بها الا في حدد ما كان يتقاضاه في الجهة السابقة من أجر وبدلات وميزات مالية م

مناذا كان الخبير معن جاوز سن الستين، هددت الكاماة التي تمنح له معا لا يجاوز الفرق بين جيموع ما كان يتقاضاه عند التهاء الخدمة وبين الماش المستحق له •

وفى جَمِيتُم الأحوال لا يجور أن تَجَاوَرُ الْكَافاة مكاموع ما يَتَعَامَاه رئيس الوحدة التي يلعق مِما الخبير ،

مادة ١٠ ــ يجوز زيادة الكافاة الشاملة القررة للخبير عند تجديد عنده وذلك بما لا يجاوز ١٠/ من الكافاة الشيندلة عن سنة التماقيد السابقة ..

مادة ١١ - يجوز للوهدة منح الغبير مقابلا عن الجمود غير العادية

مُ الله المُ المُ الله الله الله الله المؤارية وقد السلة الالمها التأوية وقد السلة المولى المؤاري ونعي في مادته الاولى علي ماد المؤارين المؤا

عاملون بالتنولة والقطاع العام المعام الماء الماء

والأعمال الاضافية التي يكلف بها وكذلك ما تراه ملائما الطبيعة الوظيفة. من ميزات عينية ه

وتسرى على المخبير القواعد الطائفة على الملطين المدنيين بالدولة في شأن استرداد النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال الوظيفة م

هادة ۱۲ سـ ( ملماة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٩٣٥ ) •

#### الاجازات

مادة ١٣ ــ الخبير الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطان الاعباد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوقياء .

ويجوز تشفيل الخبير في هذه المطلات بأبر مشاعف أ15 اقتشت الضرورة ذلك أو أن يمنح أياما عوضا عنها ه

مادة 16 سيستحق الغبير الاجازات البيئة فيما يلى باجر كامل ؛ (١) أجازة عارضة لدة سبعة أيام في السنة .

- (ب) أجازة اعتيادية لمدة شهر فى السنة ولا يدخل فى حساب الاجازة الاعتيادية أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية ما عدا النطلات الأسموعة »
  - (ج) اجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة . ويستطر عن الخبير في الإجازات المشار النها بعضي السنة .

#### الجزاءات

مادة 10 - ( مستبدلة بقرار وزير الدولة التنمية الادارية رقم ١٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ ) يجوز الساطة المختمسة مجازاة الخبير في حالتي اخلالسه بواجبات وظيفته أو سلوكه معيبا بأحد المجزامين الآتيين :

1.4

(١٠) الانذار بفسخ العقد • ١٠٠٠ (ب ) فسخ العقد •

#### النفاء المتن

مادة ١٦ سادًا أنهى الخبير العقد قبل أنتهاء المدة المحددة له سقط خته في المكافأة الشاملة عن المرة البلقية من العقد ""

ويجوز السلطة المختصة لاسبلب تقدرها نسخ العقد تبل انتهساء مدته ، وفي حذه الحالة بيستحق الغنيز تضويضا يعادل المكافأة المتروة عن ابدتر البلقية .

مَادة ١٦ مَكِرزاً سِهِ ٢٠٠٧ بِيسَرَى حَكُم المَادة (١٣) مِن هذا القراراتان

## أهكام انتقالية

مُعْدَهِ ١٩٠ سِبِ تَعَلَّى القَرَارَ التَّالِقِ الْمَاعِرَةُ بِثَنْمِينَ عَسَامَلِينَ بِمَكَافَاةُ تُسَامِلَةً وكذلك المقود المبرمة معهم ساريّة وعقا القواعد التي كان معمولا بها الى ان تنتهى معتها منه ويراهى في حالة تجديدها انباع الأجكام الواردة في هذا القرور .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الوقائم المرية ،

<sup>(</sup>۱) مدافة بقرار وزير الدولة المتنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لمنبة ١٩٨٢ ( الوقائد المبنية في ١٩٨٢ - العدد ١٣٤ ) ومستبدلة بقرار وزير الدولية المدارية رقدم ٤٦ لسننة ١٩٨٨ ( الوقائم المصرية في ١٩٨٨ / الوقائم المعدد ١٤ لسننة ١٩٨٨ ( الوقائم المعرية في

الملون بالدولة والقطاغ ألعام المسام بالدولة والقطاغ ألعام

# قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ استة ١٩٧٩ بنظام توظيف الغيراء الاجانب (١)

## الوزير المفتص بالتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم 1⁄2 أسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالمولة ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتبدة رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٠ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الإجانب؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١١ أسسنة ٧٨. بتحديد الوزير المختص بالتنمية الادارية ؛

وبناء على ما ارتائه لجنة شئون الخدمة الدنية بشائر العراسة القدّمة من الجهاز المركزي للتتظيم والادارة ؛

#### اقتسروات

## الأحكام أأمامة

مادة 1 سيمل في شأن توظيف الخبراء الإجانب بالأحكام الواردة في هذا الترار •

## وظائف الخبرة وشغاها

مائدة ٢ سديكون توظيف الخبير بطريق التعاقد في معود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة من بين دوى الخبرات والتخصصات المنادرة او التي يتعذر الحصول عليها من بين مؤاطني جمهورية مصر العربية .

هادة ٣ سبيكون شغل النخبير الوظيفة لها بطاقة وصف ودعده والجباشها. ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها خيمن بشغلها أه

<sup>(</sup>١) الوقائم المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ - العجد ٤٥٠

مادة ؟ ... تغيرم السلطة المفتصة عدد توظيف الخبير ادة لا تجاوز سنة تبدأ من تاريخ استلام العمل ويجوز تجديدها وعليها أن تخطر الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحمساء مذلك .

# مادة ٥ سيتنس المقد البرم مع الغبير البيانات الآتية :

- نهم السماء طرق النقد وضفة الموقع عن الوعدة ٠٠
  - و البيانات الشخصة المُتألِّقة بالمُنْيِر ،
    - و مدة التمالد ه
- وصف الوظيفة المسندة الى الخبير وتحديد والحباتها ومسئولياتها
  - و الكاماة الشاملة المعروة الوظيمة •
  - أيام ألمعل وساعاته والإجازات المتررة المخبير .
    - يه الجزاءات التي يجوز توقيمها على الخبير .
      - المكمة المقتمة بنظر النازعات القضائية •
- البیانات الأغرى التي تری الوحدة أضافتها الی ما تقدم وذلك بما
   لا یتعارض مع آعکام هذا الفرار \*\*

مادة ٢ سـ على الوحدة التحقق من الشهادات والاوراق المقدمه من الخبير وق جميع الاحوال يشترط أعتماد ما يقدمه الخبير من أوراق من وزارة الخارجية الحرية •

## الأهر والتعويضات والعواغز

مادة ٧ سيحد في المقد المكافاة الشاملة للزطيفة التي يشعلها الخبير ويتضمن هذا الاجر التطوق ولليزات المالية التي تتقرر للخبير مقابل اليامه بأعمال على الوظيفة •

مادة ٨ مد يجور زمادة الكافاة الشاملة المريرة النهبير عند تجديد عقده وذلك بما لا يجاوز ١٠/ من المكافاة الشاملة عن مدة تعاقدة السابقة ٠

مادة 1 جيدجوز للوهدة منح الغيبي مقابلا عن الجهود غيرة البيادية والإعمال الاضافية التي يكلف بها وكذلك ما تراه ملائما الطبيعة الوظيفة من منزات عبنمة •

هادة 1 سنتجمل الوجدة بنفقات سفر الخبير من محل اقامته آلي جمهورية مصر العربية كما تتحمل نفقات عودته في غير جالة فسخ المقد بناء على طلبه ٠

وفى حالة زيادة مدد التماقد مع الخبير عن سنة تتحمل الوهدة نفقات قدوم وعودة زوجة التعبير وأولاده الذين لم يتجاوزوا من الثامنة عشرة وفى جميع الأحوال نتحمل الوحدة بمصاريف تقل الأدوات اللازمة الاذاء ولجبات الوظيفة وامتحة الخبير وذلك في هدود ٢٠٠٠/ مسن السوزن المسموح بسه ٠

مادة 11 سـ تسرى على الخبير القواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة في شأن استرداد النفقات التي يتكدها في سسبيل أداء اعتسال الوظيفة •

مادة ١٢ ــ يجوز منح الخبير مكافاة تشجيعية كما تسرى عليه نظم الرعاية الصحية والاجتماعية المقررة للعاملين بالوهدة •

مادة ١٣ سـ يستحق الخبير في نهاية التعاقد مكافأة بواقع أجسر شهر عن كل سنة قضاها وذلك على أساس آخر مكافأة شاملة تقاضاها و

#### الاجازات

... عادة 18 - المخبير المحق في اجازة بأجر كامل في اليام مثلات الاعياد والمناسبات النسمية التي تجدد بقرار من رئيس مجلس الزرراء ميناب

ويجوز تتسفيل الخبير. في هذه المغللات بالمجر بخبليج. إذا بالاتشت الضرورة ذلك أو أن يعنع أياما عوضًا عنها •

هادة ١٥ م يستحق المغير الاجازات المبينة ميما يلي بلجر الجامل:

- ( 1 ) أجازة عارضة لدة سبعد أيام ف ألسنة .
- (ب) أجازة اعتيادية ادة شهر في السنة ، ولا يدخل في حساب الاجازة الاعتيادية أيام علات الاعباد والمناسبة الرسمية ما عدا المطانت الاسموعة .
  - ( جـ ) أجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة •

علفاً كلنت مدة العقد بتعل عن سنة استعق الغير نسبة من الإجازات
 المشار البها تتفق وحدة العقد و

# الجزاءات

مادة ١٦ - يجوز للسلطة المفتصة مجازاة الخبير في حالتي اخلاله يواجبات وظيفته أو سلوكه سلوكا مميناً بأهد الجزائين الآتيين

- (1) الانذار بنسخ العقد •
- (ب) المسخ العقد مع حرمانه من الكافاة الشاملة عن با في مدم المقد ومكافأة نهاية الجدمة •

### اتهاء المتدرر

مادة ١٧ - يجوز الخبير أن يطلب كتابة أنهاء المقد وذلك تبل انتهاء المددة الله .

وفى حدّه المالة لا يستحق مكافاة شاملة عن الدة الهلفية من المقد وكذلك الكافاة عن معزة الصافد التي تم خلالها لللب انهاه المقد ه

بالما والمقال فاعدال المام ال

مادة ١٨ س يجوز السلطة المقتصة الإسباب تقدرها نسبخ العقد تبا التهاء مدته وقي هذه المالة ليستقى الملين فارية المناطق التاماة الساملة المقررة عن الدة الباقية وكذك مكاهاة نواج المهرمة عن هذة التباعد .

..... هادة 19 سستان السعود المبرمة هم العبيرة الاجادب سبارية موقف... القواعد التي كان معمولاً بها الى أن تنتهى مدتها ويراعي فعاطلة تجديدها لتباع الاحكام الواردة في جدًا العران و

علاة ١٠ سينشر هذا القرار كُنَّ أَلُولَالُكُمْ أَلْسُمِيَّةً وَ

صدر برياسة مجلس الوزراء في ٤-ر<del>نيخ الأولى بندة ١٣٩٩- ( لوق فهراير</del> سنة ١٩٧٦ ) -

# قرار وزيد التنبية الامارية رقم ٣ أسنة ١٩٧٠ يصلن مويويد الناماين الذين وترنيهن واحمال طائعة ١١٢

# الوزير المقتس بالتنمية الأدارية

بعد الإطلاع على القلنون رقم 1⁄2 لمسسنة ١٩٧٨ بشيان بطائم العاملين العنيين بالعولة :

وعلى قرار رئيس جمهورية مسر-العربية رقم ٥١١ استة ١٩٧٨ بتحديد الوزير المقتمى بالتعبية الادارية ي

ويناه على ما أرتاته لجنة شئون الخدمة المعنية بشأن الدراسة المندمة من الجهاز الركزي المتغليم والادارة ؛

#### قىسىرى :

هادة 1 ــ يعمل في شأن توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة بالاحكام الواردة في هذا القرار •

مادة ٢ - يقمد بالاعسال المؤقتة الاعمال المارضة أو الاعسال الموسمية .

مادة ٣ سيكون توظيف العلطين المؤنتين بطريق التعاقد في هدود الاعتمادات المالية المدرجة بموازنة الوعدة ويتضمن العقد المبرم ممهم الميلات الآتمة :

- ... أسماء طرق المقد ومنفة الموقع عن الوعدة •
- \_ السانات الشخصمة المتعلقة بالعامل ومدد التعاقد
  - \_ الاعمال المارضة والموسمية معل المقد •

<sup>(</sup>١) الوقائم المصرية في ٢٢ فيراير سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٥ ٠

عَامَلُونُ بِالدُولَةِ وَأَلْقَطَاعَ الْعَامِ ....

- \_ المُكامَاةُ الشَّامَلَةُ الْمَعْرِرَةُ لَلْأَعْمَالُ الْشِيْسُرُ الْمُهَا (أَنْ
  - ... الجزاءات التي توقع على المأمَّل التعرج ٠
    - \_ المحكمة المفتصة بنظر النازعات القهائية م
- البیانات الاخری التی نری الوحده اضافته الی ما تقدم ڈال بما لا پتمارض مع احکام هذا القرار •

مادة ؟ ـ براعى فى ابرام المقد المسار اليه الاحكام المالية والادارية الواردة فى اللوائح المسادرة فى حذا الشان ، ويجوز الموحدة أن تضيف المكاما نتفق مع طبيمة الاعدال المؤقنة موضوع المقد ،

مادة • ــ يجوز للسلطة المختصه لمسسخ العقد في هـــالة الألحلال بشروطه •

مادة ٦ - ينشر هذا القوار في الوقائع المسرية .

صدر بریاسة مجلس الوزراء فی 1 ربیع الاول سنة ۱۳۹۹ ( أول فبرایر سنة ۱۹۷۹ ) ۰

<sup>(</sup>۱) حسر قراري ورير الدولة للتنفية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٨١ ( الوفائع المصرية في مادته الاولى على ما يلي في مادته الاولى على ما يلي : « تزاد اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨١ المكافات الله المالة المخاطين الخاصعين لاحكام القرارين المشار اليهما والموجودين بالخدمة في المعاملين الخاصعين لاحكام القرارين المشار اليهما والموجودين بالمخدمة في ١٩٨١ المحرية في ١٩٨١ المنة ١٩٨٤ ) ونفس في مادته الاولى على ما يلي : « تزاد اعتبارا من أول يناير ١٩٨٤ المكافأت الله الملة المعاملين في مادته الأولى المعين المحاملة المعاملين والمخاصعين لاحكام قراري وزير التنمية الادارية رقمي ١ ، ٣ لسنة المعاملة ا

# تركز يطهد هيمية الامارية رتبم ٤ أسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الطبلين المترجين (١)

#### الهزير المفتص بالتنمية الإدارية

بعد الاطلاع على أفقانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين العنبين ۽

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الوزير المفتض بالتنمية الادارية ،

ويناء على ما ارتاته لجنة شئون الخدمة الدنية بشأن الدراسية القدمة من الجهاز الركزي التنظيم والادارة ؛

#### قېسىرو :

هادة ١ سايعمل في شأن توظيف العاملين المتعرجين بالاشكام الواردة في هذا القرار وذلك في الوحدات التي تقتشي طبيعة نشاطها تسدريب هؤلاء الململين لتأهيلهم لشغل وظائف المجموعة الحرفية في حسدود الاعتمادات الدرجة بموازنة الجهة ه

#### وظأتف الماطين المتدرجين وتسظها

مادة ٢ ـــ ( مستبطة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٧٤ ) تبرم السلطة المفتصة مع العامل المتدرج عقد المدة ثلاث سنوات يتضمن البيانات الآتمة:

- ــ أسماء طرفى العقد وصفة الموقع عن الوحدة .
  - ... الكافأة الشاملة المعررة للعامل •
- أيام المعل وساعاته والإجازات المقررة للعامل .

<sup>(</sup>١) الوقائم المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ ـ العدد ٤٥ ٠

علملون بالدولة والقطاع العام ١١٧ ....

- الجهة الطبية المفتدة بتهتيع الكثبث الطبئ على العاطير
  - الجزاءات التي يجوز توقيمها ٠
  - مه المقة ولى أمر العامل كتابة على العقد ·
- البيادت الأخرى التي ترى الوحدة الصافتها الي ما تقدم ، وفالل بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .

هادة ٣ - يشترط فيمن يعين عاملاً متدرجا ، ما يلى :

- أن يكون متعتما بالجنسية المعرية .
- \_ ألا يقل سنة عن ثلاث عشرة سنة ولا نزيد على سنة عشرة سبنة .
  - \_ أن يكون ملم بالقراءة والكاتابة
    - ــ أن يكون لائقا للمعل صحياً •

مادة ٤ ــ ( المفترة الأولى مستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٨٤ ) يؤدى العلمال المتدرج في نهاية السنة الثالثة من التحاقه بالتدريب اختبار أمام لجنة لمنية يصدر بتشكيلها قرار من الساملة المتصدة •

فاذا اجتاز الاختبار بنجاح عين في وظيفة خاليه من وظائف المجموعة الحرفيسة .

أما أذا رسب فى الاختبار هيتم الخنباره ثانيا خلال سنة أشهر فأن رسب بعد ذلك انتهى تعربيه •

#### الأجسر والموافز

مادة • ... ( مستبدلة بقرار وزير "لدولة للقنمية الادارية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٨٢ ) يمنح العامل المتدرج عند التحاقه بالتعربيب مكافأة شاملة قدرها ٢٤٠ جنيها سنويا تراد بمقدار ١٨ جنيها سنودا •

١٢٨ عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة 1 سيجوز الوهدة منح العامل المتدرج الزاما السينية الملائمة المبيمة العمل الذي يؤديه ٠

مادة ٧ ـــــتسرى على العامل المتدرج نظم «رعايه الصحية والاجتماعية المقررة للعاملين بالوحدة •

### الاجازات

مادة ٨ ــ المامل المتدرج المحق في اجازة بأجر كامل أيام عمالات الاعياد والماسمات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٩ ـ يستحق المامل المتدرج الاجازات البينه عبم يلى بأجر

- \_ أتجازة مرضية لمدة واهد وعشرين يوما في السنة .
- \_ أحازة اعتيادية لدة خمسة عشر يوما في السنة وذلك بعد منس ستة أشهر من تاريخ التحاقه بالتدريب •
  - \_ أجازة مرضية لمدة واحد وعشرين يوما في أسنة .
  - ويسقط هق المتدرج في الاجازات الشار اليها بمغى السنة .

## الجزامات

هادة ١٠ ــ الجزاءات التي يجوز توتيمها على العاملين المتدرجين هي : ــ التنبيه ٠

\_ المقيم من الكافاة الثباملة في حدود هسة عشر يوما في السنة • \_. قسف المقد •

## عاملون بالدوقة والقطاع العام

#### أأبهام المتد

مادة 11 سـ بنتهى عند المامال المستدرج بتعيينه باهدى وهسته المجموعة المرتبية أو الرسولية في الاقتبار الثاني المستوس عليه ألى ... (٤) من هذا القرار ...

ينشر هذا القرار في الوقائم المعربة ،

صدر برياسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٩ ( أول فبراير مناة ١٩٧٩ ): :

#### قرار وزير شئهت مجاس الوزراء

ووزير الدونة للتنمية الادارية رقم 2000 لمسنة 1987 بضان قواعد هساب مدد الغبرة المعلية عند التميين للعلملين الإهاين (1)

وزير شئون مجاس الوزراء ووزير الدولة التنمية الادارية ،

بعد الاطلاع على المقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ب

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزي المتنظيم والادارة رقم ١٣٤ اسفة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة المترتيب الوظائف للعاطين المدنيين بالدولة ؛

وبعد موافقة لجنة شئون الضحمة الدنية بجلستها المتعقدة في المعرب ١٩٨٣/١٠/٣٠

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

#### تـــرد :

مادة 1 — ( البند (٥) مستبدل بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ه لسنة ١٩٨٩ ) يدخل في حساب مدة الخبرة المعلية المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ المسار الهسه للماطين المؤطين المدد الآتية :

 ١ — المدد التي تقفى باهدى الوزارات والمصالح والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووهدات الحكم المطلى والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام •

٢ ... مدد معارسة المن الحرة المبادر بتنظيم الاشتغال بها قانون

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١١/٢١ ... العدد ٢٦٤ تابع ٠

من قوانين الدولة مهمند في ذلك بالمدة اللاجلة لتاريخ القيد بمنسويه النقابة لتى تضم العاطين بهذه المهنة .

- ٣ ... حدد الاشتغال بالمدارس المغاضحة لاشراف الدولة •
- ي المدد التي تقفى باهدى الجمعيات أو الشركات المساعمة
   الصادر بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو غرارات جمهورية •
- الدد التي تانمي في حكومات الدول العربية أو حكومات الدول الاجابية .
- ١ الدد التي تقضى في احدى العيثات والمنظمات الدوليسة التي تشترك غيها جمهورية مصر العربية أو تنضم اليها
  - ٧ ... المدد التي تقضى بالمسارف التي تقبل الحكومة ضمانتها. •

مادة ٢ س ١١٠ يشترط لمساب ألدد الشار اليها في المادة الاولى من هذا القوار ما ياتي :

<sup>(</sup>۱) البندان (۱۰ ع) مستبدلان بالمسادة الاولى من ضوار ورير الدولة للتنمية الادارية رقم ۷۱ لسنة ۱۹۸۸ ( الوقائع المصرية في ۱۹۸۸/۹/۹ ما لعدد ۱۳۱۱) وقد نص في مادته الثانية على ما يلى : « تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وفاك بالشروص لاتيسة :

<sup>(</sup> ۱ ) أن يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة أشهر من تاريح العمل بهذا القرار ،

 <sup>(</sup> ب ) ان يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل -

 <sup>(</sup>ج) لا تصرف اية فروق مالية عن فترة البقة على تاريخ العمال
 بهذا القسرار » •

والبند ( ٥ ) مستبدل بالمادة الاولى من قرار وزير الدولة للتنمنه الادارية رقم ٥ لمنة ١٩٨٩/١/٣٦ ـ العدد ٢٣ ) وقد نص في مادته الثالثة على ما يلى : « تجلبق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وفلك بالشروط الآتية :

١ -- مدد الجعل في العزارات والمسائح والاجهوة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الادارة المطية والميثائك المامة والمؤسسك العامة وهيئات وشركات التمادع العام تجيب كاملة سواء كانت متصلة أو متقطمة متي كانت قد قضيت في وظيفة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين فيها المامك و ويرجم في تقدير ذلك الى لجنه شئون العاملين .

٧ - ددد التموين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضييتها بحد الحد ال على الؤهل العلمي كشرط الزاولة المهنة تصب بالكامل مدة خدة أن الوظيفة التي يبين فيها الموظف وفقا للاوضاع السابقة سواء كان التعرين في الدكومة أو هيئة مجمودة من الحكومة الهذا الفرض .

٣٠ الحدد التي تقفئ في التطوع أو التكليف في الوظيفة الدنيسة
 أد المسكرية المقتلفة تعتبر في حكم مدد المفدمة المكرمية وتسري عليها
 شواعدها ه

٤ ــ مدد العمل التى تقشى فى غير الوزارات والمصالح والاجمسزة ذات الوزارات المقاصة بها ووهسدات الادارة المعلية والهيئات العسامة والمؤسسات العامة وعيئات وشركات القطاع العام سواء كالت متعسساة أو منتظمة بتبسب بالانة أرماعا بالشروط الآتية.

(1) الا تقل الدد السابقة عن سنة .

(ب) أن تكون طبيعة المحل متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التي يمين فيها المامل ويرجع ف ذلك الن الجنة شكون الطعلين .

<sup>( 1 )</sup> أن يقدم العامل طلبا محساب المدة خلال عدفة المهوبين تاريخ العمل بهذا القدار -

<sup>·</sup> ب ) أن يقتطن خساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل ·

<sup>(</sup> به ) الله تعرف أية طروق عالية عن مدة سابقة على تاريخ العمسل بهذا القرار » ،

مدد الممل التي تقفى في حكومات الدول العربية والاجنبيه تحسب كاملة بشرط ألا تقل عن سنة ، وأن تكون طبيعة العبل فيها متمو مع طبيعة عمل الوظيفة التي يمين بها العامل ويرجع في ذلك الى لجنسه شئون الماملن .

مادة ٣ سـ يمنح المامل عند التعيين بدايدة أجر الدرجة المقرره للوظيفة عن كل منه للوظيفة المين عليها مضافا اليه تتيمة علاوة درجة الوظيفة عن كل منه من سنوات الخبرة التي يتقرر حسابها واللتي تزيد على الحد الادني للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بحد الاصى علاره خصى علاوات ويشترط الا يسبق زميله المين في ذات الهجهة في وظيفة لها نفس طبيعة وظيفته وعلى درجة من نفس درجتها في التاريخ المفرضي لبداية المغيرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجررة

مادة ؟ - يصدر بحساب حدة الخبرة السابقة شرار من السلطه المختصة أو من تفوضه في ذلك .

مادة ٥ -- تسرى المكام هذا القرار على العاملين المؤجودين فى الخدمه وقت العمل مه المبين بها اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ ويشترط لحساب مده الخبرة السابقة أن يتقدم الموظف بطلب لحسابها مع تدعيم طلبه بكافه المستدات فى ميماد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المعل بهذا القرار والا سقط حكة فى حساب هذه المذة ،

أما من يمين او يبعد تسيينه بعد نشر هذا القرار فيتمين عليه ذكره ف الاستمارة المفاصة بذلك عند تقديم مسوعات تعييمه وذلك دون هاجة الى تقبيه والا سقط عقه نهائيا في عسابها .

هادة ٦ سينشر هذا القوار في الوقائم المبرية ، ويحل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ صفر سنة ١٤٠٤ ( ٢٠ نوفسر سنة ١٩٨٣) ه

## برار وزير شئون بحاس الوزراء

ووزين الجولة للتنمية الإدارية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٣ بثـ انكيفية حسلب مدد الفيرة المغلية عند التمين العلطين غير المؤملين (١)

وزير شَنُون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية -

بد الأطلاع على التأنون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدني بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المطيير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة ، وبعد موافقة لجنة شئون الخدمة المدنيسة بجلسستها المتعقدة في ١٩٨٣/١٠/٠٠

وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة ؛

#### قسرر:

مادة 1 — ( البند (٣) مستبدل بقرار وزير الدولة المتنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ ) يدخل في حساب مدة الخبرة المعلية المنصوص عليها في المقترة الدنبية من المادة ٢٧ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه المملين غر المؤهاين المدد الآتية :

 إ.د التي تقضى باددى الوزارات والمصالح والاجهزة التي لها موازنة خاصة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات وشركات التطاع العام أو بالمدارس الخاضمة الاشراف الدولة •

٢ ــ الدد التي تقفى بأهدى الجمعيات أو الشركات الساهمة الصادر
 بـ كيلها وانبن أو مراسيم أو قرارات جمهورية •

 ٣ ... العد التي تتغنى في حكومات الدول العربيسة أو حكومسات الدول الأجدية •

<sup>(</sup>١) أرفاع المربة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٣ - العدد ٢٦٤ بتلبع ،

علين بالدوة واللهاج البلم

الدد التي تقفى في اهدى الهيئات والمنظمات الدولية التي.
 بشترك فيها جمهورية مصر العربية أو تنضم اليها •

ه ... المدد التي تقضى بالمساريف التي تقبل المكومة ضمانتها .

مادة ٢ سـ (١) يحسب مدة الغيرة المسار اليها في المادة (١) من هذا المترار وفقاً للمسروط والاوضاع الراتية :

١ -- مدد العمل فى الوزارات والمسالح والاجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الادارة المعلية والهيئات العامة والمؤسسات العسامة وهيئات وشركات القطاع العام تحسب كاملة سسواء كانت متعسلة الأ منقطمة متى كانت قد قضيت فى وظيفة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المهن فيها العامل ويرجم فى تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين ،

<sup>(</sup>۱) البنسدان (۱۰ ۳) مستبدلان بالمسادة الاولى من فسرار بربير الدولة للتنمية الادارية رقم ۲۷ اسنة ۱۹۸۸/۸/۸ ( الوقائع الممرية في ۱۹۸۸/۸/۸ – العدد ۱۳۱۱) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « تطبق القواعد المنصوص عليها في هسذا القسرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط الاتيسة :

<sup>(</sup> ۱ ) أن يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ،

<sup>(</sup> ب ) أن يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل -

 <sup>(</sup>ج) ألا تصرف أية فروق مائية عن فترة سابقة على تاريخ العمل بهذا القرار »

والبند ( ٤ ) مستبدل بالمادة الأولى من قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقي الدولة للتنمية الادارية رقم ٦ المدرية في ١٠،٩/٠/٢٦ \_ العدد ٢٣ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلى : « تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط الآتية :

<sup>(</sup> أ ) أن يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار -

 <sup>(</sup> ب ) أن يقتصر حساب المدة في الوظيفة التي عين فيها العامل .

 <sup>(</sup>ج) الا تصرف اية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل بهذا القرار »

ب الدد التي تقفى في التطوع في الوظيفة المحكرية تعتبر في
 حكم مدد الحدمة المدنية, وتسرى عليها قواعدها •

س مدد العجل التي تتفعى في غير الوزارات والمسالح والاجهزة ذات الموازنات الخاصة بها ووحدات الادارة المطلع والهيئات المسامة و المسات المامة وهيئات وشركات القطاع العام سواء كانت متصلة أو متعطمة تحسب نازئة أرماعها ماشروط الآتية :

(1) ألا تقل الدة السابقة عن سنة .

(ب) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقه مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين فيها العامل ويوجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين •

٤ — مدد العمل التى تقضى فى حكومات الدول العربية والاجنبية تحسب كاملة بشرط ألا تقل عن سنة وأن تكون طبيعة العمل فيها تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة التى يعين فيها المامل ويرجع فى ذلك الى لجنسة شئون العلملين •

مادة ٣ سيمنح المامل عند التمين بداية أجر الدرجة المقررة الوظيفة المين عليها مضافا اليها قيمة علاوة من علاوات درجة الوظيفة عن كسل سنة من سنوات الخبرة المملية التي يتقرر حسابها والتي تزيد عسلى الحد الادني للخبرة المطلوب توافرها اشخل الوظيفة بحد أقصى قدره خمس علاوات وبشرط ألا يسبق زميله المين في ذات الجهة في وظيفة لها نفس طبيعة وظيفته وعلى درجة من نفس درجتها في التاريخ الفرضي لبداية المخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجسوبة

هادة ؛ سيصدر بحساب مدة الخبرة العملية السابقة قرار من الساملة المختصة أو من تفوضه في ذلك .

وعلى من يمين أو يعاد تعيينه من العالمين غير الزهلين اعتبدارا من تاريخ العمل بهذا القرار أن يؤكر هدة خبرته السابقة في الاستعارة المفاصة بذلك عند تقديم مسوغات تسييته وذلك دون عاجة الى تنبيه والا سقط عقه نهائيا في حساب عده الحقة بالتعالمين لاهمام القرار رقم مه عده لسنة ١٩٨٣ الشار الله •

ولكل من للماباين الذين عينوا بعد الجمل بالترار رتم ووهم اسنة المرار الله وحتى تاريخ نشر حذا القرار أن ينقدم بطلب مدعم بجميع المستندات اللازمة المسابعة خبرته السابقة ، وفقك علاق الازم شهور من تاريخ نشر خذا القرار – والا سقط حقه في حسابها لحبقاً الأحكام القرار رقم 2000 اسنة سمام بصفة نهائية ،

ولا يجوز أن يترتب على هساب مدة الخبرة طبقا لاهكمام المعترة الساملة المساملة المسامل

مادة ١ سينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ، ويمثل به من تاريبة نشره ، أ

صدر برياسه مجلس الوزراء ل ١٥ صفر سنة ١٤٠٤ ( ٢٠ يُوفمبر سنة ١٩٨٢) •

١٧٨ ..... عاملون بالدولة والقباع المام

# قوار رئيس الجمهورية رقم ١١ استة ١٩٥٨ باسدار لاتمة بدل السار ومساريقه الانتقال (٢٠٢٠)

## رئيس الجمهورية. -

بعد الاطلاع على القلنون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ الفاص بنظام موظفى الدولة والقوانين المدلة له ؛

#### قىسىرد:

ملاة 1 ... يعمل بالمكام لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الرافقة لهذا القرار •

. . ملاة ٣ سيلفي كل ما ينطاف أحكام هذه اللائحة من قرارات سابقة .

مائة ٣ سينشر هذا القرار في الجويدة الرسمية ،

عبدر برياسة الجمهورية في ٣٨ جمادي الاخرة سنة ١٣٧٧ ( ١٨ بنابر سنة ١٩٥٨ ) •

(١) الوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٥٨ - العدد ٥ مكرر (١) ٠

<sup>(</sup>۲) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ اسنة ١٩٨٧ بنفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ ــ العدد ٢٣ مكرر ) ونص في مادت الاولى على ان يفسوض السيد الدكتور / عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الاثمة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ٠

 <sup>(</sup>٣) عدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٠ امنة ١٩٧٢ بشأن الترخيص بسفر كبار العاملين بالدولة والقطاع العسام ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٢/٣ سالعدد ٥ ) ٠

## لائمة بسمل السفر ومصاريف الانتقال الباب الاول بعل السفر (۱)

# هادة ١ - بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات

(۱) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٥/٢ ــ العدد ١٨ ) المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/١٠/٣ ــ العدد ٤٠ تابع ) ونص في مادته الاولى على ما يلى : استثناء من احتام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما ، يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء أن يصرف لمبار العاملين بالدولة والقطاع العام الذين يوفدون في مهام ذات طبيعة خاصة بالخارج لجور المبيت الفعلية بالإضافة إلى ثلثى بدل السفر .

ويجوز أيضا منح الوزراء ومن في حكمهم ورؤساء هذه الوقود تعويضات لمواجهة نذقات الاستقبال والضيافة بالخارج دون التقييد بقواعد الصرف المقررة » .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢ لدنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١/٢٧ - العدد ٤ ) ونص على ما يلي :

مادة ۱ ـ تضاعف فئات بدل السفر للموفدين في مهام رسمية أو لحضور مؤتمرات بالخارج من العاملين بالحكومة أو القطاع العام المعمول به في ١٠٧٦/٧/٢٠ ، مع استمرار العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ٠

ويكون سفر كافة العاملين المشار اليهم بالطائرات بالدرجة السياحية عدا الوزراء ونواب الوزراء وشاغلى فئة نائب وزير والفئة الممتازة فيكون سفرهم بالدرجة الاولى

مادة ٢ \_ تضاعف فئات بدل السفر المقررة حاليا للعاملين بالصكومة والقطاع العام عند تكليفهم بماموريات رسمية داخل جمهورية مصر العربية ،

مادة ٣ ـ يلغى قـرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسـنة ١٩٧٦ المشـار اليه ·

هذا ولا تسرى لحكام المادة الأولى من هذا القرار على الموفدين إلى الخارج للعلاج على الموفدين إلى الخارج للعلاج على نفقة الدولة سواء كانوا من العاملين أو المواطنين ( قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4٨٨ لسنة ١٩٧٨ ـ الجستويدة الرسسمية في الم٧٨/٦/٨ ـ العدد ٢٣ ) .

الضرورية التي يتحطها بسبب تغييه عن الجهة التي يُوجد بها مقر عملسه السمر في الأحوال الآتية:

- (1) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة •
- (ب) الانتقال لمتر القومسيون الطبى الواقع فى بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط أن يقرز القومسيون منح هدذه الاجازة •
- (ج) الليالي التي تقفى في السغر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية .

ويقصد بكلمة الموظف الواردة في هذه اللائمة (١) ــ الموظف الدائم أو المؤقت أو الشابط أو المستخدم الفارج عن الهيئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم كالصول والكونستابل وضباط الصف العسكري ٥٠ الخ ٠

مادة ٢ ــ ٢٠ يصرف بدل السغو للموغلنين داغلَ الجمهورية الممرية على النحو الآتي :

# أولا - (1) الفئات :

الموظفون الذين يتقاضون ماهية سنوية قدرها ٢٠٠٠ جنيه فما فوق ـــ ٣ جنيهات عن الليلة •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٥/١٧ ــ العدد ١٠٠ ) المعدل بالقسرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ ( للجريدة الرسمية في ١٩٦٥/١/٢٣ ــ العدد ١٦ ) ونص في مادته الاولى على ما بلي :

<sup>«</sup> تسرى أحكام فئات بدل السفر ومصاريف الانتقال الواردة بلائحة بدل السيفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم 11 لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة » (٢) معدلة بقرارى رئيس الحمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٠٢ لسنة

<sup>1970 (</sup> الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١١/٢٨ - العدد ٢٧٣ ) ورقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/١٠/٩ - العدد ٢٣١ ) وقسرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧٢٨ - العدد ٣٩ ) ٠

عاملون بالدولة والقطاع العام .....

الموظفون الذين ينقاضون ماهية سنوية قدرها ١٢٠٠ جنيه وتتل عن ٢٠٠٠ جنيه ـــ ٢ جنيه عن الليلة ٠

الموظفون الذين يتقانسون ماهية شهرية قدرها ٦٥ جنبها وتكل عن ١٠٠ جنيه — ١ جنيه و ٢٠٠ مليم عن الليلة .

الموظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ٣٥ جنيها وتقل عن ٢٥ جنيها ــ ٨٠٠ مليم عن الليلة ٠

الوَظَّوْنِ الذَّيْنِ يَتَقَاضُونِ مَاهِيَّةً شَهْرِيَةً قَدْرِهَا ٢٠ جَنِيهَا وَتَقَلَّ عِنِ ٣٥ جَنِيهَا ـــ ٥٠٠ مليم عن الليلة ٠

الموطَّلُون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها ١٠ جنيهات وتقل عن ٢٠ جنيها ـــ ودع عليم عن الليلة ٠

الموظفون الذين يتقانسون ماهية شهرية قدرها ٥ جنيهات وتقل عن ١٠ جنيهات ـــ ٣٠٠٠ مليم عن الليلة ٠

الوظفون الذين يتقاضون ماهية شهرية قدرها أقل من ٥ جنيهات ... ٢٠٠ مليم عن الليلة ٠

 (ب) تخفض هذه النفتات بمقدار ۲۰٪ منها اذا زادت مدة المهمة على شهر ويعمل بهذه المئة المخفضـة اعتباراً من التاريخ التالي لانتضاء الشهر (۱)

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ۱۵۵۳ لسنة الاتكاناء العاملين بمصلحة المساحة القائمين بالاعمسال المساحية بالصحراء والمناطق النائية من بعض احكام لائحة بدل السفر ومصاريف المتقال ( الجريدة الرسمية في ۱۹۳۷/۹/۷ ــ العدد ۷۸ ) ونص في مادته الاولى على ما يلى :

ثانيا ... نتراد الفئات المتقدمة بمقدار ٢٥/ عن المهام التي نقضى في القاهرة والاسكلدرية وضواحيها وبندر الجيزة ومنطقة قناة السويس ومعافظات مطروح والوادي الجديد وسيناء والبحر الأحمر والواحات البحرية على أن يهمرى عليها حكم الفقرة (ب) من أولا .

ثالثا - الوظف الذي يندب لاداء مهمة أثناء الليل لا يصرف له مدل سفر الا اذا تضي ٧ ساعات على الاقل من الساعة الثامنة مسساء

مادة ١ - استثناء من احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها يعامل العاملون المشتغلون بالاعمال المساحية بالصحراء الشرقية والغربية وصحراء ميناء ومناطق محافظة اسوان الواقعة قبلى الشلال حتى دندان ، ومحافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر طبقا للقواعد التالية :

أولا \_ لا يسمى في شانهم التخفيض المقرر بالفقرة (ب) من البند أولا من المند أولا من المند أولا المدة المأمورية على شهر و ثانيا \_ يصرف بدل السفر عن مدة الماءورية باكملها ولو زادت على سنة أشعد و

مادة ٢ - تسرى احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها فيما لم يرد بشانه نص خاص في هذا القرار

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٧ -

كما جدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٦ باستثناء بعض العاملين بالهيئة المصرية العامة لشئون سكك حديد مصر من بعض احكام الائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٣/٤ – العدد ١٠) ونص في مادته الاولى على ما يلى:

« استثناء من احكام الأحة بدل المفر ومصاريف الانتقال المثار اليها لا يسرى في شأن العاملين بالهيئة المصرية العامة لمشؤن سكك حديد مصر المتتغلين بالاعمال الماحية بالصحراء الغربية والشرقية ومحافظات مرسى مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر وسيناء والمناطق النائية التخفيض المقرر بالفقرة (ب) من اولا من المادة (٢) من اللائحة المذكورة اذا زادت مدة المهمة المكلفين بها على شهر ولمدة اقصاها سنة واحدة » .

والساعة السابعة صباها ويدخل في حساب السبع ساعات الوقت اللازم للذهاب والعودة بين محل الاقامة الاصلى ومكان المهمة •

رابعا — لا يجوز صرف بدل سفر عن الليالى التى تقمى على ظهور البواخر النياية اذا كانت تذكرة السفر تشمل المذاء ماذا لم تشمله فيصرف بدل السفر المادى مخفضا بمقدار الربم •

خامسا - أرباب المائسات الذين يصادون الى الخدمة يصرف لهم بدل سفر على أساس الماهيات التى كانوا يتقاضونها قبل تركم الخدمة ، وأرباب المائسات الذين تنتدبهم الحكومة لاداء مهمة معينة في غير الجهة التى يقيمون بها ، يمنحون بدل السفر بالفئات المادية أو المزيدة (حسب المائة) على أساس الماهيات التى كانوا يتقاضونها قبل الاحالة الى المائي ،

سادسا - الوظف المين بمكافأة يصرف له بدل السفر على أساس الكافأة الشعرية أو السنوية التي يتقاضاها •

سابعا سد لا يصرف بدل السفر للصولات والمساعدين وضباط الصف والمساكر بالقوات المسلمة ومن فى حكمهم وفقا النصوص الواردة فى هذه اللائحة اللا فى الحالات التى يسمح فيها لهم بالسغر بصفة فردية ويضطرون الى المبيت والماكل على نفقتهم وفى هذه الحالة يقتضى خصم قيمة بسدل التمين العادى ( اذا كان مقررا ) من بدل السفر المستحق لهم •

ثامنا \_ الصف ضباط والتسلكر الذين تقضى انظمتهم أن يبيتوا في الثكتات في الجهات التي يندبون اليها أو تحت الخيام ويتتاولون طمامهم على نفقة الحكومة لا يصرف لهم بدل سفر اطلاقا .

تاسما \_ يعامل الضباط الاحتياط بالنسبة لفئات بدل السفر على أساس ماهية به الضباط المامين أيهما الاحماية أو على أساس ماهية الضباط العاملين أيهما أكبر •

ويمامل الضباط المتلقون على أسلس ماهية الضباط الماملين من نفس الرتبة ويمتبر مقر المعل الاصلى لكل من الفسباط الاحتياط والفسباط المكلفين أثناء مدة استدعائهم للخدمة بوزارة الحربية هو مقر وحداتهم المتى يخدمون بها بعض النظر عن مقد عملهم بوظائفتهم وأعمالهم المدنية ويمامل ضباط الشرف على أساس ماهية الدرجة أو الرتبة التي يتقاضون ماهياتهم الفعلية عنها ه

### عاشرا - الفرق التطيمية وفرق التأهيل أها :

لا يصرف بدل السفر المستحق عنها الا بعد ظهور النتيجة لن يثبت الجنيازه لما فقط أو أَفا المنستحق ،

مادة ٣ - (1) يخفض بدل السفر بعقدار الثلث في حالة الاقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محاية واستراحات البنوك والشركات ويدخل في مدلول عبارة ( منازل حكومية ) عربات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والخيام والبواخر وكلاً ما عداما مما تكون الحكومة مالكة أو مستأجرة لما ويسرى هذا الحكم على العاملين الموقدين للخارج .

ويجوز فئ أحوال خاصة وبمعد موافقة وزارة المللية والجهاز المركزئ للتنظيم والادارة عدم خصم ثلث بدل السفر •

ولا يخصم الثلث من بدل سفر العاملين الذين يدخمون من مالهم الخاص ثمن تذكرة سفرهم في عربة النوم ويقدمون ما يثبت ذلك .

مادة ؟ - على الملوظف أن ينزلَ أثناء المهمة التى يندب لها لل المترامة الوزارة أو الملحة التي يتهمها كلما أمكن ذلك ، وفي الإحوال

<sup>(</sup>۱) معدلة بقرار رئيس الجمه، ربة العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/١٠/١ – العدد ٢٣١ ) ومستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ ( الجسريدة الرسمية في ١٩٨٥/١٠/٣ ـ العدد ٤٠ تابه ) ٠

التى تكون فيها الاستراحات مشمولة يجب عند تقديم استمارة بدل السفر أن يقرر بها الموظف أن الاستراحة لم تكن خالية •

مادة ٥ - ( الفقرة الأخيرة مفسافة بقرار رئيس جمهورية مصر الدربية رقم ٢٨٦٨ لسنة ١٩٧١ ) لا يجوز أن تزيد مدة الندب لمهة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص غيما عدا أغراد القوات المساحة فتكون الموافقة القائد المام أو من ينييه وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة الندب بحيث يجاوز الشسعرين يجوز اذا رغب الوظف - أن يصرف اليه استمارات سفر له ولمائلته ونقل متاعه على نفقة الدكومة وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر ه

ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على سستة شسمور ال

ويستثنى العاملون المنتدبون للعمل بممسكرات التهجير من تطبيق حكم الفقرة السابقة ٠

مادة ٦ - لا يستحق بدل السفر للموظفين الذين يتغيبون عن محل اقامتهم المعتاد لقحصهم طبيا لتقدير سنهم أو بناء على طلبهم لتركهم خدمة الحكومة أو للدخول في أي امتحان أدبى أو فني •

كما لا يستحق الموظف المنتدب بدل السفر عن مدة الاجسازات الاعتيادية أو المرضية الا اذا قرر القومسيون الطبى المحلى أو طبيب المسحة المحلى أن حالته المسحية لا تسمح بعودته الى معل عمله الاصلى •

مادة ٧ مد لرؤساء المسالح أن يعينوا في المديرية أو المنطقة التى بناط بالوظفين تفتيشها المدينة أو الجهة التى يجب أن تعد محل اقامتهم الذي تجرى عليه أحكام هذه اللائحة ولا يجوز حضور المفتشين والرؤساء

المطيين من مقر وظائمهم فى الاتخاليم النى الديوان العام للوزارة أو المسلحة التى يتبعونها الا اذا طلب اليهم ذلك رسميا أو بناء على ترخيص سابق لهم بذلك من الوزارة أو المسلحة •

مادة ٨ ــ لا يستحق بدل السفر الموظفين المنتبين متى كانت بين مقر الاقامة والجهة المنتبين اليها لا تزيد على ثلاثين كيلو مترا ويريط المجهتين خطوط حديدية حكومية أو خمسة عشر كيلوا مترا ويربط الجهتين خطوط حديدية ضيقة أو سيارات أجرة (أتوبيس) ما لم تتعذر المودة الى محل الاقامة لأسباب قهرية يقرها رئيس المسلحة •

مادة ؟ ( أ ) ... (١) لا يجوز ايفاد الموظفين من جميع الدرجات والوظائف والرتب في مهام عادية الا بموافقة رئيس الجمهورية ، ولا يجوز المندب لتمثيل المحكومة في مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو ممارض دولية الا بعد عرض الامر على وزارة الخارجية ( لجنسة المؤتمرات والممارض ) وموافقة رئيس الجمهورية •

<sup>(</sup>۱) الفقرة ( ؛ ) مستبداة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٥٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٩/٢٥ - العدد ٢٩ ) وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٠ بتخويل وزير التربية والتعليم سلطة إيفاد الموظفين المنتدبين الإعمال الامتحانات العامة التى تجريها الوزارة خارج الجمهورية العربية المتحدة ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٤/٢٥ - العدد ٩٣ ) ٠

وانظر أيضا القرار الجمهورى رقم ٣٣٤٤ أسنة ١٩٦٤ بشأن أيفاد العاملين المدنيين الى الخارج الذى يحظر أيفاد أحد من العاملين المدنيين الى الخارج بالحكومة و الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الى الخارج الاشتراك في مؤتمر أو اجتماع دولى أو للقيام بمأمورية رسمية ، ألا بقرار من رئيس الوزراء ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/١/١٥ – العدد ٢٦٢ ) والقرار الجمهورى رقم ٥٤ امنة ١٩٦٩ بتقويض السادة الوزراء كل فيما يخت باشرة اختصاصات رئيس الوزراء المنصوص عليها بالقرار رقم ٣٣٤٤ المنذ ١٩٦٤ / ١٩٦٤ العدد ٢ )

(ب) لوزير الحربية سلطة ايفاد أفراد القوات المسلحة والمرطفين الى الخارج من جميع الرتب والدرجات في المهام المادية أما في المؤتمرات والاجتماعات والمارض الدولية فيسرى عليهم أحكام البند (1) من هذه المادة ٠

هادة ۱۰ ــ ( البند سابقا مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ ) أولا ــ إ( أ ) الوظف الذي يندب الى احدى البلدان الإجنبية يصرف لــه بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي (١) ، ويشمل هذا البدل أجور الجبيت ومصروفات الانتقال المحلية دلخل المدن .

(ب) - بدل السفر للمنتدبين في مؤتمرات دولية أو اجتماعات دولية أو معارض دولية يصرف مزيدا بمقدار ٣٥٪ من الفئسات المادية الواردة في ﴿ أَ ﴾ ٣٠

ثانيا ... تسرى الفئات المحددة المنتدبين في مهام عادية في الملكــة المربية السعودية على المنتدبين في مهمة الحج •

ثالثا \_ يصرف للمنتدبين فى منطقة خزة والجهات التى يحتلها الجيش المصرى فى المسطين بدل سفر بواقع الفتّات الواردة فى المقترة « 1 » من المادة (٢) مزيدة بمقدار ٥٠/ ٠

رابعا ... (1) بدل السفر لوظفى السلكين السياسى والقنصلى والمحقين المسكريين والبحريين والجويين وموظفى مكاتبهم ومن في حكمهم اذا كان الانتداب في نفس الدولة وفي مدينة

<sup>(</sup>۱) فئات بدل السفر مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٨/١٥ – العدد ٣٣ تابع ) ومعدلة بالقرار رقم ١٩٨٥/١٠/٨ ألم الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/١٠/٨ – العـدد ٤٠ تابع ) • والقــرار رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/١٠/٨ – العدد ٤٢ ) • ولم يتم نشر هــذه الفئــات لتعرضها للتعديل ١٠

غير الديئة التي بها متر عمله يمنح ٥٠/ هن بدل السفر المترر في المفارج حسب نوع المهمة اذا كانت عادية أو لعشور مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو ممارض دولية إلى ٥٠/ هن المثات الواردة بهذه المادة) ٠

(ب) اذا كان الانتداب خارج الدولة المين فيها الموظف:

تكون الماملة في بدل السفر وغقا للقواعد العامة الواردة بهذه المادة .

خامسا - لا يصرف بحل السفر عن الليسائي التي تقضى بالبواخر والطائرات اذا كانت تذكرة السفر تشمل الأكل أما اذا كانت لا تشسملة فيصرف ثلاثة أرباع البدلاً •

سادسا — اذا صرف للموظف المنتدب في مؤتمر أو هيئة أجنبية أى مبلغ وجب عليه أن يبلغ الوزارة أو المسلمة التي يتبمها قبل تقديمه طلب صرف بدل سفره ومصاريف انتقاله لخصم ما يعادل المبلغ الذي صرف لسه مما يستحقه من بدل السفر ومصاريف الانتقال ه

سابعا - اذا نزل الموظف في ضياعة احدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت غنات بدل السفر التي تصرف اليه الى الثلث •

مادة ١١ ــ بدل السغر أرجال القوات البحرية الثناء رحالت السفن :

( أ ) ق عرض البحر :

لا يمنح بدل سفر اطلاقا .

## (ب)؛ في الموانىء :

يصرف للضباط والصولات والساعدين وضباط الصف والعساكر والموظفين والمستخدمين والخدمة السايرة والممال بدل سفر بالفئات الآتية : ١ ــ جنيهان و ٥٠٠ مليم المضباط من جميع الرتب والموظفين مسن الدرجة السادسة فما فوق ٠ . سرى بالدولة والقطاع العام ......١٣٩

 ٨٠٠ مليم للصولات والمساعدين البحريين والمستخدمين من الدرجة الماسمة الى السابعة ٠

٧٠٠ مليم لضباط الصف والعسائد والخدمة السابرة والمعال ٠

٢ ــ يخفض البحل المنوح بمقدار الربع نظير المبيت بالسفن
 ماننسة للضباط غقط ٠

مادة ٢ أ - بدل المنفر لافراد القوات المسلحة الآخرين ومن يماثلهم من رجال المسالح المسكرية الأخرى عند مرافقتهم لرجال البحرية في رحلات السفن:

### (1) ق عرض البحر:

يصرف بدل السفر المترر داخل البلاد المصرية بالفئات الواردة في الفقرة (١) من أولا من المادة ٢ من هذه اللائحة مخصوما منها ٣٠/ نظير المبيت بالسفينة •

## (ب) في الوانيء:

يعاملون معاملة أفراد القوات البحرية حسب المبين بالفقرة ( ب ) من المادة ( ۱۱ ) ٠

### (ج) داخل البلاد الأجنبية:

أما اذا اقتضت مأمورية أحدهم دخول البلاد التي ترسو في موانيها السخن الحربية فيماملون حينتُذ بالفئات المقررة لهذه البلاد في المادة (١٠) ،

مادة ١٣ ـ بدل سفر اعضاء البعثسات العلمية عن المموريات التي يقومون بها اثناء دراستهم :

۱ -- يمنح عضو البعثة العلمية عند سفره اثناء بعثته في مأمورية متمل بدراسته أو مأمورية عادية كلفة بها خارج الدينة التي بها مقر بمثته ( وفى نفس القطر ) علاوة على مقرراته المالية كمضو بعثة ٥٠/ من بدل السفر المقرر بالمادة (١٠) من عذه اللائحة وذلك سالدة أقصاها شهر واحد سواء تضى هذه المدة فى بلدة واحدة أو عدة بلاد وبشرط أن تكون المدة متصلة ببعضها ثم يقطع هذا البدل فيما أو زادت المدة عن ذلك اكتفاء مرتب البعثة ٠

٧ - أما اذا كانت مأمورية عنسو البعثة فى قطر كفر خلاف القطر الذى به مقر بعثته فيصرف المفورية عنسو بالكامل بفئة القطر السذى تتم فيه المامورية حسب ما هو مبين بالمادة (١٠) من هذه اللائمة طول مدة المامورية ويقطم خلالها ما يزيد عن نصف مقرراتها كعنسو بعثة عن استحقاقاته في مصر •

مادة 18 سر ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية التحدة رقم وسنة 1949 ) الوغلون الدّين يتقرر علاجهم بالخارج عملى نفقة الحكومة يستجقون بدل السفر ، عن الليالي التي تقضى خارج الستشفيات ودور التعريض بما يمادل نفة بدل السفر المقرد للموظف المنتدب بالخارج الذي يتقاضى ماهية شهرية تبدأ من ١٥ جنيها وتقل عن ٣٠ جنيها ٠

ومع ذلك يجوز النص ف القرار الخاص بالإيفاد على فئة بدل سفر أعلى •

مادة 10 ــ تتحمل الوزارات والمصالح التي أديت المأمورية لصالحها نفقات بدل السفر سواء أكان الموظف من المينين بها اصلا أم منتدبا بها .

مادة 11 ـ لا يدنع بدل السفر الأحد الموظفين الا بمتتفى اقرار يوقعه بنفسه ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشعر التالى للشهر الذى يعود غيه الى محل اقامته المتاد يقر فيه أن غابه كان ضروريا لخدمة الحكومة وأنه كان غائبا مدة الليالى التى يطلب عنها بدل الدغر ويجب أن يبين عل نزل منزلا أعدته الحكومة أو سلطة مطية أو لم ينزل م

وعلى الرئيس المباشر أن يتحقق من صحة البيانات الواردة في الاقرار المقدم لمه ومتى اقتنع بصحتها يرغمها لرئيس المملحة لاعتمادها منه أو ممن ينييه عنه •

مادة ١٧ - يجوز بعد موافقة وكيل الوزارة أو مدير المسلحة التابع لما الموظف النظر في الطلبات التي تقدم بعد الميعاد التساتوثي ومرف تيمتها متى أثبت الطالب أن السبب في التأخير خارج عن أرادته •

مادة 14 س ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٦ ) لا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج على سنة شعور ٠

ومع ذلك غيجوز في حالة الضرورة القصوى وبقرار مسن رئيس الجمهورية تجاوز المدة المذكورة ·

### الباب الثاني مصروفات الانتقال

مادة 19 سمصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتمة وحملها •

ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك المحديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها وفقا الأحكام هذه اللائمية .

مادة ٢٠ سـ تستحق مصروفات الانتقال فى حالة تغيير محل الاقامة فى الأحوال الآتية ـ وذلك فيما عدا الحالات التى نظمتها قوانين خاصة • ١ ـ الندب لغير الجهة التي بها محل العمل الأصلي •

٢ ... الإعادة الي المحدمة •

- ٣ \_ التميين لأول مرة في المقدمة •
- ٤ \_ النقل من وغليفة الى أخرى •
- ه \_ انتهاء الخدمة بغير الاستقالة أو العزل بقرار تأديبي •
- الانتقال لمتر القومسيون الطبى الواقع فى بلد آخر المحصول
   على اجازة مرضية بشرط أن يقرر القومسيون منح الاجازة
  - ٧ \_\_ الانتقال الى مكان للملاج فيه على حساب الحكومة •

مادة ٢١ — اذا نقل أحد الوظفين الى وظيفة جديدة أثناء غيابه من مقر عمله بلجازة داخل القطر وكان لا يرغب المودة الى هذا القر فيجوز أن ينتقل على نفتة الحكومة من الجهة التى يمفى فيها اجسازة الى مقر عمله الجديد بشرط ألا يزيد ما تتكلفه المحكومة على ما كسانت تتحمله لو أنه انتقل من مقر عمله السابق الى محل عمله الجديد و وذاك بموافقة رؤساء المسالح و

مادة ٢٣ سد اذا نقل الوظف الى وظيفة جديدة أثناء غيابه عن مقر عمله باجازة خارج القطر فان عودته الى الميناء المصرى تكون على حسابه وذلك مع مراعاة أهكام المادة السابقة •

مادة ٧٣ ــ اذا كان الوثلقة غائبا عن معل عملت بلجازة والنيت الجازته فان عودته الى معل عمله تكون على عساب العكومة •

مادة ٢٤ ـــ (١) اذا كان الوقاف غائبا عن متر عبله الأمسلى بلجازة في جهة أخرى وكاف خلال مدة اجسازته تأدية خدمــة للحكومة في جهة أخرى غيرهــا ليستحق بدل سفر ومصاريف انتقال عن كــل سفرية يقوم بها لخدمة الحكومة

(ب) اذا رغب الموظف فى العودة من مكان الانتداب الى محل عمله الأصلى تتحمل الحكومة قيمة ما يزيد على مسا كان يتكلفه لو انتقل من المكسان الذى يقضى به اجازته الى مقر عمله الأصلى •

مادة ٢٥ ساذا كان المرطف غائبًا باجازة في بالآذ آجنبية وكَلف تأدية خدمة للحكومة بالخارج يكون انتقاله الى الجهة اللتى كلف تأدية المأمورية بها على حساب الحكومة وبعد انتهاء المهمة تتحمل الحكومة مصاريف عودته الى الكان الذى كان يقفى اجازته بسه أما اذا رغب المعودة الى القطر المصرى بعد تأدية المهمة مباشرة مان الحكومة تتحمل قيمة ما يزيد على ما كان يتكلفه لو عاد من الكان الذى يقفى اجازته بسه الى القطر المصرى ،

مادة ٢٦ ــ الوظفون الذين يستدعون للحضود الى معر أعسالهم في غير ساعات العمل المقررة أو في أيام العطلة الأسبوعية أو في الأعياد الرسمية يجوز أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية بشرط ألا تقلّ المساغة بين المسكن ومحل العمل عن ٢ كيلو متد على أنه لا يجوز مرف أجور انتقال للموظفين الذين يصرف لهم أجور اضافية -

مادة ٢٧ ــ المرظف الذي يكلف تأدية مهمة خارج محل عمله المعاد ( داخل الجمهورية المحرية ) لا يحق لسه أن يعود لمتر عمله عسلى نفقة المحكومة في أيام المطلات والأعياد الرسمية الأ في عيدي الفطر والأضحى المسلمين وعيدى الفصح والميلاد لميرهم .

مادة ٢٨ ـ اذا ذهب الموظف من مطأ اتنامته المعتاد توا الى مطلة عمل مؤتت جاز الترخيص له في استراد ما يزيد على ما كان ينفقه عادة في ذهابه من محل اتنامته الى محل عمله المعتاد لو أن وسيلة الانتقال في الحالتين واحدة •

مادة ٢٩ ــ الوظنون الذين يرسلون فئ مهمة تسرد لهم مصاريف

انتقالهم بين منط الاتمامة المؤقت والمعل الذي يقضون هيه مهمتهم متى كان محل الاتمامة الذي ينزلون هيه على بعد كيلو مترين على الاتل .

وترد هذه المصاريف عندما يكون فى عهدة الموظف أو المستخدم أو العامل نقود أو مستندات مهمة أو أدوات ملك للحكومة لا سبيل الى نقلها باليد بطريقة مأمونة ولو كانت المسافة أقل هن كيلو مترين •

مادة ٣٠ سـ الموطّف الذي ينسدب في مهمسة بمدينة القساهرة أو الاسكندرية ويقيم باحدى الضواحي تصرفاً له مصاريف الانتقال ونقا للقواعد الآتية :

### في مدينة التاهرة :

اذا أقام الموظف مدة الندب في اهدى جهات خط سكك حديد حلوان تصرف له مصاريف الانتقال بين محل الحلال المؤقت ومعطة باب اللوق •

واذا أقام باعدى جهات خط سكك هديد المسرج ترد له مصاريف الانتقال بين مط العمل المؤقت ومعملة كوبرى الليمون .

واذا أقام بمصر الجديدة فترد لمه مصاريف الانتقال بين محل عمله المؤتت وميدان باب الحديد •

## في مدينة الاسكندرية :

اذا أقام الوظف باحدى جهات الرمل لا تصرف له مصاريف الانتقال الا بين محطة الرمل ومحل العمل الرقت •

واذا أقام باحدى جهات الرمل وكان همل الممل المؤقف في احسدى جهات الرمل تصرف له مصاريف الانتقال عسلى خط ترام السرمل بين المجهين ١٠٠

مادة ٣١ ـــ لا يحق لأى موغّلف في حوزته تذكرة اشتراكَ على أي غط من خطوط السكك الحديدية أو الترام أو الأتوبيس أن يطالب عند عاملون بالمولة والقطاع العام. .................. ١٤٥

سفره على تلك الخطوط الأشغاله هملعية مثمن التذكرة التى كان يصطر الى أخذها لو لم يكن في حوزته تذكرة اشتراك ه

مادة ٣٢ ــ موظفو العرجة الأولى وما فوتها ومن فى حكمهم يحق لهم عند السفر لأشفال مصلحية استصحاب أحد المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو خادم خاص يسافر الى نفس الجهة فى أكمل العرجات بالقطار الذى يستقله الوظف ويكون هذا الحق أيضا لكل من :

- (١) من يندب رسميا القيام بأعمال رؤساء المسالع
  - (ب) المكمدارون ووكالؤهم .
- (ج) السكرتيون العامون المحافظات والمديريات ومن يندب رسميا للقيام باعمالهم وكذا قادة المناطق العسكرية •
  - (د) القضاة ورؤساء واعضاء المحاكم المسكرية ·
  - ( ه ) أعضاء النيابة والمدعين أمام المحاكم العسكرية .
  - (و) منتشو الداخلية ومنتشو البولييس •

مادة ٣٣ سد اذا كلف موظف معن يحق لهم السفر فى الدرجة الأولى والأولى المعتازة بالسكك الحديدية بمهمة تستدعى مبيته فى الخيام أو فى احدى الجهات التي لا توجد بها هنادق أو منازل حكومية أو فى احدى الجهات الواقعة تحت اشراف مصلحة الحدود فى المحافظات المختلفة جاز الستصحاب تابم •

مادة ٣٤ سلموظف الحق عند السفر الأشغال مصلحية في استرداد نفقات نقل دراجة أو موتوسيكل اذا كان نقلها الازما للقيام بعمل التفتيش أو أداء المهمة .

### بعل الانتقال الثابت

مادة ٣٥ ــ يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لقسابلة مصروفات الانتقال الفطيسة لأغراض مصلحية ولا يمنح هذا الراتب الالموظفين الذين يشسفلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل المتمالا متواصلا ومتكررا •

مادة ٣٦ – الموظفون الذين يستولون على بدل انتقالاً ثابت لا يسوغ لهم أن يطالبوا باسترداد مصاريف الانتقال ما عدا أثمان تذاكر السفر ف القطارات والطائرات والبواخر وأجور حمل الإمتمة وذلك عند الانتقالات ف المتطقة أو الدائرة المقرر لهم بدك انتقال عنها •

#### تذاكر الاشتراق

مادة ٣٧ - يجوز بموانقة وكلاء الوزارات أو رؤساء المسالح حسب الأحوال صرف تذاكر اشتراك على خطوط الترام أو الاتوبيس بمدينتى القاهرة والأسكدرية على حساب الحكومة للموظفين الذين تستدعى أعمال وظائفهم التنقل الستمر المتكرر داخل الدينة بشرط أن تكون أثمان هذه التذاكر أقل نفقة من رد مصاريف الانتقال الفطية وفى حدود الاعتمادات القررة ه

مادة ٢٨ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم الدم المنة ١٤٦٠ ) يجوز لوكيل الوزارة أو رئيس الملعة المختص الترخيص في صرف اشتراكات سكك حديدية أو اشتراكات على خطوط السيارات الدامة متى كان الانتقال بالسكك المحديدية لا يتفق مع مواعيد الممل الرسمية وذلك المعوظفين الذين تكون محال أعمالهم في جهات نائية ويتيمون في جهات بعيدة عنها وكذلك الذين لا يوجد بمقار أعمالهم مساكن لهم بشرط أن يكون هناك اعتماد مخصص لصرف اشتراكات وتكون الاشتراكات بين محل المعل وأقرب جهة بها مساكن يمكن السكن فيها وبالدرجة التي يحق للموظف الركوب فيها و

## الانتقال بالسكك الحبيدية والسيارات والبواغر

هادة ٣٩ ـــ ( البند (٤) من الفقرة (ج) والبندين (( ١ ، ٢ ) من الفقرة ( ح ) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ( د ) مستبدلة التى يحق للموظفين الركوب فيها في السكك الصديدية أو البواخر أو القرام أو الأتوبيس عند انتقالهم في اعمال مصلحية هي :

## ( أ ) الدرجة الأولى المتازة في القطارات والبواغر النيلية :

الوظفرن من درجة مدير عام أو لواء فما فوق ومن في حكمهم :

- ( ب ) الدرجة الأونى في القطارات والبواخر النياية :
  - ١ ـــ الموظفون من الدرجة السادسة فما فوق ٠
- ٢ ـ ضباط الجيش والبوليس والمسالح العسكرية الأخرى .

٣ - مديرو المكاتب والسكرتيرون الخصوصيون للوزراء والوكلاء فى
 حالة مرافقتهم للوزراء أو الوكلاء فى السفر وتسرى عليهم القاعدة المامة
 ف غير هذه الحالة •

 إ - أعضاء اللجان الذين في درجة أتل من السادسة اذا كان بين الأعضاء الآخرين من لهم الحق في السفر في الدرجة الأولى وكان سفرهم جميما في قطار واحد •

 موظفو مصلحة السياحة الذين يندبون لرافقة بعض الشخصيات الكبرة ٠

- ٦ ـــ أطبـــاء الامتياز ٠
- ( ج ) الدرجة الثانية في القطارات والبواخر النيلية :
- الوظفون غير السابق ذكرهم فى الفقرة ( أ ، ب ) من الدرجة التاسمة غما فوقها •
- ٢ -- الحائزون على رتبة الكونستابل والصول الأصلية والشرفية فئ
   الجيش أو البوليس والممالح العسكرية الأخرى •

- 114
- ٣ \_ طلبة الكلمات المسكرمة. . •
- ٤ ــ عمال اليومية الذين تكون أجورهم ٣٦٠ مليما نما نوق •
- ه الوظفون والمعال الذين لمع حق السفر بالدرجة الثانية يسافرون الدرجة الطيا بالعربات البخارية •

### (د) الدرجة الثالثة في القطارات والبواهر النيلية:

ضباط الصف والمساكر والمستخدمون وعمسال اليومية الذين تقسل الجورهم اليومية عن ٣٠٠ مليما •

## ( ه ) ف البوادر البحرية التي تسافر الى الموانى الأجنبية :

موظفو الدرجة الرابعة نما فوق ومن في حكمهم والضباط من جميع الرتب يسافرون بالدرجة الأولى وموظفو الدرجة الخامة الى الثاونة ومن في حكمهم يسافرون بالدرجة الثانية أما ما عدا ذلك فيسافرون في الدرجة الثانية الما ميا عدا ذلك فيسافرون في الدرجة الثانية الما ميا عدا دلك فيسافرون في الدرجة الثانية الما الدرجة الثانية و المدرجة الثانية الما الدرجة الثانية و المدرجة الثانية و المدرجة الثانية الدرجة الثانية المدرجة المدرجة المدرجة المدرجة المدرجة الثانية المدرجة الثانية المدرجة الثانية المدرجة الثانية المدرجة المدرجة الثانية المدرجة الثانية المدرجة المدرجة المدرجة المدرجة المدرجة المدرجة الثانية المدرجة ا

## ( و ) الدرجة الأولى في الترام وسيارات الأجرة :

موظفو الدرجة السادسة وما غوتها ومن في عكمهم وكل من يبلغ مرتبه أو أجره الشهرى ١٥ جنيها ولو كان في درجة أقل من السادسة •

## ( ز ) الدرجة الثانية في الترام وسيارات الأتوبيس :

الموظفون والمستخدمون والمعال غير السابق ذكرهم فى الفقرة السابقة والكونستبلات والصولات -- والمساعدون وضباط الصف والصماكر •

## (ح) في قطارات السكك المديدية الضيقة:

الموظفون الوارد ذكرهم فى الفقرة (ج) من هذه المادة يسافرون بالدرجة الأولى فى عربات السكك التعديدية الشبيقة التى لا يوجد بها الا درجتان فقط •

مادة ٤٠ س يجوز للموظف أن يسافر بالقطار فى الدرجة الأعلى من الدرجة المقررة له اذا خلا القطار من الدرجة المقرر ركوبه فيها وذلك اذا أقر رئيس المسلحة ضرورة السفر بهذا القطار •

مادة 13 - الموظفين الرخص لهم باستعمال الدرجتين الأولى المتازة والأولى الحق في المبيت في عربات النوم بقطارات السكك المديدية عنسد سفرُهم بمهام مصلحية الى مديريات سوهاج وقنا وأسوان وبالمكس مع صرف بدل السفر عن الليالى التي يقضونها في القطارات مخفضا بمقدار النصف مه

مادة ٢٦ ــ الوظفون المكافون بنقل نقود نتريد قيمتها خمسين جنيها يسافرون فى القطارات بالدرجة الثانية أو بالدرجة الأولى اذا رخص لهم رؤساء المسالح فى ذلك ويستأجرون العربات بدلا من الترام ولكن لهم يكون لهم الحق فى هذه الامتيازات الخاصة اذا كانوا مكلفين بنقل شيكات أو غيرها من مستندات ه

### مادة ٢٦ ــ معاملة الفجاط الاحتياط والفجاط ! تكلفين وضباط الشرف، من حيث درجات الركوب بوسائل النقل المختلفة :

- (1) يعامل الصباط الاحتياط والضباط المكلفون أثناء خدمتهم بوزارة الحربية كالضباط العاملين كلّ حسب رتبته أثناء سفرهم أو انتقالهم في الداخل والخارج •
- (ب) يعامل ضباط الشرف اثناء مأمورياتهم فى الداخل معاملة الضباط العاملين ، أما فى الخارج فيعاملون حسب درجاتهم الأصلية .

### استمعال الاستمارات الذاصة بالسفر ونقل الامتعة

هادة ٤٤ ــ انتقال الموظفين لأشفال مصلحية وكذا نقل المتمتهم سواء

أكان ذلك على خطوط سكك هديد المحكومة أو احدى الشركات يكون بموجب استمارات خاصة يوقعها رئيس المصلحة أو الوظفون الذين يرخص لهم فى توقيعها •

مادة ٥٥ — الموظفون الذين تصرف لهم هذه الاستمارات مسئولون عن نقل أنسفاص أو أمتعة مما لا تجيزه اللائمة •

مادة 31 سادًا لم يتيسر لوظف الحصول على استمارة للانتقال فى أمر مصلحى يجوز لسه أن يسترد ما دفعه ثمنا التذكرة سفره فى الدرجة التى يحق له السفد فيها على شرط أن يلحق بطلبه شهادة من مكتب صرف التذاكر بالمبلغ الذى دفعه ه

ملاة ٧٧ — اذا لم يتمكن الموظف من تقديم شهادة السكك العديدية أو بيان رقسم التذكرة جساز رد ثمن التذكرة بالدرجة الثانية للذين يدق لهم السغر بالدرجة الأولى وثمن تذكرة بالدرجة الثالثة لن عداهم على شرط أن يؤشر الرئيس المباشر على الطلب بأن الانتقال قد تم فملا .

هادة ٤٨ س يجوز ف هالة الانتقال على خطوط الضواحى بالقاهرة والاسكندرية رد قيمة تذكرة السكا العديدية دون هاجة الى تقديم شهادة اذا تأكد الرئيس المباشر من أن النقل قد تم فعلا •

مادة ٤٩ سلموظف ف حالة النقل الحق فى الحصول على استمارات سفر فى الدرجة التى يحق له السفر فيها عن شخصه وعن أهله السفين يمولهم ويقيمون حقيقة معه فى المباد المنقول منها الى المبلد المنقول اليها •

مادة ٥٠ سـ للموظف في حالة النقل المق في المصول على تذكرتي سفر بالدرجة الثالثة لتابعين وعلاوة على ذلك غالوظف المرخص لله بالسفر في الدرجة الأولى والأولى المتازة المحق في المصول على تذكرة سفر لمرضع أو مربية بنفس الدرجة اذا كان يستصحب معه طفلا له يتل سنة عن ٥ سنوات ٠

مادة ٥١ سيجوز أن تعرف استمارة نقل قطارات الركاب الموظف النتدب لنقل أمتعته ومؤنه بشرط أن لا تزيد زنتها على مائة كيلو جرام ٠

مادة ٥٢ — أذا كان السفر على سكك حديدية أو سفن خصوصية حيث لا تقبل الاستمارات التى تصرفها الحكومة للسفر أو النقل فللموظف الحق في أن يسترد ثعن التذاكر التى اشتراها وأجرة ما نقله من الأمتمة وسواها بشرط أن يقدم شهادة من الشركات الخصوصية للسكك الحديدية أو السفن بقيمة ما أخذ من التذاكر وما نقل من الأمتمة وسواها ه

مادة ٥٣ سالموظف الحق في استمارة أو استمارات نقل في قطارات البضاعة عن الأمتمة والأدوات المنزلية التي يرغب في نقلها الى محل اتمامته الجديد وفي استمارة نقل واحدة في قطار الركاب عن أمتمته الشخمسية بمقدار لا يزيد عن مائتي كيلو جرام •

مادة ٥٤ – ف حالة الندب أو السفد الموريات يجوز أن تتعمل المحكومة نقل أمتمة شخصية بالطائرات زيادة عن المقرر في حدود ٥٠/ من الوزن المسموح به بترخيص من وكيل الوزارة أما في حالة النقل فيسرى ذلك على أفراد أسرة الوظف المتول بشرط ألا تزيد الكمية على المدو جرام وفي حالة السغر بالباخرة الموظف الحق في نقل ٥٠٠ كمو علاوة على الكميات المسموح بها على تذاكر السفر مع التأمين على هذه الكمية بما لا يتجاوز ألف جنيه عند الشين مع عدم صرف مرتب النقل الا اختار الموظف أن يتولى نقل وشمن وحزم أمتمته على نفقته الخاصة فيصرف له مرتب النقل بواتم ماهية شهر ونصف ٠

مادة 00 — اذا كان النقل بين جهتين لا يصل بينهما خط حديدى أو يصل جزء من المساغة بينهما فقط غيجوز لرئيس الصلحة أن يوافق على رد ما يراه مناسبا من مصاريف النقل بأى وسيلة من وسائل النقل بعد أخذ رأى أقلام المرور المختصة من حيث مناسبة القيعة المطلوبة .

مادة ٥٦ سـ أفراد عائلة الموظف المنقول الذي يسافد التي الجهسة المنقول اليها دون أن يتخذهم معه يكون لهم الحق عند لحاقهم بسه في استمارة لسفرهم ولنقل أمتمتهم بالركاب بشرط آلا يزيد وزنها على ماهو مرخص فيسه للموظف ٠

### الانتقسال بالمسيارات والعربسات

ملدة ٥٧- يجوز أن تستمل السيارات والعربات فى نقل الوظفين وأمتمتهم بين الجهات التي لا تربطها سكك عديدية .

مادة ٥٨ - لا يجوز استعمال السيارات فى الانتقسالات بمدينتى التاهرة والاسكندرية ولكن يجوز فى أحوال الضرورة القصوى وبترخيص من رؤساء المسالح أن يستأجر الموظفون سيارات بدلا من الترام على أن يثبت هذا الترخيص فى استمارة استرداد مصروفات الانتقال •

هادة ٩٩ ـــ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) يجب استعمال وسسائل النقل بواسطة المسيارات المعومية في الحالتين الآتيةين :

١ - بين الجهات التي لا تربطها سكك حديد حكومية .

٢ -- بين الاجهات التى تربطها سكك هديد حكومية ولكن مواعيد وصولها فى الذهاب لا نتفق مع مواعيد المعل أو تكون مواعيد وصولها وقت المودة متأخرة عن الوقت المناسب .

ويرخم لجالس التجنيد ف الحالتين السابقتين في استثجار سيارات لنقل هيئات المجالس بسبب الغرز والاقتراع أو التجنيد •

مادة ٦٠ - ( الفترة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ) يجوز الانتقال بالسيارات العامة التي

تسير على السكك الزراعية اذا كان أجر اننقال الموظف بها يقل عن الأجر الذى يدفع في استئجار سيارة تنقله الى محطة السكك الحديدية •

كما يجوز في حالة المرورة وبترخيص من وكيل الوزارة او رئيس المسلحة كل في حدود اختصاصه الاذن الموظف بالسفر في السيارات الأجرة ولو كان السفر الى جهات تربطها سكك حديد حكومية •

#### الانتقسال بالطسائرات

مادة ٣١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ ) يجوز للعاملين المرخص لهم فى السسفر بالدرجتين المتازة والأولى فى السكك الحديدية استعمال الطائرات داخل البالاد وذلك فى المام الماجلة بموافقة الرئيس المختص بشرط الا تقل الدرجة المالية للمسافر عن الثالثة

ويجوز لغير هؤلاء العاملين استعمال الطائرات في هذه الظروف وذلك بموافقة وكيل الوزارة أو رئيس المملحة المفتص حسب الأحوال .

مادة ١٣ - ( الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية المربية المتحدة رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٦ ) لكل وزير فى وزارته سلطة الموافقة على سفر الوظفين والمستخدمين التابعين لسه بالطائرات عند نديهم لحضور مؤتمرات دولية أو مهام عادية فى الخارج كلما كان الأمر يستدعى استعمال هذه الوسيلة أو اذا كان يعود على الخزائة بوفر فى المسروفات كما أنسه يجوز للوزير المختص أيضا الترخيص باستعمال الأسرة فى الطائرات فى أحوال المرض أو كانت مدة الرحلة تستغرق اكثر من ليلة بالطائرة ،

ويكون سفر الموظفين من الدرجة الثانية أو ما يعادلها وما غوقها

بالدرجة الأولى كما يكون انتقال الموظفين الذين يشملون درجات أدنى من ذلك في الدرجة السياحية أو الدرجة الثانية على حسب الأحوال .

مادة ٦٣ سـ ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٢ السنة ١٥٧ ) يرخص فى استعمال الطائرات بين مصر والسسودان فى الحالتين الآتيتين :

- ( أ ) قيام العاملين المشار اليهم في المادتين ٧٨ ، ٧٩ بالاجازة بين مصر والسودان وبالعكس ، وذلك لمرة واحدة في السنة ،
  - (ب) نقل أو ندب أو تعيين العاملين أو مرضهم •

ويسرى الترخيص المسار اليه في البندين السابقين على عائلات الماملين ٠

طعة 15 سيكون استعمال الطائرات بين مصر والسودان في المالات الموضحة بالمادة السابقة بترخيص من وكيل الوزارة المختص أو من رئيس المسلحة التابع لها الموظف الافي حالة المرض فيكون ذلك بموافقة الطبيب المختص .

مادة ٦٠ سـ ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقــم 18٦٠ ) •

#### مرتب النقل

مادة ٦٦ - يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقسل عائلته ومتاعه في الأحوال الآتية :

- ١ ـــ التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة
  - ٢ ... الاعادة الى الخدمة •

الماون بالكولة والقطاع العام المامالين المام الكولة والقطاع العام

- ٣ ... النقل من جهة الى أخرى •
- ٤ \_ انتهاء الخدمة الأسباب غير الاستقالة أو العزل بقرار تأديبي .
  - مادة ١٧ يصرف مرتب النقل بالشروط والأوضاع الآتية :

١ -- بواقع ٢٠٪ من الرتب الشهرى بحد أدنى قدره جنيهان اذا
 كان النقل من مدينة الى أغرى واستعمل الموظف السكك الحديدية •

٢ — النقل من الباب الباب اذا نقل الوظف أو المستخدم متاعه من الباب للباب في صناديق الأثاث التي تعدما مصلحة السكك الحديدية في بعض جهات القطر يصرف مرتب النقل كالآتي :

أولا - اذا كان النقل من باب منزل الموظف بالجهة المنقول منها الى باب منزله بالجهة المنقول اليها يصرف اليه مرتب نقل يمادل ه/ من مرتبه الشهرى بحيث لا يقل مسا يصرف اليه عن جنيه .

ثانيا - اذا كان النقل من باب منزل الموظف بالجهة المنقول منها الى محطة السكات المديدية بالجهة المنقول اليها أو من محطة السكات الحديدية بالجهة المنقول اليها يمرف اليه مرتب نقل يعادل ١٠/ من مرتبه الشهرى بحيث لا يقل ما يصرف ليه عن جنيهن ٠

مادة ٦٨ - فى حالة ما اذا رغب الموظف فى عدم استعمال السكك المديدية ونقل متاع منزله بمعرفته يصرف اليه مرتب نقل بواقع ٣٥/ من مرتبه الشهرى على ألا تصرف اليه استمارات نقل بالسكك المحديدية أو أجسور النقل بالسيارات ٠

مادة ٦٩ - فى حالة نقل الموظف من دولة الى المقرى فانه يستحق مرتب نقل يمسادل مرتب شهر ونصف ويسرى هذا على النقل من والى السودان • مادة ٧٠ - مرتب النقل يشمل عدا مسروفات عزم ونقل المتساع أجور المربات التي يستأجرها المرطف للانتقال بها هو وأسرته وأجور نقل وحمل متاعه بما في ذلك المتاع المرخص له في نقله بقطار الركاب ،

### ف حالة الوغاة

مادة ٧١ ــ اذا توفى أحد الوظفين وهو فى الخدمة فتتحمل الحكومة مصاريف نقل جنته من الجهة التى يعمل بها الى الجهة التى ترغب أسرته فى دفقها فيها •

مادة ٧٧ سـ أفراد عائلة الوظف السذين كانوا يقيمون معه وكسان يمولهم ويضطرون الى تغيير محل اقامتهم المعاد بسبب وفاته يكون لهم الحق فى نفس مصاريف الانتقال ومرتب النقل الذى كان يستحقه عند انتهاء مدة خدمته •

مادة ٧٣ - ( مستبطة بقرارى رئيس الجمهورية العربية المتحددة رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٦٠ ) نقدما المكومة عددا الممروقات السابق ذكرها بالمادة ٧١ المرسوم المسعية المقررة على نقدل المبثة وثمن الصندوق المبدان بالزنك الذي نوضع فيه المبثة عقب التحنيط ٠

كما تتحمل مصروغات تحنيط الجثة والأتعساب التي تصرف للطبيب الذي يقوم بمعلية التحنيط وثمن الأدوية التي يستحضرها •

ويصرف للطبيب الذي يتولى عملية التصنيط مطيا جنيه واحد اذا غادر محل عمله لمباشرة هذه العملية وذلك علاوة على أجرة الانتقال بالسكة الحديد أو السيارات العامة •

مادة ٧٤ -- ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتعدة رقم ٣٤٧٤ لمنة ١٩٦٤ ) تتحمل المكومة جميع المصروفات النصوص عليها في المواد ٧١ ، ٧٧ ، ٧٧ ، ١٩ بالنسبة ان يتوفى من الموظفين وزوجاتهم وأولادهم داخل الجمهورية المربية المتعدة أو خارجها ٠

مادة ٧٠ - ( ملفاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتددة رقسم ٣٤٧٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ٧٦ حـ يجوز نقل رفات الموظفين وزوجاتهم وأولادهم عــلى نفقة الحكومة بشرط أن يتم فى خلال الستة شهور النالية السنة التى تحتم اللوائح الصحية عدم استخراج الرفات قبل نهايتها •

مادة ٧٧ سـ يجوز نقل الجثث بالسيارات بدلا من السكك العديدية اذا كان لا يوجد اتصال مباشر بالسكك العديدية بين جهة الوفاة وجهة الدفن •

وفى حالة وجود اتصال مباشر يجوز بصغة استثنائية فى الحالات الاضطرارية لعدم ملاءمة مواعيد القطارات الترخيص فى النقل بالسيارات بموافقة وكيل الوزارة المختص أو رئيس المسلحة حسب الحالة و وفى هذه المالة لا يجوز صرف شىء من المصروفات التى كان يستدعيها النقل بالسكك الحديدية •

ويرجع فى تقدير القيمة المناسبة لأجور النقل بالسيارات الى أقلام المرور المختصة •

#### تدغيلات السغر

مادة ٧٨ - (١) يرخص للعاملين بمحافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية إقاة

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية التربية المتحدة رقم ١٤٦٠ لمئة بقرارى ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/١٠/٩ – العدد ٢٣١ ) ومعدلة بقرارى رئيس الجمهـورية رقم ١٠٢١ لمسـنة ١٩٦٢ ( الجـريدة الرســـية في ١٩٦٢/٣/٢١ – العدد ٢٠ عكرر « ١ » ) وقرار رئيس مجلس الوزراء في ١٩٧٤/٧/٢٩ – العدد ٢٠ عكرر « ١ » ) وقرار رئيس مجلس الوزراء رقعس ١٩٧٥/٧/٢٩ – العدد ٣٠ ) ٠

السويس وكذلك العاملين بوادى النطرون والواهات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم - دون الخدم - ذهابا وأيابا الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان •

ويرخص المعوظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسخر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجسرة ٠

ويرخص الموظفين فى السودان ومعافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احداهما بالمجان والثانية بربع أجرة ٠

ويرخص الموظفين الذين يعطون فى محافظة أسيوط بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التى يختارونها عند قيامهم بالإجسازة السنوية وذنك مرة واحدة كل سنة بالمجان ٠

ومع ذلك يجوز ف الحالات الاضطرارية للمحافظ أو رئيس المسلحة على حسب الأحوال الترخيص للموظفين معن لهم الحق ف السفر بالسكك المحديدة بالدرجة الأولى أو الأولى المتازة في السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التي يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالمجان في كل سنة ميلادية ه

ويجوز للماملين الحصول على تذاكر الدرجة الثانية المعتازة مع المبيت في عربات النوم المخصمية لهذه الدرجة بدلا من استمارات السفر بالدرجة الأولى المعتازة أو الدرجة الأولى الرخص لهم باستعمالها •

ويجوز بقراز من وزير المالية اضاغة أو حذف بعض الجهات المشار اليها بهذه المادة أو تعديل عدد مرات السفر المسررة للعاملين بها ٠

عملون بالدولة والقطاع العام المام ال

مادة ٧٨ مكررا - (۱) يصرف للمامل الذي يرخص له بالسغر طبة الحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استمارات سغر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المتابل النقدى بدلا من الترخيم له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجرة بالاستمارات المجانية سه فيحدد هذا المتابل على النحو التالي :

١ ــ أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العاهل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة ٠

٢ ــ أن يكون المقابل النقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقاً للاحكام الواردة بالاثحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أسسلس ثلاثة أفراد للاسرة كحد أقصى •

٣ ــ أن يقسم المقابل النقدى السنوى على ١٢ ( اثنى عشر شهرا )
 يؤدى للماهل شهريا مع المرتب •

ثانيا : اذا اختار العامل السغر وفقا لنظام الاستمارات المجانية أو بربع أجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه الملائحة ٠

مادة ٧٩ — ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم المدنة ١٩٦٧ لمنة ١٩٦٧ ) يرخص للموظئين السودانيين والفلسطينيين العرب المينين في الجمهورية العربية المتحدة بالسفر مجانا هم وعائلاتهم دون الخدم من الجهات التي يعملون بها في الجمهورية الى بلادهم الأصلية في السودان وقطاع غزة مرة واحدة كل سفة على أن تتحمل الحكومة أجور انتقالهم بين معطات السكك المحديدية وبلادهم البعيدة عن تلك المشطوط و

<sup>(</sup>۱) مضسافة بقسرار رئيس مجلس الوزراء رقم 171 لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٧/١٥ ــ العدد ٢٩ ) ومستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٦/٣ ــ العدد ٢٧ ) ،

مادة ٨٠ مد يكون نقل العمال من مقر عملهم بشجرة غردون الى محل المامتهم على حساب الحكومة •

مادة ٨١ سـ يجوز بموافقة وكيل الوزارة المختص أو رئيس الماحة مرف استمارات سكك حديدية على حساب المكومة للموظفين السذين يعملون في جهات نائية لا نتوفر فيها سبل الميشة مرة واحدة كل شير للمتزوجين ومرة كل شعرين لفير المتزوجين وذلك للحصول على تموينهم من الحلجات الفرورية •

مادة ٨٢ - يجوز صرف استمارات سغر للذهاب والاياب للموظفين الفين يصابون بمرض التدرن الرئوى ويقرر التوسيون الطبى عودتهم لمملهم ثم يترددون للملاج بمستشفيات الأمراض الصدرية المحليسة التربية من محال أعمالهم وذلك من مقر عمل الموظف الى الجهة الموجود بها مقر مستشفى الأمراض الصدرية المحلى •

مادة ٨٣ سيرخص فى صرف استمارات الموظفين المسابين بالبلهارسيا بين محل عملهم والمستشفيات المحلية التربية منها فى الأيام التى تؤخذ فيها المعتن أو صرف مصاريف الانتقال الفعلية فى الجهات التى لا يوجد بها خطوط سكك هديدية •

مادة ٨٤ ــ يجوز تجزئة استمارات السفر في الحسالات البينة في المدتن ٧٨ و ٧٩ وذلك بالسماح للموظف وعائلته بالسفر سواء دفعه واحدة أو متفرقين ٠

ويكون الترخيص بالسفر فى حالات الاجازات الى جهة واحدة فاذا أراد الموظف أن يكمل الاجازة فى جهة أخرى فعليه أن يتحمل التكاليف عاملون بالدولة والقطاع العام .....

### مواعيسد صرف المرتبسات

مادة ٨٥ ـ لا يمرف مرتب النقل ولا مصاريف الانتقال الا اذا كتب بها الموظف طلبا وعرضه على الرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشعر التالي الشهر الذي تم فيه النقل ه

والطلبات التى تقدم بعد الميعاد القانونى يجوز بعد موافقة وكيك الوزارة أو رئيس المصلحة كل فيما يخصه صرف قيمتها فى الأحوال التى يمكن أن يثبت فيها أن تأخير تقديمها راجع لأسباب خارجة عن ارادة الطـــالب .

### أهكام علمة

مادة ٨٦ - يجوز مرف استمارات سغر للفسباط والوظفين والمولات والصف والمساكر في حالات الشرورة بترخيص من القسائد المسلم للقوات المسلحة أو من ينييه بالنسبة الأفراد الوزارة المسكريين ولوكيل وزارة الحربية المفتص بالنسبة للموظفين المدنيين .

مادة ٨٧ س يجوز لرئيس المسلحة أن يرخمس فى نقل أغراد عسائلة الموظف كلهم أو بعضهم على نفقة الحكومة الى غير الجهة المنتول اليها متى كانوا يعيشون معه عند نقله وكانت أجسرة النقل أقل معا تتكلفسه الحكومة لو تم النقل الى الجهة المنقول اليها •

مادة ٨٨ - لا يجوز أن ينقل على نفقة الحكومة أغراد عائلة الموثلة: الذين يساغرون للحاق به من الجهاة غير التي نقل منها الا بعد موالهةة رئيس المسلحة بنفس الشروط الواردة بالمادة السابقة •

مادة ٨٨ - لا يدمع بدل السفر أو مصاريف الانتقال للموظفين الذين يعيرون محل اقامتهم المبتاد للتحضور متهمين أمام العيثات التأديبية الا اذا حكم المجلس ببراسهم من التهمة الموجهة اليهم •

( م ۱۱ ـ موسوعة مصر ــ جـ ۱۹ )

وفى هالة ثبوت التهمة على الوظف وأدانتة لا يصر الله بدل السفر أو مصاريف انتقال الا أذا قررت الهيئة التأديبية ذلك .

مادة ٩٠ مد يرخص بصرف استعارات سفر مصلحية في الاهموال

- (١) المساط والموظنون والمستخدمون والكونسستبلات والمسولات والمساعدون وضباط المسف والمساكر والمصال الذين يستدعون كشيود في التضايا أمام المصاكم المدنية على أن يخصم بقيمة الاستمارات على حساب جارى وزارة المدل وأن يوضح بالاستمارة رقم المتضية واسم المحكمة المنظورة أمامها وتاريخ الجلسة وبشرط أن تضطر المحكمة بكتاب رسمى وقت صرف الاستمارة •
- (ب) الضباط والموظنون والمستخدمون وضباط الصف والمساكر والممال المسافرون بأجازة من القوات المسلحة والمسالح المسسكرية التى تخدم بالميدان ويحدد تفاصيل ذلك بالأوامر المسكرية •
- (ج) الضباط وطلبة الكليات المسكرية وكلية البوليس والكونستبلات والمسولات والمساعدون وضباط الصف والمساكر القائمون باجازة مرضية الى الجهة التى يرغبون تمضية اجازتهم المرضية بها والمودة الى مقر عطهم •
- (د) المرضى والمسابون من الفباط وطلبة الكليسات المحكرية وكليسة البوليس والكونستبلات والصولات والمساعدون وضباط المسف والمساكر الذين لا يتيسر معالجتهم في الجهسة التي يقدمون بهسا وينقلون الى أقرب جهة يمكن معالجتهم بها بناء على توصية الطبيب المسكرى أو الطبيب المدنى في حالة عدم وجود تطبيب عسكرى ، وذلك بعد تصديق قائد المحلة أو المنطقة ه

عاملون بالدولة والقطاع العام .....

- (ع) الذين يستدعون من الضباط والصولات والمساعدون وضباط الصف والعساكر بتصديق القومسيون الطبئ المسكرى العسام العرض عليه ه
- (و) عائلات وأمتمة الفياط والوظفين والمستخدمين والكونسستبلات والسولات والساعدين وضباط السف والعساكد والعمسل المنقولين من أو الى مناطق عسكرية غين مسموح بسفر المائلات اليها الاحد الأسباب الآتية :
- ا -- السباب عسكرية ويصدر بذلك أمر من الرئاسات المسكرية المنتصة .
  - ٢ ــ لأسباب صحية وتقور ذلك ادارة المخدمات المّلبية م

٣ ــ لمدم توافر المساكن اللازمة لاتمامة المائلات ويتور ذلك تنائد المنطقة وفئ هذه المائلات التعلق يوخب المنطقة وفئ هذه المائلات والأمتمة الى البلاد التي يوخب الضباط والموظفون والمستخدمون وضباط الصغة والمساكد والممال في ترحياً عائلاتهم اليها .

ولهم الحق أيضًا في اعادة عائلاتهم وأمتستهم الى مقر أعمالهم بالمناطق المستحرية بعد أن يزول السبب الذي منع حسن ترحيلها ممهم في باديء الأمر أو نتلهم الى مقر أعمالهم المديدة اذا كانوا قد نقلوا ثانية كشارج المنطقة المنكورة •

مادة آآ - ( أ ) الوظنون الذين يندبون أمسام احدى الهيئسات التضائية أو الادارية بصفتهم الشكامية لا يصر الهم بدل سفر ومصاريف انتقالاً وإنما يستولون على ما تقرره لهم المحاكم أو الهيئات الادارية من أتماب .

(ب) الوظفون الذين يندجون أمام الهيئات المسار اليها بصفتهم الرسمية أو بمعنى آخر أولئك الذين يطلب الى مصالحهم ندب خبير من لديها في أمر من الأمور فيتم اختيارها على أحد الموظفين مؤلاء يصرف لهم بدل سفر ومصاريف الانتقال القانونية وكل مبلغ تقدره لهم المحكمة أو الجهة الادارية يضاف لايرادات المملحة التابعين لها و

مادة ٩٢ س يعامل الموظفون الأجانب فيما يختص بنققات قدومهم الى مصر وعودتهم منها عند انتهاء خدمتهم طبقا للاحكام الخاصة بذلك المدونة بالمادة الرابعة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٣٩ الخاص بتوظيفة الأجانب •

هادة ٦٣ ـــ ( المفترة ﴿جِ صَنْبُدَلَةُ بِقَرَارُ رَبُّيسُ الْجِمْهُورِيَّةُ الْعَرَبِيةِ الْمُرْبِيةِ الْمُرْبِيةِ الْمُرْبِيةِ الْمُرْبِيةِ اللَّمِنِيةِ الْمُرْبِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيقِيقِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِيةِ الللَّمِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ الللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِيقِيقِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِيةِ اللَّمِنِيةِ اللَّمِ

- (١) تقرير غنَّات بدلَّ السفر للبلاد الأجنبية التي لم عرد ضمن البلاد . المذكورة في هذه اللائمة •
  - (ب) تمديل مثات بدل السفر لبلد ما طبقا لما يطرا من تمديل على تكاليف الميشة بـ •
- (ج) تقير بدل سفر الماقراد من غير موظفى الحكومة على أنه بالنسبة للماقراد الموقدين الملاج تكون خلة بدل السفر المقررة لهم معادلة الفقة الشار الليها بالمادة ١٤

## القسم الثاني

# ماملون بالقطاح العام قسانون رقم ٤٨ أسسنة ١٩٧٨ باعدار غانون نظام العاملين بالقطاع العسام (١٠

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مطِس الشعب المانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ﴿ المسانة الأولى )

يمعلُ بالحكام القانون المرافق بشأن نظام الماهلين بالقطاع المام .

## ( المادة الثانية )

يلغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام الماملين مالقطاع المام ، كما يلغى كل نس يخالف أحكام القانون الرافق •

## ( ग्राप्त । । । ।

ينشر هذا القانون في الجريدة الوسمية ، ويعمل به اعتبارًا من أول يولية سنة ١٩٧٨ .

يهمم هذا القانون بذاتم الدولة ، وينغذ كتانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٩٨ ( ١٨ يولية سنة ١٩٧٨ ) ٠

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٠ يولية سنة ١٩٧٨ ـ العدد ٢٩ تابع «ب»،

## قانون نظام العاملين بالقطاع العام الياب الآول في الاحكام العامة

مادة ١ سـ تسرى أحكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام • وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون •

مادة ٢ سيتولى المجلس الأعلى للقطاع التنسيق بين الشركسات الداخلة فى نطلقه وذلك بتقديم الشورة فيما يعرض عليه من الشركات للمساعدة فى تحقيق الأحداف الرسومة لها ٠

ملاة ٣ - تشكل فى كل شركة بقرار من رئيس مجلس الادارة لجنة أو أكثر الشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكرن من بينهم واحد من أعضاء اللجنة التقابية - أن وجدت يختاره مجلسها - وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها أو من رئيس مجلس الادارة وتصدر توصياتها بأغلبية الآراء غاذا تساوت يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويتولى أعمال الأمانة الغنية لهذه اللجان رئيس شئون العاملين أو من يقوم بعمله دون أن يكون له صوت معدود ٠

مادة ؟ - تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تمين ونقل وترقية الماملين واستحقاقهم الملاوات واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية نما دونها وكما تختص بالنظر فيها يسرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها مسن موضوصات و

وترسل اللجنة توسياتها الى رئيس مجلس الادارة خلال اسبوع الاعتمادها فاذا أم يعتمدها ولم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ ارسالها اليه اعتبرت نافذة أما أذا اعترض عليها للها أو بعضها فعليه أن يبدى

كتابة الأسباب المبررة لذلك ويميدها للجنة للنظر فيها على ضوء هذه الأسباب ، ويحدد لها أجلا لا يتجاوز شهرا لاعادة النظر فيها ، فاذا انتضى هذا الأجل دون أن تبدى اللجنة رأيها اعتبر رأيه نافذا غاذا تمسكت اللجنة برأيها خلال هذا الأجل فعليها أن تعيد توصياتها لرئيس مجلس الادارة لمرضها على مجلس الادارة خلال شهر ليتقذ ما يراه بشأنها ويعتبر قرار الجلس في هذه الحالة نهائيا ،

مادة • ـ تعلن القرارات التي تصدر في شئرن العاملين في نشرة يصدر بتنظيم توزيعها وتعليقها في لوهسة الاعلانات قرار مسن رئيس مجلس الادارة •

مادة ٦ - يختص مجلس الدولة دون غيره بابداء الرائ مسببا غيما يتملق بتطبيق أحكام هذا القانون عن الحريق ادارة الفتوى المفتصة وذلك خلال شهر من تاريخ اللب الفتوى عن طريق الجهاز الركنزي للتتقليم والادارة .

مادة ٧ - يكون حساب المسدد المنصوص عليها في هذا القسانون بالتقويم الميلادي ه

> الباب الثاني ف الملاقة الوظيفية وانتهائها الفصل الأول ف الوظائف

مادة ٨ سـ تضع كل شركة هيكلا تنظيميا لها وكذلك جداولا توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتفسمن وصف كلاً وظيفة وتعسديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المترر لها وذلك في حسدود المحدول رقم (١) المرافق لهذا التانون •

ويمتعد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم مسن مجلس الإدارة «

ولمجلس الادارة أن يميد النظر في الهيكك التنظيمي وفي الجسداول الشار المها كلما اقتضت مصلحة المعل ذلك ٠

وفى كل الأحوال يشترط الالتزام بالنسبة المقررة للأجود الى رقم م الانتاج أو رقم الأعمال •

كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات التعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهداعها وذلك مع مراعاة المايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) .

مادة ٩ ــ تقسم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية وتعتبر كــل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والثرقية والنقل والندب والاعارة ٠

مادة ١٠ سـ يكون شغل الوظائف عن طريق التميين فيها أو الترقية أو النقل أو النعب أو الإعسارة اليها وذلك طبقا للقواعد والفسوابط والاجراءات التي يضمها مجلس الادارة في هذا الشأن .

مادة 11 سـ يضع مجلس الادارة نظاما لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولن يقومون بأعمال مؤقتة (٢٠) عارضة أو موسمية وللمساملين

 <sup>(</sup>١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام ( الوقائع المصرية في في ١٩٧٨/١٢/١٩ ــ العدد ٢٨٦ تابع ) المعدل بالقرار رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/٨ ــ العدد ٧ ) ٠

<sup>(</sup>٣) قَضِتَ محكَمة النقض بان المعول عليه في اعتبار العمل المسند الى العامل بشركة القطاع العام عرضيا أو مؤقتاً هو أن يكون تعيينه على غير تلك الوظائف الواردة بجدول المقررات الوظيفية للشركة ٠٠٠ لانها هي الوظائف الدائمة ٠٠٠ ولا عبرة في هذا المقام بنوع العمل الذي يسند لعامل معين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو كان لـــه مسمى منها ،

المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبعا يساعد على تحقيق أمدانها وبمراعاة التشريعات التى تصدرها الدولة في هذا الشأن (٣) .

## الفصل الثاني في التعيين في الوظائف (1) و (0)

مادة ١٢ ساميما عدا وظائف رئيس وأعسساء مجلس الادارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية الشركة بناء على ترشيح مجلس الادارة

ويكون التميين فى باقى الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة أو · من يفوضه وذلك مع مراعاة أحكام الملاة (٤) من هذا التقانون •

مادة ١٣ ــ يضع هجلس الادارة القواعد الخامسة بالاعلان عسن الوظائف المالية واجراءات التميين نيها ، كما ينحد الوظائف التي تشغل بامتحان وتلك التي تشغلً بدون امتحان و

ولا يلزمه الذي يستغرقه مهما طال ، ولا مدة عقد عمله ولو كان غير محمد الدة طالما أنه لم يعين عليها لآن استطالة خدمة العامل المعين بالشركة بصفة عارضة أو وقنية لا يغير صفة العمل المؤقتة الى صفة دائمة ( نقض مدنى ١٩٨٤/٦/٣ ــ مدونتنا الذهبية العدد الثانى ــ فقرة ١٨٦٥ ) ٠

<sup>(</sup>٣) أنظر التعليق على المادة (١٤) مـن قانون العـاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ·

<sup>(2)</sup> نصت المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١١٣ لسفة ١٩٥٨ على انه « لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الاشخاص الاعتبارية العامة في راسمالها ، أي موظف تكون لـــه بالحد اعضاء مجلس ادارة الشركة أو المدير العام بها أو أحد من كبار موظفيها الذين يدخل في اختصاصهم اختبار الموظفين أو تعيينهم ، صلة قراية أو مصاهرة ألى المدرجة الرابعة » ( الجريدة الرسمية – العدد ٢٢ مكررا – في ١٩٥٨/٨٢٢ ) . (٥) نصت المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩

على انه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى المحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الاخرى » • ( الجريدة الرسمية ... العدد ١٦٣ - فى ١٩٦١/٧/٢١ ) •

ويستقنى من ذلك الوظائف التي يكون شعلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو مقرار من رئيس الجمعية العمومية الشركة •

الدة 18 سيكون التميين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترقيب النهائي لنتائج الامتحان ، وعند التساوى في الترتيب يمين الأعلى مؤخلا فالاقدم تخرجا فان تساويا تقدم الاكبر سنا ،

وتسقط عقوق من لم يدرك الدور للتمين بمنى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان ويجوز التمين من القوائم التى مفى عليها أكثر مس سنة أذا لم توجد قوائم أخرى صالحة للترشيح منها وذلك خلال السنة التالية لانقضاء السنة •

ويكون التعيين في الوظائف التي تشـــخله بدون امتحان على الوجـــه الإقتى :

اً - اذا كانت الشهادة الدراسية أحسد الشروط الواجب تواغرها غيمن يشغل الوظيفة فيكون التميين طبقا للمؤهل الاعلى وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية للاعلى في مرتبة المصول على الشهادة الدراسية غالاتمدم تخرجا غالاكبر سنا. •

٧ - أذا كانت الخبرة هي المطلوبة غيكون التعيين طبقا لمدد الخبرة .

مادة ١٥ – تعدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء الوقلائف التى تحجز المصابين فى المعليات العربية الذين تسمح حالاتهم بالقيام بأعمالها ٢ كما يحدد ذلك القرار تواعد شغلها ويجوز أن يمين فى عدد الوقلائة الوقلاء الصابين أو أحد أولادهم أو أحد أخواتهم القاتمين باعالتهم وذلك فى حالة مجزهم عجزا علما أو وغلتهم اذا توافرت غيهم شروط شغلاء الوظائف و وكذلك الامر بالنسبة الشهداء ٠

مادة ١٦ - يشترط منيمن يمنين في اهدى الوظائف :

١ ــ أن يكون متمتعا بالجنسية المصرية أو جنسية العدى الدول المربية التى تعامل جمهورية مصر العربية بالمثل بالنسبة الى تولى الوظائف المسيامة المس

- ٢ ــ أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة ٠
- ٣ الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين المقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة المحرية في جريمة مخلة بالشرقة أو الأمانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره •

ومع ذلك فاذا كان الحكم مشمولاً بوقف تتفيذ العقوبة جاز تميينه بعد موافقة رئيس مجلس الادارة •

واذا كان قد حكم عليه لرة واهدة لهلا ينحولاً دون التسيخ الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم أن تخروف الواقمة تتمارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل •

- إلا يكون قد سبق غصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائي
   مالم تعض على صدوره أربع سنوات على الاقل •
- ه ــ أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة وفقا لجسداو الوظائف ومطلقات وصفها •
- ب أن تثبت لياقته صحيا بمعرفة الجهة الطبية التي يحددها مجلس الادارة ، ويجوز الاعفاء من شروط اللياتة اللازمة للتميين للاستعرار في المعل كلها أو بعضها من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه .
  - ب بجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة
    - ٨ ـــ ألا تقلأ سنه عن ست عشرة سنة ٠
      - ٩ ـــ أن يكون ملما بالقراءة والكتابة •

مادة 17 — المؤهلات العلمية الأجنبية التي تعنيها الجامعات والماهد والمدارس الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميا لخلف تتكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص أو من وزير شئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا المرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبمئات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة والكليات والمهاهد التي فيها نوع الدراسسة المركزي للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التي فيها نوع الدراسسة الملكوب معادلة شهاداتها أو تقييمها علميها ه

كما يصدر قرار من الجهة المسار اليها بالتقييم العلمي للمؤهلات التي تمنحها الماهد والدارس الوطنية •

مادة ١٨ سـ يوضع المساملُ المين الأول مسرة تحت الاختبار لمسدة لا تزيد عن ستة أشهد من تاريخ تسليمه المعل وتقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقا النظام الذي يقرره مجلس الادارة (١) ، ويستثنى من ذلك المينون في الوظائف العليا ه

ولا يجوزُ وضع العامل تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة .

مادة ١٩ – استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز اعادة تعيين الماملاً في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلى الذي كان يتقاضاه مسع الاحتفاظ له بالدة التي تضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك اذا تواقرت فيه الشروط المطلوبة لشمل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفء على الإهل .

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بان تقرير صلاحية العامل أه عدم صلاحيته للاستمرار في العمل المعين فيه تحت الاختبار في شركات القطاع العام يحكمه النظام الذي يضعه مجلس ادارة الشركة متضمنا العناصر اللازمة للتعرف على هذه الصلاحية ومدى ترافرها في العامل · ( نقض مدنى ١٩٨١/٤/١٢ – مدرنة الذهبية ـ العدد الثاني فقرة ١٨٤٤) ·

سنون بالدولة والقطاع العام ....

مادة ٢٠ - اذا كان المامل المرشح التميين في غير أدنى وظلف المامل المرشح التميين في غير أدنى وظلف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية غانه يجوز تميينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد المبينة الواردة في بطاقات وصفة الوظائف الادنى من الوظيفة المرشع التعيين بها ٠

مادة ٢١ - تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التمين فيها • فاذا اشتمل قرار التميين على أكثر من عامل اعتبرت الإقدمية كما يلى :

١ - اذا كان التمين لأول مرة ختحدد الأقدمية بين المينين بحسب الاسبقية في أولوية التميين طبقا لما ورد في المادة (١٣) .

٢ ــ اذا كان التعيين متضمنا ترقية فتحدد الاقدمية على الساس
 الاقدمية في الوظيفة السابقة •

 ۳ اذا أعيد تسين العامل في وظيفة من مجموعة آخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة ينه ١٠

مادة ٢٢ سد يستحق العامل الأجسر المقرر للوظيفة طبقا لجسول الأجور رقم (١) الرافق لهذا القانون (١) ووفقا لما يرد بجداول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة وذلك من تاريخ تسلمه المعل مالم يكن مستبقى بالقوات المسلحة فيستحق أجسره من تساريخ تمييته .

### واستثناء من ذلك أذا أعيد تميين العامل في وظيفة من مجموعة إخِرى

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بان اجر العامل عند تعيينه يحدد بالاجر المقرر للوظيفة المعين عليها ، بغض النظر عما يتوافر لديه من خبرة عملية سابقة على تاريخ التحاقه بالعمل ، وما قد يؤهله ذلك من استحقاق لوظيفة . اعلى ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/١٥ ــ مدونتنا الذهبية ــ العدد الثانى ــ فقرة ١٩٤٨ ) ،

ف نفس درجته أو ف درجة أخرى بنفس الشركة أو شركة أخرى احتفظ المه بالأجر الذي كان يتقاضاه في وغليفته السابقة •

ويجوز لمرثيس مجلس الوزراء فى العالات التى يقدرها أن يقرر اعتفاظ العامل بما كان يتقاضاه من أجـر حتى ولو تجاوز الأجسر المقرر الوظيفة المين بها ٠

ملاة ٢٣ سيصدر مجلس ادارة الشركة قرارا بنظام اعتساب مدة المخبرة المحسبة عليها وما يترتب عليها من اعتساب الأقدمية الافترانسية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للمامل الذي تزيد مدة لفبرته عن المدة المطلوب توافرها لشفل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هدذه المشبرة مع المبيعة عمل الوظيفة ه

كما يضم مجلس الادارة القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجهوز بداية الأجر المترز الوثلينة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغل الوظيفة هدد خبرة ترفع من مستوى الاداء •

## الفضل الثالث في مياس كفاية الأداء

مادة ٢٤ سيضع مجلس الادارة نظاما يكفل الساس كماية الأداء الواجب تعقيقه بما يتفق مع للبيعة نشاط الشركة والمحافها ونوعيسات الوظائف بهما ه

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاثة مرات خلال السنة الواهدة تبل وضع التعرير النهسائي لتقدير الكفاية وذلك مسن واتع المسجلات والبيانات التي تعدما الشركة لهذا الفرض ويستبر الأداء المادي هو الميار الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الأداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة معتاز ، أو كفته أو ضميف ولمجلس الادارة أن يضيف مراتب أخرى ٧ كُما يضع المجلس نظّاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها •

ويقتصر نقدير كفاية الأداء على الماملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى غما دونها وتمان ممايير قياس الكفاية للماهلين الذين تستفدم هذه المايير ف شأنهم ه

مادة ٢٥ سيجب اخطار العامل الذي يرى رؤساؤه أن مستوى أدائه ضعيف بأوجه الضعف ف هذا الأداء كتابة وذلك تبل نهاية الفترة التي يوضع ضها تقرير الكفاية ٠

مادة ٢٦ - يعان المامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون الماملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار الماملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير ، وعضو تفتاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة على ان تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون ترارما نهائيا .

ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميماد التظلم أو البت لهية .

مادة ٢٧ س يعنح الماملون الذين حصلوا على مرتبة معتاز في تتارير الكفاية شهادات تقدير من رئيس مجلس الادارة ، ويجوز اعلان أسملتهم في لوحة مخصصة لذلك ه

مادة ٢٨ سـ فى حالة اعارة العال داخل الجمهورية أو ندبه أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائى عنه الجهة التى تمضى بها المدة الأكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير •

ويعتد بالتقريرين السابق وضعهما عن العامل في حالة الاعارة للمقارج أو في حالة ما اذا صرح لسه باجازة خاصة • وبالنسبة للمامل المجند تقدر كمايته بمرتبة كف، حكما ، فاذا كانت كفايته في المام السابق بمرتبة معتاز حكما ٠

وبالنسبة للمامل السندعي للاحتياط أو السنبقي تقدر كفايته بمرتبة معتاز حكاسا .

وبالنسبة لاعضاء المتظمات التقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتشبين نحدد مرتبة كفايتهم بما لا يقل عن مرتبة تقدير كفياتهم في السنة السابقة على انتخابهم بالمنظمات التقابية ،

مادة ٢٩ ساذا زادت مدة مرض المسامل عن شمانية أشهر تقسدر كفايته بمرتبة كفاء حكما ، فاذا كانت كفايته فى العام السابق بمرتبسة ممتاز فتتدر بمرتبة ممتاز حكما ،

مادة ٣٠ سيحرم العامل المقدم عنه تقرير سنوى بمرتبة ضعيف من نصف مقدار العلاوة الدورية التى يقرر مجلس الادارة مرفها ومن الترقية في السنة التلقية السنة المقدم عنها المقريد ٠

ولا يترتب الأثر السابق اذا ما تراخى وضع التقرير عن الميعاد الذى يتمين وضعه نميه •

مادة ٣١ سيعرض أمر العامل الذي يقدم عنه تقريران سنويان مستوليان بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العاملين غاذا تبين لها من هحص حالته أنه أكثر ملاحمة للقيام بوظيفة أخرى من مستواها قررت نقله اليها أما اذا تبين للجنة أنه غير صالح للممل في أي وظيفة من مستواها بطريقة مرضية اقترحت غصله من الخدمة مسم حفظ حقه في المسائل أو المكافأة وتقريرها لرئيس مجلس الإدارة لاعتماده ، غاذا لم يمتمده أعاده للجنة مع تعديد الوظيفة التي ينتل اليها العامل ه

فاذا كان التقرير التالى مباشرة بمرتبة ضعيف يفصل العاءل من المديمة في الميوم التالي لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه في الماشي أو الكافاة ،

عاملون بالدولة والقطاع العسام .....عاملون بالدولة والقطاع العسام

# الغصل الرابع

## في الترقية

هادة ٣٣ -- ( الفترة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١) مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شط الوظيفة الرقى اليها تكون الترقية اليما من الوظيفة التي تتسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها (١) .

ولا يجوز ترقية العامل المنقولاً الا بعد مغى سنة على الاتحل ما لم تكن الترقية فى وظائف الشركات المنشأة حديثا أو لم يكن من بين العاملين بالشركة المنقول اليها العامل من يستوفى الشروط القانونية المكرمة للترقية خلااً هذه السنة .

ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية المامل المار الى درجات الوظائفة المليا الا بمد عودته من الاعارة •

مادة ٣٣ سد مع مراعاة حكم المسادة (١٣) من هذا القانون تكسون الترقية الى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار (١) ويستعدى فئ ذلك بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائفة وبما ورد فى ملفات خدمتهم مسن عناصر الامتيساز •

وتكون الترقية الى الوظائفة الأخرى بالاختيسار في هدود النسسب الواردة في الجدول رقم (١) الرافق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بأن الشركة وحدها هي صاحبة الحق في تقدير الوقت المناسب لاجراء حركة الترقيات حسيما تقضى به المصلحة العامة لشغل الدرجة الخالية لديها ، وانه لا الزام على الشركة في وجوب شغل الدرجة الخالية في تساريخ معين ( نقض مسدني ١٩٨٢/٥/١٠ ــ مدونتنا الذهبية ــ العدد الثاني - فقرة ١٩٥٣) ،

حدة • على أن يبدأ بالجزء المخصص المترقية بالأقدمية ويشترط فى ذلك أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية عن السنتين الأغيرتين ويفضل من حصل على مرتبة معتاز فى السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مم التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية •

فاذا كان عدد من تتوافر فيهم شروط الترقية بالاختيار أقل من العدد المخصص لها تؤجل الترقية في الجزء الباقي الى سنة تالية •

مادة ٣٤ سديضم مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئولياتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والتى تتحدد على ضوء اجتياز الدورات التدريبية التى تتاح له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية ٣٠ ه

مادة ٣٥ – بعراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يمسدر قرار الترقية من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه و وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ، ويستحق المامل بداية الدرجة المقررة للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق الملاوة الدورية في موعدها و

<sup>(</sup>۱) من المقرر أنه في الترفية بالاختيار لا يجوز تخطى الاقدم بالاحدث الا أذا كان الآخير اكفا ، أما عند التساوى في الكفاءة فيجب ترقية الاقدم ، وبغير ذلك تكون الترقية بالاختيار عرضة للنحكم والاهواء ( نقض مدنى ١٩٥١/١٨/١٠ مدونتنا الذهبية – العدد الثاني – فقرة ١٩٥١) .

<sup>(</sup>٣) المقرر في تقضاء محكمة النقض أنه مجرد تكليف العامل باعمال وظيفة أخرى تعلو وظيفته لا يفيد بذأته ترقيته اليها – وأن الترقية ليستحقا من اطلاقات العامل أذا حل دوره فيها واستوفي شرائطها يتحتم اجابنه اليها في جميع الاحوال بل تخضع لتقدير صاحب العمل الذي من سلطته تنظيم منشأته واعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو الدين ما دام تقديره لكفاية العامل وتصرفه بشان اجراء حركة الترقيب بمناى عن التعمف وسوء القصد ( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٨ – مدور، الذهبية – العدد الثالث حدقة قرة ١٠٥٥)

## الفصل الفامس في الأجور (١) والملاوات (١)

ُ مَادة ٣٦ -- تحدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة ونقسا لمسا ورد في الجدول رقم (١) المرافق •

مادة ٣٧ ــ يقرر مجلس إلادارة في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق الماملين الملاوة الدورية أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف .

كما يجوز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة من الملاوة الدورية وفي مذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة المستحقة من الملاوة في الوظائف العليا

<sup>(</sup>١) صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن-الحد الأعلى للاجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع ) ، وصدر بنفيذا لاحكام هذا القانون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الذي قض بأنه لا يجوز أن يزيد على عشرين الف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أي شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى او الهيئات او المؤسسات العامة او بنوك القطاع العام او هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو باي صفة اخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافأت أو بدلات أو حوافر او بأي صورة اخرى ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقامل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر او بدل او مصاريف انتقال او اقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في هذه الجهات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٦/٥ - العدد ٢٣ ) • كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٢ أسنة ١٩٨٦ بالقواعد التنفيذية لقرار رئيس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٢/٣٠ - العدد ٢٩٦ تابع ) المعدل بالقرارين رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٦ ورقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٧ -

<sup>(</sup>٢) صدر القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام ، كما صدر قرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لمنة ١٩٨٨. بنغيذ احكام هذا القانون ( الوقائع المصريسة في ١٩٨٧/٧/١٤ ــ العدد ١٠٠٠ تابع ) المعدل بالقرار رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصريسة في ١٩٨٨/٢٠ العدد ١٨٥٠ ) ،

عنها فى وظائف الدرجات الأدنى ، وذلك بمراعاة حكم المادة (٣٠) مسن هـذا القانون ،

ويجب في جميع الأحوال أن يعتمد قرار مجاس الادارة من الجمعيسة المعموسة للشركة •

مادة ٣٨ ــ مع مراعاة حكم المادة السابقة يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (١) الرائق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة ٠

وتستحق الملاوة الدورية فى أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعين أو من تاريخ استحقاق الملاوة الدورية السابقة •

ويسرى ذلك على من يعاد تعيينه دون فاصل زمنى • وبالنسبة أن يعاد تعيينه بفاصل زمنى تستحق العلاوة في أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ اعادة التعيين •

ولا تغير الترقية من موعد استنطقاق الملاّوة الدورية .

ويمدر بعنج العلاوة قرار عن رئيس مجلس الادارة .

## الفصل السادمن في البدلات (1) والمزايا المادية والمينية والتعويضات

مادة ٣٩ — مع مراعاة المحكام المادة الثانية من هذا القانون يفسح مجلس ادارة الشركة النظم المتعلقة بتقرير البسدلات والزايسا المينية والتعويضات وذلك طبقا للاحكام الواردة في المواد التالية •

<sup>(</sup>۱) محد القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۷۰ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين المدنيين بالناطق المصررة في سيناء ( الجريدة الرسمية في العدد ۱۹۷۷/۲۸ مرة البحد المحدرة البحد المعدد ۱۹۷۲/۲۸ مرف هذا البحل للعاملين على ارض سيناء بما في ذلك المناطق التي ضمت الى محافظات القناة وذلك بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية في المار۸۱ معدد ۳۵ مكرر ۱) .

مادة ٤٠ سمنع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء (١) يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد منه كل منها وذلك ونتا للنظام الذي يضمه في هذا الشأن :

 ١ - بدل تمثيل لأعضاء مجلس الادارة المينين وشاغلى الوظائف المليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الادارة وذلك في حسدود
 ٥٠/ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الادارة -

ويصرف هذا البدل انساغلى الوظيفة المقرر لها وفى عالة غلوها يستحق لن يقوم بأعمائها ولا يضفح هذا البدل للفرائب •

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة رذلك بحد أقصى ولم / المرد المقرر الموظيفة التي يشعلها العامل •

٣ ــ بدل اقامة للماملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير
 هذا البدلُ اثناء اقامتهم في هذه الماطق ولا يخضع هذا البدل للضرائب .

بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منم
 شاغليها من مزاولة الهنة وذلك بالغثات المتررة للماملين الدنين بالدولة

 ه -- بدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة خارج الجمهورية وذلك بالفئات التي يحددها مجلس الادارة •

مادة 13 ـ تحدد بقرار من ئيس مجلس الوزراء مستويات الشركات والدرجة المالية التي يمن فيها رئيس مجلس ادارة كل مستوى وبسدل التمثيل المقرر له وذلك وفقا لتقييم مستوى كل شركة بناء على اقتراح المجالس المليا المقطاعات •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف او مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام ( الوقائع المعرية في ١٩٧٩/٦/١٧ ــ العدد ١٤١ ) وانظر ايضا القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين بالقطاع العسام ( الوقائم المصريسة في ١٩٨٠/٢/٣ ــ العدد ٢٨ ) ٠

وتحدد الدرجة التي يمين عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وبسدل التمثيل المررة اسه وفقا المتحديد الشار اليه •

مادة ٢٢ -- لرئيس مجلس الوزراء فى الحالات التى يقدرها أن يقرر احتفاظ العامل بصفة شخصية بالبدلات والزايا التى يتقاضاها وذلك عند شغله وظيفة أخرى •

هادة ٢٣ سيضم مجلس الادارة بالانستراك مع اللجنة النقابية للشركة نظاما للمزايا المينية التى يجوز منحها لبعض الماملين الذين تقتضى طبيعة اعمالهم تقرير هذه المزايا وذلك طبقا للقواعد والضوابط التى يقررها ف هذا الشأن •

مادة ؟؟ -- يستحق العامل مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الاضائية التي يكلف بها من الرئيس المختص وذلك طبقا للقواعد والفوابط التي يضمها مجلس الادارة في هذا الشأن .

مادة ٥٥ - يضدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بالأحكام والنشات الخاصة ببدل السفر ومصروفات الانتقال التي تصرف للماملين تعويضا لهم عما ينفقونه في سبيل أداء وظائفهم (١) ٠

مادة ٦٦ سـ تكون الاختراعات والمسنفات التى يبتكرها العامل أثناه أو بسبب تأدية وظيفته ملكا للشركة وذلك اذا كانت نتيجة لتجارب أو بحوث أو دراسات كلف بها • وتكون معلوكة للدولة اذا كانت لها مسلة بالشئون المسكرية • وفي جميع الأحوال سـ يكون للعاملة الحق في تعويض عادل يراعى في تتديره تشجيع البحث والاختراع وذلك كله طبقا للقواعد

 <sup>(</sup>١) انظر فيما يلى: قرار رئيس الوزراء رقم ٢٢٥٩ لمنة ١٩٦٧ بشان احكام لائحة بدل السيفر والانتقال للمؤسسات العامة والوحيداد.
 الاقتصادية التابعة لها ( الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٢/٩ – العدد ٢٥٠ وتعديلاته .

عاملون بالدولة والقطاع المسام

والاجراءات التى يضعها مجلس الادارة فى هذا الشأن مع مراعاة أحكام قرارات رئيس الجمهورية بنظام حوافز الابتكار والترشيد والتمييز فى الأداه .

# الفصل السابع في ربط الأجسر بالانتساج والحسوافز (١) والرعاية الصحية والاجتماعية

مادة ٧٧ سيجوز لمجلس الادارة وضع نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالمعولة بحيث يتضعن هذا النظام معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة فى هذا الأجر عند زيادة الانتاج عن الممدلات المقررة وذلك دون التقيسد بنهاية الأجر المقرر للوظيفة •

مادة ٨٨ ــ يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الانتساج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج ٣٠ .

مادة ٤٩ - يجوز أرئيس مجلس الادارة تقرير مكافأة تشسجيعية

<sup>(</sup>۱) انظر القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتمييز في الاداء بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٤/٣ - العدد ٥٥)

<sup>(</sup>٣) قضت محكمة آلنقض أن مفاد المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة المهم المعتملات المعتملين المعتمل وزيادة الانتاج ، وهي المعتمل ا

للمامل الذي يقدم خدمات معتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رغم كفاءة الاداء أو توفير في النفقات •

كما يجوز لرئيس الجمعية العمومية للشركة منح مكافأة تشسجيمية لرئيس ولأعضاء مجلس الادارة وان يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من أهداف •

هادة ٥٠ ـ يجوز لرئيس مجلس الادارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل الملاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر الوظيفة وبمراعاة ما يأتي :

ر ... أن مكون العامل قد حقق اقتصادا في النفقات أو رفعا لمستوئ الإداء أو زيادة في الانتاج أو أن تكون كفايته قد عددت بمرتبة ممتاز عن المامين الأخيرين •

٧ ــ الا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين •

٣ \_ آلا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠/ من عدد العاملين في وظائف كليَّا درجة من كلُّ مجموعة نوعية على حدة ٠

ولا يمنع منح هذه الملاوة من استحقاق الملاوة الدورية في موعدها •

كما يجوز الرئيس مجلس الادارة منح علاوة تشجيعية للعامل الذي يحصل أثناء خدمته على مؤهل أعلى يتفق مع طبيعة عمله بالشركة مسع قيامه بواجبات وظيفته أو على درجة علمية أعملي من مستوى الدرجسة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرأر من رئيس مجلس الوزراء <sup>(۱)</sup> •

<sup>(</sup>١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة عاء مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الاولى ( الجريدة الرسمية ( ١٩٨٢/٩/٩ \_ العدد ٣٦ ) ، معدل بالقرار رقم ٨٢٧ أسنة ١٩٨٢ ·

مادة ٥١ -- يضع مجلس الادارة بالاشتراك مع اللجنة أو اللجسان النقابية الشركة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للماملين بالشركة وذلك بعسا لا يقل عن المحدمات المقررة في قسانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعلة لمه بعراعاة أحكام القسانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعلة لمه والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالنقابات العمالية والتشريمسات الأخرى الصادرة في هذا الشأن ، وذلك بعراعاة ما لموزير المالية من سلطة اعد المبدين في الأحوال وطبقا للاوضاع التي يقررها رئيس المجمورية .

# القصل الثامن فيّ النقل والندب والاعارة والبخات والتدريب

مادة ٥٢ -- يجوز لدواعي العمل نقل العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها داخل الشركة •

ولا يجوز بغير موافقة العامل نقله الى وظيفة معاثلة أو نتواغر فيه شروط شغلها فى شركة أخرى داخل القطاع أو فى قطاع آخر أو تابعة للجهاز الادارى للعولة أو الهيئات العامة وذلك بموافقة الوحدتين المنقول منها والمنقول اليها (١) •

ويتم النقل في الحالات الشار اليها بقرار من السلطة المختصسة بالتعيين •

مادة ٥٣ - لجلس الادارة أن يقرر نقل المامل اذا لم يكن مستوفيا

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض إن نقل العامل من وحدة اقتصادية الى اخرى يرتب آثاره ومن بينها استصحاب العامل المنقول لمدد خدمته وخبرته العتمدة قانونا - ( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٨ - مدونتنا الذهبية \_ العدد الثالث فقرة ١٠١٩ ) .

لاشتراطات شغل أى وظيفة فى مجموعته النوعية الى وظيفة من نفس درجته فى مجموعة نوحية أخرى يكون مستوفيا لاشتراطات شسقلها ه وتصب أقدميته فى هذه الحالة من تاريخ شفله الوظيفة النقول منها .

مادة ٥٤ سيجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقلا العامل من تطاع ألى قطاع آخر في الحالتين الآتيتين وذلك مع مراعاة حكم المسادة (٢٢) من هذا القانون •

 ۱ اذا لم یکن مستوفیا لاشتراطات الوغیفة التی یشغلها أو أی وغلیفة آخری خالیة فی القطاع الذی یمل به .

٢ ... أذا كان زائدا عن حاجة العمل في الشركة التي يعمل بها ٠

ويجوز أرئيس المجلس الأعلى القطاع نقل العامل في الحالتين السابقتين داخل القطاعات اللتي يشرف عليها ٠

مادة ٥٥ سيجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شفلها أو الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك لدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى وبحد أقصى سنتين ٥

هادة ٥٩ – ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٥ اسنة ١٩٨١ ) يجوز بقرار من رقيس مجلس الادارة أو من يفوضه بعد موافقة المامل كتابة اعارته للممل في الداخل أو في الخارج • ويحدد القرار المسادر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي يحددها مجلس الادارة ، ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستميرة •

ولا يجوز اعارة أحد شاغلى الومّالك العليا تبكّ مضى سنة على الاتل من تلريغة شعله لها •

مادة ٧٧ - يضم مجلس أدارة الشركة نظاما لأيفاد العاملين مها في

بمئات داخلية أو خارجية أو منع أو اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر ويستهدى في ذلك بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم. ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البمئات والاجازات العراسسية والمنع والقوانين المعلسة أسه ٠

مادة ٥٨ سـ تدخل مدد الاعارة والبمثات والمنح والاجارات الدراسية بأجر أو بدون أجر والتدريب ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي وفي استحقاق الملآوة الدورية وذلك بمراعاة الاحكام الواردة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة لسه ٥٠

مادة ٥٩ سيجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناه على عسرفن رئيس الجمعية المعومية الشركة واعارته ، كما يجوز بقرار من رئيس الجمعية المعومية للشركة ايفاده في بعثة أو منحسة ،

ويجوز بقرار من رئيس الجمعية الممومية الشركة بناء على عسرض رئيس مجلس الادارة نقل أعضاء مجلس الادارة المبينين وشاغلى الوطائف المليا واعارتهم ، أما ايفادهم في بعثات أو منح وندبهم داخل الشركة فيكون بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة .

مادة ٦٠ ــ يلتزم المامل السذى أوند فى بعثة أو منحة أو اجسازة دراسية بالاستمرار فى المعلى بالشركة المدة التى يقررها مجلس الادارة والا التزم برد النفقات التى تحملتها الشركة فى سبيل ذلك وعليه أن يقدم تقريرا شاملا عن مهمته التى قام بها •

مادة ٦١ ــ يضع مجلس الادارة نظاما لتدريب العاملين بالشركة وتنمية قدراتهم ويتضمن هذا النظام الخطة والأساليب التي تكفل اعداد

المرشحين للترقية لتولى وظائفهم الجديدة طبقا الطالب شطها ، كما يتضمن وسائل متابمة وتقويم نتائج هذه الخطة •

ويعتبر التخلف عن التدريب اخلالا بالواجبات الوظيفية وتتحسدد الماملة المالية العوندين في التدريب وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة في هذا الشأن •

### الفصل التاسع في الاجازات

هادة ٦٢ سـ لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها فَ حدود الاجازات المقررة فَ المواد التالية وغلبقا للضوابط والاجراءات التى يضمها مجلس الادارة •

مادة ٦٣ سي يعدد مجلس الادارة أيام المحل فى الأسبوع وساعاته بما يتفق مع النظام العام وطبيعة عمل الشركة والأعداف النوط بها تحقيقها مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة فى القانون رقم ١٩٣٧ أسنة ١٩٦١ فى المشات الصناعية ٠

ملدة ٦٤ سـ المامل الحق في اجازة بأجر كامل ف أيام عملات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء

ويجوز تشميل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت المرورة ذلك ، أو أن يعنح أياماً عوضا عنها •

وتسرى بالنسبة للاعياد الدينية لنير المسلمين أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن •

هادة ١٥ - يستحق العامل في حدود القواعد والضوابط التي يضمها مجلس الادارة الاجازات الآتي بيانها :  ا جازة عارضة بأجر كامل لدة سبعة أيام فى السنة وذلك السبب طارىء يتعذر معه طلب الحصول على أية اجازة أخرى ولا تحسب ضعن الإجازة السنوية المتررة .

- ٢ -- اجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل (١) لا يدخل في حسابها أيام
   عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية وذلك على ألوجه التائي :
- ( ؟ ) ١٥ يوما عن السنة الأولى وذلك بعد مضى ستة أشهر من تساريخ استلام المعلم ال
  - (ب) ٢١ يوما لمن أمضى سنة كاملة على الاتلة •
  - ( ج ) ٣٠ يوما إن أمضى مدة عشر سنوات في الخدمة
    - (د) ٤٥ يوما بان بلغ سنه الخمسين ٠

ولمجلس الادارة أن يقرر زيادة مدة الاجازة الاعتيادية بما لا يجاوز خمسة عشر يوما لن يعملون في محافظات سوحاج وقنا والسوان والبحر الأحمر وسيناء والوادى الجديد والصحراء الغربية والمناطق النائية التي يحددها أو بسبب طبيعة وظروف العمل أو اذا كان العمل في أحد فروع الشركة خارج الجمهورية ه

مادة ٦٦ ... تحدد مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه .

ولا يجوز تقميرها أو تأجيلها أو قطمها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة المعل •

<sup>(</sup>۱) قررت المحكمة العليا ان الاجر الكامل الذي يستحقه العاملون عن الاجازات الاعتيادية وغيرها من الاجازات التي ينص قانون العمل أو نظم العاملين بالقطاع العام على استحقاق اجر كامل عنها لا يشمل بالنسبة الى العاملين بنظام الاجر بالطريحة مكافاة زيادة الانتاج عن المعدلات القررة ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية ( الجريدة الرسمية في 1947/1/11 - العدد ۲۲) .

ويحتفظ المامل برصيد الجازاته الاعتيادية على أنه لا يجوز أن محصل على أجازة اعتيادية من عذا الرصيد بما يجاوز ستين يوما في السمنة بالاضافة الى الاجازة الاعتيادية المستحقة لمه عن تلك السنة (١) .

وفي جميع الأجوال يجب أن يحصلُ العاملُ على أَجَازَةُ سنوية قدرها سنة أيام متصلة على الأقلُ أه

مادة ٧٧ - يستدى المامل كلّ ثلاث مسنوات تقفى فى الخدمة المبازة مرضية تمنح بقرار من الجهة الطبية التى يحددها مجلس ادارة الشركة وذلك فى الحدود الآتية :

١ ... ثلاثة أشهر بأجر كامل ٠

٢ ــ ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥/ من أجره الأساسي .

٣ ــ ستة أشهر بأجر يعادل ٥٠/ من أجره الأساسي و ٧٥/ ان بجاوز سن الخمسين ٠

ويجوز للجهة الطبية التي يخددها مجلس الادارة زيادة المدة سنة الشهر الخرى بدون أجر اذا كان العامل مصابا ابمرض يحتاج البرء منه

<sup>(</sup>۱) ابتقر قضاء محكمة النقض على ان اجازات العامل بكافة انواعها ، عزيمة من الشارع دعت اليها أعتبارات من النظام العام ، وهى آيام معدودات في كل سنة لا يجوز في غير الاحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل ايدالها بايام أخر من السنة أو السنوات التالية أو الاستعاضة عنها بمقابل نقدى والا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت اليع عوض يدفعه صاحب العمل الى العامل وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام الذي دعت اليها ومخالفة لها حكما أن تخويل العامل الحق في التراخى في القيام باجازاته ثم المطالبة بمقابل لها مؤداه أنه يستطيع بارادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه وليس عن بارادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه وليس عن حامه بينما لا يد له فيه ، وهو حال يختلف عما أذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فانه يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهرى ولزمه تعويض العامل عنه ( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٨ حدونتنا الذهبية - العدد الثالث – فقرة ١٠٧٥ ) ،

عاملون بالدولة والقطاع العمام .....

الى علاج طويل ، ويرجع في تحديد أنواع الأمراض التى من هذا النوع الى الجهة الطبية المختصة .

وللمامل الحق فى أن يطلب تحويل الاجازة الرضية سواء باجر كامل أو أجر مخفض الى أجازة اعتيادية اذا كان له وفر منها •

مادة ١٨ - يصرح بالاجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف على المريض غاذا اضطر المريض الى عرض نفسه على طبيب خارجي جاز للجهة الطبية المفتصة اعتماد الاجازة المرضية القررة بمعرفة الطبيب الخارجي ، وفي جميع الأحوال يوفد طبيب من قبل الوحدة لزيارة المريض على أن يكون قراره نهائيا مهما كان الطبيب المخارجي (١) ، غاذا توجه الطبيب الى المامل في منزله ولم يجده وجبلا على العامل أن يقدم عذرا مقبولا ، غاذا لم يقبل المغر الذي يقدمه العامل أو قرر الطبيب أنه كان يمكنه المصور لمقر الجهة الطبية المختصة جاز عرمانه من أجره عن مدة غيابه بالإضافة الى توقيع الجزاء المناسب علية ومطالبته بتكاليف زيارة الطبيب ، ويجب على العامل أن يفطر الجهة التابع ومطالبته بتكاليف زيارة الطبيب ، ويجب على العامل أن يفطر الجهة التابع مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل ، وفي جميع الأحوال يمتبر تمارض العامل اختلا خطيرا بواجهاته يسوجب توقيع جزاء رادع ،

واذا رغب العامل المريض في قطع اجازته والعودة لعمله وجب أن يتم ذلك بناء على اللب كتابي منه وبعد موافقة الجهة الملبية المختصة ،

مادة 71 - تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأمراض الزمنة •

هادة ٧٠ - لا يجوز للمامل أن يممل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال

<sup>(</sup>۱) من المقرر \_ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض \_ أن مدة الانقطاع التى لم يحتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية يكون قسراره في شأنها نهائى مهما كان رأى الطبيب الخاص الخارجى ( نقض مندنى 19۸۷/۱/۲٥ \_ مدونتنا الذهبية \_ العدد الثالث - فقرة ١٠٣٧ ) .

اجازاته المقررة في المواد السابقة ، واذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب جهة أخرى كان للجهة التي يتبعها أن تحرمه من أجره عن مدة الاجازة أو أن تسترد مسا دفعته اليه من أجر مع عدم الاخلال بالجزاء التاديبي في جميع الأحوال ما

مادة ٧١ - ( البند رقم (٢) معدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ ) تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الآتي :

١ -- يعنع الزوج أو الزوجة أذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لدة ستة أشهر على الاتل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج ، ويتعين على الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأجوال .

لا سيجوز السلطة المفتصة منح العامل أجازة بدون مرتب الاسباب
 التى يبديها العامل وتقدرها السلطة المفتصة ومقا للقواعد التى تضمها ٠

ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاجازة كما لا يجوز الترخيص بهذه الاجازة أن يشغل الحدى تلك الوظائفة قبل مضى سنة على الاتل من تاريخ شغله لها ه

٣ ــ يجوز السلطة المختصة منح العامل المنتسب لاحدى الكليسات أو الماهد العليا اجازة بدون مرتب عن أيام الامتحان الفعلية .

ويجوز للوحدة شمَّل وغليفة العامل الذي رخص لسه باجازة بدون مرتب لدة سنة على الاتل بالتمين أو الترقية عليها •

هادة ٧٦ - تستحق العاملة بناء على طلبها أجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقمى عامان فى المرة الواحدة وثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية . واستثناء من حكم المادتين (١٢٥) ، (١٢٦) مسن قانون التامين الاجتماعي المسادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المدلة له ، متحمل الوحدة باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى الماملة وفق أحكام هذا القانون أو تمنح الماملة تعويضا عن أجرها يساوى ٧٥/ من الرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بده مدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها ه

مادة ٧٣ ــ يستحق العامل أجازة خاصة بأجر كامل ولا تحسب ضمن الاجازات المقررة في الواد السابقة وذلك في العالات الآتية :

١ - الأداء فريضة الحج وتكون لمدة شهر وذلك لمرة واعدة طوال
 مدة خدمته ٠

 ٢ --- للعاملة الحق في اجازة للوضع وتكون لدة ثلاثة أشهر بعدد الوضع وذلك لثلاث مرأت طوال مدة حياتها الوظيفية •

 ٣ ــ للمامل المخالط لريض بمرض معد وترى الجهة الطبية المختصة منعه لهذا السبب من مزاولة أعمال وغليفته للمدة التى تحددها .

ويستحق المامل الذي يصاب باصابة عمل وتقرر الجهة الطبية المنتصة مدة لملاجه أجازة للمدة التي تحددها مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المدلة الله فيما يتعلق بتحديد إصابة المعل والتعويض المستحق ٠

مادة ٧٤ سيجوز أرثيس مجلس الادارة ولهذا للتواعد التي يضمها المجلس الترخيص الماملة بأن تمع نصف أيام المعلل الرسعية وذلك مقابل نصف الأجر المستحق لها • وتستحق أن جذه المحالة نصات الاجسازات الاعتبادية والمرضية المتررة لها • وتسرى عليها الحكام هذا القانون فيما عدا ذلك •

واستثناء من حكم المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي المادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تؤدى الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون من الاجر المخفض على أساس الاجر الكامل وتدخل المدة بالكامل ضمن مدة اشتراكها في النظام المذكور ٠

مادة ٧٥ ــ لا يستعق المجند والمستبقى والمستدعى للاحتياط اجسازة من اى نوع مما سبق كموالً مدة وجوده بالقوات المسلحة .

مادة ٧٦ ــ اذا انقطع العامل عن عمله يحسرم من أجره عن مسدة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية •

ويجوز للجهة التى يحددها مجلس الادارة أن تقرر حساب مسدة الائتظاع من أجازاته ومنحه أجره اذا كان لسه رصيد منها يسمح بذلك ٠

مادة ٧٧ ــ تتخذ السنة اليلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لصاب الاجازات التي تمنح للماملين •

#### القمسل المساشر

#### في واجبات العاماين والاعمال المطورة عليهم

مادة ٧٨ ــ يجب على المامل مراعاة الإحكام الاتية:

- ١ \_ أداء الواجبات المنوطة به بدقة وأمانة ٠
- ٢ \_ أن يحسن معاملة الجمور مع انجاز مصالحه في الوقت الناسب -
- ٣ ــ المصلفظة على مواعيد العملاً واتباع الاجراءات التي تعددها اللائحة الداخلية للشركة في حالة التعيب عن العمل أو التأخير عن المواعيد .
- ٤ ــ المحافظة على ممثلكات وأموال الشركة التي يعملُ بَها وَصيانتها
  - ه \_ المحافظة على كرامة الوَهْلِيفة والسلوك بالمسلك اللائق بها

٦ ــ ابلاغ الجهة التي يعمل بها بعط اقامته وهالته الاجتماعية وكل
 تغيير يطرأ عليهما خلال المدة التي تحددها اللائمة الداخلية للشركة .

لازمة لتأمين
 لازمة لتأمين
 سير العمل •

٨ -- أن يتفذ ها يصدر اليه من أواهر وذلك في حدود التوانين واللوائح والنظم المعول بها •

ويتحمل كل رئيس مسئولية الأوامر التي تصدر منه ، كما يكسون مسئولاً عن حسن سير المعال كل حدود اختصاصاته .

#### مادة ٧٩ سيعظر على العامل بالذات أو بالواسطة ما يأتي :

 ١ سائماء المحلومات المتعلقة بالمعلى اذا كانت سرية بطبيعتها أو بمقتضى تحليمات تصدر بذلك ويظل هذا الالتزام قائما بعد انتهاء الملاقة الوظيفية .

٢ — الاجتفاظ لنفسه بأصل أية ورقة من الاوراق المتعلقة بالمعل وأو
 كان عملا كلف به شخصيا •

٣ ــ الجمع بين عمله وأى عمل آخر اذا كان من شأن ذلك الاخلال
 بواجبات وظيفته أو لا يتغق مع كرامة الوظيفة ومقتضياتها

إ ـ القيام بأعمال الغير بأجر أو بغير أجر الا بموافقة الجهة التي يحددها مجلس الادارة •

ويستتنى من ذلك القيام باعمال القوامة والوصاية والوكالة والساعدة القضائية لمن تربطهم به صلة القرابة أو النسب الى الدرجة الرابعة ، وكذلك القيام باعمال الدراسة على الاموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو معلوكة لمن تربطهم سعه قرابة أو نسخب الى الدرجة الرابعة وذلك كله بشرط أن يخطر الجهة الرئاسية التابع لها ،

مداولة الاعمال التجارية بوجه عام وكذلك الدخول فى المناهمات
 والزايدات وغيرها من أوجه النشاط التي تتصل بمهام وظيفته

١ -- الاشتراك في أوجه نشاط المشروعات أو المنشأت التي تعارس
 نشاطا معائلا أو مرتبطا بالنشاط الذي تعارسه الشركة التي يعمل بها

سراء أو استئجار عقار أو منقول معا تطرحه الجهات القضائية
 أو الادارية للبيم أو للإيجار اذا كان ذلك يتصل بأعمال وغليفته .

۸ استثجار أراضى أو عقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى فيها أعمال وظيفته اذا كان ذلك يتعارض مع نشاط الشركة التى يعمل بها ٥
 ٩ - المضاربة فى البورصات ٥

١٠ - شرب الخمر أو لعب الميسر في الاندية أو المحال المامة ٠

۱۱ ــ الاقراض أو الاقتراض من وكلاء الشركة التى يعمل بها أو المعتمدين لديها أو معن يمارسون نشاطا مماثلا أو مرتبطا بالنشاط الذى تمارسه الشركة التى يعمل بها أو معن يتماقدون معها •

١٢ ــ قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض من أى نــوع
 بمناسبة قيامه بواجبات وظيفته •

١٣ ــ التصريح بمعلومات أو بيانات تقصل بعمل الشركة بغير تصريح
 سابق من الجهة المفتصة بالشركة •

 ١٤ -- مظلفة اجراءات الأمن التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة الشركة •

١٥ – جمع نقود لأى فرد أو هيئة أو توزيع منشورات أو جمع توقيعات أو الاشتراك في تتظيم اجتماعات داخل مكان العمل الا اذا كان ذلك كله بعواغقة الجبة التى يحددها مجلس ادارة الشركة ومع مراعاة أهكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات المعالية .

١٦ ــ أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجال ل الدارتها أو أي عمل فيها الا ادا كان مندوبا عن الشركة أو وحدات القطاع المام أو الحكومة أو الحكم المحلى •

## النملُ الحادي عشر في التحتيق والتأديب

مادة ٨٠ ــ كل من يخالف الواجبات أو يرتكب المحظورات المنصوص عليها في حذا المانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يجازى باحدى الجزاءات المنصوص عليها في المواد التالية ، وذلك بما يتتألسب مم وظيفته وظروف المخالفة التي ارتكها

ويعنى المامل من الجزاء اذ اثبت ان ارتكاب المطالعة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيه كتابة الى المفالغة ، وق هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر وحده •

مادة ٨١ ــ لا يجوز توقيع جزاء على المامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار المسادر بتوقيع المقوبة مسببا .

ومم ذلك يجوز بالنسبة الى جزائى الانذار والقسم من الرتب عن مدة لا تجاوز ثلاثة أيام أن يجاوز ثلاثة أيام أن يكن الاستحباب أو التحقيق فيها شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى الجزاء •

مادة AT ــ الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيمها علو, الماملين هي : إ ــ الانذار •

٢ \_ تأخيل موعد استحقاق العلاوة لدة لا تجاوز ثلاثة أشعر .

- ٣ ـ الخصم من الأجر لدة لا تجاوز شعوين في السنة .
- ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربم الاجر شهريا معد الحزء الحائر الحجز عليه أو النتازل عنه تنانونا .
  - ع ... الحرمان من نصف الملاوة الدورية •
- هـ الوقف عن العملاً لدة لا تجاوز سنة أشسهر مع صرف نمسف
   الاجر
  - ٦ ... تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا نزيد على سنتين ٠
    - ٧ ـــ خفض الاجر في تعدود علاوة ٠
    - ٨ ــ الخفض الى وغليفة في الدريجة الادنى مباشرة •
- الففض الى وظيفة فى الدرجة الادنى مباشرة مع خفض الاجر
   بما لا يتجاوز القدر الذى كان عليه قبل الترقية
  - ١٠ ــ الاحالة الى الماش ٠
  - ١١ ــ النصال من الكدمة •

أما بالنسبة للماملين من شاغلى الوظائف المليا الواردة بجدول توميف وتقييم الوظائفة المتعدة من مجلس ادارة الشركة غلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ٠ ١٠ الثنبية •
- ا الا شا اللسوم ا
- ٣ ــ الاحالة الى المعاش •
- ع ــ الفصل من الخدمة "

مادة ٨٣ ــ يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن بيجيع أثواع المفالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق والجهة المضمة بالتحقيق م الماملين مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المدلة له » •

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والأوراق التي يرى غائدتها في التحقيق واجراء المايئة •

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلى الوطائف المليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة •

واما بالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة نيكون التحقيق مصة بمعرفة النيابة الادارية بناء على اللج رئيس الجمعية المعومية الشركة

مادة ٨٤ - يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التاديبية كما يلى :

 ا ـــ الشاغلى الوقائلات العليا كان في حدود المتصاصاته توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما الا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تريد مدته في المرة الواهدة عن تقصة عثار يوما الا

.. ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال نفسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الوقسع علها ه

لادارة بالنسبة أشاغلى وكلائف الدرجة الثالثة ما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من المغترة الأولى من المادة (٨٠) .

ويكون التظلم من توقيع هذى الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العاملاً مالجزاء الموقع وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة تلاثية يشكلها مجلس الادارة النظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية •

٣ ــ للمحكمــة التأديبية بالنسبة للجــزاءات الواردة فى البنود من
 ٩ ــ ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من حـــــذه الجزاءات أمـــام المحكمة الادارية العليا ٠

٤ - لجلس الادارة بالنسبة اشاغلى وقائف الدرجة الثانية نصا نوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المينين والمتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٧) من هذا القانون من المراجات الواردة في المادة (٨٧) من

ويكون التظّلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التاديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المطار العامل بالجزاء الموقع علية •

ه - ارئيس الجمعية الممومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع أي مسن التبية أو اللوم ولسه توقيع أي مسن الجيزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ عسلى أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية بنيجا عدا جزاء الوقف لهيكون بناء على حكم من السلطة التضائمة المختصة ٠

ويكون التظلم من توقيع هـذه الجزاءات أمام المحكمـة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الخطار العامل بالجزاء الموقع عليه م

وفى جميم الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ سـ ٤ من هذه المادة تكبن القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المساكم التاديبية نهائية و

المحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس الحارة

عاملون بالدولة والقطاع العمام .....

الشركة وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى الماش أو الفصل من الخدمة •

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان المامل بالحكم •

مادة ٨٥ ــ أذا رأى مجلس الادارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التي ارتكبها العاملاً تستوجب توقيع جزاء الاحالة الني الماش أو الفصل من الخدمة تعين قبل احالة العامل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لهذة تشكل على الوجه الاتي :

وتتولى اللجنة المسار اليها بحث كله حالة تعرض عليها وابلاغ رأيها فيها لمجلس الادارة أو رئيس المجلس حسب الأحوال وذلك في ميساد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى الاطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه مسا اتخذته من الجراءات وما سممته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسببا وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النتابية ومجلس الادارة أو النتابة الغرعة أو النتابة الغرعة أو النتابة

وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلاقا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر . مادة ٨٦ سارئيس مطنس الادارة عبقرار مسبب عفظ التحقيق وله أن يوقف المامل عن عطه احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ممه ذلك لدة لا تزيد على ثلاثة أشعر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار مسن المحكمة التأديبية المختمة المدة التى تحددها و ويترتب على وقف المامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف و

ويجب عرض الأمر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقوير صرف أو عدم صرف الباقى من أجره هاذا أم يجرض الامر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع أن شائه •

وعلى المحكمة التاديبية أن تصدر قرارها خلاق عشرين يوما من تاريخ رفع الأمر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه الدة يصرف الأجر كاملا ، فاذا برئ العامل أو حفظ المتحقيق معه أو جوزى بجزاء الانذار أو الخصم من الأجر لدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فان جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي وقمعه الجزاء ما يتبع في شان الأجر المرقوف صرفه ،

فان جوزى بعزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه مساقد يكون سبق صرفه له من أجر .

وبالنسبة لأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن المحلّ بقرار مسن السلطة القضائية المختمة ، وتسرى في شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة بعدة الوقف عسن المعلن وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الأجر •

وبالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة وأعضاء مجلس الادارة المبينين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى فى شأنهم الأحكام المقدمة الخاصة بعدة الوقف عن العمل ومسا يترتب عليه من آثار ومسا يتبع نحو صرف الأجر •

مادة AV حد كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تتفيذا لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه تتفيذا لحكم جنائى نهائى ه

ويعرض الأمر عند عودة المامل الى عمله على رئيس مجلس ادارة للشركة ليقرر ما يتبع في شأن حسولية العامل التأديبية ، غاذا اتضع عدم مسؤليته صرف له نصف أجرء الوقوف صرفه .

مادة ٨٨ ــ لا يجوز النظر في ترقيسة علمل وقسم عليه جزاء مسن المجزاء التأديبية المبينة فيما يلى الا بعد انقضاء المقترات الآتية :

 السي ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لدة يزيد على خمسة أيام الى عشرة «

٣ ... سنة أشعر في حالة النصم من الأجرأو الوقف عن السلم الدة ١١ يوما الى ١٥ يوما ٠

٣ ــ تسمة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل
 مدة تزيد على خصة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما

٤ ــ سنة ف حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل مدة
 عزيد على ثلاثين يوما أو ف حالة توقيع جزاء خفض الأجر -

 ه ــ مدة التأجيلُ أو العرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل العلاوة أو العرمان من نصفها وتحسب فترات التأجيل المشار اليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تداخلت فى فترة أخرى مترتبة جزاء سابق .

مادة ٨٩ سعد توقيع جزاء الخفض الى وظيفة أدنى يشغل المامل الوظيفة الأدنى من علك التى كان يشغلها عند احسالته الى المحاكمة مسم استحقاقه للملاوات الدورية المستقبلة المتررة الوظيفة الأدنى بمراعاة الدميته السابقة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته فى الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالاضافة الى المدة التى قضاها فى الوظيفة الأعلى مع الحفظ لسباجره الذى كان يتقلضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر فى ترقيته الا بعد مضى سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر

فاذا وقع على المعامل جزاء الخفض الى الوظيفة الأدنى مع خفض الأجر فلا يجوز النظر في ترقيته الابعد مضى سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء ه

مادة • آ س لا تجوز ترقية عامل مصال الى المصاكمة التاديبية أو المحاكمة التاديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن الممل فى مدة الاحالة أو الوقف ، وفى هذه الحالة تحجز للمامل الوظيفة لدة سنة • فاذا استطالت المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو وقع عليه جزاء الانذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لدة خمسة أيام فاقل وجب عند ترقيته احتساب أقدميته فى الوظيفة المرقى اليها من التاريخ الذى كسانت تتم غيه لسو لسم يحل الى المحاكمة التاديبية أو الحاكمة الجنائية ويمنح أجرها من هذا التاريخ .

ويعتبر المامل محالا المحاكمة التأديبية مسن تاريخ طلب الجهـة الادارية أو الجماز المركزي للمحاسبات من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية •

مادة ٩١ - لا يمنم انتهاء خدمة العامل لأى سبيب من الأسباب من الاستمرار فى محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدى، فى التحقيق معه قبسل انتهاء مسدة خدمته .

ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد برى، فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها •

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشمر عند تركه الخدمة •

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له تستوفي المغراسة من تعويض الدمضة الواحدة أو المبلغ المدخر أن وجد عند إستمقاقهما وذلك في حدود الجزء المجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الادارى على أمواله •

مادة ٩٢ - تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية .

مادة ٩٣ - تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمامل الموجود بالخدمة بعضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين ألترب .

وتنقطع هذه الدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء و واذا تعدد المتهمون المناكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء و واذا تعدد المتهمون المن انقطاع المدة بالنسبة الأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطمة المعدة ه

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية غلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٩٤ ــ تمدى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية :

 ١ ــ ستة أشعر فى حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الأجر مدة لا تتجاوز خصة أيام •

ح \_ سنة في حالة الخسم من الأجر مدة تريد على خمسة أيام .

٣ ... سنتان في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها •

إ ـ ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الأخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة الى الماش بحكم أو قرار تأديبي •

ويتم المحو بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لنمير شاغلى الوظائف العليا وذلك اذا تبين أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واقع تقاريره السنوية وطف خدمته وما يبديه الرؤساء عنه •

ويتم المحو بالنسبة لشاغلى الوطّائف المليا بقرار من رئيس مجلس الإدارة .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كان لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتمويضات التى ترتبت نتيجة له وترفع أوراق الجزاء وكل اشارة اليه وما يتملق به من طف خدمة المامل .

مادة 10 - ( مستبدلة بالقانون رقم 30 لسنة 10/1 ) تحتفظ كل شركة في حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ويكون المرف من ثاثى هذه الحصيلة في الاغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية للعاملين بالشركة ، طبقا للشروط والاوضاع التي يحددها مجلس الادارة مم اللجنة النقابية ، ويخصص الثاث الباقي للصرف منه في الأغراض الاجتماعية أو الثقافية للعاملين عامة طبقا للشروط والاوضاع التي يمدر

عاملون بالدولة والقطاع العـام .....

بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد المام لنقابات العمال (١) .

# الفصل الثانى عشر في انتهاء الخسدمة

مادة ٩٦ ــ تنتمى خدمة المامل لأحد الأسباب الآتية :

 ١ ــ بلوغ سن الستين وذلك بعراعاة أحكام القانون رقسم ٧٩ السنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المدلة له ٠

- ٢ \_ عدم اللياقة للضمة مسعيا ٠
  - ٣ \_ الإستعالة •
- ع ... الإجالة إلى الماش أو الفصل •
- ه ـ نقد الجنسية أو انتفاء شرط الماملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأغرى •
- الفصل بقرار هن رئيس الجمهورية في الأعوال التي يحددها القانون الفاص بذلك (٣٠٠)
- الحكم عليه بعقوبة جناية في أحدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن الحكم مع وقف التنفيذ •

<sup>(1)</sup> صدر قرار النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩ اسنة ١٩٨١ في شأن قواعد التصرف في ثلث الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم الموقعة على العاملين بالقطاع العام ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١٢/١٠ -- العدد ٥٠ )

 <sup>(</sup>٧) انظر القانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٢ بشان القصل بغير الطريق التاديبي ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ ـ العدد ٢٣ ) .

ومع ذلك فاذا كان قد حكم عليه لأول مرة غلا يؤدى الى انتهاء المخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاؤه فى الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيرة العمل ه

٨ ـــ انتهاء مدة الممل المؤقت أو العرضى •

٩ ــ الوفساة ٠

مادة ٩٧ ـــ ( المنقرة الثانية مضافة بالتانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ) لا يجوز مد غدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة •

ومع ذلك يجوز عند المشرورة ، وبقرار من رئيس مجلس الوزرا، مد خدمة أى من شاغلى درجات الوظائف العليا لمدة سنة قابلة للتجديد لدة اقصاها أربع سنوات ، وذلك وفقا القسوابط التي يقررها مجلس الوزرا، (١) .

مادة ٩٨ - تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختمة ولا يجوز غصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ أجازاته

 (۱) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۲۱ لسنة ۱۹۲۹ بشان ضوابط مد خدمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۹/۸/۱۱ ــ العدد ۳۳ ) وقيما يلى نصه :

مادة ١ ـ يكون مد خدمة العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام من شاغلى الوظائف العليا الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويكون مـد الخدمة لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة اقصاها اربع سنوات •

مادة ٧ ــ بكون مــد خدمة العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة وفقًا للضوابط والشروط الاتية :

 (١) أن يقتمر المد على حالات الضرورة القصوى التي تقتضيها حاجة العمل ويقدرها الوزير المختص .

(٢) أن يكون المطلوب مد خدمته من ذوى الخبرة والكفاءة النادرة
 ولا تستطيم الجهة المختصة الاستعاضة عنه بأحد العاملين قيها .

(٣) أن تعمل الحهة المختصة على تأهيل من يبحل محل المطلوب مد خدمته خلال فترة المد • عاملون بالدولة والقطاع العمام ..... معاملون بالدولة والقطاع العمام

الرضية والاعتبادية ما لم يطلب هو نفسه انهاء خدمته دون انتظار انتهاء أجازاته .

هادة ٩٩ ــ اللمامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ،

ولا تنتهى خدمة المامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة • ويجب البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة مملقا على شروط أو متترنا بقيد • وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة المامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ويجوز خلال هذه المدة ارجاه قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة الممل مع اخطار المامل بذلك على الا تزيد مدة الارحاء على اسموعن بالاضافة الى مدة الثائن يوما السابق الاشارة اليها .

ماذا أحيل المامل الى المحاكمة التاديبية علا تقبل استقالته الا بعدد المحكم في الدعوى بدير عقدية الاحالة الى المعاش أو النسل ، ويجب على المامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضي الميماد المنصوص عليه في الفقرة السابقة ،

عادة ١٠٠ ما يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الرَّنية .

 ١ ـــ اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض ان المشرع منح حية العمل سلطة تقدير اسباب انقطاع العامل عن العمل التي يقدمها العامل ، ولا يحدها في ذلك غير اساءة استعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعا ، وأن تقديم العامل عدرا عن سبب غبابه لا يعقبه من اثنات صحته ومشروعيته ( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث حققرة ١٩٨٧/١/٢٥ ) ، مدنى ١٩٨٧/١/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثالث حققرة ١٩٨٧ ) ،

مقبول (١) ، وفى هذه الحانة يجوز لرئيس مجلس الادارة أو من يغوضه أن يقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة • فاذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن الممل •

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين
 يوما غير متصلة فى السنة وتعتبر خدمته منتهية فى هذه الحالة من البوم
 التالى لاكتمال هذه المدة •

وفى الحالتين الواردتين فى البندين ( ١ ، ٢ ) يتمين انذار المامل كتابة بمد انقطاعه لمسدة سبعة أيام فى العالة الأولى وخمسة عشر يؤما فى الحالة الثانية (١) .

٣ ــ اذا التحق بخدمة أية جهــة أجنبية بغير ترخيص من حكومــة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة المامل منتهية مــن تاريخ التحاقه بالجهة الأجنبية •

ولا يجوز اعتبار المامل مستقيلا فى الحالات الثلاث التقدمة اذا كانت قد اتخذت ضده أجراءات تأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة فى جهة أجنبية •

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بأن أنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وأنما يقوم على عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وأنما يقوم على طوال المدد التى حددها القانون من رغبة ضمننة في هجر العمل ، وقد حعل الشارع للبهة التى بتبعها العامل – في هذه الحالة ... سلطة تقديرية في الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة لمجازاته وبين اعمال قريلة الاستقالة المصنية وإنهاء خدمة العامل على أساسها ( نقض مدنى الاعترائة و بنا العديد اللاتي ... فقرة ١٩٨٦) .

مادة ١٠٠١ ــ يصرف للعامل أجره الى اليوم الذى تنتهى نيه خدمته لأحد الأسباب المينة بالمادة (٦٠) (١) ٠

على أنه فى حالة الفصل لحم اللياقة الصحية يستمق العامل الأجر تاملا أو منقوصا حسب الأحوال لفاية استنفاذ أجازاته المرضية والاعتيادية أو احائته الى الماش بناء على طلبه ه

واذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق أجره حتى مريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر الاستقالة معدها مقبولة •

وفى حالة انهاء الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار من مجلس ادارة الشركة أو رئيس المجلس أو بسبب انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضى يستحق العامل تعويضا يعادل أجره الى أن يتم ابلاغه بالقرار وذلك دون اخلال بحكم الفقرة السابقة م

مادة ١٠٢ ساذا حكم على بالاحالة الى الماش أو الفمسل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله فتمتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ه

ويستحق العامل المحكوم عليه تعويضا يعادل أجره الى يوم ابلاغه بالحكم اذا لم يكن موقوفا عن العمل •

ولا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن مرف له من أجره اذا حكم عليه بالاحالة الى المائس أو بالفصل •

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأن العامل يستحق مرتبه حتى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته ، وأن المشرع قد حدد على سبيل الحصر الحالات التى تجيز حرمان العامل من أجره ، كما حدد أيضا وعلى سبيل الحصر الاسباب التى تنتمى بها خدمة العامل ، ملم دورد مدن بينها حسسه احتياطما في قضية سياسية ، وأن مؤدى ذلك أن العامل يستحق اجره عن مدة الحبسر، الاحتياطى في القضايا السباسية ( نقض مدنى ١٩٨٤/٦/١٧ - مدونتنا الذهبة سالد، الكانى فقرة ١٩٧٣) ،

هادة ١٠٣ سا اذا توف العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شترين كاماين لواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى خصبون جنيها للارمل أو الأرشد الأولاد أو ان يثبت قيامه بصرف هذه النفقات •

## الباب الثالث في الأحكام الانتقالية

مادة ١٠٤ سيقل الماملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر المربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقوانين المعدلة له الى الدرجات المالية الجديدة المعدلة لدرجاتهم العالية على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) الرافق مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التى كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولين اليها ٠

وبالنسبة لن كانوا يشغلون فئاتهم الوظيفية بصفة شخصية يستحقون علاواتهم الدورية بالفئات المتررة الدرجة الشخصية التي أصبحوا بشغلونها •

ويكون ترتيب الأقدمية بين المنقولين الى درجة واهدة بحسب أوضاعهم السابقة •

مادة ١٠٥ ... يمنح الماملون بداية الأجر القرر الوظائف المنقولين اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر حتى لو تجاوزوا بها نهاية الربط على ألا تؤثر هذه الملاوة في موعد الملاوة الدورية •

واذا كان العامل قد أمضى فى فئته المالية الحالية حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلى ، يمنح بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها أيهما أكبر .

\_ النئة الثالثة ..... ثلاث سنوات •

Y17	ملون بالدولة وانقطاع العمام
ثلاث سنوات ٠	ــ المنئة الرابعة
فلاث سنوات ا	_ الغثة الخامية
أربع سنوات •	ــ الفئة السادسة
اربع سنوات ٠	س الفئة السابعة
خمس سنوات .	_ الفئة الثامنة
خمس سنوات .	ــ الفئة التاسعة
	_ الفئة الماشرة

مادة ١٠٦ سينقل الماملون من حملة المؤهلات الدراسية المقررة ألهم ميزة مالية وأقدمية اعتبارية عند التسين ولا يزالون بائفئة المسين عليها المتداء الى الدرجة المالية المادلة لفئاتهم على النحو المبين بالجدول رقم (٧) المرافق ويمنحون فيها بداية ربط الدرجة الجديدة مضافا اليها اليزة المالية المقررة أو مرتباتهم التى يتقاضونها عند تنفيذ أحكام هذا القانون مضافا اليها علاوة من علاوات الدرجة المتقولين اليها أبهما أكبر ٠

مادة ١٠٧ - يحتفظ العاملون بالشركة بوظائفهم الحالية عند تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك الى أن يعاد توصيف وتقييم الوظائف طبقا للاوضاء المنصوص عليها فيه •

ولا يجوز أن يترتب على اعادة توصيف وتقييم الوظائف المساس بالأوضاع الوظيفية أشاغليها اذا ما تواغرت فيهم الاشتراطات اللازمة الشغلها والا نقلوا الى وظائف تتوافر فيهم شروط شغلها ه

مادة ١٠٨ - اذا ترتب على اعادة توصيف وتةييم وظائف الشركة الفاء بعنس الوظائف القائمة عند تنفيذ هذا القانبن ، فعلى مجلس ادارة الشركة أن يضع القواعد والاجراءات التى تكفل الحاق شاغلى حدد الوظائف بوظائف أخرى تتوافد فيهم الشروط اللازمة لشغلها ، وفي حالة

عــدم وجود وظائف تتوافر فيهم الشروط اللازمة لشغنها يضع المجلس الأعلى للقطاع القواعد المنظمة للاستفادة من الماملين المشار اليهم والحاقهم بالشركات الداخلة في نطاق القطاع •

ملاة ١٠٩ — يستمر المعل بالقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون غيما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام التانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات المامة وشركات القطاع العام المسدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ •

وعلى مجالس ادارة الشركات الداخلة فى نطاق تطبيق أحكام هذا القانون أن تصدر اللوائح والقرارات المنفذة له فى مدة لا تجاوز سستة أشير من تاريخ نفاذه • وللمجلس الأعلى للقطاع أن يقرر مهلة أخرى لهذا الغرض لا تجاوز ستة أشعر •

### الجدول رقم (١)

## العاملين بالقطاع العام (١)

الملاوة السنوية	نسبة الترقية مالاختيار	الأجر السنوى	درجة الوظائف
نجئية		جنيه	
į			درجة الوظائف العليا :
1		4054	المتازة
٧a	//	7877 - 177+	المالية
٧٢	1100	74.5 - 188.	مدير عام
7.	/,\••	Y•M - 1•A•	الأولى
۶۸ ثم ۹۰ ابتداء	1/. 00	14+A YA+	الثانية
من ۸۷۱			wallatt.
۳۱ ثم ۱۸ ابتداه	1. 40	17.4 - 017	الثالثة
740.00			
48,	1/. 4.	1717 - 777	
SA.	1/. 10	4YE YVY	الخامبة
Ñ	_	VEE - 771+	السادسة
	t	1	

 <sup>(</sup>١) الجدول متبدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ ( الجريددة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) ورقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ ــ العدد ٢٥ مكرر ) ٠

# جدول رقم (۲)

لائف وفقاللقانون	ورجاتالوظ	١٢ لمسنة ١٧٩١.	لبقا للقانون رقم	جدول الرتبات ه
الأجر السنوى	درجات الوظائف	احلفها لحداول		الستوى ي
جنیه ۲۱۰۰	 ممنازة	جنيه ۲۰:۰۰	جنیه ۱۲۰۰ – ۲۰۰۰	الإدارة العليا
7.8 10 197* - 187.			\18 08.6	المستوى الاول
1740- 970	1.0.0			
1000 770	الثانية	(\£\$• - *\\$)		المستوى انثانى
1409 hale.		l i		
4 · i · · · · · · · · · · · · · · · · ·				المستوى المثالث
vz 111				

عاملون بالدولة والقطاع العام .....

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشان اهكام لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الانتصادية التابعة الها (القطاع العام) ( ١ - ٢ )

رئيس الوزراء

بعد الاطدع على الدستور ؛ أ

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام الماملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موالمقة مجلس الدولة ؛ .

#### قىسرر :

هادة ١ - يعمل باحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة
 بعذا القرار في شأن المؤسسات العامة والوحداث الاقتصادية التابعة لها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المرية ، ويعمل به من تاريخ بشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٧ ( ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ) .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ــ العدد ٢٥٠ ٠

 <sup>(</sup>۲) صدر قرار رئيس مجلس الورّراء رقم ۷۲۲ لمنة ۱۹۷۱ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۲/۸/۵ ــ العدد ۳۲ ) ونص على ما يلى :

مادة ١ – مضاعفة فئات بدل السفر الوآردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال القطاع العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ وذلك بالنسبة للوفود والعاملين الموقدين في مهام وسمية الى الخارج و

مادة ٢٠. يكون سفر جميع العاملين في مهام الى الخارج ، عدا شاغلى وظائف الفئة المتازة – وما يعادلها على الطائرات بالدرجة السياحية ، مادة ٣ ـ بنشر هذا القرار في الحريدة الرسمية ،

#### لائصب

### أحكسام بسدل السفر وممساريف الانتقال ( للقطاع العام )

### الباب الأول نطاق سريان اللائحة

مادة 1 - يخضع لأحكام هذه اللائحة كافة العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يخضع لاحكامها العاملون المارون والمنتدبون اليها •

وتحدد غثة معاطة العاملين من غير شاغلى وظائف الفئات كالعاملين بمقود مؤقتة أو بمكافآت شاملة على أساس أقرب غثة من فئات الوظائف التى تدخل مرتباتهم في حدود مربوطها •

وتكون معاملة العاملين الذين تتجاوز مرتباتهم نهاية ربط فئة الوظيفة على أساس آخر ربط الفئة •

وتكون المعاملة دائما على أساس الأجر الأساسي دون البدلات وما ف حكمها •

### الباب الثاني بــدل السقر

مادة ٢ ــ بدله السفر هو المبلغ الذي يمنح للمامل مقابل النفقسات الضرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(١) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبال المؤسسة أو الوهدات الامتصادية التابعة لها •

- (ب) الليالى التى تقضى بسبب الانتقال الى مقر الجهة الطبية التى تحددها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى بلد آخر سا لتوقيع الكشف الطبى بشأن الكشف الطبى على المامل ، غاذا كان توقيع الكشف الطبى بشأن اجازة مرضية لا يستحق بدل السفر الا اذا قررت الجهة الطبية منح هذه الاجازة ،
- (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل ، أو أداء مهام الممل .

مادة ٣ سـ ( النقرة الثالثة معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم بهدر لسنة ١٩٧٨ ) تطبيق الفئات الخاصة ببدل السفر المقررة بالنسبة للماملين الدنيين بالدولة ٠ للماملين الدنيين بالدولة ٠

وتشفض هذه الفئات بمقدار ٣٠/ منها اذا زادت المهة على شهر ( ٣٠ يوما ) ويمعل بالفئة المخفضة اعتبارا من التاريخ التالى لانقضاء الشهر •

ونزاد هذه الفئات بمقدار ٣٥٪ منها عن المهام التى تقفى فى القاهرة والاسكندرية وضواحيها وبندر الجيزة وهنطقة قناة السويس ومحافظات مرسى مطروح وأسوان والوادى الجديد وسيناه والبحر الأحمر والواحات البحرية على أن يسرى عليها أحكام الفقرة السابقة كما نزاد هذه الفئات بمقدار ٥٠٠٪ منها عن المهام التى تقضى فى قطاع غزة ٠

مادة ٤ سـ لا يستحق بدل السفر الا عن البيت خارج مقر العمل ويصرف نصف بدل السفر اذا اقتضت المأمورية البقاء بعد مواعيد انتهاء المعل ورجع العامل في نفس اليوم بشرط انقضاء سبع ساعات في المأمورية " يدخل نبها وقت الذهاب والمودة "

مادة ٥ ـ يخفض بدل السفر بمقدار الربع عن الليالي التي تقضى

فى وسيلة من وسائل الإنتقال التى تصرف المؤسسة أو الوحدة الانتصادية مصاريف الانتقال الخاصة بها ، واذا كانت تذكرة السفر تشمل المذاء فلا يستحق بدل السفر عن هذه الليالي ،

مادة 1 - ( مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٠ لسنة المدة ) يخفض بدل السفر بمقدار الثاث في حالة الاقلمة باحدى استراحات ميئات القطاع العام أو الوحدات الاقتصادية أو أي منزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة مطلية أو شركة اخرى وما في حكم ذاك ، ويسرى الحكم على العاملين الموقدين للخارج •

ويجب على العامل أن ينزل أثناء المهمة التي يندب أو يوفد لها في المنام أو الوحدة الانتصادية كلما أمكن ذلك .

ويجوز فى أحوال خاصة وبعد موانقة رئيس مجلس الادارة المختصٰ عدم خصم ثلث بدل السغر •

يخفض بدل السفر بمقدار الثلثين اذا تنفظت الجهة المتدد أو الوغد المامل بكافة نفقاته مدة الندب أو الايفاد .

هادة ٧ - لا يجوز أن تزيد هدة الندب التي يصرف عنها بدل سفر لهمة واحدة متصلة الدة على شهرين ويجوز أن تزيد الدة الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الادارة فاذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول على توافقة مجلس الادارة

مادة ٨ - لا يستدق العامل المنتدب بدل السفر عن مدد الاجازات الاعتيادية أو المرضية الا أذا قررت الجهة الطبية المنتصة أن هالة العامل المسعية لا تسمح بعودته الى محل عمله الاصلى •

مادة ٩ - يحدد رئيس مجلس الادارة المدينة أو الجهة التي يجب أن تمد محل اقامة المامل الذي تقتضي طبيعة عمله الاثنقال التكرر الى أكثر من مدينة أو جهة • مادة ١٠ - لا يستحق بدل البخر ألماملين المتدبين متى كانت المسافة بين مقر الاقامة والجهة المنتدبين اليها لا تريد على ثلاثين كيلو مترا ويربط الجهتين خطوط حديدية أو سيارات او أتوبيس مالم يتعذر المودة الى محل الاقامة لأسباب قهرية يقرها مدير الادارة المختص •

مادة 11 ــ المامل الذي يندب الى اجدى البلدان الأجنبية يمرف له بدل السفر عن كل ليلة شاملا أجور البيت ومصروفات الانتقال المحية داخل المدن بما في ذلك الانتقال من المطارات الى المدن التى ينزلون بها وفقا للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك اللحق بلائحة بدل السسفر ومصاريف الانتقال المقررة بالنسبة للماملين المدنيين بالدولة وفي حسالة زيادة المسافة بين المطارات والمدن عن خمسة كيلو مترات تصرف مصاريف الانتقال الفعلية ولا يجوز أن تزيد المسدة التى تصرف عنها بدل سفر عن مامورية بالخارج عن سنة شهور الا بترار من رئيس الوزراء و

مادة ١٧ ــ تراد مناك بدل السفر الواردة بالجدول الوارد بالسادة السابقة بمقدار ٢٥/ اذ كانت المهمة في مؤتمرات أو اجتماعات أو ممارض دولية وتخفض هذه المئات الى النصف اذا نزل المامل في ضيافه احدى الدول أو الهيئات الأجنبية •

مادة ١٣ سـ يحدد بدل سفر أعضاء البعثات العلمية والعمليسة التى توغدها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية عن المأمورية التى يقومون بها أثناء دراستهم على الوجه الآتي :

ا ... يمنح عضو البعثة عند سفره أنساء بعثته فى مأمورية تتصلى بدراسته أو مأمورية عادية كلف بها خارج الدينة التى بها مقر بعثته وفى القطر نفسه علاوة على مقرراته كعضو بعثة ٥٠/ من بدل السفر القرر بالمادتين السابقتين ولا يجوز أن تريد المدة التى يصرف عنها هذا البدل عن شهر واحد متصل سواء قضيت فى بلدة واحدة أو أكثر الا بموافقة رئيس مجلس الادارة بحد أقصى شهرين ٥

٢ ــ فاذا كانت مهمة عضو البعثة فى قطر آخر خلاف القطر الذى
 بسه مقر بعثته يصرف بدل السفر الكامل بفئة القطر الذى نتم به المأمورية
 حسب أحكام المادتين السابقتين طول مدة المأمورية

مادة ١٣ مكرا - ( مضافة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٧ استة مادة ١٩ مكرا - ( مضافة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٧ استم ١٩٦٩ ) الماملون السفين يتقرر علاجهم بالفارج على نفقة المحكومة يستمقون بدل السفر عن الليسالى التى تتضى خارج السستشفيات ودور التمريض بما يعادل فئة بدل السفر القرر للعامل النتوب بالفارج الذى يتقاضى ماهية شهرية تبدأ عن ١٥ جنيها ع

ومع ذلك يجوز النص في القرار المساص بالايفاد على هنة بدل سفر أعلى •

مادة 14 سنتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بنفقات بدل السفر عن المامورية التي تؤدى لصالحها سواء كان من أداها من العاملين بها أصلا أو معارا أو منتدبا اليها أو مكلفا منها بأداء المأمورية .

مادة ١٥ -- لا يصرف بدل السفر الا بناء على اقرار يوقمه المامل على النموذج الذى تعده المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويعتمد من مدير الادارة المفتص أن يتحقق من صحة البيانات قبل اعتمادها ٠

## البساب النسالة مصروفات الانتقال

هادة ١٦ ــ مصروفات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتمة وحملها • عاملون بالدولة والقطاع العام .....

ويجوز أن يكون السفر أو الانتقال ونقل الأمتمة بالطائرات أو السكك المحديدية أو البواخر أو الراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها ونقا الإحكام هذه اللائحة .

مادة ١٧ - تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الاقامة في الاحوال الآتية وما في حكمها:

- ١ ... الندب لغير الجهة التي بها محل العمل الأصلي
  - ٣ ... التعيين لأول مرة في الخدمة ٠
    - ٣ ـــ النقل •
- ٤ ... انتهاء الخدمة لغير الاستقالة والعزل التأديبي
  - ه \_ الأعادة الى الخدمة •

الانتقال الى مقر الجهة الطبية التى تحددها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية لتقرير اللياقة الصحية أو للحصول على أجازة مرضية بشرط ان تقرر الجهة الطبية - في الحالة الثانية - منح الاجازة •

الانتقال الى مكان للملاج غيه على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

مادة ١٨ سد اذا نقل أحد العاملين التي وظيفة في مقر جديد أنتساء غيابه عن مقر عمله في اجازة وكان لا يرغب العودة التي المقر الأول فيجوز بموافقة مديد الادارة المختص أن ينتقل على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية من الجهة التي يمضى فيها اجازته التي مقر عمله المجديد بشرط لا يزيد ما تتكلفه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية على ما كانت تتحمله لو أنه انتقل من مقر عمله السابق التي مقر عمله البديد ، غاذا كان يقضى اجازته خارج المجمهورية على نفقته الخاصة كانت عودته التي الميناء المصرئ على حسابه مع مراعاة الفقرة السابقة ،

.... عاملون بالدولة والقطاع العمام

مدة 19 سد اذا كان العامل غائبا عن مُقر عُمله في أجسارة والميت الجارته أو تطمت بناء على طلب المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تكسون عودته من المحل الذي يقضى فيه اجارته الى محل عمله على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية •

مادة ٢٠ ساذا كان العامل غائبا أثناء اجازته في جهة أخرى خلاف الجهة التي بها مقر عمله وكلف خلال الاجازة بتأدية خدمة للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في جهة أخرى يستحق بدل سفر ومصاريف الانتقال عن قيامه بهذه الخدمة وعودته الى الجهة التي يقضى بها لجازته ٠

ماذا رغب العامل في العودة من مقر الأمورية التي محل عمله الأصلى مباشرة تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بمصاريف للعودة بشرط الا تزيد عن مصاريف المودة التي الكان الذي يقضي فيه اجازته أو مصاريف المودة من هذا الكان الأخير التي مقر عمله الأصلى •

مادة ٢١ ــ العامل المكلف بأداء مهمة خارج محل عمله الرسمى ــ داخل الجمهورية ــ يحق له العودة الى محل عمله الرسمى ثم الى محل المهمة على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية لقضاء عملات عيدى الفطر والأضحى للمسلمين وعيد القصح والميلاد لميرهم •

هادة ٢٣ - اذا ذهب العامل من محل القامته المعتاد توا الى محل عمل مؤقت يحق له استرداد ما يزيد على ما كان ينفقه عادة في ذهابه من محل القامته الى مقر عمله المعتاد .

مادة ٢٣ ــ الماملون الذين يوفدون فى مهمة يستحقون ممساريف الانتقال بين محل الاتمامة المؤقت ومقر العمل الذي يقضون فيه مهمتهم .

#### بدل الانتقال الشابت

مادة ٢٤ ـ يجوز بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الوحسدة

الانتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لقابلة مصروفات الانتقال الفطيسة الأغراض الممل .

ويجب أن يتضمن قرار منح البدل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البدل •

ولا يمنح هذا البدل الا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعى القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة .

مادة ٢٥ سـ الماملون الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستمقون استرداد مصاريف الانتقال عند الانتقالات فى المنطقة أو الدائرة المقرأ لهم بدل الانتقال عنها • كما لا يحق لهم بدل الانتقال عنها • كما لا يحق لهم المستمال وسائل الانتقال الفاصة بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى المام الرسمية •

#### تسذاكر الاشسترالة

مادة ٢٦ سيجوز بموافقة رئيس مجلس الأدارة صرف تذاكر الاشتراك على خطوط الترام أو الاتوبيس على حساب المؤسسة أو الوجدة الاقتصادية للماماين الذين تسستدعى أعمال وظائفهم التنقل السستمر المتكرر داخل المدينة بشرط الا تزيد أثمان هذه التذاكر عن مصاريف الانتقال الفطية .

مادة ٢٧ سيجوز بموافقة رئيس مجلس الادارة صرف تذاكر اشتراك على خطوط السكة المحديدية او السيارات العامة وذلك المعاملين الذين تكون مقار اعمالهم في جهات نائية تتعذر الاتعامة فيها على أن تكون الاشتراكات بين جهة مقر النمل وأقرب جهة تقوفر بها مساكن يمكنهم السكن فيها وبالدرجة التي يحق لكل منهم الركوب فيها و

٣٢ .... عاملون بالدولة والقطاع العام

#### درجات الانتقال

مادة ٢٨ تستحدد الدرجات التي يحق للعاملين استرداد مصاريف الانتقال عن الركوب فيها وفقا لما يلي :

### ( أولا ) القطارات والبواهر النيلية :

 ١ -- الدرجة الأولى المتازة : لشاغلى وظائف الفئة الأولى نما نوقها ومن في حكمهم •

### ٢ ــ الدرجة الأولى:

- ( أ ) لشاغلي وظائف الفئات من السابعة الى الثانية ومن في حكمهم .
- (ب) لأعضاء اللجان الذين فى وظيفة من نئة اقل من السابعة اذا كان من بين الأعضاء الآخرين من له حق السفر فى الدرجة الأولى وكان سفرهم جميما فى قطار واهد ٠
- (ج) للماملين الذين يكلئون بمرافقه الشخصيات الهامة من الزوار والمملاء الذين تتكفأنا المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بضيافتهم أو تسهيل اقامتهم أو انتقالهم •
- ٣ \_ الدرجة الثانية : للمساملين غير السسابق ذكرهم في البندين
   ١) ، (٢) السابقين من شاغلى وظائف الفئة الماشرة فما فوق ومن في 
   ذكمهم •
- إلى الدرجة الثالثة: الماملين غير السابق ذكرهم في البنود الثارثة السابقة من شاغلى وظائف الفئة أقل من الماشرة ومن في حكمهم .

وللعاملين المرخص لهم باستعمال الدرجتين الأولى المتازة والأولى الحق فى المبيت بعربات النوم عند سفرهم الى محافظات سوهاج وتنا عاملون بالعولة والقطاع البسام .....

واسوان وبالعكس على أن يخفض بدل السفر في هذه العالة عن الليالين التي يقضونها في القطارات بعقدار النصف •

#### ثانيا: البواخر البحرية:

الدرجة الأولى: الشاغلى وظائف الفئات من الخامسة فما فق ومن ف عكمهم •

٢ ـــ الدرجة الثانية: لشاغلى وظائف النئات من التاسعة الى السادسة
 ومن فى حكمهم •

٣ ـــ الدرجة الثالثة: للماملين غير السابق ذكرهم في البندين (١) ،
 (٢) السابقين •

## ثالثا : الترام والسيارات العامة وما في حكمها :

 الدرجة الأولى: لشاغلى وظائف الفئة السابعة فعا فوقها ومن فى حكمهم وكل من يبلغ أجره الشهرى ٢٠ جنيها ولو كان شاغلا لوظيفة فى فئة أقل من السابعة ٠

### سيارات الأجرة « التاكس »

مادة ٢٩ سيجوز الشاغلى وظائف الفئات من الثالثة غما غوق ومن في حكمهم استعمال سيارات الأجرة ( التاكسى ) في انتقالاتهم كلما دعت ضروريات الفمل لذلك ولم يتيسر استعمالهم اسيارات الؤسسة أو الوحدة الانتصادية على الا يكون استعمالهم لهذه السيارات للانتقال خارج المدن أو من مدينة لأخرى الا في حالات الضرورة القصوى وباعتماد الرئيس الماشر لكل منهم .

ويجوز لديرى الادارات من المئة الثانية وما يعلوها التصريع لن يتلون عهم هئة باستعمال سيارات الأجرة أذا دعت لذلك ضرورة عاجلة أو أذا كانوا مكلمين بنقل مبالغ تزيد على خمسين جنيها أو مستندات لها طابع السرية أو الأهمية البالغة .

كما يجوز لهم لمثل هذه الظروف التصريح للمامل بالانتقال ف درجة . أعلى من الدرجة المحددة له بالقطارات أو السيارات المامة .

### مادة ٣٠ – الطائرات :

 ١ -- الانتقال داخل البلاد: العاملين من شاغلى وظائف الفئة الرابة فما فوقها ومن في حكمهم استعمال الطائرات للانتقال ( داخل البلاد )
 في المهام العاجلة بموافقة الرئيس المختص •

ويجوز ذلك لغير هؤلاء من العاملين عند الضرورة بتصريح من رئيس مجلس الادارة .

٧ — الانتقال الى خارج البلاد والعودة: لرئيس مجلس الادارة سلطة الموافقة على سفر العاملين بالطائرات الى الخارج والعودة بها عند تدبهم لمهام كلما كان الأمر يستدعى استعمال هذه الوسيلة أو اذا كان استعمالها يعود بوفر فى المحروفات ويكون استعمال الدرجة الأولى لرؤساء مجالس الادارة ونوابهم ولرئيس مجلس الادارة سلطة الاستثناه بالنسبة لشاغلى وظائف الفثاث الأولى والثانية والثالثة لنمرورة حتميسة يقتضيها صالح العمل ه

ويكون انتقالاً عدا مؤلاء بالدرجة السياحية أو الدرجة الثانية حسب الأحوال ويكون حجز تذاكر السفر على طائرات شركسة الطيران العربيسة المتحدة أو عن غريقها في جميع الأحوالي ،

مادة ٣١ - للمامل الحق في استرداد مصاريف عمل ونقل الأ

الشخصية اللازمة لاستعماله من معل اقامته فى الجهة المنتدب منها الى معل اقامته فى الجهة المنتدب اليها كما يكون له هذا المحق فى حسالة نتله المى بلد آخر بالنسبة للامتمة والمؤن وما سواها من الأدوات المنزلية الخاصة بسه وبعن يعولهم ويقيمون معه من أغراد أسرته ه

ويتحدد الحد الأقمى للحمولة والكئية المسرح بها بقطار الركاب بقرار من مدير الادارة التي يتبعها العامل وبما لا يجاوز ١٠٠ ك جرام للمنتدب ، ٢٠٠ ك جرام للمنقول ٠

مادة ٢٣ ــ للمامل ف خالة النقل الدى فى استرداد مصاريف انتقاله أهله الذين يعولهم ويقيمون معه من البلد المتقول منها الى البلد المنقول اليها بنفس درجة ووسيلة السفر المقررة له ٠

وللماملين المرخص لهم بالسفر في الدرجة الأولى فضلاً عن ذلك الدق في استرداد مصاريف انتقال تابع واحد بأدنى الدرجات في وسائل الانتقال ومربية بنفس الدرجة المقررة لهم أذا كان يستصحب معه طفلا يقل سنه غن خفس سنوات .

مادة ٣٣ سـ لا يجوز أن تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نفقات نقل أمتمة شخصية بالطائرات في الحالات المسرح فيها باستعمالها زيادة عن الحدود المسموح بها الا في عدود ٥٠/ من هذه العدود وبتصريح من مدير الادارة المامة المختص •

وفى حالات السفر بالباخرة لا تتحفل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية الكثر من ٥٠٠ كيلو جرام علاوة على الكعيات المسموح بها عملى تسذاكر السفر مع التأمين على الكميات المنقولة بحيث لا تتجاوز قيمتها آلف جنيه عند الشحن ٠

٢٢ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

#### بسدل تنقل

مادة ٣٤ ــ يصرف بدل النقل للمامل الذي ينقل عائلته ومتاعه في الأحوال الآتية :

 ۱ عند بدء تسيينه في الخدمة اذا كان محل المعل في بلدة أو مدينة آخرى خلاف محل اقامته الذي استقدمته منه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية •

٣ \_ عند نقله من بلد الى آخر أو من مدينة الى أخرى •

عند انتهاء الخدمة السباب غير الاستقالة أو الفصل العودة الى
 محل اقامته الذي استقدمته منه المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية .

ملاة ٣٥ ــ يصرف بدل النقل دغمة واحدة عند توافر كل حالة من الحالات الواردة بالمادة السابقة بواقع ٣٥٪ من الأجر الشهرى للمامل اذا تكفل بحمل ونقل أمتحته ومتطقاته على نفقته الخامة ،

مادة ٣٦ سيصرف بدل النقل بواقع ه/ من الأجر الشهرى للمامل بحد أدنى قدره جنيه واحد اذا تكفلت المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بحمل ونقل أمتمته ومتملقاته ه

مادة ٣٧ ــ يكون للعامل الخيار بين تطبيق أى من المادتين السابقتين •

مادة ٣٨ ـــ يصرف بدك النقل بواقع أجر شهر ونصف اذا كان نقل المامل من دولة الى أخرى •

#### الواسساة

مادة ٣٩ ــ اذا توفى أحد العاملين وهو فى الخدمة تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مصاريف نقل جثته من الجهة التى يعمل بها الر الجهة التى ترغب أسرته فى دفنه بها ٠ مادة ٠٠ - يستحق أفراد عائلة المامل المتوفى الذين كانوا يقيمون معه وكسان يعولهم ويفسطرون ألى تشير محل القامتهم المعتاد بسبب وفاته ، نفس مصاريف الانتقال وبدل النقل الذي كان يستحقه عدد انتهاء خدمته وذلك خلال سنة من تاريخ الوفاة ٠

مادة ١١ س تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حدا المساريف السابق ذكرها بالمادة ٤٠ الرسوم الصحية المتررة على نقل الجثة ويشحن المندوق المعلن بالزنك الذى توضع فيه الجثة صب التصنيط كما نتحمل ممروفات تصنيط الجثة وأتماب الطبيب الذى يقوم بعملية التصنيط وثمم الأدوات التي يستحضرها ٥

مادة ٤٢ - تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بجميع المسروفات المنصوص عليها بالمواد الثلاثة السابقة بالنسبة لمسن يتوفى من المساملين وزوجاتهم وأولادهم داخل الجمهورية المربية المتحدة أو خارجها .

مادة ٣٤ سـ يجوز نقل رغات العاملين وزوجاتهم وأولادهم عـلى المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بشرط أن يتم ذلك خلال المئة شهور التالية للسنة التى تحتم اللوائح الصحية عدم استخراج الرغات قبل نهايتها .

## الباب الرابع تستنبيلات المستنفر

مادة }} — يرخص للماملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة بالدخر على ينفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وايابا مسن الجهسة التي يعملون بها الى الجهسة التي يعملون بها الى الجهسة التي يعملون بها الى الجهسة التي

مادة ؟؟ مكرا سـ (١٠ مضرف العامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استمارات سفر مجانية وفقا للتواعد والشروط الآتية :

أولا: اذا اختار العامل المقابل ألنقذى بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمهان أو بربع أجره بالاستمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي:

 ١ \_ أن يكون هذا المقابل معادلا التكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة •

 ٢ ــ أن يكون المقابل النقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بالأحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أسلس ثلاثة المراذ الاسرة كحد القصى بما فيهم العامل «

٣ \_ أن يقسم المقابل أأنقدى أأسنوى على ١٧ ﴿ أَنْنَى عشر شهرا ﴾ ويؤدى المائل شهريا مم الرغب •

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستعارات المجلنية أو بربم أجرة فتسرى في ثنائه أحكام المادة ع2 من هذه اللائمة •

مادة }} مكررا ... ( مضافة بقرار رئيس مجس الوزراء رقم ٧٤٧ اسنة ١٩٧٩ ) يرخص العاملين السودانيين المينين بجمهورية مصر العربية بالسفر مجانا ... عم وعالاتهم دون القدم ... من الجهات التي يعملون بها داخل مصر ، الى بلادهم الأصلية في جمهورية السودان الديمقراطية ، وذلك مرة واحدة كل علم •

<sup>(</sup>١) مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٧/١٥ - العدد ٢٩) ومستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٤ لمنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسسمية في ١٩٧٧/٦/١ - العدد ٢٣ ) ومعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١/١٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/١/١/١ - العدد ٤٠ ) ٠

مادة ٥٥ سيجوز بموافقة مدير الادارة المامة المقتص رد مصاريف انتقال ونقل عائلة المامل كلهم أو بمضهم الى غير الجهة المنقول اليها متى كانوا يميشون همه جند نقله وكانت مساريف الانتقال والنقل لا تزيد عما تتكلفه المؤسمية أو الوخدة الاقتصادية أو شهم النقل الى الجهسة المنقول اليها ه

كما يجوز ذلك بنفس الشروط بالنسبة المهاد عائلة العامل الذين يسلفرون للحاق به من جهة غير التي نقل منها •

مادة ٢٦ - يستحق العامل بعل السغر ومساريف الانتقال - كسا لو كان مكلفا بمهمة أذا انتقاباً للمثول امام المحاكم أو الهيئات التأديبية إ أو هيئات التحقيق التي تحيله اليها المؤسسة أو الوعدة الاقتصادية أذا حكم ببرامته أو حفظ التحقيق •

ولى هالة الأدانة لا يجوز المرف الا أذا غررت جبة الماكمة أو التاديب أو التحقيق ذلك ويستحق المامل بدل السفر ومساريف الانتقال أذا استدعى الى هذه الجهات لسماع أتواله شاهد في تحقيق يتعلق بأعمال الوسية أو الوهدة الانتصادية •

## الباب القامس اعكام غتامية

مادة ٤٧ سـ يجوز بقرار من الوزير المختص بناء على المتراح مجلس ادارة المؤسسة وبعد مواققة الجهاز المركزى للتتظيم والادارة وضع أهكام خاصة المتضيات ضرورية تستلزم ذائ قيما عسدا فئات بدل السفر ومصاريف الإنتقال الواردة بها •

مادة ٤٨ ــ يسرى على الململين بالقطاع المام نثات بدل السفر ومصروفات الانتقال المقررة بالنسبة للململين المدنيين بالدولة أو أى تعديل مطراً عليها •

# التسم الالث تفريمسات مشتركة

قسانون رقسم ۱۱۱ است ۱۹۰۱ في تبان عدم جواز توقيع المجز على مرتبات الوظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافاتهم أو هوالتها آلا في أحوال خامسة (١)

نتمن غاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشسيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقسد مدققا عليه وأسدرناه :

مادة ١ - " لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالم الواجبة الأداء من المحكومة والمسالح المامة والمحافظات ومجالس المن والمجالس المتورية والمهالت المامة والؤسسات العامة والوهدات الاقتصادية التابعة إلى العامل مدنيا كان أو صنكريا بصغة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حتى في صندوق ادخار أو معاش أو مكافاة أو تأمين مستحق طبئا لقوانين التأمين والماسات أو أى رصيد من هذه المبالغ الا بمقدار الربع ، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لأداء ما يكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف الهدء بغير وجه حتى من المبالغ المذكورة أو بصفة بسدل مسفر أو اغتراب

« ينشر هذا القانون في الجريدة ألرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل. بالقانون رقم ٦٤ لمنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١١ لمدء

<sup>(</sup>۱) الوقائع المصرية في ۲ اغسطس سنة ۱۹۵۱ ـ العدد ۲۷ (۲) معدلة بالقوانين رقم ۳۷۶ لبينة ۱۹۵۱ ( الوقائع المصريبة في ۱۹۵۱ ـ المجدد ۷۰ مكرر ) ورقم ۳۳ لسنة ۱۹۹۲ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۳۲/۶ ـ العدد ۳۱ ) ورقم ۱۶ لسنة ۱۹۷۳ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۲/۸/۱۲ ـ العدد ۳۳ ) ورقم ۲۰ لسنة ۱۹۷۵ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۰/۸/۱۲ ـ العدد ۳۳ ) الذي نص في مادته الثانية علي ما يلي :

أو بدل تعثيل أو ثمن عبدة شخصية وعد التراهم تكون الأولوية لدين انتفقة ه

ومع ذلك تجوز الحوالة بالنسبة لهذه الميالم دون الحيز عليها وفاء المتامين على الحياة كما تكون الحواله فيها جائزة فيما لا يجاوز ربع الباقي يعد الجزء الجائز الحجز عليه طبقا لحكم الفترة الاولى لأداء ما يكون مطلوبا المهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو الحسال التجارية الرخص لها في البيع بالأجل الماملين ثمنا المستريات تتصل بشئون المعيشة الفعرورية لهم أو ما يستحق على أي منهم من رسوم ومصروفات دراسية أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو نساد بالموظفين أو للعمال أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو المواء بالقروض التي تعندها هذه الهيئات أو أقساط الاكتتاب في أسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون أو بالأجرة المستحقة عن الأماكن المؤجرة للماملين والمطوكة لأي من الجهات المشار اليها في المفترة الأولى ، ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها اقرار مكتوب من العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحيل أو التي تتولى الصرفه ،

مادة ٢ - لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتبات النقل المستحق من الهيئات المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة أو أي رصيد من هذه المبالغ •

مادة ٣ -- ( مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ ) لا يجوز توقيع المجز على المبالغ الواجبة الاداء من الهيئات المشار اليها في الفقرة الاولى من الملادة الاولى للاراهل والايتام أو لفيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة أو حق في صندوق ادخار أو اعانة ٠

أو تأمين أو ما يماثل ذلك أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيصا لا يجاوز الربع وذلك لوما، نفتة محكوم بها على هؤلاء الاشخاص من جهة الاختصاص ه ملاة ؟ - يلمى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بشأن عدم جواز التنازل أو توقيع المجز على معاشات أو مكافآت أو مرتبات الموظفين والمستخدمين الا في أحوال خاصة ٠

خلاة ف خاعلى وزرائنا كل قيما يَقْصَة تتَقَيّق هذا القانون ، ويَعَمَلُ به مَن تَارِيَةُ نَشْرَهُ فَى الْجَرِيَّةُ الرَّسَمِيَّةً مَ

نامر بان يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ريناذ كتانون من توانين العوقة ،

صدر في ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ ( ٢٥ يولية سنة ١٩٥١ ) ٠

## قسسرار مجلس السوزراء في ١٩٥٣/٧/١ بتحديد أيام العطلات المسرح بالتغيير فيها للموظفين والمتضمين الميتين والهواد (١)

وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية بأن يسمح لملعوظفين والمستخدمين المسيصيين بالتنبيب عن الممل في الأيام الآتية باعتبارها أعيادا

الأرثوذكس: عيسد الميسلاد - الغطساس - أحد الزعف - خميس المعد ... عبد القيامة •

الكاثوليك والبروتستانت : رأس السنة ــ عيد الميلاد ــ عيد المقيامة •

ويجوز السماح لهم بأن يتأخروا في الصباح الى الساعة العاشرة في أحد الزعف وخميس العهد والغطاص -

ويسمح للموظفين والمستخدمين اليهود بالتغيب عن الممل في عسد رأس السنة العبرية وعيد الصيام وعيد الفصح .

· ( 1904/v/1 )

<sup>(</sup>١) صدر هذا القرار الحاقا لقرار سابق صدر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد العطلات الرسمية ،

# قسرار رئيس الجمهوريسة العربسة المتعدة بالقانون رقم ٢٢ أسنة ١٩٦٧ في شان التقويض في الاغتماسات (هـ)

بابسم الامة

#### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ١٥ أسنة ١٩٦٧ بتغويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاصات والقوانين المدلة له ؛

وعلى ما ارتاء مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتي :.

مادة 1 - ارئيس الجمهورية أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لمه بعوجب التشريعات الى نوابسه أو رئيس الوزراء أو نسواب رئيس الوزراء أو الوزراء أو نواب الوزراء ومن فى حكمهم أو المحافظين •

مادة ٢ سارئيس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بعوجب التشريعات الى نوابه أو الوزراء أو نوابهم ومن فى حكمهم أو المعافظين .

مادة ٣ ــ للوزراء ومن في حكمهم أن يمهدوا ببمض الاختصاصـــات المفولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء

<sup>(\*)</sup> الجريدة الرسمية في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٦٧ ــ العدد ٨٣ ·

عاملون بالدولة والقطاع العام .....

ومديرى المسالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لميرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص •

مادة } سلوكلاء الوزارات أن يعهدوا ببعض الاغتصاصات المفولة لهم معوجب التشريعات الى رؤساء وهديرى المسالح والادارات العامة .

ولرؤساء ومديرى المصالح والادارات المسامة أن يمهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى مديرى الادارات ورؤساء الفروع والأقسام التابعة لهم •

مادة • ــ يلغى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه والقوانين! المدلة لــه •

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به مسن نشره »

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٨٧ ( ٩ اكتوبز مسنة ١٩٦٧ ) ·

٧٤٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

# مُتُونَ رِمَّمِ ١٠ لَمِنِهُ ١٩٧٢ بِشَانُ النِّصِلُ بِمُعِ الطَّرِيقِ التَّادِينِي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب المقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

ملاة 1 مع عدم الاخلال بالسلطات التى يقررها القانون في هالة اعلان الطوارى ، لا يجوز فصل العامل باحدى وظائف الجهاز الادارى للعولة أو العيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبي الا في الاحوال الاتية :

- (1) اذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الاضرار البجسيم بالانتاج او بمصلحة اقتصادية للدولة أو احد الاشخاص الاعتبارية العامة •
- (ب) اذا قامت بشأنه دلائلًا جدية على ما يعس أمن الدولة وسلامتها •
- (ج) اذا فقد أسباب الصلاحية الوظيفة التي يشسملها نمير الأسسباب الصحية ، وكان مِن شاغلي وظائف الادارة العليا .
- (د) اذا غقد الثقة والاعتبار ، وكان من شاغلى ولمائف الادارة العليا •

مادة 7 سيتم النصل فى الاحوال الجينة بالمادة السابقة بقرار من رئيس الجمهورية بناء عسلى اقتراح الوزير المفتص بمسد سماع أقوالًا المامل ، وذلك دون المالل بحقه فى الماش أو المكافأة .

وفى جميع هذه الاحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسببا ويبلغ الى العامل المفصول •

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٨ يونية سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٣ ·

ولا يهوز الالتجاء الى الفصل بغير الطريق التاديبي اذا كانت الدعوى بطلب الفصل قد رفعت الهام المحكمة التاديبية .

127

مادة ٣ سه يختص مجلس الدولة بعيثة قضاء ادارى ، دون غيره ، بالفصل في الطلبات التي يقدمها الماماون باعدى وظائف الجهاز الادارى المنولة أو الميثانة والمؤسسات العلمة ووحداتها الاقتصادية ، بالطمن في القرارات النهائية المسادية بالفصل يمي الطريق التادييين طبقا المهسذا القانون ، وتكون لسه فيها ولاية القضاء كاملة ، على أن يتم الفصل في الدعوى خلال سنة على الاكثر من تاريخ رفعها ،

. ويجوز للمحكمة بالنسبة لقرارات الفصيل الصادرة بشأن عساعلى وظائف الادارة العليا أو الصادرة أثناه قيام حالة الطوارى، وللطبياب التى ترى أن المسلحة المامة تقتنيها ، أن تحكم بالتعويض اذا كان له مقتض ، بدلا من الحكم بالله القرار المطمون فيه ،

المادة لا سايلني القوار بقانون رقم ٢٦٠ أسخة ١٩٩٣ فيما تضمنته من اعتبار القرارات المسادرة من رئيس الجمهورية باحالة الوظائين الى الماش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التاديبي من أعمال السيادة •

ما معلقة به سينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعل به من تاريخ نشره . •

 قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشان الترخيص بسغر كبار العاملين بالدولة والقطاع العام (١)

### رئيس الصهورية

بعد الاطلاع على النستور ؛

وَعلى لائمة بدلُ السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المعدلة لها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايفاد العاملين الدنيين الى الخارج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ بقواعد سفر الموقفاتين ع

وطى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لمسنة ١٩٦٧ بشان أحكام لائحة بدل المسفر ومساريف الانتقال للقطاع العام ؛

وعلى ترار رئيس الجمهورية رئسم ٥٥ أسسنة ١٩٦٧ بالتفويض ف الترخيس بالسفر ۽

#### قىسىرد :

مادة ١ سـ يكون الترخيص بسفر الوزراء ونواب الوزراء ف مسلم رسمية الى الخارج بالقرار من رئيس الجمهورية <sup>OD</sup> وذلك ف هسالات الشرورة القصوى وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء •

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ ـ العدد ٥٠

<sup>(</sup>۲) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٧ بتغويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية با ١٩٨٧/١//١١ ــ العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الاولى على ان « يغوض السيد الدكتور / عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص علبها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٠ لسنة ١١٧٧ ه •

عاملون بالدولة والقطاع العام العام المادية والقطاع العام

- مادة ٢ ... ( ملناة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٢ اسنة ١٩٧٤ ) .
- مادة ٣ -- ( ملفاة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٧٢ لدمنة ١٩٧٤ ) .
  - مادة ٤ ساينشر عذا القرار في المريدة الرسمية ،

مدر برياسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٩١ ( ٣١ يناير منة ١٩٧٠ ) ·

٢٤٤ ..... عاملون بالدولة والقطاع العـام ٢٤٤ ... عاملون بالدولة والقطاع العـام ٢٤٤ ... عاملون بالدولة والقطاع العـام ٢٤٤ قــام ٢٩٠ أمـــنة ١٩٧٤

في شأن تكليف الأطباء والمبيادلة وأطباء الاسنان وهيئات التعريض والفنين المحين والفئات الطبية الفنية المساعدة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة 1 سلوزير الصحة تكليف خريجى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد والدارس والمراكز التى تعد أو تخرج أفراد هيئسات التعريض والغنين الصحيين وغيرهم من الغثات الطبية الغنية المساعدة المتمتمين بجنسية جمهورية مصر العربية المحل في الحكومة أو في وحدات الادارة المطلية أو الهيئات العامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات المامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات المامة والوحدات التابعة لها أو القطاع الخاص ، وذلك لمدة سسنتين ،

ويجب أن يبت فى موضوع التكليف فى مدة أقصاها سنة من تاريخ المتفرج ، أو من انتهاء الفترة التدريبية ،

ويتم التكليف أو تجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبة الشان وونقا للاجراءات المتصوص عليها في هذا القانون •

وعلى وزير الصحة بعد انتهاء هذه السنة اعطاء شهادة بعدم التكليف لن يطلبها من ذوى الشأن ٠

مادة ٢ ــ تشكل في وزارة الصحة لجنة لتكليف الخريجين الخاصمين الأحكام هذا القانون ، وذلك على الوجه الآتي :

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ ــ العدد ٢٠٠

720	عاملون بالدولة والقطاع العبام
رئیسا	است وکیل وزارة المسعة
	٢ ــ وكيل وزارة التعليم العالى
	٣ ــ معال للخدمات الطبية للقوات المسلمة
	٤ ــ عميسد كلية لهب الأزهر
•	ه ممثل للنقابة المامة للاطباء
التضاه	٩ م معن علم الادارة النشامة العللب العلاجي بوزارة المسحة
	٧ - منه عمام الادارة المالمة المعطنة. بورارة المستهة
	٨ ــ مدير عسام الادارة المامة لصحة الريف بوزارة المسحة
!	م ممثل للميئة المامة للتامين الصحى

ويتوم بلغتيار هؤلاء الأعضاء ، الوزراء والرؤساء المغتصون ،

ولوزير الصحة اضافة أعضاء آخرين يعثلون الجهات الأخرى التى تستخدم هؤلاء الخريجين •

وتختص هـذه اللجنة بتنظيم الاجراءات التى نتيع فى شأن تكليف النثات المخكورة جاللاة المكون وقتمديد والهنتيار الاعسنداد اللكوم تكليفها للجهات المبينة بتلك المادة .

وترفع اللجنة توصياتها فى هــذا الشأن الى وزير الصحة خــلال السبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها •

هادة ٣ سـعلى مسجلى الكليات والماهد والمدارس والمراكز المنصوص عليها فى المادة الأولى أن يقدموا الى اللجنة المشار اليها فى المادة المثلغية بيانا بأسماء الخريجين وعناوينهم والتقدير الدام لكل منهم ، وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان النهائى .

وعلى الخريجين أن يقدموا الى اللجنة الذكورة اقرارا يتضمن البيانات سالفة الذكر والحمة التي يرغب العمل غيها خلال الدة المذكورة • مادة ؟ \_ يصدر وزير المسحة قرارات تكليف الخاصمين الأحكام هذا القانون ، ويعتبر المكلف ممينا في الوظيفة التي كلف للعمل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه أن يتسلم المعل خلال خصمة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اخطاره به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ،

مادة ه \_ يجوز لن يكلف أو يجدد تكليفه طبقاً لهذا القانون أن يتظلم من ذلك القرار لوزير الصحة خلال أسبوعين من تاريخ اخطار ، به ٠

ويتم الغصل فى التظلم خلال شهد من تاريخ تقديمه بقرار نهائى مسبب بعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة الثانية ، ويخطر المتظلم بالنتيجة ٠

- ولا يترتب على تقديم التظلم وقف تتفيذ القرار المتظلم منه •
- واذا لم يتم البت في التظلم خلال شهر يعتبر التظلم مقبولا •
- مادة ٦ على المكلف أن يقوم بأعمال وظيفته ما بقى التكليف •

وفى جميع الأحوال يصدر قرار الغاء التكليف أو انهاء الخدمة أثناء من وزير الصحة ،

مادة ٧ ــ لا يجوز لأى شخص معنوى أو طبيعى أن يعين أحسدا من المكلفين الخاصعين الأحكام هذا القانون قبل الحصول على موافقة وزير المسحة •

مادة ٨ ـ يماقب على مخالنة أحكسام هذا التانون بالحبس مسدة لا نتجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا نتريد على خم مائة جنيه أو باحدى هاتين المعقوبتين وتضاعف المعقوبة اذا ارتكبت المخالفة في حالة الحرب أو انتشار وباء أو في حالة العود •

عاملون بالدولة والقطاع العسام .....

مادة ٩ - يصدر وزير الصبحة القرارات اللازمة لتنفيذ مـذا القـانون (١) ه

مادة 10 سيلغى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم المسنة 1971 في شأن تكليف الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان ، وكذلك كل مسا يخالف أحكام هذا المقانون و

هادة 11 - ينشر هذا التانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بـ، من تاريخ نشره ه

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كتانون من توانينها ،

صدر بریاسة الجمهوریة فی ۱۷ ربیع الآخر سنة ۱۳۹۶ ( ۹ مایو سنة ۱۹۷۶ ) ۰

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الصحة رّفم ٣٣٤ لمنة ١٩٧٩ في شان قواعد تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وغيرهم ( الوغائث المصرية في ١٩٧٩/١٠/٩ - العدد ٢٣٢ ) ، المعدل بالقرار رقم ٢٥٠ لسسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٩٠/١/٣ ـ العدد ٣ ) ٠

قساتون رقسم ۱۱ اسسنة ۱۹۷۰ بامدار قانون تصفيح أومَّا أَع الْمَامِين الدنين بالدولة والقطاع المام (۱)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

- (1) العاملين الخاضمين الأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر : " ) بالقانون رهم ٨٥ لسفة ١٩٧١. •
- (ب) العاملين الخاضمين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١) ، (٣) من المقانون المرافق (٣) .
- (ج) أفراد المقاتلين بالقوات المسلحة وكذلك أفراد الشرطة من مصامى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الذين نقلوا أو عينوا في وظائف مدنية

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ - العدد ١١ ( مكرر ) ٠

<sup>(</sup>٢) البندان ( ج ، د ) مضافان بالمادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ ــ العدد ١٩ تابع ) وقد نص في مادته الثامنة على أن بعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ) ٠

<sup>(</sup>٣) صدر قرار وزير التجارة رقم ١٣٦٤ لمنة ١٩٧٥ بسريان احكام القانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ على العاملين بالغرف التجارية والمرافق التابعة لها والاتحاد العام للغرف التجاربة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٥/٦ ــ العدد ١٠٥ ) وذلك تنفيذا لاحكام القرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧١ بسريان احكام القرار بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ على العاملين المشار اليهم ·

عاملون بالدولة والقطاع العسام .....

اعتباراً من ١/١/أ١٥٥٥ وحتى ١٩٧٠/١٢/٣١ بعد انتهاه علاجهم غنّ اطاباتهم ٤

(د) العاملين بمحافظة سيناه من العسكريين الذين تم نقلهم الى وظائف مدنية بعد ١٩٧٥/١/١٠ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ٠

مادة ً ٢ ـــ ( البندان د ، ز مستبدلان بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ) لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المنافق :

- (٢) المسلس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والمسكرية طبقا - التشريمات المعادرة قبل تلويخ نشر حدل القانون مالم حكن تطبيق المحكمة عليم المحكمة المبادرة المسكرية المبادرة المحكمة المعامل المحكمة ا
- (ب) الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون
   مالم يكن تطبيق أحكامه أغضل العامل ،
- (ج) تخفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب الستحق للعامل في تاريخ
   نشر هذا القافون •
- (د) الترقية طبقا لأحكام المادتين (١٥) ، (١٧) الى أعلى من فئتين وظيفتين عن الفقة التي يشملها المامل خلال السنة المالية الواحدة .
- ( م ) الجمع بين الترقية طبقا الأحكام القانون الرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوغليقى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من غنتين وخليفتين تاليتين الفئة التى يشغلها •

ومع ذلك ظلمامل الدق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوغليفى أو طبقا الأحكام القانون الرافق أيهما أفضل أسه ه (و) الجمع بين الترقية طبقا الأحكام المادة (١٣) أو تسوية الحالة طبقا المادة (١٤) و (١٤) اذا كان للمادة (١٤) و (١١) اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية وأحدة الترقية الى أعلى من نئتين وظيفتين تاليتين للفئة التي يشملها المامل ، ومع ذلك فللمامل الحق في الحدود السابقة في اختيار الترقية أو التسوية الأفضل لسه ه

(ز) مرف أية فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك وفيما عدا من يرقى وتنتمى خدمته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين •

وبالنسبة لن يرقى لثالث نئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١٩٧٧/١/١

(ح) أستيهتاق العلاوة الدورية عن علم ١٩٧٦ لمن يرقى الى أكثر من مئة وظيفية واحدة بالتطبيق الأحكام القائدن المرافق اذا بانست الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التي يرقى اليها •

 ﴿ ط ) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ له

مادة ٣ - لا يجوز الاستناد الى الأقدميات التى يرتبها القسانون المرافق للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به •

كما لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون أى أخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف . عاملون بالدولة والقطاع العام .....عاملون بالدولة والقطاع العام

مادة ٤ ــ (١) يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملمقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ ·

ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهسات التي لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ٠

ويراعى عند تطبيق هذا النظام عدم الساس بالفئة المالية أو المرتب المستحق للمامل تطبيقا لأحكام القسانون المرافق .

مادة • ساتمتير الجداول اللحقة بالقانون الرافق جزءا لا يتجزآ من هذا القانون •

وتسرى غيما لم يرد غيه نص فى القانون المرافق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما حسب الأحوال ٥

مادة ٢ -- بالنسبة للماملين الخاضمين لأحكام نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الخالية بحالتها في الموازنة للترقية عليها بالتطبيق لأحكام القانون المرافق ، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون ثم يخصم بباقي التكاليف المالية على الاعتمادات المسالية المخصصة في الموازنة لهذا الفرض •

وفيما عدا الفئات الخالية النصوص عليها فى التمترة السابقة تعتبر الفئات التى تتم الترقية اليها تطبيقا الاحكام القانون المرافق منشأة بصفة شخصية وتلفى هذه الفئات عند خلوها من شاغليها .

<sup>(</sup>۱) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسسمية في ١٩٧٧ أراب العريدة الرسسمية في ١٩٧٧/٤/٣٠ ـ العدد ١٩ كابيع ) الذي نص في مادته ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ ـ العدد ١٩ تابع ) الذي نص في مادته الثامنة على أن بعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة

وبالنسبة للماملين الخاصمين لأحكام نظام الماملين بالقطاع العسام المادر بالقانون رعم ١٢ لسنة ١٧١ السنقيدين من أعكام القانون الرافق وتتوافر فيهم الشراطات شمال الوظائف الدرجة بالعكل التنظيمي تتم تسسوية حالاتهم على فئات الوظائف الضالية م

ونسيما عداً الفئات الخالية تعتبر الفئات المالية التي تتم الترقية اليها منشأة مصفة شخصية وتلغي عند خلوها •

وبالنسبة للماملين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكا التنظيمي للوحدة تسمع بترقيتهم عليها فيتم تسوية حالاتهم خلبةا لأحكام القانون المرافق نقات مالية بنطفة عنضصية، تلفى مند علوما عورتستبر الريادة في عدد الفئات المالية المارمة لتنفيذ هذه التسوية زيادة حتمية في عوازغة تلك الوحدات •

نه المدن المنظم المن المنطقة المدنية برئاسة الوزير المختص المدنية الادارية وعضوية كل من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وكيل وزارة المالية الشئون الموازنة العلمة ووكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المالية الشئون الموازنة العلمة ووكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المدارة الم

وتختص هذه اللجنة باصدار التعليمات التنفيذية العامة المتعلقة . بتطبيق نظم الخدمة المدنية •

مادة ٨ سـ يصدر الوزير المفتص بالتنمية الادارية بمد موافقة مجلس الوزراء اللائحة التتفيذية القانون الرافق قبل أول يونية سنة ١٩٧٥

مادة ٩ سينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ٣١ من ٢١ من ١٩٧١ من ٣١ من ٢١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كتانون من قوانينها . صدر برياسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ ( ٦ مايو سنة ١٩٧٥ ) . عاملون بالدولة والقطاع العمام .....

## تسإنون

## تصحيح اوضاع العاملين الدنيين بالدولة والقطاع العام

## القصل الأول

## التعين

أمادة 1 ستحدد الوطائف المارة مقطلتسين في الدنى الفائدة والممدد الذي يخصص لكلّ جهة من الجهات الخاضمة الأحكام هذا المقالون جقوار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص بالتتمية الادارية ،

وتدرُخ الاعتمادات المالية اللازمة في مشروع الموازنة المفاصة بهــذه الجهات على هذا الأساس •

مادة ٢ سيسترط للتميين في احدى الوظائف الدائمة اجتياز مرحاة التعليم الالزامي المتررة وذلك في المجاف التي يحددها مجلس الوزراء ، بناء على ما يعرضه الوزير المختص بالتنمية الادارية ،

- مادة , ٣ ــ ممن عدم الاخلال بالقواعد المنظمة للتعيين في الوظائف ــ بمتنفى التعلق المنظمة للتعيين في الوظائف ــ المقتضى القانون رقم ٨٥٠ اسنة ١٩٠٣ ربيض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العامة ــ يصدر الوزير المفتص بالتنهيق الادارية قرارا بالقواعد والأهراءات المنظمية التعيين في أدنى الوظائف بعد موافقة مجلس الوزراء بعراعاة الأسس الآتية :
- (1) التنسيج مبين الوزارات المختلفة ووهدات الحكم المطى فى الاعلان عن الوظائف المخالية •
- (ب) تميين المخريجين الآكثر رتفوقا في التخرج أو الأعلى مرتبة في النجاح في الاكثر الشغل الوظيفة قبل غيرهم ممن يلونهم في مرتبة التخرج أو النجاح في الامتحان .

مادة ؟ ــ يمين ــ اعتبارا من تساريخ نشر هذا القانون ــ حماسة المؤهلات المتصوص عليها فى المسادة (٥) فى الفشسات المالية وبالأقدميسة الاغتراضية المقررة لمؤهلاتهم ٠

كما تحدد أقدمية من يمين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء المقدمة فى الفئة المقررة لؤهله طبقا الأقدمية خريجى ذات الدفعة من حملة الؤهل الأعلى العاصل عليه المينون طبقا الأحكام القانون رقسم ٨٥ لسئة ١٩٧٣ المشار اليه سه وذلك مالم تكن أقدميته ألفشل ٠

واذا كان المامل قد بلتم أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر مسن الفئة أو الرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته ومرتبة الى مجموعة الوظائف المالية غير التضصصية في الجهة التي تلائم غبراته ما لم يكن بقاؤه في مجموعته الوظيفية الأصلية أغضل لسه •

## الفصل الثاني تقييم المؤملات والتسويات

مادة • س يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات العراسية على النحو الآتي :

- ( ؟ ) الفئة ( ١٦٢ ٣٠٥ ) لحملة الشهادات أقل من المتوسطة ( شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ) •
- (ب) الفئة ( ١٨٠ ٣٠٠) فعملة الشهادات المتوسطة التى يتم العصول عليها بعد دراسة معنها ثلاث سنوات تللية شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يمادلها وكذلك الشهادات التى يتم العصول عليها بعد دراسة معنها خمس سسنوات تألية الشسهادة أتمام الدراسسة الاعتدائية العديمة أو ما يهادلها •

عاملون بالدولة والقطاع العام .....عاملون بالدولة والقطاع العام

(ج) الفئة ( ١٨٠ - ٣٠٠ ) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقفة مندها وكانت مدة الدراسة اللازمة المصول عليها ثلاث دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية المتديمة أو ما يمادلها •

(د) النفة ( ۱۸۰ – ۳۹۰ ) لحملة الشهادات الدراسية فوق الموسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراشة تزيد مدتها على الدة المتروة ' المصول على الشهادات المرسطة •

وتضاف مدة أقدمية المتراضية لحملة هـــذه المؤهلات بقـــدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة ه

كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كلُ سنة من هذه السنوات الزائدة .

مادة ٦ سيدخل في حساب مدد الدراسة بالنسبة الشهادات الموسطة وفوق المتوسطة المسار اليها في المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة دون اجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة ٠

ولا يمتد بأية مدة دراسية لا تمتبر سنة كلملة فى تطبيق أحكام الفقرة السابقة ٠

كما يدخل في حساب مدد الدراسة المشار اليها مدة التعريب اللازمة القانونا للحصول على المؤهل اذا كانت سابقة على العصول عليه •

مادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤملات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا المقواعد المنصوص عليها في المادين (٥) و (١) قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة

المنصوص عليها في المفترة الثانية من المادة الثامنة من القلنون رقم ٥٨ السنة ١٩٧١ بشأن نظام الماماين المدنين بالدولة (١) م

مادة ٨ ـ يعتبر حملة المؤملات الطيا وحملة الوهلات التصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا المقانون في المئة المترزة الوهليم الدراسي أو في الدرجة الموادلة لها ، وذلك اعتبارا من تاريخ التصول على للمؤهل إليها أترب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التفرج طبقا للقواعد المترزة في القوائين المنظمة لتوبين من حملة المؤهلات الدراسسية مسم مراعاة الاقدميسة المقرية و

وتدرج مرتبات من تسوى حالتهم طبقا للفقرة السابقة من الموجودين في الفئة المقررة الزهلهم الدراسي بمنحهم المالآوات القانونية المقررة •

مادة ٩ سـ تسوى طبقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٤ بشأن تسوية عالات غريبي مدارس الكتاب المسكريين أوضاع العاملين الحاصاين على الشهادات المتموم عليها في المادة الأولى من القانون الذكور الماء خدمتهم المسكرية وذلك بعد تسريعهم منها وعودتهم الى وظائفهم المدنية ويقصد بتاريخ التسين بالنسبة المؤلام الملهان تاريخ القيام المناهدة المسكرية بالاعمال التي يشترط المشرتها العصول على هذه الشهادات و

مادة • ( - تطبق أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الدهادي المسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة ، على حملة الشهادات الواردة في المبعدولين وقمين (١) ١٠(٢) المفقين بالكانون المذكور من الماملين المدنيين بالكانون المسلحة ، وذلك بالشروط الآتية :

<sup>(</sup>١٩) إنظر قرار وزير القولة اللتمية الالمارية إلم ١٩٦٥ المنة ١٩٨٤ ورقم ٣٨٥٤ اسنة ١٩٨٤ ابتقييم بعض المؤهلات الدراسية تنفيذا للقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ ( الوقائع المرية ـ العدد ١٤٤ تابع في ١٩٨٤/٦/٢٠ ) .

عاملون عالدولة والقطاع العمام .....

(١) أن يكون التحاتهم بإلمنشآت التعليمية المسكرية البنى تعنع الشهادات
 المشار اليها بالصفة المدنية بحد الحصول على شهادة الثانوية العامة
 أو ما يعادلها أو شهادة اتعلم الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية
 العامة أو ما يعادلها .

(ب) أن تنقضى من تاريخ الالتعلق بالمشات التعليمية العسكرية سنتان بالنسبة المعاصلين على شهادة الثانوية المامة أورما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على الشهادات الأخرى المسار اليها في الثمادة .

وتدخل فى حساب هذه المدة سهد استبعاد مدة التقصير سهدم الدراسة المنتهية بالنجاح ، وكذلك مدة الخدمة فى الوظائف المسكرية أو المدنية اذا كانت مدة الدراسة أتل من مستتين أو ثلاث سنوات هسب الاحوال .

وينقل من تقبل وزارة العربية تطوعه فى القوات المسلحة من العاملين المسار اليهم الى الرتبة العسكرية التي هصل طيها زميله في التخرج ،

ويجوز - بحد اجراء التسويات - بقرار من ألوزير المفتص بالتنمية الادارية ، بناء على أطلب وزارة الحربية ، نقله من لا يتم نقله الى الوظائف المسكرية من هؤلاء الماطين بالفئة التي يشغلها بعد التسوية الى احدى المهات الخاضمة لاحكام هذا القانون ، وذلك خلال ثلاث سنوات مسن. تاريخ نشره .

مادة 11 سيتصد بتاريخ التمين سن تطبيق أحكام المادة السابقة وأحكام التانونين رقعى ٧١ لسنة ١٩٧٤ المسلم اليهما ستاريخ التميين في الوظيفة المسكرية أو الدنية بعد المصول على الشهادة المسكرية حسب الأحوال •

المادلة ١٢ سـ تسوى حالة جملة الشهادات التي توقف منصها والمادلة المشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٣ بشسان تسوية حالة بعض الفاملين من عملة المؤهلات الدراسية طبقا المحكامه •

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المسار اليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المسار الهيه (١) .

مادة 17 سيرهى حامل المؤمل المالى الذى ترتب على تطبيق أحكام التانون رقم 14 لسنة 1470 سترقية زميله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة فى المحدول المرفق بالتانون الذكور المين معه فى تاريخ واحد فى ذات الوحدة الادارية الى فئة أعلى من فئته سالى هذه الفئة من تاريخ ترقية زميله اليها •

مادة 18 - تسوى حالة العاملين الذين يسرى فى شانهم القانون رقم ٣٥ لدية ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض الناملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المينين فى التاريخ المذكور .

واذا لم يكن للمامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي ينمل بهسا تسوى حالته طبقا للاحكام السابقة بالنسبة لزميل في الجهة التي كان أيمل بها قبل الجهة الأخيرة غاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون مجلس الوزراء رقم ۱۹۲۶ لسنة ۱۹۷۸ بشأن تقييم بعض المؤهلات الدراسية تنفيذا الحمكام القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ ( الوقائع الصرية في ۱۹۷۸/۲/۲۱ ـ العدد ٤٤ ) - كما صدر أيضا قرار وزير شئون مجلس البزراء رقم ۳۸۵۶ لسنة ۱۹۸۵ بتقييم بعض المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام ذات القانون ( الوقائم المصرية في ۱۹۸٤/۲/۲۰ ـ العدد ۱۱٤ تابم )

#### الفصل الثالث (١)

#### الترتيات

مادة ١٥ ... يعتبر من أمضى أو يعضى من العاملين الموجودين بالمندمة الحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التألمي لاستكمال هذه المدة .

فاذا كان المامل قد رقى فعلا فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور أقدميته فى الفئة الرقى اليها الى هذا التاريخ ٣٠٠ ٠

مادة 17 ـــ (٢) تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

( 1 ) عدم جواز ترقية العامل الى فئة أعلى من أعلى فئة وظيفية في الجدول الذي ينطبق على حالته ٠

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة العليا قرارها في طلب التفسير رقم واحد لسنة ۷ ق بانه يشترط لتطبيق احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والجداول الملحقة به أن يكون العامل موجودا بالخدمة في ١٩٧٤/١٢٢/٣١ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١٢٧ - العدد ٤ )

<sup>(7)</sup> اصدرت المحكمة العليا قرارا في طلب التفسير رقم ٨ اسنة ٨ ق بن الرجاع الاقدمية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام يعتبر في حكم الترقيات المحتمية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة ومن ثم يخصع للقواعد التي تتضمنها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٢/٩ – العدد ٦) .

 <sup>(</sup>٣) البند ( د ) معدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لمنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ ــ المعدد ١٩ تأبع ) وقد نص في مادته الثامنة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لمسئة

﴿ إِبِهِ ﴾ عدم استحقاق الترقية الا اعتبارا من اليوم التالى لزوال المانع القانوني للترقية اذا توافر هذا المانع عند استحقاقها بالتطبيق المقواعد القانونية السارية في هذا التاريخ •

- (ج) لا يشترط للترقية انقضاء الحد الأدنى للمدد المقررة البقاء في الفئة الأخيرة قبل الترقية ولا انقضاء مدة سنة على نقل المامل الى الجهة التي يستحق الترقية فيها •
- (د) تدرج العلاوات لن يستحق الترقية لفئة واحدة فى الفئة الرقى اليها بشرط الا يتجاوز العاملاً بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها •

كما تدرج الملاوات لن يستحق النرقية لأكثر من مئة واهدة بشرط لا يتجاوز المامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واهدة .

ولا يسرى حكم هذه الفقرة على الماملين من شاغلى الفئة الثالثة الذين ردت أقدميتهم غيها الى تاريخ استحقاقهم الترقية بالدد المقررة بالمبداولاً الموققة بهذا المقانون ختدرج مرتباتهم بالملاوات الدورية بشرط آلا تباوز الزيادة علاوتين زيادة عن أول ربط الفئة الثانية ولا تصرف الفروق المالية الناتجة عن هذا التدرج الا اعتبارا من ١٩٧٨/١/١١ .

( ه ) تطبيق الجدول الأصلح للمامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول الرفقة على حالته •

هادة ١٧ — (١) يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤

<sup>(</sup>۱) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧ ألم ١٩٧٨ – العسدد ١٧ مكسرر ) ورقسم ٢٣ لسسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ – العدد ١٩ تابع ) الذي نص في مادته اليهاية على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩ أسسنة ١٩٧٨ .

عاملون بالدولة والقطاع العمام

أو السنة المائية ١٩٧٥ والسنة المالية ١٩٧٦ أو السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا (١) وفوق المتوسطة والمتوسطة من الثقة (١٩٤٠/٦٨٤) الى الفئة ( ١٤٤٠/٨٧٦ ) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

- ( أولا ) انقضاء المدة التالية على العامل فى الخدمة مصوبة طبقًا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون:
  - (١) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية .
- (ب) ٣٣ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة مع مراعاة الاقدمية الاغتراضية المقررة
  - (ج) ٢٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات التوسطة .

(ثانيا) حصول العامل على تقزير بمرتبة ممتاز فى السنة التى يرقى فيها وحصوله فى التقرير السابق عليه على ذات المرتبة وفى التقرير الذى يسبقه على مرتبة جيد على الأقل •

ويعتد في تطبيق الفقرة بالنسبة السنة التي لا يوجد عنها تقرير .
 بالتقرير السابق عن كفاية العامل .

( ثالثا ) بلوغ مرتب العامل أول مربوط الفئة ( ۸۷۲ – ۱۹۶۰ ) على الأقل ،

وتكون الترقية جوازية لن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) •

وتتم الترقية في هذه الحالة على الدرجات الخالية بالموازنة وعماى

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة العليًا قرارها بالتفير في الطلب رقم ٧ لسنة ٨ ق بان دبلوم الدراسات التجاربة التكميلية العالية يعتبر مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١٢/٢٩ ـ العدد ٥٢ ) .

الدرجات التي تنشأ غيها لهذا الغرض بصم الأسبقية في مرتبة الكفاية وبمراعاة الأقدمية في مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في البند (أولا) .

ولا يشترط لاجراء الترقيات الشار اليها فى الفقرات السابقة انقضاء الحد الأدنى للمدة الازمة للترقية من الفئة الأخيرة ولا انقضاء مدة سنة على نقل العامل الى الجهة التى يستحق الترقية فيها .

## الفصلَّ الرابع حمساب مدد الخدمة

مادة ١٨ - (١) يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية :

( 1 ) مدة الفدمة التي تضاها العلمل في المجالس المعلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو الشروعات أو المنشآت أو ادارات الأوقاف

 <sup>(</sup>۱) البند (د) مضاف بالمادة الاولى من القانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۷۵ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۵/۹/۱۸ - العدد ۳۸ ) كما نص على ما يلى :

 <sup>«</sup> مادة ۲ - يجوز طلب ضم المدد المشار اليها في المادة السابقة خلال
 ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك استثناء من حكم المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه -

مادة ٣ \_ ينشر هذ: القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به مسن تاريخ نشره ، عدا المادة الاولى فيعمل بها من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها » ،

عاملون بالدولة والقطاع العام ..... المحام

المغيية التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في الدارس المفاصة المفاصعة الأسراف الدولة •

- (ب) مدة خدمة المامل الفنى أو المهنى الذى أدى الامتحان بنجاح عنسد دخوله الخدمة أو عند نقله الى الممل الفنى وذلك فى الحكومة أو الهيئات المامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو فى وحدات الادارة المحليبة أو فى الوحدات المحليبة ذات الشخصية المعنوية المستقلة أو فى الوحدات الادارية أو المنشآت التابعة لها أو الخاضمة لاشرافها طبقا للقانون وذلك اعتبارا تاريخ نجاحه فى الامتحان الفنى م
  - (ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية .
- (د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية ، وتحتسب كاملة .
  - مادة ١٩ يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :
    - (١) الا تقل عن سنة كاملة متصلة •
- (ب) أن تكون قد قضيت فى وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية •
  - (ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك •

ويصدر باحتساب المدد المسار اليها ومنا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بائجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب آية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة المسابقة .

مادة ٢٠ ــ تصب المدد الكلية المعددة بالجداول الرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند الدمل بأحكام هذا التانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو المحصول على المؤهل أيهما أقرب •

وتحسب المدد الكلية المتطقة بحملة المؤخلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مزاعاة القواعد الآتية :

(١) انقاص مدة معادلة لدة خدمة الطبيب المتغرغ بعد تفرغه بحد أقمى 
ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر 
كل الوقت ٠

## (ب) انقاص مدة سنتين للحاصل على الدكتوراه •

<sup>(</sup>۱) البند (۱) مستبدل بالقانون رقم ۱۸ اسنة ۱۹۷۸ ( الجریدة الرسعیة فی ۱۹۷۸ ( ۱۹۷۸ – العدد ۱۲ والبند (د) مستبدل بالقانون رقم ۲۲ اسنة ۱۹۷۸ و البند (د) مستبدل بالقانون ( الجریدة الرسمیة فی ۱۹۷۸/۵/۱۱ – العدد ۲۹ تابع ) والبند (ز) مضاف بالمادة الاولی من القانون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۸۱ ( الجریدة الرسمیة فی ۱۹۸۱/۷/۹ – العدد ۲۸ ) کما نص علی ما یلی:

مادة ٢ - لا يترتب على تطبيق أحكام هـذا القانون صرف أية فووق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٨٠ ٠

ومع ذلك يتجاوز عن استرداد ما سبق صرفه نتيجة تسويات تمت للعاملين قبل هذا التاريخ بتخفيض ست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

مادة ٣ ــ لا يجوز الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل نشره ٠

مادة ٤ - دنثير هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٢١ دسمبر سنة ١٩٧٤ - والبند (ح) مضاف بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/٢٣ – العدد ٨ ) ٠

عاملون بالدونة والقطاع العام .....

- (د) احتساب مدة الفدمة السابقة على الحصول على الأوط، المسالى لمن نقلت غلته أو أحيد تعيينه بمجموعة الوظائف ألمالية تبل ذشر مذا القانون على أساس تطبيق المحدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤمل المالي ثم على أساس تطبيق المدد البينة في المحدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حسالته مالفة والاحدودة التي بلنها طبقا المجدول الثاني ه
- ( م) يخفض الدد الكمية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول اللحقة بهذا القانون بمقدار ٢ سنوات وذلك بالنسبة المورئ ومعاونى المنائر الذين عينوا تطبيقا للقانون رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٥٤ ( بشأن عامورى وملاحظى المنائر ) من حملة المؤملات التوسيلة ٠
- (و) بالنسبة لحملة المؤهلات الاقل عن التوسطة الذين عينوا بهدف المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع الرافق لهذا القانون حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثاني الرافق لهذا القانون من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل ه
- (ز) تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحقة بهذا المهانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات

٢٦٠ ..... عاملون بالدولة والقطاع العام

الدراسية والمؤهلات التي أضيفت اليه معن تتوافر في شائهم شروط تطبيق ذلك القانون -

(ج) تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للقالت المختلفة الواردة بالجدول الرابع من الجداول المحقة بهذا القانون بمقدار ثلاث سنوات ٠

وللمامل الخاصع لأحكام الفقرة السابقة أن يختار اعادة تسوية حالته بالجدول الرابع المسار اليه مع الماء ما حصل عليه من تسوية وزيادة فى مرتبه بالتطبيق لأحكام المقانون رقم ۱۹۷۳ لسنة ۱۹۷۳ لملاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ بشأن تسوية حالة بعض الماملي من حملة المؤهلات الدراسية أو الابقاء على وضعه الحالى مسع منصه الزيادة المنصوص عليها فى المادة الأولى اذا كان ممن تنطبق عليها همذه الرياسة و

مادة ٢١ - (١) تحسب المدد الكلية المتملقة بالمماملين المعينين في الوظائف المهنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة التواعد الآتية:

(1) اعتبار المدد التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والماشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ أسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها — مدة واحدة قضييت في النشية ( ١٤٤ — ١٤٠ ) •

<sup>(</sup>۱) البند (ب) معدل بالقانون رقم ۷ لسنة ۱۹۸۶ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۶ مساف بالمادة السادسة مسن القانون رقم ۲۳ العدد ۸ ) والبند (ه) مضاف بالمادة السادسة مسن القانون رقم ۲۳ لسنة ۱۹۷۸ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۸/۵/۱۱ – العدد ۱۹ تابع ) وقد نص في مادته الثامنة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ •

عاملون بالدولة والقطاع العـام .....

(ب) اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القسانون الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية •

وتصب مدة غدمة المامل في هذه العالة من تاريخ التميين في وظائف الخدمات الماونة أو الوظائف المكتبية ه

والمامل في هذه الحالة أن يختار مع بقائه بمجموعته الحالية المعاملة بالجدول السادس من الجداول الرفقة اذا كان ذلك أصلح له .

ويعمل بهذا الحكم اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١٠

- (ج) اعتبار الصبى أو الاشراف أو مساعد الصانع الذى اجتاز الامتحان الفئة ( ١٦٢ ٣٦٠ ) أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة مالم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق •
- (د) خصم المدة المسترطة فى الجداول المرفقة المترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية فى الفئة ( ١٦٧ ٣٦٠) أو الفئة ( ٧٨٠ ٧٨٠ ) أو الفئة ( ٧٨٠ ٧٤٠ )
- ( ه.) حساب مدة الخدمة لن تقل أو أعيد تعيينه لأى سبب من الأسباب

من غير حاملى المؤملات الدراسية أو من حملة المؤملات الأتل من المتوسطة تبل نشر هذا القانون ، من الوظائف المهنية أو الفنية الى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق المجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التى تضيت فى هذه الوظائف شم تطبيق المجدول الرابع أو الخامس حسب الأهوال اعتبارا من تاريخ النقل أو اعادة التميين بهذه الوظائف وبالفئة والاقدمية التى يصل اليها بالتطبيق للجدول الثالث ،

ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصلح للفاظ من الجداول المسار اليها حسب الأحوال على الجدة الكلية بأكملها اذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة •

فاذا كان النقل أو أعادة التعيين بسبب الرض - الى مجموعة وظائفه الخدمات المعاونة طبق الجدول الثالث على المدة كلها •

مأدة ٣٣ سن تصب المدد الكلية المتملقة بالماملين المعينين في وظائف المخدمات المعاونة والمحددة بالجدول السادس المرفق على أساس اعتبار المدد التي تضاها المامل في الدرجتين الحادية عشرة والماشرة في الجدول المحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار الله أو ما يمادلها مدة خدمة في النئة المالية (١٤٤ - ٣٩٠) ه

## الغمل الخابس المسلاوات

مادة ٢٣ ــ يننح العامل الذي يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى الأعلى ــ علاوتين

عاملون بالدولة والقطاع العام .....

الصانبيتين من الملاوات المقررة للفئة التي يشمَّلها ، وذلك على الوجه الآتي :

- (١) الملاوة الأولى فى الموعد المحدد لاستحقاق المعلوة الدورية بعسد سنتين من تاريخ بلوغ العالم نهاية ربط الفئة .
- (ب) الملاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تساويخ استحقاق الملاوة الأولى .
- ( ج) تصبب المواعيد المحددة ( أ ، ب ) في حالة وجود مانع قانوني من الترقية أو منح الملاوة من تاريخ زوالاً المانع الذكور •

ونزاد مرتبات العاملين الذين تتوافر غيهم الشروط اللازمة لاستحقاق الملاوتين الاضافيتين في تاريخ العمل بهذا القانون بقيمة هاتين الملاوتين ؛

#### جداول مسدد الخدمة الملحقة بقانون تصحيح اوضاع

كلية	منوات الخدمة الأ						
1	للعاملين الفنيين او	لحمسلة المؤهلات					
			أحمسلة المؤهلات				
-	تعيينهم ابتداء في	والمتوسطة المقسرر	العليسا المقسرر	الفئة الوظيفية			
	الفئــــة	تعيينهم ابتداء في	تعيينهم ابتداء في				
	( 77 122 )	لحمسلة المؤهلات	الفئـــــة	إليهسا			
	( 77 177 )	الفئــــة	( YA+ - YE+ )				
	( 41 14. )	( 41 14- )					
	الجدول الثالث (٢)	الجدول الثاني	الجدول الأول				
	٧			771 - 17Y			
-	١٣	· —	<u> </u>	-41. —. 1V+			
	١٨	1		VA YE-			
-	77	11	٤	۸۷٠ – ۸۸٠			
	YA	17	٨	AV EL.			
	44	*1	15	\11· - 01-			
-	77	77	1.4	18E+ - 7AE			

(۱) الجدول السادس معدل بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة مادته الثامنة على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ ( ) صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في الرسمية في ١٩٧٩ المادد ٤٥ ) ونص على ما يلى :

« مادة ١ - في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع باصدار قانون تصحيح اوضاع باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام اقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة ( ٣٦٠/١٦٢ ) اعتبارا من تاريخ على ذلك من آثار وبشرط آلا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في المن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة .

وتحتسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ التعيين او بلوغه سن مادة ٢ ـ سنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مع عدم صرف أية فروق مسالية يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينقذ كقانون من قوانينها » ،

الكلية المحسوبة في الاقدمية العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام (١)

<u> </u>						
	المحسوبة في الآقدمية بالنسبة :					
•			1	_		
الدرجة المسادلة	مجموعة وظائف					
ف الكادر	الخدمات المعاونة		الأقل من المتوسطة			
الملحق بالقانون	المقرر تعيينهم في		المقسرر تعيينهم			
رقم ٢٦	الفئـــــة	تعيينهم في الفئة	ابتداء في الغثة			
اسنة ١٩٦٤	( 231 - 125 )	( TT 1EE )	( 771 - 177 )			
			i			
1	الجدولالسادس	الجدولالخامس	الجدول الرابع			
التاسعة	٦	٧		•		
الثامنة	۱۷	14	٧			
السايعة	71	14	17			
المنابسة	<b>₹</b> + 0	40	14			
٠٠٠ للخامسة	·	<b>५</b>	. 40			
الرابعة	:	37	۳٠			
الثالثة	_ *		70			

١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١١ - العدد ١٩ تابح ) ونص في السنة ١٩٧٨ - .

١٩٧٦/٨/٢٦ - العدد ٢٥ ) المعدل بالقانون رقم ٥١ إسنة ١٩٧١ - ( الجريدة

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1100 ، يعتبر المبية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين الحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على، ذلك من آثار ، ويشرط ألا تقل الثالثة عشرة أيهما أقرب .

من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع مترتبة على تطبيقه عن المدة السابقة على ١٩٨٠/١/١ ٢٧١ ..... عاملون بالتولة والقطاع الصام

# قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ (١٠) بعدم جــواز الجمع بين وظيفتين

#### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ١٢٥ أسنة ١٩٩١ بقمر تعيين أى شخص على وظيفة واهدة ﴾

وعلى نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والقوانين المعلة له ﴾

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ ٤

وعلى قرارات مجلس الوزراء بجلستيه المنعقدتين في ٢ أبريل ١٩٧٥ ؟ ١٥ يونيو سنة ١٩٧٥ ، في شان تبيام الشخص الواهد باعهاء وظيفة واهدة ؟

#### قىسىرى ؟

مادة 1 - (٢) على جميع الجهات التي يخضع الماملين غيها لأحكام أي من القانونين رقم ٥٨ أسنة ١٩٧١ ورقم ١٦ أسنة ١٩٧١ المشار اليهما أو لأية تشريعات وظيفية خاصة مراعاة القواعد الآتية :

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية في ۳۰ الحسطس سنة ۱۹۷۵ ــ العدد ۳۵ « مكرر » ۰

<sup>(</sup>۲) البند رقم (۷) مضاف بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۷۷ ( الجريدة الرسفية في ۱۹۷۷/٤/۲۸ – العدد ۱۷ ) والبند رقم (۸) مضاف بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم -٦٦ لسنة ۱۹۷۷ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۷/۷/۲۱ – العدد ۲۰ ) والبند رقم (۱) مضاف بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ع۹۲ لسنة ۱۹۷۷ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۷/۷/۱۲ – العدد ۲۸ تامر ۱ )

١ -- لا يجوز الجمع بين وظيفتين أو عملين بما يتعارض مع أحكام
 الدستور أو القوانين أو اللوائح أو القرارات أو التعليمات الادارية .

٢ - لا يجوز الجمع بين وظيفتين واردتين فى جداول أو ميزانيات الوظائف في وحدات الهيكل الادارئ للدولة ووحدات القطاع المام وبناء على ذلك لا يجوز الجمع بين أى من وظائف رئيس أو نائب رئيس مجلس ادارة مؤسسة أو هيئة عامة أو وحدة أقتصادية أو غير ذلك من الأجهزة .

٣ - لا يجوز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس ادارة ف وقت واحد أو تعثيل الجهة الأصلية التي يتبعها العامل في أكثر من جهتين • ويجوز تمثيل جهة الممل بمستويات وظيفية مناسبة أتل من مستوى وكيل وزارة بشرط مراعاة تحقيق التوازن بين المستويات في المجلس أو اللجنة ذات الشيان •

لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس ادارة أكثر من جهتين
 من الجهات الخاصة كالنقابات والجمعيات والمؤسسات الخاصة والنوادئ
 والاتحادات والروابط ومراكز البحوث والوحدات الدولية أو الأجنبية •

ويستتنى من ذلك رئاسة أو عضوية الجهات الشار اليها اذا كانت بلا مقابل مادى أو عينى •

 ه على الجهات المختصة مراعاة ألا يجاوز المقابل المادى بجميع أنواعه وأيا كانت تسميته مقابل القيام بأعمال وظائف أضافية ١٠٠٪ من الرتب الأصلى وبحد أقصى ٥٠ جنيها شهريا ٠

٦ ـــ لا تخضع اعمال التدريس والتدريب والاستشارات المنية أو المانونية أو غيرها للتيود والضوابط المصوص عليها في البنود السابقة .

ويقوم الجهاز الركزى للمحاسبات بهتابمة تنفيذ هذه القواعد ف الوحدات المختلفة .  ∨ \_ لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس ادارة أى مـن شركات أعمال التشييد والبناء والاسكان والتعمير وبين أى عمل آخر ٠

٨ ــ لا يجوز لشاغلى وظائف الادارة المليا فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والشركات الشتركة التى تساهم فيهما الموحدات المذكورة ــ الجمع بين وظائفهم وبين أى عمل آخر ــ يؤدونه بالذات أو بالواسطة ــ بما فى ذلك أعمال الاستشارة ، وذلك سواء لحسابهم الخاص أو فى أية جهة من الجهات فيما عدا الهيئات الدولية والحكومات الأجنبية ، ولا يمتبر عملا آخر فى حكم هذه الفقرة تمثيل الوحدات الاقتصادية فى الشركات أو الشروعات المستركة .

كما لا يجوز اعارة أى من هؤلاء العاملين أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة بالداخل ·

ويستثنى من حكم هذا البند أعضاء هيئسات التعريس بالجاممسات ونظائرهم في المؤسسات العلمية ومراكز البحث العاسى •

٩ ــ ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الضوابط
 والشروط المنصوص عليها في البنود السابقة في حالات خاصة يقتضيها
 الصالح العام ، وللمدة التي يحددها في كل حالة على حدة •

مادة ٢ ــ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر بریاسة مجلس الوزراء فی ۲۳ شعبان سنة ۱۳۹۵ ( ۳۰ انحسطس سنة ۱۹۷۵ ) ۰ عاملون بالدولة والقطاع العمام بالمسام عاملون بالدولة والقطاع العمام

## قانون رقم ٥٤ اسنة ١٩٧٦ فشان المهندمين المريين خريجي الجامعات والماهد المرية (١)

باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ سـ لأجهزة الحكومة وشركات القطاع العام أن تستوف اهتياجاتها ومن المهندسين المريين خريجى الجامسات المصرية فسور تخرجهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة . أو طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع المع على حسب الأحوال والمع على حسب الأحوال .

مادة ٣ ــ يتم توزيع من يرغب من باقى المهندسين الممريين خريجى المجامعات المصرية بمعرفة وزارة القوى العاملة والتدريب المهتى •

مادة ٣ - يحظر على المهندسين الشار اليهم فى المادة الأولى الامتداع عن تأدية أعمال وظائفهم لمدة ٣ سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم الممل ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٠ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٦٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك نيما عدا الاستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية فتعتبر كأن لم تكن ٠

ومع ذلك يجور للوزير المختص أو من يقوضه في ذلك قبول الاستقالة اذا وجد من الأسباب ما يبرر ذلك •

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يونية سنة ١٩٧٦ ـ العدد ٢٦ ٠

ويسرى الحكم المتقدم على المهندسين المعينين والمكلفين باجهزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل باحكام هذا القانون .

مادة ؟ \_ يحظر تعيين أو تتسفيل أو الحاق أى مهندس من الخاضعين لأحكام المادتين ١ ، ٣ بالعمل فى أجهزة الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أو أى جهة أخرى ولو كان ذلك بعسفة علرضة أو على سبيل الاستشارة سواء بأجر أو بغير أجر مالم يقدم ما يثبت عدم سبق تعيينه بأجهزة الحكومة أو بالقطاع العام أو قبول استقالته منها ٠

مادة ٥ سيماتب بالحبس ادة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ثالثمائة جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين كلّ من يخالف أحكام هذا القانون ٠٠

كما يجوز القاضى أن يحكم بمحو اسم الهندس من سجلات نقابة المهن الهندسية لدة لا تقل عن سنة ولا نزيد على خمس سنوات •

ويترتب على قبول المهندس استلام المعل بالجهة المين بها أو عودته لاستلام عمله بها ، وقف تنفيذ الحكم واعادة قيده بسجلات النقابة .

ملاة ٦ سيلفى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف المهندسين المصريين خريجى الجامعات المصرية ٠

مادة ٧ سـ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمعل به من تاريخ نشره •

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ جمادي الآخرة سنة ١٣٩٦ (١٣٠ يونية سنة ١٩٧٦ ) ٠

## قانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٧٧ في شان اقراض الماملين بالجهاز الاداري الدولة والقطاع العام (هـ)

باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يجوز للماملين بالجهاز الاداري للدولة والقطاع العام المنتفعين بأحكام المقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والمسدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار تنون التقاعد والتأمين والماسلت للقوات المسلحة الاقتراض من وزارة الأوقاف اذا بلغت مدة خدمة العامل خمس عشرة مئة ولم يتجاوز عموه سمة وخصين عاما ٠

ويضمن سداد هذا القرض الرتب ثم الكافأة أو الماش · ( المادة الثانية )

لا يجوز الجمع بين القرض بمقتضى هذا القانون وأى قرض مصرف بذات الضمان المنصوص عليه في المادة السابقة •

#### ( المادة الثالثة )

على الجهة التابع لها المقترض عدم التصريح له بأجازة خاصة بدون مرتب أو اعارة خارج الجمهورية الا بعد تقديم ما يثبت سداد أقسالًا الترض المستحقة عليه أو تقديم ضامن بسدادها وفقا لقواعد يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والا الترمت هذه الجهة بتسديد الأرصدة الطلوبة منه لوزارة الأوقاف و

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٣ سبتمسر سنة ١٩٧٧ - العدد ٣٥٠

#### (المادة الرابعة)

تلتزم الجهة التابع لها المهل بتوريد أقساط القرض وفى حالة انتهاء خدمة المقترض لأى سبب غير الوفاة تلتزم هذه الجهة بسداد رصيد الترض المطلوب من مستحقاته طرفها أو اخطار الجهة التى تتولى تسوية مماشه لاجراء الخصم قبل الصرف له وموافاة وزارة الأوقاف بهذا الرصيد وسقط أقساط القرض بالوفاة و

#### ( المادة الخامسة )

لا يجوز اقراض العاملين بوزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية طبقا لأحكام هذا القانون •

## (المادة السادسة)

يصدر وزير الأوقاف القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ العمل به (١) .

#### ( المادة السابعة )

يلفى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن اقراض موظفى الدولة بضمان المرتبات ومبالغ التعويض والكافآت والمعاشات كما يلفى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

#### ( المادة الثامنة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره · يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٧ ) .

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الاوقاف رقم ۸۸ لسنة ۱۹۷۷ في شأن قواعد اقراض العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاء العام ( الوقائع المصرية في ۱۹۷۸/۱/۱٤ - العدد ۱۲ ) ٠

عاملون بالدولة والقطاع العسام .....

## قرار وزير الاوقاف رقم 11 لسنة 1970 في شان قواعد اقراض العاملين بالجهاز الاداري للدولة والقطاع العام (1)

## وزيد الأوقاف ووزير الدولة اشتون الأزهر .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

#### . قىسرر :

مادة ١ - تطبق القواعد البينة في هذا القرار في شأن اقراض وزارة الأوقاف للماملين بالجهاز الاداري للدولة والقطاع المام •

مادة ٢ ــ يحرر القرض على أستمارة القرض التي يتم صرفها من خرانة ديوان عام الوزارة أو من الجهات التي يحددها وكيل الوزارة لقطاع البـر •

مادة ٣ - تسلم استمارة القرض مستوفاة الى ادارة القروض بديوان عام الوزارة أو ترسل اليها بالبريد السجل على أن تصل خلال شهرين من تاريخ صرفها والا اعتبرت لاغية •

مادة ؟ - تتولى ادارة القروض مراجعة استمارات القرض وقيد المستوفى منها في السجل المعد لذلك ، وعرضها على لجنة القروض بحسب ترتيب قيدها ه

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٤ يناير سعه ١٩٧٨ -- العدد ١٢٠٠

العسام	۲۸۰ عاملون بالدولة والقطاع						
هادة ٥ ـــ تشكل لجنة المقروض بديوان علم الوزارة على الوجه الآتمي :							
	وكيل الوزارة لقطاع المبر						
أعضاء	مدير عام الادارة المامة للبر						

وفى هالة غياب أحد الأعضاء يحل معله فى عضوية اللجنة من بيباشر اختصاصاته •

ويتولى مدير ادارة القروض أعمال سكرتارية اللجنة ٠

مادة ٦ - تجتمع لجنة القروض بناء على دعوة من رئيسها ولا يكون انعقادها محيحا الا بحضور رئيس اللجنة وأعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات •

مادة ٧ - تفتص لجنة القروض بما ياتي :

- ( 1 ) غصم استمارات القرض المروضة •
- (ب) تحديد قيمة القرض حسب قروف طالب القرض وما يقدمه من مستندات وعلى ضوء رصيد القرض بالبنك وطبقا المقواعد المنصوص عليها بالمادة التالية •

مادة ٨ سيتم تحديد قيمة القرض وفقا لما يلي :

أولا ـــ بما يوازى المرتب الأساسى بدون بدلات عن ثلاثة شهور بحد أقصى مقداره ٣٠٠ جنيه ( ثلاثمائة جنيه ) في الحالات الآتية :

- (1) الرض الزمن والجراحة •
- (ب) الضيق المالي لأعباء عائلية .
  - (ج) الديون واجبة الأداء •

عاملون بالدولة والقطاع المام ....

ثانيا - بما يوازى الرتب الأساسى بدون بدلات عن أربعة شمور بعد أتمى متداره ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في عالات زواج طالب الترض أو الابنة ، وذلك بالشروط الأتية :

- ( ا ) تقديم صورة وثبيقة عقد الزواج ٠
- (ب) عدم منى أكثر من سنة على تاريخ عقد الزواج •

ملدة ٩ سـ يجب ألا يتجاوز القسط الشهرى لمحاد الغرض ربع صافئ المرتب الأساسي لطالب الغرض بدون بدلات ٠٠

ولا يجوز أن تجاوز مدة تسديد القرض سنتين ٠

مادة ١٠ - لا يجوز تجديد طلب القرض الا بعد تمسديد القرض السابق بالكاملة ٠

مادة ١١ - يؤجل نفسم أقساط القرض بمناسبة عيد الفطر والأضحى المباركين ٥٠

مادة 17 - ف حالة موافقة لجنة القروض تحال الاستمارات الى بنك مصر الاتخاذ الاجراءات التنفيذية للصرف •

مادة ١٣ ـــ يمنح الترض بدون غوائد ، مع تحصيل مصاريف ادارية بواقع ٢/ من قيمة كلّ قرض ٠

مادة ١٤ ــ تسدد الوزارة من اعتمادات البر آية مبالغ تستحق للبنك مقابل عمليات الاقراش •

مادة ١٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المدية ، ويعمل به مسن تاريخ مدوره ،

صدر في ١١ من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ ( ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ ) ٠

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ اسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين ومعثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة (١)

## رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات المامة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛ وعلى نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ؟

وعلى قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ أسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛ وعلى قانون شركات المساهعة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى المحكومة والاشخاص الاعتبارية المامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع المام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ؟

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاتة المادر بالقانون رقمم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ؟

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ؛

 <sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٢/٣ ــ العدد ٢٧٤ .

عاملون بالدولة والقطاع الفيام .....

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٥٥ لسنة ١٩٧٨ ۽ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤٥ لسنة ١٩٨٥ ۽

#### قىبىرر:

هادة 1 - ( البند (م) مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ و ٣٠ المسنة ١٩٧٨ و ١٤ المساب الميما ، تكون الاستمانة بالخبسراء والمستشارين أصحاب الخبرة والكناءة المنادرة في الحكومة والقطاع المام بمد السن القانونية المتررة لمتركة الخدمة وفقا للضوابط الآتية :

١ - تعد الجهة المختصة قائعة سنوية تقديرية للمكافآت التى تخصص للصرف منها على الخبراء والمستشارين ، ويرفق بها كشف بأسامائهم والإعمال التى ستوكل اليهم ومبررات الاستمانة بهم وتقدم الى رئيس مجلس الوزراء ثبل المملز بها لاعتمادها .

 ٢ ــ يتم التماقد مع الخبراء والمستشارين في الجهات الشار اليها في حدود المالغ التقديرية المتمدة •

٣ - يكون التماقد لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد •

٤ ــ لا يجوز أن يتولى الخبير أو المستشار القيام بأعمال وظيفة
 تنفيذية أو ادارية •

ه ــ يتم تحديد المكافأة التي يتتأضاها الخبير أو المستشار في حــ دود
 الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه عند انتهاء الخدمة وبين الماش المستحق
 له ، وبما لا يجاوز مجموع ما يتقاضاه رئيس الوحدة التي يلحق بها •

مادة ٢ سيجوز تشميل الممالة الماهرة والحرقيين في الحكومة والقطاع المام بعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية :

 ١ ــ أن يقتصر التعاقد على حالات الفرورة القموى التي تقتضيها حاجة العمل وتقدرها السلطة المقتصة •

٢ - يكون التماقد لدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد •

٣ ــ يتم تحديد المكافأة التي يتقاضاها المتعاقد في حدود الفرق بين
 المرتبات والمكافآت التي كان يتقاضاها والمعاش الستحق له •

ويجوز للقوات المملحة ووزارة الداغاية تشميل جنود وضباط الصف بذات الشروط النصوص عليها في البنود السابقة •

مادة ٣ سيجب على الجهة التي يعمل بها الخبير أو المستشار أو العمالة الماهرة والحرفيين أن تتخذ اللازم شعو تأهيل من يحل محلهم خلال مدة المحسد •

مادة ) سيكون اختيار معدى المال العام في البنوك والشركات المستركة وفقا المضوابط الآتية :

١ -- يتم تعيين المثل لدة سنة قابلة للتجديد في ضوء الجهود التي بذلها لحماية المال العام وتتميته •

٢ - لا يجوز للشخص الواحد أن يبعثل المال العام في عضوية مجلس ادارة أكثر من شركة •

 ٣ -- لا يجوز تجديد تعنيل الشخص فى مجلس ادارة الشركة الشتركة لأكثر من سنتين اذا ما حققت هذه الشركة خسائر ، وفى هذه العالة لا يجوز تمين هذا الشخص كممثل للمال العام فى شركة أخرى •

 لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس ادارة هيئة إو شركة قطاع عام ورئاسة مجلس ادارة الشركة الشتركة التي تساهم فيها الهيئة أو الشركة الا لمزرات توية يقدرها رئيس مجلس الوزراء • ٦ - تؤول كافة المبالغ -- وأيا كانت صورتها أو تسميتها -- التى تستحق أمثلى المآل العام بالشركات المستركة الى جهاتهم التى يمثلونها ، وعلى أن تصرف لهم هذه الجهات مكافأة تمثيل بحد أقصى ١٠٠٠ جنيه سنويا للشخص ،

٧ - يانترم معثل المال العام بتقديم تغرير سنوى لمجلس ادارة الجهة أ التى يعثلها يوضح فيه موقف الربحية فى الشركة المستركة وأهم ملاحظاته على الادارة ومقترحاته لعلاج القصور فيها ، وترسل صورة من هذا التغرير الى كل من الوزير أو المحافظ أو رئيس هيئة القطاع العام المختص --بحسب الأحوال -- وذلك في موعد أقصاه شهر من تاريخ اعتماد مجلس ادارة الشركة للموازنة المامة السنوية ،

٨ ـــ فَ جميع الأحوالَ لا يجوز أن تزيد سن الميثِلَ وقت اختياره على
 الخامسة والستين الا فَي حالة الشرورة القصوى ٠

مادة • ــ مم عدم الاخلال بالمتود القائمة وقت الممل بهذا القرار ، تطبق احكام هذا القرار بأثر مباشر على الفبراء أو المستشارين ومعثلي المال المام وذوى المهارات والمرتبين الذين تستمين بهم البهات المشار اليها في هذا القرار ، وعلى هذه الجهات توقيق أوضاعها ونتامها ولوائحها وفقا الأحكامة •

هادة ٦ - على الجبات المفتصة تنفيذ هذا القرار ،

عدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ ربيع الاول سنة ١٤٠٦ ( ١٩ نوفعبر سنة ١٩٨٥ ) ٠

### التعديلات التشريعية للموضوع

النشر		أداة التعديل	مكان النشير	الشص المعدَّل	
مغخة	ملحق		ص		
				·	1
					4
İ		***************************************	************	***************************************	۳
				····· ····	4
			,	***************************************	7
		•	. ,		:9
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·					1.
		· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •			77
		***************************************	************		17
		·····			۱۳
		,			18
	•			***************************************	10
		***************************************	***************************************	***************************************	
		***************************************		***************************************	14
	*********			\$	14
				***************************************	٧.
			1	***************************************	

بالدولة والقطاع العسام	عاملون
------------------------	--------

### التعميلات التشيعية البوضوع

مكتان النشر طحق صفحة		مكبان النصر الداة التعديل النص المعدل - النسر ص		النص العدل	
مختة	ملحق		من		
					,
*******			***********	\$20,000000000001,00001200120000000000000	¥
*******	*******	, ma , a s a g g g g a r r r r b b b d d a a r b a a r b a a r b a a r b		***************************************	۴
	**********		***********	**** **** *****************************	£
*********		) } }	***********	***************************************	
	********	,	•••••	***************************************	
***********					<b>v</b>
	**********	)50040500000000000000000000000000000000	***************************************	***************************************	Α.
**********	********	) A & B & G B & G & & & & & & & & & & & & &	##0##410000444		4
	*********		**********		"
4000000	***********	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	***************		11
**********	•••••	**************************************	40000	>>>+++++++++++++++++++++++++++++++++++	15
**********	********	)	************	***************************************	12
		***************************************	***********		10
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	***************************************	***********		12
000#******			***********		17
***********	**********		••••		۱۸
*#*******	······································				19
************		***************************************			٧.
			-		ţ٠

# التمحيلات التشيعية الموضوع

المنأس	مئيان ملحق	اداة التعديل	مكــان النشــ	النص المدل	3
مفحة	ملحق	المالية	النشو ص		
					١
**********			***********		
a c # # # # # # # # # # # # # # # # # #				***************************************	
					•
			*******	***************************************	
************	**********	***************************************	******	**************************************	^
•	**********			######################################	9
		**************************************	***********		,, ,,
			40000*******		17
		***************************************	**********	#4.0-\$%44## <b>86</b> 4#\$\$\$\$\$14%00000000000000000000000000000000	14
			<b>2-1-4148-0</b> 0000	***************************************	18
		***************************************		***************************************	17
				***************************************	17
		7****. ··· · 147-79		**************************************	14
**********	A		***************************************	**************************************	۲۰ (
				i	F :

#### التمميلات التشييعية البهضيج

مكان النشر		اداة التعديل	مكسان النشسر	النص العبدل		
مبقعا	طعق		, po			
			0.2		,	
	*********	**************************************	*************	000000000000000000000000000000000000000	₹	
	\$ <u> </u>	******************************			۳	
	·	***************************************	***********			
*****	**********	***************************************				
	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	**************************************	4000000000000000		٧	
		*******************************	********		A	
			********	***************************************	<u></u>	
		\$	************	***************************************	11	
		986 800 990 993 98 893 983 983 983 983 983 983 983		***************************************	۱۲	
		*********************************	**************		18	
		-			14	
		***************************************	***********		17	
		***************************************	•••••		۱۷	
	**********	***************************************			۱۸	
			<b></b>		19	
		-	at.		7.	

### التمميزات التشيمية البوضي

التفرّ	مكبان	أراة القمبيل	أ مكسان الفشو ص	الشمن المغشل	
ملخة	ملحق		ص ً		Ľ
					,
**********			***********		٧
					r
***********		•			į.
ü		·	***********	***************************************	
	**********	**************************************	******		3
		**************************************	********	**************************************	 A
,	*********	••••••••	••• •••••	··	
•		400000000000000000000000000000000000000		***************************************	١.
		***************************************	da	**************************************	11
					17
		******************************		*	17
		*************************		·····	31
		**************************************			10
•••••••		######################################	**********	· ************************************	17
		***************************************		***************************************	14
		***************************************	***********	***************************************	19
		70 <i>0</i> 0001 9000+0040++++++++++++++++++++++++++++++		######################################	7.
		***************************************	*********		~



عنييسيني ٢٩٣

### قانون رقم ۱۱۸ أسنة ١٩٥٠

بقرض حُدِمَاتَ الجِتْمَاعِيَةُ وصحية عَلَىٰ بِمَصْ مَلَاكُ الأَرْاثِنِي الزَرْاعِيَةِ (١)

#### تمن غاروق الأول مأك منسر

قرار هجلس الثنيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد معتنا عليه وأعدرناه :

مادة 1 – في تطبيق أحكام هـذا القانون يقصد بكلمـة « عزبة » مجموعة المبانى التي تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون علاة بخدمة الأواضى الزراعية المتابعة لهذه العزبة ٣٠ ،

ويقصد بعبارة ﴿ مَالَكُ العَرْبَةَ ﴾ كل شخص حقيقى أو معنوى غردا كان أو أكثر مالكا لأرض ترواعية نعط فيتنوى عليها حكم الفقرة العمايية .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ \_ العدد ٨٠ ٠

 <sup>(</sup>٢) قضت محكمة النقض بان النص في الحادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن فرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الاراض الزراعية على أنه :

<sup>&</sup>quot; في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بكلمة (عزبة ) مجموعة المبانى التى تقام لسكن المزاعين الذين يقومون عادة بخدمة الاراقض الزراعية التابعة لهذه العزبة » وفي المادة الثانية منه على أنه " لا يجوز انشاء عزبة من العزب الا بعد الترخيص بذاك من مجلس المديرية الواقعة في دائرتها الارض الزراعية الملتحقة بها مبانى العزبة » يدل على أن الشروع قد اشترط توافر شرطين حتى توصف مجموعة المساكن بانها عزبة في مفهوم هذا القانون وبالتالى تخضع الحكامه ، هما أولا أن تكون المساكن ملحقة بارض زراعية أي تكون الأطيان هي الأصل والمساكن ملحقة بها مما يوجب أن تكون هذه المساكن تأبقة لذات مالك الأطبان ثانيا : أن يكون شاغلو هذه المساكن من القائمين على خدمة الأرض الزراعية المذكورة ، مما مقتضاه أن خضوع هذه المساكن به على خدمة الأرض الزراعية المذكورة ، مما مقتضاه أن خضوع هذه المساكن القض، مدنى المشار الهار المدال المذكورين معا ( الشخر على الشار الدي المساكن المدال المدن عدم الثانى فقرة ١٦٦٧ ) .

مادة ٢ - لا يجوز انشاء عزبة من العزب الا بعد الترخيص بذلك من مجلس المحيية المحاقة بها مبانى الراعية المحتقة بها مبانى العزبة ويرفق بالترخيص صورة من رسومات مبانى العزبة ممتمدة من حيات الاختصاص ومعها الاشتراطات الخاصة مها •

ويقدم مالك العربة أو من يقوم مقامه طلب الترخيص على النموذج المد لهذا العرض ويرفق به رسومات الماني المرغوب اقامتها من ثلاث صور وتعد هذه الرسومات وفقا للمواصفات المسار اليها في هذا القانون وفي المراهدة التنفيذية الخاصة به ٠

ويجب على المجلس أن يغصل فى الطلب فى هدة لا تتجاوز ثلاثة شهور والا كان للمالك الحق فى البناء دون انتظار الترخيص •

مُلدة ٣ - يجبُ أن تشمل الاستراطات المسار النَّها في المادة السابقة على الأخس ما يأتي :

١ - توفير الياء النقية الصالحة الشرب لسكان العزبة سواء بتوفير
 آلة رافعة أو بأى طريقة أخرى تقرها الجهة الصحية المختصة .

 ٢ - انشاء حوض مياه أو أكثر من المورد المشار اليه فى الفقرة السابقة لشرب المواشى .

٣ - تخصيص مكان قبلى مبانى العزبة يضع فيه السكان السماد
 العضوى ( سباخ المواشى ) وكذلك تخصيص مكان آخر للاحطاب .

٤ - أيجاد صندوق للاسمافات الأولية يخصص له مكان معروف لسكان العزبة ويوضع فيه دائما المطهرات والأربطة التى نيصصر بها قرار خاص من وزير الصحة العمومية ويعهد بهذا الصندوق الى شخص متمرن .

ه - انشاء تماعة للاجتماعات أو زاوية للصلاة وغقب للشروط التى تضمعا وزارة الشئون الاجتماعية و ويستثنى من ذلك العزب المرخص بها قلل صحير هذا القانون اذا كانت مساحة الأراضى الزراعية المدعقة بها تقل عن ٥٠ فدانا أو كانت الأموال الأميرية الربوطة عليها تقل عن خمسين جنيها مصريبا ٠

مادة ٤ سيعظر على السكان أن يضعوا بها السباخ العنسوى والأعطاب المدة للعريق أو المواشى الا في الأمكنية المضعة الها .

### مادة ٥ - يراعى في مبانى المزب الشروط الآتية:

٢ - أن يكون المسكن مكونا من حجرتين على الأقل وحوش لا يقل
 مساحته عن ٢٥ مترا مربعا ومن حظيرة للمواشى منفصلة عن غرف السكن

٣ - ألا يقل ارتفاع الفرف من الداخل عن ٣ امتار .

أن يكون بالفرف منفذ التهوية بواقع ١٠/ على الأقل من سطح أرضية المرف •

 ه - أن يكون بكل مسكن مرحاض صحى طبقا للشروط التي تقررها وزارة الصحة العمومية •

٦ - يجب أن تطلى حجرات السكن من الداخل والخارج بالجير مرة
 ف كل سنة •

بيب أن تعمل أرضيات الغرف من دكة نظيفة وسطحها بهادة
 لا يتسرب منها المطر •

٨ --- يجب ألا يقل عرض الشارع بين المساكن المتقابلة عن أربعة أمتار اذا كانت المساكن من دور واحد وعن ستة أمتار ان كانت من دورين ٠

مأدة ٦ سـ لا يجوز الترخيص بانشاء عربة الا أدا كانت مدود مبانيها المخارجية تبعد على الأتل ٢٠ مترا من آخر تعلى خارجيل البير النيل أو جسر ترغبة عمومية أو مسرت عمومي و ١٥٠ متر السن جبانة و ١٥٠ متر من طويق زراعي ٠ (متار من طويق زراعي ٠

مادة ٧ سـ يكون الترخيص ببناء المزبة نافسذ المعول لسدة سنتين ويجوز تجديده لمدة أخرى لا تتجاوز السنتين بشرط أن يكون المالك قد بدأ معلا في البناء وأن يبدى أعبابا جدية لتوقفه عن أتمام البناء فاذا انقضت المدد المسار اليها بطل مفعول الترخيص •

مادة ٨ ــ اذا قرر المالك بمد انتهاء مدة الترخيص أنه المتصر على القامة بجزء من الأبنية المرخص له بانشائها وكان هذا الجزء مستوفيا كافة الشروط جاز لمجلس المديرية اعتباره غزية ٠

مادة ؟ - اذا أنشئت غزبة أو شرع فى انفىائها بدون ترهيض أو كان هرهما نها ولم تستوفى الشروط والأجراءات الجبينة فى المواد ٣ و ، و ه جاز للمجلس أن يقور هممها .

فاذا مضت سقة شهور على اتمام بناء العزبة ولم تحرر سفائفة الملكها وتوافرت فيها الشروط والاجراءات الميئة في الموادس و و و ه جاز المجلس أن يقرر اعتبارها عزبة مرخصا بها وكذلك الحال اذا كان صاحب العزبة ، سواء كان مرخصا بها أو غير مرخصا بها ولم تتوافر فيها تلك الشروط والاجراءات ، قد قام بتنفيذ الأعمال التي قررها المجلس في المهلة التي حددها لسه .

مادة ١٠ حكل تعديل فى مبانى العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس الديرية غان أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستونيا الشروط والاجراءات المبينة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر هدمه الا اذا قام المالك منتفيذ الشروط التى يضعها له المجلس فى المواعيد التى يحددها لسه • <u>م مناب منازب</u> د

مادة 11 مد المجلس أن يقور ازالة كل غوية اذا خات من سكانها وتهديرت .

مادة ١٢ سـ ( الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٨٨٥ اسنة ١٩٥٣ ). لا يصدر قرار بالهدم الا بعد تكليف مالك الغزية كتابة بابداء أقواله المجلس أو لن يندبه المجلس لذلك •

ويشترط أن يكون قرار الهدم صادراً عن أغلبية ثاثى أعضاء المجلس وبعد أن ينظر المجلس فيها يهيه المالك تعلجة أو تنظاهة من الأقوال .

ويشترط أن يصادق وزير ألداخلية في جميع الأحوال على القرار أ الصادر من المجلس بالعدم •

واذا لم يقم المالك بتنفيذ قرار الهدم في الميماد الذي يحدده لــه نفذه المذير بمصاريف على المالك •

هادة ١٣ ــ يجب على مالك كل عزبة أن يتمهد مساكتها وجميع منشأتها بالإصلاح والترميم المستعر وفقا للاشتراطات التي تخسمها ا المهات المختصة •

ويجب على ساكتى العزبة أن يتعهدوا مساكتهم بالنظافة وأن يعالخظوا . على ما يقوم به المالك من اصلاح وترميم •

هادة 18 - يفصص مثلك العزبة بغير متابل لكل مسكن من المساكن الماعولة التي يقيمها قطعة من الأرض لا تقل عن قبراط في زراعة الخضر والمواد المذائبة الأخرى ويجوز ضع هذه المسلحات ألى بعضها في وعدة مجاورة للعزبة •

هادة ١٥ - تقع على مالك العزبة وهده جميع مصاريف الانشاءات والتكاليف اتى يتطلبها تتفيذ هذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه ولا يجوز تحميل سكانها أى مصاريف في هذا الشأن و مادة 11 ستعتبر رخص العزب المطاق قبل صدود: هذا التسانون تائعة اذا تمام مالك العربة بتنفيذ الاشتراطات الواردة بالمادة ٣ والفقرات . من ٤ الى ٧ من المادة الخامسة على أن يتم ذلك التنفيذ قبل انقضاء سنة . من سريان هذا القانون •

ويلتزم أصحاب هذه العزب بتنفيذ باقى الاشتراطات المنصوص على وجوب توافرها فى هذا القانون ، فى فترة ست سنوات من تاريخ صدوره .

مادة ١٧ مـ يحتفظ مالك العزبة بالترخيص ونسخ الرسومات المعتمدة والاشتراطات الخاصة بها في حالة جيدة ويقدمها دائما للموظفين المشار اليهم في المادة ١٩ من هذا القانون كلما طلب اليه ذلك .

مادة 10 سكل مخالفة لأحكام هذا القانون يماتب عليها مالك كل عربة أو ممثله أو ناظر الوقف اذا كانت الأطيان موقوفة بعرامة تتراوح بين خمسة ينيهات وعشرين جنيها ويحدد القاضى من تلقاء نفسه في الحكم الذى يصدره المدة التي يجب على مالك المزبة أو ناظر الوقف ازالة المخالفة في خلالها على الا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الحكم م

فاذا انقضت هذه المهاة المحددة وكانت المخالفة التى ارتكبت مازالت قائمة جاز المسلطة الادارية أن تقوم بازالتها وتجصيل ما تتكلفه في هـذا الشان من نفقات بطريق المجز الادارى بحيث لا يتجاوز ما يحصل من المالك سنويا قيمة الأموال الأمرية المقررة على أرض المزبة .

ويماقب بغرامة لانتقالَ عن ٢٥ قرشا ولا تتجاوز جنيها واحدا كل شخص يخالف حكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا القانون والفقرة الثانية من المادة ١٦٠ .

ملعة 19 سيكون للموظفين الذين ينديهم وزراء الداخلية والصحة المعومية والشئون الاجتماعية بقرارات منهم حق اثبات المخالفات التي تقهضد أحكام هذا القانون واللائحة الصادرة انتفيذه .

دينسسنزپ .....

ويكون لهم ف خذا الشبان صغة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٢٠ سلوزير الداخلية فى كل وقت أن يأمر بازالة ما ينشأ من مضارب المربان خارج منطقة السكن فى القرى أو خارج حدود المربة ، وله كذلك هدم كل بناء يقام خارج تلك المنطقة أو تلك المحدود لايسواء المواشى أو لحفظ الحاصلات أم لأى غرض أخر اذا ثبت أن فى بناء هذه المبانى تهديدا للامن العام .

مادة ٢١ - يلغى القانون رقم ٦٩ اسنة ١٩٣٣ ، الخاص بالعزب ·

هادة ٢٢ سـعلى وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والصحة الممومية والمدل تنفيذ هذا المقانون كل فيما يفصه ، ويعمل به بعد سنة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

ويصهر وزير الداخلية اللائمة اللازمة لتنفيذه ٠

ناهر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ ( ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ ) •

<u> </u>	 +

# المعيزات التكريعية ألؤضوع

النشر		أواة التغتيل	مكستان التقشر	العنص العدل	
مغخة	ملتعق	_	مدن	اهنص المعدل	
****		*		***************************************	١
		>====================================		**************************************	¥
			£		۳
10007*****	********	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·			1
				t	
,			<b></b>	- 	
		· = 1 0 1 0 1 0 1 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	***********		٧
10000000			é	<b>hásagarus de an eire e renous se en en <u>anabaras de es</u> se es e</b>	Α.
		***********************			
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	*	• *************************************	*****
			(	* 7 00 ft + 1 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	11
				**************************************	17
		. 4 - 4 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 -		····	18
		****************************		* * \$500 * \$7.00 * * * * * * * * * * * * * * * * * *	10
********		**********************************	#454 <b>86</b> 00444	-1-0-949364+494-440479799614014+4444 <del>900206649</del>	17
		A   B   A   4   4   8   8   8   8   8   8   8   8		5 87 AUGUS 200 A <b>SCAR</b> US ST (CEQUICO 2000 E +++00 DE++000 CE +2000 C	۱۳
••••		**************************************			1A
			**********	02040000000000000000000000000000000000	19
			************		٧.
			/hanssattertt		



غــــــلم الدولـــــة

# القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤١ بشان رفع الطم الوطني واعلام الدول الأجنبية

نحن غاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه والمحديثاء :

مادة ١ - يرنم العلم الوطنى على جميع مبانى المكومة وما في حكمها في أيام الجمعة وأيام الأعياد الرسمية المبيئة في الجدول المرفق بهددا التانون •

ويجوز تعديل الجدول الذكور بقرار يصدره وزير الداخلية بمد موافقة مجلس الوزراء .

ويجوز لوزير الداخلية أيضا أن يأمر بمناسبة طروف استثنائية خاصة برخع العلم الوطنى على مبانى الحكومة في غير الإنيام المسار اليها في الغترة الأولى •

وفيما عدا التواعد الخاصة التي تضمها وزارة الدفاع الوطني المباتي المربية يرفع الملم الوطني يوميا على مباني مراكز الحدود والجمارك ٠

مادة ٢ سـ يرنم الملم الوطنى على الأبنية الخاصة بمناسبة الأعياد والاعتفالات المامة أو الخاصة من

يحظر رقع العلم الوطنى بصفة مستمرة أو استعماله كملامة تجازية أو بقصد الاعلان •

ويحظر أيضا رفع أعلام باهتة اللون أو في حالة سيئة .

مادة ٣ ــ مع مراعاة تثلبيق قواعد القانون الدولى في هذا الشسان وبوجه خاص نيما يتملق بالمثلين السياسيين والقنصليين والقوات الحربية

والسفن الحربية الأجنبية لا يجوز رقم أعلام الدول الأجنبية الا فى الأيام المسار اليها فى المادة الأولى وفى أيام الأعيساد الوطنية للدولة الأجنبية وبمناسبة زيارة رقيس الدولة الأجنبية أو عضو من أغضاء حكومتها وكذلك بناء على ترخيص يعنمه وزير الداخلية •

ولا يجوز بأي حال رغع العلم الأجنبي الا أذا كان مصعوبا بالعلم الوطنى • ويجب أن يكون ألعلم الوطنى صاويا العلم الأجنبي في القدر وأن يوضع في مكان الشرف •

مادة ؟ سيحظر استعمال العلم الأجنبي في الطريق البام وفي الواكب وفي المظاهرات الا بعد التصول على ترخيص سسابق بذلك مسن وزارة الداخلية •

ومع مراعاة تطبيق قواعد القسانون الدولى المسار اليها في المسادة السابقة يعظر رمع العلم الأجنبي على سيارة تبدير في الطريق العام •

مادة ٥ س يحمّل بقير ترخيص منابئ من وزير الداخلية وضع عامود ارفع الإعلام غير مثبت في المباني ذاتها ٠

مادة ١ سيهدد وزير الخارجية القواعد الخاصة باستعمال الملم الوطنى بالنسبة لهيئات التمثيل السياسي والقنصلي المرى في الخارج ،

ويحدد وزير المواصلات (1) القواعد الخاصة باستعمال العلم الوطنى بالنسبة اسفن الملاحة التجارية واستعمال العلم الوطنى والأعلام الأجنبية بالنسبة اسفن الملاحة الداخلية وكذلك في الموانى والمياه الداخلية .

تحدد بقرار يصدره وزير الداخلية ١٦٠ الأحكام الماصة بشكل الطم

<sup>(</sup>١) صدر قرار وزير المواصلات زقم ١٨٠ تسكة ١٩٤٣ ٠٠٠

<sup>(</sup>٢) مِبْدِر قرار وزير الداخلية رقم ٢٣ لمبلة ١٩٤١ :

عَسِمَامُ الفولِسِةِ

الوطنى وهجمه وبعير ذلك من الخصائص وبكينية رنمه والاشارة الى المدود وكذلك بالشروط الخاصة لاستماله غير ما نص طيه في النقرتين السابقتين ه

مادة ٧ سـ يعلقب بعرامة لا تتريد على خمسة جنيهات كل من رفع العلم الوطنى أو علم دولة أجنبية مخالفا لأحكام المواد من ٢ الى ٥ من هذا القانون أو القرارات المنصوص عليها في المادة ٦ ٠

يماقب بنفس المتوبة كل من عَرض للبيع أو باع أعلاما وطنية لا تتنق مم الأوضاع المتررة •

فاذا ارتكب مظلفة أخرى فى خلال سنة كانت المقوية المنصوس عليها فى الفقرتين السابقتين الحبس لمدة لا تتجاوز خفسة عشر يوما وغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو احدى هاتين العقوبتين ه

مادة ٨ سـ على وزراء الداخلية والخارجية والمواصلات والمللية والدناع الوطنى تنفيذ هذا القانون كل نميما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

## جدول الأعياد الرسمية المملكسة المصرية

سغر المحمل الشريف .

وقفة عيد الأنسص •

عيد الأنسص المبارك (أربعة أيام ) •

ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك •

( م ۲۰ .. موسوعة مصر .. ج ۱۹ )

- رأس السنة الهجرية •
- عودة المعمل الشريف ه
  - عيد الاستقلال
    - شم النسيم •
- المولد النبوي الشريف •
- ارتقاء حضرة صلحب الجلالة الملك •
- وفاء النيل السعيد ( جبر البحر ) •
- وقفة عيد الفطر ( انتهاء صوم رمضان ) عيد الفطر المبارك ( ثلاثة أيام ) •
  - عيد الجهاد الوطني م
    - عيد الجهاد الوهلي . الاحتفال بالكسوة الشريفة .

#### المتاسبات

- عيد ميلاد عضرة ساهبة الجلالة الملكة •
- عيد ولادة أبناء وبنات عضرة صاحب الجلالة الملك .
  - يوم ا<del>فنتاح</del> البرلسان •

عيمام الدولية المسالة 
# عَلَونَ رَقَمَ ١٤٤ لَمَـبَةَ ١٩٨٤ بشأن العلم المعرى (١)

بامتم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ؟

مادة 1 سـ العلم الوطنى لجمهورية مصر العربية مكون من ثلاثــة م الوان الأسود والأبيض والأحمر ، ويه نسر مأخوذ عن « نسر صلاح الدين » باللون الأصغر الذهبي •

ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طواسه يتكون مسن ثلاثة مستطيلات متساوية الأسعاد بطول العلم أعلاه باللون الأسعار وأوسطها باللون الأبيض الأبيض ، وذلك وفقا للنموذج المرفق بهذا القانون •

مادة ٣ - يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه شسكاً علم الامرح الرئيسية للقوات المسلحة •

وتقور اللوائح المسكرية شكل الاعلام الخلصة بالوهدات والسلطات المفتلفة وشروط استعمالها ومسا يجب أداؤها لهسا من التعظيم .

مادة ٣ كل من حمل أو عرض فى المحال أو الاجتماعات المسلمة أو وزع أو لمسق فى مكان معرض لرؤية الجمهور ، أو عرض اللبيع اعلاما أو رموزا أو شعارات أو شارات مهيجة أو من شائها اقلاق الأمن العام أو احداث فتنة أو اضطرابات ، يعاتب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر ، وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بلحدى هاتين المقوبتين ،

١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/١٠/٤ – العدد ٤٠ ( تابع ) ١٠

وذلك مع عدم الاخلال بايةً عُقويةً أشد يَعَسَ عليها أقانون المقوبات أو أي قانون آخر •

مادة ٤ ــك من اسقط أو أعدم أو أهان بأية طريقة كانته العلم الممرى أو أى شمار آخر لجمهورية مصر العربية أو لاجيدي السدول الإختية ، كراهة أو احتقارا السلطة الحكومة أو لتلك الدول ، وكان ذلك علنا أو فى مكان عام أو مقتوح للجمهور بعاقب بالحبس مسدة لا تريد على سنة أسهر أو بغرامة لا تريد على مائتي جنيه ،

مادة ٥ سيلمني كل تمن يخالف أحكام أهذا الثانون ٠

ملاة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره •

بيصم هذا القانون بشاتم الدولة ، وينفذ كقائون من الوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٥ ( ٢ اكتوبر سنة ١٩٨٤ ) ' ' '

# النمميالت النشيعية الموضوع

النشر	مکان ملحق	أداة التعديل	مكسان النشس ص	الشص العدل	
مشخة	ملحق		میں		
		/ 1.000.00.00 MR 55.1.1000 MR 50.00 MR 50.00			١
.,		***************************************	. 4	,	7
					T.
		***************************************			٦
*********					.Y.
		***************************************		**************************************	<u>^.</u>
		*******************************		***************************************	1.
		********************************	*********	***************************************	11
***************************************		, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	· . = = = = = = = = = = = = = = = = = =	**************************************	17
		• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	*************	^	15
		1			12
			b-0	rb	11
		**************************************	************	######################################	17
		***************************************		·	1A.
	)	***************************************	************	***************************************	7 ·
	i			***************************************	*

### التعميلات التشريعية البوضوي

النشر صفحة	مكان	اداة التعديل	مكسان النشو ص	النص المعدل	
مشعة	ملحق		ص		
					,
**********			************	*******************************	
######################################	***********	) 00 + 10 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	.,	***************************************	-
		***************************************			
**********		***************************************	••••		1
*********		0004400004448800440844084			ν.
<b>200</b> 4200000	*****				٩
************	********	000000000000000000000000000000000000000		*	١٠.
*******		******************************		***************************************	11
P4 4484 00 4					17
*******					18
********	<b>1</b>				10
********	-				۱۷
********	·				14
*******					19
	1				Ľ

#### مسسل

- أولا .. قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ٠
- ثانيا \_ القرارات المنفذة لقانون العمل •
- ثالثًا \_ قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ •

# ( أولا ) قائون العمل رقم 197 أسنة 1941 القانون رقم 197 أسنة 1941 بأصدار قانون العبل <sup>(1)</sup>

باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ ـ يعمل باحكام قانون العمل المرافق لهذا القانون •

مادة ٢ ــ ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) يلغى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يلفى كل نص يخالف احكام القانون المرافق ٠

وتحل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ محل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أينما وردت في القوانين والقرارات المعمول بها •

مادة ٣ - تحسب مكافأة نهاية الخدمة القانونية التى يلترم صاحب الممل بادائها الى الهيئة التأمينية المختصة ونقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا للقواعد الآتية:

 ١ -- يتخذ أجر العامل الاخير مد ربا وفقا الأحكام القانون المرافق أساسا لحساب هذه الكافأة •

٢ ــ تقدر المكافأة عن المدة قبل ١٩٥٩/٤/٧ تاريخ العمل بالتانون
 رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل على الوجه الآتى :

١١) الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٨/١٣ - العدد ٣٣ تابع ٠

٣١٤ -----

(1) بالنسبة للممال بالماهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات التالية السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تجاوز الكالماة حتى التاريخ المشار اليه أجر سنة ونصف .

(ب) بالنسبة للممال بالماهية غير الشهرية أجر عشرة أيام عن كسل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوما عن كل مسن السنوات التالية بحيث لا تجاوز الكافأة حتى التاريخ المشار اليه أجر سنة »

٣ ــ تقدر الكافأة عن الدة من ١٩٥٩/٤/٧ بواقع أجر نصف شهر عن
 كا سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بدون حد أقصى •

 إذا نقل العامل من الشهرية الى غير الشهرية متسوى مكافاة نهاية الخدمة باعتبار أن المدة كلها قد قضيت فى الشهرية .

ه -- اذا كان العامل قد نقل من ساك غير الشهرية الى الشهرية قبل ١٩٥٩/٤/٧ فتقدر المكافأة على أساس أن مدة المفدمة كلها قد قضيت بالشهرية ، واذا كان هذا التحويل اعتبارا من التاريخ الشار اليه فتقدر المكافأة عن كل فترة على حدة حسب لحبيمتها وعلى أساس الأجر الأخير .

مادة ٤ سـ لا تخل أحكام هذا القانون محقوق العمال السابق الحصول عليها من أجر واعانة غلاه المعيشة (١) وغير ذلك من مزايا مستعدة مسن أحكام القوانين والقرارات السابقة على العمل بأحكام القانون الرافق •

<sup>(</sup>١) انظر القانون رقم ١٠٠ لمنة ١٩٧٥ بشان تقرير اعانة غلاء معيشة للعاملين بالقطاع الخاص ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣ ــ العدد ٢٧) ، وأيضا القانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣ ــ العدد ٢٧) .

٠١٥ ----

مادة ٥ ــ تؤول الى وزارة القوى الماملة والتدريب جميع البالغ المحكوم بها عن مظالمات أحكام هذا القانون ، ويكون التصرف نيها على الوجه الآتى :

- ( ؟ ) ثلثان يخصصان للصرف فى الأوجسه وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الدولة للتوى العاملة والتدريب (١٠ ٠
- (ب) بثلث يخصص المؤسسات التقافية العمالية والاجتماعية العمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات العمال يوزع بينها بقرار يصدر من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال •

مادة ٦ - يستمر العمل بالقرارات النفدة لقانون العمل اللمى المامدر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ غيما لا يتمارض مع أحكام هذا القانون الى أن يصدر وزير الدولة المقوى العاملة والتدريب القرارات المنفذة له في مدة لا تجاوز سنة أشهر من تاريخ العمل به ٠

مادة ٧ ــ ينشر هذا التانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠١ ( ٦ أغسطس سنة ١٩٨١ ) ٠

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن التمرف في حصيلة المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العمل ( الوقائع الممرية في ١٩٨٩/٣/٢٦ ــ العدد ٣٣ ) ، المعدل بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٩ -

٧١٢ .....

قانون العمل الباب الاول تعاريف واحكام عامة الفصل الاول -- تعاريف

مادة 1 ... يقصد في تطبيق الحكام هذا القانون:

بالمامل : كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدى صاحب عمل وتحت ادارته أو اشرافه (۱) ه

بصاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملا أو أدثر لقساء أجر ٠

بالأجر : كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضاغا اليــه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتى :

١ ـــ العلاوة الدورية •

٢ - العلاوة التي تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ ـــ الممولـــة التى تعطى للطـــوافين والمندوبين الجوابين والمثلين التجاريين ١٦٠ .

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بان المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد الوكالة وغيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التى تتمثل في خضوع العامل لاشراف رب العمل ورقابته ، وأنه يكفى لتحقق هــنه التبعية نظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الادارية ( نقض مدنى ١٩٨٨/٢٠١ .. مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ١٧٦٥) .

<sup>(</sup>٢) قضت محكمة النقض بأن الأصل في استحقاق الآجر لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الاجر فمنها ما لا يمتجعةه العامل الا أذا تحققت اسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة التوزيع التي تصرفها الشركة الطاعنة على

YIV .....a.d

### ع - الامتيازات العينية (1)

ه بين منه تعلى المعامل علاوة على الأجر • وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاعته وما شابه ذلك أذا كانت هذه المالمان مقررة في عقود المعلى الفردية أو الجماعية أو الإنظمة الأساسية للمعل أو جرى العرف بمندها •

١ — الوهبة التى يحصل عليها العامل فى المحال العامة غير السياحية اذا جرى العرف بدغمها وكانت لها قواعد تسمح بتحديدها وتعتبر فى حكم الوهبة التسبغة المتوية التى يدغمها المعلاء مقسابل الخدمة فى المنشسات السياحية ...

## ويصدر قرأر من وزير الدولة القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع

ذلك النحو لبعض عمالها فوق الجورهم الاساسية التي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل الا اذا تحقق مبها وهو التوزيع الفعلي فاذا باشره استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع الما اذا لم يبعل أصلا فلا يستحق هذه العمولة لانها ترتبط الما اذا لم يبعل و لم يبعل أصلا فلا يستحق هذه العمولة لانها ترتبط بالعمل وجودا وعدما ولا يتقرر حق العامل فيها ألا اذا قام بالعمل فغلا ، وأذ فضى الحكم المطعين فيه باحقية المطعرون ضده في عمرف العمدولة وأذ قضى الحكم المطعين فيه باحقية المطعيدة الشائيي مرقم ١٩٨١) ، (نقض مدني ١٩٨١/٢/١ محونتنا الدهبية سالعدد الثاني مرقم ١٩٨١) ، وقف بنا العمولة وأن كانت جزء لا يتجزا من الأجر باعتبارها لقاء العمر العقل المتعق عليه الا اذا كان هناك أجر ثابت تضاف اليه فانها تعتبر ملحكة النظر ملحقات الأجر (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٢ المجمع السابق رقم ١٩٧٨) ، ملحقات الأجر (نقض مدني ١٩٨١/٢/٢ المجمع السابق رقم ١٩٧٨) ،

(١) فضت محكمة النفض بان ما يعطبه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا بعتبر مبرة عينية تلفذ حكم الأجر – وفقا ألم تقضى به الفقرة الثانية من المحدد الثانية من المحدد الثانية من المحدد الثانية من المحدد العمل مقامل مبلغ من النقود أيا ما كان مقدار هذا الملة ومدى تناميه مم تكلفتها الفعلية • ( نقش مدئى ١٩٨٠/٦/١٤ – مدونتنا الذهبية – العدد الأول رقم ٥٠٥) •

WALL STREET

وزير السياحة والمنظمة النقابية المختصة بكيفية توزيعها غلى العلملين .

بالمعل العرضى : العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صلحب الممل من نشاط لا يستعرق أكثر من سنة أشهر .

بالعمل المؤمّن : العمل الذي تقتمي طبيعة انجازه مدة محدودة أو الذي ينصب على عمل بذاته وينتمي بانتهائه •

مالعمل الموسمى : العمل الذي يتخذ في مواسم دورية منتظمة .

بالليل: النترة ما بين غروب الشمس وشروقها •

مادة ٢ - تعتبر السنة في تطبيق أحكام همذا القانون ٣٦٥ يوما والشعر ثلاثين يوما الا اذا نص على خلاف ذلك ٠

### النصل الثاني ... احكام علمة

مادة ٣ ـــ ( الفقرة (أ ) مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) لا تسرى أحكام هذا القانون على :

- (1) الماملين بالجهاز الادارى الدولة ووحدات الحكم المحلى والعيثات المامة نميما عدا الأحكام الواردة في الباب الخامس من هذا القانون (السلامة والصحة المنية) وما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية •
  - (ب) عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم .
- (ج.) أفراد أسرة صلحب العمل وهم الزوج أو الزوجة وأصوله وفروعه الذين يعولهم فعلا •

هادة ؟ ... يقم باطلاكل شرط يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على الممل به ويستمر الممل بأية مزايا أو شروط أنضل تكون مقررة أو تقرر فى عقود المعل الغردية أو الأنظمة الأساسية أو غيرها من لوائح المشاة أو بمقتفى العرف ه

مادة ٥ - يكون للمبالغ المستحقة المامل أو المستحقين عنه بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة المامة ومصروفات الحفظ والترميم ٠

مادة ٦ - تمنى من الرسوم التمسائية فى جميع مراحل التقاضى الدعاوى التى يرفعها الماملون والمسبية المتسرجون وعمال التلسذة أ والمستحقون عنهم عن المنازعات المتملقة باحكام هذا القانون والممتكة فى جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبسلا كفالة و ولها في حسالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمروفات كلها أو بعضها •

ويعفى العمال من خبرية الدمنة عسلى كل الشسهادات والمسور والشكاوى والطلبات التى تعلى لهم أو تقدم منهم بالتطبيق الأحكام هذا القسانون •

مادة ٧ - يكون حساب متوسط الأجسر اليومى لممال الانتساج أو الممال الذين يتقاضون أجورا ثابتة مضاغا اليها عمولة أو نسبة متوية على أساس متوسط ما تناوله المامل عن أيام الممل الفطية في السنة الإخيرة أو عن المدة التي اشتماها أن قلت عن ذلك مقسوما على عدد أيام المملأ الغملية عن ذات الفترة .

ويكون هذا الأجر هو المستحق للململ اثناء الاجازات السنوية أو المرضية أو اجازات الأعياد أو الراحة الأسبوعية أو فى حالات المطل أو التوقف ه

هادة ٨ - يكون أصحاب العمل مسئولين بالتضامن فيما بينهم عـن

۳۲۰ .....

أية مخالفة لأحكام هذا القانون كما يكون المتازل لهم عن المعلمات كلها . أو بعضها متضامنين مع صاحب العمل في الوفاء بجميع التكاليف التي تفرضها الأحكام المسار اليها •

مادة ٩ — لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها فى مذا القانون حل المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو الملاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع ولو كان بالزاد الملنى أو النزول أو الايجاد أو غير ذلك من التصرفات •

ونميما عدا حالات التصفية والافلاس والاغلاق النهائي المرخص فيه يثلن عند استخدام عفال المنشأة قائما ويكون النفلف مسئولا بالتصامن مع أصحاب الاعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة •

مادة ١٠ ــ يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب قرارا بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق هذا المقانون (١٠) •

# البساب الثائي التدري<del>ب</del> والاستخدام

### الفصل الأول ... التدرج والتدريب الهني

. مادة ٢١ – يعتبر عاملا متدرجا كل من يتماقد مع صاحب عمل للمملّ لديه بقصد تملم مهنة أو صناعة ه

مادة ١٢ ــ يجب أن يكون عقد عبل المتدرج بالكتابة وتحدد غيه مدة تبلم المغة ومراحلها المتتابعة والأجر بصورة متدرجة في كل مرحلة من

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٩ لمنة ١٩٨٢ بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق احكام قانون العمال ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ - العدد ٣٣ تابع ) .

مراحل التطيم على الا تقل في المرحلة الأشيرة عن الحد الأدنى للأجور المحددة لفئة الممال في المهنة التي يتدرج فيها..

مادة ١٣ – تشكل بقرار من وزير الدولة للقوى المساملة والتدريب لجان ثلاثية من مندوب أو أكثر عن كل مسن الجهة الادارية المختصسة ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال (١) .

وتختص هذه اللجان باقتراح تحديد المن الخاصمة للتدرج ومدة التدرج فى كل مهنة وتنسب الأجور المطاة فى كل مرحلة من مراحل التدرج والبرامج الدراسية النظرية والعملية ونظام الاختبار والشهادة التى تعظى فى هذ الشأن والبيانات التى تدون بها وعلى أن يراعى سن المامل المتدرج ونوع العمل وطريقة التعليم و

وتمتمد هذه الاقتراحات من وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب .

مادة 18 - لصاحب العمل أن يفسخ عقد العامل المتدرج اذا ثبت لديه عدم أطيته أو استعداده لتعم الهنة بصورة حسنة ، كما يجوز للمامل المتدرج أن ينهى عمله وبشرط أن يفطر الطرف الراغب في فسخ المقد أو انهائه الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل ،

مادة 10 سيحدد وزير الدولة القوى العاملة والتدريب بقرار منه الشروط والأوضاع التى تتبع فى التعريب المهنى وله تبعا لمقتضيات كسل مهنة أو صناعة أن يبين الحد الأدنى والإقصى لدة التدريب المهنى والبرامج

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزیر النولة للقوى العاملة والتدریب رقم ۱۷ لسنة ۱۹۸۲ بتشکیل لجیان التدرج الههنی بالمحافظات ( الوقائع المصریة فی ۱۹۸۲/۲/۱۳ ــ العدد ۳۳ ) .

<sup>(</sup> م ۲۱ سموسوعة مصر سج ۱۹ )

الدراجية النظرية والمعلية ونظام الإغتبار والثيمادات التي تعطي في هذا الشأن والبيانات التي تدون بها (١) و ص٠٠

## النصل الثاني - تنظيم تشغيل العمال

مادة 11 سانك قادر على العمل وراغب فيه أن يتقدم لقيد اسمه الادارية المختصة التي يقع فئ دائرتها محل أقامته اقامته مع بيان سسنه ومؤهلاته وخبراته السابقة وعلى هذه الجهة قيد تلك الطلبات بأرقام مسلسلة فور ورودها واعطاء الطلب شعادة بحصول هذا القيسد دون مقابل و

وتحدد البيانات التي يجب أن تتضعنها الشهادة المثبار اليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتعريب <sup>(۱۲)</sup> •

غاذا كان الراعب في العمل ذا مهنة من المهن المنصوص عليها في المادة

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الدولة للقصوى العاملة والتدريب رقم ١٧ السنة ١٩٨٧ في شان الشروط والاوضاع التي تتبع في التدريب المهنى للعمال المتدرجين ( الوقائع المجرية في ١٩٨٧/٧/١٩ - العدد ١٦٤ ) .

<sup>(</sup>٢) قضت محكمة النقض بانه اد كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الالتزام الأسامي في العقد صند البيعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكا النسيج ، فنه يكون عقيد تدريب ، لا يدخل في نطاق ما اذن القانون للقاصر في ابرامه ، على ذلك يخضع للقواعد العالم في في الحال ، ولانه حوى شرطا جزائيا بالزام المطعون ضده باداء تعويض في حالة فسخ العقد ولان العبرة في وصف العقد بوقت نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فأنه يكون منذ انعقد تصرفا دائزا بين النفع والضرر ، وقابلا للابطال لصلحة القاصر ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٤ – مدونتنا الذهبية ـ العدد الأول ـ بند ٨٩٨) ،

 <sup>(</sup>٣) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢١ أسنة ١٩٨٢ في شأن البيانات التي تتضمنها شهادة قيد العمل ( الوقائع الممرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ــ العدد ٣٦ ) .

TYT .....

التالية وجب عليه أن يرفق بالطلب ثيهادة بقياس مستوى مهارته ، وعلي الجهة الادارية اثبات درجة مهارته في شهادة القيد •

مادة 17 - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٨ ) تحدد بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص - بعد أخذ رأي النقابة البامة المختصة - المين التي تخضع لقياس مستوى المارة وكيفية اجراء هذا القياس وشروط البتقدم له والمكان الذي يجرى بسب بالنسبة لكل مهنة والشهادات التي تعندها الجهات التي تتولي هذا الإجراء ودرجات المهارة التي تقدر هما وجميع البيانات التي يديب اثباتها في تلك الشهادات ، كما يحدد الرسم المقرر بعا لا يجاوز عشرة جنيهات وحالات الإيفاء بعنه (١) .

هادة ١٨ بــ لا يجوز تبسيل أي عامل الا اذا كان جاملا على شعادة المقيد المسام الماملة والمتدريب المجاهة والمتدريب الملة المدار قرار باعفاء بعض المن من شرط الحصول على شجادة المقيد ،

جادة 19 سرعلى الجهة الإدارية المفتهية ترشيح المقيدين لديها للوظائف والأعمال التي تتاسبهم ويتبقق مع سنهم وميلاهيييم المعية على أن تواعى استقية القيد •

مادة ٢٠ - لا يجوز اصاحب الممل تشميل عمال عن طريق متمهد أو مقاول توريد عمال ، واستثناء من ذلك يجوز لوزير الدولة للقوى الماملة

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير القوى العالمة والتعريب رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ في شان الشروط والاجراءات التي تتبع في قياس مستوى المهارة ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٨/٤ ــ العدد ١٧٦ )

كما صدر القرار الجمهورى رقم £11 لسنة ١٩٨٨ بتخصيص نسبة ٢٠٠٠ كما صدر القرار الجمهورى رقم £11 لسنة ١٩٨٨ بتخصيص نسبة ٢٠٠٠ من الرسم الذي يحصل اعمالا لككم المادة ١٩٨٨ من الجمهود الاضافية في مجال القوى العاملة والتدريب لمنح حوافز للعاملين عن الجهود الاضافية في مجال قياس مستوى المهارة ( الجريجة الرسمية ج العدد ٤٤ في ١٩٨٨/١١/٣) .

والتدريب الترخيص للجمعيات والمؤسسات والمنظمات النقابية بالنسبة الأعضائها بانشاء مكاتب لتشغيل المتطلين وفى هذه الحالة يتمين على هذه الجهات مراعاة الأهكسام الواردة فى هذا الفصل والقسرار الوزارى الشار اليسه •

هُدة ٢١ ـ على صاحب المعل أن يبلغ الجهة الادارية المفتصة التى يقع فى دائرتها محل عمله كتابة عن الوظائف والأعمال التى خلت أو انشئت لديه أيا كان نوعها مع بيان كل منها والأجر المخصص لها والتاريخ الذى تحدد لشغلها وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ خلوها أو انشائها •

وعليه أن يميد الى الجهة الادارية خلال سبعة أيام من تاريخ شفل الوظيفة التى خلت لديه شعادة قيد العامل الصادرة منها مرفقا بها بيان يتضمن تاريخ تسلمه العمل والأجر المخصص له ونوع الوظيفة أو المعل ، وعليه أيضا تدوين رقم شهادة القيد وتاريخها أمام اسم المامل في سجل قيد العمال بالمشاة ،

مادة ٢٣ ــ على صاحب العمل أن يرسل الى الجهة الادارية المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل خلال شهر اكتوبر من كل عام البيانات

- (١) بيانا مفصلا بعدد العاملين طبقا لمهنتهم وفئات أعمارهم وجنسياتهم ونوعهم •
- (ب) عدد الوظائف الشاغرة بسبب الاحسلال والتوسسعات الجسديدة الزائدة وذلك في تاريخ جمع البيان •
- (ج) بيان بتقدير الاحتياجات المتوقعة موزعة حسب الحسالة التعليمية والتعربيية خلال العام التالي للحصر •

وادة ٣٣ - لا يجوز اقتضاء أجر من طالب عمل مقابل تشنيله في عمل من الإعمال التي تسرى عليها أحكام هذا الفصل •

هادة ٢٤ س لوزير الدولة القوى العاملة والتدريب أن يازم بعض المنسآت باستخدام العمال وفقا لتواريخ قيدهم لدى الجهات الادارية المختصة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها بقرار منه (١٠).

ولصاحب العمل عد عدم قيام مكتب القوى العاملة المختص بالترشيع للوظائف الخالية لديه خلال أسبوع من تأريخ وصول اخطار صاحب العمل الى الكتب عن الوظائف والأعمال الخالية بالمنشأة أو الموقع الذي يحدده ، في الأخطار المسار اليه أيهما أبعد ، أن يقوم بشغل هذه الأماكن مسى بين المتقدمين اليه والمتوفر فيهم شروط الوظيفة .

ولا تدخل المدة المشار اليها ضمن المسدد التي تقررها قوانين أو قرارات أخرى في هذا الشأن •

مادة ٢٥ ـ يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل ما يأتى :

- ( 1 ) الأعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها أكثر من شهر .
- (ب) الوظائف الرئيسية التي يعتبر شاغلوها وكلاء مقوضين عن أصحاب الإعمال .

ولوزير الدولة للقوى الماملة والتدريب أن يصدر قرارا بسريان أحكام هذا الفصل على كل أو بعض الأعمال والوظائف والفئات المسار اليها في البندين السابقين •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة القوى العاملة والتدريب رقم ۱۹ لسنة ۱۹۸۲ في شان المهن التي تلتزم المنشآت باستخدام العمال فيها وفقا لتواريخ قيدهم لدى مكاتب القوى العاملة والشروط والأوضاع التي تتبح في ذلك ( الرقاشع المصرية في ۱۹۸۲/۲/۱۳ – العدد ۲۱) .

# النصل الثالث عدى تنظيم عمل الاجمانيم

مادة ٢٦ ــ مع مراعاة شرط المعاملة بألمثل يخضع استخدام الأجانب للاحكام الواردة في هذا ألفصل (١) •

مأية ٢٧ سـ لا يجوز للأجانب أن يزاولو أعملا الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب وأن يكون مصرحا لهم بالاقامة ،

ويتصد بالمحل فى تطبيق أحكام هذا الفصل كل عمل صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو غيره أو أية نهنة أو هرفة بما فى ذلك الممل فى الخدمة المنزلية •

وادة ٢٨ – ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ اسنة ١٩٨٧ ) يخدد وزير القوى العاملة والتدريب بقرار منه شروط المصول على الترخيص بالعمل المشار اليه في المسادة السسابقة واجراءات والبيانات التي يتمسمنها واجرءات تجديده والرسم الذي يحصل عنه بقا لا يؤيد على ١٩٨٠ جنيه مصرى ( خمسمائة جنيه مصرى ) وحالات أداء هذا الرسم بالنقد المرى الذي يكون مصدره نقدا أجنبيا محولا عن طريق أحد مصارف القطاع العام التجارية بالسعر المعان لدى مجمع النقد الأجنبي كما يحدد حالات سحب الترخيص قبل انتهاء مسدته وحالات اعناء الأجانب مسن شرط الماملة بالمثل اذا طلبت احدى الجهات المنية ذلك ٢٠) ه

 <sup>(</sup>١) انظر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بعض العقوق للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٩/٢١ ... العدد ٣٨ ) .

<sup>(</sup>٢) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٨ في شمان شروط الترخيص في العمل الاجتاب ( الوقائع المدرية في شمان العدد ١٩٨١ ) ، كما صدر أيضا القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٠٨٩ بشأن تنظيم اجراءات الحصول على الترخيص بالعمل ( الوقائع الم

٣٢٧ .....

ويلتزم كا من يستفدم أجنبها أعلى من شرط النصول على الترخيص أن يفطر الجهة الأدارية المفتصة عسن ذلك خلال 18 ساعة من مزاولية الإجنبي للمعل (١١) .

# الفصل الرابع الحاق العمال المرابع (٢٢ و ٢٣ و ٢٣

مادة ٢٨ ( مكررا ) ﴿ من عدم الالهالال بالأتفاقات الدولية المتملقة

= في ١٩٨٩/١٢/١١ ــ الغدد ٢٨٢ ) وكذا القيام رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢ باعفاء رعايا جمهورية السودان الديمقراطية من وسوم الترخيص في العمل الاجانب ( الرقائم المصرية في ١٩٨٣/٧/٢٤ ــ العدد ١٦٧ ) ٠

(۱) قضت محكمة النقض بأن مؤدى أحكام المادتين ۲۷ و ۲۸ من قانون العفل رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ أن الالتزام الواقع على رب العمل بالاخطار عن الاجنبى الذى يستخدمه انسا يكون فقط بالنسبة للعامل الاجنبى الذى اعفى من شرط الترخيص ( نقض ۱۹۸۲/۳/۳ ـ الطعن رقم ۲۱۱۸ لسنة ۵۳ ق ) ٠

(۲) الفصل الرابع مضاف بالمسادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لمنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٨/٥ ــ القدد ٣١ ) • وقد عدلت مواده جميعها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ ( الجريدة الرسمية ــ الفدد ١٧ تابع في ١٩٨/٤/٢٧ ) الذي نصت مادته الثالثة على ما ياتى :

على الافراد والمكاتب والمنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات الحساق المصريين بالعمل في الخارج في تاريخ العمل بهذا القانون تعديل اوضاعها طبقا الاعتكامه خلال سنة اشهر من هذا التاريخ •

وتلغى التراخيص الصادرة ألى منها ويمرى عليها حكم المادة (٢٨) مكررا وسائر احكام هذا القانون فور انقضاء هذه المدة ·

(٣) انظر القرار الجمهورى بالثانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لوظائف معينة وبسريان أحكام المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على أذن قبل العمل بالهيئات الاجنبية على ما يخالف أحكام هذا القانون ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٩/١٢/٢٥ ـ العدد ٥٢ ) • والمعدل بالقانون رقم ٣٨ بالممل ، تكون مزاولة عمليات الحاق المعربين للمعلى فى الخارج مقصورة على الشركات المتخذة شكل شركة من شركات الساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة وبعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب •

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على المحاق المسريين بالممل ف الخارج الذي تتولاه وزارة القوى الماملة والتدريب أو غيرها مسن الوزارات والعيثات المامة ووهدات وشركات القطاع العام •

كما لا تسرى على شركات القطاع الخاص المرية الموكول اليها عمل فى الخارج وفى حدود أعمالها وطبيعة نشاطها ، ولا على السفارات والقتصليات العربية والأجنبية أذا كان التماقد مع جهات حكومية أو هيئات عامة عربية أو أجنبية ، وفى المالات الأخرى التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب وفى جميع الأحوال يجب مراعاة حكم المادة ٨٧ ( مكررا - ٢ ) من هذا القانون ٠

وتتولى وزارة القوى العاملة والتدريب عن طريق الكاتب الممالية بالخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية التابعة تنفيذ الاتفاقت الدولية والتعاقدات المتعلقة بالعمالة المصرية في الخارج وبحث تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقات والتعاقدات ه

يضع وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزيرى الخارجية والداخلية الشروط المنظمة لسفر المريين للعمل في الدول التي لا تشترط لدخولها الحصول على تأشيرة دخول •

سنة ۱۹۷۳ • وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣١ اسنة ١٩٨٧ بتغوبض. رئيس مجلس الوزراء في مباشرة أختصاصات رئيس الجمهورية المنصود عليها في القانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٩١ ( الجريدة الرسمية في ٨٧/١٠/١٩٠ – العدد ٢٢ مكرر ) •

وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط الواجب توافرها في الاعلانات التي تتشر في مصر عن فرص العمل في الخارج » •

مادة ٢٨ ( مكروا - ١ ) « دون اخلال بالشروط التى يوجبها القانون رقم ١٥٩ اسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات الساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة يشترط للحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ما يأتى:

١ سكون المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة وكل من المديين المختصين بعمليات الحاق العمالة المحرية في الخارج من المعريين ، ولم يسبق المحكم على أي منهم في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .

٢ ــ ألا يقل رأس مال الشركة عــن مــائة ألف جنيه معلوكا كلــه
 لمريين •

٣ - أن تقدم الشركة خطاب ضمان غير هشروط وغير قابل للإلفاء مادرا من أحد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزي الممرى بمبلغ غمسين آلف جنيه لمسالح وزارة القوى العاملة والتدريب وأن يكون هذا الخطاب ساريا ظوال مدة سريال الترخيص ويتمن استكمال قيمة خطاب الضمان بمقدار ما خصم منه بقيمة الغرامات والتحويضات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطار الشركة الرضم لها بكتاب موصى علية مصحوب معلم الوصول .

ويكون الترخيص لدة خمس سنوات قابلة للتجديد وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر مها قرار من وزير القوى الماملة والتدريب وذلك مقابل أداء الرسم الذي يحدده منح الترخيص أو تجديده مما لا يجاوزًا خمسة آلاف جنيه » •

مادة ٢٨ ( مكوراً – ٢ ) « تقدم الوزارات والميئات العامة وشركات

القطاع العام والصفارات والقنعطيات وكذا المحير المختص بالقموكة المسارة اليها في المفترة الأولى هن المادة ٢٨ مكررا اللي وزارة القوى العاملة والتدريب نسخة من الطلب الوارد المسركة من الخارج بشأن توفير غرص غط وشروطها موثقة من السلطات المختصة ، كما يتخم نسخة من الثقاقات عقود العمل الشي تتم بواسطة الشركة هنضعة تتخفيد العمل والأجر المعدد له ، وشروط وظروف أدائه وحقوق والترامات العامل مع تحفيد النظام القادي يخضع له المعدد و

ويكون للوزارة خلال سبعة أيام على الاكثر من تاريخ المطارها بالاتفاقات أو المقود مسئوفاة ، الاعتراض عليها في حالة متفالفتها للنظام المام أو الآداب المامة ، أو لمدم هناسبة الأجر ، أو أمدم مراعاة المتواعد الآمرة لملاقات المعل طبقا للقانون المصرى .

واذا انقضت المدة المشار اليها دون اعتراض من الوزارة اعتبرت المقود والاتفاقات المقدمة اليها بحسب الأحوال موافقا عليها ما لم تكن مُطَافَةُ للنظام العام والآداب » •

مادة ٢٨ ( مكررا سـ ٣ ) ﴿ يجوز الشركة تحصيلًا مبلغ لا يجاوز ١٪ من أجر العامل الذي يتم الحاته بواسطتها بالمعلّ فَنَ الخارج ، وذلك عن السنة الأولى فقلًا كنصروفات ادارية ويعقّل تقاضى أية مبالغ أخرى » ﴿

مادة ٣٨ ( مكررا - ٤ ) « يلغى الترخيص بقرار من وزير القوى الماملة والتدريب عند ثبوت أي من الحالات الآتية :

١ خَ فَقَدَ الشَرَكَةُ شَرَقًا مِنْ شَرَوَكُمُ الْعَرْتَضِيضَ •

٢ ــ تقانى الشركة أية مبالغ من العامل نظير تشفيله بالمضالفة
 لأحكام المادة السابقة •

٣ حصول الشركة على الترخيص أو تجديده أو على عدم اعتراض
 الوزارة على اثفاق أو عدد العمل بناء على ما قدمته من بهافات عير ضغيمة .

ويتبوز بالترار من وزير القوى العاملة والتعزيب الغاء الترخيص فى حالة ثبوت مخالفة الشركة الأحكام أى من القرارات الصادرة تثفيدا الأحكام هذا المصل •

ولا يظ الفاء الترخيص في أي من الحالات المبينة في حدم المدادة المسئولية الجنائية أو المدنية أو التاديبية أو .

دادة ٢٨ ( مكردا -- ٥ ) « يعسدر وزير القوى المساملة والتدريب القرارات المترادة لتنفيذ أحكام هذا الفصل وعلى الأخص القرارات المتعلقة بواجبات الشركات المرخص لها بالسمل في هجال المعلق المضروين بالمعل في الخارج ، والشروط الواجب توافرها في مقر الشركة وتتظيم اجراءات العمل في هذأ النشاط ، وتحديد السجلات التي يتعين احساكها واللازمة الماشرة عملها وقواعد القيد فيها والرقابة والتفتيش عليها ، وكذلك تفديد أسلوب وسيلة اخطار الجهات المنصوص عليها في المفترة الأولى من المادة ٨٨ ( مكررا -- ٢ ) ) ، باغتراض الوزارة ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ المعلى بهذا القانون (١) ،

# الباب الثالث علاقات العمل الفردية

الفصل الأول ... عقد العمل الفردي

مأدة ٢٩ - تسرى أحكام هذا الباب على العقد الذي يتعهد بمقتضاه

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ۱۰۰ لمنة ع ١٩٠٢ باصدار اللاثحة التنفيذية لتنظوم الحاق المصريين بالعمل في الحارج ( الزقائع المصرية في ١٩٨٢/١٠/٢٤ - العدد ٢٤٠ ) • المعدلة بالقرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٥ ومن بعده القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١٢/١٤ - العدد ٢٨٥ ) •

۲۳۲، .....

عامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وقحت ادارته أو اشرافه القساء أجسر أيا كان نوعه •

مادة ٣٠ سـ يجب أن يكون عقد الممل ثابتا بالكتابة ومحررا باللمة العربية من ثلاث نسخ لكل من الطرغين نسخة والثالثة لكتب التأمينات الاجتماعية المختص ٠

ويجبُ أن يتضمن على الأخص البيانات الآتية :

- (1) اسم صاحب العمل وعنوان مط المعل ٠
- (ب) اسم العامل ومؤهله ومهنته ومحل اقامته وما يلزم لاثبات شخصيته .
  - ( ج ) طبيعة ونوع العمل محك التعاقد •
- (د) الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه وكذلك سائر المزايا النقدية والمينية المتفق عليها ه

فاذا لم يوجد عقد مكتوب جاز المامل وحده اثبات حقوقه بجميع طرق الاثبات ويعطى المامل ايصالا بما يكون قد أودعه لدى صاحب الممل من أوراق وشهادات •

مادة ٣١ - تحدد مدة الاختبار في عقد العمل • ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار الدة تزيد على ثلاثة أشهر أو تعيينه تحت الاختبار اكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد •

#### الفصل ااثاني ـ الأجور

مادة ٣٢ - يكون الحد الأدنى الأجر بالنسبة للعاملين الخاضيين

لأحكام هذا القانون هو الحد الذي قحدده التشريعات العامة للدولة الصادرة في هذا الشأن (1) ه

# ويجوز زيادة الحد الأدنى (٢) بالنسبة للماملين في بعض الصناعات

(۱) صدر القانون رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۸۱ بتحدید حد آدنی لاجـور العاملين بالقطاع الخاص ( الجریدة الرسمیة فی ۱۹۸۱/۷/۹ ــ العدد ۲۸ ) وقد نصت المـادة الاولی من هذا القانون علی ما یاتی :

اعتبارا من أول يوليو ١٩٨١ يكون الحد الادنى للاجر يتقاضاه العامل الخاضع لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى يكون سنه فى ذلك التاريخ ثمانى عشرة سنة خمسة وعشرين جنيها شهريا ، وسواء تقاضى أجره مثاهرة أو مياومة فاذا كانت سنه تقل عن ذلك جاز أن يقل هذا الاجر مائة وخمسين قرشا عن كل سنة بحيث لا يقل أجره باى حال من الاحوال عن تسعة عشر جنيها شهريا ،

(٢) قضت محكمة النقض بانه : « لما كانت أحكام القانون المدنى وقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تجيز تحديد أجر العامل باتفاق طرفي عقد العمل على ألا يقل عن الحد المقسرر بالقانون ٠ وكان الثابت في الاوراق أن أجر المطعون عليه قد حدد باتفاقه مع صاحب العمل بما لا يقل عن الحد المقرر بالقانون فانه لا يجهوز له من بعد أن يطالب بزيادته • ولما كان لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم منشأته على الوجه الذي يراه كفيلا بتجقيق مصلحته ولا وجه للحد من سلطته هسذه طالسا كانت ممارستها مجردة عن أي قصد في الاساءة لعماله ، كما له أن يميز في الاجر بين عماله لاعتبارات يراها ، وكان لا محل للاحتجاج بمبدأ المساواة بين العاملين الذين يتساوون ف طروف العمل ودرجة الكفاية والمؤهل لان هذا المبدأ لا يسلب صاحب العمل حقه في تنظيم منشأته على هذا الوجه ولانه ليست العبرة في التمييز بين العمال وبيان أوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه او عدم توافرها ، وكان الثابت في الاوراق ان المطعون عليه كان في السابعة والخمسين من عمره عند تعيينه ولا يعرف القراءة والكتابة ولا خبرة له بميكانيكا السيارات في حين أن زميله كان يبلغ الاربعين من عمسره عنسد تعیینه وملما بالقراءة والکتابة ومیکانیکا السیارات مما تتوافر به دواعی التمييز في الاجر بين المطعون عليه والمقارن به فلا على الطاعنة أن هي لم تسو بينهما في الاجر وبالتالي يكون الطاعن غير محق في طلباته » · نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - رقم ١٧٦٢ ٠

TTE

أو المن أو الأعمال أو في بعض المناطق الجمراهية بموجب المترارات التي تصدرها اللجان المنصوص عليها بالمادة ٧٩ من هذا القانون ولا تدخل الوهبة وما يتناوله من طعام في حساب الحد الأدنى للأجر •

مادة ٣٣ ــ تؤدى الأجور وغيرها من المبالغ المييتييّة للعامل بالعملة المتداولة تيانونا .

مادة ٣٤ ــ تؤدى الأجور فى أحد أيام المعلى وفي مكانه مع مراعـــاة الأحكام التـــالية :

- (1) العمال المعينون بأجر شعور تؤدى أجورهم مرة على الأقل ف الشعر ٠
- (ب) اذا كلن الأجر بالقطعة واستلذم المعلّ معة تزيد على أسبوعين وجب أن يحصل العامل كل أسبوع على بفية تبيت الجسباب تناسب ميا أتمه من العمل وأن يقدى له باقى الأجر خلال الأسبوع التسالى لتسليم ما كلها بيه الله
- (جم) في غير ما ذكر من الأحوال السابقة تؤدي للممال أجورهم مرة كلي السبوع على أنه يجوز أن تؤدى لهم مرة كل أسبوعين أو كل شسم اذا والمقوا كتابة على ذلك •

مادة ٣٥ ــ لا تبرأ ثنة صاحب المعل من أجر العامل الا اذا وقع العامل بما يفيد استلام الأجر في السجل المعد لذلك أو في كشوف الأجور أو ايصال خاص معد لهذا الترض على أن تشمل بيانات هذه المستندات مقردات الأجر ٠

ماية ٣٦ ب إذا حضر العامل الي مقر عمله في الوقت المعدد للبعل وكان مستعدا لماشرة المعلى وهالت دون ذلك اسباب ترجع الى صاحب المعلم اعتبر كانه أدى عمله عملة واستحق الجره كاملا •

أما أذا حضر وحالت بيينه وبين مباشرة عمله أسباب تموية خارجة عن ارادة صاحب المعلم استمق بصف إجرو ·

مادة ٧٧ - لا يجوز الصلحب الهبل أن ينقل عاملا بالأجر الشهرى الى غثة عمال المياومة أو العمال المينين بالأجر الأسبوعي أو بالساعة أو بالتطعة الا بموافقة العامل كتابة ويكون للمامل في حالة الموافقة على نقله جميع المقوق التي كديما في المدة التي تضاها بالأجر الشهرى •

مادة ٧٨ صاداً انتهت علاقة المعل أدى للمامل أجره وكافة المسللخ المستحقة له غورا الا اذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب في مدة الحالة على مستحقاته في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ ترك العمل و

مادة ٢٦ - لا يجوز الزام العامل بشراء اغذية أو سلم من محال إ معينة أو مما ينتجه سلحب العمل •

مادة ٤٠ ــ لا يجوز لصلحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠/ وفاء لما يكون قد أقرضه من مال أثناء سريان العقد ، ولا أن يتقاضى عن هذه القروض أية فائدة ويسرى ذلك الحكم على الأجسور المفوعة مقدمها ،

مادة 13 - لا يجوز المجز أو النزول عن الأجور الستحقة المامل بالنسبة التسمة الجنبهات الأولى شهريا أو الثلاثين قرشا الأولى يوميا الا في حدود الربخ وذلك لدين نفقة أو لأداء عده المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولن يموئه من ماكل وملبس أما ما زاد على ذلك فيجوز النزول عسه أو الحجز عليه من أجلً أى دين لا يزيد على الربم وعد التراحم يقدم بين النفقة .

وتسرى الأحكام المتقدمة على البائغ المستحقة العامل بليقا لأجكام هذا القانون •

وفي حالة التنظاع جزء من أجر العامل لطبقا المحكام هذا الفصل يصعب

الجزء القابل للنزول عنه أو الحجز عليه منسوبا اللي ما يبهى من الأجر بعد طرح المبلغ المتقطعة منه ه

مادة ٢٢ سم عدم الاخلال بأى نظام أفضل يمنح الماملون بالنشاة التى يعمل بها خمسة عمال فاكثر من تاريخ صدور هذا التانون أو من تاريخ التحين أن يمن بعد هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تقل عن الأجر الذى تصب على أسلسه اشتراكات التأمين الاجتماعي بعد أدنى جنيهان ، وبعد أقصى سبعة جنيهات وذلك لدة عشرين عاما مسن تاريخ استحقاق أول علاوة تطبيقا لحكم هذه المادة (١) .

ويجوز لصاحب العمل هرمان العامل من كل العلاوة السنوية أو من جزء منها وذلك طبقا لسا تتضمنه لائحة الجزاءات المنصوص عليها في المادة به من هذا القانون التي تحدد الضوامط السلوكية والوظيفية لأحقية صرف الملاوة الدورية م

#### الغمل الثالث - الأجازات

مادة ٣٤ سـ نكون مدة الأجازة السنوية ٢١ يوما بأجر كامل أن أمضى في المضمة سنة كاملة تزاد الى شهر متى أمضى المامل في المضدة عشر سنوات متصلة • كما تكون الأجازة لدة شهر في السنة أن تجاوز المخمسين • تتتصر الاجازة السنوية في السنة الأولى من خدمة المامل على خمسة عشر يوما ولا يمنحها الا بعد مضى سنة أشهر من تاريخ التحاته بالممل •

<sup>(</sup>۱) درج المشرع المصرى قبل صدور قانون العمل القائم على تقرير علاوات العاملين بالقطاع الخاص ومن ذلك القوانين ارقام ٣٣ اسنة ١٩٧٨ و ١٩٧٥ و ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ وقد قضت صحكمة النقض بان مؤدى نصوص هذه القوانين أن العلاوات القررة بها انما يستفيد منها العاملون بالقطاع الخاص الذين تطبق عليهم أحكام قانون العمل ، فلا تنسحب الحكامها على العاملين بالقطاع العام ( نقض مجنى ١٩٨٣/٢/٢٠ هدونتنا الذهبية العدد اللاني الثاني ورقم ١٨٤٠ ) ،

ويجوز بقرار من وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب زيادة مدة الإجازة بمقدار سبمة أيام في السنة على الأكثر بالنسبة للممال السنين يعملون في الأعمال الشاقة أو الفطرة أو في المناطق النائية التي يحددها القرار، •

ولا يجوز العاملِ النزولِ عن اجازته •

مادة ؟؟ - المامل أن ينقطع عن العمل أسبب عارض لدة لا تتجاوز الاثة أيام خلال السنة وتحتسب الاجازة العارضة من الاجازة السنوية المررة للمامل •

مادة 8 س محدد صاحب العمل مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل ، وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على اجازة سنوية مدتها ستة أيام متصلة على الأقل •

وللعامل الحق في تحديد موعد اجازته السنوية اذا كان متقدما لأداء الامتحان في احدى مراحل التعليم بشرط أن يخطر صاحب العمل قبل قيامه بالاجازة بأسبوعين على الأقل •

ويجوز بناء على طلب كتابي من المامل ضم مدة الاجازة السنوية غيما زاد على السنة أيام المشار اليها بشرط ألا تزيد بألية حال على ثلاثة أشعر •

ولا يسرى حكم تجزئة الاجازة أو ضمها أو تأجيلها بالنسبة الاحداث •

مادة ٢٦ سالصب العمل أن يحرم العامل من أجره عن مسدة الاجازة أو يسترد ما أداه له من أجر عنها اذا ثبت اشتقاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر .

مادة ٧٤ بد للعامل المحق في الحصول على أجره من أيام الاجسارة المستحقة له في حالة تركه العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى الدة التي لم يحصل على أجازة عنها ٠

مادة ٨٨ — لكل عامل الحق فى أجازة بأجر كامل فى الأعياد التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للقوى الماملة والمتدريب عن ألا تزيد على نالاته عشر يوما فى السنة (١) •

ولصاحب المعل تشغيل العالم في هذه الأيام بأجر مضاعف أذا انتضت غروف العمل ذلك .

مادة 23 - يجوز لصاحب المعل أن يمنح الماملة الذي أمضى في خدمته ثلاث سنوات متصلة اجازة بنصف أجر لحدة أقصاها شهر الأداء فريضة الحج أو لزيارة بيت المقدس وتكون هذه الاجازة مرة واحدة طوال مسدة خدمته .

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد أيام الأعياد التي تعتبر اجازة باجر كامل للعمال ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٥/١٣ ـ العدد ١١١ ) وقضت مادته الأولى على ما يأتي :

<sup>«</sup> تعتبر اجازة باجر كامل للعمال ايام الاعياد التالية :

١ \_ اليوم الاول من شهر محرم ( عيد رأس السنة الهجرية ) ٠

٣٠ ـ اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الآول ( المولد النبوي الشريف ) ٠

٣ \_ اليومان الاول والثاني من شهر شوال ( عيد الفطر ) ٠

٤ ـ الآيام التاسع والعاشر والحادى عشر من شهر ذى الحجة ( الوقوف بعرفات وأول وثانى أيام عبد الاضحى ) •

٥ \_ يوم شم النسيم ٠

٦ - اليوم الخامس والعشرين من شهر ابريل ( عيد تحرير، سيناء ) ٠

٧ \_ يوم أول مايو ( عيد العمال ) •

٨ \_ اليوم الثامن عشر من شهر يونيو ( عيد الجلاء ) ٠

٩ \_ اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو ( عيد الثورة ) ٠

١٠ـ اليوم السادس من شهر اكتوبر ( عيد القوات المسلحة ) » ٠

مادة ٥٠ سـ للمامل الذي يثبت مرضه الحق في اجازة مرضية باجر يعادل ٧٠/ من أجره عن الـ ٩٠ يوما الأولى تزاد بعدها الى ٨٥/ عن الـ ٩٠ يوما التالية وذلك خلال السنة الواحدة ٠

واستثناء من حكم الفقرة الأولى يكون للمأمل الذى يثبت مرضه فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصداعة وتشجيمها الحق فى الجازة: مرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة على النحو التالى :

شهر بأجر كامل ثم ثمانية أشهر بأجر يمادل ٧٥/ من أجره شم ثلاثة أشهر بدون أجر اذا قررت الجهة الطبية المخمة احتمال شفائه .

والعامل أن يستفيد متجمد اجازته السنوية الى جانب ما يستحقه من اجازات مرضية كما له أن يطلب تحويل الاجازات المرضية الى اجازة سنوية اذا كان له رصيد من الاجازات السنوية يسمح بذلك •

ولا يجوز لصاحب المعل انهاء خدمة العامل بسبب المرض الا بعد استنفاد المدة الشار اليها •

مادة 10 - استثناء من حكم المادة السابقة يمنح العاملد الريض بالدرن أو الجذام أو بعرض عقلى أو باحد الأمراض المزمنة اجازة مرضية بلجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من المودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا عن مزاولة أية مهنة أو عمل •

ويصدر بتحديد هذه الأمراض قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب •

مادة ٥٢ ــ مع عدم اخلال بأحكام قانون التأمين الاجتماعي تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية المختصة وللعامل أن يثبت عكس ذلك بشهادة طبية وفي هذه المالة يجوز لأي من الطرفين أن

يطلب من الجهة الادارية المختصة احالة الموضوع الى لجنة تحكيم طبى ينظم تشكيلها واجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الرسوم المستحقة التى لا يزيد حدها الأقصى على مائة قرش قرار من وزير الدولة للقوى الماملة بالاتفاق مع الوزير المختص (١) .

وعلى الجهة الادارية المختصة المحطار كل هن العامل وصاحب العمل أو المنشأة بنتيجة التحكيم الطبى فور وصوله اليها وعلى كل من الطرفين تنفيذ ما يترتب على قرار التحكيم من الترامات •

وفى جميع الأحوال لا يجوز فصل العامل أو أنهاء عقده لمدم اللياقة الصحية الاعلمة لل المجتماعي المموك بـ • الصحية الاعتماعي الممول بـ •

ولا يجوز أنهاء المقد الثقاعد من جانب صاحب الممل الا ببلوغ المامل سن الستين على الأقل مع عدم الاخلال بأحكام قانون التأمين الاجتماعي •

ويكون اثبات السن فى حالة تعذر اثباته بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها بشهادة طبية ، ويجوز لأى من الطرفين اللجوء الى التحكيم المطبى سالف الذكر لحسم النزاع الذى يثار بينهما فى هذا الشأن .

مادة ٥٣ - السلطة الطبية المختصة أو لطبيب الهيئة المامة للتأمين الصحى منع العامل المفالط لمريض بعرض معد من مزاولة عمله المدة المخاسبة ولا تحسب هذه المدة من اجازة العامل ويصرف عنها الأجسر بالكامل ه

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢/٦/٢٤ مثان التحكيم الطبي ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٢٤ ـ العدد ١٤٦

# الفصل الرابع - تنظيم علاقات السل الغربية

مادة 30 سلا يجوز لصاحب العمل أن يخرج على القيود المسروطة في الاتفاق أو أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه الا اذا دعت المصرورة الى ذلك منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة المسوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة وله أن يكلف العامل بعمل غير المتنق عليه اذا كان لا يختلف عنه اختلافا جوهريا بشرط عدم الماس بحقوقه المسادية •

مادة 00 ــ على صاحب المعل أن ينشىء ملفا لكل عامل يذكر فيه اسمه ومهنته ودرجة مهارته ومحل المامته وحالته الاجتماعية وتاريخ ابتداء خدمته واجره وبيان ما يدخل عليه من تطورات والجزاءات التى وقعت عليه وبيان بما حصل عليه من أجازات وتاريخ انتهاء خدمته وأسباب ذلك ه

وعليه أن يودع فى اللف محاضر التجقيق وتقارير رؤسائه عن عمله وأية أوراق أخرى تتعلق مخدمة العلمل •

وعليه أن يحتفظ باللف المذكور لمدة سنة على الأثل. تبدأ مين تاريخ انتهاء علاقة الممل •

هادة ٥٦ سيلترم صاحب المعلى بنقل العامل من الجهة التى تسم التعاقد معه غيها الى مكان العمل كما يلترم باعادته الى تلك الجهة خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء عقد العمل لأحد الأسجاب المبينة فى المقانون أو أثناء غترة الاختبار الا اذا رفض العامل كتابة المودة خلال المسدة المكورة ٠

فاذا لم يقم صاحب العمل بذلك وجب على الجبة الادارية اذا تقدم اليها العامل في نهاية المدة المذكورة اعادته الى الجبة التي تم التعاقد ممه فيها على نفقاتها ويجوز لهذه الجهة استرداد ما أنفقته بطريق الحجرز الإدارى .

TEY

مادة ٥٧ مـ اذا عهد صلحب الممل الى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل ولحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صلحب المعل الأصلى في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضمنا ممه في ذلك (١) ٠

# النمسل الخامس - واجبات العاملين وتأديبهم

#### مادة ٥٨ \_ يجب على العامل:

١ ــ أن يؤدى المعل بنفسه تبعا لتوجيه واشراف صاحب العمل وطبقا لما هو محدد بالعقد ووفقا الأحكام القانون وأنظمة المحل وعقوده الجماعية وأن يبذل فى تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعاد .

٢ ـــ أن ماتمر باوامر صاحب المعل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه
 الذي يدخل في عمله أو مهنته اذا لم يكن في هذه الأوامر ما يخالف المقد
 أو القانون أو الآداب ولم يكن في الهاعتها ما يعرض للفطر

٣ ــ أن يحرص على وسائل الانتاج وأدوات المعل الموضوعة تحت
 تصرفه وأن يحافظ عليها بحرص وعناية الشخص المعتاد وأن يقوم بجميع
 الإجراءات الضرورية لحفظها وسلامتها

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بأن المماواة بين عمال صاحب العمال لا تكون واجيعة الا عند تساويهم في ظروف العمال والتكافؤ في المؤهلات والخبرة والاقدمية ( نقض مدنى ۱۹۸۳/۱/۳ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - رقم ۱۷۸۹) - وقضت بأن التسوية المقصودة لا يمكن أن تملب صاحب العمل حقه في تنظيم ادارته على النحو الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته ، ولا وجه للحد من ملطته في هذا الشأن طالما كانت ممارستها مجردة عن أي قصد في الاساءة الى عمساله ( نقض مدنى ۱۹۸۲/۱۲/۲۰ - المرجع السابق - رقم ۱۹۸۸) ، وقضت بأن هذه المساواة لا تكون الا في الحقوق التي يكفلها القانون فلا يصح أن تتخذ سبيلا الى مناهضة أحكام القانون أو مخالفتها ( نقض مدنى ۱۹۸۲/۲/۲۷ - المرجع السابق - رقم ۱۹۸۰ ) ،

767 ···················

## ع ــ أن يحتفظ بأسرار العمل •

ه -- أن يعمل باستمرار على تنعية مهارته وخبراته مهنيا وثقافيا وفقا
 النظم والاجراءات التى يضعها صاحب العمل بالاشتراك مع المنظمات
 النقابية المختصة وفي حدود الامكانيات المتاجة •

 ١ سيتخدم أدوات العمل خارج مكان العمل الا بترخيص من مناحب العمل وأن يحفظ هذه الأدوات فى الأماكن المخمسة لذلك •

 لا ـــ أن يلتزم بتنفيذ كافة تعليمات السلامة والصحة المهنية المقررة بالمنشأة سواء بمقتضى القانون أو عقود الممل الجماعية والفردية ونظم ولوائح العمل وتعليماته •

مادة ٥٩ سعلى صاحب العمل في حالة استخدام خمسة عمال فاكثر أن يضع في مكان ظاهر لائحة تنظيم العمل والجزاءات التأديبية موضحا بها قواعد تنظيم العمل والجزاءات التأديبية مصدقا عليها من الجهسة الادارية المختصة وعلى هذه الجهة أخذ رأى المنظمة النقابية التي يتبعها عمال المنشأة قبل التصديق على اللائحة فاذا لم تقم الجهة الاداريسة بالتصديق أو الاعتراض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها اعتبرت نافذة ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يصدر بقرار منسه أنظمة نموذجية للوائح والجزاءات لكي يسترشد بها أصحاب الإعمال (۱) و

مادة ١٠٠ ــ يحذار على صلحب المعان أن يوقع على المامل عن المخالفة الواحدة غرامة تزيد قيمتها على أجر خمسة أيام أو أن يوقعه تأديبيا عن المملاً عن المفالفات تزيد قيمتها الواحدة مدة تزيد على خمسة أيام متصلة على

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقـوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ بشـان اللائحة النموذجية لتنظيم العمـل واللائحة النموذجية للجزاءات ( الوقائع الممرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ــ العدد ٣٦ تابع ) ٠

ألا يقتطع من أجره وفاء للغرامات التى يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد أو أن يوقفه مدة تزيد على خمسة أيام فى الشهر الواحد •

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية بعد تاريخ ثبوت المثالفة بأكثر من ثلاثين يوما بالنسبة الى المغال الذين يتقاضون أجورهم شهريا وبأكثر من خصة عشر يوما بالنسبة الى الممال الآخرين •

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية عن فعل لم يرد بلائحة تنظيم العمال والجزاءات ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب لالله •

مادة ٦١ – لا يجوز فصلُ العامل الا اذا ارتكب خطَّا جسيما ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية :

ا ــ اذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة <sup>(۱)</sup> أو قدم شهادات الرورة •

٢ — اذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلخ صاحب العمل الجهات المفتصة بالحادث خلال ٢٤
 ساعة من وقت علمه بوقوعه •

٣ ـ اذا لم يراع العامل التعليمات المائزم اتباعها لسلامة العمال

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٤ لمنة ١٩٨٢ ببيان العقوبات التاديبية وقواعد واجراءات التاديب ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ـ العدد ٣٦ تابع ) ٠

<sup>(</sup>۲) قضت محكمة النقض بان تراخى الطبيب المتعاقد مع صاحب العمل في تقديم ترخيص من نقابة الاطباء بمزاولة العمل بالشركة لا يعنى انتحاله لشخصية غير صحيحة ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٨٣١) ٠

والمنشأة رغم انذاره كتابة بشرط أن تكين هذه التعليمات مكتوبة ومعانة في مكان ظاهر •

٤ ــ اذا تميب العامل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يومسا منقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الغصل انذار كتابى من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام فى الحالة الثانية .

ه ـ اذا لم يقم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل •

٧ - اذا أغشى العامل الأسرار الخاصة بالمنشأة التي يعمل بنيها •

 اذا حكم على العامل نهائيا في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب المسامة •

٨ ـــ اذا وجد أثناء العمل فى حاة سكر بين أو متأثرا بما تعاطاه من
 مسادة مخدرة ٠

ه \_ اذا وقع من العامل اعتداء على صلحب العمل أو المدير المسئول أو اذا وقع منه اعتداء جسيم على أحدد رؤساء العمل أنتاء العمل أو بسببة .

مادة ٣٢ حد اذا نسب الى الماملُّ ارتكاب خطاً تأديبى يستوجب معاقبته بالفصل وجب على صاحب العمل قبل أن يصدر قراره بالفصل أن يتقدم بطّلب بذلك الى لجنة ثلاثية تشكلُ على النحو التالى:

(١) مدير مديرية القوى العاملة أو من ينييه ٠

(ب) ممثل للعمال تختاره المنظمة النقابية المعنية • عضوا

(ج) صاحب العمل أو من يمثله عضوا

ويتمين على صاهب العمل أن يرفق بالطلب ملف خدمة العامل ومذكرة بأسباب طلب الفصل •

مادة ٦٣ — تتولى اللجنة بحث الطلب فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديمه ويقوم رئيس اللجنة باغطار كلّ من العامل وصاحب الممل وممثل الممال بموعد ومكان انمقاد اللجنة ، ويتم هذا الاغطار بخطاب مسجل بعلم الوصول في مدى ثلاثة أيام من تاريخ ورود الطلب لسكرتارية اللجنة ، ويتوم مقام الاغطار توقيع صاحب الشأن بالعلم •

وفى حالة عدم حضور صاحب العمل أو ممثليه رغم اخطاره يعتبر الطلب المقدم منه كان لم يكن • وإذا تخلف ممثل العمال غللعامل أن يمثل فى اللجنة بنفسه أو بعن يختاره فاذا تخلف العامل ومن يمثله عن الحضور رغم الاختلار جاز لرئيس اللجنة الموافقة على ايتاف صرف الأجر •

ويعاد أخطار العامل وممثل العمال بميعاد آخر لانعقاد اللجنة فاذا تخلفا بنظر الطلب في عيتهما •

وللجنة فى سبيلى آداء مهمتها سماع أقوال العامل وأوجه دغاعه ولمها أيضا الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كانمة المستندات والأوراق والديانات والسجلات التي ترى لزوما لمها •

مادة ١٤ سد يكون قرار اللجنة استشاريا ويصدر بأغلبية الآراء و وتحرر اللجنة محضرا من أصل وصورتين تثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من أقوال ويوضح بالمحضر رأى كسل عضو مسببا وتسلم صورة لصاحب الممل لايداعها ملف خدمة المامل وتسلم الصورة الثانية لمثل الممل لحفظها في ملفات المنظمة النقابية ويودع أصل المضر بمكتب المعل الواقع في دائرته محل المعل و

مادة ١٥ - لا يجوز لصاحب الممل فصل العامل قبل العرض على

اللجنة الثلاثية المسار اليها في المادة ٦٢ والا أعتبر قراره كأن لم يكن مع المترامه بأجر العامل •

مادة 17 - المامل الذي يفصل من العمل بعير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل ويقدم الطلب الى الجهة الادارية المفتصة التي يقسم في دائرتها معل المعل خلال مدة لا تجاوز أسبوعا من تاريخ اخطار مسلحب العمل المعل بذلك بكتاب مسجل وتتخذ هذه الجهة الاجرآءات اللازمة لتسوية المنزاع وديا ، فاذا أم تتم التسوية تعيز عليها أن تحيل الطلب خلال مدة لا تجاوز أسبوعا من تاريخ تقديمه الى تأخى الأوو الستمجلة بالمحكمة التي يقم في دائرتها محل العمل أو قاضي المحكمة الجزئية المفتص بشئون المعلى بوصفه قاضيا الامور المستمجلة في الدن الجزئية المفتص بشئون المعلى بوصفه قاضيا الامور المستمجلة في الدن التي انشئت أو تنشأ بها هذه المحاكم وتكون الاحالة مشاءعة بمذكرة من خمس نسخ تضمن ملفصا للنزاع وحجم الطرفين وملاحظات الجهة الادارية

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يقوم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ اهالة الملكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ في مبعاد لا يتجاوز السبوعين من تاريخ تلك الاهالة ويخطر بها العامل وصاحب العمل والجهة الادارية المختصة ويرافق الأخطار صورة من مذكرة هذه الجدة ، ويكون الاخطار بكتاب مسجل م

وعلى القاضى أن يغصل طاب وقف التنفيذ فى مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نبائدا م غاذا أهر بوقف التنفيذ الرم صاحب العمل فى الوقت ذاته أن يؤدى الى العامل مبلغا يعادل أهر م من تاريخ غصله وعلى القاضى أن يحيل القضية الى المحكمة المفتصة التي يقع فى دائرتها محل العمل أو المحكمة المفتصة لنظر شئون العمال فى المدن التى توجد بها هذه المحاكم وعلى هذه المحكمة أن تفصل فى الوضسوء بالتمويض اذا كان له محل وذاك على وحه الساعة خلال مدة لا تجاوز

شهرا من تاريخ أول جلسة واذا لم يتم النصل في الدعوى الوضوعية خلال المدة النصوص عليها في الفترة السابقة جاز لصاحب العمل بدلا من صرف الأجر العامل أن يودع مبلغا يعادل الأجر خزانة المحكمة حتى يفسل في الدعوى •

وتخصم المبالغ التى يكون المامل قسد استولى عليها تتفيسذا لحكم قاضى الأمور المستعجلة أو من خزانة المحكمة من مبلغ التعويض الذى يمكم له بسه أو من أية مبالغ أخرى تكون مستحقة له • ويجب على المحكمة أن تتفى باعادة العامل المفصول الى عمله أذا كان فصله بسبب نشامله النقيابي •

ويكون عب، اثبات أن الفصل لم يكن لذلك السبب على عاتق صاحب المعل . •

وتطبق القواعد الخاصة باستثناف الأحكام المنصدوس عليها في القوانين المعول بها على الأحكام الصادرة في الموضوع ويكون ميعاد الاستثناف عشرة أيام (أ) وعلى المحكمة أن تفصل فيه خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ أول جلسة •

مادة ٧٧ ـــ ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ أسنة ١٩٨٧ ) أذا نسب الى المامل ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب المامة أو أي جنحة داخل دائرة العمل جاز الصاحب العمل وقفه احتياطيا ،

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المسادة ۷۵ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ ( المقابلة للمسادة ۲۰ من قانون العمل رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ ) قصد به الاحكام التي تصدر في دعاوى المتعويض التي ترفع بالتزام الاوضاع الراردة فيهسا ، وما عداها باق على اصله ، ويلزم في استئناف الاحكام الصادرة فيها اتباع القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ( نقض مدنى ۱۹۸۱/۱۱/۱۵ سمونتنا الذهبية ساعدد الثاني سفقرة ۱۸۵۱ ) .

وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار اليها فى المادة ٦٣ خلال ثلاثة أيام من تاريخ الوقف (١) .

وعلى هذه اللجنة أن تثبت فى الحالة المعروضة خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب ، فاذا وافقت على الوقف يصرف العامل نصف أجره ، أما فى حالة عدم الموافقة على الوقف فيصرف أجر العامل كاملا ، فاذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمجاكمة أو قضى ببراعه وجب اعادته الى عمله والا اعتبر عدم اعادته فصلا تسفيا .

واذا ثبت أن اتهام العامل كان بتدبير صاحب العمل أو وكيله وجب اداء باقى أجره عن مدة الوقف ، ويجب على السلطة المختصة أو المحكمة إذا ما تبين لمها هذا التدبير أن تشبير اليه في قرارها أو حكمها ٠

وكذلك يستحق العامل باتمي أجره عن مدة الوقف اذا حكم ببراحه .

مادة ١٨ - اذا تسبب العامل فى نقد أو اتلاف أو تدمير مهمات أو الات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت فى عهدته وكان ذلك ناشئًا عن خطأ العامل وجب أن يتحمل الجلغ اللازم نظير ذلك •

ولصاحب الممل بعد اجراء التحقيق واخطار العامل أن يبدأ بانقطاع الملغ الذكور من أجر العامل على الا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خصسة

<sup>(</sup>۱) قضت مصكمة النقض بان مفاد نص المادة ۱۷ من قانون العمل الصادر بالقانون ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ من أنه اذا نسب الى العامل رتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ المادث الى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها في هذا الشان ، لم يقيد سلطة رب العمل في اجراء غصل العامل اكتفاء بالتحقيق الادارى اذا قدر أن مصلحة منشاته تقتضى ذلك وأن ما وقع من العامل يكفى في لنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقا لما تقضى به المادة ۷۱ من قانون العمل المسادر بالقانون ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ ( نقض مدنى ۱۹۸۰/۱/۱۹ مدونتنا الذهبية ما العدد الاول حرقم ۹۰۰) .

أيام فى الشور الواحد ويجوز الدامل أن يتظلم من تقدير صاحب الممل أمام اللجنة المسار اليها فى المادة ٧٧ غاذا كان صاحب العمل يستخدم أقل من خمسين عاملا يكون التظلم أمام اللجنة المسار اليها بالمادة ٦٧ مسن هذا القسانون ٠

ويكون قرار اللجنة فى الحالتين قابلا الطعن فيه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها محل العمل لل هاذا لم يقض إصاحب العمل بالمبلغ الذى قدره للاتلاف أو قضى له بأقل منه وجب عليه رد ما اقتطع دون وجه حق خلال سبعة أيام من تاريخ صدور المحكم أو من تاريخ قبوله قرار اللجنة •

ولا يجوز لصاحب العمل أن يستوفى مستحقاته بطريق الاقتطاع وغقا لحكم هذه المادة اذا بلغ مجموعة أجر شهرين ·

هادة 19 سلا تخل الأحكام الواردة بهدذا الفصل بالضمانات المقردة بقانون النقابات العمالية لأعضاء مجالس ادارة المنظمات النقابية ، كما تسرى تلك الضمانات على أعضاء مجالس الادارة المنتخبين عن العمال .

مادة ٧٠ ـ يجب على صاحب الممل قيد الجزاءات المالية التى توقع على العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها واسم المسامل ومقدار أجره وأن يغرد لها حسابا خاصا ويكون التصرف فيها طبقا لمسا يقرره وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد المام لنقابات العمال (١٠) •

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ ق شان التصرف في حصيلة أسال الجزاءات المالية الموقعة على المحال ( الوقائم المصرية في ١٩٨٠/٢/١٣ أماليد ٣٦ تابع ) .

T01 ......

# القمسل المسامين - انقضاء عبلاقة العمل مادة ٧١ - تتقضى علاقة المحل المد الأسباب الآتمة :

- أولا: (1) انتهاء مدة المقد أذا كان معدد أأدة .
  - (ب) انتهاء الموسم اذا كان المعل موسعها
    - (ج) انتهاء الممل الرضي أو الرقت -

ثانيا : وماة العلمل حقيقة أو حكما ويكون تقرير وماة العامل حكما بموجب حكم قضائي نهائي .

ثالثا: استقالة العامل ويعتبر في حكم الاستقالة انقطاع العامل عن عمله أكثر من عشرة أيام متملة أو عشرين يوما متقطعة خلال السنة الواحدة دون عذر مقبول بشرط أن يتم انذار المامل بعد انقطاعه خمسة أيام في الحالة الأولى وغيابه عشرة أيام في الحالة الثانية ، ويتمين في هذه المالة عرض أمر العامل على اللجنة المسار اليها في المادة ٦٢ (١) •

رابعا : عجز العامل عجزا كليا عن أداء عمله الأصلي أو عجهزه عجزا جزئيا مستديما متى ثبت عدم وجود أي عمل آخر ، على أن يثبت

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بانه لئن كان الإعتقال - على ما جسرى به قضاء محكمة النقض - غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع فيعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا على العامل بيد انه لما كانت هذه الاستحالة وقتية بطبيعتها فانه لا يترتب عليها الا وقف العقد وتأجيل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه في ذمة العامل لان انفساخ عقد العمل بقوة القانون لا يقم الا بالاستحالة النهائية ٠٠ ولا يسال من ذلك أن يكون الاعتقال راجعا الى تصرفات العامل ٠٠٠ ( نقض مدنى ١٩٨٣/٤/١١ --مدونتنا الذهبية \_ العدد الثاني \_ فقرة ١٨٤٢ ) ٠

عدم وجود العمل الآخر طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي (١) •

خامسا : ثبوت عدم الصلاهية خلال خترة الاختبار .

مادة ٧٢ نما اذا كان المقد محدد الدة واستمر الطرفان في تتفيده المدانة ما اعتبر المقد مجددا لدة غير محددة (٢١) .

ويعتبر التجديد لمدة غير معددة أيضا ولو حصل بتعاقد جديد يشمل شروطا جديدة •

ويستثنى من ذلك الأعمال العرضية والمؤقتة والموسمية .

ولا تسرى الأحكام المتقدمة على عقود عمل الأجانب .

مادة ٧٣ ــ أذا توفى العامل وهو في الخدمة يصرف صاحب العمل

<sup>(1)</sup> قضت محكمة النقض بان المقصود بالعجز المبرر لانهاء العقد هو العجز عن اداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على اعمال آخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل علجزا عجزا كاملا بل يكفى أن يكون غير قادر على اداء ذات العمل المتفق عليه ، ولا يلتزم رب العمل باسناد عمل آخر اليه ، لما كان ذلك ، وكان المحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن رفض الطاعنة اسناد عمل خفيف الى المطعون ضده غير العمل المتفق عليه ، تنفيذا لتوصية على خفيف الى المعون ضده غير العمل المتفق عليه ، تنفيذا لتوصية ضرر ، فانه يكون قد خالف القانون ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٣٠ هـ مدونتنا الذهبية ... العدد الاول ـ رقم ١٩١٧ ) .

<sup>(</sup>٢) قضت محكمة النقض بأن تحديد رب العمل منا معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ هذه السن دون حاجة لاخطار سابق من أى من الطرفين فاذا استمر العامل في عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل فانه ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز انهاؤه بغير اخطار سابق ودون مبرر ( نقض مدئى ١٩٨٢/٢/٢٢ ـ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى ـ رقم ١٨٠٨)

لأسرته ما يعادل أجر شهرين كالهلين الواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى قدره خمسون جنيها كما يصرف منحة تعادل أجر العامل كاملا عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين القاليين له طبقا لقواحد قلنون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم (٧ أسنة ١٩٧٥)

كما يلتزم صاحب المعل بنفقات تجهيز ونقل الجثة التي الجهة التي استقدمه منها ما لم تطلب أسرته نقله التي جهة أخرى وعلى نفقتها ويخصم ما تحمله صاحب المعل من مصروفات الجنازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة •

مادة ٧١ مد على صاحب المغل أن يعطى المسامل مجانا فى نهساية عده بناء على طلبه شهادة بيين فيها تاريخ دخوله فى الخدمة وتاريخ خرجه منها ونوع المعل الذى يؤديه وبيين فيها أيضا قيمة الأجور والمزايا الأخرى أن وجدت وللمامل أن يحصل مجانا شهادة تحديد خبرته وكفاحه الهنية وذاك أثناء سريان المقد ه

وعلى صاحب المحل أن يرد للعامل ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات فور طلبها •

مادة ٧٥ صا يستحق المامل عن مدة حمله سن الستين مكافأة بواقم أجر نصف شهر كل سنة من السنوات الشمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وذلك أذا لم تكن له مقوق من هذه الدة وفقا لتأمين الشيخوخة ٥ والمجز والوفاة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ أسنة ١٩٧٥ ٠

# الباب الرابع علاتات العمل الجماعية الفصل الأول ــ التشاور والتطون

مادة — ٧١ — يشكل بقرار من رئيس الجمهورية مجلس استشارى اعلى المما برئاسة وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب يضم أعضاء بحكم وظائفهم وعددا متساويا من أعضاء يمثلون اتحادات أصحاب الأعمال وأعضاء يمثلون العمال ويحدد القرار اختصاصات هذا المجلس و

مادة ٧٧ - تشكل لجان استشارية مشتركة في المنشآت التي تستجم خمسين عاملا فأكثر تتكون من ستة أعضاء نصفهم يمثلون المشآت والنصف الآخر يمثلون العمال ، ويكون المتيار ممثلي العمال من بين عمال المنشأة بمعرفة اللجنة النتابية في بداية كلّ سنة ويراعي تعثيلهم لجميع أقسام الممل على قدر الامكان ،

ويجوز الجنة أو لندوب العمال أو للمنشأة دعوة مندوب عن الجهة الادارية المختصة لحضور جلساتها خلال نظر الموضوعات التي يختلف عليها .

وعلى اللبعان المذكورة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكوينها أن تضع لائحة داخلية تنظم طريقة اختيار رئيسها على أن يتناوب أصحاب الإعمال والعمال رئاسة اللجنة وفي الحالات التي يدعى فيها مندوب من الجهة الادارية تكون أحد الرئاسة كما تبين اللائحة طريقة تتظيم الاجتماعات ومواعيد ومكان المعادها ، وتعتمد هذه اللائحة من المهسة الادارية المختصة .

هاذا لم تشكل هذه اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ القانون قامت الجهة الادارية المختصة باختيار أعضائها • عمنـــــــل ۳۵۵

مادة ٧٨ ــ تختص اللجان المسار اليها في المادة السابقة بالنظر في المدار التوجيهات اللازمة في المسائل الآتية:

الاقتراحات الخاصة بتنظيم العمل ورفع مستوى الكلااية
 الانتاجية ،

٣ ... تحسين ظروف العمل ٥٠

" " الاشراف عملى خطط التقريب المهنى في حدود المستويات المامة الموضوعية ٠

إلى العمل على تنظيم الملاقات الاجتماعية بين العمال وأصحاب الأعمال وتعيية فرص التماون بينهم بما يحقق مصالحهم المشتركة .

مـ تقدير المبالغ اللازمة المسلاح ما أتلفه العامل طبقا للعادة ٦٨٠

هادة ٧٩ ــ يشكل وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرارات منه لجان معاونة أو استشارية في مجالات الاستخدام والتدريب المهنى والأجور سواء على هستوى الجمهورية أو المحافظة أو القطاع •

وتحدد القرارات اختصاصات هذه اللجان وطريقة وكيفية سير المعل بها ومدى الزاهية قراراتها ٠

وتضم اللجان المشار اليها معلثين عن الجهة الادارية المختصة اصحاب الإعمالُ والممالُ وما يرى الاستعانة بخبرتهم م

# الفصل الثانى - عقود واتفاقيات العمل الجماعية

مادة ٨٠ ـــ عقد الممل الجماعى هو اتفاق تنظم بمقتضاه شروط العمل وظروغه بين منظمة نقابية أو أكثر بين صاحب عمل أو أكثر أو من يستخدمون عمالا ينتمون الى تلك المنظمات أو منظمات أصحاب الأعمال بما يكفل شروطا أو مزايا أو ظروغا أغضل • ويجوز لصاحب ألحمل أن ينيب عنه في أبرام العقد أتحاد الصناعات أو الغرفة التجارية أو أية منظمة ينثمي اليها •

مادة ٨١ — اذا تعددت المنظمات النقابية التي تكون طرفا في عقد العمل الجماعي وجب أن تكون ممثلة لمساعات أو مهن متماثلة أو مرتبطة بمضها ببعض أو مشتركة في انتاج واحد •

مادة "٨٨ -- يجب أن يكون عقد العمل الجماعي مكتوبا والا كـــان ماطلاه

كما يجب أن يوافق عليه ثلثا أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية المتاقدة •

مادة ٨٣ - لا يكون العقد الجماعي مازما آلا بعد مراجعته وقيده لدى الجهة الادارية المختصة ، غاذا اعترضت خذه الجهة على المقد وجب عليها أن تبلغ ذوى الشأن بأسباب هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه اليها فاذا لم تعترض الجهة الادارية خلال مدة الاعتراض اعتبر المقد نافذا ،

ويجوز لأى من طرق العقد الطفن في قرار الجهة الادارية أمام المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها مقر الجهة الادارية خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاعتراض ٠

ويعطى ذوو الشأن مستخرجا منها بعد أداء الرسوم المستحقة التى يصدر بتخديدها قرار من وزير الدولة القوى العاملة والتدريب (١٠) .

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة اللقوى العاملة والتدريب رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن الرسم المستحق عن طلب مستخرجات من عقد العمل الجماعي ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ــ العدد ٣٦ تابع ) .

مادة As مد يجوز لمع المتعاقدين من المنظمات النقابية أو أصحاب الأعمال أو المنظمات المثلة لهم الانضمام الى المقد بعد قيده وذلك بناء على اتفاق بين طرف المعل طالبي الانضمام دون حاجة الى مواهقسة المتعاقدين الأصلين ويكون الانضمام بطلب يقدم الى الجهة المفتصة موهما عليه من الطرفين •

# مادة ٨٥ ــ تسرى احكام عقد العمل الجناعي على :

- (1) المنظمات المنقابية وأصحاب الأعمال أو المنظمات المعلمة لهم أو المنشآت التي تكون طرفا في العقد وقت ابرامه أو ينضمون اليه بعد ابرامه على الوجه المبين في المادة السابقة وكذلك المنظمات التي تحل مطل السجاب الأعمال المتعلقدة ومن يجل مطل السجاب الأعمال المتعلقدين .
- (ب) الممال المنضمين لنظمة نقابية تكون طرفا في العقد أو الاتفاق أو لنظمة نقابية تكون قد انضمت اليه بعد ابرامه •

ويظل العمال الذين تسرى عليهم أحكام هذه المادة خاضعين الأحكام المقد أو الاتفاق طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية هذه النقابات قبل انتهاء هذه المدة .

مادة ٨٦ ــ يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل الجماعي يخالف حكما من أحكام هذا القانون ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعامل •

مادة ٨٧ - يقع باطلاكل شرط فى عقد الممل الجماعي يكون من شأنه الاخلال بالأمن أو الاضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفا لأحكام القوانين واللوائح الممول بها أو النظام المام والآداب المامة .

دادة M ــ لكل من طرف المقد الجماعي أن يطلب الحكم بانهائه اذا طرأت على ظروف العمل تعييرات جوهرية تسوغ هذا الانهاء بشرط أن تكون قد مضت على تنفيذ المقد سنة على الأقال ه مادة ٨٩ - يجوز ابرام عقد الممل الجماعي لمدة محدودة أو المدة اللازمة لاتمام مشروع معين على ألا تزيد المدة في أي من العالتين عسلى ثلاث سنواتا »

غاذا أنقضت المدة أعتبر العقد مجددا تلقائيا أسنة أخرى ما لم ينص المقد على خلاف ذلك •

وينتهى المقد بانتهاء مدته الأصلية أو المجددة اذا قام أحد الطرفين بابلاغ الطرف الآخر والجهة الادارية المختصة قبل نهاية المدة بشعر على الإتل مرغبته في الانهاء ...

واذا تحدد أحد طرق العقد غلا يترتب على انقضائه بالنسمة الى أحدهم انقضاؤه بالنسبة للباقين •

مادة ٩٠ سيجب التأثير بسجل القيد بما يطرأ على العقد من اتمام أو تجديد أو انهاء أو انقضاء ٠

مادة ٩١ - تسرى أحكام المقد الجماعى الذى تبرمه النظمة النقابية على جميع عمال المنشاة ولو لم يكن بعضهم أعضاء فى المنظمة النقابية بشرط الا يقل عدد العمال المنتمين للمنظمة النقابية عن نصف عدد العمال الذين يعملون بالنشأة وقت أبرام المقد •

مادة ٩٢ - المنظمات النقابية التي تكون طرفا في عقد العمل الجماعي أن ترفع جميع الدعاوي الناشئة عن الاخلال بهذا العقد وذلك لمسلمة أي عضو من أعضائها دون حاجة الى توكيل منه بذلك •

ويجوز لهذا العضو التدخل في الدعوى المرغوعة منها كما يجوز له رغم هذه الدعاوي مستقلا عنها • 

## الفصل الثالث - التسوية الودية والتحكيم في منازعات العمل الجماعية

هادة ٩٣ ـــ تسرى أحكام هذا الفصل على كل خلاف أو نزاع خلص بالممل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب الممل وجميع عمالهم أو فريق منهم •

هادة ٩٤ ـــ أذا ثار خـــالاف مما ينطبق عليه حكم المــادة السابقة كان على الطرفين المتنازعين أو ممثليهما السعى لحله وديا عن طريق المفاوضات الجماعية ه

مادة 90 سـ اذا لم يتوصل الطرفان التنازعان الى تسوية النزاع كليا أو جزئيا أو رفض أحد الطرفين سلوك طريق المفاوضة الجماعية جاز الأى منهما طلب عرض النزاع عملى اللجان المطية أو المجلس المركزى لتسوية المنازعات التى يصدر بتشكيلها وبهسان اختصاصاتها واجراءاتها قرار من وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب (1) •

هاذا تعذر تسوية النزاع خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب وجب اهالة الأوراق الى هيئة التحكيم المختصة خلال أسبوع من تعسذر التسسوية •

مادة ٩٦ ــ إذا كان الطلب المشار اليه في المادة السابقة مقدما مسن صاحب الممل وجب بأن يكون موقعاً منه شخصيا أو من وكيله المفوض .

أما اذا كان الطلب من العمال فيجب تقديمه من رئيس المنظمة النقابية التي ينتمون اليها بعد موافقة مجلس ادارة المنظمة النقابية خان لم يكونوا منتمين الى منظمة نقابية وجب أن يقدم الطلب من أغلبية الممال أو أغلبية

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ۲۰ لسنة ۱۹۸۲ في شان اللجان المحلية والمجلس المركزي لتسوية المنازعات الجماعية ( الوقائع المصرية في ۱۹۸۲/۲/۱۹ ــ العدد ۳۱ تابع ) ٠

عمل القسم بالمنشاق الذين لهم شأن ف النزاع ويبجب أن يشبعل الطلب على أسماء من يتولون مفاوضات التسوية الودية والتحكيم بالنيابة عسن المنظمة النقابية أو الممال على ألا يزيد عددهم على ثلاثة .

وتعطى الجهة الادارية المختصة ايصالا بتسليم الطلب موقعا عليه من رئيسها أو من ينوب عنه محددا فيه تاريخ التسليم •

## . مادة ٧٧ - تتكون هيئة التحكيم من :

١ ـــ احدى دوائر محكمة الاستثناف التى تحددها الجمعية المعومية
 لكل محكمة فى بداية كل سنة قضائية •

٧ ــ مندوب عن وزارة القوى العاملة والتدريب بيندبه لفلك وزيرها ء

ب ي مندوب عن الوزارة المعنية حسب الأعوال يندبه لذلك وزيرها .

وتكون الرئاسة ارتبيس الدائرة المذكورة •

مادة ٩٨ - اذا كان النزاع خاصا بعمال نهرع من نهروع منساة تقوم بعمل فى مناطق متحدة المتحت بنظره هيئة التحكيم التي يقع فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للمنشأة ٠

مادة ٩٩ يه يعدد رئيس هيئة التمكيم جلسسة للنظر في النسزاع لا يجاوز ميمادها خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع مسن مجلس تسوية المنازعات ويخطر به الأعضاء وممثلوا طرفى النزاع بكتساب مسجل قبل تاريخ الجاسة بثلاثة أيلم على الأتل •

مادة ١٠٠ - يحلف عضوا هيئة التحكيم أمام رئيسها بأن يؤديا مهمتهما بالذمة والصدق •

هادة ١٠١ ــ تنظر هيئة التحكيم في النزاع المروض عليها وتفصل فيه في مدة لا تجاوز عشرين يوما من بدء نظره ٠ F11 .....

ويعضر الطرفان أمام هيئة التحكيم شخصيا أو بوكيل عن كل منهما .

وللهيئة أن تقرر سماع شهود بمد تحليفهم اليمين القانونية وندب أهل الخبرة ومماينة المصانع ومحال الممل والاطلاع على جميع المستندات ودفاتر الحسابات الخاصة بالنزاع واتخاذ الاجراءات التى تمكنها من الفصل لهيه ٠

وللهيئة توقيع الجزاءات المقررة فى القوانين النافذة عن تخلف أحد المخصوم عن ايداع المستندات والمذكرات المؤيدة لدفاعه أو تخلف الشاهد دون عذر مقبول عن الحضور أو الهتناعه عن أداء اليمين أو الإجابة .

مادة ١٠٢ - تعلبق هيئة التمكيم التشريعات المعول بها ولها أن تستند الى أحكام الشريعة الاسلامية والعرف ومبادى، العدالة وفقا اللمالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة (١) .

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأن النص على أن تطبق هيئة التحكيم القوائين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها ولها أن تستند الى العسرف ومناديء العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، قصد به أن هيئة التحكيم مازمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللاوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الاعمال وعمالهم وأن لها الى جانب هذا الاصل الذي يجب اتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هي أن تستند الى العرف ومبادىء العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التى لا ترتكن الى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية ف المنطقة ، فمتى التزمت هيئة التحكيم الاصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها ورات فيما قررته للعمال من حقوق ما يغنى عن التزيد فيها فلا سبيل الى الزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحـة لها ولا تثريب عليها في عدم الاخذ بها ، كما أنها اذا اختارت الرخصة التي أجازتها لها هذه المادة وقررت استنادا على العرف ومبادىء العدالة منح العمال المحتكمين بعض الحقوق تزيد عما قررته لهم القوانين والقرارات التنظيمية العامة فلا تثريب عليها في ذلك ، وهي في الحالتين غير مكلفة ببيهان اسباب اختهارها لاحمد وجهى السراى في النزاع ( نقض ضدنى ١٩٨٢/٣/٢٧ ــ مدونتنا الذهبية ــ العدد الثاني - رقم ١٠٣٣ ) ٠

ويصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون مسببا ويعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستثناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستثناف المختصة •

ولكل من طرق النزاع أن يطعن فى القرار أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والاجراءات المقررة فى القوانين النافذة •

وعلى رئيس الهيئة اعلان طرفى النزاع بصورة من قرار التحكيم بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره •

وترسل هيئة التحكيم ملف الموضوع بعد اعلن طرق النزاع على الوجه المذكور في الفترة السابقة الى الجهة الادارية المختصة لقيد منطوق القرار في سجل خاص ، وايداع الملف بمحفوظاتها وتعطى مستخرجات منها لذوى الشأن .

مادة ١٠٣ ستطبق على القرارات الصادرة من هيئة التمكيم الأحكام الخاصة بتصحيح الأحكام وتعسيرها المنصوص عليها في القوانين النافذة ، كما تطبق بشأن رد أعضاء هيئة التحكيم من غير القضاة وتنحيتهم مسايسرى على رئيس المهيئة من الأحكام الخاصة برد القضاة وتنحيتهم المنصوص عليها في تلك القوانين •

هادة ١٠٤ سيرفع ما يعرض فى التنفيذ من اشكالات الى هيئة التحكيم بوصفها قاضيا للأمور المستعجلة أذا كان المطلوب اجراء وقتيا ويسرى على هذه الاشكالات الأحكام الخاصة باشكالات التنفيذ الواردة فى القوانين المعول بها ٠

مادة ١٠٥ ــ لا يحول انهاء عقد العمل أو نصل ممثلي العمال او النظمة النقابية دون استمرارهم في أداء مهمتهم أمام اللجان المطية أو

مجلس تسوية المنازعات أو هيئة التحكيم مائم يقع المتيار المامل أو مجلس ادارة المنظمة على غيرهم •

مدة ١٠٦ س يحدد وزير المدل بالاتفاق منم وزير الدولة للقدى الماملة والتدريب عدد هيئات التحكيم ومقارها والاغتصاص المحلى لكل منها وبدل حضور الجلسات لندوبى الوزارات المنية المثلة بهيئات التحكيم ٠

## الفصل الرابع -- التوقف

مادة ١٠٧ ــ يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة للبت في طلبات المشآت لوقف العمل كليا أو جزئيا أو تغيير حجم المنشأة أو نشاطها بما قد يجس حجم العمالة بها ويحدد القرار اختصاصات عده اللجنة والاجراءات الخاصة بها والوزارات والهيئات التي تعثل فيها.

ولا يجوز الأصحاب الأعمال وقف العمل كليا أو جزئيا أو تغيير هجم المنشأة أو نشاطها الا بعد الحصول على موافقة هذه اللجنة .

ويلغى كُلُّ حكم ينفالف هذا النص •

الباب الخامس المسلامة والمسحة المهنية الفصل الأول سـ تعاريف ونطاق التطبيق

مادة ١٠٨ - يقصد بالنشأة في تطبيق أحكام هذا البلب:

كل مشروع أو مرفق يملكه أو يدده شخص من أشخام القاندن. المسام أو الخاص ٠ T18

هادة ١٠٩ - تسرى أحكام همذا الباب على جميع المشآب بالقطاع الخاص - ووحدات القطاع العام والجهاز الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلى والعيئات العامة ٠

# الفصل الثاني - في اختيار مواقع للعمل وانشائها

هادة ١١٠ ـ يراعى فى اختيار مواقع العمل وانشائها توافر الاستراطات المنصوص عليها فى القوانين المانحة للرخص رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الحال الصناعية والتجارية وغيرها ، ورقم ١٩٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المال المامة ، ورقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للاسكان بعد مولفقة وزير المولة للصحة والمقوى الداخهاية (١١ م

مادة 111 - تصدر التراخيص المنصوص عليها في القوانين المسلو اليها في المادة السابقة من أجهزة الإسكان بعد أن تعرض على لجنة مكونة من الأجهزة القائمة على شركون القوى العاملة والإسكان والصحة والصناعة بالمجالس المطية وذلك فيما عدا المجال والمنشات الصغيرة التي تحدد بقرار من وزير الدولة للاسكان بعد موافقة الوزراء المنصوص عليهم في المسابقة فيصدر الترخيص بالنسبة اليها من أجهزة الاسكان بالمحالس المحلية دون العرض على اللجنة ه

وتختص اللجنة المشار اليها كخلك متحديد الاشتراطات الخاصسة الواجب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص والتأكد من استيفاء هذه الاشتراطات قبل اصدار الترخيص وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا ،

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٥ لمنة ١٩٨٢ ـ بتحديد المنثات واجهزة المالامة والصحة المهنية وجهات التمريب
 ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ـ العدد ٣٦ تابع

ولمندوبي كل من الجهات المثلة في اللجنة الثفتيش عند انشاء المطل والتحقق من مراعاة السقراطات ومستلزمات السملامة وألمسمة المهنية المتررة في عملية الانشاء والتجهيز •

مادة ١١٢ .. يقدم طلب الترخييس المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيبها مع جميع ما تتطلبه القوانين المشطقة بهذا الشأن من أوراق ووستندات الى الأجهزة التأمة على شئون الاسكان بالمجالس الحلية المختصة مع طلب الترخيص بالقامة أو بادارة المحل الصناعى وفقا لأحكام القانون رقم ٢٥٧ لسنة المصاعى يقام أو يدار لأول مرة ، ويجب على اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تتلقى توخيص وزارة الصناعة باقامة المنشأة الصناعية قبله موافقتها على منح التراخيص ويجب على وزارة الصفاعة المطار الجهاز المهائز بيما ملى شئون الاسكان بالمجلس المحلى بقهول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب اليها و

مادة 11٣ ـ تشكل لجنة (١) برئاسة وكيل وزارة الصناعة المختص وعضوية وكلاء وزارات القوى العاملة والتدريب والاسكان والصحة والرى ، وتتولى محذه اللجنة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها فى المادة الما المانسبة الى المال والمنسآت المسناعية التي تتشئها أو تديرها الوزارات أو الهيئات العامة أو الوجدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام وتتولى اصدار التراخيص الخاصة بتألن المدال والنشآت المساعة •

هادة ١١٤ – مع عدم الاخلالُ بحق الأجهزة التابعة لاوزارات المختلفة

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الصفاعة والثروة المعدنية رقم ٤٠٠ اسنة ١٩٨٣ بنشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قابون العمل ( الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٩/١٥ من العدد ٢٩٣ ) .

ف التفتيش الفنى التخصص على المعال بعراعاة أحكام المادين رقمى 111 و 117 يكون لوزارة القوى العاملة والتدريب والأجهزة القائمة على شئون القوى العاملة بالمجالس المطية وحدها الاختصاص بالتفتيش على المحال الخاضمة لأحكام القوانين أرقام 507 لسنة 1907 ، 1971 لسنة 1907 ، 1907 لسنة 1907 المشاة الها و

## الفصل الثالث -- تامين بيئة العمل

.. . مادة ١١٥ ــ على المنشأة توغير وسائل السلامة والنسحة المهنية في الماكن الممل بما يكفل الوقاية من مخاطر المعل وأضراره وعلى الأخص ما يأتي :

- (1) المفاطر الهيكانيكية ، وهي كلك ما ينشأ عن الاصطدام أو الاتصال بين جسم العامل وبين جسم صلب كمضاطر المباني والانشاءات ومفاطر الأجهزة والآلات ومفاطر وسائل الانتقال والتداول ويدكمال في ذلك مفاطر الانهيار •
- (ب) المفاطر الطبيعية ، وهى كلّ ما يؤثر على سلامة العامل وصحته نتيجة لموامل خطر أو ضرر طبيعى كالحرارة أو الرطوبة أو البرودة أو الكرباء أو الإضاءة أو الضوضاء أو الاشماعات الضارة أو الخطرة أو الاعترازات أو زيادة أو نقص في الضغط الجوى الذي يجرى فيه المملّ ويدخل في ذلك مخاطّر الانفجار .
- ( ج ) المخاطر الكيماوية ، وهى ما تحدث من تأثير مواد كيماوية مستعملة أو تتسرب إلى جو الممل كالمازات أو الأبقرة أو الأتربة وما تسد يوجد فى بيئة الممل من سوائل ويدخل فى ذلك مخاطر الحريق •
- (د) المفاطر السلبية ، وهي التي ينشأ الضرر أو الضار من عدم توافرها كوسائل الانقاذ والاسماف ووسائل النظافة والتغذية •

وتحدد الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لدر، هذه المخاطر وغيرها مما يؤثر فى سلامة بيئة العمل بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بعد أخذ راي وزيرى الدولة للصحة والاسكان (١١) •

مادة ١١٦ سعلى المنشأة أجراء الفحص الطبي الابتدائى على المامل تقدل التحاقه بالعمل للبتاكد من سلامته ولهاقته الصحية تبعا لنوع المال الذي يسند اليه •

ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة المامة للتأمين المحى مقابل تحصيلها رسما يحدد بقرار من وزير الدولة للقدوى الماملة والتدريب بالاتفاق مع وزير التأمينات بحد أقصى قدره جنيهان عن كل عامل تتحمل سه المشأة •

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد مستويات اللياقة والسلامة الصحية التي يجرئ على أساسها الفص الطبي الابتدائي ٣٠ .

مادة ١١٧ س على النشأة أن تحيط العامل تبل مزاولة العمل معظامر عدم التزامه بوسائل الوقاية المقررة لمهنته مسع توغير أدوات الوقساية الشخصية وتدريبه على استخدامها ٠

مادة ١١٨ - على العامل أن يستمعل وسائل الوقاية ويتعهد ما بحوزته منها بعناية وأن ينفذ التعليمات الموضوعة للمخافظة على صحته ووقايته من حوادث العمل وعليه ألا يرتكب أي فعل أو تغيير يقصد به

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ اسنة اعدم المستحد المستحد في شان الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير السلامة والصحة المهتية في الماكن العمل ( الوقائم الممرية في ١٩٨٣/٩/١٢ ـ العدد ٢٠٠ ) . (٢) صدر قرار وزير الدولة للصحة رقم ١٣٣ أسنة ١٩٨٣ باحكام اللباقة الصحية التي يجرى على أساسها الفجض الطبي الابتدائي تنفيذا للمادة ١٩٨٣ من قانون العمل ( الدقائد المصرية في ١٩٨٣/٥/٢٥ ـ العدد

منع التعليمات أو أساءة استعمال أو الهاق ضرر أو تلف بالوسائل الموضوعة لحمامة وسلامة العمال المشتغلين ممه •

ومع مراعاة ما تقضى به القوانين الأخرى فى هذا الشأن يكون الهلال المامل بهذه الالترامات موجبا للمسئولية التأديبية •

مادة 119 - لا يجوز للمنشأة أن تدمل المامل أي نفقات أو تقتطع من أجرة أي مبلغ لقاء توفير وسائل الحماية اللازمة له •

دادة ١٢٠ سالجية الادارية المختصة في حالة امتناع المنشأة عن تنفيذ ما أوجبته الأحكام السابقة والقرارات المنفذة لها وفى المواعيد التي تحددها هذه الجهة أو في حالة وجود خطر داهم على صحة الماملين أو بسلامة:م أن تأمر باغلاق المنشأة كليا أو جزئيا أو بايقاف ادارة آلة أو أكثر حتى فرول أسباب الفطر ه

وينفذ القرار الصادر بالاغلاق أو الايقاف بالطرق الادارية مع عدم الاخلال محق العاملين في تقاضى أجورهم كاملة •

وللجهة الادارية المختمة أن تقوم بازالة أسبباب المعلم بطهويق التنفيذ الماشر على نفقة المشأة •

## ألغمل الرابع - الخدمات الصحية والاجتماعية

مادة ١٢١ ستلترم المنشأة بأن توفر للعاملين بها وسائل الاسعاف الطبية ، واذا زاد عدد العاملين في مكان واحد أو بلد واحدة أو في دائرة نصف قطرها فحسة عشر كيلو مترا على خمسين عاملا تلتيم المنشأة بأن تستخدم معرضا علما بوسائلاً الاسعاف الطبية يخصص المقيام بها ، وأن تعدم تمهد الى طبيب بعيادتهم في الكان الذي تعهده لهذا الغرض ، وأن تقدم لهم الادوية اللازمة للعلاج وذلك كله دون مقابل .

فاذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة ولو فى غروع متعددة لهما على ثلاثمائة عامل وجب عليها فضلا عن ذلك أن توفر لهم جميما وسائل الملاج الأخرى فى الحالات التى يتطلب علاجها الاستمانة بأطباء الحسائيين أو القيام بمعليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمحان و

واذا عولج المامل في الحالتين المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في مستشفى حكومي أو خيري وجب على المنشأة أن تؤدي لادارة المستشفى مقابل نفقات الملاج والأدوية والإقامة •

ويتبع فى تحديد نفقات الملاج والأدوية والاقامة المنصوص عليها فى المفترات السابقة وفى جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الدولة المسحة •

ومع عدم الاخلال بأحكام قانون التأمين الاجتماعي يستثنى من حكم هذه المادة الماملون في وحدات الجهاز الاداري للدولة والهيئات المامة والوحدات التابمة للقطاع المسام •

مادة ١٢٢ ــ تلتزم المنشأة باجراء الفحص الطبى الدورى للعاملين بها المعرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية للمحافظة على لياقتهم الصحية بصفة مستمرة ولاكتشاف ما قد يقلهد من أمراض في مراحلها الأولى •

ويجرى هذا الفصص بواسطة الهيئة المامة التأمين الصحى مقابل تصميلها الرسم القرر بقانون التأمين الاجتماعي والذي تتحمله النشأة •

مادة ١٢٣ ــ على من يستخدم عاملين فى أماكن لا تصل اليها وسائلُ المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال المناسبة .

( م ۲٤ ... موسوعة مصر ... ج ١٩ )

وعلى من يستخدم عاملين فى المناطق البعيدة عن المعران التى تمدد بقرار من وزير الدولة القوى العاملة والتدريب (١) أن يوفر لهم التنذية المناسبة والمساكن الملائمة بحيث يخصص بعضها المعال المتزوجين م

ويكون تحديد اشتراطات مواصفات المساكن ، كما يكون تعيين أصناف الطمام وكمية ما يقدم منها لكل عامل وما يؤديه متابلا لها بقرار من وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص والاتحاد المام لنقابات العمال .

ويجوز بالنسبة لنظام الوجبات المذائية الواردة فى الفترة السابقة الأخذ بنظام توافق عليه ادارة المنشأة والماملون لديها أو ممثلوهم بشرط أن يعتمد من الجهة الادارية المفتصة وعلى ألا يتضمن هذا النظام التتازل عن تقديم هذه الوجبات كلها أو بعضها مقابل أى بدل نقدى .

مائد ١٢٤ سعى النشأة التي بيلغ عدد عمالها خمسين عاملا فاكثر تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية اللازمة للعاملين بها وذلك بالاشتراك مع اللجنة النقابية بالنشأة ان وجدت أو مع معثلين للعاملين تختارهم النقابة العامة المختصة •

## ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بعد أخذ

<sup>(</sup>١) صدر قرار رزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١١ لمنة الممرية في المعريف في المعريف في المعريف في العدد المناطق البعيدة عن العمران ( الوقائع الممرية في المدران العدد ٣٦ تابع ) ونص في مادته الاولى على ما ياتى : « تعتبر مناطق بعيدة عن العمران في تطبيق احكام قانون العمل المسار اليه المحافظات الاتية : سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، البحر الاحمر ، مطروح ، الوادى الجديد .

كما تعتبر مناطق بعيدة عن العمران اماكن العمل التى تبعد خمسة عشر كيلو مترا على الآقل عن أقرب حدود مدينة أو قرية » .

رأى الاتعاد العام لنقابات العمال بتعديد العد الأدنى لهذه الخدمات التى تلتزم بها النشأة •

ويستثنى من حكم خذه المادة والمسادة السابقة الماملون بوحــدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات المامة والوحدات التابعة القطاع المام ٠

## الفصل الخامس -- التفتيش في مجال السلامة والصحة المهنية

هدة ١٢٥ ـــ مع مراعاة الأحكام الواردة بالباب المثامن من هـــذا المقانون على الجهة الادارية المختصة أن تقوم بما يأتى :

أولا : اعداد جهاز متخصص يقوم بالتفتيش على المنسآت الخاضعة المحكام هذا الباب المتأكد من تتفيذها وأن يتم التفتيش في فترات دورية ، وأن تتوفر في أفراد جهاز التفتيش المؤهلات الملهية والخبرة المنسبة في النواهى الطبية والمخدسية والكيماوية ، ويكون لهم صفة المسبطية التضائية في مراقبة تتفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية في أماكن الممل ،

ثانيا: تنظيم برأمج تدريبية متخصصة ونوعية لرغم كفاية ومستوى أداء أغراد جهاز التغتيش المسار اليه في البند السابق ، وتزويدهم بالخبرات الفنية بما يضمن تطبيق أغضل مستويات الصحة والسلامة المنية .

ثالثا : تزويد جهاز التفتيش الشار اليه بأجهزة ومعدات القياس وكافة الامكانيات اللازمة لأداء العمل •

هادة ١٣٦ ــ لأفراد جهاز تفتيش السلامة والصحة المهنية المشار اليهم في المادة السابقة الحق في ما يأتي :

۱ — اجراء الكشف الطبى على العاملين بالمنشآت وكذلك البحوث الطبية والمعلمية وغيرها للتأكد من ملاءمة ظروف المعل ومدى تأثيرها على المستى الصحى والوقائي للعمل •

٢ - أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة فى العمليات الصناعية وغيرها مما يظن أن لها تأثيرا ضارا على صحة العاملين وسلامتهم وكذلك بغرض تطيلها لمرغة مدى هذا الأثر مع اخطار المنشأة بذلك .

## الفصل السادس - تنظيم أجهزة السلامة والصحة الهنية في المشات

هادة ١٢٧ ــ تلتزم المنشأة بانشاء الأجهزة الوظيفية اللازمة للسلامة والصحة المهنية بما يتناسب مع مسئولياتها وبما يكفل للعاملين بها مستويات وظيفية مناسبة •

ويصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب القرارات اللازمسة لتحديد المنشآت التي تلتزم بانشاء هذه الأجهزة وبيان مستوياتها ٠

هادة ١٢٨ ــ تشكل بكل منشأة وفروعها لجنة للسلامة والصحة المهنية تختص ببحث ظروف العمل وألسباب الحوادث والاصابات والأمراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنمها وتلتزم المنشأة متنفية قرارات هذه اللجنة •

ويصدر بتحديد هذه المنشآت وتشكيل اللجان وتتظيم أعمالها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب •

مادة 179 ساتترم النشأة متدريب العاملين بالجهاز الوظيفي للسلامة والمسحة المهنية والمسئولين عن والمسحة المهنية والمسئولين عن الادارة والانتاج بكافة مستوياتهم تدريبا بيتفق ومسئوليات كل من هذه المستويات وطبيعة العمل بالنشأة ، ويشمل ذلك التدريب الأسماسي والتخصمي والنوعي والمتقدم ه

ويصدر بتحديد الجهات التي يتم بها التدريب قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب ٠

مادة ١٣٠ -- تلتزم كل منشأة يعمل بها همسة عشر عاملا فأكثر موافاة

مديرية التوى العاملة المختصة كل سنة أشهر تُبدأ فى شهر يغلير بالعصائمية من صورتين عن الأمراض والاصابات بشرط ألا يجاوز ميماد ارسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالى لانقضاء السنة أشهر ه

كما تلتزم كل منشأة من المنشآت الخاضعة الأحكام هذا الباب باخطار مديرية القوى الماملة المختصة بكل حادث جسيم يقع بالمنشأة خلال أربعة وغرين ساعة من وقوعه مهما كان عدد عمال المنشأة •

ويصدر بنماذج الاحصائيات المشار اليها وما تتضمنه من بيانات قرار من وزيد الدولة للقوى الماملة والتدريب (١) •

# الفصل السابع - الأجهزة الاستشارية في مجال السلابة والصحة المهنية

هادة ١٣١ سايناً بقرار من رئيس الجمهورية ٢٣ مجلس استشارى أعلى للسلامة والصحة المهنية برئاسة وزير السدولة القسوى المساملة والتدريب يضم وكلاء الوزارة المختصين بوزارات القوى العاملة والتدريب والصناعة والبترول والصحة والتأمينات الاجتماعية والزراعة والاسكان والمالية والداخلية والتعليم وممثلين عن المركز القومي لدراسسات الأمن الصناعي والمركز القومي للبحوث والهيئة العامة للتأمينات والماشات والمائية العامة للتأمينات والمائية والهيئة العامة للتأمينات والمائيات الرق المتوى ورئيس ادارة المتوى المختصى ورئيس الدراة المتوى المختصى في مجال السلامة والصحة المهنية بكل من كليات الطب والهندسة والعلوم وممثلين المطات اصحاب الإعمال والاتحاد المام لنقابات الممال و

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزیر الدولة المقوى العاملة والتدریب رقم ۴۲ اسنة ۱۹۸۲ بشان نماذج احصائیات الاصابات والحسوادث الجسیمة والامراض ( الوقائم المصریة فی ۱۹۸۲/۲/۱۳ ـ العدد ۳۱ تابع ) •

 <sup>(</sup>٦) صدر القرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل الاجهزة الامتشارية للسلامة والصحة المهنية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ – العدد ١٣ مكرر )

TV5

## ويختص هذا المجلس بما يأتي:

١ \_ رسم السياسة المامة السلامة والصحة المهنية ٠

 ٢ --- الاشراف على تنسيق الجهود وتنظيم التماون بين الجهات ذات الصلة بنشاط السلامة والصحة المهنية ، وعلى الأخص فى مجالات البحوث والتدريب والتشريع وتنفيذ برامج السلامة والصحة المهنية.

ويصدر بتنظيم أعمال هذا المجلس قرار من وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب (١) •

مادة ١٣٦ - تشكل لجان استشارية مشتركة للسلامة والصحة المهنية على مستوى المحافظة برئاسة المحافظ وتضم ممثلين عن الوزارات والهيئات المنصوص عليها في المائة السابقة ، وتختص بتنسيق الجهود وتنظيم التعاون بين الجهات ذات الصلة بنشاط السلامة والصحة المهنية في نطاق المحافظة في أطار الدياسة المامة التي يضعها المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية ،

ويصدر بتنظيم أعمال هذه اللجان قرار من المحافظ المختص .

البات السادين تتظيم الممل الفصل الأول ــ تحديد ساعات العمل

مادة ١٣٣ ـــ مع عدم الأخلال بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ۲۰ اسنة ۱۹۸۵ بتنظيم اعمال المجلس الاستشارى الاعلى للسلامة والصحة المهنية ( الوقائع المصرية في ۱۹۸۵/۳/۲۲ ـ العدد ۷۳ ) ٠

عهر بستوریت ل

فى شأن تنظيم وتشعيل العمال فى المنشآت الصناعية (" لا يجوز تشميل العامل تشميلا غطيا أكثر من ثمان ساعات فى اليسوم أو ٤٨ سساعة فى الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة " .

ويجوز تخفيض ساعات الممل الى سبع ساعات لبعض مثات الممال أو فى بعض الصناعات أو الأعمال التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة القوى الماملة والتدريب •

مادة ١٣٤ سـ يجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتساول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة ، ويزاعي في تحديد هذه الفترة الإيمال اكثر من خمس ساعات متصلة ،

ولوزير الدولة المقوى الماملة والتدريب أن يعدد بقرار منه العالات أو الأعمال التي يتحتم لأسباب فنية أو لظروف التشميل استعرار العمال أفيها دون فترة واحة ، كما يحدد الأعمال الشاقة أو المرعقة التي يمنح العامل فنها فترات راحة تحتسب من ساعات العمل الفعلية .

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٧/٢٨ ــ العدد ١٦٩ • والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه معدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٢ •

<sup>(</sup>۲) قضت محكمة النقض بأن العبرة في تحديد الحد الاقصى لساعات العمل هو بساعات التشغيل الفعلى الذي يؤديه العامل لحساب صاحب العمل فلا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة أو ما ينفقه العامل من أوقات الانتظار بمكان العمل قبل بداية مدته ٠٠ وأنه لا وجه للتحدى في هذا الشأن بتواجد العامل يوميا بمقر العمل خلال الوقت الفاصل ما بين في هذا الشأن بتواجد العامل يؤدى فيه عملا لحساب رب العمل يجاوز به الحد الاقصى المقرر لتشغيله ( نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٦ – مدونتنا الذهبية – العدد الثانى – رقم ١٩٨٣ ) ٠

 <sup>(</sup>٣) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد. الاعمال الشاقة والمرهقة التي يمنح العاملون فيها فترات

مادة ١٣٥ - يجب تنظيم ساعات العمل وفترات الراحة بحيث لا تتجاوز الفترة بين بداية ساعات العمل ونهايتها أكثر من احدى عشرة ساعة في اليوم الواحد وتحتسب فترة الراحة من ساعات التواجد اذا كان العامل أثناءها في مكان العمل •

ويستثنى من هذا الحكم العمال المستعلون فى أعمال متقطعة بطبيعتها والتى يحددها وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرار منه (١) بحيث لا تزيد على اثنتي عشرة ساعة فى اليوم الواحد •

مادة ١٣٦ ــ يجب اغلاق المنشآت يوما كاملا فى الأسبوع ، ولوزير الدولة المقوى العاملة والتدريب أن يستثنى بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم هذه الملادة بقرار منه ، وله أن يحدد يوما معينا للاغلاق الأسبوعى وأن يحدد مواعيد الاغلاق الليلى فى تنك المحال (٣) .

مادة ١٣٧ ــ يجب على المنشآت التي لا يسرى عليها حكم الاغسان الأسبوعي أن تنظم مواعيد العمل بها بحيث يحصل كل عامل على راحة

=

راحة تحتسب من ساعات العمل الفعلية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ -العدد ٣٦ تابع ) • المعدل بالقرار رقم ٥٩ لمنة ١٩٨٤ • كما صدر القرار رقم ١٥ لمنة ١٩٨٢ بتحديد الحالات أو الاعمال التي يجوز استمرار العمل فيها دون فترة راحة ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ – العسدد ٣٦

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ لسنة المددد الاعمال المتقطعة بطبيعتها التي يجوز وجود العامل بها في مكان العمل اكثر من احدى عشر ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد ( الوقائم المصرية في ١٩٨٢/١٢/١٣ - العدد ٣٦ تابم ) •

<sup>(</sup>۲) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٦ لسنة المدن بشأن استثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حسكم الاغسلاق الاسبوعى المنشآت وتحديد مواعيد الاغلاق الليلى ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/٣/٦ ــ العدد ٥٦ ) •

عمينيل ....

أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متصلة بعد سنة أيام متصلة على الأكثر .

وتكون الراحة الأسبوعية في جميع الأحوال مدنوعة الأجر •

مادة ١٣٨ - يجوز ف الأماكن البعيدة عن العمران وف الأعصال التي تتطلب طبيعة العمل وظروف التشغيل فيها استعرار العمل تجميع الراحات الأسبوعية المستحقة للعامل عن مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع اذا اتفق صاحب العمل والعمال كتابة ووافقت على ذلك الجهة الادارية المتصة •

ويراعى في خساب مدة الراحات الأسبوعية المجمعة أن تبدأ من ساعة وصول الممال الى أقرب مدينة بها مواصلات عامة وتنتهى ساعة المودة اليها .

مادة 179 – يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة بالواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٩ في الأحوال الآتية :

ا - أعمال الجرد السنوى واعداد الميزانية والتصفية ولقفال الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان منخفضة والاستعداد لافتتاح المواسم • ويشترط في هذه الحالة آلا تزيد عدد الإيام التي يشتغل نيها العامل أكثر من الدة المتررة للعمل الميومي على خمسة عشر يوما في السنة مالم ترخص الجهة الادارية المختصة بمدد أطول •

٢ --- اذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو اصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة محققة لمواد قابلة للتنف مع ابلاغ الجهة الادارية المختصة
 ٢٤ ساعة من بدء التشغيل •

٣ ــ اذا كان التشميل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادى ، ويشترط
 ف هذه الحالة ابلاغ الجهة الادارية بمبررات التشميل الاضاف والمدة

٣٧٨ -----

اللازمة لاتمام النمل والحصول على موافقة كتابية منها بشرط الا تزيد على شهرين في السنة .

إلى المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية التى تحدد بقراز من وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب (١)

ولا يجوز في جميع المالات المقدمة أن تريد ساعات الممل الفعلية على ١٠ ساعات أو اليوم الواحد ٠

مادة ١٤٠ ـ يجب على صاحب العمل أن يمنع العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجرا اضافيا (٢) يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضلقا اليه ٢٥/ على الأقل عن ساعات العمل النهارية ، ٥٠/ على الأقل عن ساعات العمل اللهلية ٠

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٩ اسنة ١٩٨٨ بسان تحديد المواسم والمناسبات والاعمال الموسمية التي يجوز فيها عـدم التقيد باحكام المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ من قانون العمل ( الوقائع المعرية في ١٩٨٨/٣/١٤ ــ العدد ٦٣ )

<sup>(</sup>۲) جرى قضاء محكمة النقض أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته الادارة والاشراف أن ينظم وقت العمل اليومى طبقا لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل باداء عمله وفقاً للتنظيم الذي يضعه صاحب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القائون ، لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يوميا على فترتين محددة أن الساعة الاولى من كل من هاتين الققرتين هي بساعة عمل أضافي وكانت هاتان الساعتان تقعان نهارا ، وليس في القانون ما يحدد الترتب الزمني لساعات العمل الاصافية بالنسبة لساعات العمل الاصافية بالنسبة لساعات العمل الاصافية مات العمل الاصافية على أن عالم الاحلية ، وذر الذر المنافية لا تكون الا بعد انتهاء ساعات العمل الاصلية ، من على من هذي 1100/2510 مدونتنا الذهبية حاف القانون وأخطا في تطبيقه ( نقض مدني 1100/2510) مدونتنا الذهبية حالعدد الاول حرقم 110 ) .

عمــــــــــل ٢٧٩٠

فاذا وقع العمل في يوم الراحة استحق أجر هذا اليوم مضاعفا ما لم يأخذ يوما آخر عوضا عنه خلال الأسبوع التالي (١) .

مادة ١٤١ - يجب على صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسية التي يستمعلها العمال في الدخول وكذلك في مكان ظاهر بالمنشأة جدولا

(١) قضت محكمة النقض بأن رب العمل يلتزم بأن يؤدى للعامل اذا عمل فترة اضافية في احوالها المقررة في الايام المعتادة أجر اليوم عن ساعات العمل المعتاد واحرا عن ساعات العمل الاضافية بوازى أجر مثلها محسوبا عنى أساس قسمة أجر اليوم المعتماد على ساعات العممل المعتادة ويضرب التحاصل في ساعات العمل الاضافية فهذا الاجر يمتحقه العامل في مقابل عمله الاضافي طبقا لشروط العقد وأجرا اضافيا قرره القانون في مقسابل العناء والجهد غير المعتاد الذي يتحمله العامل بسبب حرمانه من راحت. وحدده القانون بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الاضافية أذا كان العمل نهارا ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الاضافية أذا كان العمل ليلا ، فأذا وتعت فترة العمل الاضافية في يوم الراحة الاسبوعية فان هذا الاجر الاضافي الذي قرره القانون وحدده يضاعف لما قدره الشارع من أن العناء والجهد غير العادى يكون في يوم الراحة مضاعفا أذ أنه فوق حرمان العامل من راحته يحرم من مراعاة شئونه الخاصة التي اعتاد القيام بها في هذا اليوم أى أن النسبة المضافة تضاعف الى ٥٠٪ عن ساعات العمل الاضافية في يوم الراحة نهارا وتضاعف الى ١٠٠٪ عن ساعات العمل الاضافية في يوم الراحة لبلاء فيكون الاجر المستحق للعامل اذا عمل فترة اضافية في يوم الراحة الاسبوعية هو أجر اليوم المعتاد المتفق عليه المدخر من مقابل العمل في الايام المعتادة اذا كان يوم الراحة الاسبوعية مدفوع الاجر وأجرا يوازى أجر ساعات العمل الاضافية مصوبا على أساس قسمة لجر اليوم لمعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا في ساعات العمل الاضافية وأجسرا اضافيا مضاعفا هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الاضافية أذا كان العمل نهارا ، ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل الاضافية اذا كان العمل ليلا ، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما ذهب اليه من أن أجر اليوم المعتاد هو الذي يضاعف مطلقا في مقابل عمل العامل في يوم الراحة الرسمية فانه يكه ن قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يتعن معه نقضه ٠ ( نقض مدنى ١٩٨٢/٥/١٥ \_ مدونتنا الذهبية \_ العدد الثاني \_ رقم ١٧٨٥ ) • TA\*\*

بينان يوم الاغلاق الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة المقررة الك عامل مع اخطار الجهة الادارية المختصة بصورة من هذا المجدول - أو ما يطرأ عليه من تعديل - قبل تتفيذه بأسبوع على الأقل •

فاذا كانت المنشأة غير خاصعة انظام الإغلاق الأسبوعي وجب على صاحب العمل أن يضع كشفا في الأمكنة الشار اليها في الفقرة السابقة مبينا فيه يوم الراحة الأسبوعية لكل عامل ٠

مادة ١٤٢ سـ لا تسرى أحكام المواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ على الأشخاص الآتي بيانهم :

١ ــ الوكلاء المقوضون عن صاحب العمل .

٢ - المعال المستخلون بالأعسال التجهيزية والتكميليسة التي يتمين انجازها قبل أو بعد انتهاء المعل •

٣ ... العمال المضصون للعراسة والنظافة •

وتحدد الأعمال المشار اليها في البندين ؟ و ٣ والمد الأقمى لساعات المعلم الفعلية والاضافية فيها. بقرار من وزير الدولسة للقوى المساملة والتدريب (١) ويستحق العمال الوارد ذكرهم في هذين البندين أجسرا اضافيا طبقا لنص المادة ١٣٣٠ من هذا القانون •

#### الفصل الثاني - تشغل الاحداث

دادة ۱۶۳ س يعتبر حدثا فى تطبيق أحكام هذا الفصل الصبية مسن الإناث والذكور البالفين اثنتى عشرة سنة كاملة وحتى سبم عشرة سنة

<sup>(</sup>۱) صدر قدار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ۱۸ لسنة ۱۸۸ بتحديد الاعمال التجهيزية والتكميلية التى يتعين انجازها قبل او بعد انتهاء العمل واعمال الحراسة والنظافة ( الوقائع المرية في ١٨٨٢/٢/٦٣ – العدد ٣٦ تابع )

كاملة ويلتزم كل مناهب عمل يستفدم هدتا دون سن السادسة عثير بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الحدث وتعتمد من مكتب التوى العاملة المختص وتختم بخاتمه ه

هادة ١٤٤ - يحظر تشميل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة كاملة .

هادة ١٤٥ سيحدد وزير الدولة للقوى العلملة والتعزيب بنظام تشميل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التي يتم غيها المتشفيل وكذلك الأعمال والمن والصناعات ، التي يعملون غيها وفقا الراحل السن المثلغة (١٠).

مادة ١٤٦ سـ لا يجوز تشميل الحدث اكثر من ست ساعات في اليوم ويجب أن تتطل ساعات العمل فترة أو أكثر التناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز تشميل الحدث فيها بين السابعة مساء والبيادسة صباحا -

مادة ١٤٧ - يحظر تشتقيل الأحداث ساعات عمل اضافية أو تشغيلهم ف أيام الراحة الأسبوعية أو المطلات الرسمية .

<sup>(</sup>۱) صدر قدرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ۱۲ لسنة ۱۹۸۲ في شبان تحديد الاعمبال والمهن والصناعات التي لا يجيوز تشغيل الاحداث فيها اذا قلت سنهم عن ۱۵ سنة ( الوقائع المعرية في ١٩٨٢/٢/٢٣ ــ العدد ٣٦ تابع ) ــ كما صدر القرار رقم ١٩٨٣ لمنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الاعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الاحداث فيها اذا قلت سنهم عن سبع عشرة سسنة ( المرجم السابق ) ، كما صدر أيضا القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام تشغيل الاحداث والظروف والشروط والاقوال التي يتم التشغيل فيها ( المرجم السابق ) ،

مادة ١٤٨ ــ على صاحب المحل الذي يقوم بتشغيل هدت أو أكثر:

١ -- أن يطق فى محل المعل نسخة تحتوى على الأحكام التى يتضمنها
 هذا الفصل •

٢ \_ أن يحرر أولا بأول كشفا موضحا به ساعات العمل وفترات الداحة .

٣ ــ أن يبلغ الجهة الادارية المفتصة بأسماء الأعداث العارى تشعيلهم
 وأسماء الأصفاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم •

مادة ١٤٩ - لا تسرى أحكام هذأ الفصل على عمال الفلاهة البحتة •

هَدة ١٥٠ سـ على صلحب العمل أن يسلم الى الحدث نفسه أجره أو مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرءا لذمته ه

#### الفمل الثالث - تشغيل النساء

أ مادة ١٠١ - مع عدم الاخلال بأحكام الواد التالية تسرى على النساء الماملات جميع النصوص النظمة انتسبيل العمال دون تمييز في العمسل الواحد بينهم •

والدة ١٥٢ سالا يجوز تتسبيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا الآف الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر مساء والسابعة صباحا الافق الموق الماملة والتعريب (١) و

مادة ١٥٢ - لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الضارة بهن صحيا

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٣ أسنة ١٩٨٢/٢/١٣ في ١٩٨٢/٢/١٣ - العدد ٣٦ تابم ) •

أو أغلاقيا وكذلك فى الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التى تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب (١) •

مادة 105 ـ للماملة التي أمضت سنة شهور في خدمة صاحب الممل المتق في أجازة وضع مدتها خمسون يوما بأجر كامل تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليها بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذي يرجح حصول الوضع فيه •

ولا تستحق العاملة هذه الاجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مسدة خدمتها ه

ولا يجوز تشفيل العاملة خلال الأربعين يوما التالية للوضع .

مادة 100 سـ ف خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع يكون للماملة التى ترضع طفلها سه فضلا عن مسدة الراحة المقررة سـ الحق فى فترين لهذا الفرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللماملة الدى ف ضم ماتين الفترتين ٠

وتحسب هاتان الفترتان الاضافيتان من سأعات العمل ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر ٠

هادة ١٥٦ هـ في المنشأة الذي تستخدم خمسين عاملا فأكثر يكون الماملة المحق في المحصول على اجازة بدون أجر لمدة لا تريد على سنة وذلك ارعاية طفلها وتمنح هذه الاجازة ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

ملدة ١٥٧ ــ يجب على صاحب الممل في حالة تشميله عاملة أو اكثر أن يملق في أمكنة الدمل نسخة من نظام تشميل النساء •

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير النولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشان تحديد الاعمال التى لا يجوز تشغيل النساء فعها ( الوقائع الممرية في ١٩٨٢/٢/١٣ سالعدد ٣٦ تابع ) ٠

ملدة ١٥٨ - على صلحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة خاكثر في مكان واحد أن ينشىء أو يعهد الى دار المضائة بايواء الأطفال بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

كما تلتزم المنشآت التي تستخدم أقل. من مائة عاملة فى منطقسة واحدة أن تشترك فى تنفيذ الالتزام المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير الدولة للقوى المساملة والتدريب (۱) .

مادة ١٥٩ -- يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل المساملات في الزراعة البحثة ٠

# ألباب السابع تغنيش المعل والضبطية القضائية

مادة ١٦٠ – يكون للماملين الذين لهم صبغة الضبط التضائى تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له أن يزوروا أماكن العمل للتأكد من حسن تطبيق أحكامه •

ويحلف هؤلاء الماملون ورؤساؤهم اليمين أمام وزير الدولة للقوى الماملة والمتدريب عند تعيينهم بأن يقوموا بأداء عملهم بأمانة واخلاص وألا ينشوا سرا من أسرار العمل أو أى اختراع صناعى اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم حتى بعد تركهم المعلق •

مادة ١٦١ - يحمل العاملون الذين لهم صغة الضبطية القضائية بطاقة تثبت صفتهم • ولهم حق الدخول الى جميع أملكن المعل والقيام فيهسا

<sup>(</sup>۱) صدر قدرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٠ المنة ١٩٨٢/٢/١٣ في ١٩٨٢/٢/١٣ ـ العدد ٣٦ تابع ).

بأى تغتيش كان وخصص التفاتر والأوراق التى لها علاتة بالممال وطلب البيانات اللازمة من أصحاب الإعمال ومن ينوب عنهم .

وينظم وزير الدولة للقوى العاملة والتعريب بقرار منه الوسائل التى تكفل حسن سير تفتيش العمل ليلا وفى غير أوقات العمل الرسمية ويحدد غيه مكافآت العاملين الكلفين بالتفتيش الذكور (١) .

مادة ١٦٢ سعلى أصفاب العمل أو من ينوبون عنهم أن يسهلوا مهمة المكلفين بمراقبة تتفيذ أحكام هذا القانون وأن يقدموا لهم معلومات صادقة فيما يتعلق بمهمتهم .

مادة ١٦٣ سـ على أصحاب الأعمال أو من ينوبون عنهم الاستجابة لطلب الحضور الموجه اليهم من العاملين المكلفين بمراقبة تتفيذ هذا المقادون ف المواعيد التي يحددونها •

مادة ١٩٤٤ – على سلطات المنبط والربط أن تساعد العاملين المكلفين بمراقبة تنفيذ هذا القانون عند قيامهم بوظيفتهم مساعدة لمعالة اذا طلب منهم ذلك .

### الباب الثامن المقويسات

مادة ١٦٥ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها فى المواد التالية عن المخالفات المشار اليها فيها •

<sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٤ لمنة ١٩٨٢ في شان الوسائل التي تكفل حسن سير تفتيش العمال ليلا وفي غير أوقات العمل الرسمية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٣/١٣ ـ العدد ٣٦ تابع ) .

<sup>(</sup> م ۲۵ ــ موسوعة مطير سرجه ۱۹ )

TAT

مادة ١٦٦ سـ يماقب على مخالفة أحكام المادتين ١٨. و ٣٣٪ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وتتعدد العرامة بعدد الممال الذين وقعت فى شانهم المخالفة •

وتضاعف المنرامة في هالة المود .

مادة ۱۲۷ ــ يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ بغزامة لا بخل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة بهنيهات ٠

مادة ١٦٨ سيماقب كل من يخالف أحكام القرار الوزارى المسادر تتفيذا الأحكام المادة ٢٤ بمرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها •

وتتمدد المرامة بمدد العمال الذين وقعت في شاتهم المفالفة -

مادة 111 سيماتب كل من يخالف حكما من أحكام الفصل الثالث من الباب الثانى بشأن تنظيم على الأجانب والقرارات الوزارية المسادرة تنفيذا له بعرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتى جنيه والحسس مدة ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين المقوبتين •

مادة 171 - (مكرر) (مضافة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ ومعدلة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٦ ومعدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ) يماقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشعر ولا تزيد عارز ثلاث سنوات وبعرامة لا نقل عن عشرة الاف جنيه ولا نزيد على عشرين ألف جنيه أو باحدى هلتين المقوبتين كل من ارتكب احدى الجرائم الآتية :

 ا -- مزاولة عمليات الحاق المصريين بالعمل فى الخارج دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ( ٢٨ مكررا ) ، أو بترخيص صادر بناء على بيانات غير صحيحة . ٢ - تقاضى مبالغ من العامل نظير الحاقه بالعمل فى المفارج بالمفالفة لأحكام المادة ( ٢٨ ) مكررا (٣) ، أو تقاضى مبالغ دون وجه حق من أجر العامل أو من مستحقاته عن عمله فى الفارج أو عدم تسليمها اليه دون مقتض فى المواعد المقررة لذلك .

٣ - تقديم بيانات غير صحيحة عن أى من اتفاقات أو عقود الحاق المصريين بالعمل فى الخارج أو عن أجورهم ، أو نوعية أو ظروف عملهم ، أو نوعية أو ظروف عملهم أو عن أية شروط أو ظروف أخرى نتعلق بعملهم فى الخارج الى وزارة القوى العاملة والتدريب ، أو الى غيرها من السلطات المختصة .

ويحكم في جميع الأحوال برد المبالغ التي تم تقاضيها أو المصول عليها دون وجه حق وتقضى المحكمة ... من تلقاء نفسها ... بالتعويضات للمضرور من الجريمة المنصوص عليها في البند (٣) من هذه المادة ، مالم يترتب عسلى ذلك تعطيل القصسل في الدعوى الجنائية ،

ويماقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنة وبعرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام الفصل الرابع من هذا القانون أو أى حكم من أحكام القرارات الصادرة تنفيذا له •

ويكون مسئولا بالشركة المرخص لها عن ارتكاب أى من هذه الجرائم المدير المفتص بالحاق المحريين بالعمل فى الخارج وذلك مالم يثبت أنسه لم يكن فى استطاعته أن يملم بوقوعها أو يستطيع منع وقوعها ممن ارتكبها من بين الماملين بالشركة •

وفي جميع الأحوال يقتضي ما يحكم به من غرامات أو رد أو تعويضات من قيمة خطاب الضمان المنصوص عليه في المادة ٢٨ مكررا (١) • وعند الحكم بالادانة يقتنى وجوبيا بغلق مقر الشركة الذى وقعت نيه الجريمة وللنيابة المامة أن تأمر مؤقتا بالغلق لحين المصل في الدعوى الجنائية • وينقضى الغلق في حالة الغاء الترخيص •

مادة ١٧٠ سيماتب صاحب المعل أو المدير المسئول عن المنشأة الذي يخالف حكما من أحكام الباب الثالث بشأن علاقات العمل الفردية والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن خصمة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات وتتحدد الغرامة بقدر عدد الممال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وتضاعف الفرامة في حالة المود وتضاعف الفرامة في حالة المود و

مادة 1۷۱ س (صنبطة بالتانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٦) يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذي يخالف أحكام المادة ١٠٠٧ بالحبس مدة لا تقل عن شهدمائة جنيه ولا تتواد على ألف جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين .

مادة ۱۷۲ ـ يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام الباب الخامس بشأن السلامة والصحة المهنية والقرارات الصادرة تتفيذا لها بالعقوبات الآتمة :

 ١ ـــ الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشعر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها أو باحدى هاتين المقوبتين بالنسبة لمخالفة المواد: ١١٥،١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٣٨ ٠

٢ -- الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة الشهر وغرامة لا تقل عن عشرين
 جنيها أو باحدى هاتين المقوبتين بالنسبة لمخالفة المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ،
 ١٢٧ وتتمدد الفرامة بعدد العمال الذين وقعت بشانهم المخالفة .

٣ ـ غرامة لا تقل عن عشرين جنيها بالنسبة لمطالفة المادة ١٣٠ .

وتكون عقوبة المبس وجوبية اذا ترتب على المفالعة خسارة في

مهم المعالم ال

الأرواح أو أشرار جبيعة في الأموال وتشاهد العقوبة في حالة المود وتتعدد المقوبة بتعدد المخالفات ويكون صاحب المعلى أو من يفوضه أو الدير المسئول عن النشأة مسئولا بالتضامن مع التسبب في ارتكاب الفائفة .

مادة ١٧٣ سـ ( مستبدلة بالقانون رقام ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) يعسلقب مساحب الممل أو المدير المسئول الذي بخالف حكما من أحكام الفصل الأول من الباب السادس بشأن تحديد سساعات العمل والقرارات المسلدرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها .

وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت فى شانهم المخالفة ، وفى حالة العود تضاعف العقوبة ٠

مادة ١٧٤ – ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ) يماقب كل من يخالف حكما من أحكام الفصلين الثاني والثالث من الباب السادس بشأن تشميل الأعداث والنساء والقرارات الصادرة تنفيذا له بعرامة لا تقل عن مشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها •

وتتمدد المرامة بمدد العمال الذين وقعت في شأنهم المظالمة ، وفي حالة المودية .

مادة ١٧٥ ــ لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية أو النزول من الحد الأدني للعقوبة القررة قلنونا لأسباب تقديرية • T4.

# ( ثانيبا ) القرارات المفسنة لقسانون المعل

# تسرار وزير القسوى المساملة والتسدييب رقسم 17 اسنة ١٩٨٢

بتحديد الجهات الادارية المفتصة بتطبيق احكام قانون العمل المسادر بالقانون رقم ۱۹۷ اسنة ۱۹۸۱ (۱)

# وزير الدولة للقوئ الماملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة الماشرة من قانون المعل المسادر بالقانون رقم ۱۳۷ أسنة ۱۹۸۱ ؟

وعلى قرار وزير القوى الماملة رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن تعيين الجهات الادارية المختصة بتطبيق أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المحلة له ؟

#### تــرر:

مادة ١ – ( الفقرة (د) مضافة بقرار وزيد القوى الماملة والتدريب رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٥ ) تحدد الجهات الادارية المفتصة بتعليين أحكام تانون العمل الصاد ربالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على الوجه الآتى :

- ( 1 ) الجهات الادارية المفتصة المشار اليها فى المواد ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٢ ، ٤١ الجهاد و ٢٤ ، ١٣١ ، ١٢٥ ، ٢٤ مى مديرية المعرى المالمة والتدريب •
- (ب) الجهة الادارية المختصة المشار اليها في المادة ٩٦ ، وهي مديرية القوى العاملة والتدريب •
- (ج) الجهة الادارية المشار اليها في المواد ٨٣ ، ٨٩ ، ١٠٢ هي الادارة العامة لملاتات العمل .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٣ فبراير سنة ١٩٨٢ ــ العدد ٣٦ تابع ٠

م ندل ۱۹۹۰

# (د) الجهة الادارية الشار اليها في المسادة ١٣٨ هي مديرية القسوى الماملة والتعريب .

مادة ٢ ساديريات القوى العاملة والتدريب أن تحسدد لوحداتها الادارية القيام ببعض الاختصاصات الشار اليها في الفقرة (١) من المادة الأولى .

مادة ٣ سيلني كل نص يخالف أحكام عذا الترار •

مادة ؟ ... ينشر هذا القرار في الوقائع المرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ ) ٠

قرار وزير القوى الماملة والتعريب رقم ١٠٠ أسنة ١٩٨٢ باصدار اللائمة التنفيئية لتنظيم الحاق المريين بالمعل في الخارج (١)

# وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨١ ؛ المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ ؛ ويناء على ما ارتآء مجلس الدولة ؛

#### قسور :

مادة ١ ــ يعمل بأحكام اللائحة المرفقة فى شأن تنظيم الحاق المعربين بالعمل فى الخارج •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع الممرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٨ ذي الحجة سنة ١٤٠٢ ( ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ) ٠

## اللائحة التنفيذية

لتنظيم الحاق المعربين بالعمل في الخارج الحكام عامة

مادة ١ - في تطبيق أحكام حذه اللائحة:

بالوزارة المختصة : وزارة القوى العاملة والتدريب .

بالوزير المفتص: وزير الدولة للقوئ العاملة والتدريب •

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢ \_ العدد ٢٤٠ .

بالمنشأة : المنشأة أو المكتب الرخص له بمزاولة نشاط العاق المعربين بالمعل في الخارج .

بالرخص له: الشخص الطبيعي أو المنسوى الرخص له بمزاولسة نشاط الحاق المريخ بالعمل في الخارج •

بالادارة المختصة : الادارة العامة للهجرة والاستخدام الخارجي بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب ه

# البات الأول قواعد واجراءات ورسوم منح الترخيص وتحديده

مادة ٢ — على كل من يرغب فى الحصول على ترخيص بالحاق مصريين للعمل فى الخارج أن يقدم شخصيا أو بواسطة من يمثله قانونا بمقتفى توكيل خاص مصدق عليه بطلب على النموذج (١) رقم (١) الرفق بهذا القرار مشفوعا بالأوراق والمستندات الآتية :

- ( 1 ) صورة من البطاقة ( الشخصية العائلية ) مطابقة اللاصل .
  - ( ب ) صورة بمن البطاقة الضريبية مطابقة للأصل
    - (ج) صحيفة الحالة الجنائية ( فيش وتشبيه ) •
    - (د) عدد ۲ صورة شمسية حديثة مقاس ۲×۹ ه

وبالنسبة للنقابات يقدم الطلب على النموذج رقم ( ١ مكرر ) المرفق بهذا القرار مشفوعا بالأوراق والمستندات التالية :

( أ ) مستخرج من سجل محاضر مجلس ادارة النقابة برقم وتاريخ جلسة مجلس الادارة بالموافقة على انشاء المكتب وتميين المدير المسئول مختوما بخاتم بخاتم النقابة معتمدا من رئيسها ٠

<sup>(</sup>١) لم تنشر النماذج اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية ٠

- (ب) صورة مطلبقة للاصل من البطاقة الشخصية أو الماثلية للمدير المسئول •
- (ج) صحيفة الحالة الجنائية للمدير المسئول اذا لم يكن عضوا بالتشكيل النقابي و وف حالة تغيير الدير المسئول يازم التقدم بطاب بذلك وخقا للشروط المتررة بالفقرة السابقة و

مادة ٣ ــ يكون رسم الترخيص بالحاق مصريين المعل ف الخارج كالآتم. :

- (١) ١٠٠٠٠ جنيه عند الترخيص لأول مرة .
  - ( بَ ) ٥٠٠ جنيه عند تجديد الترخيس ٠
    - (ج) ١٠٠ جنيه لبدل الناقد أو التالف •

ولا تشمل هذه الرسوم رسم التمغة .

وتخفض الرسوم المنصوص عليها في هذه المادة الى النصف بالنسبة للمكاتب التابعة للنقابات •

ويسدد طالب الترخيص هذه الرسوم عند تقديم الطلب الوزارة المختصة سواء عن طريق غزينتها أو بشيك مصرف لصالحها •

مادة ٤ ستعد الادارة المختصة سجلا خاصا تقيد فيه الطلبات المقدمة اليها بأرقام مسلسلة وفقا لتاريخ تقديم الطلب على أن تسلم مقدم الطلب ايصالا يفيد استلام المستندات المسار اليها في المادة الثانية من هسذه اللائمة وما يفيد سداد الرسوم المستمقة نفاذا لحكم المادة الثالثة من هذه اللائمة مفتوما بخاتم الدولة أ

مادة • سنتوم الادارة المختصة غور تلقى الطّلبات باتخاذ الاجراءات اللازمة لبحث مضمون الطّاب والتأكد من توافر الاشتراطات المطلوبـــة

مع مراعاة عدم تجاوز مدة البحث شيرين من تأريخ تسلم الادارة المنكورة للطف -

وعليها اخطار مقدم الطلب بقبول الطلب أو رفضه بخطاب مسجل على عنوانه الوضح بالطلب فور الانتهاء من الاجراءات ، على أن يتم ذلك خلال المدة المصددة في الفقرة السابقة ويعتبر فوات هذه المدة دون رد بمثابة قرار ضمني برفض الطلب •

ويجوز لن رفض طلبه صراحة أو ضمنا أن يتظلم من ذلك الى الوزير المختص خلال خصمة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بوقض طلبه أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضا •

وان رغض طلبه نهائيا دون أن يتقدم بطلب باسترداد ما أداء من الرسوم وفقا لحكم المادة الثالثة من هذه اللائحة على البهة المفتصة ردها له بعد اتباع الاجراءات المسالية المقررة •

مادة ٦ - على من أخطر بقبول طلبه أن يتقدم في خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ صدور الاخطار بخطاب ضمان من أحد البنوك التجارية المتمدة في مصر قيمته عشرون ألف جنيه لصالح الوزارة المختصة صالحا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره وتعفى من هذا الشرط المكاتب التابعة للنقابات ه

لهاذا تأخر عن الموعد المذكور أعتبر ذلك نتازلا منه عن طلب الترخيص

مادة ٧ — على الادارة المختصة تسليم مقدم الطلب الترخيص اللازم على أن ينص فيه على العمل به اعتباراً من تاريخ صدور خطاب الضمان وذلك وفقا للنموذج المرفق رقم (٣) •

ويسلم الترخيص على السجل المد لهذا الغرض ، وعلى أن يوقع صاحب الترخيص على مدورة طبق الأصل من هذا الترخيص تودع بعلف الادارة المذكورة ويختم بخاتم شعار الجمهورية .

ملدة ٨ سد على من يطلب تجديد ترخيصه أن يتقدم للادارة المختصة بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه اللائمة والرسوم المقررة عنها في المادة (٣) فقرة (ب) من هذه اللائمة قبل انتهاء مدة الترخيص شهرين على الاقل والا اعتبر طلبا للترخيص لأول مرة ه

وظية أن يتقدم بفطاب النسمان فور الخطاره بالموافقة على تجديد ترخيصه ه

مادة ٩ ـ في حالة طلب صاحب الشأن العصول على صورة بدل فاقد أو بدل تالف من الترفيص تتبع الاجراءات الآتية:

- (1) أن يتقدم صاحب الشأن بطلب على النموذج رقم (٢) المرفق ٠
- (ب) أن يرفق به صورة رسمية من محضر الشرطة بما يفيد أثبات وأقمة الفقد أو يرفق به أصل الترخيص التألفة و
  - (ج) أن يتقدم ب عدد ٢ صورة شمسية مقاس ٢×٩ حديثة •

مع سداد الرسوم المستحقة في هاتين المالتين وغقا لعكم المسادة (٣) من هذه اللاثمة •

مادة ١٠ - على الادارة المفتصة بعد مراجعة السنندات والتأكد من توافر كافة الاستراطات منح الطالب صورة بدل فاقد أو بدل تالف من الترخيص الأصلى خلال أسبوع من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة وسداد الرسوم المقررة عنها بالمادة (٣) فقرة (ج) من هذه اللائحة ٠

ملدة 11 ... يلنى الترخيص بقرار من الوزير المختص في المالتين الآستين :

- ( أ ) اذا غقد الرخص له شرطا من شروط الترخيص ٠
- (ب) اذا تقاضى المرخص له من المامل أى مقلبل نظير التحاقه بالعمل في الخارج •

ويجوز الناه الترخيص بقرار من الوزير المختص في الحالتين الآتيتين : (١) مخالفة المرخص له احكام القانون أو القرارات الصادرة تتفيذا له •

(ب) اذا قدم طالب الترخيص بيانات في صلب الترخيص أو تجديده اتضح بعد حصوله عليه عدم صحتها ٠

ويجوز لن ألغى ترخيصه أن يتظلم من ذلك الى الوزير المختص خلال خصمة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالغاء ترخيصه •

مادة ١٢ سـ (١) تشكل لجنة بالوزارة من كل من السادة :

وكمل الوزارة للديوان المام رئيسا عضوا رئيس الإدارة الركزية لتخطيط القوى العاملة ممثل عن وزارة الداخلية يختاره وزير الداخلية • ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال يختاره رئيس الاتحاد مدرر عام الادارة العامة للشئون القانونية بالوزارة عضوا مدير عام الادارة المامة للملاقات الممالية الدولية D مدير عام الادارة امامة للاحمساء مدير عام الادارة العامة لتفتيش المعل • مدير عام الادارة المامة للهجرة والاستخدام الخارجي متررا للجنة والجنة أن تستمين بمن تشاء من ذوى الخبرة في هذا المجال وتختص اللجنة بما يلي :

١ ـــ النبت في تبول أو رخض طلبات الترخيص ٠

 <sup>(</sup>١) معدلة بقرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٥ ومستبدلة بالقرار رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١٢/١٤ – العسيد ٢٨٥ ) -

٢ ــ ابداء الرأى فيما يختص بتطبيق أو تغيير أحكام هذه اللائحة
 واقتراح المطول الفورية لتغالل أية عقوبات قد تنشأ نتيجة التطبيق
 المملى واعداد التقرير عنها للعرض على الوزير المفتص

سـ دراسة التقارير الربع سنوية التى تعدها الادارة المختصة عن الحصاء الطلبات التى قدمت للوزارة المختصة المقبولة والمرفوضة منها وعدد التصاريح التى صدرت ومشاكل ومعوقات العمل التى صدادفت الادارة المختصة ، وعلى أن تقوم اللجنة المذكورة بعرض تقرير على الوزير المختص برأيها ومقترعاتها للبت فحية الله

إبداء الرأى والمقترحات حول التقرير السنوى الذي تعده الادارة
 المفتصة عن كافة ما يتملق بتطبيق وتنفيذ أحكام هذه اللائحة وما اعترض
 الادارة من مشاكل ومعوقات في تطبيق احكامها والحلول المقترحة الملاجها •

# الباب الثاني الشروط الواجب توافرها في مقر المتشأة

مادة ١٣ ــ يشترط في مقر المنشأة بجمهورية مصر العربية أن نتوافر غيه الشروط الآتية :

- (١) أن يكون مقرا دائما مستقلا يسمح باستقبال المصريين الرانجين في المعل بالخارج ٠
- (ب) أن يبطن عن اسم المنشأة ومواعيد العمل فى مكان ظاهر خسارج المبنى الذى يقع به المقر ، وذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المنظمة للاعلانات ومواعيد العمل •
- (ج) أن يطن عن التزخيص المنوح المنشأة بمزاولة نشاطها في مكان ظاهر داخل المقر •

ولا يجوز اللعرخص له أن يزاول نشاطه فى غير هذا المنر المذكور عنوانه • عمـــــــل

## الباب الثالث اختصاص النشاة

هادة ١٤ سـ تختص المنشأة بعزاولة الأنشطة الآتية :

١ ــ تلقى اختياجات أضحاب الأعمال في الدول الخارجية الممرح لــه بمزاولة الممل فيها من العمالة الممرية •

٢ - قيد من يرغب من المريين في الانتحاق بالعمل في الخارج •

٣ ــ ترشيح المقيدين الديها للوظائف والأعمال التى تتاسبهم وتتفق
 مع سنهم وصلاحيتهم المهنية وذلك وفقا الأسبقية القيد الديها •

 إ ــ المتماقد نيابة عن أصحاب الأعمال اذا كان مفوضا أو موكلا منهم بذلك •

هـ اتخاذ الاجراءات اللازمة مع الجهات الحكومية ذات الملة بهذه
 الانشطة .

## الباب الرابع وأحيات المشأة

مادة 10 سرعلى المنشأة الالترام بالتعليمات والنشرات التي تصدرها الوزارة المختصة والجهات الأخرى المعنية في مجال الحاق المعربين بالمعلى في المغارج •

مادة ١٦ سعلى المنشأة أن تقدم تقريرا دوريا مسن صورتين الى الوزارة المختصة كل ستة شهور تبدأ من سريان الترخيص مبينًا به ما يأتى:

(1) نشاط المنشاة خلال هذه الفترة .

(ب) المساكل والموقات التي تمترض سبير العمل في المنشأة واقتراح

الملول التي تراها في مجال تتظيم العمل وتحسين ظروفه والتثلب على هذه الصعوبات •

- (ج) رأى المنشأة حول تطورات العمالة فى الضارج وبيان تقدير الاحتياجات المتوقعة خلال العام أو الأعوام التالية حسب خساجة الدول الخارجية موزعة حسب الحالة التعليمية والمهنية .
  - (د) اقتراحات المنشأة حول الشروط الأمضل التي تراها لازمة عنسد التصافد و ١٠

# مادة ١٧ ــ تلتزم النشأة بالآتى :

- ان تقف أولا بأول على كل تغيير يحدث فى سياسة الأجور أو شروط العمل فى الدول المصرح لها بالعمل لصالح أصحاب الأعمال بها مع عدم النزول عن المحد الأدنى للأجور السائدة وتضمين ما يتجمع لديها فى هذا الشأن التقارير الدورية التى تقدمها الى وزارة الدولة المقوى العاملة والتعريب •
- (ب) أن تحافظ على حسن الملاقة مع أصحاب الأعمال فى الخارج وأن تكون علاقتها بهم فى شكل عقد مكتوب ويصدق عليه من السلطات المختصة فى الخارج أو الداخل مع موافاة الأدارة العامة للهجرة والاستخدام الخارجي بصورة من هذه التعاقدات وأن يتضمن المقد وملحقاته بيانات بأعداد الممال ومهنهم والأجور المحددة لكل منهم والعلاقة المالية بين المنشأة وصاحب العمل وكافة الشروط الأخرى ه
- (ج) عدم الخروج بأى حال من الأحوال عن التقويضات المخولة للمنشأة من أصحاب الأعمال فى الخارج والالتزام بها وأن تؤدى كافة الأعمال
   المنوط بها بدقة ووضوح ووفقا للنظلم المحدد فى الانتفاق •

(د) الهلاع مغتشى الوزارة المفتحة والجعيرتها المعنية على كافية للبيادات والأوراق والسجلات التي يطلبون الاطلاع عليها لأداء مهامهم .

مادة ١٨ ـ يحظر على النشأة ما يلى :

- ( أ ) اخفاء أية بيانات أو مطومات على أية جهة حكومية تطلبها .
- (ب) تقلفى أية حبالغ أو هدايا أو مكافات من الممال في سبيل الحاقهم للمعل بالخارج أو تسجيلهم •
- (ج) الاضرار بالمعربين أو أدخال النش في أية بيانات أو اشتراطات تتعلق بهم أو الاشتراك في ذلك والالتزام التام باعلامهم كتابة بالبيانات الصحيحة سواء عند الترشيح أو التعاقد ه
- (د) ادخال النش أو اتخاذ اجراءات أو ترتبيات غير سليمة غلى صاهب المحل بالخارج أو ترشيح من لا يصلح للقيام بالمعل لديه: •
- ( ه ) القيام بالتعاقد من المصريين نيابة عن صاحب العمل بالخارج الا اذا كان مفوضا بذلك تقويضا رسميا مصدقا عليه من الجهات المفتصة .
- (و) القيام باية اعمال الخرى خلاف المصرح لها بها أو الاشتراك نميه مع آخرين •

مادة ١٩ ب تلتزم المنشأة بامساك السجلات الآتية:

- ( أ ) سجل قيد المصريين الراغبين بالعمل ف الخارج وفقا للنعوذج رقم (1) الرفق •
- (ب) سجل قيد الطلبات الواردة من أصحاب الأعمال فى الخارج وفقا النموذج رقم (ه) المرفق • ( م ٢٦ \_ موسوعة مصر - ج ١١ )

(بم) سجل تبيد الممال المسريق الذين تم التماند حميم وقدا النموذج ردم (٦) المرفق •

( د ) أية سجلات أخرى ترى المنشأة امسلكها لحسن سير العمل •

وترقم منحات السجلات الذكورة بأرقام مسلمسلة وتختم جميع منحاته في كل سجل للادارة الفتمة ٠

ولا يجوز أجراء أى كتسط فى هذه السجلات أو نزع أية أوراق منها أو استعمالها قبل ترقيمها وختمها على الوجه المشار اليه •

مادة ٢٠ \_ على المنسأة عند تميد من يرغب من المعربين في العمسال بالخارج أن تعد نعوذها اذلك مصحوبا بصور المستندات والأوراق الآتية :

- (١) مورة من بطاقة تحقيق الشخصية ٠
- (ب) منورة الشعادة العلمية أو الفنية أن وجدت وشعادات الخبرة
  - (ج) صورة شهادة الماملة الفاصة بالخدمة الصكرية
    - ( د ) شهادة الحالة الجنائية •
  - ( هـ) صور الصفحات الست الأولى من جواز السغر الخاص به ٠

وعلى المامل أن يتقدم للمنشأة بأصل المستندات المذكورة للمنشأة أو أية شهادات أو مستندات أخرى تطلبها غاذا رأت النشأة الاحتفاظ بها أو ببعضها أعطت المامل أيصالا بها ، وللململ المحق في استردادها عند طلبه .

مادة ٢١ ــ يحرر المقد مع من وقع عليه الاختيار مكتوبا من أربع نسخ الأولى لصاحب المعل بالخارج والثانية للعامل والثالثة تحتفظ بها المنشأة والرابعة للوزارة ويجب أن يتضمن المقد عملى الأخص البيانات الإتسة:

## ١ ... اسم مسلحب العمل وعنوان مُعكُّ العمل •

٢ ـــ أسم العامل ومؤهه ومهنته ومحل اقامته بالداخل وبالخارج
 وما يلزم لاثبات شخصيته •

٣ ــ طبيعة ونوع العمل محل التماقد وجهة المعل وموقعه •

 إلى الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه وكذلك سائر الرايا النقدية أو السينية الأخرى المتفق عليها •

ه ... الأجازة السنوية والأجازات الأخرئ •

٣ \_ الملاج ومسئولية صاهب العدل عنه ٠

سكافأة نهاية المخدمة وأية مزايا انسافية أخرى •

 ٨ ــ مصاريف السفر من محل التماقد الى مقر العمل وبالمكس سواء فى أول مرة أو فى الإجازات أو فى نهاية المخدمة •

مادة ٢٢ سـ على المنشأة عند اجراء التماقد مراعاة مناسبة الأجور وفق الأجور السائدة فى بلد المعلى بالخارج بحيث لا تقل عن مستويات الأجور التى تبلغ للادارة المختصة مسن الكساتب المعالية والسسفارات والتنصليات بالمخارج ٠

مادة ٢٣ ــ على المنشأة موالهاة الادارة المفتصة بالبيانات أو الأوراق الآتية :

(1) صورة طبق الأصل من كل طلب يرد اليها من أصحاب الأعسال في الخارج موضحا به المين المطلوبة وعددها والأجر المصدد لكل مهنة ونسخة من شروط التماقد مرفقا بها صورة التماقد السذى ينظم الملاقة بين المنشأة وصاحب الممل في الخارج وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسموعين من ورود الطلب اليها وقبل اتخاذ أجراءات اختيار المرشحين للتميين في هذه المهمة .

(ب) كتنف من أصل وميهورة بأسيماء الهمال الذين تم التعلقد معهم مرفقا به نسخ المقود الأربعة والمستدات الوضحة بالمادة (٢٠) عن هذه اللائحة لمراجعتها والتأكد من مناسبة الأجر وملاحمة المعل والمهنة وتبدى الادارة المختصة رأيها خلال شهر من تاريخ تقديم المقود والا اعتبر موافقا عليها و

(ج) تقرير مفصل عن كل طلب تتلقاه المنشاة من واقع السجلات مبينا المهمة المطلوبة وعددها وأسماء المرشحين والمقبولين منهم ومن تم المتماقد ممهم موزعين معنيا ورقم وتاريخ جواز سفر كل منهم وجهة اصداره وتاريخ السفر المجارج والمسعوبات والمساكل التي اعترضت التتفيذ ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سفر الممال .

هـ .....ل

# قرار وزيد القوى العلطة والتنريب رقسم ٧٤ أسسفة ٢٩٨٧ بشأن التحكيم الطبى

## وزير الدولة للقوى العاملة والثدريب

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لمسنة ١٩٨١ ؛

وعلى مواغقة وزير الصحمة ؛

#### قىنسىر :

مادة ١ - تشكل لجان التحكيم الطبى المنصوص عليها في المادة ٥٠ المشار اليها على الوجه التالى:

- (أ) طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في اختصاصها مكان العمل مقررا •
- (ب) طبيب وحدة التأمين الصحى أو طبيب من وزارة الصحة وتختاره مديرية الشئون الصحية في الجهات التي لميس بها وعدات التأمين السحى ه
- (ج) طبيب يختاره مقرر اللجنة على أن يكون اخصائيا في غرع الطب الخاص والحالة المروضة •

مادة ٢ سـ يقدم طلب التحكيم الطبى الى مكتب علاقات العمل الواقع ف دائرة اختصاصه مقر المنشأة مرفقا به ما يلى :

- ( ١) الشهادة الطبية موضوع النزاع •
- (ب) ما يعل على توريد الرسم الستحق •

وعلى المكتب استيفاء أوراق الموضوع وارسالها إلى مقرر لجنة التحكيم الطبى خلال يومين على الإكثر من تاريخ ورود الطلب •

ماعة ٣ سـ يؤدى رسم تحكيم قدره مائة قرش عن كل طلب يقسدم للجنة ويجوز توريد الرسم المكتب عند تقديم الطلب أو ارساله بحوالة بريدية حكومية باسم مدير الكتب المساد اليه ٠

مادة } — على مقرر لجنة المتحكيم الطبى المفتصة أن يحدد موعد انعقاد اللجنة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق اليه ويخطر كلا من عضوى اللجنة والعامل بالموعد المحدد بكتاب موسى عليه ، وذلك قبل الميعاد الذي يحدده بخمسة أيام على الأقل أما في هالة الاستمجال فيجوز الاخطار في أي وقت وباشارة تليفونية •

مادة • سديرة مالكشف الطبى على العامل الحريض بمكتب مقرر لجنة التحكيم المختصة أو فى المكان الذي يحدده العامل في طلبه اذا أثبت بشمهادة مرضية عدم قدرته على الانتقال وعلى مكتب علاقات العمل في هذه الحالة أن يخطر مقرر اللجنة بذلك المكان •

واذا كان العامل موجود في مكان بدائرة اختصاص لبعنة تحكيم لمبى الخرى خطى الكتب تحويل النزاع الى اللجنة الواقع في دائرتها مكان وجوده •

مادة ٦ - يجب أن يكون قرار اللجنة مسببا ويصدر باغلبية الآراء على أن يثبت في محضر اللجنة الرأى المخالف وأسانيده .

ويتحمل من يصدر القرار في غير صالحه بقيمة الرسم ومصاريفة الانتقال وما يتطلبه الكتبف الطبي من مصاريف تطليل وأشمة أو غير ذلك .

مادة ٧ سا يرسل مقرر اللجنة قرارها مع جميع الأوراق الضاصة

به الى مكتب علامات المعل المفتص خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ مدور القرار ويقوم الكتب بابلاغ طرفى النزاع بالنتيجة مع بيان مسا يترتب عليه من المترامات قلنونية قبلها وذلك خلاك ثلاثة أيام من تساريخ ورود القرار اليه •

مادة ٨ ـ يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار •

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المعربية ، ويبعل به مسن اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ٣ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ مايو سنة ١٩٨٢ ) ٠

# قيار وزير التولة القائ العلملة والتدريب رقم ۲۰ اسنة ۱۹۸۲ بتعديد النشأت وأجهزة السائلة والمحة الهنية وجهات التعريب (۱)

وزير الدولة للقوى العاملة والتعريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصائر بالقانون رسم ١٣٣٧ لحسنة ١٩٨١ ؟

وعلى تلنون التأمين الاجتماعي الصادد بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن انشاء المركز القومي لدراسات الأمن الصناعي ؛

تسرر:

الباب الأول

ف شأن تحديد المُشات ومستويات الأجهزة الوظيفية السلامة والصحة المهنية

مادة ١ سـ تسرى أحكام هذا القرار على المنشآت التسالية والتي تستخدم خمسين عاملا فاكثر في موقع واهد وهي :

- (١) المنشآت الخانسمة لأحكام القانون رقم ٢١ لشنة ١٩٥٨ بشسأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ٠
  - (ب) المنشآت العاملة في المجالات الآتية :

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٢ .

- ١ ـــ سمنافة البيدات العشرية واستخدامها ٠
  - ٢ ــ المكنة الزراعية •
- ٣ \_ استخدامات الاشماعات المؤينة وغير المؤينة •

## (ج) النشآت غير السناعية •

ويعتبر في حكم المنشأة كل موقع عمل منفصل يزاول به أحسد أوجه نشاط المنشأة متى بلنم عدد العمال به خصون عاملا غاكثر .

وفى جسيم الأحوال تمتبر المنشأة وفروعها وموقع عملها مهما تعددت وقل عدد العمال فى أى مثها عن خمسين علملا فى دائرة مطفظة واحسدة كلا واحدا •

مادة ٢ - ينشأ بالمنشآت المشار اليها فى المادة الأولى جهاز وظيفى متخصص للسلامة والصحة المهنية ويتناسب مع مسئوليات المنشأة ونوع النشاط وحجم المعالة بها ، يكمل للماملين به مسئويات وظيفية متدرجة وفقا للما هو متبع بأجهزة الانتاج بها •

ويشكل هذا الجهاز من أخصائيين للسلامة والصحة المهنية في الموع الطب والهندسة والعلوم والزراعة والصيدلة والمهن الماونة كعلم التقس والاجتماع والاحصاء وغيرها معا يخدم هذا المجال وكذلك من الفنيين .

ويتبع هذا الجهاز مباشرة صاحب العمل أو من يغوضه أو المدير المشول عن المنشأة •

مادة ٣ ــ تَكْتَرُمُ كُلُ مِنشَاةً مِن المُنشَاتِ الشَّارِ اليها في البندين ١ : ب مِن المَّادَةِ الأُولِي أَنْ تعهد بأعمال السلامة والصنعة المهنية التي أخصائني متفرغ أو أكثر للسلامة والصدة المهنية على ألا يبقل عدد الالحصائبين عن واحد لكل موه علمل بأى قسم من الأعمام الانتلجية بالمنشأة أو ورديات الممل بها ويشترط أن يكون هامسلاعلى أهد المؤهلات المسار الهها في المادة (١٣) من هذا القرار و

واذا قل عدد الماملين بها عن ٥٠٠ علمان أن تعهد ألى غنى متفرخ أو أكثر بأعمال السلامة والمسحة المهنية على ألا يقل عدد الفنيين المقرغين عن واحد لكل ٢٠٠ عامل بأى قسم من الأقسام الانتاجية بالمنسساة أو ورديات الممل بها ويكون حاسلا على أحد المؤهلات المسار اليها في المادة (١٤) من هذا المقرار ٠

كما تلتزم كل منشأة من المنشآت المشار اليها فى البند (ج) من المادة الأولى والتي يممل بها أقل من ٥٠٠ عامل أن يمهد الى أحد العاملين بها بالاشراف الفنى على السلامة والمسحة المهنية ويشترط أن يكون حاصلاً على أحد المؤهلات المسار اليها فى المادة (١٥) من حذا القرار ٠

ماذا كان العامل بتلك المنشآت ٥٠٠ عامل فاكثر معليها أن تمهد الى منى متفرغ لأعمال السلامة والصحة المهنية ويكون حاصلا على أهدد المؤهلات المشار اليها في المادة (١٤) من هذا القرار ٠

وف جميع الأحوال يكون صاحب المعل أو من يفوضه أو المسدير المسئول مسئولا بتوفير السلامة والصحة المهنية بالنسبة للمنشآت الاخرى أيا كان عدد العاملين بها •

مادة ٤ ــ على المنشأة توفير أجهزة التياس المناسبة للنشاط المزاول والمعدات الأخرى اللازمة •

مادة ه \_ يختص جهاز السلامة والصحة المهنية بالمنشأة بما يلى:
(1) الاشتراك مع المتضمسين في المتخطيط والانشامات والتوسمات لاية
مواقع عمل بما يتتاسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي السائد بتلك
المواقع وما يجاورها مع اشتراطات السلامة والصحة المهنية بالاضافة

٤١١ -------ل

الى تصريف المغللفات الصناعية من تلك المواقع وفي ضوء القوانين والقرارات الوزارية المنفذة لها •

- (ب) الاشتراك مع المتخصصين عن توريد أية آلات أو مواد تستخدم في الانتاج حتى يتوافر لها اشتراطات السلامة والصحة المنية .
- (ج) الاشتراك مع المختصين في اعسداد برامج التدريب الأساسي والنوعي المماملين نحو تبصيرهم بمخاطر المهنة وطرق الوقاية منها والتأكد من اجتيازهم الاختبارات الخاصة بذلك بكفاءة كاملة .
- (د) حضور لجان السلامة والصحة المهنية والاشتراك في مناقشاتها •
- ( ه ) اعداد خطة سنوية لبرامج السلامة والصحة المهنية بالمنشأة بعسا يكفل رنم مستواها حماية للماملين بها ومقومات انتاجها على أن يتضمن ما يلى:
- ١ التغتيش الدورى على كافة أماكن العمل ووضع وسائل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره مع عمل التياسات اللازمة باستخدام الأجهزة الناسبة لتحديد هذه الأخطار حسب الأحوال وتسجيلها في سجل خساص يمكن الرجوع اليها ومتابعتها طبقا لنظام العمل مع اخطار صاحب العمل أو من يقوضه أو المدير المسئول والجهات المختصة غور اكتشاف أية أخطار للعمل على تلافيها فورا •
- ٢ --- معاينة الحوادث وتسجيلها وكتابة التقارير عنها متضمنة الوسائل
   والاحتياطات الواقية الكفيلة بتلاف تكرارها
- ٣ ــ معاينة أماكن المحمل التي يثبت بها أصابة بأحد الأمراض المهنية
   واعداد تقرير ظروف المعل بالاستعانة بطبيب المنشأة أن وجد •
- إ اعداد الاحصائيات الخاصة بالحوادث والاحمابات طبقا لمسا
   تتطلبه حالة العمل أو لمبا تطلبه الجهات الرسمية •

 س متنابعة توغير وسائل الوقاية من المريق أو أجهزة الاطفاء أو الانقاذ .

# الياب الثاني بشان تحديد النشات التي تشكّل بها لمان السلامة والصحة المئية وتنظيم أعدالها

مادة ٦ ـ تشكل بالمنشآت المشار اليها بالمسادة الأولى من حدا الترار لجنة أو أكثر للسلامة والصحة المنية على الوجه الآتي :

\_ صائعب المعل أو من يغوضه أو الحير المسئول • رئيس

... المصائيو وفنيو السلامة والصحة المهنية ٠

... رؤساء أقسام العمل في النشاط الانتلجى الرئيسي •

- طبيب النشأة ( أن كان من العاملين بالمنشأة ) •

\_ رئيس قسم التأمين الاجتماعي بالمنشأة ( أن وجد ) •

\_ معثلون عن العمال بيختارهم مجلس الادارة •

 المنظمة النقابية بحيث يمثلون أقسام العمل الانتاجى
 الرئيسى للمنشأة ويكون عددهم مساويا لمدد بلقى أعضاء اللحنة •

\_ مستول الأطفاء .

واذا وجد بالمنشأة أكثو من أخصائي وفنى سلامة وصحة مهنية ترلى مهمة المترر اقدم الاخصائيين •

ويضع صاحب العمل أو من يندبه أو الدير المسئول غلما لتنسيق المعل بين لجان السلامة والصحة المنية في حالة تعددها •

مادة ٧ ـ على مشاعب العمل الورجن يقوقه أو الدير السناول المطار

أعذاء

عمــــــل ١١٢ ....

مكتب الأمن المناعى بمديريات القوى الماملة والتدريب باسماء اعضاء اللهنة بمجرد تشكيلها أو تغيير أحد أعضائها •

مادة ٨ - تجتمع لجنة السلامة والصحة المهنية مرة على الأقل كل شهر كما تجتمع خلال أسبوع على الأكثر من وقوع حادث جسيم أو ثبوت اصابة باحدى الامراض المهنية •

ويمكن اجتماع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها أو مقررها حسبما ترى اللجنة على أن تحدد فى الدعوة موعد ومكان انعقادها وفى جميسم الأحوال يجب أن يرفق بالدعوة جدول الاجتماع أو بيانات تتصل ومسا قد يلزم توزيمه على الأعضاء من مذكرات بموضوعات جدول الأعمال

مادة ٩ - يشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور اغلبية اعضائها بشرط أن يكون من بينهم ممثل على الأمل عن الممال فاذا لم يتكامل النصاب القانوني لصحة الانمقاد تأجل الاجتماع لمدة ٤٨ ساعة على أن توجه الدعوة الى الاعضاء كتابة ويوقع كل منهم باستلامها ويكون الانمقاد في هذه الحالة صحيحا بأى عدد من الأعضاء مهما كانت صفتهم •

وتصدر قرارات اللجنة بعوافقة أغلبيسة الحاضرين غاذا تسساوت الاصوات رجع الجانب الذي فيه الرئيس •

هادة ١٠ - تختص اللجنة ببحث ظروف العمل ولسباب المعوادت والاصابات والأمراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بعنمها •

ويجب أن يشمل جدول أعمال الاجتماع الشهرى على الأخص مما يلى :

 ١ حاتابمة تتغيذ شروط واحتياطات الوقلية السابق اغتراحها بهم غة اللجنة أو الاخصائى أو الغنى •

٢ ــ مناتشة العوادث والإصابات والأمراض المينية التي وقعت في الشير السابق •

٣ ــ مناقشة نتائج أعمال أغصائى أو فنى السلامة والصحة المهنية .
 ٤ ــ أية اقتراحات تقدم للجنة .

وللجنة أن تقوم باجراء الماينات في حالات الحوادث والأمراض المهنية لوضع الاحتياطات الكفيلة بعنع تكرارها .

مادة ١١ - يقدم الأعضاء اقتراهاتهم لقرر اللجنة كتابة قبيل انمتادها بالسبواع على الأتل .

مادة 17 - على مترد لجنة السلامة والصحة المهنية تسجيل إعمالها في سجل خلص مرقم الصفحات يوقع عليه كل من رئيس اللجنة ومقررها وممثلى العمال الحاضرين ويجب أن يكون السجل معدا وموضوعا بحيث يسعل الملاع معتشى الأمن الصناعى ، ويرقم بمعرفة مديرية القسوى العاملة والتعريب المفتصة وتختم صفحاته بخاتمها .

## الباب الثالث ف التعريب على أعمال السلامة والصحة المهنية

هادة ١٢ سـ يشترط في أخصائي السلامة والصحة المهنية في المنشآت المشار اليها في البندين ١ ، ب من المادة الأولى من هذا المقرار والتي يممل بها ٥٠٠ عامل فاكثر أن يكون في احدى الفئلت الآتية :

( ؟ ) خريجو الكليات العلمية بالجامعات أو المعاهد العليا والتى تتغق دراستها مع طبيعة العمل بالمنشأة « طب ــ هندسة ــ علوم ــ زراعة ــ صيدلة » • (ب) خريجو الكليات والماهد الطيا الأغرى بعد العصول عملى دبلوم تخصص في الصعة المهنية أو دراسات العبئة •

مادة ١٤ – يشترط فى ننيى السلامة والصحة المهنية فى المنشسات المشار اليها فى المبندين أ ، ب من المادة الأولى من هذا القرار التى يممل أمّل يكون من احدى الفئات الآتية :

- ( 1 ) خريجو الماهد الطيا الصناعية تسم الدباوم •
- (ب) خربيجو معاهد ومراكز التدريب المهنى واعداد الفنيين التابعة لوزارة التمليم العالى
  - (ج) خريجوا المعد الصحى •
  - ( a ) خريجو المدارس الصناعية والزراعية الثلنوية ·
- ( ه ) خريجو معاهد التدريب المهنى بالجيش أو بوزارة الصناعة من حملة الشيادة الاعدادية ٠
  - (و) الحاصلون على شهادة الثانوية العامة ( القسم العلمي ) .

ويشترط بالنسبة الى الفئات المشار اليها أعلاه أن يكونوا معن عملوا بالمشاة أو بأية منشأة أخرى تزاول النشاط نفسه لمدة لا تقل عن سنة ولدير مديرية القوى المملمة والتدريب المختصة المتجاوز عن شرط هذه المدة أذا لم يجد من بين العاملين عن الفئات المشار اليها من يتوافر فيه هذا الشرط .

مادة ١٥ ــ يشترط فى فنى السلامة والمسحة المهنية فى المنشأة المشار اليها فى البند ج من المادة الأولى من هذا القرار « والمنشأة غير السناعية » أن يكون من الماصلين على احدى المؤملات الآتية "

(١) المؤملات المسار اليها في المادة السابقة (١٤) •

£17

(ب) احدى المؤهلات المتوسطة التي تتفق وطبيعة المعل بالنشأة مسع خبرات سابقة في مجال السلامة والصحة المهنية ويبتعدها وكيل وزارة المقوى الماملة والتدريب المختص •

مادة 17 سم عدم الاخلال بأحكام الواد السابقة تلتزم المنشأة بتدريب أخصائى وفنى وأعضاء لجأن السلامة والصحة المهنية والمسئولين عن الادارة والانتاج بما فيهم الأطباء تدريبا يتفق ومسئوليات كل من هذه المستويات وطبيعة العمل بالمنشأة ويشعل ذلك التدريب الأسساسي والتخصص والمتقدم •

ويستثنى من التدريب الأساسى الأخمسائيون اذا كانوا من حملة المؤهلات الدراسية المليا في الصحة المهنية أو الصناعات أو الهندسة أو العلوم أو الزراعة أو الصيدلة •

مادة 17 س تشكل لجنة من الادارة المامة للامن الصناعي بوزارة الدولة للقوى الداملة والتدريب والمركز القومي لدراسات الأمن الصناعي التابع للمؤسسة الثقافية الممالية ويصدر بتشكيلها قرار من وكيل وزارة القرى لاماملة والتدريب المفتص •

تفتص اللجنة المذكورة بوضع مناهج التدريب العملية والطعيسة الأساسية والتخصصية والنوعية والمتقدمة للاخصائيين والفنيين وأعضاء أجان السلامة والصحة المهنية والمسئولين عن الادارة والانتاج ، وما يتصل بذلك من شروط القبول وتحديد مستويات المحاضرين ونوعيات المدربين والقواعد العامة للاختبارات وبيان الثبهادات التي تعنج للدارسين و

مادة 10 - يتولى معهد الأمن الصناعي التابع المؤسسة التقافية الممالية التدريب الأساسي للاخصائيين والفنيين وأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية -

عمب المستحمل المستحمد 
مادة 11 سيعتبر أخصائي أو غنى السلامة ، والصحة المهنية مستوغيا الشروط الواردة في المواد ١٣ - ١٥ ، ١٥ ، من هذا القرار اذا كان وقت كان به مستوغيا للشروط الواردة بللقرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم خدمات الأمن المناعى ٠

مادة ٢٠ ــ يلغى كل نص يخالف أحكام عذا القرار ٠

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بسه من اليوم التالي لتاريخ نشره ٠

تحريرا في ١٥ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ، ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ ٠

£1A

## قرار وزير الدولة القوى العلمة والتدريب رقم ٥٥ أسنة ١٩٨٣ في شان الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفيم وسائل السلامة والمسعة المهنية في الماكن العمل (١)

# وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لبسنة ١٩٨١ بلصدار قسانون العمل ۽

وعلى قرار وزير العمل رقم 84 لسنة ١٩٩٧ فى شأن تدايم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الاضرار الصحية والخطار العمل والآلات ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٧٠٠ لسسنة ١١٧١ فى شأن معسايير تلوث الهواء الجوى للمؤسسات والوحدات الصناءية التابعة لها ؟

وعلى قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٥ ف شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى المحال انصناعية والتجارية وغيرها المقلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة والمخطرة ؟

وبعد موافقة وزير الدولة الصحة ووزير التعمير والدولة للاسكان ؛ وبناء على ما ارتآء مجلس الدولة ؛

> قسسرد: الباب الأول احتياطات واشتراطات عامة واحتياطات خاصة بالوقاية من الحريق الفصل الأول احتياطات واشتراطات عامة

مادة ١ – على كل منشأة اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات الإساسية الآتية لتوغير السلامة والصمة المهنية .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٩/١٢ ـ العدد ٢١٠ ٠

المستنبيل .....

(١) مراعاة المتيار موقع المنشأة وأماكن العمل بها بما يتنق مع احكام وقانون التخطيط المعرانى وقراراته المنفذة وأعمال التنظيم المعلى وألا يكون قد صدر قرار من أية جهة معنية بعظر اقامة أنشطة أو أنواع معينة منها بالموقم المزمم المتياره .

- (ب) ألا تجرى أى انشاءات أو توسمات أو تعديلات في المباني أو مواد الانشاء أو الآلات أو المكينات الا بمسد المصول على المرافقسة والترخيص بذلك من أجهزة الاسكان المطلية ،
- (ج) ف حالة استخدام ماكينات أو معدات يصدر عن تشغيلها اهتزازات أو ضوضاء يجب أن تثبت تلك الماكينات أو المعدات على قواعد ماصة الصدمات أو الاهتزازات وتكون معزولة عن أرضية أماكن المعلى وذلك لتقليل شدة الضوضاء والاهتزازات •
- (د) الالتزام بالاجراءات والاشتراطات الواردة بالقانون رقم ٥٥ اسنة الإلاث المرارية والراجل البفارية والراجل البفارية والترارات المنفذة له عند اقامة أو ادارة آلات حرارية ومراجل بخارية وأن تحتفظ بصفة دورية بشهادة المسلاحية وعلى أن تكون معتددة من الحهة المفتصة ٥
- ( ه ) الالترام باجراءات واشتراطات الوقاية من الاشعاعات المؤينة سواء أكانت مواد ذات نشاط اشعاعى أو أجهزة تتولد عنها اشهاعات طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شسأن تتظيم العمل بالاشماعات المؤينة والوقاية من أخطارها والقرارات المنفذة لسه وأن تحتفظ بصفة دائمة بالمستدات والسجلات الواجب تواجدها فى المنشأة تتفيذا لأحكام القانون الشار أليه •
- (و) فى حالة استخدام مواد قابلة للاشتمال أو الانفجار يجب استعمال أجهزة الانذار المبكر الاوتوماتيكية كما يجب اتباع أساليب السلامة منه فى حالة تداول أو نقل أو تخزين تلك المواد •

(ز) أن تعد للمعليات الصناعية أو الملكينات أو الآلات التي ينجم عن تشغيلها أو التي يصدر عنها أثربة أو أدخنة أو غازات ضارة أماكن عمل خاضعة لها أو مباني منفصلة عن أماكن المعل الأخرى وعلى أن تزود بوسائل الوقاية الملازمة التي تكفل عدم انتشار هذه المواد في جو المعل •

- (ح) اتخاذ وسائل الوقاية الآمنة للتخلص من الأتربة والأدخنة والمازات والأجهزة وغيرها من المواد الضارة بالصحة عند مصادر تولدها وذلك باستخدام أجهزة شافطة أو أيجاد نظام للتهوية الصناعية أو بأية طريقة أخرى مناسبة •
- (ط) مراعاة آلا يقل حجم الفراغ المخصص للشخص الواحد عن عشرة أمتار مكعبة على آلا يدخل في حساب هذا الحجم أي أرتفاع في غرف الممل يزيد على مرة متر ه
- (ك) أن تحفظ جميع الحوائط والاستف والارضيات والتجهيزات الصحية وجميع أجزاء المنشأة ومحتوياتها سليمة على الدوام واصلاح وترميم ما يتلف منها أولا بأولاً •
- (b) أن تجهز السلالم والمسايات المرتفعة والأماكن المتسابعة باستراطات علمية وفنية ويتوفر فيها احتياطات الوقاية والسلامة الآمنة وأن تكون أرضيات السلالم من مادة مناسبة تعنع الانزلاق وأن تكون درجات السلالم بمثابة كافية وبعرض كاف يسمح بالمرور عليها بأمان وأن تحاط الجوانب بحواجز من الجانبين أن لم يكن أحدد جوانبها بجوار المائط والمائط والمائل والم
- (و) أن تحاط فتحات السلالم والارضية بسياج من جميع الجوانب مساعدا مدخل السلم ويصنع هذا السياج من قضبان على مسافات ضيقة تمنع المرور بينهما أو تفطى هذه الفتحات بأغطية ممدنية تمنع سقوط أي شيء يعرض من هم أسفلها لخطر الاصابة منها •

(م) الحالات التى تكون نيها طرق الوقاية المتبعة غير عناسبة أو غير كافية لتأمين سلامة الماملين يتم تزويدهم بالملابس الواقية والإدوات والوسائل الشخصية كالقفازات والقبعات والإحذية والبدل والاتنعة وغير ذلك من وسائل الرقابة على أن تكون مناسبة اطبيعة المعليات التى يزاولها الماملون والمواد التى تستخدم فى كل عملية وطبقا لمواصفات القياسية على أن يدرب الماملون على استعمالها وأن يراعى توفير الطرق السليمة فى حفظها وتتظيفها وتطهيرها وعلى المنشأة أن تضمن لائحة الجزاءات عقاب لكل شخص يخالف أحكام ذلك .

# الفصل الثاني احتياطات واشتراطات الوقاية من الحريق

مادة ٢ - على المنشأة اتخساذ الاحتياطات والاشتراطات اللازمسة للوقاية من مقاطر الحريق طبقا لمسا تحدده الجهات المختصة ( أجهسزة وزارة الداخلية ) وحسب نوع النشاط الذي يجرى مزاولته بأماكن المعل ولخواص المواد الاولية ومسواد الانتاج المختلفة الطبيعية والكيماوية المستخدمة بها مم مراعاة الآتي :

- (أ) أن تكون أجهزة وأدوات الاطفاء المستخدمة سواء الثابت منها أو المتنقل مطابقة للمواصفات القياسية المصرية وللقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتمبئتها والقرارات المنفذة لسه .
- (ب) تطوير معدات الاطفاء والوقاية اللازمة وذلك باستخدام أحسدت الوسائل من توفير أجهزة التنبيه والتحذير والانذار المبكر والعزل الهقائد. والاطفاء الآل التلقائد كنما أمكن ذلك •

۲۲۲ ......ع<del>س......</del>

# الباب الثاني الوقاية من المضاطر الميكانيكية والطبيعية والكيماثية والسلبية

مادة ٣ سـ على المنشأة تأمين بيئة العمل بما يكفل الوقاية من المخاطر الميكانيكية والطبيعية والكيمائية والسلبية وغيرها من المفساطر والاشرار الصحية على التفصيل الآتي:

## الغصل الأول الوقاية من المفاطر الميكانيكية

#### مادة ؟ - على المشأة اتفاق الاجراءات الآتية :

أولا: أن تكون أعمال البناء والعفر والهدم معتمدة من الجهسات المختصة وطبقا للمواصفات الغنية والهندسية وعلى أن يراعى فيها توفير احتياطات واشتراطات السلامة والصحة المهنية الاتبة:

#### ( أ ) عند أجراء أعمال البناء :

١ — يجب أن تكون السقالات والمشابات بعرض كاف يسمح بمرور الماملين عليها بأمان دون التعرض للسقوط أما يجب احاطة السقالات أو المشايات بحواجز جانبية اذا كان ارتفاعها يزيد أي أربعة أمتار من مستوى الأرض كما يجب تزويد الماملين بالأجهزة الواقية من السقوط مع مراعاة التحقق من متانة تثبيتها •

٢ - يجب تسوير أسقف أماكن العمل اذا كانت طبيعة العمل تتتفى الصعود اليها كما يجب تسوير المناور التي تتخلل هذه الأسقف أو تفطيتها بطريقة تمنع سقوط الأشخاص أو الأشياء عليها .

 ٣ ــ يجب مراعاة عمل مظلات واقية بعرض كاف وحواجز بارة: اع مناسب تعمل على وقاية العاملين أو المارين أسسطها من خطر سسقوط الأشياء عليهم •

#### (ب) عند اجراء عملية العدم:

١ ـــ يجب غصص عمليات الهدم بأساليب عملية غنية قبل البدء فى الهدم مع الالترام بوجود مشرف غنى ذى خبرة طوال عمليات الهدم م

٧ ــ يجب البدء في عمليات المدم من الأدوار المليا •

٣ ــ اتفاذ اللازم وصلب الجدران والأجزاء البارزة من المبانى التى يفشى سقولها .

٤ ــ يجب عدم القاء انقاض الهدم من أعلى والعمل على ازالتها اما بواسطة آلات رافعة أو مجارى مائلة محاطة بأسوار مع العاطة مكان جمع الانقاض بالأسوار ٠

## ( ج ) عند أجراء عمليات الحفر:

١ - يجب أن تبدأ عمليات المعفر دائما من أعسلى الى أسفل مسع ملاحظة أن تكون الجدران بعيل مناسب حسب قربة الأرض الجسارى المعفر فيها ٠

٢ ــ يجب صلب جوانب الحفر التي تزيد في المعق على ١٥٥ متر
 بحوائط خشبية متينة تعنع انهيار الاتربة على العاملين بمعليات الحفر •

٣ ــ أن تجهز ممرات آمنة للعاملين في عمليات رخم الاتربة •

يجب وضع اشارات ولافتات تحذيرية عسلى جوانب الحفسر
 لاوقاية من اخطار سقوط الأشخاص فيها •

ه يجب عدم تراكم الاتربة الرفوعة من الحفر بجوارها ويجب
 وضعها على بعد مناسب من الحفر لا يسمح باندفاعها نحوها

#### ثانيا - الوقاية من «فاطر الأجهزة والآلات :

۱ حند استخدام أو تركيب الأجهزة والآلات بأماكن الععل سواء
 كانت في أغراض صناعية أو زراعية أو أغراض أخرى أن تكون مطابقة

للمواصفات التياسية المعتمدة وجزودة بوسائل الوقاية الذلتية وأن تكون ملائمة لنوع وطبيعة المعلى ويجب وضع لافتات ارشادية بجوار تلك الآلات والأجهزة توضح فيها تطيمات السلامة الفردية للوقاية من مفاطر المعلى •

٧ ــ أن تحاط دائما وبصفة مستمرة الأجزاء المتحركة من مولدات الحركة وأجهزة نقل الحركة والأجهزة الفضارة من الملكينات سواء كانت ثابتة أو متنقلة بحواجز الوةاية المناسبة الا اذا كانت هذه الاجهزة قسد روعى في تصعيمها أنها تكفل الوقاية التامة للعاملين عليها .

## ويراعى في اقامة هذه الحواجز ما يأتي :

- .. أن تعمل على الوقاية الكافية من الخطر الذي وضمت لتلافيه .
- ... أن تحول دون وصول العامل أو أحد أعضاء جسمه الى منطقة الخطر طوال فترة أداء العمل •
- ــ أن تكون مناسبة للمعل وألا تضايق العلمل أو تعوقه عن العمل •
- ... أن تكون مناسبة للعملية أو اللكينة أو الآلة بحيث لا تكون سببا في تعطيل الانتاج •
- \_ ألا تموق تزبيت أو ضبط أو اصلاح الماكينة أو الآلة أو التفتيش عليهـــا ٠
  - \_ أن تكون صالحة للدمل بأقل صيانة معكنة •
- ـــ أن تقاوم ما تتعرض لمنه أثناء العمل من ضغوط واجهـــادات واصطدامات ه
  - \_ أن تقاوم الحريق والصدأ •
- \_ ألا يتسبب عنها حوادث ( لا تكون لها أجزاء مدببة أو زوايا حادة أو أطراف خشنة أو أن تكون مصدرا لأية حوادث ) •
- \_ عدم السماح لأى شخص بازالة أو تركيب أى هاجز وقاية أو

١٢٥ -----ل

أى شيء من أجهزة الوقاية الا اذا كانت الماكينة أو الآلة متوقفة عن الممل على أن يميدها الى مكانها قبل ادارتها •

ـــ أن تجرى الصيانة الدورية اللازمة للالآت والأجهزة والماكينات بواسطة فنيين متخصصين مدربين بما يكلل السلامة والأمن •

... أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الماملين من أخطار الشظايا المتاطيرة أو الأجسام الحادة وذلك بطرق الأمان المناسبة الصالحة لهذا الغرض •

# ثالثا ــ الوقاية من مخاطر انتقال العاملين وتداول وتخزين المواد : بجب على النشاة مراعاة ما يأتى :

- ( 1 ) أن تترك مسافات مناسبة حول الماكينات والآلات أو معدات العمل تسمح للعمال بالمرور والا تعوق أداء العمل المادى أو عمليات ضبط واصلاح الماكينات أو الآلات أو تداول المواد المستخدمة في العمل .
- (ب) أن تكون المرات خالية من النقوب وأغطية المجارى غير المتينة أو المسامية والمسامات الموضوعة رأسيا أو أى انشاءات ليتسبب عنها أخطار التمسادم وأن تكسون مادتها لا تعرض من يسير عليها لخطر الانزلاق وأن تكون من مادة مناسبة للعمل الجارى بها ومستوية .
- (ج) أن تتخذ الاحتياطات الماثرمة لوقاية الماملين من مخاطر السقوط والأثنياء الساقطة •
- (د) أن يكون تداول الخامات أو المعدات أو مواد الانتاج وغيرها مسن أدوات العمل المختلفة بطريقة آءنة وسليمة ومناسبة لا يترتب عليها أى ضرر بسلامة وصحة العاملين ٥

177

( ه ) وضع لانتات ارشادية في أماكن تخزين المواد ويوضع بها درجة خطورة المادة وكيفية تداولها ونقلها بطريقة آمنة ٠

- (و) أن تكون تخزين المواد المخام أو المدات أو مواد الانتاج أو الأجهزة بطريقة مأمونة وفى أماكن خاصة ومطابقة لاشتراطات التخزين الصادرة فى هذا الشأن من الجهات المعنية •
  - ﴿ زِ ﴾ يجب أن يراعى في الآلات وأدوات الرنم والجر ما يأتى :
- ـ أن تكون كل آلة رائمة أو مصعد للركاب أو البضائع متينة الصنع سليم التكوين وأن تكون أجزاؤه متينة لدرجة كافية وأن تتوافر له الصيانة الفنية اللازمة كما يجب فحصه دوريا طبقا لتطيمات الصيانة الموضوعة لكن نوع بمعرفة مختص ويسجل ذلك في سجل خاص •
- ... أن تحاط أماكن صعود ونزول المصاعد بسدور متين بحيث يمنع أى شخص من القفز فوقه أو الاقتراب من الأجزاء المتحركة من المصعد وأن تكون به أبواب لا يمكن فتحها الا أذا كان متوقفا عن الحركة .
  - ... أن يوضع في مكان ظاهر على كل آلة ورانعة ببيان أتممى حمولة .

أن يراعى فى تصميم السلاسل والحبال وأسلاك الجر وماتمابهها أن تكون جيدة الصنع وأن توفر لها الصيانة الكافية والا تعمل أكثر من طاقتها وأن تفحص دوريا طبقا لتعليمات الصيانة الموضوعة لها بمعرفة الجهات المنتجة ويسجل ذلك فى سجل خاص •

# الفصل الثاني الوقاية من المخاطر الطيعة

مادة • - على المنشأة اتخاذ الوقاية من المخاطر الطبيمية على الوجه الآتي :

عمـــــل ٤٢٧ ....

#### ( l ) المرارة :

يجب اتخاذ الاشتراطات والاحتياطات الواجب توافرها لتهيئة جسو الممل وتوفير أجهزة الوقاية الشخصية وتحديد المستويات المأمونة لدرجات المحرارة العالمية التى يمكن الممل تحت ظروفها دون حدوث منساعفات للماملين و والتى تتناسب مع طبيعة العمل ومقدار الجهد المبذول فى أدائه مقاسة بالترمومتر المبلل الأسود بعد الساعة الأولى من مزاولة العمل طبة المجدول رقم (١) المرفق و

وعد تعرض العاملين ادرجات حرارة منخفضة في بيئة العمل يجب مراعاة استخدام العامل في جميع الظروف ملايس الوقاية المناسبة بحيث تعطى كافة أجزاء الجسم كما يجب بعد التعرض لدرجات الحرارة المنخفضة توفير أماكن مزودة بالتدفئة المناسبة ،

#### (ب) شدة الاضاءة:

يجب توذير الاضاءة الكافية المناسبة لنوع المدل الذي تجرى مزاولته سواء كانت اضاءة طبيعية أو صناعية ويراعى في ذلك ما يأتي :

أن يكون توزيع المنافذ والمناور وفتحات الفيوء الطبيعية تسمح بتوزيع الضوء توزيعا منتظما على أماكن العمل ويكون زجاجها نظيفا من الداخل والخارج بصفة دائمة وألا يكون محجوبا بأى عائق •

ألا تقل قوة الاضاءة عن مستوى العمل ( عند سطح ألهقى يرتقع مترا عن الأرض ) عن ٢٠ شممة قدم على أن يكتفى فى المرات والطرقات بقوة انساءة لا تتال عز ١٥ شمة قدم على سطح الأرض ٠

أن تتضمن مصادر الفوء الطبيعية والصناعية اضاءة متجانسة وأن تتخذ الوسائل المناسبة لتجنب الوهج المنشر والفيوء المعكس م

ــ تجنب التفاوت الكبير في توزيع النموء في الأباكن المتتا بة •

ويسترشد بمستويات الاضاءة المأمونة في الاعمال المكتبية والعمليات الصناعية طبقا للجدول رقم (٢) الرفق •

## ( ج ) الفوضاء والاهتزازات :

يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة لمنع أو تقليل الضوضاء والاهتزازات ذات الخطورة على صحة الماملين حيث لا تزيد شدة الضوضاء ومسدة التعرض لما عن الستويات الموضحة بالجدول رقع (٣٣) •

## (د) الوقاية من مخاطر الكهرياه:

#### ١ \_ الوقاية من مخاطر الكهرباء الاستاتيكية :

يجب الوقاية من المخاطر الناجمة عن الكهرباء الاستاتيكية وذلك بعم توصيلة أرضية مع مراعاة الاستراطات الفنية الهندسية الملازمة لجميع الآلات والمدات والملكينات التى تعمل بالكهرباء مثل المولدات والمحولات وماكينات القطع والاوناش وآلات التخريم مع مراعاة الفحص الدورى لهذه التوصيلات واجراء الاصلاحات والصيانة الدورية الملازمة لتكسون سليمة بصفة دائمة ه

كما يجب توصيل الأجزاء غير الحاملة للتيار الكهربائى والتى يخشى من سعولة شحنها كهربائيا بتوصيلة أرضية ( أنابيب البترول - المنابير نقل الحركة والسيور ١٠٠ الخ) ٠٠

#### ٢ — الوقاية من خاطر الكهرباء العيناميكية :

سه يجب اتخاذ الاحتياطات الواقية من أخطار الضغط المالى بمراعاة الاشتراطات الفنية اللازمة هندسيا سواء فى محطات توليد الكهرباء أو المحولات الكهربائية أو شبكات نقل القوى الكهربائية وأن يكون للفنيين المختصين وحدهم حق الدخول والصيانة مع وضع تحذيرات من وجود النفط انعالى •

عمــــــل .....

ـ يجب التأكد أولا من فصل التيار الكهربائي كلية من التسبكة الكوربائية تبله البدء في أعمال التركيب والاصلاح أو الصيانة مع استعرار فصلها حتى اخطار القائمين بالتركيب أو الاصلاح أو الصيانة بتمام الأعمال .

\_ يجب تزويد جميع الآلات والمحدات والأدوات التى تحمل بالكورباء بمفاتيح لقطع التيار على أن تكون هذه المفاتيح معزولة وآمنة ومناسبة لطبيعة العمل بمواقعه المفتلفة وفى أماكن ظاهرة حتى يمكن الوصول اليها بسهولة خاصة فى حالة الطوارى٠٠

\_ يجب استخدام متممات التيار للوقاية المناسبة كلما أمكن لتعيين الاغطار على شبكات القوى الكيربائية خصوصا ( قيمة المضغط \_ قيمة التيار \_ انتباه سريان المقدة \_ ازدياد درجة الحرارة ) وأن تكون لوحات تلك المتممات مناقة بطريقة آمنة ( استعمال قفل مثلا ) وتحت مسئولية المختصين المنوط بهم العمل غقط ه

- يجب عند تركيب الكابلات والأسلاك الكهربائية أن تكون مناسبة وملائمة وذات كفاءة عالية وبعيدة عن أى مصدر المعرارة أو الرطوبة أو خطر خدش العازلة بها •

- يجب أن يكون القائمين بتركيب واصلاح وصيانة هذه الاجهزة والآلات والتوصيلات الكهربائية على درجة عالمية من التدريب والمهارة والا تجرى اصلاحات أو تركيبات ألا بعد توصيلها بالأرض والتأكد من عدم مرور تيار كهربائي و

... يجب عند استعمال أى جهاز أو آلة كعربائية أو كابلات أو أسلاك أو أية توصيلات أو مفاتيح أن تكون من النوع المسعوح باستعماله طبة المواصفات القياسية المستعدة محليا وتتفق مع ظروف وطبيعة أمساكن المعل بها والنشاط الذى تجرى مزاولته بسه م

٤٣٠ ------

\_ يجب عمل أرضيات عازلة أمام وخلق الوحات التوزيع الكهربائية من الخسب الجاف أو الكاوتشوك العازل أو أية مادة عازلة أخرى مناسبة •

ـ يجب مراعاة الفحص الدورى عسلى جميع الكابلات والأسلاك والتوصيلات الكهربائية لمنع حدوث أى ماس كهربائى لتلافى حدوث أية اخطار مفاجئة مثل الحريق والصمق بالكهرباء •

سيجب استعمال التوصيلة الأرضية بالنسبة للاجهزة والمسدات المستوردة والمدنمة مطيا دون اهمالها أو تركها •

... يجب التأكد من أن الجهاز أو الآلة مومسلة بطريقة آمنة وسايمة ومطابقة للمواصفات الفنية لها وخاصة ما يأتى :

- (1) نوع التيار الكهربائي متغيرا أو مستمرا •
- (ب) موصل على الثلاث أوجه أو الاثنين أو الوجه الواحد
  - (ج) قيمة الذبذبة المطلوبة •
- (د) التأكد من أن التوزيمات الكهربائية مناسبة مع عدم وخسم أيــة السلفات أغرى في الشبكة أو أية دائرة الا بمعرفة المفتصين
  - ( ه ) الوقاية من مخاطر الاشماعات •

مع عدم الاخلال بما جاء فى القوانين واللوائح المناصة بالمواد المشمة والاشماعات المؤينة والوقاية منها يراعى ما يأتى :

 لا يجوز استيراد أو تصدير أو تصنيع أو حيازة أو تداول أو نقل أو تخزين أو التخلص من أجبزة أشعة أو مادة مشمة الا بمد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة .

لا يجوز استخدام الأشعة المؤينة أو العمل بها بأية صفة كانت
 الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المفتصة •

-- على الرخص له ألا يتجاوز حدود الترخيص المنوح له أو يتوم باجراء أى تعديل على الأجهزة أو المواد المرخص باستخدامها دون موافةة الجهة المختصة •

... يجب على كل من يرخص له باستخدام أو حفظ أجهزة الأشمة أو الهواد المسمة ابلاغ الجهة المختصة عند نقد أو وقوع حادث قد يؤدى الى تعريض أى شخص لمجموعة من الاشماعات تزيد على الحد المسموح به فى الاشتراطات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك خلال 12 ساعة من وقوع الحادث مع بيان تفاصيل الحادث والأسسباب التى أدت الى وقوعه ه

. - لا يجوز للمرخص له فى استخدام أو حفظ أجهزة الأشمة أو المواد المسعة السماح لأى شخص بالعمل بالاشمة المؤينة أو القيام بأى عمل آخر يمكن أن يعرضه لمخاطر الاشماعات الابعد فحصه طبيا أو التحقق من لياقته الصحية الفنية طبقا للشروط والأوضاع الخاصة التى تحددها الجهة المختصة ويجب مراعاة اجراء الفحص الطبى بصفة دورية فى المواعيد التي تحددها تلك الجهة ه

ــ يجب هراعاة اجراء القياس الدورى لجرعات الأشماع التي يتعرض لها العاملون في مجالات الاشماع بصغة دورية في المواعيد التي تحددها الجهة المختصة نتيجة القياس على النماذج المدة لذلك وحفظها •

ــ لا يجوز تشغيل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة فى الأعمال التى تمترضهم للاشماعات على المرخص له اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الماملين بالأشمة المؤينة والمواطنين (المترحدين والمجاورين) وحماية البيئة (بيئة العمل والبيئة الخارجية) من مخاطر الاشعاع طبقا الاشتراطات والتعليمات التى تحددها الجهة المختصة •

£77

# الفصل الثالث الوقاية من المقاطر الكيميائية

مادة ٦ سـ على المنشأة توفير وسائل الوقاية من المواد الكيماوية وذلكُ مع مراعاة ما يأتي :

١ -- توفير الاحتياطات اللازمة لوقاية الماملين من أخطار التعرض للمواد الكيمائية المستخدمة أو التي تتسرب الى جسو العمل كالفسازات والابخرة وما قد يوجد في بيئة المعل من سوائل وأحماض وبحيث لا تزيد عن الحدود المأمونة بالجداول المفقة أرقام (٤٠٥٥) .

٢ -- لغشى الأمن الصناعى بوزارة الدولة للقوى الماملة والتدريب واجهزتها الدق فى الاطلاع على الاسماء التجارية والعلمية للمواد والمركبات الكيميائية الخام والمساعدة المستخدمة فى المعليات المناعية حتى يتسنى تحديد مستويات الأمان للمواد الخطرة والضارة بالصحة التى يسسمع بتواجدها فى بيئة المعلى •

# الغصل الرابع الوقاية من المخاطر السلبية

مادة ٧ - تلتزم المنشأة بتوفير وسائل الوقاية من المخاطر السلبية اللازمة لحماية العاملين من الخطر أو الضرر الناشئ، عن عدم تواغر هذه الوسائل على النحو الآتي :

## (1) وسائل الاسعاف:

على صاحب العمل توفير الاسعاف الطبية للعاملين في أماكن العمل بما يتناسب مع طبيعة العمل وعدد الماملين بها مع حفظها في مندوق ويوضع في مكان ظاهر وآمن وبحيث يكون في متناول العاملين .

# (ب) وسائل النظافة:

على المنشأة توفير وسائل النظافة تشمل ( المورد المائى ــ التجهيزات الصحية ــ أعمال الصرف ــ والنظافة المامة ) طبقا للقرارات الصادرة من وزارة الاسكان في هذا الخصوص •

يجب على المنشأة عدم القاء فضلات المواد التابلة للاشتمال أو الاتفجار على الأرض أو المغرات ويجب ازالتها أولا بأول والتخلص منها بطريقة آمنة وبالاحتياطات المناسبة •

على المنشأة مراعاة اعداد مكان خاص لاستبدال وخلع الملابس على أن يزود بخزانات أو دواليب للعاملين وخاصة الصناعات التى تؤدى الى تلوث أجسامهم أو مالابسهم ، ويجب أن تكون هناك أماكن مخصصة لمسلل الملابس بصفة دورية والتأكد من خلوها من أى تلوث .

# (ج) وسائل الانقاذ:

\_ يجب تولمير معدات وأدوات الانقاذ التي تحددها الجهة المختصة في هذا الشأن •

\_ يجب أن تكون معدات وأدوات الانقاذ مناسبة وصالحة للاستعمالُ . وفي أماكن سبهل استخدامها •

\_ يجب تدريب عدد من الماملين يتناسب مع حجم ونوع ولهبيعة النشاط الذي تجرى مزاولته وورديات بالمنشأة •

# الباب الثالث. أحكام عامة

مادة ٨ - على المنشأة أو المقاول الذي يمعد الى مقاول من الباطن باجراء اهدى العمليات اخطار مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة ( م ٢٨ - موسوعة مصر - ج ١٩ ) ( الأمن الصناعى ) قبل بدء العملية بأسبوع على الأقل ببيان يشتمل على ما يأتى:

- ( أ ) اسم المنشأة أو المقاول الأصلى
  - (ب) اسم المقاول من الباطن .
    - ( ج ) نوع البملية .
  - ( د ) عدد العاملين بهذه العملية •
- ( ه ) الكان الذي ستؤدى فيه العملية •

هادة ٩ - يلتزم صاحب المنشأة أو من يتعاقد معه في أعمال المقاولات بتوفير معدات السلامة والصحة المهنية على الوجه الآتي:

- ( أ ) توفير شروط السلامة والصنحة المهنية بالنسبة الى مكان الممل وممداته على من يملك استخدامها
  - ( ب ) توفير معدات الوقاية الشخصية للعاملين على من يتعاقد معهم .

مادة ١٠ ــ لوكيل الوزارة المفتص أن يقرر اتخاذ بعض احتياطات أخرى تستدعيها طبيعة العمل في أية صناعة أو عملية أو منشأة ٠

مادة ١١ - يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القرار •

مادة ١٢ سـ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،

# وزير الدواة القوى العاملة والتدريب سعد محمد أحمد

صدر في لا شعبان سنة ١٤٠٢ ( ١٧ مايو سنة ١٩٨٣ ) ٠

# قرار وزير القوئ العاملة والتدريب رقم ٣٩ لمسنة ١٩٨٨

بشان تحديد المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية التى يجوز غيها عدم التقيد باحكام المواد ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٦ مسن قانون العمل

وزير القوى الماملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسسنة ١٩٨١ ؟

## **تـــر**ر :

## (مادة ١)

يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة بالمواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٥ من قانون العمل في المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية الآتيسة :

أولا \_ شهر رمضان والأيام الثلاث السابقة لعيد الأضحى واليوم الأول والثانى منه وكذلك السابقة لكل من عيد الملاد للمسيحيين الشرقيين الواقع فى ٧ يناير وعيد الملاد للمسيحيين الغربيين الواقع فى ٢٠ ديسمبر ورأس السنة الميلادية ، وذلك بالنسبة الى المحال التجارية ومدال صناعة الأغذية والملبوسات والأحذية •

ثانيا \_ أثناء المامة الموالد المرخص بها بالنسبة الى المحال الموجودة في المنطقة التي يجتفل فيها بالمولد •

**الثانا سـ هوسم العمل فى محالج الأقطان بالنسبة الى موظفى الكاتب** لدة أربعة أشهر تبدأ من أول سبتمبر بالنسبة للوجه القبلى ومن أول اكتوبر بالنسبة للوجه البحرى •

رابعا ــ موسم العصير في مصانع السكر من القصب ، ولا تدخل في ذلك مصانع التكرير وبيدا من ١٥ ديسمبر وينتهي في مونية من كل عام ٠

خامسا موسم العصير في مصانع السكر من البنجر وبيدا من أواخر مارس حتى منتصف يونية من كل عام •

سادسا ، موسم فرز البصك والثوم وبيدا من أول مارس وينتهى في آخر يونية من كل عام ٠

سابعا ــ موسم فرز الخضر والفاكهة وتعبثتها وبيدا من أول أكتوبر وينتهى فى آخر مارس من كما عام •

ثامنا - موسم الاصطياف في المدن والجهلت المعدة لذلك بالنسبة لمحال بيع المواد المذائية والخدمات •

تاسعا ـ موسم السياحة في مدينتي الأقصى وأسوان بالنسبة الى المحال التجارية .

# ( مسادة ۲ )

لا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات الممل الفعلية على عشر ساعات في الديوم الواحد .

## ﴿ مسادة ٢٠)

ينشر هذا القرار ف الوةائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

مدر في ١٩٨٨/٢/٢٥ ٠

وزير القوي العاملة والتدريب عاصم عبد الدق صااح

# قرار رثيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦١ ف شان تنظيم تشغيل العمال في المسسات السناعية (١)

باسم الأمة

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقع ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ؛ وعلى ما ارتآء مجلس الدولة

## قرر القانون الإتي:

مادة ١ ــ استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار الله لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة المركزي تشميل المامل تشميلا فعليا أكثر مسن ٤٢ سساعة في الأسبوع ٠

ولا تدخل فيها الفترات المخمصة لتناول الطعام والراحة .

مادة 1 مكروا ... ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٥٠ لسنة ١٩٦١ ) لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل • "

ويأخذ حكم الأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الاضافى الذى كان العامل يحصل عليه بصفة مستمرة ٠

ويعتبر الأجر الاضافي مستمرا في تطبيق احكام هذه المادة اذا كان العامل حصل عليه في ٩٠/ على الأقل من أيام العمل خلال ستة الأشهر السابقة على يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ ٠

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٨ يونية سنة ١٩٦١ ـ العدد ١٦٩٠

مأدة ٢ - لا يجوز للمامل أن يعمل فى أكثر من مؤسسة واحدة • كما لا يجوز للمؤسسات المسار اليها أن تشغل العامل وقتا اضافيا أو توظف عمالا يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت الا باذن من وزير الصناعة المركزى •

مادة ٣ سـ يحدد وزير الصناعة المركزى عدد الممال الذين قد تلتزم المؤسسات الصناعية المسار اليها بزيادتهم نتيجة لتطبيق أحكام هــذا النانون ٠

مادة ٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٢ ) تلتزم الؤسسات الشار اليها بتنفيذ هذا القانون ف الدة التي يحددها وزير الصناعة بقرار منه ٠

مادة ه ... مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون كفر يعلقب كلّ عامل يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تجاوز مائتى قــرش •

كما يماقب كل مدير مؤسسة يخالف أحكام هذا القانون بعرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشعر •

وتضاعف المقوبة عند المود في الحالتين •

ولرجال الضبط القضائي حق منع استعرار المفالفة بالطريق الادارى ٠

مادة 1 - يلمى كلى حكم يخالف أحكام هذا القانون ·

مادة ٧ س ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الجمهورية من تاريخ نشره ٢

صدر بریاسة الجمهوریة فی ۱۵ صفر سنة ۱۳۸۱ ( ۲۷ یولیه سنة ۱۹۹۱ ) •

# قرار رئيس جمهورية مصر العربيسة بالقانون رقم ۲۰۸ أسنة ۱۹۸۰ في شان تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الاداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص (۱)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال القلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ، وعلى القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى ، وعلى نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة وعلى موافقة محلس الوزراء ،

#### قرر القانون الآتى:

مادة 1 - يصدر بتنظيم مواعيد الممل بوحدات الجهاز الادارئ للدولة ووحدات الحكم المحلى ومكاتب ادارة وحدات القطاع العام قرار: من الوزير أو المحافظ المختص كل من نطاق اختصاصه •

ويتولى رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه التنسيق في هذا الشأن بين الوزارات والمحافظات بالقامرة الكبرى •

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٨٠ ــ العدد ٢٣ مكرر ٠

مادة ٢ - (١) يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من ينيه - بعد أخذ رأى المحافظين المختصين - امدار قواعد تنظيمية عامة لتحديد مواعيد العمل بالمنسآت والمحال التابعة للقطاعين العام والخاص في نطاق المحافظات التي يحددها •

ويماتب كل من يخالف هـذه القواعد بمرامة لا تزيد على مـــاتة جنيه ، وفّ حالة المود تكون المقوبة الفرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه ه

ويجوز المحافظ المختص أن يأمر بغلق المل المخالف بالطريق الادارى المدة لا تجاوز شهرا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قـوة القانون ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ٢

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى السمجة سنة ١٤٠٠ ( ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٨٠ ) ٠

 <sup>(</sup>۱) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانونين رقم ۷۱ اسنة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱/۱۱/۴ – العـدد ٤٤ مكرر ) ورقـم ۱۱ المسنة ۱۹۸۷ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۲/۳/۱۱ – العدد ۱۰ ) •

# قرآر وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب رقم 10 لسئة ١٩٨٢ بتحديد الحالات أو الأعمال التي يجوز استمرار المعل فيها دون فترة راحة (۱)

# وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٣٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٨٨١ ؟

#### قــرر:

مادة ١ - يجوز استمرار المعل دون فترة راحة في الحالات والأعمال الآتية :

١ — الأعمال التي يستمر التشغيل فيها دون توقف مع تناوب العمال المجال في نظام الثلاث مناوبات ( الورديات ) يوميا •

٢ ــ الأعمال التي يستمر فيها نظام المناوبين يوميا ويشترط موافقة الممال كتابة على ذلك •

٣ ــ العمل فى وحدات المياه والنور والمجارى والنظافة والحراسة •
 ٤ ــ العمل فى ادارة الآلات للقوى المحركة •

ه ــ العمل في مكاتب المنشآت التي يشتغل فيها العمال مدة لا تزيد على سبع ساعات في اليوم الواحد •

 ٦ - أعمال نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالمسكك الحديدية أو بالطرق المائية الداخلية أو بالجو ويدخلُ ف ذلك المعل ف مكاتب شركات

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٣ .

الطيران وفى المطارات عدا الأعمال التكميلية أو التبعية اللازمة لتشغيل هذه المرافق كالممل فى المسابات وشئون الماملين والشسئون القانونية والتدريب •

اعمال شدن وتفريخ البضائع فى الأحواض والأرصفة والموانى
 ومخازن الاستيداع ويدخل فى ذلك عمال طاقم اللنشات التى تعمل فى
 نقل المعال •

أعمال ربط البواخر والأتوار الكاشفة •

٩ -- المعلى فى أعمال تعوين واصلاح السفن عند رسوها فى الموانى
 لهذا المعرض أثناء عبورها قناة السويس ٠

١٠ ــ العمل فى الموانى عملى القاطرات البحرية وصنادل المياه والوقود والمواعين والمناورة والبضاعة وقائدوها وميكانيكيوها ووقادوهما ومحارتها وكذلك بحارة صالات البضاعة ٠

١١ ــ العمل في المنتشفيات والمسطت ودور العلاج الاخرى ٠

١٢ — العمل في مجال الفراشة المعدة لتأجير الأدوات الخاصة ،
 واقامة الأفراح أو الماتم .

١٣ ــ العمل في مجالً تجهيز ودفن الموتى ٠

١٤ -- صناعة البلاستيك ٠

١٥ ـ صناعة السينمأ •

 ١٦ - أعمال الطوافين والجوابين والمثلين التجاريين معن يقومون بأعمال البيع أو الدعاية أو التوزيع أثناء قيامهم بهذه الأعمال خدارج المنشآت .

١٧ -- صناعة الخزف والصيني ٠

١٨ - أعمال لجنة بورصة ميناء البصل بالأسكندرية سواء في ٢٥.
 البورصة ذاتها أو في أماكن تخزين القطن ٠

عمـــــل ۱۹۳

١٩ ــ العمل في المفابز
 ٢٠ ــ صناعة الدواء

٢١ ــ. العمل بالجبيدليات •

مادة ٢ - على صاحب العمل أو الدير المسئول فى كل من الأعمال والصناعات الواردة بيانها فى المادة السابقة أن يصرح للعامل بتناول المسروبات أو الأطحة الخنيفة أو براحة بطريقة تتظمها ادارة المنساة الناء العمل .

ملدة ٣ سد ينشر هذا القرار في الوقائم الممرية ، ويعمل به مسن اليوم التالي لتاريخ نشره ٠

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) ٠

# قرار وزير القوى العاملة والمتديب رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الأعمال الشاقة والرهقة التي يمنح الماملون فيها غترات راحة تحتسب من ساعات العمل الفطية (۞)

# وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الأطلاع على المادة ١٣٤٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٨١ ٠

#### قىسىرى ؛

مادة 1 \_ ( البند رقم (٤) مستبدل بقرار وزير القوى الماملة رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ) يمنح الماملون في الأعمال الشاقة أو المرهقة الموضحة لهما يلى فترة أو أكثر الراحة لا تقللًا في مجموعها عن ساعة تحتسب من ساعات الممل الفعلية ٠

 ١ -- الممل في الأفران المدة لصهر الماواد المدنية أو تكريرها أو انضاعها .

- ٧ \_ صناعة المفرقعات والأعمال المتعلقة بها
  - ٣ \_ اذابة الزجاج وانضاجه ٠
- إعمال تقطيع ولحام المعادن باستخدام الغازات أو الكبرباء
  - ه \_ تفضيض الرايا بواسطة الزئبق
    - ٣ الدهان بمادة الدوكو ٠

ب ممالجة وتهيئة أو اخترال الرماد المحتوى على الرماص
 واستخلاص الفضة من الرصاص •

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٣ فبراير سنة ١٩٨٧ - العدد ٣٦ تابع ٠

عمـــــل .....

٨ -- منع القصدير والركبات المدنية المحتوية على أكثر من ١٠/
 من الرصاص •

٩ -- صنع أول أكسيد الرصاص ( الرقائ الذهبي ) أو أوكسيد الرصاص
 الأصغر وثاني أوكسيد الرصاص ( السقلون ) وكربونات الرصاص وأوكسيد
 الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص

١٥ ــ عمليات المـزج والعجن في صناعة أو أصــلاح البطــاريات الكهرمائمة .

- ١١ ادارة أو مراقبة الماكينات المحركة ٠
- ١٢ -- تصليح أو تنظيف الماكينات المركة اثناء ادارتها ٠
  - ١٣ \_ صناعة الاسفلت .
  - ١٤ \_ العمل في المدابغ .
- ١٥ ــ العمل في مستودعات السماد المستفرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو الدماء أو المظام .
  - ١٦ ... سلخ وتقطيع الحيوانات وسعطها واذابة شحمها .
    - ٧٧ \_ صناعة الكاوتشوك ٠
- ١٨ ــ مناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام
   قبل حرقها •

مادة ٢ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به مسن اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ (' ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) ٠

# قرار وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الاعمال المقطعة بطبيعتها التى يجوز وجود للعامل بها في مكان المعل أكثر من احدى عشرة ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثنتي عشرة

ساعة في اليوم الواهد (١)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتعريب

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المأدة ١٣٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

#### قـــرر:

مادة 1 ميجوز تواجد العامل في مكان العمل أكثر من احدى عشرة ساعة وبحد أقصى اثنتى عشرة ساعة في اليوم الواحد في الإعمال الآتية :

- (١) نقل الركاب والبضائع بطريق البر وبالسكك المحديدية أو بالطرق المائية الداخلية أو بالجو ويدخل في ذلك العمل في المطارات •
- (ب) أعمال ربط البواخر والأنوار الكاشفة واصلاح السفن أثناء عبور قناة السويس •
- (ج) العمل فى الموانى على القاطرات البحرية وصنادل المياه والوقود والمواعين والمناورة والبضاعة وقائدوها وميكانيكيوها ووقادوها وبحارتها وكذلك بحارة صالات البضاعة ويجب اعطاء المامل في هذه الأعمال راحة لمدة أربع وعشرين ساعة متصلة اذا زادت مدة تواجده عن احدى عشرة ساعة ه

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٣ .

(د) الدمل فى الاستراحات ومنازل المستخدمين والممال والعزاب والاندية المحقة مالنشات .

- ( ه ) أعمال أمناء المفازن والشئون الخاصة بمنشآت كبس القطن
  - (و) العمل في شئون المحاصيل الزراعية •
- (ز) العمل في مجال بيع الجملة للغضر والفاكهة والأسداك .
   ( د ) العمل في مجال الفراشة المدة لتاجير الأدوات الخاصة بالسامة
  - ا المعلق في معين المواسعة المعدد التاجير الوقوات الخاصة بالمسام الأفراح الماكم
    - العمل في مجال تجهيز ودفن الوتي ( ط )
      - ( ى ) العمل بالصيدليات •

( ع ) العمل بالصيدليات •

هادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع الممرية ويعمل مه من اليوم التالي لتاريخ نشره ٠

تحريرا في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) ٠

اروي ..... ع<del>ه ان من من ان</del>

# قرار وزير القوى الماملة والتدريب رقم ١٦ لمسنة ١٩٨٨ بشان استثناء بعض الجهات والمناطق والمدال من حكم الافلاق الأسبوعي للمنشآت وتحديد مواعيد الافلاق الليلي

## وزير القوى الماملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ باستثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم الاغلاق الأسبوعي للمنشآت وتتحديد مواعيد الاغلاق الليلي ؛

#### قسىرو :

مادة ١ - يستثنى من حكم الاغلاق الأسبوعي للمنشآت الآتية :

 الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاعى والبوفيهات والأندية والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والمناء وكافة المحال المشابهة لها فى طبيعة العمل .

٢ ــ المستشفيات والمسحات والمستوصفات ودور العلاج بما فى ذلك
 معامل التحليل والإشعة وعيادات الأطباء •

٣ - المخابز بكافة أنواعها ومصال بيع الخبز والفطائر والفحاكمة
 والخضر والأسماك والزهور الطبيعية •

إلى الصيدليات وكذلك مخازن الأدوية في المدن والقرى •

 هـ محال بيع البنزين ومعطّات خدمة السيارات والجراجات المدة لايوائها . المستسبب المستحدث الم

- ٧ ــ معالم بيع المحف اليومية
  - ٧ ــ محال تجهيز ودفن الموتى ٠

٨ ــ معال الفراشة المعدة لتأجير الأدوات الخاصة باقامة الأفراح والماتم .

المطل التجارية في مدن بورسعيد والسويس وسفاجا ونوييم
 في أوقات رسو البواخر وسنر الحجاج وعودتهم •

١٠ - المعال التجارية في مدن أسوان والأقصر والغيوم وسانت كاترين والاسكندرية والاسماعيلية ومرسى مطروح والعردية ويرأس سدر وشرم الشيخ ودهب ورأس البر وبلطيم في موسم السيلمة وذلك غيما عدا المعال المتلة المراجة .

١١ ــ المحال التجارية في مدينة العريش صيفا وبالنسبة لمحال البتالة والمجاور والألبان صيفا وشتاء •

- ١٢ ــ مكاتب المياحة والطيران •
- ١٣ المعل في الموانى البحرية والجوية
  - ١٤ ــ نفخ ولحام الكاوتشوك ٠
  - ١٥ ــ وكالات البريد الاهلية •
  - ١٦ ... اذابة وصهر المادن والزجاج ٠

مادة ٢ ــ مع عدم الاخلال بالقرارات الادارية الصادرة فى شأن تحديد مواعيد الاغلاق الليلي يجب اغلاق المنشآت مساء فى الساعة الماشرة على الأكثر صيفا وفى الساعة التاسمة والنصف شتاء ٠

ويجوز احال البقالة والجزارة والطيور والألبان تأخير مواعيد الاغلاق الى الساعة الحادية عشر صيفا والعاشرة والنصف شتاه • 20.

ولا يسرى حكم هذه المادة على المنشآت المنصوص عليها في المسادة الأولى من هذا القرار والمنشآت التي تعمل بنظام الورديتين، فأكثر

مادة ٣ ـ يلغى القرار الوزارى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ والقرارات

مادة ؟ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بــه مــن اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٩٨٩/٢/٩

وزير القوى العاملة والتدريب عامم عبد الحق مالح ب<u>م.....ل</u> ......ل ۱۵۹

# قرار وزير الدولة للقوى الماءلة والتدريب رقم ۱۸ اسنة ۱۹۸۲ بتحديد الاعمال التجهيزية والتكميلية التي يتمين انجازها قبل او بعد انتهاء المعل واعمال العراسة والنظافة (۱)

# وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقع ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

#### قسسرر:

مادة ١ ـــ الأعمال التجهيزية نمى الأعمال اللازمـــة لادارة الماكينات والإلات والأنران والفلايات والقزانات والقوى المعركة التى من شـــأنها تمكين الممنع من مزاولة عطه اليومى ف مواعيد المعل المقررة ٠

## مادة ٢ - الأعمال المتكميلية هي الآتية :

- ( 1 ) الأعمال اللازمة لاستكمال اسلاح الملكينات أو الآلات عند هدوث خلل أو عطك بها يترتب عليها تعطيل العمل في الوردية التالية •
- (ب) الإعمال اللازمة لاستعرار سمير المعل في حالة حسدوث خلل أو عمليات حفر آبار البترول •
- (ج) الأعمال اللازمة لاستكمال الشحن والمتغريغ التي يترقب على عدم انجازها تأخر تصدير أو تسليم المنتجات والبضائم التي تصل في مواعيد لم تكن متوقعة •
- (د) انهاء المعليات التكميلية الصناعية التي لا يجوز من الوجهة الفنية تراكمها دون انهاء •

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٣٠

مادة ٣ - أعمال الحراسة هي الإعمال التي يقوم بها الخفراء وعمال الإطفاء والممال المخصصون للحراسة ٠

هادة } ... أعمال النظافة هي الأعمال التي يتوم بها الفرائسون والممال المفصصون لنظافة أماكن العمل •

مادة ه مد يكون الحد الأقمى لساعات العمل المعلية في الأعمال المشار اليها في المواد السابقة ٤٨ لساعة في الأسبوع ويخفض هذا الحد الى ٤٢ ساعة في الأسبوع بالنسبة للعمال الذين يعملون في المنسات المساعية المحددة بالقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٦١ والقرارات المنفذة لسه ويكون الحد الأقصى لساعات العمل الاضافية في هذه الاعمال اثنتي عشرة ساعة في الاسموع وذلك مع عدم الاخلال باحكام المادة ١٤٥ من هدا القانون (١) و

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به مسن اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٢ ربيم الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) ٠

<sup>(</sup>١) القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ المنوه عنه بشأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسمات الصناعية نشر في الجريدة الرسمية العدد ١٦٩ بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٨ •

# قرار وزير الدولة القوى الماملة والتدريب رقم ۱۲ لسنة ۱۹۸۲ في شان تحديد الأعمال والمن والمسناعات

التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها أذا قلت سنهم عن ١٥ سنة (١)

# وزير الدواة ألقوى العابلة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؟

#### قسرر: `

مادة ١ - لا يجوز تشفيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ف الأعمال والمهن والصناعات الآتية :

- ١ ... الممل أمام الأفران بالمفايز
  - ٢ \_ معامل تكرير البترول
    - ٣ \_ معامل الأسمنت •
    - عملات التبريد •
    - o \_ معامل الثلج •
- ٦ ــ صناعة عصير الزيوت بالطرق الميكانيكية ٠
- ٧ ــ صنع السعاد وعوامل الدوامض المدنية والحاصلات الكيماوية
  - ٨ ــ كبس القطن •
  - · العمل في معامل ملء الاسطوانات بالغازات المضفوطة ·
    - ١٠ ــ عمليات تبيض وصباغة وطبع المنسوجات ٠

١١ ــ حمل الاثقال أو جرها أو دفعها أذا زاد وزنها على ما هو مبين فى الجدول المرافق لهذا القرار •

١٠) الوقائم المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٢ ٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بسه من اليوم التالي لتاريخ نشره ؟

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٧ ) ٠

# جــدول

# أقصى أوزان الاثقال للاحداث ( الذين تقل سنهم عن 10 سنة ) حملها أو جرها أو دفعها

				الاثقال التي		الاثقال التي		
تدفع على عجلة		تدفع على عربة		تدفع على قضبان		يجوز حملها		السن
		ذات عجلتين						
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور ا	
ك ج	ا ك ج	ك-ج	ك-ج	ك-ج	ك-ج	ك٠ج	ك٠ج	١٢ سنة لغاية
				10-	۳	٧	١-	١٢ سنة لغاية
ا الاعداث فيها								١٥ سنة

قرار وزير الدولة للقوى الماملة والتعريب رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد الأعمال والمهن والمناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها اذا قلت سنهم عن سبع عشرة سنة (١)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون العمل الصادر بالة انون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ٠

#### تـــرر :

مادة ١ ــ لا يجوز تشفيل الأعداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة في الأعمال والمهن والصناعات الآتية :

١ ـــ العمل تحت سطح الأرض فى المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار •

 ٢ \_ العمل في الأفران المدة لصهر المواد المدنية أو تكريرها أو انتاجها »

- ٣ \_ تغضيض الرايا بواسطة الزئبق •
- ٤ \_ صناعة المغرقمات والأعمال المتعلقة بها
  - ه ــ اذابة الزجاج وانضاجه ٠
- اللهام بالأكسوجين والأستيلين وبالكهرباء •
- ٧ ـــ صنع الكحول والبوظة وكافة المشروبات الروحية
  - ٨ ــ الدهان بمادة الدوكو ٠

<sup>(</sup>١) الرِقائع المصرية العدد ٣٦ تأبع في ١٩٨٢/٢/١٣ •

همالجة وتهيئة أو اختران الرماد المتسوى على الرمساس
 واستخلاص الفضة من الرصاص •

١٥ \_ صنع القصدير والمركبات المدنية المحتوية على أكثر من الرصاص ٠

11 - صنع أول أوكسيد الرصاص « الرتك الذهبى » أو أوكسيد الرصاص الأصفر وثانى أوكسيد الرصاص « السلقون » وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسيليكات

الرصاص • المطاريسات المرج والعجن في صناعة أو اصلاح البطاريسات الكه مائعة •

١٣ ــ تنظيف الورش التي تزاول بها الأعمال المرقومة ٩ : ١٠ ، ١١ ،

١٤ \_ ادارة أو مراةبة الماكينات المعركة •

١٥ ــ تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء ادارتها ٠

١٦ \_ صنع الاسفات ٠

١٧ ــ العمل في المدابغ .

١٨ ـــ العمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية
 أو روت البهائم أو العظام أو الدماء ١٠

١٩ ــ سلخ وتقطيع الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .

٢٠ ـــ صناعة الكاوتشوك •

٢١ ــ نقل الركاب بطريق البحر أو السكك الحديديــة أو المياه الداخلية •

٢٢ \_ شحن وتغريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والمواني
 مخازن الاستيداع •

٣٣ \_ تستيف بذرة القطن في عنابر السفن ٠

قبل عرقها ٠ ٥٠ \_ المعل كمضيفين في الملاهي ٠

٢٤ ... صناعة القحم من عظام الحيوانات ما عدا عطية فرز المظام

٢٦ \_ الممل في مجال بيع أو شرب المخمور ( البارات ) ٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ٠

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) •

10A

# قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام تشغيل الأهداث والظروف والشروط والأهسوال التي يتم التشغيل فيها (١)

وزير النولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ •

#### قسسرین :

مادة 1 س ( مستبدلة بقرار وزير القوى العلملة والتدريب رقم ١٩٨٧ أمم مراعاة أحكام قرار وزير الصحة رقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٨٣ أسنان أحكام اللياقة الصحية التى يجرى على أساسها الفحص الابتدائى لا يجوز نتسفيل المحدث فى الأعمال والمهن والصناعات التى يباح لسه الاستمال بها الا بعد تقديم شهادة تثبت خلوه من الأمراض وتقرر لياقته المصحية ازاولة المعل وتستخرج حذه الشهادة من الهيئة المامة للتأمين الصحي أو آية لجان أخرى تكلفها الهيئة بالقيام بهذا المعل ه

مادة ٢ — على كل صاحب عمل يستخدم حدثا أن يوقع عليه الكشف الطبى بصفة دورية مرة كل عام على الأقل وذلك للتأكد من خلوه من الأمراض والمحافظة على لياقته الصحية بصفة مستمرة ٥ كما يجب توقيع الكشف الطبى عليه عند انتهاء خدمته الأثبات حالته ٥

مادة ٣ - على صاحب المعل عند تشغيله لحدث أو أكثر أن يتعرر أولا بأول كشفا مبينا به أسماء الأحداث وسنهم وتاريخ استخدامهم وأن يعلق نسخة من هذا الكشف في مكان بارز بالمنشأة •

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ - العدد ٣٦ تابع .

مادة ٤ ـ على صاحب العمل الذي يستخدم حدثا أو أكثر أن يقدم

ال حدث يوميا كوبا من اللبن المبستر بحيث لا يقل وزن اللبن الماقى
 عن ٢٠٠ جرام ٠

هادة · سينشر هذاذ القرار في الوقائم المصرية ، ويعمل به مسن

اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريراً في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ ) ٠

# قرار وزير القوئ العاملة والتدريب رقم ٢٣ اسنة ١٩٨٢ بشان تنظيم تشفيل النساء ليلا (١٠،٢)

## وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٥٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؟

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة والمدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ؟

#### <del>قـــرر</del> :

الادة الأولى - يجوز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثابنة مساء والسابعة صباحا فى أى من الأحوال أو الأعمال أو المناسبات الآتية :

۱ — العمل فى الفنادق والمطاعم أو البنسيونات والكافتريات والبوفيهات الخاضمة لاشراف وزارة السياحة والمسارح ودور السينما ومسالات المواشة لها ٠

العمل فى المحال التجارية التى تفتح ليلا بالموانى بمناسبة وصول البواخر أو فى موسم الحج .

- ٣ ــ العمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى
  - ؛ ـــ العمل في الصيدليات ووسائل وأجهزة الاعلام •

العمل فى المشروعات المستركة المنشأة طبةا لأحكام القانون ردّم
 المنة ١٩٧٤ باصدار قانون استثمار المال العربى والأجنبي والمناطق

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ـ العدد ٣٦ تايع ،

عمـــــل .....

الحرة والمعدلُ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ والتي تقتضي ظروف الممل فعها ذلكُمُ •

٦ ... العمل فى المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفى مشروعات ومنشآت نقل الاشتفاص والبضائع بالطرق البرية أو المجوية أو المائية الداخلية .

 العمل فى عمليات تقشير وفرز الفضروات والغواكه والزهــور والورود المجهزة للتصدير •

٨ ــ العمل في جمع الدم بالمجازر •

 ٩ ـــ العاملات اللبراتي يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطب درجة عالمة من الثقة •

١٥ ـــ العاملات الاواتى يعملن كعندوبـــات بيع أو وكيلات المحـــال
 التجارية ضد قيامهن باعمال خارج المحال •

١٢ ــ اذا كان العمل لتلاف خسارة محققة لمواد قابلة التلف بشرط البلاغ مكتب التقتيش العمالى الواقع فى دائرة اختصاصه محل العمال فى ظرف ٢٤ ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدذ الملازمة لاتمام العمل والحصول على موافقة كتابية منه ويجوز أن تكون هذه الموافقة لاحقة .

المادة الثانية: يجوز فى شركات ومصانع الغزل والنسيج عند عدم توافر المعالة من الذكور وكذلك فى مكاتب المحامين والمحارض والأسواق الدولية تشغيل الناساء فى الفترة ما بين الساعة الثابنة والعاشرة مساء .

المادة التالثة: يشترط للترخيص لتشميل النساء في أي من الأعوال أو المناسبات أو الإعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات المصابة بالرعلية والانتقال والأمن المنساء العاملات ويصدر هذا الترخيص من مديرية القوى العاملة والشدريب المتحتة بعد التحقق من توافر الشمانات والشروط سالفة الذكر .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار بالوقسائع المعربية ويعمل بسه من اليوم التألي لتأريخ نشره ،

تحريرا في ١٢ ربيع الاخر-منة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير منة ١٩٨٢ ) ٠

سعد مصداحيد

£17"

قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ في شان تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها (١٠

# وزير الدولة للقوى الماملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٥٣ من قانون العمل رقم ١٩٧١ اسنة ١٩٨١ ف شأن تحديد الأعمال الضارة بالنساء صحيا أو أخلاقياً وكذلك الأعمال الشاقة التي لا يجوز تشميل المنباء فيها ع

#### الشبيرة :

مادة ١ - لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الأثية :

العمل فى البارات ونوادى القمار والشقق المفروشة والبنسيونات
 التى لا تخصيع لاشراف وزارة السياحة والعمل فى الملاهى وصالات
 الرقص الا اذا كن من الراقصات أو الفنانات الرائسدات سنا ٠

٢ - صنع الكتول والبوطة وكافة الشروبات الروهية •

٣ - العمل تحت سطح الأرض في الناجم والمحاجر وجميع الأعمال
 المتعاقب باستخراج المادن والأحجار •

إلممل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو انضاحها .

ه ـ مناعة المفرقعات والأعمال المتعلقة بها •

٦ - اذابة الزجاج أو انضاجه ٠

عطيات المزج والعجن فى صناعة واصلاح البطاريات الكهربائية .

٨ – معالجة أو تهيئة أو اخترال الرماد المحتوى على الرحاص
 واستخلاص الفضة من الرحاص •

 ٩ -- صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠/ز من الرصاص ٠

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١٣ ـ العدد ٣٦ تابع ٠

١٥ سمنع أول أكسيد الرمساس ( الرتاء الذهبى ) وأوكسيد الرصاس الأسفر وثانى أوكسيد الرصاص ( المساقون ) وكربونسات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومسات ومسيلكات الرصاص •

١٢ \_ ادارة أو مراقبة الماكينات المركة ٠

١٣ - تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء أدارتها ٠

١٤ ــ صناعة الاسفات .

۱۵ — العمل في دينج الجلود •

 ١٦ ــ العمل في مستودعات السماد الستفرج من المواد المرازية أو روث البهائم أو المظام أو الدماء •

١٧ ــ سلخ وتقطيع الحيوانات وسمطها واذابة شحمها ٠

١٨ ــ مناعة الكاوتشوك •

١٩ ــ شحن وتغريغ البضائع في الاحواض والارصافة والمراني
 ومفازن الاستيداع كذلك أعمال المثلة بصفة عامة •

٠٠ - أعمال تستيف البضائع في عنابر السفن ٠

٢١ ــ صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز المطام
 تبل حرقها ٠

٣٢ ــ اللحام بالاوكسجين والاستلين وبالكهرماه .

٣٧ - تفضيض المرايات بالزئبق ٠

ملاة ٢ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به مــن اليوم التالي لقاريخ نشره ،

تحريرا في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٠ ) ٠

مـــــبېيـــل ......م

## قرأر وزير الدولة القوى العاملة والتدريب رقم ۳۰ اسنة ۱۹۸۲ بشأن دور الحضانة

#### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٥٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ أسنة ١٩٧٧ بشان دور المضانة ؟

#### تــرر.:

مادة 1 سيجب على كل صاحب عمل يستخدم مائة عاملة غاكثر فى مكان واحد أن ينشىء أو يعهد الى دار الحضانة بايواء أطفال الماملات الذين لا يبلغون سن السادسة •

مادة ٢ ــ يحدد صاحب العمل الكان الذي يختاره لانشاء الدار ويشترط أن يكون قريبا من مكان العمل بقدر الامكان وألا يكون موقعه ملاصقا لأى جزء من مكان العمل توجد به أو نتولد عنه مواد تسبب تلوث الجو كالأبخرة والدخان والغبار وغير ذلك من المخلفات السائلة أو الصلبة أو تجرى فيه عمليات ينتج عنها ضوضاء ه

مادة ٣ - يجب أن يتوخر فى المكان الذى يتخذ مقر الدار المواصفات المامة لدار الحضائة من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والاشتراطات الصحية طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة والقرارات المنفذة ٠

مادة } ــ تلتزم المنشآت التي تستخدم أقل من مائة عاملة في منطقة

( م ۳۰ ـ موسوعة مصر ـ ج ۱۹ )

واحدة لا يزيد نصف قطرها عن مع متسر أن تشسترك في انشسساء دار للحضانة لايواء أطفال العاملات بهذه المنشآت أو أن تعهد بذلك الى دار حضانة قائمة وذاك بالشروط الواردة في هذا القرار .

مادة ٥ ستؤدى كل عاملة ترغب فى الانتفاع بخدمات الدار اشتراكا شهريا بواقع ٥/ من الأجر عن الطفل الأول بحد أدنى جنيهين ، ٤/ عن الطفل الأول بحد أدنى ثلاث بنيهات ونصف شهريا للطفلين ، ٣/ عن الثالث أذا وجد فى نفس الوقت مع أخويه بحد أدنى غمس جنيهات الثلاثة ويتحمل صاحب الممل باقى النقات ، وأذا زاد عدد الأولاد عن ثلاثة تتحمل العاملة تكاليف الايواء المعلية عن الحدد الزائد ،

ملدة ٦ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع الممرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ه

تحريرا في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٧ ) ٠

## قرار وزين الدولة للقوى العلملة والتعريب رقم ٣٤ اسنة ١٩٨٢ في شان الوسائل التي تكفل هسن سي تفتيش العبل ليلا وفي ضي أوقات العمل الرسمية (١)

### وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على المادة ١٦١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

#### تـــرر:

مادة 1 مـ يقصد بالتفتيش الليلى التفتيش الذي يتم فى الفترة ما بين غروب الشمس وشروتها ، ويقصد بالتفتيش فى غير أوقات العمل الرسمية التفتيش الذي يتم بعد مواعيد عمل التفتيش التي تحددها السلطة المختصة ويشمل التفتيش الليلي وفي غير أوقات العمل الرسمية ما يلي :

- (١) المنشآت التي تعملَ ثلاث مناوبات أذا وقع التفتيش ليلا وفي غير أوقات العمل الرسمية •
  - (ب) المنشآت التي من طبيعتها العبل ليلا •
  - (ج) المنشآت التي تستخدم أحداثا أو نساء ،
- (د) المشآت الرخص لها بتشذهيك النساء ليلا بعد الساعة الشامنة
- ( ه ) التفتيش على فترات الراحة ومواعيد الفلق الليلي والفاق الأسبوعي . والراحة الأسبوعية .
  - (و) المنشآت التي تقوم بأعمال أو صناعات موسعية •

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٣ .

\_\_\_\_\_\_£7A

(ز) فى حالة وجود خطر داهم على صفة العمال أو سلامتهم يستدعى انتقال المنتش ليلا أو في غير أوقات العمل الرسمية.

- ( ح ) التغتيش على وجبات الغذاء ليلا ٠
- (ط) اذا استدعت دراسة ظروف العمل أو التفتيش أثناء العمل ابقاء المنتش بعد ساعات العمل الرسمية .
- (ى) أَى عمل يكلف به موظفو ادارة التفتيش ومديريات ومُناطق القوى المالمة ومكاتب تفتيش العمل ليلا أو فى أوقات العمل الرسمية .

هادة ٢ سـ تمد مديريات القوى الماملة ووحداتها المنية بالتفنيش مقدما خطوط سير لمفتشيها القائمين بأعمال التفنيش الليلي أو في غير أوقات الممل الرسمية •

مادة ٣ سـ على المنتسين القائمين بأعمال التفتيش الليلى وفي أوقات الممل الرسمية اعداد تقارير بنتيجة تفتيشها لتعرض على رؤسائهم في اليوم التالى للتفتيش وذلك في حدود خطوط السير المدة ٠

مادة ؟ ... تعد الادارة العامة لتفتيش العمل ومسديريات ومنساطق القوى العاملة ، ومكاتب العمل المفتصة احصائيات شعرية ونصفة سنوية وصنوية بحالات التفتيش الليلي وفى غير أوقات العمل الرسمية .

ملاة ٥ م يمنح المنتسون الذين يكلفون بأعمال التفتيش الليلى أو في غير أوقات المعل الرسمية بمديريات ومناطق القوى العاملة أو بمكاتب تفتيش المحلّ م مكافات مالية تصنع قواعدها وشروط استحقاقها لجنة التصرف في حصيلة المبائم المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العملة .

هادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

تحريرا في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٤٠٢ ( ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ ) ٠

#### وزير العمل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن نشكيل مجالس الادارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تعثيل العاملين فيها ؟

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٦٦ ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 400 لسنة 197٧ في شأن تحديد الشروط الواجب توافرها في الناخبين والمرشحين من الماملين في شركات القطاع المام والخاص والجمعيات التعاونية لعضوية مجالس ادارتها وتتظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والطعن فيها ومدة المضوية ؟

وعلى قرار وزير العمل رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاجراءات التى تتبع فى الترشيح والتثبت من شروطه والانتخاب لأعضاء من العاملين فى الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة فى مجلس ادارتها ؛

#### قــرر:

مادة ١ سم على كل شركة صواء فى التطاع العام أو الخاص وكل جمعية تعاونية أن تعد كشوفا بأسماء العاملين الذين لهم حق انتخاب أعضاء

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٠ ابريل سنة ١٩٦٧ ـ العدد ٤٦ ٠

مادة ٢ سيجوز لكل دى شأن أن يعترض على كشوف الناخبين خالل الأيام الثلاثة التالية لاعلانها وذلك بطلب يقدم الى مديرية العمل الواقع في دائرتها محل المعل الذي عليه أن يصدر قراره فيه خلال أربعة أيام من تاريخ تقديمه وابلاغ هذا القرار رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية التعاونية لتعديل الكشوف المشار اليها وفقا لسه ه

مادة ٣ - يجب على الراغب في الترشيح لمضوية مجلس الادارة أن يقدم غلبا مشتملا على البيانات الآتية :

- (١) الاسم بالكامل متضمنا اسمه واسم أبيه ولقب الأسرة أو الجد واسم الشهرة أن وجد
  - (ب) تاريخ الميلاد .
    - (ج) الجنسية .
  - (د) محل الاقامة .
- ( ه ) رقم وتاريخ وجهة اصدار البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية
  - ( و ) العمل أو الوظيفة التي يشغلها وقت تقديم الطلب
    - (ز) رقم العضوية في الاتعاد الاشتراكي العربي ٠
      - ( ح ) أعلى شهادة دراسية حاصل عليها ٠
  - (ط) التشكيل النقابي الذي يكون عضوا بمجلس ادارته ان وجد •

مادة ٤ - ( الفقرة أ معدلة بالقرار ٧٠ لسنة ١٩٦٨ ) يجب أن يرافق طلب الترشيح المستندات التالية :

(١) ﴿ شهادة من الاتحاد الاشتراكي العربي تفيد بأنه عضو عامل به ٧٠

sy).

(سه) اقدار بانه في محدود عليه رام يسبق سدور حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأغلاق أو رد اليه اعتباره م

(ج) شهادة بتاريخ انتهاء مدة الاعارة أو الندب أو التكليف أو التجنيد مسعة عليها من الجهة المختصة حسب الأحوال .

مادة ٥ - يعان رئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه عال غيامه عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة لدة خصة أيام ٠

ويكون الاعلان فى احدى الصحف الصباحية وفى جميع وحدات الشركة أو الجمعية التعاونية وفروضها •

وعلى رئيس مجلس الأدارة أو من يقوم معلمه حال غيله أن يعلن في اليوم التالى لقفل باب الترشيح كشوفا بأسماه المرشحين في جميع الموحدات والغروع لمدة ثارثة أيام وأن بهديج خلال الثلاثة أيام التسالية لانتهائها الكشوف المسال اليها مديرية للمعل الواقع في دائرتها المركسز الرئيس مرافقا لها الاقرارات والبيانات الأثية :

(١) أقرار بفتح باب الترشيح على الأنموذج المعد لذلك ه

(ب) بيأن بعدة اللجان الانتخابية التى تازم لاجراء الانتخاب بوالغروع التى تدخل في دائرة عمل كل منها وعدد الناهبين الذين سيهاؤي بأصواتهم أمامها .

وطيه في عالمة وجود لجان التخابية في دائرة اختصاص اكثر من مديرية عدل واحدة أن يودع شورا من عدا البيان بقدر حدة هذه الديريات .

وعلى مدير مديرية المثل المقتشة أن يحرر معقبرة على النموذج المد لذلك تبين فيه الأوراق المودعة وأن بيسلم المؤذع صورة منه ه discourse de la companya de la compa

مادة 1 - اذا لم يبلغ المعلون المرشحون لعضوية مجلس الادارة المدد المترر في القانون تعين على رئيس مجلس الادارة فتح باب الترشيح من جديد لذات المدة المصوص عليها في المادة السابقة واذا لم يتكسامل المدد المترر في هذه الرة أعلن فوز المرشمين المتقدمين بالتركية .

ملدة ٧ \_ يجوز لكل ذي شأن أن يطعن في كشوف المرشحين خلال الثلاثة أيام انتالية أنهاية مدة اعلان هذه الكشوف المسار اليها في المادة الخامسة •

ويكون الطعن بطلب يقدم الى مدير مديرية المعل المختصة الذى عليه أن يحيله مشفوعا برأيه الى الادارة العامة للنقابات والثقافة العمالية لبخته والبت فيه ويكون قرار الوزارة فيه نهائيا •

مادة ٨ ... على مدير مديرية العمل المختصسة أن يبحث كتسوف المرشحين في ضوء ما قررته الوزارة فيما قدم في شأتها من طعون عسلى المبين في المادة السابقة وله في هذا السبيل اتخاذ ما يراه لازما من اجراءات لاستيفاء الاقرارات والبيانات التي يتطلبها القانون •

وعليه أن يرسل كثبوف المرشحين من أصل وثلاث صور مرافقا لها مذكرة بما أسفر عنه البحث الذى أجسراه الى الادارة المسامة للنقابات والثقافة الممالية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لاعتمادها •

هادة ٩ ــ على رئيس مجلى الادارة أو من يتوم مناء، حال غيابه أن يبلن في أهاكن العمل خلال ثلاثة أيام من ابلاغ، كشوف المرسحين المتعدة عن أسماء المرشحين واليوم المين لاجراء الانتخاب وعليه كذلك

(۱) اعداد كشوف بأسماء الناخبين مرقمة بأرقام مسلسلة وموزعة على المركز الرئيس والغروع أن وجدت وأرسال صورتين منها لكل مدير مديرية عمل مفتص •

(ب) تسليم الماملين الذين لهم حق الانتخاب بطاقة انتخاب على الانمودج المد لذلك \*

مادة ١٠ سيتولى مديرو مديريات العمل كل فيها يخصه اختيار رؤساء لجان الانتخاب ولكل من مؤلاء الرؤساء اختيار عضوى اللجنة من بن العاملين في الشركة أو الجمعية التعاونية ويجوز لمدير المديرية كلما انتخى الأمر تشكيل لجان فرعية على الوجه البين في الفقرة السابقة كما يجوز لسه اختيار مشرف أو أكثر على عملية الانتخاب من بين العاملين في المدرمة .

مادة 11 سـ تعد الشركة أو الجمعية التعاونية صناديق الانتضاب واستمارات ابداء الرأى وكل ما يازم لعملية الانتخاب من أدوات ومطبوعات •

ملاة 17 ـ على رئيس كل لجنة انتخابية تعرير محضر يبين فيــه كـل ما تم من اجراءات أثناء انمقاد اللجنة •

aleة ١٣ ـ تتولى لجنة الانتخاب فرز الأصوات ·

واذا تمددت لمجان الانتخاب داخل الغرع الواحد شكلت لدسه الدرز برياسة المشرف على عملية الانتخاب وعضوية كل من رؤساء وأعصاء هذه اللجان •

وعلى رئيس لجئة الغرز أن يحرر محضرا يوقعه مع أعضاء اللحنة يثبت فيه نتيجة الغرز ه

هادة 18 سعلى كل من الشرف ورئيس لجنة الانتخاب أن يعد تقريرا عن عملية الانتخاب ونتيجة الفرز يرسل مرافقا له معاضر لجان الانتداب والفرز الى مديرية العمل لتتولى ارسسالها الى الادارة العامة النقامات والثقافة العمالية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لاعلان نتيجة الانتخاب 29%

ملاة 10 سه اذا ثال أكثر من مرشح عددا متساويا من الأصوات تمن اجراء الترعة بينهم في حضورهم • على أنه يجوز اجراء اللارعة في غيبتهم اذا تخلفوا عن الحضور في المحاد المعني لاجرائها بعد استدعائهم لذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول •

ويتولى مديرو مديريات المعل كل فيما يخصه اجراء القرعة بين المرشحين الشار اليهم في الفقرة السابقة اذا كانوا يعملون في شركة أو جمعية تناونية أو فرع لها يقع في دائرة اختصاص الديرية •

وفى غير هذه الحالة تتولى الادارة المامة للنقابات والثقافة المعالية اجراء القرعة بين هؤلاء المرشمين •

ويجب في جنيم الأحوال أن يحرر معضر نتيجة القرعة •

مادة 17 س على الادارة العامة للنقابات والثقافة العسالية ابلاغ رئيس مجلس الادارة والجهات المعنية أسماء الأعضاء الفائزين في الانتخاب وعدد الأصوات التي نالها كل منهم وذلك خلال أسبوع من اعلان المثنيجة .

وعلى رئيس هجلس الادارة أو من يقوم مقامه حال غيابه أن يمان هذه النتيجة في جميع الوهدات والفروع ،

مادة ١٧ سديجوز لكل ذى شأن أن يطمن في نتيجة الانتخاب خلال أسبوع من اعلان النتيجة على الوجه الجين فى المعرة الثانية من المادة السامقة •

ويكون الطمن بطلب يرسل الى وزارة العمل بكتاب مومى عليه بمام الموصول لتنمل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

وتتبع في هذا الشان الاجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة .

واذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الادارة الذين فازوا بالتركية لأى سبب من الأسباب تعين اجراء الانتخاب لاختيار من بيحل محله وذلك اذا كانت المدة الماقية لمضويته تجاوز السنة ٠

واستثناء من الفقرة السابقة يجوز اذا حل مجلس الادارة وأعيد تشكيله اجراء انتخاب لاختيار الأعضاء المتبخبين دون التقيد بالمدة المسار المها في تلك الفقرة •

مادة ١٩ سيلفي القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ٠

مادة ٢٠ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به مسن تاريخ نشره ٠

ولوكيل الوزارة المختص اصدار ما يراه من تعليمات لتنفيذ هــذا القرار ،

تحريرا في ٢٣ ذي الجمجة سنة ١٣٨٦ ( ٣ أبريل سنة ١٩٦٧ ) ٠

٢٧٦ .......

## ( ثالثاً ) قانون النقابات الممالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات الممالية (١٠٢٠، ٢٠)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المسادة الأولى )

يعمل بأهكام القانون المرفق بشأن النقابات العمالية .

#### ( المادة الثانية )

يلغى الباب الرابع الخاص بالنقابات من قانون العمل الصادر بالتانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويستمر العمل بالقرارات الوزارية واللوائح والقرارات التنظيمية العامة والنظم الداخلية المعمول بها في المنظمات النقابية تنفيذا لأحكام الباب المذكور فيما لا يتعارض مع أحكام التانون المرفق وذلك حتى تصدر اللوائح والقرارات والنظم الداخلية طبقا لأحكامه •

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٧ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٢ تابع ٠

<sup>(</sup>۱) الاعفاءات الجدركية المتررة بمقتضى هذأ القانون الغيت بموجب المسددة (۱۳) من القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۸۳ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۳/۲/۲۸ – العدد ۴۰ ) الملغى بقرار رئيس جمهوربة مصر العربية بالقانون رقم ۱۹۸ لسنة ۱۹۸۳/۱/۲۱ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۳/۸/۲۱ – العدد ۳۲ تامم ) ،

 <sup>(</sup>۳) مدر القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۸۳ بشان تكريم قدامى النقابيين
 ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۳/۸/۲۳ ــ العدد ۳۶) .

#### ( السادة الثالثة )

تمتبر ممتدة الدورة النقابية الأخيرة من تاريخ انتهائها طبقا لأحكام رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن التشكيلات النقابية ، كما تستمر تشكيلات النظمات النقابية المنتخبة في عدم الدررة في مباشرة اختصاصاتها طبقا للاحكام المنصوص عليها في القانون الرفق وذلك حتى يتم انتضاب التشكيلات الجديدة خلال ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

#### ( المادة الرابعة )

يصدر وزير القوى العاملة والتدريب المهنى القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون •

#### ( المادة الخاسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره • ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في أول جمادي الاولى سنة ١٣٩٦ ( أول مايو سنة ١٩٧٦ ) ·

### قانون النقابات الممسألية الباب الأول احكام عامة

<sup>(</sup>١) مستبدلة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦ – العدد ٣٧ ) ورقم ١ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١//٨

EYA

الوزير المختص : وزير القوى العاملة والتدريب .

الجهة الادارية: مديرية القوى العاملة أو مكتب القوى العاملة الذي يقع في دائرة اختصاصه مقر النظمة النقابية م

المنشأة : كل مشروع أو مرفق يديره شخص من أشخاص القانون المم أو الخاص ، ويمتبر ف حكم النشأة الغرع الذي يقع في غير المدينة التي بها المركز الرئيسي وكذلك المناطق في قطاعات الخدمات ، وتقسوم النقابة المامة بتحديد غرع المنشأة الذي يتوافر فيه متومات تشكيل اللجنة التقابية ، ويتولى الاتحاد العام لنقابات العمال البت في أي خسلاف ينشأ في هذا الشأن ،

المنظمة النقابية: أى من المنظمات النقابية المشكلة بالتطبيق لأحكام هذا القانون تشكيلات المنظمات النقابية: الجمعيات العمومية ومجلس الادارة وميثات مكاتب المنظمات النقابية •

#### مادة ٢ ب تسرى أحكام هذا القانون على :

- (١) العاملين المدنيين في المحكومة ووحسدات الحكم المحلى والهيئسات العسامة ،
  - (ب) الماملين بالقطاع المام •
  - (ج) الماملين بالقطاع الخاص ٠
  - ( د ) العاملين بالقطاع التعاوني.
    - ( ه ) عمال الزراعة (١) .

 <sup>(</sup>١) نصت المادة الاولى من قرار وزير القاوى العاملة والتدريب
 المهنى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه :

<sup>«</sup> يقصد بعمال الزراعة الذين لهم حق تشكيل لجان نقابية مهنية

#### (و) عمال الخدمة المنزلية .

مادة ٣ - المعامل حرية الانضمام الى المنظمة النقابية أو الانسحاب منها ويحدد النظام الأساسى للمنظمة النقابية قواعد راجراءات الانضمام ورقضه ، كما ينظم قواعد واجراءات الانسحاب والبت نهيه .

مادة ؟ ـ تثبت الشخصية الاعتبارية للمنظمة النقابية من تساريخ ايداع الأوراق المتصوص عليها في المادة (٦٣) وللمنظمة النقابية أن تباشر نشاطها اعتبارا من هذا التاريخ •

مادة ٥ سـ المنظمات النقابية حق التقاضي الدنساع عن ممسالحها والمسالح الجماعية الاعضائها والناشئة عن علاقات الممل .

ويجوز لهذه المنظمات التدخل مع أعضائها في جميع الدعاوى المتملقة بملاقات المعل .

مادة ٦ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات المسامة على اجتماعات أعضاء المنظمات النقابية للبحث نيما يدخل في اختصاصها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك اذا عقد الاجتماع بمقر النتظيم النقابي •

ويعتبر في حكم عمال الزراعة كل من يعمل في أحد الاعمال المكونة لجموعة الزراعة الواردة في الجدول المرافق لقانون النقابات العمالية المشار اليه ويتوافر في شائه الشروط المبينة في الفقرة السابقة »

الاشخاص الذين يعملون في الزراعة لقاء أجر آيا كان نوعه في خدمة صاحب عمل تحت ملطته أو مؤقتا بمدة معينة أو تحت ملطته أو مؤقتا بمدة معينة أو بعملية محددة بشرط ألا يكونوا من المالكين أو المستلجرين أو الحائزين الاراضي زراعية أيا كان نوع الحيازة •

LA-

## الباب الثاني المنظمات النقابية

#### الفصل الأول : البنيان النقابي وأهدافه

مادة ٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يقوم البنيان النقابى على شكل هرمى وعلى أساس وحدة الحركة النقابية وتتكسون مستوياته من المنظمات النقابية التالية :

اللجنة النقابية بالنشاة أو اللجنة النقابية المهنية •

النقابة العامة •

الاتحاد المام لنقابات الممال •

ويصدر الاتحاد المام لنقابات العمال قرارا بقواعد واجراءات بتشكيل هذه المنظمات النقابية المشار اليها بالفقرة السابقة وفروعها (١) .

مادة ٨ ــ تستهدف المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لاعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط المعل وتممل على وجه المصوص على تحقيق الإغراض الآتية :

- ( ١ ) نشر الوعى النقابي بما يكنل تدعيم التنظيم النقابي وتحقيق أهدامه .
- (ب) رفع المستوى الثقاف للعمال عن طريق الدورات التنفيذية والنشر والاعلام ٣٠ .

 (۱) صدر قرار وزیر القوی العاملة والتدریب المهنی رقم ۳۰ اسنة ۱۹۷۱ بشان اجراءات الترشیح والانتخاب لتشکیلات المنظمات النقابیــة العمالیة ( الوقائع المصریة فی ۱۹۷۲/٦/۱۵ ــ العدد ۱۳۹ تابع ) .

<sup>(</sup>۲) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۷ اسنة ۱۹۸۳ باصدار النظام الاساسي للمؤسسة الثقافية العمالية ( الجسريدة الرسمية في ۱۹۸۳/۱/۲۳ المعدوري رقم ۱۵۱ اسنة ۱۹۸۵ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۵/۵/۹ ـ العدد ۱۹ تابع )

عمسسسل ۲۸۱ .....

( هِ ) رفع الكفاية المهنية للممال والارتقاء بمستواهم المهنى والغنى وتشجيع المنافسات وصيانة ودعم المال المسام وحماية وسسائل الانتاج به

- (د) رفع الستوى الصحى والاقتصادى والاجتماعي (١) للاعضاء وعائلاتهم ه
- ( ه ) المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد طاقات الممال من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط والاسهام فى تتفيذها .
- (و) المشاركة في المجالات العمالية العربية والدولية وتأكيد دور الحركة النقامية المعالية المصربة في هذه المجالات (٢) •

ويجوز للمنظمة النقابية في سبيل تحقيق أهداغها أن تنشى، صناديق ادخار أو زمالة أو أن تكون جمعيات تماونية ونواد رياضية.

## الغصل الثاني اللحان النقاسة

مادة ٩ ـــ ( ملغاة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) ·

مادة ١٠ ــ ( ملغاة بالقانون رقم ١ لسغة ١٩٨١ ) •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۸ لمنة ۱۹۸۳ باصدار النظـام الاسامي للمؤسسة الاجتماعية العمـالية ( الجــريدة الرسمية في ۱۹۸۳/۱/۲۲ ــ العدد ۲۵ ) ،

 <sup>(</sup>٦) انظر الاتفاقية العربية رقم (٨) لعام ١٩٧٧ بشان الحريات
 الحقوق النقابية ٠

<sup>(</sup> م ٣١ ـ موسوعة مصر ــ جـ ١٩ )

J\_\_\_\_\_\_ 8AY

مادة ١١ ــ ( ملماة بالقانون رقم ١ أسنة ١٩٨١ ) •

خادة ١٢ ـــ ( مستبدلة بالقانون رهم ١ اسنة ١٩٨١ ) تتولى اللجان النقابية مباشرة الاختصاصات الآتية كل في النطاق المدد لها :

- (1) الممل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية التعلقة باعضائها ولا يجوز عقد اتفاق جماعي الا بموافقة النقابة العامة •
- (ب) الاشتراك في اعداد مشروعات عقود العمل الشتركة مع النقابة العمامة ال
- (ج) المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط الانتاج بالمنشأة وألماونة فى تتقيدها ٠
- (د) ابداء الرأى فى لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتطقة بالعاملين بالنشاة سواء عند وضعها أو تعديلها •
  - ( ه ) تنفيذ برامج المخدمات التي تقرها النقابة المامة .
  - (و) المساهمة في أوجه للنشاط الاجتماعي التي يشارك نبيها العمال ٠
- (ز) اعداد التقارير المتعلقة بنشباطها ومقترحاتها وتقديم البيانات والايضاحات التي تطلبها النقامة العامة .

## الغمل الثالث

#### النقابات المامة

مادة ١٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) للمامل والممال المتدرجين المستفلين في مجموعات مهنية أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في انتاج واحد تكوين نقابة عامة على مستوى المجمورية طبقا للجدول الرفق بهذا التانون ١٧٠ .

<sup>(</sup>١) لم ينشر الجدول المراقق المقانون اكتفاء بنشره في الجسريدة المسيدة ...

وتمتبر المهن المتممة والمكماة للصناعات الواردة في هذا المجدول دالهله ضمن مشتملات هذه الصناعة .

ويجوز للاتتحاد العام لنقابات العمال تعديل هذا الجدول بعراعاة المايير المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين •

مادة 18 - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لمنة ١٩٨١ ) تباشر النقابة المامة النشاط النقابي على مستوى المهن أو الصناعات التي تضمها وفي حدود المضلط والبرامج التي يقرها الاتحاد المام لنقابات الممال وتقولي النقابة المامة على الأخص ما يلى:

- (١) الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم
  - (ب) العمل على تتصبين شروط وظروف الممل •
- (ج) العمل على رخم مستوى العمال الثقاف والاجتماعى •
- ( د ) المشاركة في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التدريب المهني •
- ( ه ) الرقابة والتوجيه والمتابعة والاشراف على نشاط اللجان النقابية .
- (و) ابرام عقود الممل المستركة على مستوى المهنة أو الصناعسة ، والخاصة بلجانها النقابية ٠
  - (ز) ابداء الرأى في المتشريعات التي تمس المهنة أو الصناعة .
- (ح) الموافقة على مشروعات صناديق الادخار والزمالــة والجمعيــات التماونية الاستملاكية والانتاجية والاسكانية والنوادى الرياضية والمصايف الثي تمدها اللجان النقابية واعتماد نظمها الأساسية .
  - مادة ١٥ ــ ( ملفاة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) ٠

هادة ١٦ ـــ لا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامةً لعمال المهن والصناعات

التى تضمها مجموعة من المجموعات المحددة فى المجدول الرفق بهددا القانون (١) •

(١) قضت محكمة النقض بانه لما كانت المادة ١٣ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « للعمال والعمال المتدرجين المنتغلين في مجموعات مهنية او صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في انتاج واحد تكوين نقابة عامة على مستوى الجمهورية طبقا للجدول المرفق بهذا القانون ، وتعتبر المهن المتممة والمكملة للصناعات الواردة في هذا الجدول د خلة ضمن مشتملات هذه الصناعة ٠٠٠ » ونص البند ١٧ من الجدول الملحق بهذا القانون ببيان مجموعت المهس والصناعات المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض و التي تشترك في انتاج واحد على : « المناجم والمحاجر - وتشمل على الاخص ما يلى : ' · · · · · · · ( ه ) استخراج الملح وتهيئته · · · » كما نصت المادة ١٦ من القانون على انه : « لا يجوز تكوين اكثر من نقابة عامة لعمال المهن والصّناعات التي تضمها مجموعة من المجموعات المحددة في الجدول المرفق بهذا القانون » فان مفاد هده النصوص مجتمعة أن المشتغلين في مجموعات مهنية أو صناعات متماثلة او مرتبطة ببعضها او مشتركة في انتاج واحد على النهج الوارد بالجدول المرافق للقانون المشار اليه يكونون نقابة عامة واحدة وتضم ايضا العاملين في المهن المتممة والمكملة لهذه المجموعات والصناعات وأن المناجم والمحاجر تشمل نشاط استخراج الملح وتهيئته وكان مما يتمم هذا النشاط ويكمله ويرتبط به القيام ببيع الملح وتوزيعه فلا يعتبر هذا انعمل عملا قائما بذاته مستقلا عنه ولازم ذلك أن العاملين في استخراج الملح وتهيئته وبيعه يشتركون في تكوين نقابة واحدة على مستوى الجمهورية . الله كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن شركة النصر للملاحات تضم فئة من العاطين باستخراج الملح وتهيئته بينما تعمل مجموعات اخرى في أسواق الشركة ببيعه وتوزيعه فان اللجان النقابية التي يتبعها هؤلاء وأولئك تتبع كلها نقابة عامة واحدة هي النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر ، وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم الاعتداد بتبعية اللجنة النقابية لعمال البيع والتوزيع بامواق شركة النصر للملاحات للنقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر وتبعيتها للنقابة العامة لعمال التجارة ، فأنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باقى وجوه الطعن ﴿ ، يَقَضِ مَدني ١٩٨٢/١/٢٤ .. مدونتنا الذهبية ... العدد الثاني ... رقم . ( YO.E

٤٨٥ .....

# الغمل الرابع العمال الاتحاد العام لنقابات العمال

مادة 17 ... ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يقود الاتحاد المام لنقابات العمال الحركة النقابية المسرية ويرسم سياستها المسامة ويضع خططها وبرامجها المحققة الأحدافها داخليا وخارجيا ولسه عسلى الأخص ما يلمي :

- ( أ ) الدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المستركة والعمل على
   رفع مستواهم اقتصاديا وأجتماعيا وثقافيا •
- (ب) وضع ميثاق الشرف الأخلاقى للمعل النقــابى فى اطار البـــادى، والقيم السائدة •
- (ج) المشاركة في مناقشة مشروعات لهطط التتمية الاقتصادية والاجتماعية
   العسامة .
- (د) ابداء الرأى في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتتغليم شئون المحل والعمال •
  - ( ه ) التنسيق بين النقابات العامة ومعاونتها في تحقيق أهدافها •
- (و) انشاء وادارة المؤسسات الثقافية والطمية والاجتماعية والتعاونية والاثتمانية والصحية والترفيهية العمائية التى تقدم خدماتها عــلى مستوى الجمهورية وتكون لهذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بشأن النظام الأساسي لهذه المؤسسات بعد أخذ رأى الاتحاد المام ننقابات الممال ، ويجب أن يتضمن النظام الأساس على الأخدر ما يلي :

يتضمن النظام للاعفاءات والميزات المالية التي نتمتع بها المنشآت الخاضعة لأحكام أفوانين ٣٣ لمسنة ١٩٩٦ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الاستهلاكي ، ١٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الانتاجي ، ٣٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام العربي والأجنبي والمناطق الحرة ،

مادة ١٨ - يجوز للاتحاد العام لنقابات العمال تشكيل اتصادات مطلبة فرعية بالمدافظات لرعاية المسالح المستركة وللتنسيق بين اللجان النقامة فيها ٠

وتحدد لائحة النظام الأساسي للاتحاد قواعـــد وشروط وأوضـــاع تشكيل الاتحادات المحلية ونطاق اختصاصها وكيفية مباشرتها لنشاطها ٠

#### الباب الثالث

#### عضوية التظمات النقابية

مادة 19 - ( مستبدأة بالقانون رقم ۱ أسنة ۱۹۸۱ ) يشترط نمين يكون عضوا في اللجنة النقابية ما يلي :

- (١) الا يقل عمره عن خمس عشرة سنة في تاريخ تقدمه بطلب المضوية
  - (ب) ألا يكون مصجورا عليه ٠
  - ( ج) الا يكون صاحب عمل في أي مهنة من المهن •
- (د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة متيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين •
  - ( ه ) الا يكون من بين الفئات الآتية (١٠) :

 <sup>(</sup>١) قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهنى رعم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ بشان تحديد فئات العاملين المستثناة من عضوية المنظمات النقابية العمالية ( الوقائم المصرية في ١٩٧٦/٦/١٥ ـ العدد ١٣٩ تابع ) .

العاملين المختصين أو المفوضين فى ممارسة كل أو بعض سلطات
 صاحب العمل فى القطاع الخاص وذلك فترة مباشرتهم هذه السلطات

٢ ـــ العاملين الشاغلين لاحدى الوظائف العليا فى الحكومة ووحدات
 الحكم المحلى والهيئات العامة والقطاع العام •

 ٣ ــ رؤساء وأعضاء مجالس ادارة القطاعات والهيئات والشركسات فيما عدا أعضاء مجالس الادارة المنتخبين عن العمال .

(و) أن يكون عاملا مستعلا باحدى المهن أو الأعمال الداخلة فى التصنيف النقابي الذي تضمه النقابة ألمامة •

(ز) الا يكون منضما الى نقابة عامة أخرى ولو كان يمارس أكثر مـن مهنة .

هادة ٢٠ – ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لا يجوز رخض طلب الانضمام الى النقابة المامة وذلك لمدم توافر أحد الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة الا بقرار مسبب من ثلثى أعضاء مجلس ادارة اللجنة المقيد بسجلاتها ٠

ويبلغ قرار الرفض وأسبابه الى مقدم الطلب بكتاب موصى عليسه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تقديم الطّلب والا اعتبر الطلب مقبولا •

ويجوز لن رفض طلبه التظلم مسن ذلك الى مجلس ادارة النقسابة المامة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالرفض ، ويفصل المجلس المذكور فى التظلم بقرار مسبب يصدر من ثلثى أعضائه على الاقل . وذلك خلال ه٤ يوما من تاريخ تقديم التظلم ، ويخطر به المتظلم بكتاب موصى عليه بعلم الموصول خلال خصة عشر يوما من تاريخ صدور القرار ه

ويجوز المتقلم الطَّمن في القرار الصادر برهض تظَّامه أمام المحكمة

الجزئية الواقع فى دائرتها محل عمله خلال الثلاثين يوما التالية لاخطاره بهذا القرار .

مادة ٢١ ـــ ( ملماة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) •

دادة ٢٢ - تنتقل عضوية العامل الى اللجنة النقابية للمنشأة التى ينقل اليها وتظل عضويته فى النقابة العامة اذا كان النقل الى منشأة داخلة ضمن التصنيف النقابى للنقابة العامة ، وتنتقل عضوية العامل الى النقابة المامة التى تضم التصنيف النقابى للمنشأة المنقول اليها .

ويتمتع العامل المنقول بالزايا والخدمات المقررة فى المنظمة النقسابية المنقول اليها من تاريخ نقله ه

مادة ٢٣ هـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يحتفظ العامل المتملل بعضويته فى النقابة العامة أذا كانت قد انقضت عليها سنة على الإقل ويعنى فى هذه الحالة من سداد اشتراك النقابة خلال غترة تمطله ٠

ويجوز للعامل الذى أحيل للتقاءد بسبب المجسز أو بلوغ السسن القانونية الاحتفاظ بعضويته فى النقابة العامة ، بشرط سداد اشتراك النقابة .

ولا يكون للمضو المتمطل أو المتقاعد الحق في الانتخاب أو الترشيع للمنظمات النقابية •

مادة ٢٤ ستعتبر مدة الدورات الدراسية والتثقيفية لأعضاء المتظمات النقابية أجازة دراسية بأجر كامل ، كما تعتبر مدة المهام النقابية لهؤلاء الأعضاء أجازة خاصة بأجر كامل ،

ويحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال الشروط والاوضاع التي يجب توافرها في الدورات الدراسسية

والتثقيفية العمالية وفى المهام النقابية كما يحدد هذا القرار الحد الأهمى لافراد المنشأة الذين يحقق لهم الافادة من الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة المابقة خلال العام الواحد (١١ ه

دادة ٢٥ - لا يجوز السير في اجراءات تحديد مسئولية العضو النقابية الا بعد اخطاره كتابة في محل اقامته بما هو منسوب اليه بكتاب موسى عليه بعلم الوصول يحدد غيه ميماد لسماع أقواله وتحقيق دغاعه بمد اسبوع على الأقل من تاريخ اخطاره فاذا تغيب العضو عن الحضور ، بدون عذر متبول جاز الاستعرار في الجراءات دون حضوره .

مادة ٢٦ – ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لمجلس ادارة النقابة المامة أن يطلب من مجلس ادارة الاتحاد المام وقف من يرتكب من أعنسا، مجلس ادارة النقسابة المسامة مضالفة جسيعة لإحكسام هذا القسانون أو لائحة النظام الأسساسي أو المسابي أو وميشاق الشرف الأخلاقي عن مباشرة نشاطه النقابي لحين عرض أمره على المجمعية المعمومية للنقابة المامة للنظر في سحب النقة منه ، ويجب على مجلس ادارة الاتحاد العام التحقق من ارتكاب المضو المخالفة المنسوبة الهيه واتخاذ قرار بشأنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الاتحاد بذلك ،

ويشترط لصدور قرار الوقف موافقة ثلثى أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام غاذا صدر قرار بوقف المضسو وجب على مجلس ادارة النقابة الدامة عرض أمره على جمعيتها المعومية في أول اجتماع لها للنظر في سحب الثقة من العضو الموقوف والا اعتبر القرار كان لم يكن ٠

ولمجلس ادارة النقابة العامة من تلقاء نضه أو بناء على طلب مجلس ادارة اللجنة النقابية أن يصدر قرار بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الادارة

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ بتحديد الشروط والاوضاء الواجب توافرها في الديرات الدراسية والتثقيفية أن في المناه النقابة ( الوقائم المصربة في ١٩٨٥/١٠/٢٠ ـ العدد ٢٣٧ ) •

بوقف عضو مجلس ادارة اللجنة النقابية عن مباشرة نشاطه للاسبلب المبينة ف الفقرة الأولى من هذه الملدة .

غاذا صدر قرار الوقف عرض أمر العضو الموقوف عـلى الجمعيـة العمومية للجنة النقابية المشكلة طبقا لأحكام المادة ٣٧ من هـذا القـانون أو الجمعية العمومية المنقابة العامة وفقا للاحكام الواردة بالمادة التالية •

مادة ٢٧ – ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) لا يجوز فصل المضو من النقابة المامة الا بقرار يصدر بأغلبية غلثى أعضاء مجلس ادارتها وذلك فى حالة مخالفته الجسيمة لأحكام هذا القانون أو لوائح الانظمة الأساسية أو المالية للمنظمات النقابية أو ميثاق الشرف الأخلاقى ٠

عادا كان المضو النسوبة اليه المخالفة التى تستوجب فصله عضوا بمجلس ادارة نقابة عامة أو لمجنة نقابية وجب عرض أمره على الجمعية المعومية التي ينتمر اليبا في أول اجتماع لها النظر في سحب الثقة منه ه

فاذا تمذر عقد الجمعية العمومية للجنة النقابية فأن لجلس أدارة النقابة العامة عرض أمره على جمعيتها العمومية لتصدر بشأنة قرارها

مادة ٢٨ ــ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يجب اخطار المضو بالقرار الصادر بفصله من النقابة العامة وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره •

ويجوز العضو المفصول الطعن فى القرار المذكور أمام المحكمة الجزئمية الكائن بدائرتها محل عمله خلال الثلاثين يوما المثالية لاخطاره بالقرار •

مادة ٢٩ سـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) تنتهى المضوية في النقابة المامة لأي سبب من الأسباب الآتية : عمــــــل ....

- (ب) فقد شرط من شروط المضوية .
- - (د) الفصل من المنظمة المنقابية .
    - ( ه ) الوفاة •

## الباب الرابع تشكيلات المنظمات النقابية الفصل الأول

#### الحمسات المبومية للمنظمات النقابية

مادة ٣٠ ــ الجمعية العمومية للمنظمة النقابية هي السلطة العليا التي ترسم سياستها وتشرف على كافة شئونها وتختص الجمعية العمومية لكل منظمة نقابية طبقا للقواعد والأحكام اتى يحددها النظام الأساسي لها بما يلي:

- ( ١ ) اعتماد لائحة النظام الأساسي •
- (ب) اعتماد النظام المالى واللوائح الادارية
  - (ج) اعتماد الموازنة والمصاب الختامي ٠٠
- (د) سحب الثقة من كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة أو هيئة المكتب .

ويجب أن تتقد الجمعية المعومية النقابية اجتماعا عاديا مرة واحدة على الاقل في السنة .

ويجوز أن تعقد الجمعية العمومية لأسباب طارئة بناء على طلب رئيس مجلس ادارة المنظمة النقابية أو نلثى أعضاء المجلس الذكور أو نلث أعضاء المعمية العمومية .

مادة ٣١ - (مستبدة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١) تتكون الجمعية المدومية للجنة النقابية من كافة أعضائها الذين مضى على عضويتهم بها سنة أشهر على الأقل والمسددين الاشتراكاتهم بانتظام حتى تاريخ عقد الحمدية المعومية ٠

ويتضمن النظام الأساسي التموذجي الذي يضمه الاتحاد العام لنقابات الممال طبقا للمادة ٦١ من هذا القانون القواعد التنظيمية نشكيل الجمعيات الممومية للجان النقابية التي يجاوز عدد أعضائها ٥٠٠ عضو ٠

ويستثنى من شرط المدة المنصوص عليها بالفقرة الأولى اللجنة النقابية المسكلة لأول مرة •

مادة ٣٣ — ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) تمثل اللجنة النقابية المامة بممثلين يختارهم مجلس ادارتها من بين أعضائها وتمثل النقابة المامة في الجمعية المعومية للاتحاد العام لنقابات الممال بممثلين يختارهم مجلس ادارة النقابة العامة و وذلك كله طبقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من الاتحاد العام انقابات العمال (1) .

مادة ٣٣ ــ تتكون الجمعية المعومية للنقابة المامة من جميع ممثلى اللجان النقابية لجموعات المهن أو الصناعات التي تضمها النقابة على ضبتوى الجمهورية •

مادة ٣٤ ــ تتكون الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال دن معثلي النقابات العامة المسار اليهم في المادة (٢٧) •

<sup>(</sup>١) صدر قرار وزير التوى العاملة والتدريب المهنى رقم ٢١ لمنة ١٩٧٦ في شان تمثيل اللجان النقابية في الجمعيات العمومية للنقابات العامة وتنثيل النقابة العامة في الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال ( الموقائه المربة في ١٩٧٦/٦/١٥ ها العدد ١٣٩ تابم ) .

# أنفصل الثاني مجالس أدارة وهيئسات مكتب المتظمات النقابية

مادة ٣٥ – مجلس ادارة المنظمة النقلبية هو السلطة التى تتولى تنفيذ قرارات الجمعية المعومية ومتابعة أعسال هيئسة مكتب المنظمسة فيما بين أدوار انعقاد الجمعية المعومية ،

مادة ٣١ سـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) يشترط نيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة منظمة نقابية ما يلي :

- (أ) أن يكون بالمفا سن الرشد كامل الأهلية . ﴿ ﴿ ﴿
  - (ب) أن يكون مجيدا للقراءة والكتابة .
  - ( ج ) انقضاء سنة على عضويته بالنقابة •
- (د) أن يكون عضوا بالجمعية الممومية المستوى المطاوب تشكيله أو عضوا بمجلس ادارة اللجنة النقابية اذا كان الترشيح للنقابة العامة أو عضوا بمجس ادارة النقابة العامة اذا كان الترشيح للاتحاد العام لنقابات العمال ه
- ( ه ) ألا يكون ممارا أو منتدبا أو مكلفا أو مجندا أو في أجهازة خاصة بدون مرتب لدة تجاوز علية أشهر من بدايسة الدورة النقابية .

ويسرى هذا الحكم على عضو مجلس الادارة بعد انتخابه .

مادة ٣٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لدنة ١٩٨١ ) تنتخب الجمعية الممومية للجنة النقابية لمجلس ادارتها من بين أعضائها عددا يتراوح بين سبعة أعضاء وواحد وعشرين عضوا حسب حجم المضوية في اللجنة النقابية وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار الاتحاد المام لنقابات الممال المشار الله في الملاقة السابعة من هذا القانون م

وتنتفب الجمعية العمومية للنقابة العامة مجلس ادارتها من عدد يتراوح بين أحد عبر عضوا وواجد وعمرين عضوا •

ويراعى فى تشكيل هذه المجالس التمثيل النسبى ؛ النوعي والجغرافى لكل محافظة أو مجموعة من المحافظات وفقا للنظام الذى تضمه النقابة المامة ويعتمده الاتحاد العام لنقابات الممال .

وتنتخب الجمعية المعومية الاتحاد العام لنقابات العمال مجلس ادارته من بين من ترشحهم مجالس ادارات التقابات العامة من بين مندوبيها في الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات العمال أو من بين أعضاء مجلس ادارتها وبشرط أن تمثل كل نقابة عامة بعضو واحد في المجلس •

مادة ٣٨ ــ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة المنظمة النقابية والمصوية العاملة في نقابة مهنية بما يزيد على ٢٠/ز من مجموع عدد أعضاء هذا المجلس و وذلك مالم تكن أغلبية أعضاء المنظمة النقابية مسن المنضمين الى نقابات مهنية و

ولا يجوز فى جميع الأحسوال الجمع بين عفسوية مجسالس ادارة النقابات المهنية وعضوية مجالس ادارة المنظمات النقابية لأحكام مسذا القسانون •

وادة ٣٩ – ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسسنة ١٩٨١ ) لا يجروز الاحتفاظ بمضوية مجلس الادارة في أكثر من منظمتين نقابتين في وقت واحد ٠٠

ملدة ٠٠ - هيئة مكتب المنظمة النقابية هي السلطة التي تتولى تنفيذ قرارات مجلس ادارتها ٠

وتشكل هيئة مكتب المنظمة النقسابية من الرئيس ونائبه أو نوابسه والأمين العلم ومساعده وأمين الصندوق ومساعده ه

ويتم انتخاب هيئة الكتب في أول اجتماع يعقد مجلس ادارة المتطمة النتابية .

مادة 11 سر مستبدلة بالتانون رقم ١ أسنة ١٩٨١ ) مدة الدورة النقابية استويات المنظمات النقابية أربع سنوات فيجاً من تاريخ نشر اعلان اتمام انتخاب مجالس ادارة المنظمات النقابية بكافة مستوياتها في الوقائم المسرية ٠

ويجب اجراء الانتخاب لتجديد هـ ذه المجالس مالانتـ راع السرى المباشر خلال الستين يوما الاخيرة من الدورة النتابية على الاكثر .

ويراعى توحيد مواعيد اجراء الانتخابات بالنسعة لكل مستوى من مستويات البنيان النقابي •

ويتم الترشيع والانتخاب تحت اشراف أجسان عراسها أعفساء من الهيئات القضائية بدرجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يرشحهم وزير المعتمى •

وتحدد مواعيد واجراءات الترشيح والانتخاب لمجالس ادارة المنظمات النقابية بقرار يصدر من الوزير المختص بعد موافقة الاتحاد العام لنقابات العمال ٠

مادة ٢٢ ـــ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) اذا خلا معلى الحد أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية لأى سبب هــل معله المرشع التالى له في عدد الإصوات •

واذا كان أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية قد فازوا بالتركية يستمر المجلس في مباشرة نشاطه مالم ينقص عدد أعضائه عن النصف ،

. مادة ٤٣ - ( مستبدلة مالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) مع عدم الاخلال

بما نصت عليه المادة السابقة اذا قل عدد أعضاء مجلس ادارة المنظمة المنقابية لأى سبب عن النصف اعتبر المجلس منحلا بقوة القانون ، وفي هذه الحالة يتولى مجلس ادارة المنظمة النقابية الأعلى اختصاصات المجلس المنحل بصفة مؤقتة لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد ،

ويجب على مجلس ادارة المنظمة النقابية الاعلى دعوة الجمعيسة المعومية للمنظمة النقابية الأدنى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتبار مجلس ادارتها منحلا لانتخاب المجلس الجديد وتكون مدة هذا المجلس مكملة لدة سلفه ه

مادة 33 س ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) تعلن نتيجة انتخاب مجالس ادارة المنظمات النقابية بانتهاء عملية فرز الأصوات وذلك بتمليقها في مكان ظاهر أو أكثر في مقر المنظمة النقابية وفي مقار لجان الانتخاب والاتحاد العام لنقابات العمال وذلك بناء على الثابت من محاضر اللجان المشرفة على الانتخابات و

ويجوز لكل ذى مصلحة من أعضاء المنظمة النقابية الطعن أمام المحكمة الجزئية المختصة فى نتيجة الانتخاب أو فى اجراءاته خلال خصمة عشر يوما من تاريخ اعلان النتيجة طبقا للفقرة السابقة •

مادة ٥٥ سـ مستبدلة بالقانون رقم ١ أسنة ١٩٨١) يجوز أن يتغرغ عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي وذلك بقرار من مجلس ادارة النقابة المامة بالنسبة لأعضائه أو لأعضاء مجالس ادارة اللجان النقابية وبقرار من مجلس ادارة الاتداد المام لنقابات الممال بالنسبة لأعضائه وذلك كله فى نطاق المدد وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار عن الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد المام لذقابات الممال (١) .

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير القدوى العناملة والتدريب المهنى رقام ٣٨

ويستحق عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية التفرغ خلال منسرة تدغه جميع الترقيات والملاوات والبدلات ومتوسط الكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المالي كما لو كان يؤدي عمله فعلا ، وتحسب مدة التفرغ ضمن مدة الخدمة الفعلمة للعامل •

وتلتزم الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والقطاع العام وكذلك منشآت القطاع الخاص التي يصدر بتحديدها قسوار من الوزير المختص بصرف أجر العامل المتفرغ التابع لها وجميع مستحقاته الأخرى خلال فترة تفرغه ٠

مادة ٢٦ ــ (مستبداة بالقانون رقم ١ أسنة ١٩٨١ ) يجب على سلطة التحقيق اخطار الاتحاد العام لنقابات العمال بما هو منسوب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النتابية من اتهامات فى جرائم تتعلق بنشاطه الثقافى وبالموعد المحدد لاجراء التحقيق تبل البدء فى اجرائه ويجوز للاتحاد العام أن ينيب أحد أعضائه أو أحد أعضاء النقابة العامة المعينة وأن يسوكل أحد المحامين لحضور التحقيق وذلك ما لم تقرر سلطة انتحقيق سريته و

مادة ٧٧ مـ تختص الجمعية الممومية للمنظمة النقابية بالنظر فى منح أو سحب الثقة من عضو مجلس ادارتها الموقوف بالتطبيق الأحكام المادة ٢٦ ٠

سنة ۱۹۷۷ في شان شروط واوضاع التفرغ للقيام بمهام النشاط النقسابي ( الوقائم المصرية في ۱۹۷۲/۸۱۱ – العدد ۱۸۷۷ ) ، المعدل بالقرارات رقم ۸٤ لسنة ۱۹۷۷ ( الوقائم المصرية في ۱۹۷۷/۰/۰ – العدد ۲۲۷ ) ورقم ۳۲ لسنة ۱۹۸۱ ( الوقائم المصرية في ۱۹۸۱/۱۰/۳ – العدد ۲۲۹ ) ورقم ۲۱ المنا ۱۹۹۱ – العدد ۲۲۹ ) ورقم ۱۹۹۱ لسنة ۱۹۹۱ ( الوقائم المصرية في ۱۹۹۱/۱/۲۸ – العدد ۲۲ ) .

فاذا قررت الجمعية المعومية سحب الثقة ورأى مجلس ادارة المنظمة المنقابية أن المخالفة التى ارتكبها المفسو الموقوف تستوجب فمسله من عضويتها اتخذ المجلس بشأنه الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ من هذا التانون ٠

مادة ٤٨ سـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ أسنة ١٩٨١ ) لا يجوز وقف عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية عن العمل بالمنشأة التابع لها احتياطيا أو تأديبيا أو توقيع عقوبة الفصل عليه الابناء على قرار أو حكم من السلطة القضائية المختصة •

كما لا يجوز ندبه لدة تزيد على أسبوعين أو نقله من المشأة داخل أو خارج المدينة التى يوجد بها مقر عمله خلال مدة الدورة النقابية الا . يبد موالمقته الكتابية على ذلك •

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين عسلى المرشح لمضوية المنظمسة النةابية خلال فترة الترشيح لهذه المنظمة •

ويعتبر باطلا كل قوار يصدر بالمفالغة لأحكسام أى من الغقسرات السابقة .

ملدة ٤٩ سـ يلتزم عضو مجلس ادارة المنظمة النبابية بتمويضها عن الأضرار التى تلحق بها نتيجة مخالفته لأحكام هذا القانون أو لائحة النظام الأساسي أو المللي للمنظمة •

واذا تعدد مرتكبو المخالفة كانت مسئوليتهم عسن تعويض المنظمسة النتابية بالتضاهن بينهم •

## الباب الغامس موارد وأموال المتلمات التتابية

مادة ٥٠ سـ تتكون موارد المنظمة النقابية من :

- (1) رسم الانضمام •
- (ب) الاشتراك الذي يدنمه الأعساء
  - (ج) ربع المغلات التي تقيمها ٠
- (د) الاعانات والعبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس اداره المنظمة ولا تتمارض مع أغراضها •
- ( ه ) الموارد الاخرى التي لا تتمارض مع أحكام هذا القانون أو لائمه النظام الأساسي للمنظمة النقابية •

ويجب صدور قرار من الوزير؛ المختص بعد موافقة الاتعاد المام لنقابات العمال بالتصديق على قرار مجلس ادارة المنظمة بقبول ما يقدم لها من الهبات أو التبرعات أو الوصالها من الشخاص الجانب •

مادة ٥١ سيلتزم عضو المنظمة النقابية بسداد الاتستراك الذي تعدده لائحة النظلم الأساسي في المواعيد المقررة لذلك ٠

هادة ٥٢ سـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسسنة ١٩٥١ ) يجب عسلى المنشأة التي يعمل بها العاملاً بناء على خلب كتابي من النقابة العامة ان تستقطع من أجره قيمة الاشتراك في النقابة وأن تورد ١٩٠٥ من قيمة الاشتراك المستقطعة الى النقابة العامة أما الرهم / الباقية فتقوم بتوريدها الى الاتحاد العام لنقابات العمال وذلك في النصف الاول من كل شهر سكما يجب على المنشأة أن توافي النقابة المسامة والاتحاد العسام لنقابات العمال عند استقطاعها الاشتراكات لأول من قل النصف الاول من شهر العمال عند استقطاعها الاشتراكات لأول مرة وفي النصف الاول من شهر

J. .... .... .... .... ....

يناير سنويا بكشف بأسماء العمال الفهن استقطعت الاشتراكات منهم وكلما هدت تغيير في هذا البيان شهرياً \*

ويجوز للجهة الادارية المفتصة في حالة امتناع جهة المعلى عن خصم أو توريد الاشتراكات ــ تحيل هذه الاشتراكات لمسالح النتابة المامة أو الاتحاد العام بطريق المجز الادارى بناء على قوائم بتحديد الأعضاء المنصمين الى النقابة مصدقاً عليها من الاتحاد العام لمتقابات الممال •

ولا يظل ذلك بعق النقابة المامة أو الاتحاد العام لنقابات العمال في التنساء هذه المبالغ عن طريق التنساء وفي حالة رفع الأمر المقضاء يجوز المحكمة أن تحكم بفرامة تهديدية عن كل شهر نتأخر غيه المنشأة عسن سداد الاستراكات ه

دادة ٥٣ ـــ تؤول الى الاتتحاد العام لنقابات العمال جميع الجسالة المحكوم بها عن مفالفات لاحكام هذا القانون ·

وتخصص هذه المبالغ للصرف منها على الأوجه التي تعود بالنفع على اعضاء المنظمات النتابية وذلك بانشروط والأوضاع التي يضمها الاتحاد المام لنقابات الممال ويصدر بها قرار من الوزير المفتس (١) •

مادة ٤٥ ـــ مع مراعاة الأحكام الواردة في هـــذا المقانون واللوائح والأنظمة الأسلسية الصادرة تتفيذا له تعتبر أموال المنظمة النقابية أموالا عامة وبصفة خاصة غيما يتطلق بتطبيق أحكام قانون المقوبات و

ولا يجوز الحجز على متار المنظمات النقابية أو الأثاث أو المسجات أو الاموال اللازمة لمباشرة نشاقها •

 <sup>(</sup>۱) مسدر قرار وزير القبوى العساملة والتعريب المهنى رقس ٢٥٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الوجه صرف المبالغ المحكوم بها عن مخالفات المسكام قانون النقابات العمالية ( الوقائع لماميية في ١٩٧٧/٤/٢٨ سالعدد ٩٩) .

ولا يجوز تملك أموال المنظمات النقابية أو كسب أى حتى عينى عليها بالتقادم ، ويجوز بعد موافقة الوزير المفتص دفع التعدى الذى يقع على هذه الأموال بالطريق الادارى •

كما لا يجوز النزول عن أموال النظمة النقابية بدون مقابل سواء الكانت عقارا أم منقولا الا لفرض نقابى أو قومى وبعد عوافة الاتحاد المام لنقابات الممال وفى الحدود وطبقا للاوضاع التى يحددها النظام الاساسي للمنظمة •

# الباب الساسب اعفاءات ومزايا المنظعات النقابية

مادة ٥٥ سـ ( البند (ب) مستبدل بالقانون رقم ١ اسنة ١٩٨١ ) تعفى المنظمات النقابية من :

- (١) ضريبة المبانى والضرائب الاضافية المقررة عليها بالنسبة للمقارات التى تعلكها أو تسستأجرهما والضرائب والرسسوم التى تقررها المجالس المطلية طبقا لقانون الحكم المطلى •
- (ب) الضرائب الجمركية (١) وغيرها من الفرائب والرسوم بالنسبة لما تستورده المنظمة من الأدوات والآلات والمهمات والمعدات وسيارات الأوتوبيس والميكروباس وسيارات الاسماف وسيارات نقل ودنن الموتى وقطع الميار اللازمة الماشرة نشاطها ، ويمسدر بتحديدها

<sup>(</sup>۱) الاعفاءات الجمركية القررة بمقتضى هذا القانون الغيت بموجب المدادة (۱۳) من القانون رقم ۹۱ اسنة ۱۹۹۳ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۳/۷/۲۸ - العدد ۲۰ ) الملغى بقسرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ۱۸۲۱ اسنة ۱۹۸۲ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۲/۸/۲۱ - العدد ۲۶ تابع ) ،

قرار من وزير المالية بناء على طلبي رئيس الاقتماد المام انقابات المعال ه

ولا يجوز التصرف ف الآلات والمهمات المنصوص عليها في المقسرة السابقة الا بعد مفى خصص سنوات من تاريخ شرائها والا تستحق عليها الضرائب والرسوم القانونية •

كما لا يجوز التصرف فى قطع الغيار وأدوات التشغيل اللازمـــة لهــــا بأى صورة من الصور •

- (ج) ضريبة المدمنة التى يقع عب، أدائها على المنظمة النقابية بالنسبة الى كل ما يتعلق بنشاطها صن العقود والمصررات والأوراق والمطبوعات والدماتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها .
- (د) الرسوم المستحقة على المعتود والمحروات المتعلقة بتأسيس المنظمة المتقابية أو تعديل نظامها الداخلي ورسوم التصديق على التوقيمات بالنسبة للمقود والمحررات المذكورة ورسوم التأشير على الدفائر وترقيمها وغتمها ه
- ( م) رسوم الشهر التى يقع عبه أدائها على المنظمة التقابية بالنسبة المعقود التى تكون طرفا فيها والمتعلقة بالمقوق المينية المقسارية ورسوم التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهده المعود .
- (و) الرسوم النسبية المقررة على التوثيق وشهر جميع المحررات والمقود التى يقع عب أدائها على المنظمة النقابية والتى تبرمها لمارسسة نشاطها »
- (ز) الغوائد المستحقة على أقساط ثمن ما تبيمه الدولة أو وحدات الحكم المحلى أو العيثات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع

العام الى المنظمات النقابية من عقارات أو منقولات بشرط أن تسدد هذه الأقساط في مواعيدها •

(ح) ضريبة الملامى المستحقة عن الحفلات التي تقيمها المنظمة النقلبية بما لا يجاوز حفلتين في السنة الواحدة .

مادة ٥٦ سـ تعفى الدعاوى التى ترغمها المنظمات النقابية أو آهـد أعضائها والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون من الرسوم القضائية ورسوم الدمنة فى كافة مراحل التقاضى •

مادة ٥٧ – ( الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) تتمتع المنظمات النقابية بالمزايا الآتية :

- ( أ ) الاعفاء من ثلاثة أرباع قيمة استملاكها للكبرباء والمياه ومن ثلاثة أرباع قيمة مقابل الخدمة التليفونية •
- (ب) تخفيض نصف قيمة أجور السغر بوسائل النقل الداخلي المملوكة المحكومة ووحدات الحكم المحلى أو القطاع السام وذلك بالنسسة المجموعات التي لا يقل عدد أفرادها عن خصة عشرة ولا يزيد على المكثرين وتراد قيمة هذا التخفيض الى ( ٥٠/ المجماعات التي تزيد على خلك .
- (ج) تخفيض نصف أجور السفر بلبواخر الملوكة للدولسة أو الهيئسات العامة أو الوحدات التلبعة للقطاع المام في حالات ايفساد إعضاء المنظمة النقابية الى القسارج في مهام نقابيسة أو المشاركسة في المؤتمرات الدولية أو العربيسة أو في الدراسات التدريبية والتتنيفية وفي حالة استضافة المنظمة النقابية لوفود من الخارج المشاركة في المائية التي تنظم في الداخل .

( د ) تخفيض قدره نصف قيمة الاعلامات عما يوجب نشره هذا القاءون أو اللوائح التي تصدر بناه يعلى أحكامه وذاك في الصحف التي تديرها المؤسسات الصحفية ه

( ه ) الاعفاء الكامل من نفقات نشر ما يوجب نشره هذا القانون أو اللوائح التي تصدر بناء على أهكامه في الجريدة الرسمية •

ويشترط للحصول على المزايا المقررة في البندين (ب ، ج) موافقة الاتحاد المام لنقابات العمال •

# الماطون في المنظمات النقابية

مادة ٥٨ سيتولى مجلس ادارة المنظمة النقابية تبعين العاملين اللازمين لها بمراعاة نشاطها وظروفها وموازنتها ، ويكون لمجلس ادارة المنظمة النقابية الاشراف والرقابة على كافة العساملين فيها وذلك كلب طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها النظام الأساسي لها ٠

مادة ٥٩ - لا يجوز الجمع بين العمل في الجهة الادارية المختصة وأي جهاز يساهم في الاشراف أو الرقابة على المنظمات النقابية وبين أي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة بأجر أو بعير أجر في هذه المنظمات •

ومسع ذلك يجوز اعارة المساملين بالمحكومة أو وهدات المحكم المحلى أو الهيئات المامة أو القطاع المام أو نديهم طسول الوقت للممل بالنظمات النقابية ه

مادة ١٠ سـ تسرى أحكام قانون العمل كلما كانت أكثر سخاء على العاملين في النظمات النقابية وتسرى أحكام القانون الذكور عليهم فيما لسم يسرد بشأته نص خساص في حسدًا القسانون أو القسرارات أو اللوائح أو الأنظمة الأساسية المبادرة تتغيذا له كما تسرى على الماملين في حدد المنظمات أحكام القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية و

عمــــــل .....ل عمــــــل

# الباب الثامن الانظمة الاساسية والمالية المنظمات النقابية

مادة 11 — ( البند (۱۳) مستبدل بالقانون رقم ۱ اسنة ۱۹۸۱ ) يضن الاتحاد العام لنقابات العمال نظاما نموذجيا المنظمات النقابية المختلفة نتخذه هذه المنظمات أساسا لوضع لوائحها وقصدر هذه اللائحة النموذجية بقرار من الوزير المختص (۱) ويجب أن يشمل النظام الأسياسي للمنظمة النقابية ما يلي :

- ١ ـــ اسم المنظمة النقابية ومقرها ومعثلها القانوني ه
  - ٣ أغراض المنظمة النقابية •
- ٣ ــ قواغد وأجراءات قبول الاعتماء وانسحابهم من عضوية المنظمة النقابية .
- إلى المحمول على المزايا والخدمات التي تقدمها المنظمة المنقابية وشروط واجراءات الحرمان منها كليا أو جزئيا •
- هيمة رسم الانضمام ومقدار الاشتراك الذي يتحمله العضو
   ف المنظمة النقابية وحالات وشروط اعفاء العضو من أيهما
- ٦ مصادر ايرادات المنظمة النقابية وشروط وأوضاع واجراءات أو مجالات صرفها واستثمار أموالها والتصرف فيها وقواعد وأصول ضبط الحسابات والاحتفاظ بالسجلات •
- حديد بداية ونهاية السنة المالية للمنظمة النقابية وقواعد واجراءات اعداد ميزانيتها وحسابها الختامي والتصديق عليها

<sup>(</sup>۱) صدر قدرار وزير القدوى العاملة والتدريب المهنى رقم ٣٣ المنت ١٩٧٦ في شأن الملائحة النموذجية للنظام الاساسى للمنظمات النقابية ( الوقائع المصربة في ١٩٧٦/٦/١٥ - العدد ١٩٦٩ تابع ) ، المعدل بالقدرار رقم ٤٢ لمنة ١٩٨٣/٨/٢٣ - العدد ١٩٠١) ،

٨ ــ تحديد أحد مصارف التطاع الهام لايداع أموال المنظمة النقابية
 وتحديد قيمة السلفة المستديمة والاغراض المخصصة لها واجراءات العرف
 منهسا م.

 و المتصاصات الجمعية المعرمية المنظمة النقامية واجراءات وقواعد انمقادها وسير أعمالها واصدار قراراتها وطرح الثقة أمامها في عضو أو أكثر من أعضاء معطس الادارة •

١٥ ــ تواعد واجراءات ومواعيد دعوة ممثلى المنظمة النقابية الأعلى
 الواجب حضورهم اجتماع الجمعية المعومية للمنظمة النقابية الأدنى

١١ ــ قواعد واجراءات تشمكيل مجلس ادارة المنظمة النقسابية
 واختصاص كل عضو من أعضاء هيئة الكتب ٠

١٧ \_ قواعد واجراءات تشكيل الشعب الخاصة بالصناعات أو المهن أو الأعمال داخل المنظمة النقابية »

١٣ ــ تواعد واجراءات التمثيل النسبى النوعى والجغراف بمجلس ادارة المنظمة النتابية •

١٤ ــ قواعد واجراءات اختيار المندوبين النقابيين باللجان النقابية
 واختصاصاتهم •

۱۵ سـ قواعد واجراءات التأديب النقابي للاعضاء ، وبصفة خاصة القواعد والاجراءات المتعلقة بالتحقيق مع الاعضاء ووقفهم وفصلهم من عضوية النقلعة النقابية -

١٦ ــ أساليب رعاية مصالح العمال في الجهات التي لا يوجد مها الجسان نقابة .

 ١٧ ــ شروط واجراءات العل الاختيارى للمنظمة انتابية وكيفية التصرف في أموالها في عدد الحالة .

 ١٨ ــ اجراءات وقواعد تعيين الطباين في المنظمة النقابية وتحديد اجورهم والاشراف عليهم وتأديبهم وانهاء خدمتهم •

١٩ ــ اجراءات تعديل النظام الأساسي واعتماد هذا التعديل ٠

مادة ٦٢ سـ يضع الاتحاد العام أنقابات العمال لاتحة مالية تلتزمها المنظمات النقابية في عملها ونشاطها المالي وتصدر هذه اللائحة بقرار من الوزير المختص (١) .

ويجب أن تتضمن هذه الملائحة نسب توزيع الاشتراك على مستويلت التنظيم النقابى والأغراض التى تصرف حضيلته غيها وذلك مع مراحاة المتواحد الآتية :

١ - تخصيص ٩٠/ على الأهل من تيمة الاشتراكات المصلة من الأعضاء المنصمين الى النقابة المامة ولجانها النقابية لهما مع تخصيص ٥/ من هذه النسبة كاحتياطي ٠

٢ ــ تخصيص ١٠/ على الاكثر من ايرادات النقابات المامة ولجانها النقابية والاتحاد العام لنقابات العمال •

٣ \_ تخصيص ٣٠/ على الاقل من ايرادات النقابة العامة ولجانها النقابية كعمة اللجان النقابية وتوزع هذه العصة على كل مسن هذه اللجان بنسبة ما حصل منها •

٤ - عدم تجاوز المصاريف الادارية للنقابة العامة ولجانها النقابية /٣٠ من ايراداتها ٠

<sup>(</sup>۱) صحر قدار وزير القدوى العاملة والتدريب المهنى رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۹ باصدار اللائحة المالية للمنظمات النقابية ( الوقائع المصرية في ۱۹۸۹/۱۰/۳۰ ــ العدد ۲۶۱ ) ،

# الباب الناسع الرقابة على النظمات النقابية

مادة ١٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١ أسنة ١٩٨١) يودع من تختاره هيئة مكتب النقابة العامة أو الاتحاد العام من بين أعضاء مجلس الادارة غلال خمسة عشرة يوما من تاريخ انتخاب الجمعية المعومية التأسيسية لله بالجهة الادارية المختصة والاتحاد العام لنقابات العمال ثلاث نسسخ من الأوراق الآتية:

 ١ ــ النظام الأساسي للمنظمة على أن يكون مصدقا على توقيعات أعضاء مجلس الادارة على احداها رسميا من الجهة المقتصة •

٢ ــ محضر انتخاب أعضاء مجلس الادارة واختيار ممثل هيئة الكتب
 في اجراءات الايداع •

٣ ــ كشوف بأسماء أعضاء مجلس الادارة وهيئة الكتب وصفة كل
 منهم وسنه ومهنته ومحل النامته ٠

٤ -- بيان عدد اللجان النقابية التابعة للنقابة العامة وأسمائها ومحاضر تشكيلها أو عدد النقابات العامة المنظمة للاتحاد العام لنقابات العمال وأسمائها ومحاضر تشكيلها حسب الأحوال •

ه ـ بيان عدد أعضاء النقابة العامة •

وتحرر الجهة الادارية المختصة محضرا بايداع الأوراق السسابقة وتسلم صورة معتمدة منه الى معنى المنظمة النقابية •

ويجب أن يودع بالطريقة ذاتها كل تعديا، يطرأ على النظام الأساسي المنظمة النقابية أو تشكيلاتها أو عدد أعضائها •

مادة ٦٤ ــ يجوز اللجهة الادارية المفتصة أو الاقدماد العام لنظامات المعمال الاعتراض على اجراءات تكوين المتنامة النقامية اذا كانت مطالمة للقانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايداع الأوراق المنصوص عليما في المسادة ٦٠٠٠

وييلغ الاعتراض وأسبابه الى المنظعة النقابية كما يبلغ الى الجهسة الادارية المفتصة والاتحاد العام لنقابات المعلل بحسب الأحوال بكتاب مومى عليه مصحوب بعلم الوصول •

هاذا لم تقم المنظمة النقابية بتصحيح الاجراءات حمل الاعتراض الملائل ثلاثين يوما من تاريخ وصوله اليها جاز للجهة المعترضة خلال الثلاثين يوما التالية رفع الدعوى ببطلان تكوين المنظمة النقابية أمام المعكمة الجزئية المختصة وتعثل النيابة المامة في الدعوى وتبدئ رايعا قبل الحكم فيها •

مادة 10 سر مستبدلة بالقانون رقم 1 نسنة 1941) مع عدم الأخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات تباشر وزارة القوى العاملة والتدريب والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العامة دون غيرها الرقابة الماليع على المنظمات النقابية ويباشر الاتحاد العام لنقابات العمال الرقابة على كافة جوانب نشاط عده المنظمات وهجب على الجهة المفتصة بالرقابة على المنظمات النقابية تبليغ السلطة المفتصة غور اكتشاف أية مضالفة تشكل جريمة تزوير في أوراق المنظمة أو تبديد أو اختلاس العوالها و

وفى هذه الحالة يوقف العضو المفالف عن مباشرة نشاطه اعتبارا من تاريخ التبليغ ويستمر هذا الايقاف حتى يصدر قرار من السلطة المختصة بحفظ التحقيق أو يصدر الحكم ببراءة العضو معا نسب اليه •

مادة ٦٦ ــ يجب على كل منظمة نقابية احساك السِجلات والدفاتر التي يتطلبها حسن سير المل فيها واحكام الرقابة على نشاطها وأموالها وذلك طبقا للشروط والاوضاع المتى يصدر بها قرار من الوزيد: المفتمن بعد أخذ رأى الاتحاد المام لنقابات الممالغ •

مادة ٧٧ - يجب على مجلس ادارة المنظمة التقابية أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة والى الاتحاد المام لنقابات العمال نسخة من الميزانية والمسلب المختامي موقعا عليها من معاسب قانوني خلال ثلاثين يوما من اعتماد الجمعية المعومية أنها •

ويجب أن ترفق باليزانية والصاب الفتامي صورة معضر الجمعية الممومية الذي تم فيه عرضهما واعتمادهما ه

مادة ١٨ سيتولى الجهاز المركزي للمطلبيات بغين مقابل مراجعة علمات الاتحاد المام لنقابات الحمال والمنظمات النقابية الأخرى بكلفة الواعد وذلك بناء على خلف الوزير المفتص أو الاتحاد المسام لنقابات العمالاً •

مادة ٦٩ سـ اذا ارتكب مجلس ادارة منظمة نقابية مغالفات جسيمة تستلزم حله ، فإن لجلس ادارة المنظمسة الأعلى أن يطلب مسن الجمعية المعرمية للمنظمة التي ارتكبت المفالفة حل المجلس المفالف •

وتفصل الجمسية المعومية فى الطلب بمد سماع دغاع مجلس الادارة المقترح حله ، وفى حالة صدور قرار بالحل يتولى مجلس ادارة المنظمة التقابية الأعلى المتصاصات المجلس المنطأ بصفة مؤققة ،

ويجب نشر قرار الحل وهلخص أسبابه فى الجريدة الرسمية خلال عشرة أيلم من تاريخ اصداره ٠

ويجوز لكل ذى شأن الطمن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مقر المنظمة النقابية المسادر في شسائها وذلك خساطاً المنظمة شريهما القالية العقبره

ويجب اتخاذ الاجراءات الملازمة لانتخاب مجلس ادارة جعيد للمنظءة النقابية خلال الستين يوما التالية أصدور قرار الحل أو لمسعور الحكم النهائي في الطعن في هذا القرار أي التاريخين أقرب •

مادة ٧٠ سالوزير المختص أن يطلب الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقد النقامة النقابية الحكم بحل مجلس ادارتها وذلك في حالة ارتكابه مخالفة لأحكام هذا القانون وانذاره بازالتها خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما دون أن ينفذ مجلس الادارة ما طلب منه •

وللنيابة المامة أن تطلب من المحكمة الجناشية المختصة حل مجلس ادارة المنظمة النقابية في حالة صدور أي قرار أو عمل من هذا المجلس مما يحد جريمة من الجرائم الآتية :

١ -- وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون وانذار مجلس ادارة المنظمة النقابية مازالتها خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما دون تتفيذ مجلس الادارة لما طلب منه ه

 ٢ --- صدور قرار أو عمل من مجلس ادارة المنظمة النقابية يعد جريمة من بين الجرائم التالية:

- (١) تحبيد أو ترويج المبادى، التى ترمى الى تنبير أحكام الدستو الأساسية للهيئة الاجتماعية بطرق غير مشروعة أو التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدرا، به أو التحريض على بفض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدرا، بها .
- (ب) ترك العمل أو الامتناع عنه عمدا اذا كان مما يساهم فى خدمة عامة أو فى مرخق علم أو يسد حاجة عامة ، وكذلك التحريض أو التحبيذ أو التشجيم على ذلك •

(ج) استعمال القوة أو المنف أو الارهاب أو التهديد أو أية تدابير أخرى غير مشروعة في الاعتداء أو في الشروع في الاعتداء على حق الغير في المعلى ، أو في أن يستخدم أو يعتنع عن استخدام أي شخص أو في أن يشترك في جمعية من الجمعيات وكذلك التحريض على ارتكاب أي من هذه الجرائم ،

وينشر ملخص الحكم الصادر بحل مجلس الادارة في الجريدة الرسمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره •

ويجوز لكل ذى شان الطعن في الحكم الصادر بحل مجلس ادارة المنظمة النقابية خلال الثلاثين يوما التالية لنشره م

مادة ٧١ — يتولى مجلس ادارة المنظمة النقابية الأعلى بصفة مؤقتة المتصاصات مجلس ادارة المنظمة التى يصدر حكم بحل مجلس ادارتها لحين تشكيل مجلس الادارة المجديد ، ويجوز أن يحدد الحكم في الاحوال التى تقتضى ذلك مجلس الادارة الذي يتولى ادارة شئون المنظمة النقابية التى يقضى بحل مجلس ادارتها من بين مجالس ادارة المنظمات الاخرى أو من بين أعضاء هذه المجالس •

ويجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتشكيل مجلس الادا. ة الجديد خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ صدور المتكم النهائي بالحل .

مادة ٧٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) على هيئة مكتب النقابة المامة أو الاتحاد العام لنقابات العمال ، بحسب الاحوال ، أن ينشر في احدى الصحف اليومية الواسعة الانتشار خلال سمة أيام مسن تاريخ الايداع ملخصا وافيا لما يلى :

<sup>(</sup> أ ) محضر الايداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ ٠

<sup>(</sup>ب) تعديل النظام الأساسي المنظمة النقابية •

عمـــــل ١١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

(ج) منطوق الحكم الصادر بشأن إلاعتراض على تكوين التنامة النتابية
 وذلك تطبيقا للمادة ع

(د) القرار الصادر بالحل الاختيارى أو الحكم المعادر بالحل القضائى للمنظمة النقابية والإسباب التي بني عانيها القرار أو الحكم -

وعلى الجهة الادارية المختصة أن تتشر فى الوقائع المرية ملخصا عن المسائل المشار اليها فى الفترة السابقة وملخصا المقرارات أو الأحكام الصادرة بالحل الاختيارى أو القضائي المنظمات النقابية والأسباب التي بنيت عليها .

وتحدد المسائل الأخرى التي يجب النشر عنها في اللوائع التي تصدر بناء على أحكام هذا المتانون ه

مادة ٧٧ مكررا — ( مضافة بالقانون رقم ١ أسسنة ١٩٨١ ) يجب على الجهة الادارية التي تقدمت بالاعتراض على اجراءات تكوين المنظمة النقابية طبقا لنص المادة ٢٤ من هذا القانون أن تتشر في اهدى المصحف اليومية الواسعة الانتشار منطوق الحكم الصادر بشأن الاعتراض على تكوين المنظمة النقابية وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره ه

مادة ٧٧ متكرة (1) - ( مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ) على الجهة الادازية المختصة أن تنشر في الوقائع المصرية ماخصا للمسائل المشار أن المائية في المائية أن المسابقتين وملخصا للقرارات أو الرجكام الصادرة بالحل الاختياري أو القضائي للمنظمات النقابية والاسباب التي بنيت عليها ،

وتحدد المتنائل الاخرى التي يجب النشر عنه الوائح التي تتصدر المنائل الاخرى التي يجب النشر عنه الله الم

٥١٤ .....عم

### الواب العاشر العقويسات

مادة ٧٧ سي ماتب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بلحدى هاتين المقوبتين كل عضو من أعضاء مجالس ادارة المنظمات النقابية تمعد اعطاء بيانات غير صحيحة نتملق بالنظام الأساسي أو المالي أو بالسجلات أو المفاتر أو الأموال أو الحسابات المتملقة بالمنظمة النقابية والتي يجب قانونا ابلاغها لذوى الشأن •

ويماقب بذات المقوبة كل شخص معين أو منتدب لادارة منشأة أو جمعية أو جماعة أو رابطة أو هيئة أو غير ذلك من الجمعيات والهيئات أطلق عليها بدون وجه حتى في مكاتبات أو في لوحات أو في اعلان أشارة أو بلاغ موجه الى الجمهور باسم احدى المنظمات النقابية .

ويحكم فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بمصادرة الاثنياء موضوع الجريمة والاموال التى تكون قد جمعت ، كما يجوز الحكم باغلاق المكان المتخذ مقرا للجامعة أو الجمعية أو الهيئة التى أطلق عليها اسم المنظمة النقابية بدون وجه حق •

بادة ٧٤ ــ يماقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عسلى مائة جنيه كل صاحب منشأة أو مسئول عن ادارتها خصل أحد العمسال أو وقع عليه عقوبة لارغامه على الانضمام الى منظمة نقابية أو عدم الانضمام اليها أو الانسحاب منها أو بسبب قيامه بأى نشاط نقابي مشروع .

وتتعدد المقوبة بتعدد أى شخص •

دادة ٧٤ - مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١ أسنة ١٩٨١ ) يماقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ويغرامة لا تقل عن ألف جنيه أو باحدى ماتين المقوبتين كل صاحب منشأة أو مديرها المسئول امتنم عن تنفيذ حكم نهائى ببطلان القرار الصادر بالمخالفة لأحكام المادة ٤٨ من هذا القسانون •

عمر المراقب ال

مادة ٧٥ ــ يعاقب مغرامة لا تزيد على خمسين جنيها كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا لأحكامه ٠

مادة ٧٦ ــ لا يجوز الحكم بوقف تتفيذ العقوبات المالية المنصوص عليها في هذا القانون ، كما لا يجوز النزول بالعقوبة عن حدها الأدنى المقرر في أحكامه .

مادة ٧٧ - لا يخل تطبيق المقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها في قانون المقوبات أو أي قانون آخر ٠

مادة ٧٨ سـ يكون للماملين بوزارة القوى الماملة والتدريب الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير القوى الماملة والتدريب بالاتفاق مع وزير المدل صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون (١) »

<sup>(</sup>۱) صدر قدار وزير القدوى العاملة والتدريب المهنى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بأن يكون للعاملين بوزارة القدوى العاملة والتدريب المهنى المنتمة بالتفتيش المالى على المنظمات النقابية صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام قانون النقابات العمالية ( الوقائم المرية في ١٩٧٧/٨/١١ - العدد ١٩٨ ) ٠

# التمحيلات التشريعية البوضوع

النشر صفحة	مكان	مكسان			
مفحة	ملحق	اداة التعديل	عكسان النشر ص	النبص المفحّل	^
					١,
	**********	***************************************	************		٧
	-	***************************************	************	***************************************	٢
		***************************************		*****	
		**************************************	**************		1
		***************************************	*******	***************************************	<u>.</u>
	#*************************************	***************************************	***********	***************************************	1
	*********	<		***************************************	١
	••••••	***************************************	*******		11
	•••••	************************************			17
	*******	***************************************	***********	***************************************	18
	•••••	*****************************			10
	•••••		***********		11
					1Y 1A
		***************************************		***************************************	19
		******************************	************	***************************************	7+

410		سنسسل
-----	--	-------

### التعديلات التشريعية للبوضوج

مكان النشر طحق صفحة		ئىسان نشس اداة الانعديل		الشص العدل	
صفحة	طحق	<u> </u>	مو	<u></u>	Ĺ
					1
					7
					۲
					•
					1
	,				Y
					٩
					١.
					11
••••••	*********				17
					11
					10
				,	14
					14
	*******				19
					1

# التمحيلات التشيعية الموضوع

النثر صفحة	مكسان	لداة التعديل	مكسا <i>ن</i> النشسر ص	الثمن المدَّل	
مقخة	ملحق	0,000	من المعلق المال		1
					١
*********				***************************************	¥
**********	*********			***************************************	٤
**********					9
<u>.</u>			***************************************		٦ ٧
		***************************************	************		Α
***40000011*		***************************************	************	**************************************	٠٩
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••			***********		1.
	*********	***************************************	***********		11
		***********************************	***********		۱۳
	************	***************************************			31
***********		*******************************			17
*********	***********	**************************************	***********	********************************	۱٧
••••••••••	*********	**************************************	***********	64000 <i>000000000000000000000000000000000</i>	14
		***************************************	*****************	***************************************	γ.
		,			

014		J
-----	--	---

# التعديلات التشريعية البوضوع

النشر مطحة	مكسان	اداة التعديل	مكسان النشر ص	النبص العبيل	
مبلية	ملحق	مو			
					,
*****			***********	***************************************	٧
********	*********	***************************************			Ξ.
	*********	***************************************			
**********		***************************************	•••••		٦
			************		v
		***************************************	************		<u>^</u>
***********	•••••	) <b>3 2 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 </b>	•••••		١.
*********		***************************************	4111111111111		11
		***************************************	************		14
		***************************************	4	***************************************	18
		***************************************	••••••		10
		***************************************			17
		***************************************			14
					19
					7.
å	į				

# التعميلات التثييمية الوضوع

.228	:450		.d .g.		_
النشر صفحة		اداة التعديل	النشر	النَّـص للغَـثُل	2
مشخة	ملحق		ً مكسان النشسر ص		[
	_	-			_
**********			***********		7
4040044					٣
					ŧ
***********					•
	**********	,		,	3
					¥
		***************************************			A
					٩
**********	-		•••••		١.
h		******************************			11
************	*********	}*************************************		******************************	17
·····i				······································	18
-244-8448		**************************************			11
		***************************************			17
					12
		***************************************		,	14
		**************************************	······		14
					۲.
	<b></b>				1

غــــدر

غـــــدر ۵۲۳ ....

# مرسوم بقانون رقم ٣٤٤ اسنة ١٩٥٢ في شأن جريعة القدر

باسم ملك مصر والسودان وعمر العرش الؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

#### رسم بمسا هو آت :

مادة 1 -- (() في تطبيق أحكام هذا القانون يعد مرتكبا لجريمة الغدر كل من كان موظفا عاما وزيرا أو غيره وكل من كان عضوا في أهد مجلسي البرلمان أو أهد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات وعلى المعوم كل شخص كان مكلفا بخدمة عامة أو له صفة نيابية عامة وارتكب بعد أول سبتعبر سنة ١٩٣٩ فعلا من الأفعال الإتية :

- ( أ ) عمل ما من شأنه افساد الحكم أو الحياة السياسية بطريق الاضرار بمصلحة البلاد أو التهاون فيها أو مخالفة القوانين •
- (ب) استغلال النفوذ ولو بطريق الايهام للحصول على غائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة •

<sup>(</sup>۱) البندان (۱ ، ج ) مستبدئين بالقانون رقم ۱۷۳ أسنة ۱۹۵۳ ( الوقائع المصرية في ۱۹۵۳/۶/۹ – العدد ۴۰ مكرر ) ·

- (ج) استغلال النفوذ للحصول لنفسه أو لغيره على وظيفة في الدولة أو وظيفة أو منصب في الهيئات المامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة خاصة أو للحصول على ميزة أو غائدة بالاستثناء من القواعد السارية في هذه الهيئات •
- (د) استفلال النفوذ بلجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص بطريق مباشر أو غير مباشر في أثمان المقارات والبضائح والمحاصيل وغيرها أو أسمار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المتيدة في البورصة أو القابلة للتداول في الأسواق بقصد الحصول على فائدة ذائمة لنفسه أو المغير •
- ( ه ) كل عمل أو تصرف يقصد منه التأثير في القضاة أو في أعضاء أيسة
   هيئة خولها القانون اختصاصا في القضاء أو الإفتاء •
- (و) التدخل النسار بالصلحة العامة في أعمال الوظيفة معن إلا اختصاص له في ذلك أو قبول ذلك التدخل •

ويعتبر التدخل من غير المذكورين في هذه المادة في حكم المدر اذا كان المتدخل قد استفل صلته بالية سلطة علمة .

هادة ٢ سـ ( مستبدلة بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ ) مع عدم الإخلال بالمقوبات الجنائية أو التاديبية يجازى على المدر بالجزاءات الآتية :

- (١) المزل من الوظائف المامة •
- (ب) سقوط العضوية في مجلسي البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات •
- (ج) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأى مجلس من المجالس سلفة الذكر ادة أقلها خسس سنوات من تاريخ الدكر .

غ<u>ـــــــــدر</u> .....ب....ب.....ب.....

(د) الحرمان من تولى الوظائف المامة لمدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم ه

- ( ه ) الحرمان من الانتماء الى أى حزب سياسى مدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم •
- (و) الحرمان من عضوية مجالس ادارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لاشراف الساطات العامة ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم •
- (ز) الحرمان من الاستمال بالمهن الحرة المنظمة بقوانين أو المهن ذات المتأثير في تكوين الرأى أو تربية الناشئة أو المهن ذات المتأثير في الاقتصاد القومي مدة أقلها خمس سنوات من تاريخ الحكم ،

### (ح) الحرمان من المعاش كله أو بعضه ٠

ويجوز الحكم أيضا باسقاط الجنسية المصرية عن الغادر كما يجوز الحكم برد ما أغاده من غدره وتقدر المحكمة مقدار ما يرد .

ويحكم بالجزاءات ذاتها على كل من اشترك بطريق التحريض أو الاتفاق أو الساعدة في ارتكاب الجريمة سألفة الذكر ولو اسم يكن من الأشخاص الذكورين في المادة الأولى •

دادة ٣ -- ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٧٣ اسنة ١٩٥٣ ) يحكم على كل من ارتكب فعلا من أفعال الغدر من محكمة خاصة تؤلف برياسة مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استثناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربحة فباط عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ويكون مقر هذه المحكمة بمدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء الملكة المرية و

۵۲۲ .....

ويجوز المحكمة أن تحكم على المادر وشركائه بتعويض ما حدث من ضرر لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة •

وتتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى أمام المحكمة •

ويحدد رئيس المحكمة اليوم ألذى تنظر فيه الدعوى على أن يكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفعها •

ويكون تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بثمانية إيام كاملة على الاقل • ويجوز له الاستمانة بمحام واحد •

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرتين ولمدة لا تزيد في كل مرة على أسبوع وينطق بالحكم مشفوعا بأسبابه •

مادة ه ... ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٧٣ أسنة ١٩٥٣ ) اذا لم يحضر الدعى عليه رغم تكليفه بالمحضور ولم يرسل محاميا ينوب عنه تنظر المحكمة الدعوى وتحكم غيها في غيبته ٠

ويجوز المحكمة أن تلزم المدعى عليه بالحضور أمامها ولها في سبيل ذلك أن تأمر بضبطه واحضاره • <del>ئىسىسىسىد</del>ر ......

مادة ٦ سـ لا يجوز الطمن في المحكم الصادر في الدعوى بأي طريق من طرق الطمن المادمة أو غير المادية •

وينشر العكم فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين من الصحف واسمة الانتشار خلال أسبوع من تاريخ صدوره ٠

مادة ٧ ــ فيما عدا الأحكام السابقة يتبع فى حفظ النظام فى الجلسة وفى تتحى القضاة وردهم • وفى نظر الدعوة وفى الشهود والأدلة الأخرى الأحكام المتررة لذلك فى تناون الاجراءات الجنائية لمحاكم المنح على أن تختص المحكة ذاتها بالفصل فى الدد • •

هادة ٨ - يماقب المحكوم عليه على كل مخالفة لاحكام المادة الثانية تقع باستعمال الحقوق التي حرم منها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي بهنيه ولا تزيد على آلفين أو باحدى حاتين العقوبتين •

ويعلقب بالمقوبة ذاتها من اشترك في المخالفة بأي طريق من طرق الاشتراك .

مادة ٩ ـ على الوزراء كل نيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر عابدین فی ۵ ربیع الثانی سنة ۱۳۷۲ ( ۲۲ دیسمبر سنة ۱۹۵۲ ) • <del>------</del>

# التعديل التقريبية البوضوع

	Balance Laker "					
النشر	مكنان	اداة التعديل	مكسان الغِنسو	e <sup>3</sup> siaa aai		
مفحة	ملاحق		من	المر الشعن للألبيُّل مر	*	
					1	
•••••	t-		************	- เครื่องการกระ ก่องเหมือนให้และการที่มูนาะให้เหมือน การแผนการก	¥	
				**************************************	۳	
		***************************************	.,		1	
					•	
• •••••					1	
					A	
····					4	
••••••					1:	
					11	
•		****		***************************************	17	
			5450 Press		11	
					10	
					17	
					14	
					19	
	•		************		γ.	
				)		

#### قفساه

.

القسم الأول: في قانون السلطة الفضائية •

القسم الثاني : في قوانين الرسوم القضائية •

القسم الثالث : في قوانين قضائية مختلفة •

ني الم

القسم الأول في قانون السلطة القشائية قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢١ اسنة ١٩٧٢ بشان السسلطة القشسائية (١٠ ٤٠)

بامنم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على النستور ؟

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ ف شأن السلطة التضائية والقوانين المعلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا ؟ وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى المعيشات القضائية ؟

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن تسين وترقية أعضاء العيثات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية ؛

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ في ٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ ٠

<sup>(</sup>٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتغويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧ العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الأولى على ما يلى : العدد الدكتور / عاطف صدقى ، رئيس مجلس الوزارء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية في اعارة رجال القضاء والنيابة العامة واعضاء مجلس الدولة وهيئة قضابا الدولة والنيابة الادارية وكذلك اعسارة جميع العاملين المدنين الذين يعبنون بقرارات من رئيس الجمهورية طبقا هي قانون خاص » .

٥٣١ ..... قفيسي ماء

وعلى القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ يناصدار قانون التأمين والمماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٧ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل ؛

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى:

مادة 1 - يستبدل بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ ف شان السلطة القضائية والقوانين المدلة له / النصوص المرافقة ، وتلفى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون •

مادة ٢ سالقضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية ومن في حكمهم من رجال النيابة العامة المدرجة أدماؤهم بالجدول ( الكادر ) القضائي المام في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ يقسمون الى لفئتين ( 1 ، ب) على أن يعتبر من الفئة ( 1 ) الثاثمائة ( ٣٠٠ ) الأوائل من القضاة ووكلاء النيابة مسن الفئة المعتازة والباقون من الفئة (ب) و وأن يعتبر المائتان (٢٠٠) الأوائل من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤسساء النيابة المامة مسن الفئة ( 1 ) والباقون من الفئة ( ب ) و

ملاة ٣ - تلفى القيود الزمنية المبينة بالبنود (ج ، د ، م) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية •

<sup>·</sup> مادة } - تجب ترقية رجال القضاء الشرعي الذين يبط دورهم في

فب المالية الم

الترقية بالأقدمية الى الدرجات المالية التالية لدرجاتهم على الا تجاوز الترقية من درجة قاض وما يعادلها ربع عدد الوظائف الرشح للترقية اليها .

وتحسب هذه النسبة على أساس عدد الوظائف المرشع الترقية اليما خلال سنة مالمة كاملة .

مأدة ٥ ساستناء من أحكام المادتين ٣٨ بند ٣ و ١٩٨ من القانون المرافق يجوز تعيين الباحثين الحاصلين على اجازة القضاء الشرعى أو الشهادة العالمية أو العالمية من الأزهر الموجوديين في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الادارات التابعة للديدوان المسام بوزارة المدل أو بالمحاكم سفى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ سفى وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة المسامة أو وكلاء للنائب المسام ( للاحوال الشخصية ) • وذلك بمراعاة مدد خدمتهم وكفايتهم () •

مادة ٢ -- استثناء من حكم البند ٣ من المادة ٣٨ من القانون المرافق يجوز أن يمين معاونا بالنيابة المعامة لملاحوال الشخصية الحاصلون عسلى الشهادة العالية من كلية الشريعة مع اجازة القضاء أو الاجازة العالية مع التخصص في الشريعة الاسلامية والنائون ٠

هادة ٧ سـ يتدرج المعينون وفقا الأحكام المادتين السابقتين في وظائف القضاء والنيابة للاحوال الشخصية ٠

مادة ٨ ـــ استثناء من حكم المسادة ٦٥ من القانون الرافق تستمر الاعارات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون الى نهاية السدة المبينة فى القرارات الصادرة بشائها ولو جاوزت مدة الأرمع سسسنوات

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل رقم ۲۰۷۱ لسنة ۱۹۷۸ في شان شروط بعين الحاصلين على أجازة القضاء الشرعى أو الشهادة العالمية من الازهر في وظائف وكلاء للنائب العام للاحوال الشخصية ( الرقبائع المصريبة في ١٩٧٩/١١/١٤ - العدد ٢٥٤ ) •

المنصوص عليها في المادة المذكورة ، ولا يجوز تجديدها أو مدها بعد ذلك الا بعراعاة أهكام هذه المادة •

مادة ٩ ــ ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويمعل به من تاريخ نشره ،

صدر بریاسة الجمهوریة فی ۲۳ شعبان سنة ۱۳۹۲ ( اول اکتوبر سنة ۱۹۷۲ ) ۰

أتور السادات

تاتون السلطة القضائية الباب الأول المساكم المساكم الفصل الأول الترتيب الماكم وتتغليما

مادة ١ - تتكون المحاكم من :

- (1) محكمة النقض ه
- (ب) محاكم الاستثناف •
- (ج) المحاكم الابتدائية
  - (د) المحاكم المجزئية •

وتنفتص كل منها بنظر المائل التي ترفع اليها طبقا للقانون •

هادة Y ــ يكون مقر محكمة النقض مدينة القاهرة ·

ملاة ٣ ــ تؤلف محكمة النقض من رئيس وعدد كافمة من نواب الرئيس والمستشارين وتكون بها دوائر لنظر المواد الجنائية ودوائر لنظر المواد

المدنية والتجارية والأحوالُ الشخصية والمواد الأخرى ، ويرأس كلُ دائرة نها رئيس المحكمة أو أحد نوابه ، ويجوز عند الاقتضاء أن يرأس الدائرة أقدم المستشارين بهسا •

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين ٠

مادة } ساتشكل الجمعية العامة لمتكمة النقض هيئتين بالمحكمة كسل منها من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نوابه احداهما للمواد المجنائية والثانية للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغرها ه

واذا رأت اهدى دوائر المحكمة المدول عن مبدأ قانونى قورته أحكام سابقة أحالت الدعوى الى الهيئة المفتمة بالمحكمة للفصل فيها وتمـــدر الهيئة أهكامها بالمدول بأغلبية سبمة أعضاء على الأقل •

واذا رأت احدى الدوائر العدول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة صادرة من دوائر أخرى أحالت الدعوى الى الهيئتين مجتمعتين للفصل فيها وتصدر الأحكام في هذه الحالة بأغلبية أربعة عشر عضوا على الأقل ه

دادة ه سيكون بمحكمة النقض مكتب فنى المبادىء القانونية يؤلف من رئيس يفتار من بين مستشارى المحكمة ومن عدد كاف من الأعضاء من درجة مستشار أو رئيس بالمحاكم أو قاض أو ما يمادلها ويكون ندب الرئيس والأعضاء بقرار من وزير المدل لمدة سنة قابلة المتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى (1) وذلك بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض م

<sup>(</sup>۱) صدر القانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۸۵ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۵ – العدد ۱۳ مكرر ) ونص في مادته الثانية على ما يلى : المجلس الاعلى المهيئات القضائية لا يحل مجلس الاعلى المهيئات القضائية في المواد ٥ و ٥٠ و ٥١ و ٥٠ فقرة أولى و ٥٨ و ٥٦ فقرة الحرم ٥٧ و ٥٠ و ٦٨ فقرة الحرم و ٥٧

۵۳۷ ..... قفیسسای

ويلحق بالكتب عدد كاف من الموظفين •

ويختص المكتب الغنى بالمسائل الآتية :

 ١ -- استخلاص المبادئ، القانونية التي تقورها المحكمة فيمه تصدره
 من أحكام وتبوييها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها ،

- ٣ ــ أصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية ٠
  - ٣ ــ الاشراف على أعمال الكتبة
    - ٤ ــ اعداد البحوث الفنية •
- ه ــ الاشراف على جدول المحكمة وعرض الطعون الماثلة والرتبطة
   او التي يحتاج الفصل فيها الى تقرير مبدأ قانونى واحد عسلى رئيس
   المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة
  - ٠ ٦ سائر المسائل التي يطلب اليه رئيس المحكمة القيام بها ٠

مادة ٦ - (١) يكون مقر محاكم الاستئناف فى القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة والاسماعلية وبنى سويف وأسيوط وقنا ، وتؤلف كل منها من رئيس وعدد كاف من الرؤساء والنواب ورؤسساء الدوائر والمتشارين •

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين •

<sup>=</sup> 

٩٠ و ٩١ من قانون السلطة القضائية ٠

ويؤول الى مجلس القضاء الاعلى اختصاص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية » •

 <sup>(</sup>١) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانونين رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١/٨ - العدد ٢ تابع ) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ ) .

ويجوز أن تتعقد محكمة الاستثناف فى أى مكان آخسر فى دأئرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند المضرورة سـ وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستثناف •

وكذلك يجوز تأليف دائرة استثنافية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير المدل بعد أخذ رأى الجمعية المامة لمحكمة الاستثناف •

وادة ٧ - تشكل فى كل محكمة استثناف محكمة أو أكثر لنظر تضايا الجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستثناف •

ويرأس محكمــة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد نوابه أو أحـــد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها ٠٠

مادة ٨ - تنعقد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة أبتدائية ، وتشمل دائرة المحكمة الابتدائية •

ويجوز أن تنعقد فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خسارج هذه الدائرة عند الضرورة – وذلك بقرار يصدر من وزير المدل بناء على طَلب رئيس محكمة الاستئناف •

مادة ٩ سـ ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلتان بالقانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٨٤ ) يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عامسمة من عوامسم محافظات الجمهورية •

وتؤلف كل محكمة من عدد كلف من الرؤساء والقضاة ويسحب لرياستها أحد مستشارى محكمة الاستثناف التى تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية أو أية محكمة استثناف أخرى تالية لها طبقا للترتيب المبين في الفقرة الأولى من المادة عم من هذا القانون ٠

..... ٥٣/

ويكون الندب بقرار من وزير المعل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى لدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد •

وتصدر الأهكام من ثلاثة أعضاء (١) •

ويجوز أن تنمقد المحكمة الابتدائية فى أى مكان آخر فى دائرة اختصامها أو خارج هذه الدائرة عند الشرورة وذلك بقرار من وزير المدل بناء على طلب رئيس المحكمة ه

مادة ١٠ سـ يكون أثناء محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية وتعيين دائرة اختصاص كل منها أو تعديله بقانون ٠

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ نسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أن « ٠٠٠ وتؤلف كل محكمة \_ ابتدائية - من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ويندب لرئاستها احد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية ... ريكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يراس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها · · · وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء · · · » ، بدل على أن المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الادارى بالمحكمة ، بل تمتد الى ولاية القضاء ذاتها ، ولو اراد المشرع غير ذلك ، لما نص على أن يرأس الدائسرة رئيس المحكمة أو احد الرؤساء بها - يؤكد ذلك ما اوردته المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المذكور من أن المادة ٩ مـن القانون قـد أسبغت على المستشار الذي يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل في الدعاوى التي ترفع للمحكمة الابتدائية الني براسها لله كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي \_ المؤيد استثنافيا \_ قد صدر من الدائرة الأولى المدنية بمحكمة شبين الكوم الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس المحكمة واحد الرؤساء واحد القضاة بها ، وهو تشكيل يسوغه القانون ، فان النعى عليه بالبطلان لذلك يكون غير سديد ٠ ( نقض مدنى ١٩٨٠/١/١٥ ــ مدونتنا الذهبية ــ العدد الأول ــ فقرة ۲۰۰۲ ) .

مادة ١١ سـ تنشأ بدائرة اختصاص كل معكمة ابتدائية معاكم جزئية يكون انشاؤها وتحيين مقارها وتعديد دواثر اغتصاصها بقرار من وزير المعلى •

ويجوز أن تتعقد المحكمة الجزئية فى أى مكان كضر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عنذ الشرورة - وذلك بقرار من وزير المدل بناء على طلب رئيس المحكمة •

مادة 17 سيجوز تخصص القاضى بعد مفى أربع سنوات على الأهل من تسيئه فى وظيفته • ويجب أن يتبع نظام التخصص بالنسسبة الى المستشارين وبالنسبة لن يكون من القضاة قد مضى على تسيينه ثمسانى سنوات •

ويمدر بالنظام الذى يتبع فى التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على أن تراعى فيه القواصد الآتمة :

أولا : يكون تخصص القاضى فى فرع أو أكثر من الفروع الآتية : جنائى - مدنى - تجارى / أحوال تسخصية - مسائل اجتماعية (عمال) •

ويجوز أن نزداد هذه الفروع بقرار من المجلس الاعلى المهيئسات القضائلة •

تانيا : يقرر المجلس الاعلى المهيئات القضائية الفرع الذي يتخمص فيه القاضي بعد استطاع رغبته ٠

ويجوز عند الفرورة ندب القافى المتخصص من فرع الى آخر .

هادة ١٣ ـــ لموزير المدل أن ينشيء بقرار منه بمــد موافقة الجممية

المامة المحكمة الابتدائية محلكم جزئية ويخصها بنظر نوع ممين من القضايا وبيين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها •

مادة ١٤ - تصدر الأحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد .

### الغصل الثاني ولاية ألمماكم

مادة 10 - فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الاما استثنى بنص خاص (1) ه

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة هو أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في حين أن غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية ، وانه وان اجازت القوانين في بعض الأحوال أحالة جرائم معينة الى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة -فان هذه لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام ان القانون الخاص لم يرد به أي نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ، ويستوى في ذنك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام او بمقتضى قانون خاص ، أذ لو أراد المشرع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها بها لما اعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة ، وعلى غرار ما أورده في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الأحداث المالف الاشارة اليها من انفراد محكمة الاحداث « دون غيرها » بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ١ لما كان ذلك ، وكان المشرع اذ نص في الفقرة الثانية من المسادة ٢٩ من قانون الاحداث على اختصاص محاكم الاحداث بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة الحكامه ، دون أن يقصر الاختصاص في ذلك عليها وحدها دون غيرها ، فأن مؤدى ذلك أنه لم يسلب المحاكم العادية اختصاصها بنظرها بالنسبة لغير الحدث بحمبانها المحكمة ذات الولاية العامة ٠ ( نقض جنائي ١٩٨١/١١/١٠ -مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٩٣ ) ٠

وتبين قواعد اختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الإهراءات المنائبة .

مادة ١٦ ساذا دفعت قضية مرفوعة أهام المحكمة بدفع يثير نزاعا تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى وجب على المحكمة اذا رأت ضرورة الفصل فى الدفع قبل الحكم فى موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد المخصم الموجه اليه الدفع ميمادا يستصدر فيه حكما نهائيا من الجهة المختصة فان لم تر لزوما لذلك أغفلت الدفع وحكمت فى موضوع الدعوى .

واذا قصر الخصم في استصدار حكم نهاشي في الدنم في المدة المحددة كان المحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها .

مادة ١٧ - ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة ولها دون أن تؤول الأمر الادارى أو توقف تنفيده أن تغمل :

 ١ - فى المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأثراد والمكومة أو الهيئات المامة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك •

٢ - فى كل المائل الأخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها •

### الغصل الثالث ف الجلمسات والأهكسام

مادة 10 س تكون جلسات المحاكم عنية الا أذا أمرت المحكمة بجملها سرية مراعاة الكداب أو محافظة على النظام المام ويكون النطق بالمكم ف جميم الأحوال في جلسة علنية •

ونظام الجِلِسة وضبطها منوطان بالرئيس •

مادة 19 - لنة المحاكم هي اللغة المربية •

رعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بمد حلف اليمين •

والدة ٢٠ مستصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب .

## الفصل الرابع ف النيابة العامة

مادة ٢١ ــ تمارس النيابة المامة الاختصاصات المخولة لها قانونا . ولها دون غيرها المحق فى رغع الدعوى الجنسائية ومباشرتها ما أسم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢٢ ــ مأمورو الضبط القفسائى يكونون فيما يتماق بأعمسال وظائفهم تابمين للنيابة المامة • ويجوز لها عند الضرورة تكليف مماون النيابة تحقيق قفية بأكملها (١) •

مادة ٢٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ ) يقوم بأداء

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بانه اذا كانت المادة ۲۲ من القانون رقم المنة ۱۹۷۲ في شأن السلطة القضائية قد اجازت النيابة العامة عند الخبرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية باكملها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة القضائي الذي يباشره سائر اعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وازالت التغريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها واصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في اثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من ماموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من اختصاصه ، فان اذن التغنيش الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة فيه المقانون ( نقض جنائي ١٩٨٠/٦/٨ ) .

وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم - عدا محكمة النقض النائب السام أو أحد النواب العاملين الساعدين أو المحامين العامين الأول أو الحامين العامين أو رؤساء النيابة أو وكلائها أو مساعديها أو معاونيها .

وفى حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله أقدم النواب العامين المساعدين وتكون له اختصاصاته

ويسرى فى شأن النواب المامين المساعدين سائد الأحكام الواردة فى قانون السلطة القضائية بشأن رؤساء مصاكم الاستثناف عدا محكمسة استثناف القاهرة ومن فى درجتهم ه

واذا أعيد النائب العام المساعد الى القضاء فتحدد أقدميته مين زمار، م حسب الاقدمية التي كانت له يوم تميينه نائبا عاما مساعدا .

مادة ٢٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) ينشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم باداء وظيفة النيابة المامة لدى محكمة النقض ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداولات الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لمثلها صوت ممدود في المداولات .

وتؤلف من مدير يختار من بين مستشسارى النقض أو الاسستثناف أو المصامين على الاقل ، يماونه عدد كاف من الاعضاء من درجة وكبل نيابة من الفئة المعتازة على الأقل ه

ويكون ندب كل من المدير والاعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير المدل بمد أخذ رأى رئيس محكمة النقض ومواغشة م. القضاء الأطر, . مادة و٣ سريكون ادى كل ممكمة استثناف مضام عام لنه تعت اشراف النائب المام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين و

مادة ٢٦ ــ رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير المدن •

مادة ٢٧ ــ تتولى النيابة المامة الاشراف على السجون وغيرها هن الأماكن التي تنفذ غيها الأحكام الجنائية ويحيط النائب المام وزير العدل بما يبدو للنيابة المامة من ملاحظات في هذا الشأن •

## النصل الخامس ف ادارة نقود الماكم

مادة ٢٨ ــ تتولى النيابة العامة الاشراف على الأعمال المتبلقة بنقرد المماكم •

مادة ٢٩ - حصيلة المرامات وسائر أنواع الرسوم المتررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكاتب الأول والكتاب والموظهين لذلك تحت اشراف النيابة ورقابة وزارة المدل •

## الفصل السادس ف الجمعيات العامة واللجان الوقتية

مادة ٣٠ ــ تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استثناف أو محكمة ابتدائية بهيئة جمعية عامة للنظر فيما يلى :

(١) ترتيب وتأليف الدوائر وتشكيل الهيئات ٠

- (ب) توزيع القضايا على الدوائر المختلفة •
- ( ج ) تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها ٠
- (د) ندب مستشارى محاكم الاستثناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للمعل مالحاكم الحزئية
  - ( ه ) سائر السائل المتعلقة بنظام المعاكم وأمورها الداخلية .
    - (و) المسائل الاخرى المنصوص عليها في القانون ٠

ويجوز للجمعيات العامة أن تفوض رؤساء المحاكم فى بعض ما يدخل فى اختصاصها ،

مادة ٢١ س تتألف الجمعية المسامة لكل محكمة من جميع قفساتها الماملين بعا وتدعى اليها النيابة المامة ويكون لمثل النيابة رأى معدود في المسائل التي تتصل بأعمال النيابة •

مادة ٢٣ - تنعقد الجمعية المامة بدعوة عن رئيس المحكة أو مسن يتوم مقامه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ثلث عدد قضاتها على الأقل أو بناء على طلب النيابة ويبين في الطلب المتدم من القضاة بسبب اجتماع الجمعية العامة وميعاده • فاذا لم يستجب رئيس المحكمة لهذا الطلب قام بالدعوة أقدم القضاة الموقعين عليه •

مادة ٣٣ – لا يكون انعقاد الجمعية المامة مسحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف عدد قضاة المحكمة ، فاذا لم يتواغر هذا النضاب جاز انعقاد الجمعية بعد ساعة من الميعاد المحدد اذا حضره ثلث عدد قضاة المحكمة على الأقل ،

مادة ٣٤ ـ تصدر قرارات الجمعيات المامة بالأغلبية المثلقة للاعضاء المحاضرين واذا تساوت الآراء رجح الجانب الذي فيه الرئيس و الماضرين واذا تساوت ( م ٣٥ ـ موسوعة مصر - ١٩.٩.)

مادة ٣٥ سـ تؤلف فى كل محكمة لبنة تسمى ( لبنة الشئون الوقتية ) من رئيس المحكمة أو أقدم نوابها أو رئيس احدى الدوائر فيها رئيسا ومن أقدم اثنين من أعضائها وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العامة فى المسائل المستمجلة عند تعذر دعوتها فى أثناء المطلة القضائية .

مادة ٣٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) تبلغ قرارات الجمعيات المامة ولجان الشئون الوقتية لوزيد المدل وللوزير أن يعيد الى الجمعيات المامة للمحاكم الابتدائية ولجان الشئون الوقتية بها مالا يرى الموافقة عليه من قراراتها لاعادة النظر فيها ، وله بعد ذلك أن يعرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى ليصدر قراره بما يواه .

مادة ٣٧ - نثبت معاضر الجمعيات المامة فى دفتر يمد لذلك ويوقمها رئيس المحكمة وأمين السر أو سكرتير الجلسة •

# ألباب الثاني ف تضاة المحاكم طى اختلاف درجاتهم الفصل الأول

في تعيين القضاة وترقيتهم وأقدميتهم (١)

مادة ٣٨ ــ ( البند ( ٢ ) مستبدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) يشترط فيمن يولى القضاء :

 <sup>(</sup>۱) صدر القانون رقـم ۱۷ لسـنة ۱۹۷٦ ( الجريـدة الرسـمية في ۱۹۷۲/۳/۱۱ ـ العدد ۱۱ ) ونص في مادته الأولى على ما يلى :

 <sup>«</sup> يلغى كل ما ورد من احكام فى قانون المسلطة القضائية المسادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شان تقسيم القضاة ووكلاء النائب العام من الغثة المستارة الى فئتين .

كما يستبدل بعبارات « قاض ب » و « قاض ۱ » و « وكيل نيابة فئة ممتازة ب » و « وكيل نيابة فئة ممتازة ۱ » ، اينما وردت في قانون السلطة القضائية المشار اليه عبارات « قاض » و « وكيل نيابة فئة ممتازة » ،

asy .....s<u>l\_\_\_\_\_</u>aı

١ -- أن يكون متعتما بجنسية جمهورية مصر العربية وكسلمل الأهلية الدنية .

 ٣ - أن يكون حاصلا على اجازة الحقوق من احدى كليات الحقوق بجامعات جمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجع في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح المخاصة بذلك .

إلا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو عجالس التأديب الأمر
 مثل بالشرف ولو كان قد رد الليه اعتباره .

ه - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ،

مادة ٣٩ - يمين قضاة الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية من الهيئات الآتية :

- ( أ ) تضاة المحلكم الابتدائية السابقين ، ومسن سبق أن شغل وظيفسة مماثلة بمقتضى القانون .
  - (ب) وكد، النائب العام من المئة الممتازة (ب) .
- (ج) وكلاء الغائب العام الذين شفلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات متوالية .
- (د) النواب بمجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة من الفئة ( ب ) ووكلاء النيابة الادارية من الفئة المتازة ( ب ) ٠
- ( ه ) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستثناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا فعلا لدة تسع سنوات المحاماة أو أي عمل

٨٤٥٠ ..... قضي ماء

بيمتبر بقرار تتظيمي عام يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للممل القضائي (١) •

(و) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق ، وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعات جمعورية مصر المربية ، والمستغلين بعمل يعتبر بقسرار تنيظمي عام يصدر من المجلس الأعلى الهيئات القضائية نظيرا للمعل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية في المعل القانوني وكانوا في درجات معائلة لدرجة قاض من الغثة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة ،

والدة ٤٠ ــ مع عراعاة ما نص عليه فى المادتين التاليتين يكون التميين فى وظيفة قساغس من الفئة (ب) كو وظيفة قساغس من الفئة (ب) كو رئيس محكمة من الفئة (ب) كو (أ) أو فى وظيفة مستشار من محكمة الاسستثناف بطريق الترقية مسن الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى القضاء أو النيابة م

ماية 13 ــ متى تواغرت الشروط الأخرى المبينة فى هذا القانون جاز أن يمين رأسا:

#### أولا ... في وظائف قضاة من الفئة (1) :

- (أ) قضاة المحاكم الابتدائية السابقون الذين قضوا فى هذه الوظيفية خصى سنوات على الأقل ومن سبق أن شغلً وظيفة مماثلة بمقتضى القانون المدة ذاتها •
- (ب) النواب بمجلس الدولة أو ادارة قضايا الحكومة من الفئة (أ) ، ووكلاء النيابة الادارية من الفئة المتازة (أ) ،
- (ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محساكم الاستثناف مدة تسع سنوات

 <sup>(</sup>۱) مدر قرار المعلى الاعلى للهيئات القضائية في ۱۹۷۳/۱۰/۱۷ ببيان الاعمال التي تعتبر نظيرا للعمل القضائي ( الوقائع المعربمة في ۱۹۷۳/۱۱/۳ - العدد ۲٤۸ ) •

متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المعاماة غملا أو أى عمل يمتبر بقرار تتظيمى عام من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا الممل القضائي مدة أربع عشرة سنة •

(د) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون المساعدون بجامعات جمهورية مصر العربية ، والمستفلون بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام مسن المجلس الأعلى للهيئات القضائي ، متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا مدخل في حدود هذه الدرجة ه

# ثانيا ـ في وظائف رؤساء فئة (ب) بالحاكم الابتدائية :

- (1) الرؤساء السابقون بالحاكم الابتدائية ومن سبق أن شفل وظيفسة مماثلة بمنتضى القانون •
- (ب) المستشارون المساعدون بعجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة من الفئة (ب) ورؤساء النيابة الادارية من الفئة (ب) •
- (ج) المحامون الذين اشتفلوا أمام محاكم الاستثناف مدة اثنتى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار تنظيمى عام من المجلس الاعلى للهيئات القفسائية نظيرا للممل القضائي مدة سبع عشرة سنة ه
- (د) أساندة كليات الحقوق وأساندة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية وكذلك الاساندة الساعدون بهذه الكليات وأساندة القانون المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا فى وظينة أسناذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات •
- ( ه ) المستغلون بنده يعتبر بقرار تنظيمي عام يصدر من المجلس الاعلى
   للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي معن أهضوا سبع عشرة سنة

.۵۵۰ ...................

متوالية فى العمل القانونى وكانوا فى درجات معائلة لدرجة رئيس بالمكمة غثة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل فى هدود هذه الدرجة •

#### ثالثًا ... في وظائف رؤساء فئة ( أ ) بالمحاكم الابتدائية :

- ( ١ ) الرؤساء السابقون بالمحاكم الابتدائية الذين قضوا في هذه الوظيفة ثلاث سنوات على الأتل ، ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون المدة ذاتها ،
- (ب) المستشارون المساعدون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة من الفئة (أ) ورؤساء النيابة الادارية من الفئة (أ)
- (ج) المحامون الدّين اشتغلوا أمام محاكم الاستثناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عملاً يعتبر بقرار تتظيمي عام من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للممل القضائي مدة عشرين سنة ٠
- (د) أساتذة كلبات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية معن أمضوا في وتليفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .
- ( ه) المستطون بعمل يعتبر بقرار تنظيمي عام من المجلس الاعلى الهيئات المقضائية نظيرا الممل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات مماثئة لدرجة رئيس محكمة من الفئة ( <sup>†</sup> ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة •

#### رابعا - في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف:

- ( أ ) مستشارو محاكم الاستثناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .
- (ب) المستشارون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والوكلاء العاملون بالنيابة الادارية ه

القســــــــاء .....

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقدر خمس سينوات متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية الذين أمضوا في وُظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

مادة ٢٢ - استثناء من أحكام المادة ٣٩ والفقرات (اولا وثانيا وثالثا) من المادةة ٢١ والمادة ١١٧ يجوز أن يعين أعضاء مجلس الدولة وأعضاء ادارة تضايا الحكومة والنيابة الادارية والمستغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في جامعات جمهورية مصر العربية في وظائف المقضاء أو النيابة التي تلى مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الاصلية على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة ريكون تجديد أقده يترم بموافقة المجلس الاعلى المهيئات القضائية و

مادة ٢٣ ـــ يشترط فيمن يمين مستشارا بمحكمة النقض أن يتواغر فيه أحد الشروط الآتية :

- (1) أن يكون قد شعل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار بادارة قضايا باحدى محاكم الاستثناف أو محام عام أو مستشار بادارة قضايا الحكومة أو مستشارا بمجلس الدولة .
- (ب) أن يكون قد اشتفل مدة ست سنوات بالتدريس بكليات الحقوق أو بتدريس القانون بجامعات جمهورية مصر العربية بوظيفة أستاذ ومضى على تفرجه اهدى وعشرون سنة لم ينقطع غيها عن العمل القانوني •
- (ج) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثماني سنوات متوالية •

مادة } يك (١٠ يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية •

ويمين رئيس محكمة النقض من بين نواب الرئيس وبعد أخد رأى مجلس القضاء الأعلى •

ويمين نواب رئيس محكمة النقض بموافقة مجلس القنماء الأعلى بناء على ترشيح الجمعية المامة لمكمة النقض •

ويعين المستشار بمحكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الاعلى رذلك من بين ائنين ترشيح أعدهما الجمعية العامة بمحكمية النقض ويرشيح الآخر وزير العسدل •

ويمين رؤساء محاكم الاستثناف ونوابها ومستشاروها والزؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاء بموافقة مجلس القضاء الاعلى •

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة أو أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بحسب الأحوال •

مادة 69 - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) تشغل وظائف مساعد أول وزير العدل وصاعد وزير الحدل لشئون التفتيش القضائى والتشريع والمحاكم والادارات القانونية والمكتب الفنى للوزير والديوان المام والمتتمية الادارية وغيرهم من مساعدى وزير العدل بطريق الندب من بين المستشارين أو المحامين المامين على الأقل وذلك بقرار من رئيس المجمهورية ه

وتشمل وظائف وكلاء وأعضاء هذه الجهات بطريق الندب مسن بين

<sup>(</sup>۱) معدلة بالقانون رقم 21 لسنة ۱۹۷۳ ( الجريسدة الرسيمية في ۱۹۷۳ – العدد ۲۸ ) ومستبدئة بالقانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۸۵ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱ – العدد ۱۳ مكرر ) ۰

قف\_\_\_\_\_اء .....

رجال القضاء أو النيابة العامة لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير المدل •

وفى جميع الأحوال يجوز شنعل وظيفة من يندب وفقا لأحكام الفقرتين السائقتين •

ويجوز الندب للمكتب الفنى لوزير المدل ولشئون الادارات القانونية من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانينها •

مادة ٢٦ سـ (١) يكون شغل وظيفة مساعد الوزير لشئون التفتيش القضائى ووكلاء ادارة التغتيش بناء على ترشيح من وزير المدل وبعسد موافقة مطس القضاء الأعلى •

ويكون شغل سائر الوظائف الأخرى المشار اليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٧٧ ــ لا يجوز عند التعيين فى وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية أن تقل نسبة التعيين من المحامين المستغلين بمهنة المحاماة عن الربع .

ولا يجوز عند التعيين فى وظيفة رئيس بالمحكمة الابتدائية أو مستشار بمحاكم الاستثناف أن تقل نسبة التعيين من المحامين المستغلين بمهنسة المحاماة عن العشر •

وتحسب هذه النسبة لكل فئة على أساس الوظائف الخالية خـــالال سنة مالية كاملة •

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بالقوانين رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۶ ( الجريدة الرسمية في المدد ۳۰ تابع ) ورقم ۹۳ لسنة ۱۹۷۳ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۳/۸۷۸ – العدد ۳۰ مكرر ) ورقم ۳۵ لسنة ۱۹۸۶ ( الجريددة الرسمبة في ۱۹۸۲/۳/۳۱ – العدد ۳۰ مكرر ) ۰

مادة ٨٨ ـــ فى غير حالات المضرورة تجرى التعيينات والترقيات والتنقلات بين القضاء مرة واحدة كلّ سنة ويكون ذاك خلال العطلة التضائمة ،

مادة ٩) سيكون اختيار تضاة المحاكم الابتدائية من الفئة (ب) بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية من واقسم أعمالهم وتتارير التفتيش عنهم ه

وتكون ترقية القضاة من الفئتين (ب ، أ ) والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين (ب ، أ ) على أساس الاتدمية مع الاهلية •

ويجوز ترقيتهم للكفاية المتازة ولو لم يحك دورهم فى الترقية متى أمضوا فى وظائفهم سنتين على الأقل وبشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية فى كل درجة خلال سسنة مالية كاملة ويكون المختارهم بترتيب الأقدمية غيما بينهم •

ويعتبر من ذوى الكفاية المتازة القضاة والرؤساء بالمحاكم الحاصاون في آخر تقديرين لكفايتهم على درجة كف، أحدهما على الأقل عن عملهم في القضاء وبشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميمها عن درجة فوق المتوسط .

ونميما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الاخرى على اسماس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الإقدمية •

دادة ٥٠ سـ تقرر أقدمية القضاة بحسب تاريخ القسرار الجمهورى الصادر بتميينهم أو ترقيتهم ما لسم يحددها همدا القرار مسن تساريخ آخر بموافقة مجلس القضاء الأعلى ٠

واذا عين أو رقى تأضيان أو أكثر في قرار واحد كانت الاقدمية بينهم بحسب ترتيبهم في القرار • ٠٠٠٠ الم

واذا عين أحد المعامين العامين مستشارا كانت أقدميته بين الستشارين من تاريخ تعيينه في وغليفة معام عام ٠

وتعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة •

وتمتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم فى وظائف القضاة المماثلة الدجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات .

واذا أعيد المحامى المام الأول الى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تميينه محاميا عاما أول •

هادة ا ٥ سـ تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية عند تميينهم فى وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تميينهم فى هذه الدرجات ، على الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى القضاء أو النيابة المامة ،

وتحدد أقدمية من يمينون من خارج الهيئات القضائية فى قرار التميين بموافقة مجلس القضاء الأعلى والا أعتبرت أقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بالتميين •

وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف القضاء وذلك اعتبارا من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم فى القضاء أو النيابة العامة .

# الفصل الثاني في نقل القضاة وندبهم واعسارتهم

مادة ٥٦ - لا يجوز نقل القضاة أو ندبهم أو اعارتهم الا في الاحرال وبالكيفية المينة بهذا القانون • مادة ٥٣ سيكون نقل الرؤساء والقضاة بالماكم الابتدائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى يحدد فيه المحاكم التي يلحقون بها ويعتبر تاريخ النقل من تاريخ التبليغ بالقرار •

مادة 38 س (۱) رؤساء دوائر محكمة استئناف انقاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم الى محكمة أخرى الا برضائهم وموافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، أما مستشاروا محاكم الاستئناف الاخرى فيكسون نقلهم الى محكمة استئناف القاهرة تبما لاقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة استئناف قنا الى محكمة استئناف أسيوط شسم الى بنى سويف ثم الى الاسماعيلية شسم الى المنصورة شسم طنطا شسم الى الاسكدرية ، ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التى يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى (۱۲) ،

ويكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستثناف بطريق الندب من بين المستشارين الذين أمضوا في درجة مستشار سنتين على الأقل •

<sup>(</sup>۱) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانونين رقم ۲ لسنة ۱۹۷۱ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۱/۱۸۲۸ - العدد ۲ تابع ) ورقم ٤٤ لسنة ۱۹۸۱ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۱/۱/۲۵ - العدد ۲۲ ) ۰

<sup>(</sup>۲) قضت محكمة النقض بان مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لمنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٤٤ لمنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٤٤ لمنة ١٩٧٦ ان نقل مستشارى محاكم الاستثناف تحكمه اساسا أقدمية تعيينهم والترتيب المحدد لتلك المحاكم الا أنه استثناء يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار في المحكمة التي يعمل بها بناء على طلبه وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى المهيئات القضائية و و ذكان تقييد اجابة الطلب بموافقة هذا المجلس يقتضى تحويله الملطة في بحث مبرراته على ضوء مسا تتطلبه المصلحة العامة من وجوب توفير الثقة التامة في حيدة القاضى والبعد بمن مواطن الشبهات فضلا عن مراعاته مقتضيات حسن سير العمل ، وهذه الاعتبارات مما تخضع لمطلق تقدير المجلس المشار اليه ، ( نقض ١٩٨٣/٤/١٢ )

نفر ......اء ......اء

ويكون النقل والندب في هذه الأحوال بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس القفاء الأعلى •

ويمتبر تاريخ النقل أو الندب من تاريخ التبليغ بالقرار .

مادة ٥٥ ــ يجوز لوزيد الحدل عند الممرورة أن يندب مؤقتا للمال بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستثناف معن تتوافر فيهم شروط التميين فى وظيفة مستشار بمحكمة النقض لمدة ستة أشهد قابلة للتجديد لمدة اخرى وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابم لها والجمعية العامة لمحكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى و

مادة ٥٦ سيجوز لوزير العدل عند الضرورة أن يندب أحد مستشارى محاكم الاستثناف للممل في محكمة استثناف غير المحكمة التابع لها لمدة. لا تتجاوز ستة أشهر قابلة التجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى •

ملاة ٧٥ ــ ( الفقرة الثانية ألفيت بالقانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٨٤ ) يجوز لوزير المدل أن يندب أحد ستشارى محاكم الاستثناف مؤقتا للممل بالنيابة المامة لمدة لا تجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لدة أخرى ، وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها موموافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٥٨ سايجوز لوزير المدل عند الضرورة ندب الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية لمحاكم غير معاكمهم لمدة لا تجاوز سنة أشهر قابلة للتمديد لمدة أخرى بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى •

مادة ٥٩ ــ ( الفقرتان الاولى والثانية مستبدلتان بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ ) ينقل القاضى أو الرئيس بالمحكمة اذا أمضى خمس سنوات في محاكم القاهرة والاسكندرية والجيزة وبنها ، وأربع سنوات في محاكم

بنى سويف والغيرم والمنيا وباقى محاكم الوجه البحرى وسنتين في محاكم السيوط وسوهاج وقنا وأسوان •

ويجوز بناء على طلب القاضى أو الرئيس بالمحكمة وموافقة مجلس القضاء الأعلى ألا ينقل الى محاكم النطقة الثانية أو اللا ينقل الى محاكم المنطقة الثانية ليبقى فى المنطقة الثانية أو الثالثة ،

ويستثنى من قيد الدة بالنسبة الى محكمتى القاهرة والاسكندرية القضاة والرؤساء بالمحاكم العلملون فى آخر تقدير لكفايتهم على درجة كف، بشرط أن يكون تقديرهم السابق بدرجة فوق التوسط •

واذا عين فى وظائف القضاة أو النيابة أحد المحامين فلا يجوز أن يكون مقر عمله فى دائرة المحكمة الابتدائية التى كان بها مركز عمله الا بمد مضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تعيينه •

مادة ٦٠ ــ ( ملفاة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) •

مادة ٦١ - فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام هانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الأقدم فالاقدم من النواب أو الأعضاء بصب الاحوال •

وفى حالة غياب أحد القضاة أو وجود مانع لديه يندب رئيس المحكمة من يط مطه ويراعى أن يكون الندب بطريق النتاوب بين القضاة ٠

ملدة ٦٢ هـ جوز ندب القاضى مؤقتا للقيام بأعمال قضائية أو قانون غير عمله أو بالإضافة الى عمله وذلك بقرار من وزير المدل بمد أخذ رأى الجمعية العامة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضى عن هسذه الإعمال بعد انتهائها ه

مادة ٦٣ سد لا يجوز المقاضى ، بغير موافقة معباس انقضاء الأعلى ، ان يكون محكما ولو بغير أجر ، ولو كان النزاع غير مطروح على القضاء . الا اذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ،

كما لا يجوز بفير موافقة المجلس الذكبر ندب القاضى ايكون محكما عن الحكومة أو احدى الهيئات العامة متى كانت طرفا ف نزاع يراد فضه بطريق المتحكيم و وفي هذه الحالة يتولى هذا المجلس وحده تدديد الخافاة التي يستحقها القاضي و

مادة ٦٤ - لا يجوز أن تزيد مدة ندب القاضى لغير عمله طول الوقت طبقا المادة (٦٣) على ثلاث سنوات متصلة •

مادة ٦٠ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٩ أسنة ١٩٧٤ ) يجوز اعارة القضاة الى الحكومسات الاجنبيسة أو الهيئسات الدولية بقسرار رئيس الجمهورية (١) ، بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى ومواغقة مجلس القضاء الأعلى ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاعارة على أربع بنوات متصلة ، ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية ،

مادة ٢٦ صـ تعتبر المدة متصلة فى حكم المادتين السابقتين اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٧ منيويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧ – العدد ٢٢ مكرر ) ونص في مادته الأولى على ما يلى : المون السيد الدكتور / عاطف صدقى ، رئيس مجلس العزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهزرية في اعارة رجال القضاء والنيابة العامة واعضاء مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية وكذلك اعارة جميم العاملين المدنن معدنون بقرارات من رئيس الجمهورية طابقا لأور

ويجوز شغل وظيفة المار بدرجتها اذا كانت مدة الاعارة لا تقل عن سنة ، فاذا عاد المار الى عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته ، أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته ٠

وفى جميع الأحوال يجب ألا يترتب عى الاعارة أو الندب الاخلال بحسن سير المعل •

### الفصل الثالث ف عدم قابلية القضاة للعزل

مادة ٧٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) رجال التضاء والنيابة العامة - عدا معاوني النيابة - غير قابلين للمرل ولا يذتل مستشارو محكمة النقض الى محاكم الاستئناف أو النيابة العامة الا برضائهم •

### الفصل الرابع ف مرتبات القضاة ومعاشاتهم

وادة ١٨ سـ تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر الأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة •

هادة 79 — ( مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٣ ) استثناء من أحكام قوانين المائسات ، لا يجوز أن ييقى فى وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك أذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد فى المفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو مانه بيقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه الدة فى تقرير الماش أو الكالمأة .

هادة ٧٠ – ( الفقرة الأخيرة حستبدلة بالقانون رقم ١٧ لمسنة ١٩٧٦ ) استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين الماشات لا يترتب على استقالة القانمي سقوط حقه في الماش أو الكافأة .

وتعتبر استقالة القاضى مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل اذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط ٠

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش القاضى أو مكاغاته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشطها أو آخر مرتب كان يتفاضاه أيهما أصلح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الماه الوظيفة أو الوغر ه

### الفصل الخامس ف واجبات القضاة

مادة ٧١ - بؤدى القضاة - قبل مباشرة وظائنهم - اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم القوانين •

ويكون أداء رئيس محكمة النقض اليمين أمام رئيس الجمهورية •

ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض ورؤسساء محاكم الاستثناف ونوابهم أمام الجمعية العامة لمحكمة النقض •

ويكون أداء اليمين بالنسبة للمستشارين بمحكمة النقض ومصاكم الاستثناف أمام احدى دوائر محكمة النقش أما من عدا هؤلاء من رجال القضاء فيؤدون اليمين أمام احدى دوائر محلكم الاستثناف •

مادة ٧٧ سـ لا يجوز المقاضى القيام باى عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته ٠

( م ٣٦ ... موسوعة مصر ... ج ١٩ )

477 ..... قف .....

ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منم القاضى من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها ٠

مادة ٧٣ - يحظر على المعاكم ابداء الآراء السياسية .

ويحظر كذلك على القضاة الاشتمال بالعمل السياسي ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشحب أو الهيئات الاقليمية أو التنظيمات السياسية الا بعد تقديم استقالتهم •

مادة ٧٣ مكرر — ( مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ) يسوى الماش المستحق للقاضى الستقيل طبقا للمادة السابقة والذى رشح نفسه لعضوية مجلس الشعب ، وفقا للقواعد الآتية :

- (1) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المائس سبعا وعشرين سنة فاكثر يحصل على معاش يساوى أربعة أخماس آخر مربوط البرظيفة التى كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الأصلى الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له •
- (ب) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى الماش عشرين سنة وتقلن عن سبع وعشرين سنة ، تضاف خمس سنوات أغتراضية الى مدة خدمته بشرط آلا بجاوز سنة أغتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يتل الماش الذي يحصل عليه عن ثلاثة أغماس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو ثلاثة أغماس الرتب الأصلى الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح لسة •
- (ج) من بلغت مدة خدمته المصوبة فى الماش خمس عشر سنة وتقل عن عشرين ، تضاف تخمس سنوات المتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه المتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل الماش الذي يعمل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التي كان يشاطا أو نصفة الرتب الأصلى الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح لسه •

واذا لم ينجع القاضى المستقيل فى الانتخابات ، وحصل على ضر عدد الأصوات المسعيحة التى أعطيت على الأقل ، صرف له الغرق بين الرتب الإصلى الذى كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين الماش الذى استحقه وفقا للقواعد السابقة ، وذلك لدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الاحالة الى الماش أو الوفاة أيهما أقرب .

وتسرى أحكام البنود ( أ ، ب ، ج ) على القاضى الذي يعين عضوا في مجلس الشحب •

مادة ٧٤ ــ لا يجوز القضاة افشاء سر الداولات ·

مادة ٧٥ ــ لا يجوز أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم قدابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ٠

كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو الدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يمتد بتوكيل المحامى الذى تربطه بالقاضى الصلة المذكورة اذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضى بنظر الدعوى •

مادة ٧٦ سيجب أن يقيم القاضى فى البلد الذى يكون فيه مقر عمله • ويجوز لوزير العدل لظروف استثنائية أن يرخص للقاضى فى الاقامة فى مقر المحكمة الابتدائية التابع لمها أو فى بلد آخر يكون قريبا من مقسر عمله ويكون انتقاله فى هذه الحالة على نفقة الحكومة بالوسيلة التى يراها رئيس المحكمة ويمتعدها وزير المدل •

ويجوز أن تعد لرجال القضاء والنيابة أماكن للاتقامة أو الاستراهة

٥٦٤ ..... قضــــــــا:

وتنظم بقرار من وزيد المدل الاحكام المتعاقة بتخصيص هذه الاماكن وتحديد الأجر الذي يلزم به المنتفعون بها (۱) .

مادة W ــ لا يجوز القاضى أن يتميب عن مقر عمله قبل المطار رئيس المكمة •

ولا أن ينقطع عن عمله لغير سبب مفاجىء قبسل أن يرخص له فى ذلك كتابة غاذا أخل القاضى بهذا السواجب نبهه رئيس المحكسة الى ذلك كتابة و وفضلا عن ذلك فانه اذا زادت مدة الانقطاع بدون ترخيص كتابى عن سبعة أيام فى السنة اعتبرت المدة الزائدة اجازة عادية لمدة تصميم من تاريخ اليوم التالى لآخر جلسة حضرها التاضى وتنتهى بعودته الى حضور جلساته غاذا استمر القاضى فى مخالفة هذه المادة وجب رنع الامر الى مجلس التأديب •

ويعتبر القاضى مستقيلا اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متملة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله ٧٠. •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم استخدام المساكن والاستراحات القضائية ( الوقائع المصريسة في ١٩٨٠/٧/٣١ -- العدد ١٧٨ ) ٠

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأن :

النص في المادة ٧٧ فقرة ٣ و ٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ يدل – وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ـ على ان خدمة القاضي تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية في حكم الجزاء ، اذا انقطع عن عمله مدة تستطيل الى الثلاثين يوما كاملة ولو كان هذا الانقطاع عقب اجازة أو اعارة أو ندب ، فعدم عودة القاضي الى عمله بعد مدة اعارته ، شأنه في ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون اذن ، يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة الا اذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه اعذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، اذ

آ<del>ن \_\_\_\_اء ....</del>اء ...... ٥٦٥

فاذا عدد وقدم أعذارا عرضها الوزير على مجلس القضاء الأعلى مان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفى هذه الحالة تحسب مدة المياب الجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة عادية بحسب الأحوال •

## الفصل الخامس مكررا (١) مجلس القضاء الأعلى

مادة ٧٧ مكررا سايشكل مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض وبعضوية كل من :

رئيس محكمة استئناف العاهرة .

النائب المام •

أقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض •

أقدم اثنين من رؤساء مطكم الاستثناف الأخرى •

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه

<sup>(</sup>۱) الفصل الخامس مكررا مضاف بالقانون رقم ۱۳۵ : . . . ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۲/۳/۳۱ ... "عدد ۱۳ مكرر ) .

يط محله في رياسة المجلس أقدم نوابه ، وفي هذه المائة ينضم الى عضوية المجلس أقدم نواب رئيس محكمة النقض من غير المضوين الشار اليها في الفقرة السابقة وعند خلو وظيفة أحد أعضاء المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه ، يحل محل النائب المام أقدم نائب عام مساعد أو من يقوم مقامه ، ويحل محل رؤساء محاكم الاستثناف من يليهم في الاقدمية من النواب ،

مادة ٧٧ مكررا (٢) - يختص مجلس القضاء الأعلى بنظر كل مسا يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب واعارة رجال القضاء والنيابة المامة وكذلك سائر شئونهم على النحو المين في هذا القانون •

وبيب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتطقة بالقضاء والنبيابة المسامة .

مادة ٧٧ مكررا (٣) - يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمحكة النقض أو بوزارة المدل بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير المدل و ولا يكون المقاده صحيحا الا بحضور خصة من أعضائه على الأقل ، وتكون جميع مداولاته سرية •

وتصدر القرارات بأغلبية العاضرين وعند تساوى الأصوات يدجح الجانب الذى منه الرئيس •

ويكون للمجلس بأغلبية أعضائه تعديل مشروع الحركة القفسائية بالنسبة العسائل التي يشترط القانون موافقته عليها ه

وللمجلس أن يدعو مساعد وزير المدل لشئون التفتيش القفسائي أو أحد وكلاء التفتيش القضائي لاستيضاحه في المسائل المروضة عليه وله كذلك أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات والأوراق •

ملاة ٧٧ مكررا (٤) \_ يضع المجلس لائمة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ه

ويجوز المجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يغوضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل .

# الفصل السادس في التفتيش القضائي

مادة ٧٨ س تشكل بوزارة المدل ادارة المتنيش القضائي على أعمال القضاة والرؤساء بالمحلكم الابتدائية وتؤلف من مدير ووكيل يختاران من مستشارى محكمة النقض أو محلكم الاسستثناف ومن عدد كاف مسن المستشارين والرؤساء بالمحلكم الابتدائية •

ويضع وزير المدل لائحة للتفتيش القضائي بموافقة مجلس القضاء الأعلى •

ويجب أن يحاط القضاة علما بكل ما يودع فى ملفات خدمتهم ملاحظات أو أوراق أخرى •

وتقدر الكفاية باحدى الدرجات الآتية :

كف، ــ فوق المتوسط ــ متوسط ـــ أقلًا من المتوسط •

ويجب اجراء التفتيش مرة على الإقل كل سنتين ، ويجب ايـــداع التفتيش في خلال شهرين على الإكثر من تاريخ انتهاء التفتيش .

ولوزير المدل أن يحيل الى مجلس القضاء الأعلى ما أحسم : ... من الأمور المتملقة بالتفتيش على أعمال تضاة ... 87۸ .....

## الغصل السابع في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة

مادة ٧٩ سـ يخطر وزير المدل من يقدر بدرجة متوسط أو أكل مـن المتوسط من رجال القضاء والنيابة المامة بدرجـة كفايته ، وذلك بمجرد انتهاء ادارة التفتيش المفتصة من تقرير كفايته - ولن أخطـر الحق فى التظلم من التقدير في ميماد خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار -

كما يقوم وزير المدل — قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ أسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية — بثلاثين يوما على الأقل باخطار رجال القضاء والنيابة المامة الذين حل دورهم ولسم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التى فصل نيها وفقا للمادة (٨١) أو فات ميماد التظلم منها ويبين بالإخطار أسباب التخطى ولن أخطر الحق فى التظلم فى الميماد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

ويتم الاخطار المشار اليه في الفقرتين السابقتين بكتاب مسجل بعلم الوصدول •

مادة ٨٠ ـ يكون النظلم بعريضة تتدم الى ادارة التفتيش التضائى بوزارة العدل وعلى مخذه الادارة ارسال التغلم الى اللجنة المشار اليها في المنانية من المادة السابقة خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التغلم ٠

هادة ٨١ -- (١) تفصل اللجنة المذكورة في التظلم بعد الاطلاع على

 <sup>(</sup>١) الفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٧/١١ – العدد ٢٨ ) ورقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ – العدد ١٣ مكرر ) •

الأوراق وسناع أقوال المتظلم ويصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليها وقبل اجراء الحركة القضائية •

وتقوم اللجنة أيضًا عند نظر مشروع الحركة القضائية بفعص تقارير كناية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كف، •

ولا يجوز لها النزول بهذا التقدير الى درجة أدنى الا بمد اخطسار صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول لسماع أقواله ، وبعد أن تبدى ادارة التفتيش المختمة رأيها مسببا فى اقتراح النزول بالتقديد

ويكون قرار مجلس القضاء الأعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول •

ملاة AT - ( معدلة بالتانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ وملماة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) •

مادة ٨٣ سـ (١) تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالفاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من تستونهم عتى كان مبنى

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بالقانونين رقم 11 اسنة ۱۹۷۳ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۳/۷/۱۲ ــ العدد ۲۸ ) ورقم ۳۵ اسنة ۱۹۸۶ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۸۶/۲/۱۲ ــ العدد ۱۲ مكرر ) وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية نص الفقرة الأونى من المادة ۸۳ من قانون السلا القضائية فيما كان قد تضمنه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقا رجال القضاء والنيابة العامة أمام الدوائر المختصة حقا السلامين عليات المغاء القرارات الانبية النها التعلق بالفصل في طلبات المغاء القرارات الانبية النها التعلق بالمعربة المهاء القرارات الانبية النها التعلق بالمعربة المهاء المعربة المهاء المعربة المهاء العدد ۲۱ مناه المعربة المهاء العدد ۲۱ مناه المعربة المهاء 
٥٧٠ ..... تفيير

الطلب عيما في الشكك أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة (١) •

كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل فى طلبات التعويض عن تلك القرارات (٢) •

وتختص أيضا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبسات والماشات والكافات المستحقة لرجال القضاء والنيابة المامة أو لورثتهم •

<sup>(1)</sup> قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة من قانون السلطة القضائية رقم 12 لسنة ۱۹۷۳ المعدلة بالقانون رقسم 2 لسنة ۱۹۷۳ المعدلة بالقانون رقسم 2 لسنة ۱۹۷۳ يعلى على أن ولاية هذه المحكمة مقصورة على الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة لالفاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ، وذلك عدا النقل والندب ولما كان القرار الادارى هو افصاح الجهة الادارية المفتصة عن ارادتها الملزمة في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد احداث اثر قانون معين ، وكانت في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد احداث اثر قانون معين ، وكانت ليست من قبيل تلك القرارات الادارية النهائية وإنما مجرد عمل تحضيرى لا يترتب عليه بذاته احداث اثر في المركز القانوني للطالب والذي لا يتحدد الا بصدور القرار الجمهورى بالفصل ، فإن الطعن في قرار المجلس وطلب الغائه يكون غير جائز ، ( نقض مدني ۱۹۸۱/۱۲/۲۹ مدونتنا الهبية العدد الثاني ... فقرة ۱۲۰۸ ) ،

<sup>(</sup>٣) قضت محكمة النقض بان مفاد النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن طلبات التعويض التي تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بصا تختص بالغائه من القرارات الادارية ، ويشترط لاختصاص تلك الدوائر بالغاء القرارات الادارية النهائية أن تكون متعلقة بشان من شئون رجال القضاء أو المنيابة العامة ، والمقصود بشئون هؤلاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على التحاقهم بها ، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ٢٦٥ لسنة على التحاقهم بها ، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ٢٦٥ لسنة المعامنة من اغفال تعيين الطالب في النيابة - والذي يطلب التعويض عنه قد صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء ، فان المحكمة لا تكون المختصة بنظر الطلب ، ( نقض مدني ١٩٨٠/٤/١٥ - مدونتنا الذهبية ..

<u>ئنے۔۔۔۔۔</u>اء ....اء

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضوا في مجلس القضاء الأعلى اذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب بسببه .

أما القرارات المتعلقة بالترقية في غير الحالة المنصوص عليها في البند أولا والقرارات المتعلقة بالتميين أو النقل أو الندب ، غلا يجوز الطمن غيها - بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى - بأي طريق من طرق الطمن آمام أي جهة ٠

مادة AS ... يرفع الطلب بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتملقة بأسماء المخموم وصفاتهم ومحال اقامتهم موضوع الطلب وبيانا كافيا عسن الدعوى •

وعلى الطالب أن يودع مع هذه البريضة صورا منهـــا بقدر عـــدد المفصوم مع هالهظة بالمستندات المتى تؤيد طلبه ومذكرة •

ويمين رئيس لدائرة أحد مستشاريها لتحمسير الدعسوى وتعيئتها للمرافعة وله اصدار القرارات اللازمة لذك .

وعلى تلم الكتاب اعلان الخصوم بصورة من العريضة مع تكليفهم المضور في الجلسة التي تحدد لتحضير الدعوى ٠

وبعد تحضير الدعوى يحيلها المستشار المعين الى جلسة يحددها أمام الدائرة للمرافعة في موضوعها •

ولا تتصل رسوم على هذا الطلب •

مادة ٨٥ ــ يباشر الطّالب بجميع الاجراءات أمام الدائرة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه فى ذلك كله أحدا من رجال القضاء من غير مستشارى محكمة النقض •

ونيما عدا ما نص عليه فى المادة ٨٤ يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطمون نهيه فى الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينا (١) •

وتفصل الدائرة فى هذا الطلب بعد أن يتلو المستشار المين للتحضير تقريرا بيين هيه أسباب الطلب والرد عليها وبحصر نقط الخالف التى تتازعها الخصوم دون ابداء رأى فيها وبعد سماع الطلب والنيابة المامة وتكون آخر من يتكلم .

ويجرى تحضير الدعوى والغصل فيها على وجب السرعة وتكسون الأحكام الصادرة فيها نهائية غير قابلة للطمن بأى طريق من طرق الطمن أو أمام أى جهة قضائية أخرى •

## القصل الثامن في الاجازات

مادة ٨٦ ــ المقضاء عطلة قضائية تبدأ كل عام من أول يولية وتنتهى في آخر سبتمبر ه

وتنظيم الجمعيات العامة للمحاكم الجازات القضاة خسلال العطلسة القضائية •

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بانه لما كان تعديل اقدمية الطالب لا يتاتى الا بالغاء قرار تعيينه فيما تضمنه من تحديد تلك الاقدمية ، فان طلبه يكون من طلبات الالغاء التى يتعين تقديمها عملا بالمادة ٨٥٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشان به أو علمه به علما يقينيا ، لما كان ذلك وكان قرار تعيين الطالب مساعدا للنيابة والمتضمن تحديد اقدميته قد نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٢/١٨ ، وكان الطلب لم يقدم الا في ١٩٨١/١٢/٠ فانه يكون غير مقبول لتقديمه بعد المعاد ، ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٨ س مدونتنا الذهبية – العدد الثانى – فقرة ١٩٠١ ) ،

قفســــــــاء ......

وفي جميع الأهوال لا يجوز أن تجاوز مدة الاجازة شهرين بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم ، وشهرا ونصف بالنسبة أن عداهم ،

مادة ٨٧ سـ تستمر محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية والجزئية في أثناء العطلة القضائية في نظر المستمجل من القضايا ، وتعين هذه القضايا بقرار من وزير المعدل بعد ألهذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٨٨ سـ تنظم الجمعية العامة لكل محكسة العمل أثناء المطلسة القضائية فتمين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من القضاة بالممل فيها ويصدر بذلك قرار من وزير العدل و

ولا منهم ١٨ سالا برخص للقضاة في اجازات في غير العطلة القضائية الا لمن قام منهم بالمحل خلالها وكانت الحالة تسمح بذلك ومسع ذلك يجسوز الترخيص في اجازات لظروف اسستثنائية وذلك كله في حسدود القوانين واللوائح الخاصة باجازات العاملين المدنيين بالدولة •

هادة ٩٠ سـ تكون الاجازات المرضية التي يحمل عليها القضاة لدة مجموعها سنة باعتبار كل ثلاثة سنوات بمسرتب كامل واذا لم يسستطع القاضي المودة الى عمله بعد انقضاء السنة جاز لمجلس القضاء الأعلى أن يرخص لسه في امتداد الاجازة لمدة سنة أخرى بثلاث أرباع المرتب و

وللقاضى في حالة المرض أن يستنفد متجمد اجازاته العادية بجسانب ما يستحقه من اجازاته المرضية •

وذلك كله مم عدم الاخلال بأحكام أى قانون أصلح •

مادة ٩٠ سد اذا لم يستطع القاضى بسبب مرضه مباشرة عمله بعسد التضاء الاجازات المقررة فى المادة السابقة أو ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق غانه يحال الى الممائن

بقرار جمهورى يصدر بناء على طلب وزير المدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ه

ويجوز للمجلس الذكور فى خده الحالة أن يزيد على خدمة القاضى المصوبة فى الماش أو المكافاة مدة اضافية بصفة استثنائية على ألا تجاوز. هذه المدة الاضافية مدة المخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقرر للاحالة الى الماش بمقتضى هذا القانون •

كما لا يجوز أن تزيد تلك الدة على ثماني سنوات ولا أن يكسون شائها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على أربعة أخماس هرتبه ه

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعلش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه القاضى أو يستحقه عند انتهاء خدمته اذا كانت مدة الفدمة المصوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة .

ويسرى حكم الفقرتين السابقتين في حالة الوغاة • `

وأف جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد الماش عن الحد الأقمى المقرر بمقتضى قوانين الماش ٠

مادة Ar سـ (١) ـ ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس

<sup>(</sup>۱) صُدر القانون رقم ٣٦ اسنة ١٩٧٥ بانشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٦/٢٦ ـ العدد ٢٦ ) ، المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ ٠

كما صدر في هذا شان قرار وزير العدل رقم 200 سنة 1941 بتنظيم مندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية ، المعدل بالقرارات ارقام 22 لسنة اسنة 1947 ( الوقائع المعرية في 1947/۲۲ ـ ا المعدد 23 ، الاستدراك المنشور بالوقائع المعرية في 1947/۲/۱۹ ـ المعدد 17 ) ولا لسنة 1947 ( الوقائع المعرية في 1947/۲/۱۹ ـ المعدد 10 ) و

الأعلى للمبتات القضائية المخدمات الصحية والاجتماعية لرجل القضساء والنيابة المامة وشروطها •

وللقاضى أو عضو النيابة الذى يصلب بجرح أو بمرض بسبب أداء وظيفته استرداد مصاريف الملاج طبقا للمستندات المقمدة من القومسيون الطبى المام وذلك بقرار من وزير المدل م

#### الفصل التاسع في مساملة القضاة تاريبيا

مادة ٩٣ - لوزير المدل حق الاشراف على جميع المحاكم والقضاة . ولرئيس كل محكمة وللجمعية المامة لكل محكمة حق الاشراف على القضاة التابعين لها .

مادة ٩٤ - لرئيس المحكمة - من تلقاء نفسه أو بناء على قسرار الجمعية المامة بها حق تتبيه القضاة الى ما يقم منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد - سماع أقوالهم ويكون التتبيه شفاها أو كتابة وفي الحالة الأخيرة ببلغ صورته اوزير المدل ٠

والتاضى أن يمترض على التنبية الصادر اليسه كتابة مسن رقيس المحكمة بطلب برغم - خلال أسبوع من تاريخ تبليغه ايساه الى اللجنسة النصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية

به ۱۹۸۷ ( ذات الاشارة السابقة ) و ۱۶۷۰ لسنة ۱۹۸۸ ( الوقائع الممرية في ۱۹۸۸ ( الوقائع الممرية في ۱۹۸۸ – العدد ۱۹۱۱ و ۱۹۲۰ لسنة ۱۹۸۹ ( الوقائع الممرية في ۱۹۷۳/۱۹۸۹ – العدد ۲۷۵ و ۱۹۷۳ لسنة ۱۹۹۹ ( الوقائع الممرية في ۱۹۷۰/۱۸۲۸ – العدد ۲۰۰ و ۱۹۲۰ لسنة ۱۹۹۰ ( الوقائع الممرية في ۱۹۷۰/۱۹۷۱ – العدد ۲۰۰ ) و ۱۹۷۰ لسنة ۱۹۹۰ ( الوقائع الممرية في ۱۹۷۰/۱۱/۱۲ – العدد ۲۵۷ ) •

ولهذه اللجنة اجراء تحقيق عن الواقعة التي كلنت محلا المتنبية أو تندب اذلك أحد أعضائها بعد سعاع أقوال القاضي ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كان لم يكن وتبلغ قرارها الى وزير المدل ولا يجوز لن أصدر التنبيه أن يكون عضو بهذه اللجنة ويحل محله من يليه ف الأقدمية •

ولوزير المدل حق تنبيه الرؤساء بالمعاكم الابتدائية وقضاتها بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم أذا كان التنبيه كتابة حق الاعتراض أمام اللجنة المسار اليها •

وفي جميع الأهوال اذا تكررت المفالفة أو استمرت بعسد مسيرورة التنبيه نهاتيا رفعت الدعوى التأديبية •

مادة م استثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة الى المكان تمين اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة بناء على طلب النائب العام المحكمة التي يكون لها أن تفصل فى المجنع أو الجنايات التي قد تقع من القضاة ولو كانت غير متطقة بوظائفهم .

مادة ٩٩ ــ في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض عسلى القائمي وحبسه احتياطيا الا بعد المصول على أذن من اللجنة المصوص عليها في المادة ٩٤ ٠

وفى حالة التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القانس وحبسه أن يرغم الأمر الى اللجنة المذكورة فى مدة الاربع والمشرين ساعة التالية وللجنة أن تقرر أما استمرار الحبس أو الافراج بكفالة أو بغير كمالة وللقلفى أن ينطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر عليها •

وتحدد اللجنة مدة الحبس فى القرار الذى يصدر بالحبس أو باستعراره وتراعى الاجراءات السائفة الذكر كاما رأى أستعرار الحبس الاحتياطي بعد انقضاه المدة التي أقرتها اللجنة ٠ قف \_\_\_\_\_ق

وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتفاد أى اجراء من اجراءات التمقيق مع التاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جناية أو جنمة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب المام •

ويجرى حبس القضاة وتنفيذ المقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم في أماكن مستقلة عن الأماكن المخمسة لحبس السجناء الأخرين .

ملدة 77 سيترتب هتما على هبس القاضى بناء على أمر أو حكم وتنه عن مباشرة أعمال وظيفته هدة هبسه .

ويجوز لمجلس التاديب أن يأمر بوقف القلفى عن مباشرة أعمـــال وطيفته في أثناء اجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه وذلك

سواه من تلقاء نفسه بناء على طلب وزير المسدل أو الغائب العام أو رئيس المحكمة أو بناه على قرار الجمعية العامة .

ولا يترتب على الوقف عرمان القاضى من مرتبه مدة الوقف ومسع ذلك يجوز لمجلس التاديب حرمانه من نصف الرتب •

والمجلس في كلُّ وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والمرتب •

مادة ٩٨ سـ تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس تأديب يشكل على النحو الآتى:

رئيس محكمة النقض رئيس محكمة النقض أعساء أعساء أعساء أعساء أعساء أعساء أعساء أعساء النقض أعساء أعساء النقض أ

وعند خلو وظينة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه يط مجله الأقدم قالأقدم من أعضاء المجلس •

وعند غياب أحد مستشاري محكمة النقض أو وجود مانع لديه يكمل المدد بالأقدم من رؤساء محاكم الاستثناف ثم من أعضائها •

وعند غياب أحد مستشاري محكمة النقض أو وجود مانع لديه يكملُ العدد بالأقدم في هذه المحكمة •

ولا يمنع من الجلوس في هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك في طلب الاحالة الى الماش أو رفع الدعوى التأديبية •

مادة ٩٩ ــ تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب وزير المدل من تلقاء نفسه أو بناء على القتراح رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي •

ولا يقدم هذا الطلب الا بناء على تحقيق جنائى أو بناء على تحقيق ادارى يتولاه أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة استثناف يندبه وزيد العدل بالنسبة الى المستشارين أو مستشار من ادارة التفتيش التضائى بالنسبة الى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاتها •

ويخطر مجلس التأديب بالطلب ، فاذا لم يقم النائب العام برغم الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الطاب جاز لمجلس التأديب أن يتولى بنقسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب •

مادة ١٠٠ ــ ترفع الدعوى التأديبية بعريضة تشتمل على التهمسة والأدلة المؤيدة لها وتقدم لمجلس التأديب ليصدر قراره باعلان القاضى للحضور أمامه ٠

مادة ١٠١ - يجوز للمجلس أن يجرى مسابيراء لازما من التحقيقات وله أن يندب أحد أعضائه للقيام بذلك •

مادة ١٠٢ - أدا رأى مجلس التأديب وجها للسمير في اجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف القاضى المضور بمبعاد أدبوع على الأمل بناء على أمر من رئيس المجلس •

ويجب أن يشمل طلب المضور على بيان كاف لموضوع الدعسوي وأدلة الاتعام ٠

مادة ١٠٣ - عند تقرير السير في اجراءات المعاكمة يجسون الجاس التأديب أن يأمر بوقف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقدر أنه في أجازة حتمية حتى تنتهى المحاكمة •

وللمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والأجازة المذكورة •

مادة ١٠٤ ــ تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة القاضي أو الطالته الى الماش •

ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقمة •

مادة 100 ـ لجاس التاديب أو الستشار المنتدب للتحقيق السلطة المفولة لمحاكم الجنع فيما يختص بالشهود الذين يرى فائدة من سماع أقوالهم 0

هادة ١٠٦ — تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ·

ويحكم مجلس التأديب بعد سماع طلبات النيابة المامة ودفساع القاضي المرفوعة عليه الدعوى ويكون القاضي آخر من يتكلم و

ويحضر القاضى بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن ينيب فى الدفاع عنه أحد رجال القضاء من غير مستشارى محكمة النقض • وللمجلس دائما الحق فى طلب حضور القاضى بشخصه واذا أم يحضر القامى أو لم ينيب عنه أحدا جاز الحكم فى غيبته بعد التعقيق من محة العلاسه ،

مادة ١٠٧ - يجب أن يكون الحكم المسادر فى الدعوى التاديبية مشتملا على الأسباب التي بنى عليها وأن نتلى أسبابه عند النطق ب فى جلسة سرية ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق •

مادة ١٠٨ - المقوبات التأديبية التي يجوز توقيمها على القضاة هي اللوم والمزل •

مادة ١٠٩ - يقوم وزير المدل بابلاغ القاضي مضمون الحكم المسادر بعزله خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره ونتول ولاية القاضي من تاريخ ذلك التبليغ •

مادة ١١٠ ــ يتولى وزير المدل تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس التأديب ويصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة المغزل .

ويعتبر تاريخ العزل من يوم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية • كما يصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من وزير المعدل على الا ينشر-هذا القرار في الجريدة الرسمية •

مادة 111 — ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) اذا ظهر في أي وقت أن القاضى فقد أسباب الصلاحية لولاية القضاء لغير الاسباب الصحية برفع طلب الاحالة الى الماش أو النقل الى وظيفة آخرى غير تضائية من وزير المدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة الى المبلس المشار اليه في المادة ٩٨ (١) ولهذا المجلس — اذا رأى محلا

 <sup>(</sup>١) قفت محكمة النقض بأن عمل المجلس المخصوص عليه في المادة
 ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في دعوى الصلاحية

السير في الاجراءات أن يندب عند الاقتضاء أحد أعضائه لاجراء مسا يلزم من التحقيقات ، ويدعق المجلس القلضي للحضور أمامه بميماد ثلاثة أيسام •

وبعد سماع طلبات ممثل النيابة العامة ودفاع القاضى أو من ينوب عنه يصدر المجلس حكمه مشتملا على الأسباب التي بنى عليها أما بقبول الطلب واحالة القاضى الى الماش أو نقله الى وظيفة أخرى غير قضائية وأحا برغضه الطلب •

ويطبق في شان هذا الطلب احكام المواد ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٠٠ ، ١٠٧ من هذا القانون .

والمجلس أن يقرر أن القاضى فى اجازة حتمية بعرتب كامل ألى أن يصدر حكمه فى الوضوع •

وتسرى أهكام هذه المادة على أعضاء النيابة العامة ، ويوفع الطّلب ف شانهم من وزير المدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النائب العام .

مادة ١١٢ سيعرض وزير المدل على المجلس المسار اليه فى المادة المراسات المدلام المدلام المراسات المحلم الابتدائية والقضاة ومن في درجتهم من رجال النهابة المامة الذين حصلوا أو يحصلون على تقريرين متواليين بدرجة أقل من المتوسط ويقوم المجلس بنحص حالتهم غاذا تبين صحة التقارير أو صيرورتها نهائية بالتطبيق أنص المادين ١٨ عرر احالتهم الى المادس أو نقلهم الى وظليفة أخرى غير قضائية م

لا يعتبر من قبيل المحاكمة التاديبية بل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد تقييم لحالة القاض في مجموعها من حيث عالمديته للمتعرار في وظبفته القضائية ٠ ( نقض ١٩٨١/١٢/٨ - الطلب رقم ١٥ امنة ٥٠ ق ) ٠

مادة ١١٣ سـ يجوز للمجلس المسار اليه في المادة ٩٨ في قراره الصادر بالاحالة الى الماش وفقا للمادة السابقة أن يزيد على مدة المحدمة مسدة المائية لا تزيد على سنتين •

وفى حالة صدور قرار بنقل القاضى الى وظيفة أخرى ينقل بقرار من رئيس الجمهورية الى وظيفة تعادل وظيفته القضائية وينعتفظ بمرتبه غيبا حتى ولو جاوز نهاية مربوط الوظيفة المنقول اليها •

ويمنح من ينقلون طبقا للفقرة السابقة درجة شخصية في الجهة التي ينقلون اليها تسوى على أول برجة أصلية تخلو في تلك الجهة و

مادة ۱۱۴ ــ يقوم وزير العدل بابلاغ القاضى بعضاون القرار الصادر بالاحالة الى المعاش أو الخقل الى وظيفة غير تضائية خلال ثمانية وأربعين ساعة من وقت صدوره وتزول ولاية القاضى من تاريخ ذلك التبليغ ٠

مادة ١١٥ سـ يتولى وزير المدل تنفيذ القرارات المادرة بالاحالة الى الممادر و المعادرة بالاحالة الى المعاش من يوم نشر القرار الجمنورى بالجريدة الرسمية •

# الباب الثالث في النيابة العامة اللصّل الأول في التعبيّن والترقية والأقدميّة

مادة ١١٦ - يشترط فيمن يمين مساعدا بالنيابة العامة أن يكسون مستكملا الشروط البينة في المادة ٣٨ على ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة و

ويشترط نيمن يعين معاونا بالنيابة العامة أن يستكمل هذه الشروط على ألا تقل سنه عن تسم عشرة سنة •

ولا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاونى النيابة فى وظيفة مساعد الا بعد تأدية امتحان تحدد شروطه وأحكامه بقرار مسن وزير المدل (١) بعد موافقة المجلس الأعلى للعيثات القضائية وبشرط أن يكون متيدا بجدول المستفلين أمام المحاكم الابتدائية أن كان محاميا أو أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشتفلا بحعل قانونى أن كان من النظراء (١) و

فاذا كان من اجتاز الامتحان من أعضاء الادارات القانونية بالحكومة أو المهيئات أو المؤسسات المامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها تنقل درجته عند تميينه بالنيابة المامة باعتمادها المالي المدرج لها في ميزانية الجهة التي كان يعمل بها الى ميزانية وزارة المعدل •

مادة ١١٧ - يكون التميين في وظيفة وكيل النائب المام وفي الوظائف الاخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة أو من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة وكيل أو من بين رجال القضاء على أنه يجوز أن يمين مباشرة في وظيفة وكيل النائب المام الموظفون المنيون بادارة قضايا الحكومة ونظراؤهم بمجلس الدولة والنيابة الادارية والميدون باقسام القانون بجامعات جمهوريسة مصر العربية متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الاتل وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب المام أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة ، والمحامون المستغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الاتل ،

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل رقم ۷۰۹ لسنة ۱۹۷۵ بشأن تحديد شروط ولحكام امتحان التعيين في وظائف مساعدي النيابة العامة من غير معاوني النيابة ( الوقائع المصرية في ۲۲ ۱۹۷۵/۷ ــ العدد ۱۶۲ ) ، المعدل بالقرار رقم ۱۲۷۷ سنة ۱۹۷۵ -

<sup>(</sup>٢) صدر قرار وزير العدل رفم ٩٣٢ لسنة ١٩٧٥ بشان تحديد شروط ونظام التعيين في وظائف معاوني النيابة العامة من بين امناء السر بالمحاكد والنيابة العامة والمعاونين القضائيين للتنفيذ ( الوقائع المصريسة في ١٩٧٥/٧/٢٩ سد العدد: ١٧٤ م.٠

2A0 ......

ويجوزُ أن يُعين مباشرة وكلاه النائب العام من الفئة المعتازة من الفئتين (ب، ١) أو رؤساه نيابة من الفئتين (ب، ١) من توافرت فيهم الشروط البيئة بالمادتين ٢٩ ، ٤١ هسم الاحوال ٠

مادة ١١٨ سـ لا يجوز أن تقل نسبة التديين من المحامين المستغلين بمهنة المحاماة عن الربع في وغليفة وكيل النائب المام وما دونها •

هادة ۱۱۹ سـ (1) يعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رؤساء جماكم الاستثناف أو مستشارى محكمة النقض أو المحامين المامن الأول على الأقل و

وللنائب العام أن يطلب عودته الى العمل بالقضاء وفي هذه الحالة تحدد أقدميته بين زملائه وفق ما كانت عليه عند تعيينه نائبا عاما ، مع احتفاظه بعرتباته وبدلاته بصغة شخصية ٠

ويكون تسيين النائب العام المساعد والمحامى الدام الأول وباقى اعضاء أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بمد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى اذا كان التميين غير منطوعلى ترقية ، غاذا انطوى عسلى ترقية أو كان من غير رجال القضاء والنيابة العامة يكون بموافقة المجلس •

ولا يجوز أن يعين فى وظيفة المحامى العام الا من توافرت تميه شروط التميين فى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف عدا شروط السن المنصوص عليه فى المادة ٣٨ بند ٢ • ويعتبر تساريخ التعيين أو الترقية من تساريخ موافقة أو أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى •

 <sup>(</sup>١) الفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٨/١١ - العدد ٣٣ تابع ) والمادة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ) ٠

قفي سيسيب اء .....ا

مادة ١٢٠ - يؤدى أعضاء النيابة قبل استعلهم بوظائهم اليمين بالميمة المبينة في المادة ٧١ من هذا القانون ٠

ويكون أداء النائب العام اليمين أمام رئيس الجمهورية ، أما أعضاء النيابة الآخرون فيؤدون اليمين أمام وزير المدل بحضور النائب العام .

ملاة ١٣١ سـ ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) يكون تمين محل اتامة أعضاء النيابة ونقلهم خسارج النيسابة الكلية التابعين لها بقرار من وزير المدل بناء على اقتراح النائب العام وبحد موافقة مجلس القضاء الأعلى ، وللنائب العام حق نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المينين بها وله حق نديهم لخارج عذه الدائرة لمدة لا تزيد على ستة أشعر ،

وله عند الضرورة أن يندب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل مهام عام النيابة الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويكون لرئيس النيابة المنتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة قانونا للمحامى العام •

وللمحامى العام حق ندب عضو فى دائرته القيام بعمل عضو آخسر بتك الدائرة عند الضرورة •

مادة ١٩٢٧ — ( الفقرات الأولى والثانية والثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤) تشمل وظائف مدير التفتيش القسائى بالنيابة المامة ومدير ادارة النيابات ووكلاء هاتين الادارتين بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة المامة الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو محام عام على الإقل ، وتشمل وظائف أعضاء هاتين الادارتين بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة المامة معن لا تقل درجتهم عن رئيس نيابة ، وذلك لمدة قاملة للتجديد بقرار من وزير العدل ،

ويكون شغل وظائف مدير ووكلاء ادارة التغنيش بناء على عرشيح من النائب العام وبعد موافقة منجلس القضاء الأعلى و وتشغل سسسائر الوظائف الأخرى بالادارتين بناء على ترشيح النائب المام وبعد أخذ رأى مطلس القضاء الأعلى و

ويصدر بنظام أدارة تفتيش النيابات واختصاصها بقرار من وزير المدل بناء على اقتراح النائب العام وبموافقة مجلس القضاء الأعلى •

ويجب أن يحاط رجال النيابة علما بكل ما يودع بطفاتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى •

ويكون التقدير باحدى الدرجات الآتية :

كفي، \_ فوق المتوسط \_ متوسط \_ أتمل من المتوسط •

ويجب التفتيش على وكلاء النيابة من الفئة المعتازة مرة على الأهلَّ كل سنتين •

ويجب أيداع تقرير التفتيش فى خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش .

مادة ١٢٣ ــ تحدد مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول المحق بهذا القانون •

. مادة ١٢٤ ... تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفق القراءد المقررة لتحديد اقدمية رجال القضاء طبقا المادة ٥٠ •

### الغصل الثاني ف تاديب اعضاء النيابة

مادة ١٢٥ ـــ ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام وهم جميعا يتبعون وزير قف المستقام ....

المدل وللوزير حق الزهابة والأشراف على الميابة وأعضافها موالمسائلة والمسائلة والأشراف على جميع اعضاء النيابة •

وللمحامين العامين بالمحاكم حق الزقابة والاشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم «

دادة ١٢٦ ــ لوزير المدل وللنائب العام أن يوجه تنبيها لأعنساء النيابة الذين يخلو بواجباتهم اخلالا بسيطا بعد سماع أقوال عشسو اللهابة ويكون التنبيه شفاها أو كتابة •

ولمضو النيابة أن يعترض على التثبية الصادر اليه كتابة خسال اسبوع من تاريخ تبليغه اياء الى اللجنة المصوص عليها في الفقرة الثائية من المادة ٢ من المادة ٢ من المعانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شسان المجادي الأعلى الميات المعالية ٠

ولهذه اللجنة اجراء تحقيق عن الواقعة التى كأنت مخلا التثبيه أو تندب لذلك أحد أعضائها بعد سماع أقوال عضو النيابة ولها أن تؤيد التنبيه أو تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها الي وزير المدل ولا يجوز أن أصدر التنبيه المعترض عليه أن يكون عضوا باللجنسة ويط محله من يليسه في الاحدمة ه

وفى جميع الاحوال اذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التقيية نهائيًا رفعت الدعوى التأديبية •

ملاة ١٢٧ ستأديب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس التأديب المشار اليه في المادة ٨٥ من هذا القانون ٠

هادة ١٢٨ حـ العقربات التأديبية التي يحكم بها على أعضاء النيابة هي العقربات ذاتها التي يجوز الحكم بها على القضاة • مادة ٩٢٩ ـــ ( النقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) يقيم النائب العام الدعوى التأديبية بناء على طلب وزير الحدل •

والموزير والمنائب العام أن يقف عن العمل عضو النيابة الذي يجرئ ممه التحقيق الى أن يتم الفصل في الدعوى التاديبية •

وتتبع أمام مجلس التأديب القواعد والاجراءات القررة لمحاكمة القضاة .

ولا تمس أهكام هذا الفصل بالحق في فصل معاون النيابة أو نقله الى وظيفة غير تضائية بغير الطريق التأديبي وذلك بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى (١) .

#### الباب الرابع ف أموان التضاء

مادة ۱۳۱ ــ أعوان القضاء هم المحامون والخبــراء وأمناء السبر والكتمة والمحضرون والمترجعون •

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بان نص الفقرة الآخيرة من المادة ١٢٩ من قنون السلطة القضائية وان كان يرخص لجهة الادارة نقل عضو النيابة "عامة الى وظيفة غير قضائية بغير الطريق التاديبي الإ أن هذا النقل يجب أن يكون لموغ مقبول ( نقض ١٩٨٢/١/١٨ – الطعن رقم ٣ لسنة

<sup>(</sup>۲) معدلة بالقانون رقم 21 لدنة ۱۹۷۳ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۳ - العدد ۲۸ لسنة ۱۹۷۳ ( الجرددة الرسمية في ۱۹۷۳/۸/۲۸ ــ العدد ۳۵ مکرر )

مادة ١٩٢١ - المحامين دون غيرهم حق الحضور عن المغصوم أمام المحاكم والمحكمة أن تأذن للمتقامنين في أن ينيبوا عنهم في المراهسة أمامها أرواجهم وأصهارهم أو السخاصا عن توى قرباهم الى الدرجة الثالثة ،

مادة ١٣٣ ــ يعين القانون الشروط اللازم توافرها للاستغلا بالمحاماة ويبين حقوق المحامين وواجباتهم وينظم تأديبهم •

هادة ۱۲۴ ــ ينظم القانون الخبرة أمام جهات القضاء ولدى النيابة المامة ويعدد حقوق المخبراء وواجباتهم وطريقة تأديبيهم (١) .

# ألبات الخامس الماملون بالحاكم الفصل الأول احكام عامة

مادة 170 سيمين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب ووكيل له وعدد كاف من رؤساء الأقلام والكتاب والمترجمين .

ويمين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من المصرين . ويلحق مكل محكمة عدد كاف من النساخين والغرازين والطسباعين وللحجاب والسماة والفراشين والبستانيين وغيرهم من الماهلين .

مادة ١٣٦. سـ نيما عسدا ما نص عليه في هـذا القانون تسرى عــلى الماملين بالمحاكم الأحكام العامة للعاملين المدنيين بالمدولة .

<sup>(</sup>۱) انظر فيما بعد : المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ( الوقائع المصرية في ١٩٥٢/٦/٢٦ ـ العدد ٩٦ ) •

٠٠٠٠ ..... قفيسيسياء

ويكسون لرئيس محكمة النقض سلطات الوزير ووكيل الوزارة المصوص عليها في القوادين واللوائح بالنسبة العاملين بالمحكمة .

ويكون للنائب المام سلطات الوزير ووكيل الوزارة المسار اليها في الهنورة السابقة بالنسبة للماملين بالنيابة العامة •

### النصل الثاني الكتاب

مادة ١٣٧ - يشترط فيمن يمين كاتبا الشروط الواجب توافرها وفقا للاحكام العامة للتوظف في الحكومة عدا شرط الامتحسان القرر اشسطل الوظيفة و وعلى الا يقل المؤقل عد التنبين عن شهادة الثانوية العامة أو ما معادلها و

مادة ١٣٨ - تمقد فى محكمة النقض لجنة تشكل من رئيسها أو من يقوم مقامه مستشارين تختارهم جمعيتها العامة كل سنة ومن كبير كتابها أو من يقوم مقامه وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتملق بتششون كتابها من تمين ونقل وترقية ومنح علاوات ،

وتمقد فى محكمة استثناف القاهرة أجنة تشكل مسن رئيسها ومسن رؤساء محاكم الاستثناف وكبار كتابها ، وتختص هذه اللجنة باقتراح ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات •

وتعقد في النيابة المامة لجنة تشكل من المحامى العام الأول ومدير ادارة النيابات وسكرتير عام النيابات بها ، وتختص هذه اللجنة باقتراح كل مسا يتعلق بشئون كتاب النيابة العامة من تعيين ونقل وترقية ومنح علاءات ،

وتمقد فى وزارة المدل لجنة تشكل من وكيل الوزارة ومن مدير عام ادارة المحاكم ومدير عام الشئون الادارية وتختص هذه اللجنة باقتراح

كل مــا يتملق بشئون كتلب المعاكم الابتدائية من تميين ونظ وترقية وماح علاوات •

ويكون تمين الكتبة ونقلهم من دوائر محكمة الى أخرى وترقيتهم ومنحهم الملاوات بقرار من وزير المدلّ بمد الاطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل نيما يخصها ه

مادة ١٣٩ - يجوز تمين الحاصلين على اجازة الحقوق من احدى كليات الحقوق أو على شهادة أجنبية معادلة لها مع النجاح في امتحان المادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك في وظائف أمناء السر بالمحاكم والنيابة العامة وأقلام المحضرين ومعاونين تضائيين للتنفيذ ويكون العميين في الفئة من ٢٤٠ جنيها الى ٧٨٠ جنيها على أن تكون الأولوية للاكثر درجة في النجاح وعلى ألا تجاوز سن من معين في احدى هذه الوظائف ثلاثين منة ميلادية عند التعيين ٠

ويعفى المعينون من شرط الامتحان سواء عند التعيين أو عند الترقية .

ويجوز أن يتم التميين على أساس امتحان يحدد نظامه وشروطه بقرار من وزير المدل ويطلق على كل الماملين المذكورين في جميع المحاكم والنيابات لقب « أمين سر بالمحكمة أو النيابة » ولقب « مماون قضائي التنفيذ » بالنسبة ألى من يتولى أعمال المضرين ه

ويجوز أن يمين من حوّلا، في وظيفة مَماون نيابة من يظهر كفساية ممتازة في عمله ويستكمل الشروط اللازمة للتميين في هذه الوظّيفة والمينة في الفقرة الثانية من المادة ١١٦ ، ويتم التميين عن طريق مسابقة تحسدد شروطها ونظامها بقرار من وزير المدل بعد موافقة المجلس الأعلى الهيئات المضائية .

م هادة ١٤٠. - يكون تعيين الكتبة عن سبيل الاختبار مدة لا تعن عسن سنة ولا تزيد على سنتين ٠

- مادة 161 - لا يجوز ترقية من عين كاتبا من الفقة التي عين فيها للفقة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها بشرط أن يقفى فترة تدريب في الأعمال التي يقوم بها وقى المنهج الذي يصدر به قرار من وزير العدال •

ويعلى عملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ١٤٢ ـ يؤدي الامتحان عند الاقتضاء:

- (1) بمحكمة النقض وتقوم بــة اللجنة المسار اليها في الفقرة الأولى
   من الملاة ١٣٨٨ ٠
- (ب) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكتابعا ، وتقوم به اللجنة المسار اليها
   في الفقرة الثانية من المادة ١٣٨٠ .
- (ج) بكل محكمة ابتدائية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاض تختاره الجمعية المامة ، وكبير كتابها •
- (د) بمكتب النائب العام بالنسبة لكتاب نيابات محاكم الاستثناف ومحكمة النتفى ، وتقوم به اللجنة المشار اليها في المقرة الثانية من المادة مهم: ٧
- ( م) بكل نيابة كلية بالنسبة الكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس النيابة واحد أعشائها ، ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية مناذا كان الكاتب يمعل بنيابة الأحوال الشخصية استبدل بهذا الأخير رئيس قلم الأحوال الشخصية .

:غ<u>ــــــا</u>ء ......

هادة ١٤٣ ـ يكون الامتمان تحريريا وشفويا في الواد الآتية :

#### (1) بالنسبة لكتاب النسم المدنى:

۱ ـــ ما يتملق بعمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المــدني
 والقانون التجاري ء

- ٢ ... قوانين الرسوم والدمغة •
- ٣ \_ المنشورات المعول بها في المحاكم
  - ع \_ الفط •
- (ب) وبالنسبة لكتاب اأقلم الجنائى بمحكمة انتقض وكتاب النيابة السامة :

١ — ما يتعلق بعمل الكاتب في هانون المرافعات وهانون الاجراءات الجنائية وهانون العقوبات — خاذا كأن الكاتب يحمل بنيابة الأحسوال الشخصية استبدال بعده القوانين قوانين الاجراءات في مسائل الأحوال الشخصية .

٢ ــ توانين الرسوم والدمغة •

٣ ــ تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها غاذا كان الكاتب يعمل فى
 نيابة الأحوال الشخصية امتحن فى التعليمات والمنشورات الخاصة بعا .

#### ع \_ الغط ء

مادة ١٤٤ ... تضم كل من لمجنة الامتصان بعمكمة النتفى ولجنة الامتحان بكل محكمة الستثناف الأسئلة الخاصة بكتابها وتضم اللجنة المسلر اليها فى الفترة الثالثة من المادة ١٣٨ أسئلة امتحان كتاب النيابة العامة ، وتضم اللجنة المشار اليها فى الفترة الرابعة من المادة المذكورة أسسئلة

امتحان كتاب المحاكم الابتدائية ، وترسل الاسئلة الى كل محكمة ابتدائية وكل نيابة كلية داخل مظروف مختوم بالشمم الأحمر يفضه رئيس لجنة الامتحان قبل انمقاد الامتحان مباشرة وبعد تقدير درجات المتحنين في الامتحان التحريري والشغوى وترسل نتائج هذا التقديد الى مكتب النائب المام بالنسبة لكتاب النيابات والى الوزارة بالنسبة لكتاب المحاكم الابتدائية بعد تحرير محضر يوقعه رئيس اللجنة وأعضاؤها .

مادة 180 س يقدر لكل ماذة من مواد الامتمان التحريرى والشفوى من درجة وتكون درجة النجاح 2/4 من مجموعها على الا يقل مساحصل عليه الموظف في كل المواد عن 10/4 من مجموع الحد الاقصى لها ويرتب المنابية على أساس هذا الترقيب •

هادة ١٤٦ سـ يسترط فيمن يمين من غير حملة الشهادات المليا كاتبا أول: بمحكمة جزئية أو رئيسا لقلم أن يكون ممن جازوا الامتحان المنصوص عليه فى المادة ١٤١ ٠

مادة ٢٤٧ - يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمسال عملى كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤسماء الأقلام والكتاب الأول بالمساكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب ونديهم داخل دائرة المحكمة •

ويتولى رئيس كل نيابة كلية عده الأعمال بالنسبة لكتاب النيابات التابعين لسه .

#### الغصل الثالث المضرون

مادة ١٤٨ - يشسترط نيمن يعين مصفرا منا يشسترط نيمن ينين كاتبا ، ويعين المصر تحت الاختبار لدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر .

قف مسيده ۱

مادة 159 - يشترط منيعن يعين محضرا للتتغيذ أن يكون قد شخل وظيفة معضر مدة سنتين على الأقل وحسنيت الشهادة فى حقه وأن يكسون قسد نجح فى امتحان يختبر منيه تحريريا وشفويا •

مادة 100 - يؤدى الامتحان عند الاقتضاء بكل مجكمة ابتدائية وتقوم به اللجنة المشار اليها في الفقرة «ج» من المادة ١٤٢ على أن يستبدل كثير محضرى المحكمة الابتدائية بكبير كتابها وتتبع في هذا الامتحان الأحراءات المبنة في المادتين ١٤٤ و ١٤٥ -

ويرتب الناجمون منهم هسب درجات نبهاههم ، ويكون التعيين على أساس هذا الترتيب •

هادة ١٥١ ــ يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

١ ــ ما يتمل بعمل المجفر في قانون المرافعات والقانون التجاري
 والقانون المدنى وقانون الأجراءات الجنائية •

٣ \_ توانين الرسوم والدمغة ٠

٣ ــ المنشورات الخاصة بأقلام المضرين ٠

و ... الخط -

مادة 107 - لا يرقى المصر من الفئة التي عين غيها الى الفئة التي الا اذا حسنت الشهادة في حقه وجاز الامتحان المنصوص عليه في المادة 101 بشرط أن يقضى فقرة تدريب في الأعمال التي يقوم بها وفق المهج الذي يصدر به قرارٌ وزير المذل ويعقى حالة الشهادات المليا من شرط الامتحان •

تهادة ١٥٢ ــ يكون تعيين الحضرين ونقلهم من دائرة محكمة ابتذائية

الى أخرى وترقيتهم ومنعهم العلاوات بقرار من وزير المدل بناء على ما تقترهه اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابمة من المادة ١٣٨٠

مادة ١٥٤ ــ لا يمين محضرا أول بمحكمة جزئية الا من أمضى في وظيفة محضر للتتنيذ مدة سنتين على الأتمل •

مادة 100 ــ يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المصفرين ونقلهم وندبهم داخل دائرة المحكمة وكذلك تعيين المصفرين الأول بالمحاكم المجزئية .

#### الفصل الرابع المترجعون

مادة ١٥٦ - يلحق بكل محكمة المدد اللازم من المترجمين •

ملاة 10٧ — يشترط فيهن يعين مترجما ما يشترط فيمن يعين نائبا وأن يحسن الاجابة فى أمتحان تحريرى وشغوى فى اللغة العربية واحدى اللغات الأجنبية و ويعنى من شرط الامتحان الحائزون على درجات علمية متخصصة فى احدى اللغات الأجنبية وتتولى هذا الاستحان اللجنة المشكلة بالفقرة الرابعة من المادة ١٣٨ منضاما اليها رئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعين المتسرجهين ونقلهم وترقيتهم ومنحهم المسلاوات بقرار من وزير المدل بحد الاطلاع على اقتراح هذه اللجنة م

# الفصل القامس واجبات العاملين بالمحاكم

هادة ١٥٨ - يحلف الكتاب والمعضرون والمترجمون أمام هيئة المحكمة المتبعين لما فى جلسة علنية يعينا بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والمدل.

مادة 104 - ووظفو المحاكم يتسلمون الأوراق القفسائية الماسسة بأعمال وظائفهم ويحفظونها ويحصلون الرسسوم والفراهات المسشمة ويراعون تنفيذ قوانين الدمنة والفرائب ويقومون بكل ما تفرضه عليهم القوانين والتعليمات -

ولا يجوز لهم أن يتساموا أوراقا أو مستندات الا اذا كانت في حافظة بها بيان بما تشمله ، وتكون العافظة مصحوبة بصورة طبق الأصل يوقعها الكاتب بعد مراج تها والتحقق من مطابقتها الواقع ويردها الى من قدمها ،

وعلى كتاب المحاكم والنيابات الذين يعضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور نبيا وأن يوتعوها ه

مادة ١٦٠ -- العاملون بالمحاكم مبنوعون من اذاعة أسرار القضايا وليس لهم أن يطلعوا عليها أهد من غير ذوى الشأن أو من تبييع القوانين أو اللوائح أو التعليمات الملاعهم عليها •

الدة 171 سيجب على كل عامل بالمحلكم أن يقوم بالجهة التي يؤدي نبها عمله ولا يجوز له أن يتنبيب عنها الا باذن من رؤسائه ه

مادة 177 س يجب على الماملين بالماكم الترتمنين على نقود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أغري ذات قيمة أن يقدموا ضمانا في هدود القانون المالي والتعليمات المالية وتقديم هذا الضمان لا يظي رؤساء الكتاب ورؤساء المعضرين الذين يتبعهم هؤلاء المستخدمين من المسئولية في حالة همول احمال من الرؤساء المذكورين •

۱۹۳ – أذا وقع ما يستوجب مسئولية الصامل المضمون بسبب عمله كان الضمان مازما بدغم ما يأتى :

١ ــ المماريف القضائية .

ويريدها يكون مطلوبا للفيران

٣ ــ ما يكون مطلوبا للجكومة •

٤ ... ما يحكم على العامل المضمون بدفعه من البجزاءات المالية •

# المصل السادس تابيب العاملين بالمحلكم

مادة 174 - يجعل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساخوها تحت رقابة كبير كتابها ، ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها والجميع خاضعون لرئيس المحكمة ه

رُوكِذَلِكُ يَمِعِلُ كِتَابِ النِيَابَةِ فِي كُلُ مَحِكُمَةً تَحْتُ رَوْسَابِةً رَبُّيِسُ القلم الجنائي بها ، وهم جَميماً خَاصَعُونَ لِرَبِيسُ النَّيْابِةِ •

وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزئية للكتاب الأول والمحضرين الأول ورؤنناه الإقلام الجنائية ثم القضاء وأعضاء النيانة •

ملاة ١٦٥ ــ من يخل من الماملين بالمحاكم بواجبات وظيفته أو ياتى ما من شأنه أن يقلل من المثقة المكرم توافرها في الأعمال القضائية أو يقال من اعتبار المهيئة التي ينتمي اليها ، سوآء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها بتخذ ضده الاجراءات التاديبية .

مادة ١٦٦ - لا توقع المقوبات الا يحكم من مجلس التاديبية • ومح دلك غالاندار أو الخصم من الرتب يجوز أن يكون بقرار من رؤساه المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابات بالنسبة الى كتاب النيابات ، ولا يجوز أن يزيد الخصم في المرة الواحدة على مرتب خمسة عشر يوما ولا يزيد على ثلاثين يوما في السنة الواحدة .

مادة ١٦٧ ــ يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستثناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة ومن المحام العام وكبير كتاب المحكمة ه

وفى المحاكم الابتدائية والبيانات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابات .

وفى حالة محاكمة كبير الكتاب وكبير المحضرين أو رثيس العلم المعالى يندب وزير العدل من يحل محله فى مجلس التأديب سمن يكونون فى درجته على الأمل •

مادة ١٦٨ - يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفى الماكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة اوظفى المحاكم ، وبناء طلب النائب المام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفى النيابات .

دادة ١٦٩ - تتضمن ورقة الاتهام التي تعلن باهر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم النسوبة الى المتهم وبيانا موجزا بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس ، وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن يوكل عنه محاميا وتجرى المحاكمة في جلسة سرية و

### الفصل السابع اجازات العاملين بالمحاكم

ملاة ١٧٠ ــ يكون الترخيص فى الاجازات من وكيل الوزارة بالنسبة لموظفى المحاكم والنائب العام بالنسبة لموظفى النيابات •

ويجوز أرؤساء المحاكم الترخيص للماملين المحاكم ولرؤساء النيابات الترخيص للماملين بالنيابات في أجازة لا تجاوز خمسة أيام في كل مرة ، بر ..... بند المناسب ا

عْلَى اللا تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوما في المدة من أول ينساير لماية ٣٠ يونيو من كل سنة ٠

# القصل الثامن الحجاب والمسعاة

مادة 171 - يشترط لتميين الحجاب والسماة فضلاً عن الشروط المامة الملازمة لتميين أمثالهم في وظائف الدولة معرفة القراءة والكتابة •

جِهُول رقِمٍ ١ جدول الوظائف والرتبات والبدلات المُلحق بقانون السلطة التضائية رقم ٤٦ لبنة ١٩٧٧ (١)

العلاوة الدورية	d	سات السنوية	الوظائف	
المنوية	بدل تمثيل	بدل قضاء	الرتب	
بهنيه	جنيه	جنيه	منيه	
ربطثابت	7		****	رئيس محكمة النتض
				رئيس محكمة استثناف
				القاحر ، النائب المسام
400	1000	_	7A% — 7 <b>77</b> +	نبواب رئيس محكمة
				النقض ورؤساء محاكم
				الاستئناف الاخرى
٧٥	17		789F 714.º	نواب رؤنماء مصاكم
				الاستثناف
				المامي العام الأول
٧a	_	100	78 <del>17</del> — 1770	المنشارون بمحكمة
				النقض ومحساكم
				الاستثناف
				والمحامون المامون

<sup>(1)</sup> الجدول معتبدل بالفانونين رقم ٥٤ السنة ١٩٧٨ ( الجريسدة الرسمية في ١٩٧٠ ( الجريسدة على ١٩٠٨ ( الجريسدة الرسمية في ١٩٧٠/٨/١٠ ــ العدد ٢٨ مكررا « ١ » ) لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١١ ــ العدد ٨٨ مكررا « ١ » ) والقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٩ ــ العدد ٨٨ ) والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢/٦/٢٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٦/٢٩ ــ العدد ٥٧ مكرر ) •

العلاوة الدورية	1	صأت السئؤية	الوطائف	
لمنوية	بدل تمثيل	بدل تضاء	المرتبي .	
جنيه	جنيــه	جنيه	جنيه	
	j . : - j			الرؤسناء بالمصاكم
77	-	A 273	4478 - 108A	الابتدائية ورؤساء نيابة
				نئة (١)
				الرؤساء بالمساكم
77	- 1	غر ۲۰۳	۲۰7٤ — ١٣٠٨	الابقدائية ورؤساء نيابة
	V 1			(ب) شه
		۲۱۸ نژاد آلی		تضاة ووكلاء نيابة فئة
٦.	-	٣٣٤ اذ! بلغ	1424 1040	ممتازة
		المرتب ١٠٨٠		
٤٨	-	144	1878 - AV	وكلاء نيابة
177	·	14971	9 om	مساعدو نيابة
				- 1
ربطثابت	-	\:•A	017	معاونو نیابة
	<u> </u>		<u> </u>	

يعامل رئيس محكمة استثناف القاهرة والنائب المام المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث الماش •

يستمر العمل بالقواعد المحقة بجدول المرتبات بالقانون رقم ١٧ أ...نة

1-1

م ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام عواتين الهيئات القضائية فيها لا يتعارض مع احكام هذا القانون على أن تستحق الغلافات والبدلات المتروه الموظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ الرثب نهائية مربوط الوظيفة وفقا لذلك الجدول و

#### قواعد تطبيق جدول الرتبات

( أولا ) يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة الملمة العلملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى إجراء آخر .

( ثانيا ) يمامل ركيس محكمة النتقن معاملة الوزير من هيب المشي

( ثالثا ) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات . لكل من يصدر قرار تعيينه في أحدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا يجوز الجمع بين التشيل وبدك القضاء ،

(رابما) لا يخضم بدل القضاء وبكل التمثيل في جدول الرنتات المشرائمين ويسرى الخفض المترر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع المدلات المحددة بالمجدول ، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهمسا تعددت عن ١٠٠/ من المرتب الأساسى و

( تشامسا ) كل من عين فى وظيفة من الوظائف ذات المربوط للشابت.. يهنج هذا المربوط الثابت و

(سادسا) تستحق العلاوة الدورية الشنوية في آول يناير العالى لتاريخ مرور عام على التسين في احدى وظائف الجدول أو مسن تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة ، وبعراءاة منا نص عليه في البند سابعا ،

( سليما ) بالنسبة للملاوة الدورية التي تستيحق في بياير بسنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد التالية :

( أ ) يحدد موعد آخر الجلاوة النورية مرفت الكل مين شاغلي وظلمائف المائلة المائ

- (ب) تتحنب عدد الشهور من تاريخ العلاوة الشار اليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٧ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملاً
  - (ج) تمنح الملاوة بنسبة عدد الشيور المُطَّدَّة فَ البند السابق مقسومة

( ثامنا ) كل من عين في وغليفة من الوظائفة الرثبة في درجات ذات مبدأ وتفاية يعنص أول مربوط الدرجة من تاريخ التسين على أن يمنح الملاوة المدرة بحسب القانون ويعلم نفس الماملة القضاة وأعضاء النيلية الذين تبينون في وطائفة أرقى من وظائفهم •

أما أذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية أو رئيس النيابة أو التاني أو عند النيابة بعادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه النيابة واعدة من علاوات الدرجة المنخ فيها .

تاسما (۱) يكون مرتب وبدلات نائب رئيس معكمة النقض أو المنتشار بها معادلا لمرتب وبدلات من يمين رئيسا أو نائبا أرئيس احدى معاكم الاستثناف من المنتشارين النين كانوا يلونه في الاقدمية تبل تميينه في محكمة النقش م

ناذا عين من غير محلكم الاستثناف فيكون مرتبه معادلا لرتب من يليه فه الاندمية بمحكمة النقش .

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بالقانونين رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في العدد ٢٨ ) ورقم ١٧ اسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/١٢ – العدد ١٦ ) ورقم ١٧ اسنة ١٩٧٣/٣/١١ – العدد ١٦ ) والفقرة الكالثة مستبدلة بالقانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣ – العدد ١٣ مكرر ) والفقرة رابعا مستبدلة بالقانون رقدم ١١ استفة أ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٣/٥ – العدد ١٠ تابم ٣ ج » ) .

ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات المستشار بمحكمة النقض عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأقدمية قبل تميينه في محكمة النقض من مستشارئ محاكم الاستثناف ، كما لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات نائب رئيس الاستثناف عن مرتب وبدلات من كان يليه في الأقدمية المامة من نواب رئيس محكمة النقض قبل تميينهم بمحكمة النقض .

ولا بيجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغلُخ احدى الوغائف العصائمية من مرتب وبدلات من يليه في الاتدمية في ذات الوغليفة .

وفئ جميع الأحوالُ لا تصرف أية خروق مالية عن الماضي •

عاشرا (١) - يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوطيفة التي يشطها ، الملاوة المقررة للوطيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط آلا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوطيفة الأعلى ، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة •

 <sup>(</sup>١) الفقرة عاشرا مضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٣/١١ ( الجريدة

۲۰۲ .....

القسم الثاني في توانين الرسوم القضائية القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم الترثيق في الواد المنية (١) ، (٢٢

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقيد مدننا عليه وأصدرناه :

١١ الوقائع المصرية في ١٩٤٤/٧/٢٤ - العدد ٨٠

ي (٢) صدر القانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر والحفظ عن المماكن الشغبية ( الوقائع المعرية في ١٩٥٤/٧/١ ـ العدد ٥٤ مكرر ) ونص في مادته الأولى على ما يلي :

استثناء من أحكام القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليها ، تعفى من رسوم التوثيق والشهر والحفظ التصرفات التى تعقد بين الحكودة والشركة المساهمة لانشاء المساكن الشعبية بشأن الأراضي التى تخصص لهذه المساكن .

كما يستبدل بالرسوم اخذكوره في الفقرة السابقة بالندبة الى التصرفات التى تعقد بين الهيئات المنشئة للمساكن الشعبية وبين المنتفعين بها في شان الأراضي والمبائي ، رسم شامل قدره خمسة جنيهات » .

كما صدر القانون رقم ٤٣٧ له نه ١٩٥٤ شان رسيم توثيق وشسهر وحفظ عقود الدقارات الملوكة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية العقارية ( الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٨/٥ سالعدد ٦٣ مكرر ) ونص في مادته الاولى على ما يلى :

استثناء من احكام القوانين أرقام ١٠ و ٩١ و ١٦ لسنة ١٩٤٤ و ١٩ المنت المقارات المنا اليها ، تعدل رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات المملوكة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية العقارية الى رسم شامل قدره خمسة عشر جنيها ما لم تكن الرسوم المقررة بمقتضى القوانين المشار اليها اقل من هذا الملغ فيحصل الرسم الأقال: » ب

#### الباب الأول الفصل الأول ــ في تقديد رسوم الدعاوئ

هادة ۱ ــ ( مستجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتعدة بالمقانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۶۲ ) يفرض في الدعاوى ، معلومة القيمة ، رسم شسبى حسب الفقات الآتمة :

- ٢ / لماية ٥٠٠ جنيها ٠
- ٣ / فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه ٠
- ؛ / فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه لغاية ١٠٠٠ جنيه. .
  - ال غيما زاد على ٥٠٠ جنيه ٠

ويغرض في الدعاوي مجهولة القيمة رسم ثابت كالآتي :

- ٠٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل ٠
  - ١٠٠ قرش في الدعاوي الجزئية ٠
  - ٣٠٠ قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية ٠
- ۱۰۰۰ ترش فی دعاوی شهر الافلاس او طلب المسلح الواقی من الافلاس ، ویشمل هذا الرسم الاجراءات القضائیة حتی انهاء التفلیسة او اجراءات الصلح الواقی من الافلاس ، ولا یدخل ضمن هذه الرسوم مصاریف النشر فی الصحف واللصق عن حکم الافلاس والاجراءات الاخری فی التفلیسة ، ویکون تقدیر الرسم فی الصالتین طبقاً للقواعد المینة فی المادین ۵۰ و ۲۰ من حذا المینة فی المادین ۵۰ و ۲۰ من حذا المینة فی المادین ۵۰

مادة ٢ – اذا عدل الطلب فى الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرخا الى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور هكم تمهيدى في موضوع الدعوى أو هكم قطعى فى مسألة فرعية غرض أكبر الرسمين •

غاذا صدر قبل التعديل حكم قطعي في مسألة فرعيسة عدا مسسائل الاضتصادن أو حكم تمهيدي في الوضوع فرض رسم هديد طبي الطلب •

مادة ٣ س ( النقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) يغرض على استثناف الأحكام المسادرة في الدعاوى مطومة القيمة رسم نسبى على أساس المشات الميدية في المادة الأولى ، ويراعي في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الإستثناف ،

ويقرض فى الدعاوى المستأتفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الإتيم :

٠٠٠ قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام المحلكم الابتدائية ٠

وص على الاستثناءات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائبة عن أحكام
 مادرة من القضاء المستعجل •

٠٠٠ قرش على الاستئنافات التي تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا -

ويخفض الرسم الى النمسف في جميع الدعاوى اذا كان المكم الستأنف سادرا في مسألة فرعية ، غاذا فسسلت محكمة الاسستثناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستدئ عنه .

ويسرى رسم الاستثناف في حالة تأييد المكم الابتدائى باعتبار أن المكم الصادر بالتأبيد حكم جديد بالحق الذي رضع عنه الاستثناف .

مادة ٤ ـــ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتعدة بالمتانون رقم ٦٦ لمنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطمون بالنقض ه

ويغرض في دعاوى التماس اعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المعكمة

1.4 ·····

المرغوع اليها الالتماس ؛ فاذا فصلت معكمة النقض أو معكمة الالتماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام معكمة الموضوع بالاضافة الى الرسم الثابت المشار اليه فى هذه المادة •

مادة ٥ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية المربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) اذا قضت محكمة ثاني درجة أو محكمة التقض باعادة القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الاعلان ٠

## الفصل الثاني ... في تخفيض الرسوم

مادة ٦ س ( محلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ وبقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) تخفيض الرسوم الى النصف في الأحوال الآتية :

- ١ دعاوى القسمة بين الشركاء ٠
- ٣ التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التغليسة •
- ٣ -- الرجوع الى الدعوى بعد الحكم بابطال المرائمة فيها أو بعد الحكم ببطلان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها فى جميع الأحوال أو فى هالة الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن •
- إلى المعارضة في الأحكام التي تصدر في المبينة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب والتظلم من الأوامر على العرائض .
- هـ الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٣٠
   و ٣٠ مكررا ٠
- ٦ ــ الدعاوى التى ترفع من المول أو عليه فى شأن تقدير الأرباح
   التى تستحق عنها الفرائب •

٠١٠ ..... تفســــــــاء

وتتخفض الرسوم الى الربع نيها يأتى :

١ ــ الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين •

٢ ـــ المعارضة في قوائم التوزيع المؤقتة •

 ٣ ــ الرجوع الى الدعوى بعد الحكم غيها بالشطب بشرط ألا يتمير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها •

#### الغمل الثالث \_ في تعد الطلبات

مادة ٧ ــ اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات • فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة •

واذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة الا اذا كان بينها ارتباط يجملها في حكم الطلب الواحد غفى هذه الحالة برستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد •

واذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات مطومة القيعة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها •

وفى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة • كذلك يكون الحكم فى حالة ما اذا كانت بعض الطلبات متدمة للمحكمة على سبيل الخيرة فيكتنى بالنسبة لها وللطبات الأخرى معلى الخيرة بارجح الرسمين للخزانة •

وتضم الطلبات الاضافية الى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها •

مادة ٨ ــ يفرض على المتدخل منضما الى المدعى أو من في حكمــه وغاء رسم الدعوى اذا لم يكن قد حصل .

ماذا كأنت له طلبات مستقلة استحق الرسم عن هذه الطلبات •

قف المستماء 
### الغصل الرابع ـ في تحصيل الرسوم

مادة ٩ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه غاذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم يه و

هادة 10 سـ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالمقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أر الطمن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الاخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة ٠

هادة 11 ـــ ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٢ ــ ( ملماة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ) \*

ملاة ١٣ سـ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) على قلم الكتاب أن يرغض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر اذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملا .

وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجاسة اذا تبين لها عدم أداء الرسم (١) •

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بأن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم دفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون هسلى

٦١٢ .....

وكل ذلك مع عدم الاخلال بما ينص علية اهذا القسانون دن أحكسام مضالفة .

مادة ١٤ - يلزم المدعى باداء كامل الرسوم الستحقة كما يلزم بدفع الباقى منها عقب مدور الحكم ولو استؤنف .

ومع ذلك اذا صار الحكم انتهائيا جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه •

مادة 10 ستحصل متدما رسوم الانسسهادات والمقسود والمسور والمخصات والشهادات والكشف والترجمية ، واذا استحقت رسسوم تكميلية على هذه الأوراق كان اسحاب الشان متضامنين في تأديتها •

## الغصل الخامس ـ. في أمر تقدير الرمسوم والمعارضة فبه

هادة ١٦ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاشى حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويمان هذا الأمر للمطلوب منه الرسم ،

مادة ١٧ - يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصاهر

البطلان عن هذه المخالفة واذ تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بثان الرسوم القضائية وردوم التوثيق في المواد المدنية بان تستبعد المحكمة القضية من جدول الرسوم التوثيق في المواد المدنية بان تستبعد المحكمة القضية من جدوا الجلسة اذا تبين لها عدم اداء الرسم دون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم ادائه ، فسان المكم المطعون فيه وقد انتهى الى أن تحصيل الرسوم المستحقة على طلب الخمم المتدخل هو من شأن قلم كتاب محكمة أول درجة ولا يترتب على عدم ادائها بطلان طلب التدخل ، لا يكون معينا بالخطأ في تطبيق القانون ، ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٢٥ ـ مدونتنا الذهبية ـ المحدد الأول .. فقرة ١٤٤ ) ،

بها الأمر لمشار اليه فى المادة السابقة ، وتحصل المعارضة لهمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير فى تلم الكتاب فى شمانية الأيلم التسالية لتاريخ اعلان الأمر ويحدد له المعاضر فى الاعلان أو قلم الكتاب فى التقدير لليوم الذى تنظر غيه المعارضة (ا) .

مادة 18 سر ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) تقدم المعارضة الى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال ، ويعسدر المحكم بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استثناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن ،

مادة ١٩ سيجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمقارات الحين بالرسوم بموجب أوامر التقدير •

### الغصل السادس ــ ق رد الرسوم

. هادة ٢٠ -- (١) اذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بأنه وان كانت المادة ۱۱۷ من قانون المرافعات قد نصت على جواز العرضة في تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة ، مما لا يمنع جواز حصولها بعريضة كالدعاوى العادية ، الا أن المادة ۱۷ من التأنون رتم ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ الخاص بالره وم أمام المحاكم لم تجز رفع هذه المعارضة الا بطريقين : – الاول – امام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، والماني بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الايام التالية لتاريخ اعلان الامر ، ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة بعريضة غير مقبولة ، ( نقض مدنى ۱۹۵۸/۵/۱ – موسوعتنا الذهبية – رسوم – فقرة ۱۸۳ ) ،

<sup>(</sup>۲) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانرن رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ ( الوقائع المحرية في ١٩٥٨ / العدد ٢٨ مكرر « أ » ) والفقرتان الثانية والثالثة مستبدلتان بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ ... العدد ٢٧ ) ٠

ما اتفق عليه الطرفان فى محضر الجاسة أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقا المادة ١٢٤ مرافعات ــ قبل صدور حكم قطعى فى مسألة غرعية أو عكم تمهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى الا نصب الرسوم الثابتة أو النسبية • وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمسة الطلب ما لم يتجاوز المسالح عليه هذه التهمة فنى هسده الحالة تحصسل الرسوم على قيمة المسالح عليه ــ واذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل مطومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة الى تضاء جديد استحق الرسم النسبى على المسائل المذكورة فضلا عسن الرسم التابت •

واذا كانت قيمة الدعوى نزيد على ألف جنيه ووقع الطع على ألمل من ذلك سوى الرسم على أساس آلف جنيه •

واذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألفا جنيه •

ولا يرد في حالة انهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعاوي المخفضة القيمة .

مادة ٢٠ مكررا - ( مضافة بترار رئيس الجمهوية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) اذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مسم خصمه في الجلسة الأولى لنثلا الدعوى وقبل بدء المرافعة غلا يستحق على المدعوى الا ربع الرسم المسدد •

مادة ٢١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالمتانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) في الدعاوي التي تزيد قيمتها على الف جنيه ، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة الغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس مساحكم بسه ه

<u> تفـــــناء</u> .....

وتسرى هذه القاعدة على الأوامر الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين • هادة ٢٢ – ترد الرسوم في المالتين الآتيتين :

- ( الأولى ) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه اذا قضى باجابة الطاب
  - ( الثانية ) طلب رد القضاة أذا قبل طلب الرد .

## أأفصل السابع ... في الاعفاء من الرسوم

مادة ٢٣ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها منن يثبث عجزه عن دفعها •

ويشترله في حالة الاعفاء السابق على رضع الدعوى احتمال كسبها .

ويشط الاعفاء رسوم الصور والشهادات والماخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والادارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلادات القضائية والمساريف الأخرى التي يتحملها الخصوم ه

مادة ٢٤ سـ تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم حسب الأقــوال الى لجنة مؤلفة من اثنين من المستشارين بمحاكم النقض أو الاستثناف وقاضيين بالمحاكم الكلية وقاض بالمحكمة الجزئية ومن عضو نيابة .

ويبجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشمر المضم الآخر باليوم المين للنظر في الطلب تبل طوله .

مادة ٢٥ - تفصل اللجنة المسار اليها فى المسادة المسابقة فى طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع من يكون قد حضر من المخصوم بعد السمارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة ٠

مادة ٢٦ سد الاعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره الى ورشة المعنى أو من يحل محله بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة •

مادة ٢٧ ـــ اذا زالت حالة عجز المعنى من الرسوم فى أثناء نظــر الدعوى أو التتفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشــار اليها فى المادة ٢٤ ابطال الاعقاء .

مادة ٢٨ ــ اذا حكم على خصم المغى وجبت مطالبته مها أولا فان تعذر تتصيلها منه جاز الرجوع بها على المغى اذا زالت عالمة عجزه ٠

مادة ٢٩ سلا تسلم صورة حكم بيع المقاد للراسى علية الزاد الذي سبق إعناؤه من الرسوم الا بحد قيامه بلداء مصاريف البيع مع الرسوم المستحقة على حكم رسو الزاد •

## الفصل الثلمن سـ في رسوم الصور والشهادات والأوامر

هادة ٣٠ -- ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية المتحدة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على الصور التي تطلب من السجلات والاشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقسة ه

ويفرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشا في المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشا في محاكم الاستثناف ومحكمة النقض •

ورسم الملخصات والشهادات كرسم المبور و

١١٧ .....

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتطقة بحساب الرسم (١) •

مادة ٣١ هـ (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤) يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج معروة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل أسم وفى كل سنة وذلك بخلاف رسم المعورة أو الملخص أو الشهادة ويتعدد رسم الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة م

ورسم الكشف النظري عشرة ذروش عن كل عادة٠٠

مادة ٣٢ ــ يفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأمل المطلوب ترجمته وذلك غلاّوة على الرسم المقرر فئ المادة ٣٠٠ .

مادة ٣٣ سـ (١) يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشا على كل أمر أو

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل في ۱۹٤٤/۸/۲۳ وقرر أن تكون الورقة المنوه عنها في المادة ( ۲۰ ) من القانون رقم ( ۱۰ ) لمنة ۱۹٤٤ صفحتين والصفحة خمسة وعشرون سطرا والسطر اثنا عشر كلمة باللغة العربية واثنا عشر مقطعا باللغة الاجنبية و ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الاولى مهما كان عند المطور المكتوبة فيها و أما الورقة الاخيرة فلا يستحق عنها الرسم الا أذا تجاوز عدد السطور المكتوبسة فيها شمانية غير الامضاءات والتاريخ و

وأنظر ايضا : قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شان فئات الرسوم التي تحصل على اعطاء صور القرارات والمستخرجات الخاصة بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل ( الوقائع المصرية في ١٩٧٥/٨/٢١ ـ العدد ١٩٨٥ ) ٠

 <sup>(</sup>۱) الفقرة الاولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) والفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٤/٣ - العدد ٢٦ مكرر ) .

٩١٨ -----

ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة مالم تعفها أحكام هذا القانون من اارسوم •

ويفرض رسم اضافي قدره خجمة قروش عن كل أصل أو صورة من كل بروتستو مطلوب عمله ه

مادة ٣٤ سـ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية الدربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لمبنة ١٩٦٤ ) فيما عداما هو منصوص عليه في المادة ٥١ يفرض رسم تدره خمسة قروش في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكاية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون تمرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستثناف ومحمكة النقض على الأوراق الآتي بهانها :

( أولا ) الأوامر التي تصدر على المراثض سواء تبل الطلب أو رفض •

( ثانيا ) الأوامر التي تصدر في طابات التعجيل سواء تبل الطلب أو رفض •

مادة ٣٥ ـــ يؤخذ رسم تدره عشرة قروش على كل ورقة هن أحسل المذكرات التي تقدم لقلم كتاب محكمة النقض •

أما صورة المذكرات لهلا رسم عليها •

مادة ٣٦ - يؤخذ رسم قدره عشرون قرشا على كل تأشير لاثبات التاريخ و كذلك يحصل هذا الرسم على التأشير على أى دختر من دخاتر التجارها لم تزد صفحات الدختر على أربعين ، خاذا زاد على ذلك كسان الرسم ستين قرشا و

مادة ٧٧ سـ لا يفرض رسم على الحلاع ذوى الشأن على الدعاوي

### الغمسل التاسع -- في ريسوم الايداع

مادة ٣٨ - يفرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويتدر هــذا الرسم كما ياتي :

- (أولا) فيما يتعلق بالنقود والسندات المالية والمجوهرات والمسوغات يؤخذ رسم نسبى على الايداع قدره 1/ من قيمتها وتصب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الايداع ويشمل الرسم المذكور مضر الايداع وصورته .
- ( ثانيا ) يغرض رسم مقرر قدره 60 قرش على ايداع العلامسات والميانات التجارية والمواصفات المفاصة بالاختراعات وما اليها •
- ( ثالثا ) يفرض رسم قدره عشرون قرشا على ايداع مقاتيح المنازل والحوانيت وغيرها ٠

ويشمل الرسم المذكور في الفقرتين الثانية والثائثة محضر الايسداع دون صورته •

مادة ٣٩ - لا يغرض رسم ايداع على ما يأتى :

- ( أولا ) ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التغليسة
  - ( ثانيا ) ما يودعه الزايدون من ثمن العقار ٠
- ( ثالثا ) ما يحصله المحضرون تتفيذا للاحكام على ذمة مستحقيها
  - ( رابعا ) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .

فاذا حصل نزاع في الايداع أو حجز على ما أودع أو توزيع لــه المتحق رسم الايداع ٠

#### الغميل الماشر شاق الغيراء والشهود

دادة ٤٠ ــ الأتماب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ ــ بعد الفصل في الدعوى ــ حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

هادة ١١ ـــ اذا تقرر سماع شهود ورئى تقدير أمانة لهم كان تقديرها بمعرفة رئيس هيئة المحكمة التي تنظر القضية أو قاضي التحقيق .

# الفصل الحادى عشر سـ في رسوم الاعلان والتنفيذ القرع الأول سـ في رسوم الاعلان

والدة ٢٣ — ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا الإعلانات التى ترمع بها الدعاوى والتى يقتضيها التنفيذ يغرض على الاعلانات التى تحصل اثناء سير الدعوى بناء على خلاب الخصوم أو بسببها رسم تدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان فى القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا فى القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستائفة ، وثلاثون قرشا فى القضايا الخلورة أمام محاكم الاستثناف أو محكمة النقض ،

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة ، واعلان تحريك الدعوى المرقوفة بسبب الوفساة أو تغيير مسفات الخمسوم ، والاعلانات الادارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب والاعلان الذي يوجة الى الخمم المائب ليكون الحكم الصادر في الدعوى بمثابة حكم حضورى في حقه •

واذا تكرر اعلان الدعوى بالنسبة لمفسم واحد أو أكثر قبل حلولًا موعد الطسة المعددة فرض على الاعلان الرسم المقرر ، تفسيسياء ....ا

ويفرض نصفة هذا الرسم على كل ورقة من صور حده الاخاراتات • ويتكرر هذا الرسم في حالة اعادة الاعلان اذا كانت الاعادة راجعة لفعل الطالب •

## الفرع الثاني -- في رسوم التنفيذ

مادة ٤٣ سيحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيد الاشهادات والاحكام التي تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الادارية التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولا بالميمة التنفيذية •

ويخفض هذا الرسم الى ثلثه في الاحوال الآثية :

- ( أولا ) طلب اعادة التنفيذ على النوع الواحد .
  - ( ثانيا ) التقرير بزيادة العشر •
  - ( ثالثا ) تجدید دعوی نزع الملکیة بعد شطبها .

مادة ؟؟ - يفرض رسم نسبى قدره ٢١/٠/ على حكم رسو مزاد المقارات باعتبار الثمن الذي يرسو به المزاد سواء أكانت الاجراءات جبرية أم اختبارية وذلك بخلاف رسم التسجيل .

وفی دعاوی البیع الاختیاری بیشمل رسم رسو المزاد عن قیمة العقار کله علی الوجه المتقدم ولو کان الراسی علیه المزاد شریکا فی المقار

ملدة ٥٠ مـ فى حالة الدائن المباشر لاجراءات التنفيذ يفوض رسم بحديد يقدر بنصف الرسم النسبى المدفوع ٠

وكذلك يغرض رسم على الوجه المتقدم على طلب اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد الأول وذلك بخلاف الرسوم المستحقة على رسو المزاد الأغير ه ٦٢١ .....

وادة ٢٦ - في الحالات التي يقضي فيها القانون بأن يكون بيم المتولاً أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه الجين في بيم المقارات فيما عدا رسم المزاد فيكون نصفا في المائة من الثمن المبيم بسه و

ملاة ٢٦ مكروا ب (١) علاوة على رسم التتفيد البين في المواد ٣٣ و ١٤ و ٤٥ و ٤٦ يقرض رسم ثابت على الوجه الآتي :

١ -- عشرون قرشا على تتفيد الاحكام وأوامر الإداء الصادرة مسن
 المحاكم الجزئية أو أجراءات التنفيد أمام المحاكم الذكورة •

٢ - خمسون قرشا على تنفيذ الاحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الاستثناف أو اجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام صحكة لنقض •

 ٣ خمسون قرشا على تنفيذ العقود الرسمية والاشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الادارية التى يجيز القانون تنفيذ أحكامها ٠

وفى حالة اعادة التنفيذ على النوع الواحد البينة بالبند ( أولا ) من المادة ٣٣ يخفض الرسم الثابت الى الثلث بشرط أن لا يقل عن عشرة قروش .

(۱) مضافة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم
 ۳۰۲ لسنة ۱۹۵٦ ( الوقائع المحرية في ۱۹۵۲/۸/۱۸ – العدد ۲۱ مكرر
 تابع ) ونص على ما يلى :

 <sup>«</sup> هادة ۲ ـ يسرى الرسم المبين بالمادة السابقة على تنفيذ الأحكام والأوامر المشار اليها في المادة ۲۵ من القانون رقم ۱ لسنة ۱۹۱۸ الضاص
 بالرسوم أمام المحاكم الحسبية

مادة ٣ - يفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يمتحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيد عنى الا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حصيلة الرسم القرر بهذا القانون » ·

تفہیجیناء ۱۳۳

ويسني من هذا الرسم الاحكام وأوامر الاداء والاشهادات وأحكام المحكمين والأوامر المسادرة من الجهات الادارية متى كان البلنم المطلوب التنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنبهات .

## مادة ٧٤ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى الآتى:

- ( أولا ) رسم اجراءات التنفيذ والاعلانات الخاصة مها التي يتلى اعلان الحكم •
- ( ثانيا ) التسجيلات الخاصة بالتنبيه المقارى وحكم نزع المكية أو المجز المقارى والتأسير بتجديدها
  - .. ( ثالثا ) التصديق على امضاءات أصحاب الصحف ..

مادة ٨٨ – يجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ أذا أم يكون قد حصل البدء فيه فعلا ٠

كذلك ترد الرسوم النسبية المصلة على حكم رسو المزاد في حالة الحكم بالفائد .

## الغصل الثاني عشر سـ في مسائل الأحوال الشخصية

مادة ٩٩ ـــ (١) تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الآهوال الشخصية الأحكام المقررة في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ والأحكام الآتية:

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ۷۲ لسنة ۱۹۵۲ ( الوقائع المصرية في ۱۹۵۲ – العدد ۸۷ ملحق ) ومعدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨/٦/٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٦/٥ – العدد ۱۲ ) ۰

٦٢٤ -----

﴿ أُولا ﴾ يحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات على الدعاوى والطلبات الآتية :

- ۱ ــ دعوى الابعترانس على الزواج •
- ٣ ــ دعوى طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية -
- ۳ ساللب بطلان الزواج أو التفريق الجثماني أو التطليق سسوا،
   بدعوى أصلية أو بطلب عارض ٠
- إلى المتعلقة بالمحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو. الناشئة عسن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وهفظهم وتربيتهم .
  - ه مدعوى اثبات النسب أو انكاره أو المنازعة في الاترار به ٠
- ٢ --- محضر اثبات التبنى ويشمل خذا الرسم رسوم التصديق على
   المضر الذكور •
- لا دعوى باطلان التبنى أو بطلان الحكم بالتصديق على التبنى أو الرجوع فى التبنى •
- ٨ طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها .
  - ٩ ــ طلب وضع الاختام على أموال التركة وجردها ٠
- ( ثانيا ) يحمل رسم ثابت قدره عشرة جنيهات على الطلبات الآتية :
- ١ -- طلب تعيين مديرى التركات أو تثبيت منفذى الوصية أو تعيينهم ٠
- ٢ -- طلب تعيين مصف المتركة وعزله واستبدال غيره به و وذلك غضلا عن الرسم المستحق على دعوى القسمة القضائية أو أية دعوى أخرى يرغمها المعفى أو أحد ذوى الثمان أو عن أى اجراء آخر مقرر له رسم ضماص ه
- ( ثالثا ) يحمل رسم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطلبسات الآتية :

نفي بيد المام ا

۱ ــ التظلم من امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم اعطاء شهادة مثبتة للامتناع أو من أمر النيابة بوتف اتمام توثيق المقد حتى يقصل نهائيا في طلب الحجر على أحد طرفى المقد •

۲ -- الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقتية بتميين ومى على التركة اذا لم يكن الورثة حاضرين أو كان جميع الورثة الذكورين قد تقازاوا عن الإرث و والطلب الذي يقدم ذوى الشأن الى قاضى الأو المستمجلة باقامة مدير مؤقت للتركة •

٣ ــ المنازعة التى ترفع من أحد ذوى الشــأن الى قاضى الأمــور المستمجلة فى صحة الجرد الذى أجراه المعبنى لأموال التركــة والتظلم المقدم من وضع الأختام وطلب رفع الأختام •

( رابعاً ) يحصل رسم ثابت قدره جنيه واحد غلى الطلبات الآتية :

١ - الطاب الذي يقدم لرئيس المحكمة بالتفريق أو التطليق بالترافي ٠

ويتعدد هذا الرسم بتعدد الموضوعات التى يتضعنها الاتفاق اذا كانت مجهولة القيمة فاذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبى طبقا للقانون •

 ٢ - الاشهاد بالاقرار بالنسب ، ويضاف ألى هذا الرسم رسم مقرر قدره مائتان مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى

 ٣ ــ الاعتراض على شخص الواى على النفس أو على القرار العمادر بتمايم الشمول بالولاية •

٤ ــ تحقيق الوفاء والوراثة باشهاد •

أما اذا كان طلب ثبوت الوفاة والهراثة بدعوى فيحصل رسم نسبى قدره ٢/ من قيمة حصة الطالب في التركة اذا كانت معلومة القيمة : فاذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خصة جنيهات ه

( م ٤٠ \_ موسوعة مصر -- جـ ١٩ )

۱۳۳ ..... ۱۳۳

ه ــ التقرير من الوارث بقبول الإرث والتنازل عنه ٠

الطلب الذي يقدم الى قاضى الأمور الوقتية لاصدار أمر على
 عريضة بالاذن لأهد الورثة أو شخص آخر بتسلم التركة وتصفيتها

- (خامساً) يعصل رسم نسبى مقداره ٢/ على دعاوى النفقات معاودة القيمة ولو كانت وقتية وسواء قدمت بطريق أصلى أو بطلب عارض ، فاذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت مقداره ٥٠٠ مليم وعند المكم في هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما حكم به ٠
- ( سادسا ) يحصل رسم ثابت قدره مائتا عليم على الطلبات الآتية :
  - ١ ــ طلب الاذن للمرأة المتزوجة في مباشرة حقوقها
    - ٢ طلب التصديق على الاشهاد بالاترار بالنسب •
- ٣ طلب الاذن في بيع منقولات التركة المقدم الى قاضى الأمور الوقتية •
- إلى الطلب المقدم من منفذ الوصية الى قاضى الأمور الوقتية للامر بتسليمه أموال التركة باعتباره مديرا مؤقتا •
- ه ــ الطلب المقدم لمقاضى الأمور الوقتية فى أثناء اجراءات تعدية التركة فى شأن معا يأتى :
  - (١) تقدير نفقة •
- (ب) مد الأجل المين قانونا لتقديم قائمة بما التركة أو عليها مدن
   حقوق ◄
- ( ج ) حلول الديون التي يجمع الورثة على حلولها وتعيين المبلخ السذي يستحقه الدائنون .
- (د) بسلم كل وارث شوادة تقرر حقه في الإرث ومقدار ندسيه فيه •

١٧٧ ....

- (م.) يتقدير نفقات التصفية وأجر المسغى .
- (و) الأمر بايداع النقود والأوزاق والأشياء لدى أمين أو لدى الهـــد الممارف •

١ -- طلب تسليم الاوراق والاشياء الموضوع عليها الاغتتام بغير جرد
 والاعتراض على الأهر الصادر باجابة خذا الطلب •

(سلبما) يحصل رسم نسبى قدره به / / / (نصف فى اللغة) من قيمة المال الموصى به الموجود بمصر عند طلب عفظ أصول الوصايا بسجلات المحكة، ويخمس من هذا الرسم الرسم الدفوع عن طلب تسين منفذ الموسية أو تثبيته أو تسين مدير للتركة، وأما الصور الرسمية المقدمة من وصية محفوظة فى جهة أخرى رسمية بمصر أو فى الخارج فلا تحفظ فى السجلات، وانما تبقى فى ملف المادة ولا يؤخذ على ايداعها باللف أى رسم خاص وانما تبقى فى ملف المادة ولا يؤخذ على ايداعها باللف أى رسم خاص

ويتبع غيما عدا الأهكام المتقدم ذكرها ، القواعد المقررة في هـــذا القانون ه

## النصل اتثالث عشر - في أحكام عامة

مادة ٥٠ - لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة (١) . ماذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمساريف استحقت الرسسوم الواجبة .

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فأن حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية لا ينصرف اليها ولا تعفى بالتالى من أداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى ( نقض مدنى ١٩٧٤/١/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - رسوم - فقرة

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملفصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة •

مادة 01 سنشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه ومصاريف انتقال النضاة واعضاء الذيابة والمخبراء المحظفين والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال و وتشمل أوامر التعدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعريض الشهود وأتعاب المحلمين التى تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة العراس وتقدير الرسوم القضائية و وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون و

ويشمل الرسم الثابت في قضايا النقض جميع الاجراءات القضائية التي يطلبها الطاعن عدا الذكرات •

مادة ٥٢ - تحصل من طالب الاعلان جميع المساريف التي يستدعيها اعلان الأوراق خارج القطر •

مادة ٥٣ - يشمل رسم التوزيع جميع اجراءاته من وقت الطلب الى انتهاء الاجراءات عدا المماثل الفرعية الناشئة عن التوزيع .

هادة ؟٥ ـــ يؤخذ رسم نسسبى قسدره عشرة قروش فى الدعساوى والاشهادات التى لا تتريد قيمتها على مائة قرش • وفيما عدا ذلك لا يترخذ رسم نسبى أقل من عشرين قرشا •

ولا يقل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة تروش .

هادة 00 سيمتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه جنيها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشا .

مادةً ٥٦ - لا يجوز اعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجِّمة

تفــــــاء ١٢٩

من أية دعوى أو من أى دغتر أو من أى ورقة الا بعد تعميل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الاوراق الا أذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برغض الدعوى لصالحه •

دادة ٥٧ ... يفرض رسم قدره ٢٠ قرشا على الأحكام والاشهادات التي يطلب وضع الصيغة التنفيذية عليها من جهة غير التي تصدرتها •

هادة ٥٨ س ( المفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية المربية المتحدة بالقانون رقم ٦٦ أسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم نسبى قدره ١٪ على المبالغ التى يصدر بها أمر تقديد أتعاب المحامى ضد موكله اذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيها ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة •

ويغرض هذا الرسم على أوامر التقدير التي تقدر للخبراء من رؤساء المحاكم في اجراءات نزع الملكية المنفعة العامة •

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير ٠

مادة ٥٩ سـ لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر باحالة الدعوى الله الدوائر ١ الم الدوائر ١٠ الدوائر ١٠

مادة ١٠٠٠ ــ يحصل رسم قدره عشرون قرشا على التأشيرات الممادرة من كبير كتاب المحكمة والصدق عليها عن رئيس المحكمة باعتماد ختمها المبصوم به على الأوراق الرسمية المطلوب استعمالها خارج القطر ٠

مادة 71 - لا يجوز مباشرة أى عمل الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما •

أما أذا تملق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكيمة أو من شخص أعلى

عهر المستخدمات المستخد

من الرسوم وحكم نيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن في هذا المحكم غلا يُؤخذ منه سوى رسم الطعن •

مادة ٦٢ ــ لا يستحق رسم نسبى على المخالصات المقدمة لقلم الكتاب استحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة •

مادة ٦٣ سيجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزانة وما حصل منها وما بقى وأن يبين ذلك أيضًا على هامش ما يطلب عن المور وسأئر المحررات ويذكر فى المالتين تاريخ ونمرم الايسال المحرر بورود الزسم بالرقم والحروف •

وفى حالة الكعفاء عن الرسوم يؤشر كفلك بتاريخ القرار المسادر ] بالاعفاء ورقمه مم التوقيع منه على هذه التأشيرات •

مادة ٦٤ ــ تكون المقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم بسه ضامنة لسداد الرسوم والمساريف ويكون للحكومة في تحصياها حق امتياز على جميع ممتلكات الاشخاص المدينين أو الملزمين بها •

ملاة 10 سـ فيما عدا رسوم الاعلانات والممور لا يفرض رسم على طلبات التصديق على القسمة المحكوم بها من المحاكم الجزئية •

هادة ٦٦ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧) لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق الأحكام هذا القسانون الا في الأحوال المنصوص عليها مراحة غيه ولو عدل المحاب الشأن عن السير في الاجراء الذي حصل عنه الرسم •

#### البلب الثاني ـ في رسوم الاشهادات

مادة ٧٧ ــ يقصد بكلمة اشهاد فى تطبيق المكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق • قضــــاء ....اء

مادة ١٨ - يغرض على الاشهاد رسم قدره مسائة قرش واذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة غرض رسم اضافى قدر م عشرون قوشا عن كل ورقة من الزيادة .

هادة ٦٩ سيفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسبى على الاشهادات المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول .

مادة ۷۰ ـــاذا تعددت مرضوعات الاشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تعصيل رسم نسبى عن كل موضوع ۰

هادة ٧١ سـ تحصل رسوم بالغثات المشار اليها في المادة ٦٩ عـــلى المقود التي لم تكن موضوع اشهاد وقدمت لاقلام الكتاب احفظها .

مادة ۷۷ سيفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل أشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة ، فاذا زاد الاشهاد على ورقة واهدة فرض رسم اضافى قدره عشرة قروش على كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم الى النصف اذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير أشهاد أو بغير تصديق على الامضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية ه

مادة ٧٤ ــ يفرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش ف حالة الاشباد و ٣٠ قرشا في حالة التصديق ، وذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد هذا الرسم في هالة تعدد الاشهادات ، وكذلك في هالة تعدد الطالبين مم اختلاف المواد .

777

## الباب الثالث ـ في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٧٥ ـــ (١) يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجــه الآتر :

- ( أولا ) على المبالخ التي يطلب الحكم بها •
- ( ثانيا ) على قيم المقارات أو المنقولات المتنازع فيها . وفقا للاسس الآتية :
- (١) بالنسبة لملاراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية العسنوية مضروبة في سبمين •
- (ب) بالنسبة للمقارات البنية تقدر قيمتها على أساس الثين أو القيمة التي يوضعها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الايجارية السنوية المتذذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر ه
- (ج) بالنسبة للاراضى الزراعية الكائنة فى ضواحى المسدن ، والأراضى الزراعية التى لم تغرض عليها ضربية والأراضى المعدة للبناء والمبانى المستحدثة التى لم تحدد قيمتها الايجارية بعد والمنقولات يقسدر الرسم مبدئيا على القيمة التى يوضحها الطالب ، وبعد تحرى قام الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة ،

ويجوز لقلم الكتاب فى الحالات المنصوص عليها فى البند (ج) بمد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطمن في التقدير

 <sup>(</sup>۱) الفقرة ثانيا معدلة بقرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ السنة ١٩٥٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/١ – العدد ٥٢ مكرر « د » ورقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٣٢ – العدد ٦٧ ) والفقرة سادس عشر مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ .

تن اء .....اء

بعد ذلك بأى حال من الأحوال (١) ، وتلزم الحكومة بمسلوب الخبير اذا كانت القيمة التى قدرها الخبير مساوية الميمة الموضحة أو أقتل منها والا الزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أى حال شيء من الرسوم المدفوعة . وتكون اجراءات التعيين وايداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة • وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه •

( ثالثا ) ف دعاوى طلب الحكم بصحة المقود أو ابطالها أو مسطها تقدر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع نيه وقل دعاوى المنازعة في عقود البدل بقدر الرسم على أكبر قيمة البدلين •

( رابما ) فئ دعاوى رهن المقار أو المنقول تعتبر قيمتها تميمة الدين المرهون به المقار أو المنقول .

(خامسا) ف دعاوى الربح والايجار والتمويض اليومى وطلب الفوائد تصبب الرسوم فيها على المبالغ المطلوبة لغاية وقت رفع الدعوى ولا تحسب رسوم على فوائد كسور الشهر وبعد الحكم تحصل تكملة الرسم الذي يستحق من تاريخ رفع الدعوى لغاية يوم صدور الحكم سواه اكان بالقبول أم بالرفض وعد لحللب التنفيذ تحصل تكملة أخرى للرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم الهاية يوم الملتب التنفيذ ودلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق ه

<sup>(</sup>۱) صدر القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۲ بشان الغاء موانع التقاضى في بعض القوانين ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۲/۹۲ ــ العدد ۲۳ ) ونصى في مادته الاولى على ان تلغى كافة صور موانع التقاضى الواردة في نص الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ۷۵ فقرة ثانيا من القانون رقم ۱۹۰۶ لسنة ۱۹۶۶ الخاص بالرسيم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ۱۹۶۶ ٠

۱۳۶ ...... <del>قفی ..........</del>ا:

( سادسا ) ف دعاوى مسخ الايجار يحسب الرسم على ايجار الدة الواردة فى المقد أو الباقى منها حسب الأحوال أما اذا اشتمات الدعوى على طلب الإيجار والنسخ استعق أرجح الرسمين للخزانة •

وفاً حالة طلب التسليم أو الاخلاء الذي لا يتضمن نسمخ المقد شمتبر الدموي مجهولة. القيمة •

(سابعاً) دعاوى طلب الشفعة فى المقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخذ به و واذا كان الثمن المبين فى العقد أو الذى قدره الخبير أكثر وتنازل طالب فى الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عارض مقدار الثمن بقى التقدير على أصله أما اذا قبل الطالب الأخذ به حسبت الرسوم على واقعة بصرف النظر عن رسم التسجيل المستحق ، ويزاد على الثمن قيمة التحسينات التى يطلبها المضم أو يقدرها الخبير ، وإذا استأنف الحكم وقعر قيمة المقار بأكثر مما قدره الشفيع أخذت رسوم الاستئنافة على ما قدره السقائف حتى ولو طلب الماء الحكم ،

ويجمل رسم تسجيل عن طلب اعلن الأخذ بالشفمة سواء اكان هذا الاعلان مستقلا أم مثتملا على دعوى الشفعة وفى المالة الثانية يكون تحميل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى •

وتعمل أمانة تعادل قيمة الرسم القرر لتسجيل معضر العلح أو المحكم النهائى الذى يمدر فيها لمملحة الشفيع ، وتعصل هذه الأمانة مع باقى رسم المدعوى قبل قيدها بالمجدول ، وإذا انتهت دعوى الشفعة بمعضر ملح لمملحة الشفيع أو بحكم نهائى بثبوت الشفعة سجل ملخد المفرر أو الحكم بقلم كتاب المحكمة الابتدائية بغير رسم ، وتحرر محورة من حذا الملخص لتسجيلها برسوم ثابتة خصاحا هان الأمانة السابق تحصياها إذا كان المقد الشفوع فيه مسجلا والاحصل تلم كتاب المحكمة التي كان هذا المحكمة أو تم الصلح أمامها الرسم النسبي الذي كان م تحا

قف المالية الم

على تسجيل المقد بالطرق المقررة • وترد الأمانة في حالة المكم برنفض الدعوى •

- ( ثامنا ) فى دعاوى قسمة المقار بيحسب الرسم على ثعن المصة أو المصم المراد فرزها اذا كان تمت حصص غيرها لشركاء كثوين على الشيوع و واذا كان المقار مشتركا بين شريكين فقط وطلب المدهما التسمة حسم الرسم على حصة كل منهما ه
- (عاشرا) اذا طلب الحكم بقسمة حصة شائمة في عقار وفي اثناء سير الدعوى طلب المدعى عليهم كلهم أو بمضهم فرز حصتهم أيضا أخذ الرسم على المصمس المطلوب غرزها باعتبارها منفسمة لمصسة أو حسسس المحدين ، واذا كان الباقى من المقار حصة شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن المقار كله ه

## ( حادى عشر ) تقدر رسوم دعاوى الحكر بالكيفية الآتية :

اذا طلب الحكم بتقدير حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولة القيمة واذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبيا على قيمة الحكر في سنة مضروبة في ٢٠٠٠

اذا ظلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيادته الى قيمة معينة قدر الرسم في هذه الحالة نسبيا على القيمة الطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة الطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠ ه

( ثانى عشر ) تقدر قيمة دعاوى ترتيب الايسراد باعتبار الايسراد السنوى المطلوب الحكم به مضروبا فى ٢٠ اذا كان مؤيدا ومضروبا فى ٢٠ اذا كان بدى الحياة و واذا كان مؤتتا تدرت القيمة باعتبار الماش السنوى مضروبا فى عدد سنية بحيث لا تتجاوز عشرا «

( ثالث عشر ) تقدر قيمة طلبات توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرماء باعتبار مجموع المبالغ انتى توزع أو تقسم •

( رابع عشر ) تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامـــر والمقود الرسمية باعتبار القيمة التى يطلب التنفيذ من أجلها ٠

( خامس عشر ) تقدر الرسوم على أمر تنفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به لغاية يوم صدور الأمر •

(سادس عشر) تقدر رسوم الدعاوى التى ترخع من المول أو عليه في شأن تقدير الارباح التى تستعق من الضرائب باعتبار قيمة الارباح التتازع عليها .

مادة ٧٦ - تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

( أولا ) دعاوى صعة التوقيع .

( ثانيا ) الدعاوى والاشكالات التي تقدم لقانمي الأمور المستعجلة .

( ثالثا ) دعاوى البيع الاغتياري .

( رابعاً ) الدعاوى الفرعية التى تقدم بالمعارَضة فى قائبة شريط البيع اذا تعلقت اجراءات التنفيذ .

( خاصاً ) دعاوى طلب الحكم بالساء الرهن أو الاختمساس أو شطبهما . تف\_\_\_\_اء ....

( سأدسا ) الممارضة من غير الملس فى الأحكام المسادرة باشمار الانملاس وجميع الدعاوى الفرهية المتطقة بالتفليسة •

- (سابعا) دعاوى التزويد الأصلية •
- ( ثامنا ) وضم أمر التنفيذ على أحكام المحكمين المجهولة التيمة •
- ( تاسما ) المعارضة فى الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سنواء أكمان المكم فى مادة معلومة القيمة أم مجهولة •
- (عاشرا) المارضة في نزع الملكية ( التنبيه المقاري ) اذا تعلقت المارضة باجراءات التنفيذ ٠
  - ( حادى عشر ) المعارضة في قوائم التوزيع النهائية ٠
- ( ثانى عشر ) المعارضة فى الأحكام والأوامر الصادرة مسن أجان الجمارك والمجهات الادارية الأخرى
  - ( ثالث عشر ) طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين •
  - ( رابع عشر ) طلبات تنفيذ الأحكام والمقود المجمولة القيمة -
    - ( خامس عشر ) التظلم من الأوامر على العرائض .
    - (سادس عشر ) طلب التصديق على القسمة بالتراضي ٠
      - ( سابع عشر ) دعاوى هق الارتفاق ٠
      - ( ثامن عشر ) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها •

هادة ٧٧ ـــ ( الفقرة رابعا مستبدلة بالقانون رقم ٩٣ أسنة ١٩٤٦ ) يتلفى القوانين والأهكام الآتي بيانها :

( أولا ) الأمر المالى الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بالتصديق على تمريفة الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية والتعريفة المرافقة له •

( ثانبا ) القانون رقم ٣٣ الصادر في ١٤ ديدممبر سنة ١٩١٢ بالتصفيق

٣٨٨ ------ تفييسياء

طى تعريفة الرسوم في المواد الدنية الهام المساكم المقتلطة والتعريفة . الرافقة له عسدا المسادة ٣٠ منه والتعديلات الطارئة عليها .

( ثالثاً ) المادتان ٤٢ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المحل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بانشاء محكمة نقض وابرام ٠ ( رابعا ) المادة ٩٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ٠

وكذلك تلفى جميع الأحكام المتعلقة بالوسوم المدنية والتى تكون مفالفة الأحكام جذا القانون عدا حسالات الاعنساء أو التخفيض المقررة بمقتضى تموانين خاصة •

على أنه يستمر المعل بالقوانين والأحكام المشار اليها في المادة السابقة في الأحوال الآتية :

- ( أولا ) الدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون الى أن يصدر فيها حكم فى الموضوع أو ابطال الرافعة أو بالبطلان أو بالترك أو ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص •
- ( ثانيا ) أعمال التنفيذ التي بدى، فيها ، على أنه اذا طلب اعادة التنفيذ حصل الرسم طبقا لأحكام هذا القانون .
  - ( ثالثًا ) دعاوى الافلاس لحين الانتهاء من اجراءات التغليسة .

مأدة ٧٩ – على وزير المدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات الملازمة لتنفيذه . تنـــــاء ....

## القانون رقم (4 أسنة ١٩٤٤ بالرسرم أمام الملكم الشرعية ( 1 ، ٢ )

## نهن غاروق الأول ماك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد مدةنا عايه وأصدرناه :

## الباب الأول الغصل الأول ــ في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ۱ سـ ( مستبطة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۲۶ ) يغرض فى الدعاوى معليمة القيمة رسم نسبى هسب الفئات الآتية :

- ٢ / لغاية ٢٥٠ جنيها ٠
- ٣ / فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٥٠٠ جنيه ٠
- ؛ / نيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه لماية ٢٠٠٠ جنيه .
  - ه / نيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه ٠

ويغرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالآتي :

٢٠٠ قرش في المنازعات التي تطرح على القضاء المستمجل .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٤٤/٧/٢٤ - العدد ٨٨٠

<sup>(</sup>٢) نصت آلادة (١١) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم الملية واحالة الدعاوى التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية على انه « يطبق على الدعاوى التي ترفع الى المحاكم الوطنية طبقا لهذا القانون ومن وقت العمل به ، القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم امام المحاكم الشرعية » .

٦٤٠ .....

- ١٠٠ قرش في الدعاوي الجزئية ٠.
- ٣٠٠ قرش في الدعاوي الكلية الإبتدائية ٠٠٠

ويكون تقدير الرسم في الحالتين طبقا للقواعد المبينة في المابتين ٦٤ ، من هذا القانون ٠ و

مادة ٢ ــ اذا عدل الطلب فى الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها الى طلب معلوم القيمة أو المكس ولم يبكن سبق صدور حكم تعهيدى فى موضوع الدعوى أو حكم تعلمى فى مسألة غرعية قرض أكبر الرسمين •

قاذا صدر قبل التعديل حكم قطمى فى ممالة فرعية عدا مسائلًا الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الوضوع فرض رسم جديد على الطلب •

مادة ٣ - ( الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على استثناف الأحكام الصادرة فى المدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى على أساس المثات المبينة فى المادة الأولى ويراعى فى تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستثناف •

ويفرض فى الدعاوى المستانفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتى:

- قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية
- ٣٠٠ قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام المعاكم الابتدائية عن أهكام صادرة من القضاء المستمجل •
- ٠٠٠ قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام محاكم الاستثناف العليا ٠

ويخفض الرسم الى النصف في جعيع الدعاوي أذا كان الحكم المبتانف صادراً في مسألة فرعية فاذا فصات محكمة الاستأناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه ه المراجعة المالية المال

ويسوى رسم الاستثناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن المكم المادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستثناف .

مادة ٤ -- ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطمون باللقض ٠

ويغرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض ٠

ويفرض فى دعاوى التماس اعادة النظر رسم ثابت حسب درجسة المحكمة المرفوعة اليها الالتماس ، فاذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الالتماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالاضافة الى الرسم الثابت المشار اليه فى هذه المادة ،

مادة ٥ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) استثناء من الاحكام المتقدمة يفرض في الدعاوى معلومة القيمة المتعلقة بأمور الزوجة ونفقات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوغاء والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسسم نصبى تقدره ١/ ٠

ذان كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق رسم ثابت قسدره عشرة قروش •

وعند الحكم فى دعاوى النفقات وما يتملق بها يسوى الرسم عــلى أساس ما حكم بــه ٠

مادة ٦ ــ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقلنون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ) اذا قضت محكمة ثانى درجة أو محكمة النقض ( م ١٠ ــ موسوعة مصر ــ ج ١٩ )

144

ماعادة القضية الى الحكمة التي أصدرت الحكم الطعون غيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع الى الدعوى سوى الرسم المقرر على الاعلان ٠

## الفصل الثاني - في تخفيض الرسوم

مادة ٧ ... ( البند (٣) من الفقرة الأولى مستبدل بقرار رئيس المجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ أسنة ١٩٦٤ ) تخفض الرسوم الى النصف في الأحوال الآتية :

١ - عند الرجوع الى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو بعدم تبولها لبطلان ورقة اتكليف بالدضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها فى جميع الأحوال أو فى حسالة الحكم بمسدم قبول الاستثناف شكلا لقيده بعد المعاد •

 ٢ ـــ المعارضة في الأحكام التي تصدر في النميعة والمعارضة في قسوائم الرسوم والمعاريف والأتعاب ٠.

٣ \_ الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه الادتان
 ٢٢ ، ٢٢ مكررا •

وتخفض الرسوم الى الربع فى حالة الرجوع الى الدعوى بعد الحكم فيها باشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها •

#### الفصل الثالث - في تعدد الطلبات

مادة ٨ ــ اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متمددة مطومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، غاذا . كانت ناشئة عن سندات قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة ،

واذا اشتمات الدعوى على طابات مجهولة القيمة جميمها أخذ الرسم الثابت

ع ١٩٤٢ ١٩٤٢ ١٩٤٢

على كل طلب منها على حدة ، الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففى هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطابات رسم واحد .

واذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخسري مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها •

وف حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأماية يستحق أرجح الرسمين للخزانة ، كذلك يكون الحكم في حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الشبرة فيكتفى بالنسبة اما والمطلبات الأخسرى معل الخيرة بأرجح الرسمين للخزانة ،

وتضم الطلبات الاضافية الى الطلبات الأصابية ويحسب ألرسم على مجموعها •

مادة ٩ ــ يفرض على المتدخل منضما الى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى اذا لم يكن قد حصل ٠

فاذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطابات •

### الغصل الرابع ــ في تحصيل الرسوم

مادة ١٠ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحددة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) لا تحصل الرسوم الندبية على أكثر من ألف جنيه غاذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم بسه ٠

مادة 11 - ( مستعدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحددة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ) تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم محيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الاخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة • مادة ١٢ ــ ( ملفاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٣ -- ( ملفاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بانقانون رقم ١٧ اسنة ١٩٦٤ ) •

مادة 18 سر مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧ أسنة ١٩٦٤ ) على قلم الكتاب أن يرغض قبول مسحيفة الدعوى أو الطمن أو الطلب أو الأمر أذا لم تكن مصحوبة بعسا يدل على أداء الرسم المستحق كاملا ٠

وتستبعد المحكمة القضية من جدول الطسة اذا تبين لها عدم أداء الرسم •

وكل ذلك مع عدم الاخلال بما ينس عليه هذا القانون من أحكسام مخالفة .

مادة ١٥ ــ يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقى منها عقب صدور المحكم ولو استؤنف .

ومع ذلك أذا صار الحكم انتهائيا جاز لقلم الكتاب تحميل أربيم الستحقة من المحكوم عليه •

مادة ١٦ ــ تحصل مقدما رسوم الاشهادات والعقبود والصبور والمخصات والشهادات والكشف •

واذا استحقت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشان متنامنين في تأصيتها ه

مادة ١٧ - لا يكلف بدفع الرسوم متدما الدعى الملذون بالخصومة

تفسيسياء ١٤٥. ...

من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمنفعة تحود عليه ويحصل الرسم من الدعى من الدعى عليه اذا فصل في الدعوى بالقبول كما يحصل الرسم من الدعى عليهما في دعوى التغريق حسبة بين الزوجين اذا فصل فيها بالقبول ومن الدعى اذا قصل فيها بالرفض •

# الفصل الخامين في أمر تقدير الرسوم والمارشة فيه

مادة 10 ستقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القامى صب الأجوال بناء على طلب علم الكتاب ويمان هذا الأمر للمطلوب منه الرسسم •

مادة 19 سيجوز لذى النسأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المسار اليه فى المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المصر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قنم الكتاب فى ثمانية الأيام التألية لتاريخ اعلان الأمر ويحدد المحضر فى الاعلان أو قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنظر غيه المارضة •

مادة ٢٠ ــ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحددة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ) تقدم المارضة الى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استثناف الحكم في ميماد خصة عشر يوما من يوم صدوره والا مقط الحق فى الطمن •

مادة ٢١ - يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمتسارات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

#### القصل السادس ... في رد الرسوم

مادة ٢٢ — ( الفقرتان الاولى والثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥٣ لسنة ١٩٥٦ والفقرتان الثانية والثالثة مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٤) اذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما أتفق عليه الطرفان فى محضر الجاسة أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم تطهى فى مسئلة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية ٠٠٠

وتحسب الرسوم النسبية فى هذه العالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المسالح عليه هذه القيمة ووقع على قيمة المسالح عليه و واذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم المسلح على مسائل مطومة القيمة ممسا يمكن التنفيذ به دون حاجة الى قضاء جديد استحق الرسم النسبى على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابت و

واذا كانت قيمة الدعوى نزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه •

واذا لم تبين القيمة في محذير الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على أأن جنيه •

ولا يرد في حالة انتهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعاوى مخفضة القدمة •

مادة ٢٢ مكريا - ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) اذا ترك الدعى الخصوصة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء الرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد \* قف الماد الم

مادة ٢٣ سـ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية المربية التحسدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) في الدعاوي التي تزيد تيمتها على الف جنيه يسبري الرسم على أساس ألف جنيه في حالة الفاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا البلغ غيسوى الرسم على أساس مساحكم به ٠

### مادة ٢٤ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

( الأواى ) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه اذا قضى بلجابة الطلب .

( الثانية ) طلب رد القضاة اذا قبل طلب الرد ٠

### القصل السابع - في الاعفاء من الرسوم

مادة ٢٥ سيمفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دهمها •

ويشترط في حالة الاعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .

ويشمل الاعداء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والادارية ورسوم المتنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم •

مادة ٢٦ سـ تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم فى المحكمة العليا والمحاكم الابقدائية الى الرئيس أو من يقوم ءقامه وفى المحاكم الجزئية الى القاضى •

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشعر المضم الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل هلوله .

مارة ٧٧ - تفصل الهيئة المشار اليها في المادة المسابقة في طاب

الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة •

مادة ٢٨ سـ الاعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره الى ورشسة المعنى أو من يحل منطه ، بل يجب على مؤلاء المصول على قرار جديد بالاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة .

دادة ٢٩ ساذا زالت حالة اعسار المعنى من الرسيم فى أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة الشار اليها فى المادة ٢٦ ابطال الاعفاء ه

مادة ٣٠ - أذا حكم على خصم المعنى بالرسوم وجبت مطالبته بها أولا فأن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعنى أذا زالت حسالة اعساره .

# الفصل الثامن ـ. في رسوم الصور والشهادات والأوامر

هادة ٣١ هـ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ) يغرض على المسور التي تطلب مسن الدسجلات والاشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة ،

ويفرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم تمدره خمسة شروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشا فئ المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا فى محاكم الاستثناف ومحكمة النقش .

ورسم الملخصات والشهادات كرسم الصور .

أما الصور والملخصات والشهادات ، وأمور الزوجية وما يتعلق بهـــا

قفىـــننساء ١٤٤٠

ونفقات الاقارب فرسم كل منها خمسة قروش مُهما كسان عند أوراقها ودرجة المحكمة التي تعطى فيها •

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم (١٠) •

مادة ٣٢ — ( مستبعلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ) يغرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستفراج صورة أو ملفص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كلف السم وفى كل سنة وذلك بثقالات رسم الصورة أو اللفص أو الشهادة .

ويتعدد رسم الكشف بتعدد المللوب الكشف عنهم وأو كانوا شركاء أو ورثة •

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة ٠

ولا يفرض رسم فى الأحوال المشار اليها فى الفقرتين السابقتين اذا كان الكشف فى مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب ــ متى كان الطالب ذا شأن ه

مادة ٣٣ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحسدة بالقانون رقم ٦٧ أسنة ١٩٦٤ ) يغرض رسم قدره خمسة عشرة على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتملقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة ما لم تعفها أحكام هذا القانون من الرسوم •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل في ١٩٤٤/٨/٢٣ بأن تكون الورقة المنوه عنها بالمادة (٣١) من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٤٤ صفحتين والصفحة خمسة وعشرون سطرا والسطر اثنا عشر كلمة ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الاولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها الما الورقة الاخيرة فلا سنحق عليها السم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها شمانية غير الابشاءات والتاريخ ،

·····

مادة ٣٤ سن ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عدا ما هو منصوص عليه ف المادة ١٤٤ يفرض رسم قدره خمسة قروش فى القضايا الجزئية ، وخمسة عشر قرشا فى القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشا فى القضايا النظورة أمام محاكم الاستثناف ومحكمة التقض على الأوراق الإقتى بيانها :

( أولا ) الأوامر التي تصدر على العرائض سواء تبل الطلب أو رفش ٠

( ثانيا ) الأوامر التي تصدر في طابات التعجيل سواء قبل الطلب أو وقض •

مادة ٣٥ ــ لا يغرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى التائمة ،

### القصل التاسع نه ق رسوم الايداع

مادة ٣٦ - بقرض على عا يردع خزائن المحاكم من نقود أو سندات مالية أو مجوهرات أو مصوغات رسم نسبى على الايداع درم ١/ من تيمتها وتصب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عسد الايذاع ه

ويشمل الرسم المذكور معضر الايداع وصورته ه

وفى جميع الأهوال المتقدمة لا يحصل الرسم على :

( أولا ) ما يحصله المحضرون تنفيذا للاحكام على ذمة مستحقيها • إ ثانيا ) أموال البدل في الأوقاف وكذا ما يودع بأمر الحكمة عند الجايدة في مشترى أعيان الوقف • تفسيناء .....اء عاماً

( ثالثًا ) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .

فاذا همل نزاع في الايداع أو هجز على ما أودع أو توزيع لــه همل رسم الايداع •

#### الفصل العاشر ... في الخبراء

مادة ٣٧ ــ الأتعاب التى تقدر للخبراء لموظفين تأخذ ــ بعد المفصل فى الدعوى ــ حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة •

# الفصل الحادي عشر سـ في رسوم الاعلان والتنفيذ الفرع الأول سـ في رسوم الاعلان

هادة ٢٨ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة العربية بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٤ ) غيما عدا الاعلانات التى ترفع بها الدعاوى والتى يقتضيها التنفيذ ، يفرض على الاعلانات التى تتصل اثناء سير الدعوى بناه على طلب المفصوم أو بسببهم رسم قدره خصة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان في التضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة . وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستثناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التى تأمر مبا المحكمة ، واعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الونساة أو تعيير مسفات الخمسوم ، والاعلانات الادارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب ،

واذا تكرر اعلان الدعوى بالنسبة لمفسم واحد أو أكثر قبل حلولُ موعد الجلسة المحددة فرض على الاعلان الرسم المقرر . ٦٥٧ ..... قض

ويغرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هـــذه الاعلانات •

ويفرض على الاعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب رسم قدره خُمسة قروش عن الأصل والصورة سما وان تعددت أوراقها وتعدد المطلوب اعلائهم •

ويتكرر هذا الرسم في حالة اعادة الاعلان أذا كانت الاعادة راجمة لفيل الطالب •

### الفرع الثاني ــ في رسوم التنفيذ

مادة ٣٩ ــ يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والاشمادات الواجبة التنفيذ ويحسب الرسسم النسبى على المبلغ المطلوب التنفيذ بـــه •

ويتكرر رسم التنفيذ مخفضا ألى الثلث كلما طلب أعادة التتفيذ على النوع الواهد •

ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس اذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس م

مادة ٣٩ مكن 1 ــ (١) علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة محصل رسم ثابت على الوجه الآتي :

 ١ ــ عشرون قرشا على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحارد الجزئية في مواد الأحوال الشخصية ٠

 <sup>(</sup>۱) مضافة بالمادة الاولى دن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقسم
 ۳۰۳ أدنة ١٩٥٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٨/١٨ - العدد ٦٦ دكير
 « تا- » ) .

 ٢ سـ خعسون قرشا على تنفيذ مسا عدا ذلك من الأحكام والقرارات والاشمادات .

وتعفى من هذا الرسم الأحكام الصادرة فى النفتات اذا تل الملغ المللوب التنفيذ من أجله عن ثلاثة جنبهات •

ملاة ٤٠ ـــ لا يشعل رسم التنفيذ سوى رسوم اجراءات التنفيذ والاعلانات الخاصة بها التي تلى اعلان الحكم •

مادة ٤١ سـ يجوز اذوى الشأن أن يطلبوا رد رسم التنفيذ اذا الم يكن قد حصل البدء فيه فملا •

# الفصل المثانى عشر -- في الطابات المقدمة الى هيئة التصرفات

مادة ٢٢ ... يؤخذ رسم مقرر قدرد ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب لهيئة التصرغات ومتى فصل فيه بالقبول يحدل الرسم النسبى على الموضوع اذا كان الموضوع مما يمكن تقديره والا فيكتفى بالرسم المقرر واذا استؤنف القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٣٠٠ قرش ٠

### ويكتفى بالرسم المقرد على ما يأتى :

١ ــ اذن بتأجير أعيان الوقف رسبم قدره مائة قرش •

٢ ــ اذن بعمارة الوقف رسم قدره مائة قرش اذا لم تزد قيمـة
 البلغ المقدر للممارة عن أربعمائة جنيه • فان زادت فالرسم مائتا قرش •

٣ ــ قسمة المهاة رسمها مائة قرش ويقدر الرسم النسبي عسلي الوجه الآتي :

اذن بالاستدانة على الوقف ي/١/ من قيمة الدين •

٦٥٤ .......... قفيييين

اذن بقسمة أعيان الوقف فى العقار والمنقول م الرام من قيمة كل منهما • اذن باحداث مبان أو غيرها فى الوقف م الرام من قيمة تكاليفها •

وغير ذلك مما يطلب من هيئة التصرفات الاذن به أو الموافقة عليه ﴿ ١/ / ٠ - ٠

### الغصل الثالث عشر ... في أحكام عامة

مادة ٢٤ ــ لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترغمها الحكومــة أو الاوقاف الخيرية على أنه اذا حكم فى الدعوى لصالح الحكومة أو الوقف استحقت الرسوم الواجبة •

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكتمف والمسور والملحسات والشهادات والفتاوى لمسالح الحكومة أو لجهة خبيسة ذات شسان أو المصورة التي ترسل من الوقفيات والتتارير ونحوها الى وزارة الأوقاف لتسجيلها •

هادة ٤٤ - تشمل الرسيم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلاته • كما تشمل أيضا أوامر المتقدير الخاصة بالمصاريف وأتاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التى تقدرها المحكمة لمسالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجسرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال القضاة والخبراء والموظفين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التمويض في مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون •

مادة ٥٥ سـ تحصل من طالب الاعلان جميع المماريف التي يستدعيها اعلان الأوراق خارج القطر •

مادة ٢٦ ـ يؤخذ رسم نسبى قدره عشرة قروش في الدعاوى

قف المالية الم

والاشمادات المتى لا نتريد قيمتها على مائة قرش وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أتمل من عشرين قرئسا ٠

ولا يقل رسم التنفيذ عن عشرة قروش اذا كان نسبيا وعن خمسة قروش اذا كان ثابتا .

مادة ٧٧ ــ يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشسهادات ما كان من كسور الجنيه جنيها وفي تقدير الرسمم ما كان من كسم، القش قرسا •

مادة ٤٨ سـ لا يجوز لكتبة المحاكم اعطاء أية صورة أو ملخص أو شسهادة أو ترجمة مسن أنة دعسوى أو مسن أى دفتسر أو مسن أى ورقة الا بمد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أمل الأوراق الا أذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه •

مادة 23 س (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم نسبى قدره ١/ على المبالغ التى يصدر بها أمر تقدير أتماب للمحامى ضد موكله اذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيها ، غان تجاوزتها غرض رسم قدره ٢/ على الزيادة .

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أءر التقدير .

مادة • • - لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر باحالة الدعوى الى الدوائر المجتمعة ولا على اجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر •

مادة ٥١ - لا يجوز مباشرة أي عمل الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما •

ولكن أذا تطق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعنى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه واراد المحكوم عليه الطمن في هذا المحكم غلا يؤخذ منه سوى رسم الطمن •

مادة ٥٢ ــ لا يستعق رسم نسبى على المطالمات المقدمة لقلم الكتاب لسعب عبالغ مودعة بالفزانة المامة •

مادة ٥٣ سيجب على الكاتب أن يبين على عامش كل حكم أصدرته لمحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزانة وما حصل منها وما بقى وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المصررات ويذكر في المالتين تاريخ ونعرة الايصال المحرد بورود الرسم بالرقم والخروف .

وفى حللة الاعناء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القسرار المسادر بالاعناء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات ·

مادة ؟ هـ تكون المقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به نسامنة أسداد الرسوم والمماريف ويكون المحكومة فى تحميلها حق المتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو المازمين بها •

مادة هه ... (( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ السنة ١٩٥٧) لا يرد أي رسم همل بالتطبيق لأحكام هذا القانون الا في الأحوال التصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الأجراء الذي هصل عنه الرسم •

# البات الثاني في رسوم الاشهادات

مادة ٥٦ سايقماد بكلمة الشهادة في تطبيق الحكام هذا القانون كسال ورقة محررة عن يد الوثق ٠

<del>آن، \_\_\_\_اء</del> ....

معادة الاه سميفريش على الاشهاد وسم مقرو قدره مائة قرش واذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافى قدره عشرون قرشسا عن كل ورقة من الزيادة •

ويستثنى من ذلك الانسسهادات والتوكيلات المتعلقة بأمسور الزوجية والنفقات غندممل عنها الرسوم المبينة فى المجدول عرف (1) المرافق لهذا المقانون •

كما تستثنى منها الأشهادات الأخرى الواردة في نفس الجدول والتي - لا رسوم عليها •

مادة ٥٨ - يغرض علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم نسبى على الاشهادات المبيئة بالمجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد فى ذلك الجدول ٥

مادة ٥٩ سادًا تددت موضوعات الاشسهاد وكسان لكل منها آشسار قانونية مستقلة وجب تعصيل وسم نسبى عن كل موضوع •

مادة ٦٠ ــتحصل رسوم بالفئات المشار اليها في المادة ٥٨ على العقود التي لم تكن موضوع السهاد وقدمت الأقلام الكتاب لمفظها ٠

هادة ٦١ سيفرض رسم مقور قدره أربعون قرشا عن كل اشسهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة ، فاذا زاد الإشهاد على ورقة واهدة فرض رسم اضافي قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة ،

ويخفض الرسم الى النصف اذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بنير اشهاد أو بنيز تصديق على الامضاء ويكون قد قدم أو أبدى ف قضية . ٨٥٨ - ١٥٨

مادة ١٢ سـ يحصل رسم مقرر قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل امضاء أو ختم ٠

مادة ٦٣ سيفرض عند انتقال تناض خارج المحكمة رسم مقرر تدره مدر قرش اذا كان الانتقال لسماع السهاد و ١٠٠ قرش اذا كان التصديق على المشاء أو ختم وفي حالة انتقال أحد الكتبة يخفض الرسم الى ١٠٠ قرش في المالة الأولى والى ٣٠ قرشا في المالة الثانية وكل ذلك بخلاف مصاريف الانتقال ٠٠

ويتعدد الرسم في حالة تعدد الاشهادات وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد •

# الباب الثالث ف قواعد تقدير الرسم

مادة ٦٤ - ( الفقرة (٢) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ) يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي :

١ -- على المالغ التي يطلب الحكم بها •

٢ -- على قيم المقارات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا الاسس
 الإتيــة :

- ( أ ) بالنسبة للاراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو الكيمة التي يوضعها الطالب بحيث لا نقل عن الضربية الأصلية السنوية مضروبة في سبمين .
- (ب) بالنسبة المعقارات المبينة تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا نقل عن قيمتها الايجارية السنوية المتخذة أساسا أربط المعرية عليها مضروبة في خصة عشر .

آ<del>ن ....ا</del>ء ۽ ....

(ج) بالنسبة المتراضى الزراعية الكيائة فى ضواهى المدن والأراضى الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المدة اللبناه والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الايجارية بحر، والمتولات يشدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضعها الطالب بوبعد تحرى علم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة •

ويجوز لقلم الكتاب في المالات المنصوص عليها في البند (ج) مد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التقدير بحد ذلك بأى حال من الأحوال (١) ، وتلزم المكومة بمصاريف الخبير اذا كانت القيمة التي قدرما الخبير مساوية للقيمة المرضحة أو أقل منها والا الزم بها مساحب الشأن ، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المنوعة وتكون أجراءات التميين وأيداع التقرير بلا رسم م

ويجوز لصاحب الشان تبل انتهاء المتقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع تلم الكتاب على القيمة • وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه • ٣ ــ صحة الوقف أو بطلانه بصعب القيمة الدعى بها •

ع ششوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلاح ذلك
 مصحب ربع الحصة لخمس سنوات أذا كان الشرط متعلقا بالمسارف .

 صحة التحكير أو بطلانه باعتبار الأجرة فى الدة المعينة بالمعد بشرط ألا تقل عن عشر سفين ولا تؤيد على عشريين سنة غان لم تعين المدة غباعتبار الأجرة مدة عشريين سغة .

<sup>(</sup>١) مدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغام موانع التقاضى فى بعض القوانين ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣ ) ونص فى مادته الأولى على أن « تلغى كافة صور موانع التقاضى الواردة فى الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤.

١ - استحقاق ف الوقف بنصب قيمية الاستخطاق السدة فيس السوات .

 باختوت الوفاة والوراثة وان تعددت غيما الخاسطات باغتبار حمة الوارث أو الورثة الذين يُطلب العكم بورائتهم.

- ٨ ــ ثبوت الوصية بالمال باعتبار قيمة الوصي به ٠
  - ٩ ــ دين الصداق باعتبار القيمة المللوبة
    - ١٠ -- ثبوت الجهاز باعتبار قيمته ٠

مادة 10 - تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

 ١ - شبوت مقتشى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك اذ لم يكن متطقا بالمسارف •

- ٢ النظر على الوقف بجميع أسبابه م
- ٣ استحقاق السكن في اماكن الوقف أو الطلاؤها م
  - ع \_ طلعات رد القضاة والخبراء ٠
- ه الاشكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع إليها .
  - ٣ دعاوى تفسير الأحكام أو تصعيمها •

مادة ٢٦ - مستبدلة بالقانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٤٧) يلغى الأمسر المالي الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٩٨ بالتصسديق على لائمة تعريفة الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللائحة الرافقة له • وكذلك تلغى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحاماة لدى للحاكم المشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية والتي تكون مخالفة لهذا القانون عدا الاعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة •

مادة ١٧ ــ تتبع بالنسبة للدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون القواعد الآتية :

١ -- تغل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم خاضمة من حيث الرسوم لأحكام اللواشع المسأد اليها في المادة السابقة الى أن يصدر فيها حكم في الموضوع أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بعدم قبولها لبطلان ورقة التكليف بالحضور أو بعدم الاختصاص •

٢ -- كذلك تطبق نيما يتعلق باعمال التنفيذ التي بدىء فيها أحكام
 اللاحة الشار اليها ف المادة السابقة • على أنه إذار اللهب اعادة التنفيذ
 حصل الرسم طبقا لإحكام هذا القانون •

هادة ١٨ – على وزير المسدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعسد ثلاثة أشعر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة التنفيذة ...

# القانون رقم ١٣ أسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية (١)

#### نمن غاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدفتا عليه والمدرناه :

### البلب الأول

# في رسوم القضايا

مائة 1 سَـ يفرَضِي وسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم للمعاكم بالفئات الآتية : ----

#### ترش

- ٣٠ على تضية المذالفة ٠
- ٠٠ على تضعة المخالفة الستأنفة ٠
- ا على قضية المجنحة التى تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو الركزية
   أو التى تنظر أمام القاضى الجزئى المختلط •
- على قضية الجنحة التي تنظر أمام محكمة الجنح المختلطة وعلى كل قضية جنحة مستانفة سواء أكانت منظورة أتام المحاكم الأهلية أم المحاكمة المختلطة -

#### ٦٠٠ على مضية الجناية

وتعتبر القضية مخالفة أو جندة أو جناية حسب الوصف الذي يحليه هكم المحكمة الجريمة •

١٩٤٤/٧/٢٤ في ١٩٤٤/٧/٢٤ - العدد ٨٨ .

المن الم

قرش

ويعتبر في حكم الجنحة الجنايات التي قدر القانون الم عقوبة الجنحة •

### ٠٠٠ على قضية النقض ٠

غاذا أنصيات الى محكمة الرضوع للقصل نيها مجددا أو فصلت محكمة النقض في الوضوع لا يفرض رسم جديد •

٠٠٠ على ثننية رد الاعتبار ٠

مادة ٢ سيفرض رسم ثابت قدره ٣٠ قرشا يلزم به المحكوم عيه في مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة غياب الشهود أو امتعامهم ص الاجابة وفي المعارضات في الأحكام الصادرة في هذه المسائل ٠

مادة ٣ ب يخفض الرسم الى النصف في المعارضات التي تقسم في الحكام الجنايات والجنع والمفالفات •

أما المعارضات التى تقدم عن الأوامر الجنائية غلا رسم عليها اكتفاء برسم القضية •

مادة ٤ - تستحق الرسوم المينة في المواد السابقة عند الحكم بها أما قضايا رد الاعتبار فتدفع رسومها مقدما ٠

مادة ٥ ــ تشمل الرسوم المقررة جميع الاجــراءات التى تتخــذ فى القضايا بما فى ذلك أعمال المحضرين لماية الحكم نيها واعلاته ولا يتعدد الرسم بتعدد المتهمين أو الطالبين الا فى قضايا رد الاعتبار ٠

مادة 1 - لا يفرض رسم على الأحكام أو الأوامر التى تصدر بتصديح المُطأ المادئ فيها ولكن اذا الطلب أحد المُصوم تصديح المُطأ ورفض طأب غرض عليه نصف الرسم ،

776

مادة ٧ - تستحق الرسوم المقررة على المارضة أو الاستثناف أو. النقض ولو تنازل المتهم عنها •

# ألباب الثاني في رسوم التنفيذ

مادة ٨ – (١) يغوض رسم تقفيسد قدرم عشرة قسروش في قضسايا المخالفات وثلاثون قرشا فيها عدا ذلك ، وهذا كله إذا كان التنفيذ بهواسطة قلم المحضرين •

ويتعدد الرسم بتعدد الأشخاص الذين يتناولهم التنفيذ •

وتنفض هذه الرسوم الى النصف في تتفيذ الأحكام الصادرة على الشهود •

ويغرض علاوة على ما تقدم رسم انتقال ثابت قدره عشرة قروش فى قضايا المفالفات وثلاثون قرشا نبيما عدا ذلك .

ملادة ٩ – أذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق الدنية تعلمق أحكام قانون الرسوم في المواد المدنية وتحسب على اجراءات التتفيذ فيها الرسوم المدنية المقررة لها ٠

مادة ١٠ - يفرض رسم معاثل لرسم التنفيذ الأصلى على كل نزاع فى التنفيذ ٠

 <sup>(</sup>١) الفقرة الاخيرة مضافة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ ( الوقائع المعرية في ١٩٥٦/٨/١٨ العدد ٦٦ مكرر تابع ) كما نص على ما يلى :

 <sup>«</sup> مادة ۲ سيفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على الا يتجاوز ما يصرف لهم ۲۰٪ من حصيلة الرسم المقرر بهذا القانون »

أغسب اع

مادة 11 سعيكون تصمياء الرسوم والبرامسات في المواد المنسائية بمعرفة النيابة ويجوز لوا اميال المهم في دفع تلك الرسوم والفرامات المكوم بها أو قبول تقسيلها ٠

#### الباب الثالث .

### ق رمنوم الصور والشهادات -

مادة ١٢ سيفرض رسم قدره خمسة قروش على كل صورة أو ورقة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المفافة المستأنفة أو المجتمعة الابتدائية أو المستأنفة وخمسة عشر قرتسا في قضية الجناية وعشرهن قرضا في قضية النقض ورد الاعتبار ه

هادة ١٣ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الشهادة التي تعطى في قضايا المخالفات وعشرون قرشا في قضايا المخالفات المستانفة والمجنح المبتدائية والمستانفة وثلاثون قرشا في قضايا الجنايات وفي قضايا النقض ورد الاعتبار •

مادة ١٤ - تحصل الرسوم المتررة في المادتين السابقتين على حسب على حسب وصف التهمة عند تسلم المورة أو الشهادة »

# الباب الرابع في المساريف التشائية

مادة 1 - تتحمل الخزانة المامة الصاريف الآتي بيانها :

١ ـــ مصاريف انتقال أعضاء النيابة والكتبة والمضرين والمترجبين
 وكذلك مــا يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال.

٢ ــ أجور البرقيات والبريد ٠

.137

ع ــ مصاريف نقل الإسياء المشبوطة في عادة جنائية .
 ع ــ مصاريف نقل المعبوسين والمساريف اللازمة الوونتهم .

مادة 11 ستمرف من خزانة المحكمة مقدما أتماب ومصاويف الخبراء والشهود وأجور الحراس ونفقات مفظ المنبوطات وما يلزم صرغه للتحرى عن الجرائم واثباتها وقلك بعد تقديرها بمبرغة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمساريفا •

مادة 17 سافا دعى شخص لتأدية الشهادة ولم يكن عنده ما يتومر بمصاريف سفره ، فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الوجود فيها أن يصرف له مصاريف السفر مقدما وبيين ما دفعه اليه في ورقة الطلب ويشمر كاتب المحكمة بذلك ليحجز من التعويض المستحق للشاهد ما صرف له ويسدد لحساب الجهة التي دفعته مقدما .

# البأب الخامس فى رسوم الدعوى المدنية فى القضايا الجنائية

مادة 1۸ ستطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتطقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترضع الى المحاكم الجنائية (١) مع مراعاة ما بأتي :

<sup>(</sup>۱) قضت محكمة النقض بان مفاد المادة الاولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٤ في شان الرسوم في آلمواد الجنائية ، والمادة ١٨ منه التي اوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية هو ان الاصل في رسسوم الدعوى المدنية التي ترفع التي المحاكم الجنائية ان يقتبع في شانها الجحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الاولى من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور واحالت اليه المقورة الاولى من المادة ١٨ منه وظاهر من نص المادتين النائة والرابعة من القانون المذكور أن ما ورد بهما أنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في المدعوى فيهين فيه الملزم

. ۱۹۹۷ - مناسب العرب و ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹۹۸ - ۱۹

.....

فيها ومدى هذا الالزام · فاذا كان الاستثناف قد رفع من المتمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وقضى بالفاء المحكم المستانف ويرابة المتمين ورفقن المدعى بالحقوق المدنية وقضى بالفاء المحوى المدنية الاستثنائية · فتحوية الرسوم في هذه المالة لا تكون الا طبقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من المانون في هذه المحالة لا تكون الا تقضى بسريان قانون الرسوم في المجهد المدنية وحدما · ( نقض جنائي ١٩٥٣/٥/٧ هـ موسوعتنا الذهبية جده رقيم

وقضت أيضا بأن المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشان الرسوم الجنائية نعبت على أن « تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوي المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية ١ ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوي التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعاوي بالزام الخصيم والمساريف استحقت الرسوم الواجبة » : وأسا كان الاستئناف سفاية الدعوي المتدالا في تقدير الرسوم ، فإن الطاعنة « وزارة الحربية والبحرية » السنولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استثنافها بتاييد الحكم الابتدائي فيما قض به من تعويض لا تدفع عنه رسوما .. ولما كانت محكمة الجنع المتانفة قد قضت بقبول استثناف المتهم والمشولة عن الحقوق المدنية والمدهية بالمق المدنى شكلا وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قض به من عقوبة وتعويض ولم ثلزم احدا من الستانفين بمصاريف استثنافية سوى المدعية بالحق المدنى ، فأنه على مقتض هذا القضاء النهائي لا يحق الزام المتهم والطاعنة بشيء من ممروفات الدعوى الدنية الاستئنافية حتى يتدارك صاحب الثان هذا النقض بالطريقة الذي رسمه القانون أ تقش ١٩٣١٤/٤/٧ مد من ١٥ من . ( YOY

وقضت أيضا بانه لما كان القانون لم يججب أداء رسم أثاً ما طُعن المحكوم عليه وكان طعنه عاما بشمل الدعوبين الجنائية والمدنية • قانه أذا رفض طعنه وحكم دائرامه بالماريف المدنية الاستثنافية ، لا تسوى هذه المصاريف الاطبقا للقواعد العامة الواردة بالمادة ١٩ من القانون رقم ٣٠ أسنة ١٩٤٤ التي تقضى بسريان قائون الرسوم في الماد المدنية وحدها أذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٠ أسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا بعقى سدى الحكم العام الشاص على حالته لعدم النص على ذلك فلا بعقى سدى الحكم العام الشاص بالدعوى المدنية التي ثرفع للمحكمة المنائية ( نقض ١٩٥١/٥/٢٩ مـ الطعن ورقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق ) •

٧٢. - نفسيسياء

( أولا ) لا يجوز أن ينقص الرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم القرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام هذا القانون .

(كُلُنيا ) يَلزم المدى بالمحتوق المعنية باداء الرسم المُشتحق متعمسا بعجرية الادعاء بغلك •

- (ثالثا) الاعاردات الأخرى التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول مدنيا يؤخذ عنها رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة من الأصل وللمسؤرة في تضية المخالفة المستأنفة أو الجنمة الابتدائية والمستأنفة وعشرون في قضية الجناية وعشرون ترشا في قضية الجناية وعشرون ترشا في تضية الجناية وعشرون ترشا في تضية النقض ورد الاعتبار و
- ( رابعاً ) على المدعى بالحقوق المدنية أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة أو قاضى التحقيق أو المحكمة على ذمة أتماب ومصاريف الخبراء والشعود وغيرهم وعليه أيضًا أيداع الأمانة التكميلية التي تد تلزم أثناء سير الأخراءات .
  - (خامما ) أذا أحالت المحكمة الجنائية الخصوم الى المحكمة المدنية المختمة آو قضت بعدم قبول السير فيها أمام المحاكم الجنائية لا يعمل رسم جديد مقدما عدد الالتجاء الى المحكمة الدنية .
- (سادسا ) إذا كان طعن المتهم بالمعارضة أو الاستثناف أو النتفس قاصراً على المحكم الصادر في الدعوى المدنية تحصل عنه الرسوم طبةً ا لأحكام قالون الرسوم أمام المحاكم المدنية

# الباب السادس ف قواعد عسامة

مادة 11 ستطبق في المسائل المتبلقة برسوم الورقة والترجمة وتسليم الصور والشهادات والاعفاء من الرسوم وتقرير حق الامتياز الاحكسام

بالنظمة لهذه السائل والواردة في تلنون الرسوم التنسائية في السواد الدندسة .

هادة ٢٠ ـــ تؤخذ الرسوم والمصاريف والغرامات المحكوم بها على المتهم معنا يكون قد أوداع بالخزانة من مبالغ بصنة ضمان الماكنزانج مؤةتا أو كفالات أو مبالغ أخرى تخص المحكوم عليه ٠

مادة ٢١ سبلا يؤخذ رسم على ما يودع على سبيل الشهمانات للامراج مؤقتا والاعلى التكالات أو المبالغ والأوراق والأشياء ذات التلمة التى تضبط في المواد المبائلية ولكن اذا حصل نزاع شيئا أو مجز عليها أو توزيع لها استحق الرسم المقرر على الإيداع •

مادة ٢٢ ــ اذا طلب المتهم تعيين خبير جاز تكليفه بدفع أمانة على ذمة مصاريفه •

هذه ٢٣ ــ اذا تتازل الشاكى وانقضت الدعوى الجنائية بناء على هذا التتازل الترم بدغم المصاريف التى تكون قد صرفت فيها •

واذا لم يصدر حكم بالزام المتنازل بمصاريف الاجراءات فينفذ عليه بها بمقتضى أمر تقدير •

مادة ؟٣ - تحصل الرسوم المستحقة بالتطبيق لهذا القانون بطريق التضامن بين الملزمين بها الا اذا نص الحكم على خلاف ذلك •

مادة ٢٥ ــ لا يرد أي رسم هصل بالتطبيق الأحكام هذا القانون ·

مادة ٦٦ ساتلفي جميع الأحكام المذالفة لهذا القانون وعلى الأخس:

١ ــ الأمر المعالى الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بشأن الرسوم
 فى المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة •

الأمر العالى الصادر في ٢ يولية سنة ١٨٩٦ بشسان رسسوم
 المخالفات المحكوم غيها بالعتوبة وألقانون رقم ٥ اسسنة ١٩٠٦ بشسان
 الرسوم في المواد الجنائية أمام محاكم المراكز ٠

ج ... آلمادة عن الرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ بانشساء معكمة النقش .

مادة ٢٧ سعلى وزير المحل تتفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة النبور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتسرى اهكامه على الدهاوى الخطورة بالت المعالم به ٠

وبيصدر وزير الحدل القرارات الخائزمة لتنفيذه

الأن الأناء

#### القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

باصدار قانون الرسوم أمام محاكم (١) ، (١) الأحوال الشَّخْصية الولاية على المسال

#### نحن غاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ٤ وقشد مدتنا عليه وأمدرناه ٠

مادة 1 سيطفى المرسوم الصادر في 2 مارس سنة ١٩٢٦ بالتصديق على الائمة الرسوم أمام المجلس الصنبية ويستماض ضمه بقشاتهن الرسوم أمام المحاكم الصبية الرافق لهذا القانون •

وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المذكور. •

ملدة ٢ ــ على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية •

### الباتِ الأول ق الرسوم النسبية

مادة ١ ـــ ( مستبطة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لمنة ١٩٦٤ ) يغرض رسم نسبى قدرم ١٠/ من قيمة نصيب كل

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ١٩٤٨/١/٣ - العدد ٢ غير اعتبادي -

 <sup>(</sup>۲) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) ونص في مادته الخامسة على ما يلى :

<sup>«</sup> يمتبدل بعبارة ( المحاكم الحسبية ) حيثما وردت في القانون رقم ا لسنة ١٩٤٨ المشار اليه والقوانين المعدلة له عبارة ( محاكم الاحوال الشخصية للؤلاية على المال ) » •

۲۷۲ ..... ۲۷۲

تامس أو من هيمة أموال للمجود عليه أو المائهم وذلك عن كل طالب بتمين ومي عند بدء الوصاية أو تتبيت الوصي المقتار أو سلب الولاية أو المد منها أو التنصى عنها أو توقيع المجر أو إثبات المبية أذا لم يزد النصيب أو المال على الفي جنيه ، /// فيها زاد على ذلك •

ويغرض على طلبات الفصل في السحاب ضعف الرسم البين بالفقرة السابقة عن مقدار صافى الايرادات السنوية أكل قامر أو محجور عليه أو غائب •

فادة ٢ سـ (١) تعتبر أوراق الحمر أساسا أوليا للتقدير ومتى اعتمدت عليمة الجرد تسوى الرسوم نهائيا على مقتضاها وفقا للاسس الآتية :

- ( ٤ ) بالنسبة الماراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين •
- ﴿ بِ ﴾ بالنسبة للمقارات المبنية تقدر تيمتها على أساس قيمتها الايجارية السنوية المتفذة أساسا لربط الضربية عليها مضروبة في تفصمة عشر ٠
- (ج) بالنسبة للاراضى الزراعية الكاتنة فى ضواحى المدن والاراضى المراعة النراعية الزراعية الزراعية والأراضى المدة للبناء والمبانى المستحدثة التى لم تحدد قيمتها الايجارية بمد والمنقولات تحمل عنها الرسوم صدئيا على أساس القيمة الموضحة فى أوراق الحصر: وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية بحمل الرسم من الزيادة •

ويبجوز لقلم الكتاب في الحالات النصوص عليها في البند (ج) بعد

<sup>(</sup>۱) مستبدلة بقرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۵۷ ( الوقائع المحرية في ۱۹۵۷/۷/۱ ــ العدد ۵۲ مكرر «د» ) ورقم ۱۹ لسنة ۱۹۹۲ ( التجريدة الرسمية في ۱۹۶۲/۳/۲۳ ــ العدد ۲۷ )

نفــــــاء ١٧٢

موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن فى التقدير بمد ذلك بأية حال من الأحوال (1) وتكون اجراءات التعيين وايداع التقرير بعد ذلك بأية حال من الأحوال (1) وتكون التجاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما تم الاتفاق عليه .

واذا أضيف الى القائمة فى أى وقت مال جديد يؤول الى القاصر أو المحبور عليه أو الخائب عن طريق الهجة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقامة أو الوكلاء عن الفائبين أساسا أوليا لتقدير الايراد •

هادة ٣ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقلنون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ ) تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأطية أو النائب في الوقت بقيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في ٢٠ وتدر قيمة الماش السنوى مضروبة في ١٠ اذا كان لمدى الحياة •

وأما اذا كان مؤقتا فتقدر تيمة الماش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد سنيه على ألا يتعدى عشر سنوات •

وتقدر الحصة في حق الحكر بالقيمة السنوية مضروبة في عشرين

مادة ؟ ... ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من الكافاة

<sup>(</sup>١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفاء موانع التقاضى فى بعض القوانين ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٣ ) ونص فى مادته الاولى على أن تلغى كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نص المقوة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ المعدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ -

<sup>(</sup> م ٢٣ ـ موسوعة مصر - جـ ١٩ )

المنصوص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره ١/ من البالغ الرفوعة في شأنه المارضة -

مادة ٥ - لا يفرض في أي هال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش ٠

### الباب الثاني ـ في الرسوم المثابتة

مادة ٦ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يفرض رسم ثابت على أمسوال عديمي الأطية والفائبين والقضى بمساعدتهم تضائيا في الحالات الآتية :

( † ) طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات استعرار الوصاية ورفعها ورفع النصور ورد سلطة الولى الشرعى اليه والاذن للقساصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بادارة أمواله أو منمه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفه أو عفلة تحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتى :

جنيه	وجنيه		جنيه		
١	1	الى	0	ا زاد ع <b>لی</b>	ia
۲	****	, >	1 * * *	>	<b>»</b>
•	****	«,	7***	3)	)
1.	7***	>	4	>	)
10	\ <b></b>	<b>»</b> .	4***	•	•
۲.		•	1	3	<b>»</b>

(ب) في الطلبات المقدمة من النائبين عن عديمي الأهلية والفائبين عن

 اجراء تصرف من التصرفات التي يشترط طبقا لقانون المساكم الحسبية وجوب الحصول على اذن بها .

وف الطلبات المقدمة من غير النائبين عن عديمى الأهلية وهن غير الوكلاه الفائبين والشكاوى المقدمة بالطعن فى تصرغات هؤلاه أو بطلب عزلهم يكون الرسم خمسين قرشا أمام المحكمة الحسبية الابتدائية غاذا قضى بالعزل بناء على الشكوى لا يستحق رسم جديد على تميين بدل المزول و

- (ج) فى المعارضات المقدمة عن الغرامات فى جميع الأحوال وكذلك المعارضات فى عقوبة الحرمان من المكافأة التي لم تقدر يكون الرسم ثلاثين قرشا .
- (د) فى طلب التصديق على القسمة بالتراضى يفرض رسم ثابت قدره مائتا قرش ، ثما فى حالة القسمة القضائية فيتبقى بما سبق تحصيله من الرسم •

#### الباب الثالث

# ف رسم المعارضات والاستئناف والالتماس والطّعن بالنقض

مادة ٧ -- ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩ السنة ١٩٦٤ ) ( 1 ) تخفض الرسوم النسبية والثابتة الى النصف في المعارضات التي ترفع طبقا لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال ٠٠

(ب) ويفرض على الاستثناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائي ، ويراعي في تقدير الرسم

النسبى القيمة الرنوع بها الإستثنافة ويخفض هذا الرسم الى النصف اذا كان المحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية غاذا فصلت محكمة الاستثناف في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه •

(ج) ويفرض على التماس اعادة النظر رسم ثابت بالتطبيق لما هو مبين بالفقرة الأولى من الملاة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ١٠٠ قرش أمام المساكم البرنية، ١٠٠٠ قرش أمام المساكم الاستثناف و وفرض رسم ثابت مقداره ١٠٠٠ قرش على الطعون بالنقض ، ويفرض رسم ثابت مقداره ١٠٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض ، واذا فصلت محكمة الالتماس أو محكمة النقض في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الوضوع بالاضافة الى الرسم الثابت المشار اليه بالاضافة الى الرسم الثابت المشار اليه بالاضافة الى الرسم الثابت المشار اليه

# البات الرابع في رسوم الصون والشهادات

مادة ٨ -- (١) يغرض على الصور التي يرخص باعطائها من أحكام

<sup>(</sup>۱) معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۳۷ لدنة ۱۹۵۷ ( الوقائع المصرية في ۱۹۵۷/۷/۱ ـ العدد ۵۲ مكرر «د» ) ومستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لدنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ۱۹٦٤/۳/۲۲ - العدد ٦٧ ) ٠

محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال وقراراتها ومعاضر ببلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجسرد والأوراق الأخسرى وكذلك على الشهادات والملخصات رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشا في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا في محاكم الاستثناف ومحكمة النقض و على ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنيهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنيهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جنيهات أمام المحاكم الأخرى و

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات التطقة بحساب الرسم •

ويغرض علاوة على رسم المسورة أو الشهادة أو الملخص رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفى كل سسنة مقابل الكشسف فى السسجلات والجداول وغيرها ، ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة ٠

ويغرض رسم قدره عشرة قروش على ترجعة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم القرر في هذه المادة .

# الياب الخامس فيما لا رسم عليه

مادة ٩ ـــ ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) لا رسم على ما يأتى :

(1) الطلبات المبينة فى المادة الأولى وفى الفقرة الأولى والثانية مسن المادة السادسة اذا كانت قيمة نصيب كل قاصر أو اذا كان مسال المحجوز عليه أو الفائب أو الطلوب تقرير مساعدته قضائيا لا تتجاوز خصمائة هنيه ه ٠٠٠٠ ١٧٨

- (ب) ما يطلب من الصور والشهادات لمسالح الحكومة .
- (ج) المصورة الأولى التي تعطى لمقدمي الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة في طلباتهم ٠
- (د) الصورة الأولى التى تعطى للنائبين عن عديمى الأعلية والمسائبين والمساعدين القضائبين من القرارات والأحكام المسادرة في الطلبات المبينة في المادتين الأولى والسادسة •
  - ( ه ) طلبات الاذن بتقرير نافقة ٠

# البات السادس ف تحصيل الريبوم \_

مادة 10 — ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه اذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها ، فاذا كانت غير مبينة دفع أمانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية و ٢٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية و

ولا يجوز نظر الطلب الا بعد دفع الرسم أو الأمانة •

ويستثنى من ذلك طلبات تعين الأوصياء والوكلاء عن المائبين وتثبيت الأوصياء المختارين والفصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأمانة •

وينفذ تلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديمى الأطية أو المائب اذا فصل في الطالب بالتبول فاذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحقة وان تعدد مقدمو الطلب نفذ عليهم بالتضامن •

مادة ١١ ــ ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهررية بالقانون

143 ·····

رقبهه المسنة ١٩٥٩) يقدر رئيس المحكمة الحسبية أو القاذي عني حسب المحكمة الحسبية أو القاذي عني حسب الأحوال أتعاب ومصروفات الخبراء وبدل انتقال الشهود والمعروف الاخراء الإخرى كما يقدر الأمانة الواجب ايداعها على ذمة الخبراء أو التحقيق .

وتجوز المارضة أمام المحاكم الحسبية في هذه الأوامر ما عدا أمر تقديد الأمانة في خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانها وذلك بتقرير في قلم الكتاب •

والحكم الذي يصدر فيها يجوز استثنافه في خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه وفقا لليواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

لا يجوز أن نقل الإمانة عن مبلغ ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية واثنى عشر جنيها في القضايا الأخرى .

مأذة 17 سيجب على كاتب المحكمة المسبية أن يكتب في هامش كل قرار أو حكم بيانا بالرسوم المستحقة وما حصل منها والباقى وتاريخ ورقم الأيصال المحرد بورود الرسم ويجب أن يكون البيان المذكور بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة •

وق حالة الاعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ورقمه ه

مُ هَادَةً ١٣ سـ تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر الى الطلوب منه الرسم .

مادة 18 س ( الفقرة الأخيرة مضافة بقرار رئيس الجمزورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه فى المادة السابقة وتحصسل المعارضة أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب فى خلال المانية الأيام التالية لتاريخ اعلان الأمر •

ويعين المحنصر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر غمه المعارضة •

وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المارض فيه في المارضة بمد سماع أقوال معثل قلم الكتاب والمعارض أذا حضر

ويجوز استثناف الحكم الصادر فى المارضة فى ميماد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق فى الطمن •

مادة 10 سيكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالماكم الدنية بالطرق المتررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قسلم كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالتحصيل على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ وأرسلاً التسيمة الدالة على ذلك لنائب عديم الأهلية أو الغائب أو من في حكمه •

ويكون للمكومة فى تحصيلِ الرسوم أو المسروفات على امتياز على جميع أموال اللزمين بهذه الرسوم أو المسروفات .

مادة ١٦ سيجوز بموجب أوامر التقدير الحصول على حتى اختصاص بمقارات المازم بالرسوم والمصروفات •

مادة ١٧ ـــ الأت-اب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ بعد الفصل في الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

# الباب السابع في رد الرســوم

مادة ١٨ ـــ ( الفقرة الأولى مستبدئة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) يرد من الرسوم المستحقة ما زاد

على ١٠٠ قرش فى المحاكم الجزئية وما زاد على ٣٠٠ قرش فى المحاكم الابتدائية وما زاد على ٦٠٠ قرش فى محاكم الاستثناف اذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة فى المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية .

ويرد رسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية لداغمه اذا قررت المحكمة قبوله مقابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو مـن تقررت مساعدته القضائية ،

# آلياب الثامن ف الاعفاء من الرسوم

مادة ١٩ - يجوز أن يعنى من الرسوم كلها أو بعضها مسن يثبت عجزه عن دفعها ويشمل الاعناء رسوم جميع الأوراق القضائية والادارية ورسوم التنفيذ .

وتدفع من الخزانة العامة مصروفات انتقال الخبراء أو الشهود اذا اقتضى الحال •

مادة ٢٠ ـ تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم الى لجنة تؤلف على الوجه الآتى :

أمام محكمة النقض والابرام -- من أثنين من مستشاريها وأهسد رؤساء النيابة •

وامام معاكم الاستثناف - من اثنين من مستشاريها وأعد أعضاء النيابة ٠

وأمام المحاكم الابتدائية ــ من اثنين من قضاتها وأحد أعضاء النيابة . ٦٨٢ .....

وأمام المحاكم المجزئية - من القاضى الجزئي وأحد أعضاء النيابة م

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يخبر طبالب. الإعقاء وتحسمه باليوم الذي يعين للنظر في الطلب .

ويجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل في طلب الاءناء من الرسوم الذي يقدم اليها •

مادة ٢١ -- تفصل اللجنة المسار اليها فى المادة السابقة فى طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة •

مادة ٢٢ سالاعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره الى ورئسة المعنى أو الى من يحل محله • الا اذا رأت المحكمة الحسبية استعراز الاعفاء بالنسبة الى الورثة •

ملدة ٢٣ ــ اذا زالت هالة عجز طالب الاعفاء جاز لخصمه أو التام، الكتاب أن يطلب الماء الاعفاء من المحكمة المنظورة أمامها المادة .

مادة ٢٤ ــ اذا حكم على الخصم وجبت مطالبته بالرسوم غان تعفر. تحصيلها منه ، جاز الرجوع بها على من تقرر اعفاؤه منها اذا كانت قهد زالت حالة عجزه الا اذا رأت للحكمة جعل الرسم على الخزانة العامة ،

# أأباب التأسع أحكام عامة

هادة ٢٥ ــ يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة مــن

المحاكم الحسبية والحائز تنفيذها بواسطة المحضرين وغقا لما هو مبين بقانون رسوم المحاكم المدنية (١) .

مادة ٢٦ ــ يغرض على طلبات رد القضاة رسوم ثلبتة كالمغروضة أمام المحاكم المدنية ،

مادة ٢٧ - ( هستبدلة بقسرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالتانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ) فيما عسدا الاعلانسات التي تدغم بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ يفرض على الاعلانات التي تحصل اثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره مخمسة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستثناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك اعلان الذكرات التى تأمر بها المحكمة ، واعلان تغيير صفات الخصوم ، والاعلانات الادارية التى تعصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

واذا تتكرر الاعلان بالنسبة لخصم واهد أو أكثر تبل هلول موعـــد الجلسة المحدد غرض على الاعلان الرسم المقرر •

دادة ٢٨ ــ تعتبر كسور الجنيه جنيها عنسد تقدير قيمة التركسات والأموال وكذاك تعتبر كسور القرش قرشا عند تقدير الرسوم •

## ملاة ٢٩ ــ لا يجوز أعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أيسة

<sup>(</sup>۱) نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦ على أن يسرى الرسم المبين بالمادة السابقة ( المادة ٤٦ مكررا المشاقة الى مواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ) على تنفيذ الاحكام والاوامر المشار اليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسيبة ، ( محاكم الاحوال الشخصية للولاية على المال ) .

ورقة الا بعد تحصيل ما يكون مستحقا عن المادة من رسوم وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٥ الا اذا أذن القاضى أو رئيس المحكمة بأعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن ٠

هادة ٣٠ ــ تشمل الرسوم المغروضة جبيع الاجراءات من بدء الطلب الى حين الحكم فى الموضوع واعلاته ومصروفات انتقال القضاة وأعضاه النيابة والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتقال ، كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصروفات وأتاب الخبراء وتعويض الشمود وأتعاب المحاماة التى تقدرها المحكمة وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون و

مادة ٣٠ مكررا — ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالتانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ ) لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق الأحكام هذا القانون الا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الأجراء الذي حصل عنه الرسم •

مادة ٣١ ــ يصدر وزير المدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ·

قف المسلم 
# قانون رقم ۹۱ اسنة ۱۹۸۰ يفرض رسم اشانی ادور الماکم (۱)

باسم الشعب رئيس الجمهورية

ترر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة 1 — (مستبدلة بالقانون رقم ۸ لسنة ۱۹۸۵) يعصل رسم اشافى على محف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم وعلى أعمال الشير المقارى والترثيق طبقا المجدول الرفق بهذا القانون (۲۲) ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لانشاء وصيانة وتأثيث دور المحاكم والشهر المقارى واستراحات رجال القضاء والمناية بها ٠

مادة ٢ - يعفى من الرسم الاضافي المبين في المادة السابقة :

(أ) الأوراق والدعاوى التي تنص القوانين على عدم استحقاق رسم عليها •

(ب) المصوم الذين تصدر لصالحهم قرارات أو أحكام بالاعقاء من الرسوم •

( ج ) الدعاوى التي لا يزيد ما يطلبه الخصوم فيها عساى ثلاثــة جنيهات .

مادة ٣ ــ (٢) ( مستبدلة بالقانين رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ) ينشأ صندرق

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ ( تابع ) الصادر في ١٥ مايو ١٩٨٠ ٠

 <sup>(</sup>٢) لم تنشر الجداول المرفقة اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية وقد تعدلت بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ --العدد ٢٠ تابم ) ٠

يسمى « مندوق أبنية دور المحاكم والشهر المقارى » تكون له الشكلمية الاعتبارية ويتبيم وزير المدل ، وتخصص له حصيلة الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى •

مادة ٤ سيصدر بتنظيم الصندوق المنصوص عليه في المسادة السابقة قرار من رئيس الجمهورية (١) •

ويضع مجلس ادارة الصندوق اللوائح الداخلية المتعلقة بشئونه المنية والادارية والمالية دون التقيد باللوائح المعول بها في المكومة وتصدو هذه اللوائح بقرار من وزير المدلغ ٣٠٠ م

مادة ٥ سـ ( النقرة الأخيرة مضاغة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ) مع مراحاة أحكام المادة (٧) من هذا القانون ، يعد مجلس ادارة الصندوق مشروع موازنته المسنوية قبل انتهاء المسنة المالية بثلاثة أشهر .

وتعقبر هذه الموازنة نافذة من تاريخ اعتمادها من وزير العدل .

ويستخدم الرصيد الفائض من أموال الصندوق فى تكوين احتياطى يرحل من سنة الى أخرى م

ولمجلس ادارة الصندوق ايداع أمواله في أحد البنوك التجــــــارية الخاضعة لاشراف البنك المركزي •

ويجوز لوزير المدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۰۵۳ لسنة ۱۹۷۳ بشأن تنظيم صندوق ابنية دور المحاكم ( المجريدة الرسمية في ۱۹۷۳/۷/۱۹ ــ العدد ۲۹ ) ~

 <sup>(</sup>٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٠٠٦ لمنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة الداخلية لتنظيم اعمال مجلس ادارة صندوق ابنية المحاكم ( الوقائم المصرية العدد ١٦٤ في ١٩٨٢/٧/١٥ ) •

قفـــــاء .....اء

اصدار قرار بتعصيص ما لا يزيد على ٢٥/ من المصيلة المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا القانون لصندوق الخدمات المسحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية ه

كما يجوز له اصدار قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٥٠/ من حصيلة الرسم الاضاف على اعمال الشعر المقارى والتوثيق المنصوص عليها في البند سادسا من المجدول المشار اليه في هذا القانون وذلك لصرف حوافز المعاملين بمصلحة الشهر المقارى والتوثيق وفقا لقرار وزير المعدل (١) في هذا الثان تتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم من خلال صندوق ينشأ بوزارة المعدل لهذا المرض ويصدر بتنظيمه وقواعد الانفاق عليه قرار من وزير المعدل ه

مادة ٦ - ينقل جميع العامان بدرجاتهم ومرتباتهم وحالتهم الوظيفية من المسندوق المنشأ بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣ الى « صندوق أبنية درر المحاكم » المنشأ بالمادة (٣) من هذا القانون وتؤول الى هذا المسندوق جميع حقوق والترامات الصندوق الذكور •

هادة ٧ - تسرى على الصندوق فيها لم يرد فيه نص فى هذا القانون أحكام القانون رقم (٨٠) اسنة ١٩٧٩ بشسأن موازنة الهيئات القفسائية والجهات المعاونة لها ، ويكون لجلس ادارة الصندوق فيما يتعلق بشئونه جميع الاختصاصات والسلطات المقررة فى القانون المذكور ، للمجلس الأعلى للهيئات القضائية والأمانة المامة لهذا المجلس •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٥ ( الموقائع المصرية في ١٩٨٥ ـــ العدد ١٥٠ ) ونص في مادته الاولى على ما يلى : « يخصص ٥٠٪ من حصيلة الرسم الانداق على اعمال الشهر العقارى والتوثيق المنصوص عليها من البند سادسا من الجدول المرفق بالقانون رقم ٨ لمنة ١٩٨٥ وذلك لصرف حوافز للعاملين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ولتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم والاسرهم » .

ملاة ٨ - يستمر المعل بقرار رئيس الجمهورية رقم ( ١٠٥٣ ) اسنة المستقليم مندوق أبنية دور المحاكم وذلك حتى يمحر قرار رئيس الجمهورية المسار اليه في المادة (٤) من هذا القانون ٠

مادة ٩ ــ يلنى القانون رقم ( ٤٦٢ ) لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم اضافي

مادة ١٠ ساينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بـ

لعور المحاكم \* كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون •

بعد ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشره •

صدر بریانة الجمهوریة فی ۳۰ جمادی الآخرة سنة ۱۵۰۰ ( ۱۵ مایو

يهمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

تقسسناء ۱۸۹

اقسم الثالث قوانين تفيائية مختلفة قانون رقم 10 السنة 1947 بتخبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لاقسام العدود

#### نحن غاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة 1 سـ ابتداء من تاريخ نفاذ هذا القانون بيطل العمل في المناطق والجهات المبينة في المادة الثانية بالنظم والاجراءات القصائية الخاصة المتبعة غيها الآن ويستبدل بها نظام القضاء العام والاجراءات المتبعة أهامه

مادة ٢ - (١) تلحق المناطق والجهات البينة بعد بدوائر اختصاص المخاكم الابتدائية على التفصيل الآتى :

(أولا) تلحق بدائرة اختصاص محكمة مسر الابتدائية ،

(۱) من محافظة البحر الأحمر ، المنطقة التى تحد جنوبا بخط عرض ٣٨٥ وتحد شمالا بخط وحمى يبدأ شرقا من الحدود الشمالية لحافظة السويس ويتجه غربا الى الحدد الفاصل بين مديريتى الشرقيسة والقليوبية ويتجه غربا الى الحد الفاصل بين مديريتى الشرقيسة والقليوبية وتحد شرقا بخليج السويس وقنال السويس والبحيرات المرة الصغرى وتحد غربا بوادى النبل ٠

<sup>(</sup>۱) الفقرة «د» من النند « اولا » مضاقة بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ۱۱۲۲ لمنة ۱۹۹۱ ( الجريمة الرسمية في ۱۹۲۱/۸/۱۷ ــ العدد ۱۸۷ )

<sup>(</sup> م ٤٤ ـ موسوعة مصر ـ بد ١٩ )

- 14 - المناسب 
(ب) جهات ۰

١ ــ الكبرى والشط وعيون موسى ، وحدودها :

الحد الشمالي ـ طريق السويس ـ القدس ٠

الدد الشرقي - خط العلول ١٥٠ ٢٠ ٠

الحد الغربى -- سلط قفالُ السويس وشاطى، خليج السويس . الحد الجنوبي -- خط العرض ١٥ر ٢٩ ٠

٣ ــ منطقة التمدين في وادى غرندل ، وهدودها :

الحد الشمالى - خط المرض ٢٢,٣٥° جبل الفول جنوبا الى خليج الويس ٠٠

الحد الشرقى — خط العلول ٣٣٠ من جبل جنوبا الفول الى شاطىء غليج السويس ه

الحد الغربي ر شاطئ خليج السويس ٠

٣ ــ منطقة التمدين في أبى زنيعة ومنطقتها ، وحدودها :

الحد الشمالي - خط العرض عر٢٩° مارا بجبل هازبار الى شاطى، غليج السويس ٠

للحد الشرقى - خط الطول ٣٠٠ ٠

الحد الغربي ــ شاطئء خليج السويس ٠

الحد الجنوبى — خط العرض ٧٥,٨٥° مارا بجبك أبو ظريفة الى شاطى • غليج السويس •

٤ — الطور ، وحدودها :

النحد الشرقى ــ خط الطول ١٤٠٣٠٠ .

التد الغربي - شاطئ؛ غليج المعيس •

العد الجنوبي ــ خَطَّ العرض ١١ر٢٥° .

(ج) الطريق الصحراوى بين مصر والاسكندرية من الجيزة الى الكيلو ٨٩ ، والمناطق الواقعة شرقى هذا الطريق الى حدود مديرية الجيزة ٠ (د) قسم الواحات البحرية والفرافرة التابع لمحافظة مطروح والمبين ف الكشوف المرافقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ه

- ( ثانيا ) تلحق بدائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .
- ( 1 ) مناطق شبه جزيرة سيناء حسب تحديد منطقة المريش الوارد بطعق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ ، وبعانها :

الحد الغربى - بر قنال السويس الشرقى ابتداء من حدود محافظة التقال عتى بنتهى الى البحيرة المرة الكبرئ بجوار القنال •

الحد البحرى - البحر الأبيض المتوسط ابتداء من الحد الفاصل بين محافظة القنال ومحافظة سيناء ويتجه شرقا حتى خط الحدود الفاصل بين الملكة المحرية وفاسطين ه

الحد الشرقى -- خط الحدود بين الملكة المصرية وغلسطين ابتداء من البحر الأبيض المتوسط حتى الدرب المصرئ •

الحد القبلى ــ يبتدى، من البحيرة المرة الكبرى بجوار القنال مارا على كتيب حبثى على العمة على المرقب على أم ضبيان على الغريرة على أم رجوم على نقب المريحيان على الخريق على الشيخ حميد على حماد الصبان على اللجمة على عجيزة الحاز على الريسان على الرجم على دراع الحر شرقى القريمة على الدرب المصرى حتى ملتقى خط الحدود الفاحل بين الملكة المصرية وفلسطين •

(ب) الجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر وهى المنطقة التى تحد جنوبا بخط وهنى بيداً شرقا من الحدود الشمالية لمحافظة السويس ويتجه غربا الى الحد الفاصل بين مديريتى القليوبية والشرقية وتحد شمالا بآخر حدود محافظة البحر الأحمر الشمالية وتحد شرقا بقنال السويس والبحيرات المرة وغربا بوادى النيل • ٦٩٢ ------- قفي ------

## ( ثالثا ) تلحق بدائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية •

- (1) المنطقة التي تبدأ من نقطة تبعد عثيرين كيلو مترا شرقي حدود الملكة الغربية وتعتد من مياه البحر الى مسافة عشرة كيلو مترات جنوبا وحيث يقع الطريق العام المرصوف على مسافة البعد من نمانية كيلو مترات جنوبي مياه البحر يعتد حد المنطقة البعنوبي الى مسافة كيلو مترين جنوبي هذا العلويق ويسير الخط شرقا في اتجاه الوادي حتى يصل الى نقطة الهواية ثم ينعطف شرقا بمحاذاتها حتى يتصل بطريق « مصر الاسكندرية » الصحراوي في نقطة تقم جنوبي المامرية على بعد خمسة كيلو مترات من نقطة تقاطع طريق سيكة حديد « الاسكندرية مطروح » والطريق الصحراوي ثم بنثني جنوبا مع الطريق الصحراوي الى أن يصل الى نقطة الكيلاء ٨٩ على الطريق المخرور ه
  - (ب) المناطق الواقمة شرقى هذا الخط بما غيها الطريق الصطراوى الى عدود مديرية البحيرة ٠٠.
  - (ج) واحة سيوة بدائرة نصف قطرها خمسة كيلو مترات من خارج مساكن البلدة أو المناطق المزروعة وجميع القوى والعزب التي تتبمها بدائرة نصف قطرها كيلو متران من آخر حدود المناطق المزروعة أو المبنية ف كل قرية أو عزبة ه
    - ( رابعا ) تلعق بدائرة اختصاص محكمة السيوط الابتدائية :

محافظة المسحراء المجنوبية وحدها البحرى خط عرض ٢٦،٦٠° ( الدرجة ستة وعشرين والدهيقة عشرون ) والقبلى حدود المهكسة المصرية "سسمال السودان والشرقى وادى النيل والغربي حدود برقة .

( خامسا ) يلحق بدائرة اختصاص محكمة قنا الابتدائية .

تفسسسسيناء المستسيناء

الجزء المجنوبي من محافظة البحر الأحمر ويحد شمالا بخط عرض ٣٨٠ وجنوبا بحدود الملكة المصرية وشرقا بالبحر الأحمد وغربا بوادي النيل .

مادة ٣ - يكون من مأمورى المبطية القضائية ف المساطق المبينة .

وكلاء المافظات ء

مفتشو الأتسام •

مأمورو المراكز والأتسام •

مأمورو الضيط

مساعدو مامورى المراكز والأقسام من الضباط وصف الضباط . معاونوا المعاقظات .

رؤساء نقط البوليس ورؤساء الدوريات الثابتة والمتنقلة .

المعد والشايخ .

جميع الموظفين الذين تخولهم القوانين هذا الاختصاص أما فى حالة معينة أو بالنسبة الى جرائم تتعلق بالوظائف التى يؤدونها .

مادة ٤ ــ ( مستبدلة بالرسوم بقانون رقم ١٨ أسنة ١٩٥٢ ) استثناء من أحكام قانون الأجراءات الجنائية يجوز لوزير العدل بقرار منه (١) أن يعهد في المناطق والجهات المبينة في المادة الثانية الى ضباط مصلحة المحدود من رتبة يوزبائي نما فوق والى مأمورى الضبط في هذه المسلحة بعبائرة السلطات المخولة للنيابة المامة ، ولقاضى التحقيق بمقتضى أحكام

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٧٦ بتخويل قسائد قوات وقادة مكاتب الشرطة والآمن في المنطقة العازلة بالساحل الشمالي لسيناء بمباشرة سلطة اصدار أوامر التغتيش والحبس الاحتياطي طبقا لما هو وارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٧/١ ـ العدد ١٥٢ ) .

تمانون الاجوائة المجنائية والمتعلقة بالمسدار أوامر التغنيش والمحبس احتياطيا وذلك فى حالة غيابهما عسلى ألا يمد الحبس يغير اذن القساشى المذكور لاكثر من مرتين وألا نزيد مدته فى كل منهما على سبعة أيام .

ويكون لرؤساء الداوريات الثابتة والمتنقلة حق التبض والتغتيش فى المناطق التي يتعذر عليهم فيها الاتصال برؤسائهم •

مادة • ـ يجوز أن يكون اعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام فى المناطق المتقدمة الذكر بالطريق الادارى • ويكون للموظفين الذين يتولون هذه الاجراءات ما للمحضرين من اختصاصات وفقا للقواعد المقررة بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية •

مادة 1 - تعال اداريا وبغير مصاريف جميع الدعاوى الدنية وا تجارية المنظورة أمام محاكم الحدود الملغاة بمقتضى هذا القانون وكذلك جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام تلك المحاكم بالحالة التى وصلت اليها الإجراءات الى المحاكم المادية المختصة لمتابعة نظرها •

وتكون اهالة الدعاوى التى تدخل ةانونا فى اختصاص المصاكم الابتدائية الى المحاكم الابتدائية المختصة • أما الدعاوى التى تدخل فى اختصاص المحاكم الجزئية فتحال الى المحاكم التى يصدر بانشائها قرار من وزير المدل وفقا للائمة ترتيب المحاكم •

ويبلغ كبير كتاب المحكمة الابتدائية أو كاتب أول المحكمة الجزئية كل في دائرة اختصاصه الخصوم في القضايا المدنية والتجارية بالطسة التي تمين لنظره .

وف المواد الجائية تتخذ النيابة المامة الاجراءات الواجبة .

مادة ٧ - تطبق المحاكم في المناطق المبيئة بالمادة الثانية القرادين

المامة للبلاد مع مراعاة العرف المعلى وعادات السكان فيما لا يتمارضي مع أحكام القوانين المتقدمة الفكر •

مادة ٨ - استئناء من حكم المادة السابقة والى أن يصدر تشريع خاص يد عمر المعلى باحكام الرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتملك المقارات بمناطق المدود وكذلك القرار الوزارى رقم ٩٧ السادر من وزير الدماع بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بالمناطق المنوعة والمناطق غير المنوعة بالصحراء الغربية أو المقرارات التى قد يصدرها في سبيل المحافظة على سلامة حدود الملكة المصرية ٠

مادة ٩ سـ تلمى المادتان الثالثة والرابعة من المرسوم المسادر ف ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٧ الخاص بالحاق مصلحة أقسام الحدود بوزارة الدفاع وكل نص آخر يخالف الإحكام المتقدمة وذك بالنسبة للمناطق والجهات المبينة بالمادة الثانية من هذا القانون ٥

ويلغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص باعادة نظام القضاء العام الى العريش وبعض جهات سينا ٠

مادة ١٠ ــ على وزيرى العدل والدفاع الوطنى تنفيذ هذا القانون كل فيما ينفصه ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . 

# مرسوم بقانون رقم ۹۲ أسنة ۱۹۵۲ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء (۱)

## نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بمد الاطلاع على المادة ٤١ من المستور ، ونظرا الى هالة المسرورة ؛ وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المستعل على لائمة ترتيب المماكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ بشسأن الخبراء أمام المساكم الوطنية ؛

وعلى المادة ٨٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح البتجارية والمستاعية وعلى كسب المعل ٤

وعلى المادين ١١ و ١٧ من القانون ارتام ١ لسنة ١٩٤٨ الشاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية ؛

وعلى قانون الرافعات المدنية والتجارية الصادر به القسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ؟

وعلى قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة

وبناء على ما عرضه علينا وزير المدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ٢٦ يونية سنة ١٩٥٢ - العدد ٩٦ -

تف يبيب اء

#### ِ رسماً يِما هِو آت : ِ ِ

مادة 1 سـ يقوم باعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء المجدول المطلبين وخبراء وزارة المحدل ويتصلحة الطب الشرعي والمسللح الأخرى التى يعهد اليها بأعمال الخبرة ، وكل من ترى جهات القضاء طد الضرورة الاستمانة برايم الفنى من غير من ذكروا •

#### غبراء الجدول

مادة ٣ - الخبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت العمل بهدا المقانون يستمرون في أعمالهم كل في القسم المذرج فيه ولا يجوز أن يقيد في هذه الجداول أحد بدلا معن تخلو محالهم في أي قسم من الأقسام ،

مادة ٣ -- يكون بكل محكمة من معاكم الاستثناف والمعاكم الابتدائية لجنة تسمى ﴿ لَجِعَة خَبراء الجدول ﴾ وتشكل في محاكم الاستثناف مسن رئيس المحكمة أو من ينوب عنه ومستشار تنتخبه الجمعية المعومية لكل محكمة لدة سنة ٠

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من ينوب عسه ورئيس النيابة أو من ينوب عنه وقاض تنتخبه الجمعية المعومية لكل محكمة لدة سنة •

وتعقد هذه اللجنة في شهر يونية من كل سنة أو كلما دعت الحال للنظر في استبعاد اسم أي خبير أصبح في حالة لا تمكنه من أداء أعماله أو نقد شرطا من شروط قيده في الجدول أو حكم طيه بعقوبة جنساية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف •

ويجب أن يشتعل قرار اللجنة على الأسباب التي بنى عليها ويعلن الى الخبير صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول • مادة ؟ ــ المخبير الذي قررت اللجنة استبماد اسمه أن يتظلم من هذا القرار خلال عشرة أبيام من تاريخ اعلانه به .

ويكون التظلم بتقرير في قلم كتاب الممكمة التي قررت لهنة الخبراء بها استبعاد اسمه •

ولا يجوز للخبير الذي قررت اللجنة استبعاد اسمه أن بياشر عمسلا من أعمال الخبرة حتى يفصل نهائيا في تظلمه •

مادة • \_ يرغم التنالم الى اللجنة المسار اليها ف المادة الثالثة منضما اليها مستشاران تنتخبها الجمعية المعومية لمحكمة الاستثناف أو تاغميان تنتخبهما الجمعية للمحكمة الابتدائية على حسب الأحوال •

ويفصل فى التظلم بعد دعوة الخبير بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول للحضور لابداء أقواله •

ويكون قرار اللجنة نهائيا وُلُو صدر في غيبة الخبير •

وبيلغ هذا القرار لوزارة المدلأ •

### تأديب خبراء الجدول

مادة ٦ ــ يكون لكل تحبير هقيد اسمه فئ الجدول ملف بالمحكمة التنابع لما وتودع به الملاعظات الفاضة بعمله ٠

مادة ٧ سيلم رئيس المحكمة الخبير بكتاب موسى عليه مصعوب بعلم وصول صورة أية شكوى تقدم ضده للرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الملاغه اياها .

ولرئيس المحكمة بعد الالملاع على رد المغبير أن يعفظ الشكوى أو أن

يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشارين على حسب الأحوال وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخبير أو يلمر باحالته الى لجنة التأديب و وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى ملف الخبير و

هادة ٨ -- تتولى تأديب خبراء الجدول اللجنة المسكلة بالمحمّدة الابتدائية أو بمتعكمة الاستثناف والشار اليها في المادة الخامسة .

مادة ٩ ــ تجوز احالة الخبير الى المحاكمة التأديبيية اذا ارتكب مسا يمس الذمة والأمانة وحسن السمعة أو أخل بواجب من واجباته أو أخطأ خطأ جسيما فى عمله أو امنتع لمير عذر مقبول عن القيام بعمل كلف اياه .

وتكون الاحالة بقرار من رئيس المحكمة ٠

ولرئيس المحكمة أن يأمر بوقف الذبير إذا اقتضى الحال •

مادة ١٠ سـ يستمل قرار الاتهام عـلى التهمة الموجهـة الى الخبير والأدلة المؤيدة لها ٠

ويملن هذا القرار الى الخبير بكتــاب هومى عليه مصــحوب بعلم وصول قبل الجلسة المعينة للمعاكمة بعشرة أيام على الأقل •

مادة 11 سلجنة التأديب أن تجرى بنفسها ما تراه لازما من التحقيق ولها أن نتدب لذلك أحد أعضائها • ولها أن تقف الخبير عن مباشرة أعماله حتى تنتهى المحاكمة •

مادة ١٢ ــ تكون جلسات المعاكمة التأديبية سرية •

وللخبير أن يحضر الجاسة بشخصه وله أن يقدم دفاعه كتابة وللجنة التأديب أن تطلب حضور الخبير بشخصه • غاذاً لم يحضر جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة اعلاته ، ويكون الحكم في هذه الحالة نهائيا • .... ٧٠٠٠ قفــــــــاء

· · · ماذة ١٣ - يجب أن يشتعل الحكم الصادر في الدعوى التاديبية على الأسباب التي بني عليها ·

مادة 16 سـ العقوبات التأديبية التي يحكم بها على الخبراء هي :

- ١ ــ اللوم •
- ٢ ـــ الوقف لدة لا تجاوز سنة ٠
  - ٣ ... محو الاسم من الجدول ه

 مادة 10 - تبلغ النيابة العامة رئيس المحكمة ما يصدر على خبراء الجدول من أحكام فى مواد الجنح والجنايات ونتيجة تصرفها فيما يوجه اليهم من اتهامات ويحفظ ذلك كله فى ملف الخبير .

## غبراء وزارة العدل

مادة ١٦ - يكون بعقر كل محكمة ابتدائية مكتب أو أكثر اخبراء وزارة العدك •

ويمين بقرار من وزير المدل دائرة اختصــاص كل مكتب والخبراء المنزمون له ولكلّ قسم من أقسامه ٠

هادة 14 — يكون بادارة الخبراء بوزارة المدل مكتب ننى مهمته توجيه الخبراء توجيها فنيا وقسم التفتيش على أعمالهم ويداط به جهم البيانات التى تساعد على معرفة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم وكذلك للقيام بالرقابة الفنية على خبسراء الجدول في فسروع الحساب والهندسة والزراعة •

مادة ١٨ - يشترط كيمن يمين في وظائف الخبرة :

١ - أن يكون مصريا متمتما بالأهلية الدنية الكاملة •

قف المحمد 
المحاسبة الله يكون حائزا لدوجة بكالوريوس أو ليسانس من المسدى الجامعات المصرية في مادة القسم الذي يطلب التميين فيه أو على شهادة تعتبر معادلة لهذه الدرجة من معهد علمي معترف به •

٣ ــ أن يكون مرخصا له في مزاولة مهنة الفرع الذي يرشح التميين

إلا يكون قد حكم عليه من المحلكم أو من مجلس القاديب الأمر
 مخل بالشرف •

ه سا أن يكون محمودة السيرة حدين السمعة م.

ولا يجوز تمين أحد في هذه الوظائف الا بعد التحقق من كفايته وصلاحيته لأعمال القسم الذي يمين فيه •

هادة ١٩ ـــ يكون ترتيب وظائف خبراء وزارة العدل على الوجه الآتين:

- ١ ـــ وظيفة المدير العام •
- ٣ ــ وظيفة وكيل الدير العام •
- ٣ \_ وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الأولى وما يعادلها •
- ٤ ــ وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية وما يعادلها ٠
  - ه \_ وظيفة خبير أول وما يعادلها
    - ٩ \_ وظيفة خبير وها يعادلها ٠
      - ٧ \_ وظيفة مساعد خبير ٠
        - ۸ ــ وظیفة معاون خبیر ۰

ويكون تقسيم المكاتب الى درجات ومعادلة الوظائف المسار اليها بقرار من وزير المعدل (١) •

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل بشان تقعيم مكاتب الخبراء الى درجات ( الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٩/٥ - العدد ٢٥ ) · كما صدر القرار رقم ٢٦ لمنة ١٩٦٤ بشان معادلة وظائف خبراء وزارة العدل ( الوقائع المعربة في ١٩٦٤/٦/٢٥ - العدد ٥٠ ) ·

هادة ٢٠ ـ يمين معاونو الخبراء على سبيل الاختبأو الدة سنة على الإلتال أو سنتين على الاكثر •

مادة ٢١ سـ (١) لا يجوز أن يعين مساعد خبير رأسا أو بطريق الترقية من وظيفة معاون خبير الا اذا جاز امتحانا أمام لجنة مشكلة من :

- ١ \_ مدير عام ادارة المفراء ٠
- ٢ ... أحد المفتتين الفضائيين بوزارة العدل •
- ٣ \_ رئيس المكتب الفني بادارة الخبراء أو وكيله
  - ٤ منتش القسم المنتس بادارة الخبراء •

مادة ٢٢ - يكون شكل باقى وظائف الفبرة بالترقية من الدرجة السابقة مباشرة ومع ذلك يجوز متى توافرت الشروط المبينة فى المادة ١٨ أن يمين رأسا من الخارج فى وظيفة خبير أول أو ما يمادلها من يكون قد أمنى فى عمله الفنى وبفير انقطاع بالفرع الذى يرشع للتميين فيه المدد الإتية:

ست سنوات للتعيين في وظيفة خبير أو ما يعادلها •

اثنى عشرة سنة للتعيين في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها •

ولا يجوز أن تزيد نسبة التميين من الخارج على الثلث في جميع الأهوال •

مادة ٢٣ سـ تكون الترقية في وظائف الخبرة على أساس الأهليسة مع مراعاة الأقدمية و وتجرئ الترقيات بعد استمراض هالة الخبراء من

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزیر العدل رقم ۱۷۶۶ لسنة ۱۹۸۱ بشأن قواعدد المتحان ترقیة معاونی خبراء وزارة العدل الی وظائف مساعدی خبراء ( الوقائع المحریة فی ۱۹۸۱/۳/۱ ـ العدد ۵۳ ) ۰

۷۰<u>۴</u> .....اء

واقع أعمالهم وملقاتهم وتقارير التقتايش عنهم وما تبديه الجهات القضائية التي يعملون أمامها من ملاحظات في شائهم •

مادة ٢٤ سـ ينشأ مجلس استشارى لخبراء وزارة المجل يؤلف من :

- ١ ـــ الوكيل الدائم لوزارة المدل ....... رئيسا
  - ٢ ... مدير عام ادارة المحاكم ٠
  - ٣ ــ رئيس التغتيش القضائي بوزارة المدل ٠
    - ٤ ــ مدير عام ادارة الخبراء ٠
    - ه ... رئيس تغتيش الخبراء ،

ويجتمع المجلس بوزارة المدل ، وجمعيع مداولاته سرية ، ويكون انمقاده صحيحا بحضور الرئيس وثلاثة من أعضائه ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للترا، وعند التساوى يرجح الرأى الذى فى جانبه الرئيس ،

مادة ٢٥ سايؤخذ رأى المجلس الاستشاري في : ·

- ١ ــ تميين الخبراء وترقيتهم ونقلهم ٠
  - ٢ \_ ندب الخبراء لغير عملهم ٥
- س ... انشاء مكاتب الخبرة وأقسامها •
- ه ــ سائر المسائل المتملقة بمكاتب خبراء وزارة العدل و

# تاديب خبراء وزارة المدل

هادة ٣٦ سيختص بتأديب خبراء وزارة المدل مجلس تأديب يؤلف على الوجه الآتي :

سنساء	Y•1	
	١ ــ وكيل وزارة المدل الدائم	
	<ul> <li>إ النائب العام أو من ينوب عنه</li> <li>إ مستشار من محكمة استثناف القاهرة تنتخب جمعيتها المعومية لمدة سنتين</li> </ul>	
أعضاء	العمومية لمدة سنتين	
	ه _ رئيس أحد مكاتب الخبراء يختاره وزير العداق	

مادة ٢٧ - تكون احالة الخبراء الى المحاكمة التأديبية بقرار من وزير المحل وله اذا اقتضى الحال أن يصدر أمرًا بوقف الخبير عن مباشرة أعمال وغليفته •

ملعة ٢٨ مد اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبي على ثلاثة السهر صرف للخبير نصف راتبه فيما يزيد على الذة الذكورة .

مادة ٢٩ ــ تسرى أحكام الواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ على خبرا، وزارة المدل نميما يتملق بتأهيم .

مادة ٢٠ ــ الدّربات التأديبية التي يحكم بها على خبراء وزارة المدل هي :

١ \_\_ اللوم -

الوقف مع العرمان عن الرثب مدة لا تجاوز ستة أشهر •

المزل من الوظيفة ويجوز في هذه العالمة أن ينص في الحكم على حرمان الخبير حقه كله أو بعضه في الماش أو المكافئة •

مادة ٣١ ما لونيه البدل أن يوقع عقربة الانذار والإستقطاع مسن الراتب لدة لا تزيد على ١٥ يوما •

٧٠٥ ------

#### غبراء مملعة الطب الشرعي

مادة ٣٢ – يكون بعقر كل محكمة ابتدائية قسم للطب الشرعى تمين دائرة اختصاصه بقرار من وزير المدل ،

مادة ٣٣ - يجوز لوزير الصدل أن يلحق بأقسام الله الشرعى التى توجد بمقر احدى محاكم الاستئناف فروعا المعامل السيولوجية أو للمعامل الكيمائية أو لباحث الترييف والتروير أو غيرها من الفروع •

ويعين القرار دائرة اختصاص كل منها .

مادة ٣٤ - يكون بمصلحة الطب الشرعى ادارة للتعتيش الفنى على الأقسام المختلفة ويرأس هذه الادارة كبير المنتسين ه

مادة ٣٠ - يشترط فيمن يعين فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيميائية الشرعية أن يكون مستكملا للشروط المبينة فى المادة ١٨ ٠

مادة ٣٦ - يكون ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعى على الوجه الآتي :

- ١ ـــ وظيفة كبير الأطباء الشرمحيين ﴿
- ٣ \_ وظيفة نائب كبير الأطباء الشرعيين •
- ٣ \_ وظيفة مساعد كبير الأطباء الشرعيين .
- إلى وظيفة طبيب شرعى درجة أولى وما يعادلها
  - ه ــ وظيفة طبيب شرعى درجة ثانية وبما يعادلها •
  - ٦ \_ وظيفة طبيب شرعى درجة ثالثة وما يعادلها
    - ٧ ــ وظيفة نائب طبيب شرعى وما يعادلها ٠

 <sup>(</sup> م د ا موسوعة مصر - ج ۱۹ )

٧٠٨ .....

- ٨ \_ وظيفة مساعد طبيب شرعى وما يعادلها ٠
- وظیفة معاون طبیب شرعی وما یعادلها ٠

ويكون تعبين معادلة الوظائف المشار اليها بقرار من وزير العدل •

مادة ٣٧ ــ يكون التميين فى وظيفة معاون لهبيب شرعى أو ما يعادلها على سبيلى الاختبار لمدة سنة على الاتل وسنتين على الإكثر •

مادة ٣٨ سـ يكون شغل وظائف الخبرة الطبية أو الكيميائية الشرعية بالترقية من الدرجة السابقة مباشرة ٠

ومع ذلك يجوز متى توافرت الشروط المبينة فى المادة ١١٨ أن يمين رأسا من الخارج فى تلك الوظائف حتى وظيفة طبيب شرعى من الدرجسة الثالثة أو ما يمادلها •

ولا يجوز أن تزيد نسبة التميين من الفارج عسلى الثلث ف جميع الأحسوال .

مادة ٣٩ - تكون الترقية فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيميائية الشرعية على أساس الأهلية مع مراعاة الأقدسية و وتجرى الترقيات بمد استراض حالة الخبراء من واقع أعمالهم وطفاتهم وتقسارير التفتيش وتقارير رؤسائهم عنهم وما تبديه الجهات التى يعملون أمامها من ملاحظات فى شائهم و

مادة ٤٠ ــ ينشأ مطس استشاى لخبراء مصلحة الطب الشرعى يؤلف من :

- ١ ... الوكيل الدائم لوزارة العدل رئيسا ٠
  - ٢ به الثائب المام أو من ينوب عنه ٠

 ٣ ــ مستشار من محكمة استثناف القاهرة تندبه جسيت العموية لدة سنتين • آش الم

- ٤ ــ كبير الأطباء الشرعيين أو أن ينوب عنه ٠
  - ه ــ كبير مفتشى مصلحة الطب الشرعى •
  - ٣ ــ رئيس قسم طب شرعي القاهرة ٠
- ٧ \_ أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة غؤاد الأول •

ويجتمع المجلس بوزارة المدل ، وجميع مداولاته سرية ، ويكون انمقاده صحيحا بحضور الرئيس وأربعة من أعضائه يكون من بينهم النائب العام أو من ينوب عنه وأستاذ الطب الشرعى بكلية الطب بجامعة مؤاد الأول ، وتمدر القرارات بالأغلبية المطلقة للاراء وعند التسساوى يرجح الرأى الذى في جانبه الرئيس ،

### مادة ٤١ ـ يؤخذ رأى المجلس ف:

- ١ تعبين رجال الطب الشرعي وترقيتهم ونقلهم
  - ٠ ـ ندب رجال الطب الشرعي المير عملهم ٠
- ٣ ــ انشاء أتسام الخبرة الطبية أو فروع المامل السيرولوجية أو
   المعامل الكيميائية أو لمباحث التزييف والتزوير أو غيرها من الفروع
  - ٤ ــ سائر المسائل المتعلقة بالخبرة الطبية الشرعية .

## تابيب خبراء مصلحة الطب الشرعي

مادة ٢٧ ــ يختص بتأديب خبراء مصلحة الطب الشرعي مجلس تأديب يؤلف على الوجه الآتي:

١ ــ الوكيل الدائم لوزارة العدل ...... رئيسا

#### آهكام عامة

مادة ؟؟ ــ لا يجوز لخبراء وزارة المدل ومصلحة الطب الشرعى الجمع بين وظائفهم ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو عمل لا يتفق وكرامتهم واستقلالهم في محلهم •

وليس لأحد منهم بِغير اذن خاص أن يكون محكما واو بغير أجر فيُ نزاع يتصل بمعله ولو كان خذا النزاع غير مطروح أمام القضاء •

ولا يجوز لهم تقديم تقارير استشارية ٠

ولا يجوز أن يمين خبرا، وزارة العدل حراسا قضائيين أو وكلا، للدائنين ،

وللمجلس الاستشارى أن يقرر منم المخبير من مباشرة أى عمل آخر يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات وظيفته وحسن أدائها •

ملدة ٥٤ سـ فى غير حالات الفرورة لا يجيز أن تجرى التعيينات والتنقلات بين خبراء وزارة المدل وخبراء مصلحة الطب الشرعى الا مرة واهدة فى كل سنة ويكون ذلك خلال شهر يولية ه مادة ٤٦ ــ يجب على خبراء وزارة المحل ومصلحة الطب الشرعى أن يقيموا في البلد الذي به مقر عطهم ٠

مادة ٧٧ -- يعتبر خبراء وزارة المدل ومصلحة الطب الشرعى مدن مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالجرائم المتطقة بالأعمال التي يباشرونها وفى أثناء قيامهم بها ه

دادة ٤٨ سائستناء من احكام المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات للمواد الدنية والتجارية يحلف خبراء وزارة المدل ومصلحة الطب الشرعى قبل مزاولة أعمال وظائفهم يمينا أمام احدى دوائر محاكم الاستثناف بأن يؤدوا هذه الأعمال بالذمة والمدق •

مادة ٩٩ - نيما عدا ما نص عليه في هذا القانون يتبع في شدان الخبراء الموظفين النصوص المبينة في قدانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية المخاصة بالخبراء ٠

مادة ٥٠ ــ لجهات القضاء أن تندب اللقيام بأعمال الخبرة خبيرا أو أكثر من خبراء الجدول أو تندب خبراء وزارة المدل أو قسم الطب الشرعى أو احدى المسالح الأخرى المهود اليها بأعمال الخبرة فاذا رأت لظروف خاصة أن تندب من غير مؤلا، وجب أن تبين ذلك في الحكم ٠

وفى ءواد النمرائب لا يقع الندب الا لمنبراء وزارة العدل •

ملدة ٥١ ــ اذا كان الندب لكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى ترسل أوراق الدعوى اليه بواسطة قلم الكتاب المختص مع اخطاره معاشرة المأمورية •

ويخطر رئيس المكتب أو القسم الجهة القضائية التي ندبته في الثماني والأربعين ساعة التالية باسم من أحيات اليه المامورية الا في الحالات المستمجلة فيكون الافتطار على وجه السرعة .

هادة ٥٣ ـــ اذا أراد أحد الضراء الموظفين اعداء من أداء مأموريته ابتداء أو فى أثناء أدائها وجب عليه أن يقدم طلبا بذاك الى رئيس المكتب أو القسم أو المسلحة خلال الأيام التالية لتكليفه أداء المأمورية .

ويبلغ الرئيس هذا الطلب في اليهيم التالى على الأكثر الجهة القصائية التي أصدرت الحكم بندبه مشفوعا برأيه •

غاذا قبل الطلب ندبت الجهة القضائية خبيرا آخر أو اعادت المأمورية المكتب أو القسم أو الصلحة لتكليف خبير آخر اداءها •

مادة ٥٣ ـ اذا حكم برد أحد الخبراء الوظفين أبلغ قلم الكتاب مورة من الحكم الى مكتب النفبراء أو قسم الطب الشرعى أو المسلحة اذا كان الرد متطقا بأحد الخبراء الثابمين له والى الجهة الرئيسية إذا كان الرد متطقا برئيس المكتب أو القسم أو المسلحة ه

مادة ٥٤ سيقدم خبرا، وزارة العدل ويتصلحة الطب الشرعى تقاريرهم الى مكتب الخبرا، أو القسم التابعين له مصحوبا بمحاضر أعمالهم وجميع المستعدات التى سلمت اليهم وكشفا بأيام العمل والمسروفات، ويتولى الكتب أو القسم أيداع التقرير ومزفقاته قلم كتاب المحكمة ،

ويقوم قلم الكتاب في هذه الحالة بالمطار النصوم بهذا الايداع في الأربم وعدرين ساعة التالية لمصوله بكتاب مومى عليه •

مادة ٥٥ ــ لا يحكم بالمصروفات المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات للتحواد المدنية والتجارية ولا بالمرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ منه اذا كان الندب لكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى أو أحد الخبراء الموظفين و وذلك مع عدم الاغدلال بالجزاءات التأديبية والتضمينات أن كان لها وجه و

هادة ٥٦ – تحال أعمال الخبرة في القضايا المعفاة من الرسوم الى

مكاتب غبراء وزارة المدل وأقسام الطب الشرعى ولمها أن ترجع بالاتعاب والمصروفات على المحكوم عليه بها أو على الشخص المعفى أذا زالت عالة احساره •

مادة ٥٧ سد يجوز اعفاء الخصم المسر من دغم الأعانة اذا تبين من قيمة الدعوى وظروفها ما يبرر ذلك ويندب فى هذه العالة مكتب الخبراء أو تسم الطب الشرعي •

ويرجم بهذه الأمانة وما يقدر من الاتعاب ومصروفات الخبراء على الخصم المحكوم عليه بالمصروفات أو على الخصم المعنى أذا زالت حالة اعساره .

ملدة ٥٨ ــ الاتماب والمصروفات التي تقدر لمضراء وزارة العسدل والمصالح الأخرى المعهود اليها بأعمال المضرة تعتبر ايرادا للخزانة العامة وفيها يتعلق بمصلحة العلب الشرعى نتبع اللوائح المقررة لذلك •

مادة ٥٩ ــ نتولى مكاتب الخبراء وأقسام الطب الشرعى والممالح الأخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة المطالبة بالاتعاب والممروفات وألطمن في الأوامر والأحكام الخاصة بتقديرها والحضور في الجلسات ولها أن تنيب عنها ادارة قضايا الحكومة في ذلك و

وتتولى أقلام الكتاب تنفيذ هذه الأوامر والأحكام •

هادة ٦٠ - تقدر أتماب الخبرة طبقا للقواعد والفئات الآتية :

۱ ــ من مائتى قرش الى أربعمائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع
 ۲ ــ من مائة قرش الى ثلاثمائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمـة التقرير أو لابداء رأى شفوى •

س من مائتى قرش الى ثلاثمائة قرش عن يسوم العمل بالكتب
 باعتبار اليوم الواحد ست ساعات ٠

٧١٧ .....

ع ... خمسون قرشاً عن أيداع التةرير ٠

ه من مائة قرش الى مائتى قرش عن يوم العمل الذى يقفيه فى الاطلاع بقلم الكتاب اذا كان غير مأذون له فى تسلم أوراق الخصوم أو يقفيه بالمالح والجهات الأخرى •

ويجوز انقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف القدم من الخبير اذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به • كما يجوز أن تقدر اسه أتماب اضافية بسبب أحمية الغزاع وطبيعته •

### احكام متتوعة

مادة 11 ـ يلغى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ بشأن الخبراء أمام المحاكم الاهلية والمواد ٢١١ ـ ٢٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية •

كما تلمى المادة ٨٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل •

وكذلك يلغى كل نص بياغالف أحكام هذا القانون ٠

مادة ٦٣ سـ على وزير المدل تتغيد هذا القانون وله اصدار القرارات اللازمة التتفيده ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر المنتزه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ ( ٢٠ يونية سنة ١٩٥٢ ) ٠

نفسسساء ۲۱۳

#### قانون رقم ٨٨ اسنة ١٩٦١

بتطبيق النظام الادارى المادى والنظام القضائي المام في المواد الجنائية في محافظات البحر الاحمر ومطروح والوادئ الجديد (١)

> باسم الأمة رئيس الجمهورية

غرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ا

مادة ١ - يلنى نظام الحكم الادارى الممول به حاليا فى محافظات البحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد وتطبق فى هذه المحافظات النظم الادارية المعمول بها فى سائر محافظات الاقليم المسرى •

مادة ٢ - تنبقل الى وزارة الداخلية مسئوليات حفظ الأمن فى محافظات الحدود الشار اليها فى المادة السابقة - وكافة الاختصاصات المتررة لها فى سائر محافظات الاقليم المحرى وتلحق بهذه الوزارة الادارة الدنية التابعة لسلاح الحدود بموظفيها المدنين والمسكريين على أن يحتفظ خؤلاء الموظفون بصفة مؤقتة بوضعهم الدائم فيما بترقياتهم ومعاملاتهم المالية حتى يتم نقلهم الى وزارة الداخلية أو السلطات المطية مم الاعتمادات المالية الخاصة بهم ٥

مادة ٣ ــ الى أن يتم تميين محافظين فى المحافظات المبينة فى المادة الأولى ، وفقا لأحكام تانون نظام الادارة المحلية رقم ١٩٤ أسنة ١٩٦٠ يمتبر كل من المحافظين الحاليين فى هذه المحافظات أو من يحل محلهم من المحافظين المسكريين معتلا المحلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى

<sup>(</sup>١) الحريدة الرسمية في ١٠ يولية سنة ١٩٣١ ــ العدد ١٥٧ ٠

Market Ma

الى جانب اختصاصاته العسكرية كافة الاختصاصات القررة المحافظين بقتضى قانون نظام الادارة المعلية •

مادة ٤ - يلغى حكم القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة الأقسام الحدود بالنسبة الى المحافظات المبينة فى المادة الاولى ويطبق فيما يتعلق بالمواد الجنائية فى هذه المحافظات النظام القضائى العام وسائر الاجراءات المتبعة أمامه وذلك دون الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ٠

مأدة • ـ تلحق المناطق والجهات الداخلة في المحافظات الشار اليها بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التي سبق أن المحقت بها وفقا القانون رتم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ والقوانين العدلة له • وتحال اداريا دون مصاريف جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية التائمة أمام محاكم الحدود في هذه المحافظات ألى الحاكم العادية المختصة لنظرها بالحالة التي عليها وتتفد النيابة الدامة الاجراءات الواجبة في هذا الشائن •

مادة و دكر س ( مضاغة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقانون رقم ١٤٧ أسنة ١٩٩١ ) تخول للسلطات المسدقة أو التي تعيد النظر لمسدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون سلطة التصديق بالنسبة للاحكام التي تكون قد صدرت من محاكم سلاح الحدود ولم يتم التصديق عليها واعتمادها أو الفاؤها قبل تاريخ العمل بهسذا القانون و

وفى حالة الغاء الاهكام مع تقرير اعادة المحاكمة تحال هذه القضايا الى المحاكم العادية المختصة لاعادة المحاكمة نميها . اهــــــــــاء

هادة ٧ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون . هادة ٧ - على الوزراء كل نيما يخصه اصدار القرارات اللازمة

لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨ سينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويبعل به في الانتليم المسرى اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من توانينها ،

هدر برياسة الجمهورية في ۲۲ المحرم سنة ۱۳۸۱ ( ٥ يولية سنة ١٩٦١ ) ٠

# مانون رقم ٧ (سنة ١٩٦٧ بشان تطبيق النظام المضائي العام في المواد الجنائية في محافظة سيناء (١)

باسم الأمة

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ استة ١٩٦٦ بالنظم باصدار تمانون الأحكام المسكرية ۽ يبطل المعل في محافظة سيناء بالنظم والاجراءات القضائية الخاصة المتبعة فيها في المواد الجنائية ، ويستبدل بها النظام القضائي العام والاجراءات المتبعة فيه • وتسرى عليها أحكام القانون رقم ١١٥ اسنة ١٩٦٤ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة الأقسام الحدود •

مادة ٢ ــ تلحق المناطق والجهات الداخلة فى المحافظة الشار اليها بدائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التى سبق أن ألحقت بها وفقا للقانون رقم ١١٥٥ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ، وتحال اداريا دون مصاريف جميع المحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم المحدود فى هدف المحافظة الى المحاكم المادية المختصة لنظرها بالحالة التى عليها وتتخذ النيابة المامة الاجراءات الواجبة فى هذا الشأن .

مادة ٣ سـ تخول السلطات المصدقة أو التي تعيد النظر لدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون سلطة التصديق بالندء قا للاحكام التي تكين قد صدرت من محاكم سلاح الحدود ولم يتم التحديق عليها واعتمادها أو الفاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ ــ العدد ١٠

وف حالة الماء الأهكام مع تقريد اعادة المحاكمة تعلل هذه القضايا الى الماكم المادية المختصة لاعادة المجاكمة فيها .

مادة ٤ سيلنى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٢ باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المسار اليه • كما يلغي كلم حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون •

مادة • - على الوزراء كل فيما ينفصه احدار القرارات اللازمة انتفيد هذا القانون •

هادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بنط الاثنين بيوما من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بربامة الجمهورية في ٢٨ المحرم ١٣٨٧ ( ٨ مأيو سنة ١٩٦٧ ) ٠

Y1/

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتعدة بالقانون رقم ٨٢ اسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى الهيئات القضائية (١)

## باسم الأمة

#### رئيس ا**لجمهو**رية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتغويض رئيس الجمهورية بالمدار قرارات لها قوة القانون ؟

وعلى القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات الثاديبية والقوانين المعدلة له ؛

وطى القانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٥٦ بشأن مجلس الدولة والقوانين المعلة له ٤

وعلى القانون رقم ٧٥ لمسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم أدارة قضايا الحكومة والقوانين العدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية ؛ وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بشأن المحكمة العليا ي

#### قرر القانبين الاتي:

مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى للهيئات القضائية ·

ويتولى المجلس الاشراف على الميئات القضائية والتنسيق لميما

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسيرة في ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩ ــ العدد ٣٥ مكرر ٠

تفييسيبياء .....اء

بينها ، ويبدى رأيه فى جميع المسائل المتطقة بهذه العيثات ، كما يتولى دراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية .

#### مادة ٢ - بياشر المجلس الاختصاصات الآتية :

- (۱) ۰۰۰ ( البند رقم (۱) ملغى بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ) ٠
- (٢) ٠٠٠ ( البند رقم (٢) طغى بالقانون رقم ١٣٦ أسنة ١٩٨٤ ) ٠
- (٣) ٥٠٠ ( البند رقم (٣) علمي بالقانون رقم ١٠ لممنة ١٩٨٤ ) ٠
- (٤) الاختصاصات المقررة لدير النيابة الادارية واللجنة الشكلة برياسته طبقا لقانون النيابة الادارية الصادر بالقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٥٨ المسار اليه بالنسبة لتعيين وترقية أعضاء النيابة الادارية •

مادة ٣ - يوأس المجلس الأعلى العيثات القضائية رئيس الجمهورية • ويشكل المجلس على الوجه الآتى :

با لرئيس المجلس	وزير العدل ناة
	رئيس المحكمة العليا
	رئيس محكمة النقض
	رئيس مجلس الدولة
	رئيس معكمة استئناف القاهرة
أعضاء	النائب المام
	رئيس ادارة قضايا الحكومة
	مدير النيابة الادارية
	القدم نواب رئيس منطس الدولة
	رئس محكمة القاهرة الابتدائية

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين بالمجلس آخرين ممن سبق لهم

٧٢٠ ..... تفنينسساء

الممل بالهيئات القضائية في وغليفة مستشار أو ما يعادلها على الأقل ، ويكون تميينهم لدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

مادة } ــ اذا لم يحضر رئيس الجمهورية ووزير المدل جلسسات المجلس تكون الرياسة لرئيس المحكمة العليا •

واذًا تغيب أحد أعضاء المجلس أو منعه مانع من العضور يحل معله : بالنسبة لرئيس المحكمة العليا أو رئيس محكمة النقض أو رئيس مجلس الدولة يحل محله أتدم النواب بالمحكمة أو بالمجلس •

وبالنسبة لرئيس محكمة استثناف القاهرة يحل محله رئيس محكمة استثناف الاسكندرية •

وبالنسبة النائب العام يحل محله المحامى العام الذى يقوم مقامه • وبالنسبة لرئيس ادارة تضايا الحكومة يحل محله أقدم وكلاه الادارة • وبالنسبة للاير النيابة الادارية يحل محله أقدم الوكلاء العاملين •

مادة ه سد يجتمع المجلس الاعلى المهنات القضائية بوزارة المسدل أو في أي مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية وتكون جميع مداولاته سريسة •

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بعضور سبعة من أعضائه على الأتل •

وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الحاضرين على ألا تقل الاغلبية عن خمسة أصوات ، وعند تساوى الاصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس •

هادة ٢ - يفسم المجلس القواعد التي يسم علمها في مبساشرة المخصاصاته . . .

ويشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تختس بدراسة التميينات والترقيات والنقل والتظلمات المتطقة بها مما يدخل فى اختصاص المجلس ، وذلك قبل عرضها عليه ، ويكون تشكيل اللجنة الخاصة بكل هيئة من جميع معظها بالمجلس ثم أقدم الاعضاء بها ،

كما يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يقوضها ببعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل •

مادة ٧ - يكون المجلس المانة عامة يراسها الحد المستشارين أو من في درجته بطريق الندب ، ويصدر بتنظيمها قرار من المجلس •

مادة ٨ سـ يلغى تشسكيل نقـل اختصـامه الى المجلس الأعـلى المهيئات القضائية بموجب هذا القانون ٠

مادة ٩ - يلنى كل حكم يتعارض مع أحكام حدا القانون •

ملاة ١٠ سـ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويمل به بعد خصمة عشر يوما من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٨ جمادي الآخرة سنة ١٣٨٩ ( ٣١ أغدطس سنة ١٩٦٩ ) • ٢٣١ .....

# قرار رئين جمهورية مصر العربية رقّم ٥٦] اسنة ١٩٧١ في شان بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية (١)

#### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شسأن تتخليم ادارة قصايا الحكومة ؛

وعلى القانين رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الانسانية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛

وعلى القانون رقم ٨١ اسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة الطيا ؛ وعلى القانون رقم ٨٥ أسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالتولة ،

وعلى القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية ؟ وعلى القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ أسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ؟

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لاعضاء الهيئات القضائية ؛

<sup>(</sup>١) البوريدة الرسمية في ٣ يونية سنة ١٩٧١ - العدد ٧٧ -

YYT .....

وعلى قرآر وزير المالية رقم ١٣٪ لسنة ١٩٧٨ يتقرير بدل لينقال ثابت لأعضاء المكفة العليا وأعضاء هيئة مفوضى الدولة لها ي

> وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى المهنات القضائية ؛ ( أَنْهَا فَعَلَمَا } وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

> > وبناء على ما ارتاء مجلس الدولة ؛

## قبيرن ؟

## ( المسادة الأولى )

يمنع أعضاء الهيئات القضائية اعتبارا من ٢٦ نوفهبر سنة ١٩٥٥ بدل انتقال سنوى ثابت بالفئات الواردة فى الجدول الرفق بقرارى وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٣٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما (١) .

ويستحق هذا البدل في جميع الأحوال التي يستحق لهيها بدل القضاء ، ولا يخضع لحكم المادة ٣٩ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتشال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

#### ( المادة الثانية )

« يستحق بدل الانتقال السنوى الثابت المسار اليه فى المادة السابقة
 لأعضاء الهيئات القضائية الذين يتقاضون بدل تمثيل بذات الفئة المتررة
 لامستشارين على آلا يجاوز مجموع البدلين الرتب الأساسى » •

<sup>(</sup>۱) زيدت فئات بدل الانتقال السنوى الثابت بنسبة 80٪ بالقرار الجمهورى رقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۷۹ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۹/۵/۲۳ – العدد ۲۲ ) ، ثم زيدت بنسبة 80٪ لغرى بالقرار الجمهورى رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۸۵ ( الجريدة الرسمية – العدد ۲۲ تابع ۱ في ۱۹۸۵/۱/۲۷ ) . .

V1

ولا يخضع هذا البدل الحكم المادة ٣٩ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ (١) •

#### ﴿ المادة الثاثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٩ جمادي الأولى سنة ١٣٩٦ ( ١٩ مايو سنة ١٩٧٦ ) ٠

<sup>. (</sup>١) 'لمادة الثانية مستبدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ( مثار اليه والفقرة الأولى منها معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٥ ( مثار اليه ) ٠

قانون رقم ١٠٥ أسنة ١٩٨٠ "باتشاء معاكم أمنُّ النُولَة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآبتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يعمل بالقانون المرفق في شأن محاكم أمن الدولة •

( المادة الثانية )

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ٠

(المادة الثالثة)

على وزير المعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اليسوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بریاسة الجمهوریة فی ٥ رجب سنة ١٤٠٠ ( ٢٠ مایو سنة ١١٨٠ ) ٠

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢ « مكرر » •

## ر ۷۲۱ الفرسية

## ... الباتيه الأول تشكيل المحلكم والمنتصامها

مادة 1 ستنشأ فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستثناف محكمسة أمن دولة عليا أو أكثر كما تنشأ فى مقر كا محكمة جزئية محكماة أمن دولة جزئية أو أكثر •

مادة ٢ مستشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشارى محكمة الستثناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استثناف .

ويجوز أن يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات السلحة القضاة بالقشاء المسكرى برتبة عميد على الأقل ويصدر بتميينهما قرار من رئيس الجمهورية •

مادة ٣ ستختص محكمة أمن الدولة المليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب ( الأولى) و ( الثانني) و ( الثانني) و ( الثانني مكرر ) و ( الثالث ) و ( الرابع ) من الكتاب الثاني من قانون المقوبات ، والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم (٣٩) اسنة ١٩٧٧ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢١) اسنة ١٩٧٧ بنظام حماية حرية الوطن والمواطن ، وفى القانون رقم (٣٩) اسنة ١٩٧٧ والمبرائم الأحزاب السياسية المحل بالقانون رقم (٣٩) اسنتة ١٩٧٩ والمبرائم الرتبطة بها ، وكذات الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (١٩٣) اسنة ١٩٤٠ الخاص بشئون التموين ، والمرسوم بقانون رقم (١٩٣) السنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الارباح ، أو القرارات المنفذة لها ، وذاتى أذا كانت المقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس ،

وترفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى التفقرة الدينايقة الى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويغمل فيها على وجه السرعة . فضيحين بالم

وتختص محكمة أمن المولة البوزئية دون غيرها بنظر الجرائم غسير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقسانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٤٥ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبينم الأماكن والملاقة بين المؤجر والمستأجر و

## وتفصل المحكمة في هذه الدعاوي على وجه السرعة .

مادة ٣ - مكررا - ( منحنداة بالقانون رقم ١٠٥٣ استة ١٩٨٣) تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في البابين ( الثاني عشر ) و ( والثالث عشر ) من الكتاب الثاني من قانون المقوبات وفي القانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن توجية وتتفليم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٣ ، وتفصل المحكمة في الدعوى على وجه السرعة ٠

مانة ٤ ــ تنعقد محكمة أمن الدولة العليا في كل مدينة بها معكسة البتدائية وتشمل دائرة المحكمة الابتدائية .

ويجوز أن تنعقد محكمة أمن الدولة العايا فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة للعليا •

## الباب الثاني الاجراءات أمام محاكم أبن الدولة

مادة ه سنيما عدا ما نص عليه في هسذا القسانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، والقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطمن أمام محكمة النقض في المواد الجزئية ، وقسانون الرافعات المدنية والتجارية ،

۷۳۸ ..... تفد .....

## ولا يقبل الادعاء المدنى أمام معاكم أهن الدولة •

مادة 1 سيقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن اندولة الطيا من يندبون لهذا المرض من قلم كتاب محكمة الإستثنافي ، كما يقوم بأعمال قام كتاب محكمة أمن الدولة المجزئية من يندبون لهذا الشرض من قلم كتاب النيابة المامة •

## البلب الثالث الاتهام والتحقيق

مادة ٧ - تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقا المقواعد والأجراءات المضائية ما لم ينص القانون على غير ذلك •

ويكون للنيابة المامة - بالاضافة الى الاختصاصات المتررة لها - سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا •

## الباب الرابع الطمن في الاحكام

مادة ٨ - تكون أحكام محكمة أمن الدولة الطيا نهائية ولا يجوز الطمن فيها الا بطريق النقض واعادة الدغار •

وتكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطمن فيها أمام دائرة متخصصة بمجكمة الجنح المستانفة ويجوز الطمن فى الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر • قف بيد بيد اي د

## البات الفامس احكام انتقالية

مادة ٩ - على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما ييكود لديها ، ن دعاوى أسبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم .

مادة ١٠ سارئيس الجمهورية أو من يغوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم (١٩٢) لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواري، وذلك بالنسبة للإحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي ام يتم التصديق عليها حتى انتهاء حالة الملواري، •

مادة ١١ سـ يستعر مكتب شئون قضايا أمن الدولة فى مباشرة اعماله غيما يتعلق بالقضايا الذى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الاحكام الصادرة غيها •

مادة 17 ــ اذا أمر رئيس الجمهورية أو من يغوضه باعادة المحاكمة في أي من الدعاوى المشار اليها في المادين السابقتين ، تحال الى المحكمة المختصة طبقا لاحكام هذا القانون وتسرى في شأنها الاجراءات المنجوص عاديا نهه .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية وقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ بانشاء الركز القومي للدراسات القضائية <sup>(١)</sup>

#### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور: 4

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تتظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قفسايا الحكومة ع

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

> وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ؛ وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات الماونة لها ؛

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى موانفة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

#### قىسى ؛

مادة ١ سينشأ بديوان عام وزارة المعدل مركز علمى قضائي متخصص للدراسات القضائية بيسمى « المركز القومى للدراسات القضائية » يتبح وزير المعدل ويكون مقره الرئيسى مدينة القاهرة •

مادة ٢ - يقوم المركز على تحقيق الأغراض التالية :

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢ يولية سنة ١٩٨١ - العدد ٢٧ ٠

المراجعة الم

 ١ -- اعداد وتدريب أعضاء الهيئات القضائية وتأهيلهم علمها وتطبيقها لمارسة العمل القضائي •

٢ - الارتقاء بالمستوى الغنى والعمل لاعوان القضاء والعاملين
 بالجهات الماونة للهيئات القضائية •

٣ - جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والابحاث والمطومات والمادئ القانونية وغير ذلك مما يساعد على حسن ادارة المدالة (١) .

ويجهز أن يمتد نشاط المركز ليشمل تأهيل وتدريب أعضاه الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها بالدول الإسلامية والعربية وغيرها ، وتبادل الوثائق والمعاومات القضائية والقانونية مع المنظمات والجهات الدولية والعربية التي تباشر نشاطا مماثلا ،

هادة ٣ ... يشكل مجلس ادارة المركز برئاسة وزير العدل وعضوية أربعة من رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام ومدير المركز وأربعة من ذوى الخبرة يفتارهم وزير العدل •

مادة ؟ - يكون للمركز مدير من بين قدامى المنتشارين المشهود الهم بالكفاية المامية والعملية ويصدر بتعيين المدير أو ندبه قرار من وزير الحدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية •

مادة ٥ سـ يتولى مجلس ادارة المركز رسم السياسة العامة للمركز وتحديد برامج الدراسة والدورات في ضوء ما تقرره اللائحة التنفيذية ٠

مادة ٦ ــ يقوم مدير المركز بتنفيذ قرارات مجلس الادارة وادارة
 شئون المركز فى ضوء السياسة التى يقررها مجلس الادارة

<sup>(</sup>١) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٠١٤ اسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد تشفيل اجهزة الميكروفيلم بالمركز القومي للدراسات القضائية ( الوقائع المضرية ــ العدد ١٢٢ في ١٩٨٨/١٨١٨ ) ٠

٧٣٧ ..... نقيب اع

مادة ٧ - يصدر وزير العدل القرارات المنظمة لشئون المركز ولائحته الداخلية (١) بعد أخذ راى المجلس الاعلى العيئات القضائية •

ماذة ٨ سـ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨١/١٠/١ •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شعبان سنة ١٤٠١ ( ٢٤ يونية سنة ١٩٨١ ) •

<sup>(</sup>١) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٢٨٢ لمنة ١٩٨١ باصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومي للدراسات القضائية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/١١ – العدد ٢٢٧ ) •

YYY		قفى المساء
E 7 3	***************************************	

## التعميلات التشريعية للبهضوع

مكان النشر ملحق صفحة		مكسان المائد ال		النص العدل	
مخدة	ملحق	<b>3</b>	من	<b>5</b>	٢
					١
*********		***************************************	************	***************************************	٧
			************		۳
		**************************************		****	
••••••		74		***************************************	
		***********************************		***************************************	٧
		**************************************	**********		٨
		•44500000000000000000000000000000000000	***********	***************************************	4
		***************************************			1.
		***************************************		***************************************	11
••••••	······································	******************************	******		15
I				***************************************	18
					10
		***************************************			17
		***************************************			14
					14
*******	}				٧.
	•	* *************************************	1		1

				-				<del>-</del>
النظر	مكان	اداة التعريل عد	114	-ان سا~	مک الٹ	نص المتناثرة المناث	31 (	ام
مفخة	ملحق	0,	Ľ	ں ر	•	-	eksaji monani	1
								,
7		, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		******		,		۲
7	********	*******************************						۲
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,				,,,,, ,,		
			<sub>V</sub>	:		.,, .	1	
٧								٧
A. 1								۸.
					:	*******************************		
77	**********							3.
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,				~~~~~~~~~~~	,	17
77]		***************************************						۱۳
3/:		} 4 0 0 0 4 1 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0						18
	,,							10
77							***********	17
**********								17
			******					19
		ļ					*******	۲.
٦.	I			1				

٧٣٥ ..... ا

### التمديلات التشريعية المهضوع

800 1					
-	مكان	اداة التعديل	مكان النشو ص	النص المعدَّل	٠
-	ملحق	1	من		
					1
					*
Y		:			۳
					1
		),,	*************		•
		***************************************			3
		***************************************			٧
			1		٨
		*********		!	٩
		*************************			١.
		******************************			11
1		*************************			17
		74 7 <b>8866 88 40</b> 0478888440044446	************	***************************************	17
		4074000 20.00 - 100000000000000000000000000000000	********	***************************************	18
		***************************************		, ,	10
¥7					17
X7		·	***********		۱۷
<u></u>		44-490		***************************************	14
		***************************************			11
		***************************************	***********	***************************************	۲۰.
May .			,		

تفــــــا:		***************************************	477
------------	--	---	-----

## التمديلات التقريمية البوضوع

النشر	مكنان	أدادٌ المتعديل	اً معيان النشر	النَّمَن المُقَبِّل		1
ملم	ملدق	الماسين المستوين	ص		٦	
						ľ
				,	۲	
*******	:				£	ŀ
****		,,				
*******		<b>*************************************</b>			٧	
********		***************************************			٨	
	•				 3•	
					11	
		***************************************			17	
		•••••			18	
*********					۱.	
		***************************************			13	
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,			۱A	
		**************************************			18	
		)*************************************		4	-	۱

# فتسادمسكي

قناء سکری

## قانون رقم ۲۰ ایسة ۱۹۹۹ باسدار قانون الاحکام الصکریة (۲۰،<sup>۲۰)</sup>

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتني نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ سياخى قانون الأحكام أنسكرية السادر سنة ١٨٩٣ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاكمات الغيابية • والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس اعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس المسكرية •

مادة ٢ ــ يعمل بقانون الاحكام المسكرية الرافق •

ملدة ٣ ــ يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون المرافق وتظل سارية جميع القوانين والقرارات وكذا الاواهر والتمليات الواردة بلوائع المتوات المسلحة وذلك نميما لا يتمارض مع أحكام القانون المرافق •

هادة ٤ ـ تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الدعاوى الداخلة فى اختصاصه ما لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة •

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسعية في أول يونية سنة ١٩٦٦ -- العدد ١٢٣٠ • (۲) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٢/٢٨ -- العدد ١٣ ) ونص في مادته الأولى على ما يلى : « تستبدل بعبارة « نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » الواردة في قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ عبارة « وزير الحربية » ، كما صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٨/٢٧ -- العدد ٢٤ ) ونص على أن تستبدل عبارتا « وزير الدفاع ، ووزارة الدفاع » بعبارتى « وزير الحربية ووزارة الدفاع » بعبارتى « وزير الحربية ووزارة الحربية » النما وردتا في التشريعات واللوائح ·

٧٤٠ ..... تفساء عسكري

مادة ٥ سينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٠

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برياسة الجمهورية في ٣ صغر ١٣٨٦ ( ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ ) •

> الكتاب الأول الإجراءات القسم الأول الجادىء العامة الباب الأول ادارة القضاء المسكري

مادة 1. – الادارة العامة للقضاء المسكرى هى احدى ادارات القيادة المليا للقوات المسلحة ، ويتبع هذه الادارة نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية ، وفروع أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة .

دادة ٢ سيتولى الادارة العامة للقضاء المسكرى مدير ضابط مجاز فى المحقوق يتبع نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مباشرة ، ويكون مستشارا قانونيا له ، ويعاونه عدد كاف من الضباط ،

هادة ٣ سيمارس مدير القضاء المسكرى الاختصاصات المنوحة لسه بقوانين ونظم القوات المسلحة ه

#### الباب الثاثي اغتصاص القضاء العسكري

مادة ٤ -- يضم الأحكام هذا الهانون الاسخاس الآتون بعد :

١ ــ اجاط القوات السلمة الرئيسية والقرعية رالانسانيه .

٢ -- ضباط الصف وجنود القوات الملحة عموما (١) •

 ٣ ــ طلبة المدارس ومراكز التدريب المهنى والمساهد والكليسات المسكرية •

ع ــ أسرى الحرب •

 اى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأديه خدمة عامة أو خامة أو وقتية •

٩ ــ عسكريو القوات الحليفة أو المحقون بهم اذا كانوا يقيمون في الجهورية الحربية التحدة ، الا اذا كانت هناك مماهدات او اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك •

٧ ـــ الماحتون بالـ كريين أثناء خدمة الميدان . وهم :

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بانه لما كانت المادة الرابعة من الفانور رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العبكرية قد أوردت ضمن العدكريين الخاضعين الحكام القضاء العسكرى جنود القوات المسلحة ، ونصت المادة السابعة منه بفقرتيها الأولى والثانية على سريانه على كافة الجرث التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين له اذا وقعت بسبب تادية أعسال وظائنهم ، وكذلك الجرائم اذا لسم يكن فدها شريك أو مساهم مسن غير الخاضعين له ، وكان المتقاد من هذا النص أن المشرع جعل الاختصاص لجهة القضاء العدكري منوطا بتوافر الصفة العدكربة لدى الجاني وقت ارتكابه الجريمة ، لما كان ذلك ، وكان النابت من الاطلاع على المفردات المضمونة أن الطاعن وقتُ ارتكابه الجريمة في أول ديسمبر سنة ١٩٧١ لم يكن جنديا بالقوات الملحة وانما كان يمتهن الزراعة " فلاحا " ولم يته تجنيده الا بتاريخ ٢٠ من فبرابر منة ١٩٧٣ أي بعد مضى أكثر . ن سنة على وقوع الجريمة المندة اليه ، فإن الاختداص . حاكمته ينعقد للقفاء الجنائي العادي ، ويكون النعى بصدور الحكم من محكمة غبر مختصا ولائيا غير سديد ( نقض جنائي ١٩٨٠/١٠/٢٧ - مدونتنا الذهبية . العدد الجول - فقرة ٣٢٥ ) •

كل مدنى يعمل فى وزارة الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على أي وجه كان (١) •

مادة • - (٢) تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية:

- (1) الجرائم التى تقع فى المسكرات أو الثكسات أو المؤسسات أو المسانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المدلات التى يشغلها المسكريون أسالح القوات المسلحة أينها وجدت •
- (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات السلحة وكافة متعلقاتها •

مادة ٦ ـــ ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ه لسنة ١٩٧٠ ) تسرى المكام هذا القانون على الجرائم المنصوص

معدانًا بالرار رفيان الجمهورية العربية الشجدة بالقانون زقم ٧٧ استة. ١٨٠٨ و الجريدة الرسية في ١٩٨٨/١٨٨ - المنت أيكون عن

<sup>(</sup>۱) قض محكمة النقض بانه اذا كان الثابت أن الطاعن يعمل في خدمة القوات المداحة بنقل البترول من معتودعاتها فانه يخضع لقانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانرن رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ثم فان جريمة الاختلاس التى ارتكبها بدبب تأديته اعمل وظيفته تمرئ عليها احكام هذا القانون وفقا لما تقضى بسه المقرة الولي من المادة السابعة منه ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي أوردها المكم تعتبر في حالة تلبس بحريمة المخالاس المترول فانه يحتى المسابط القوات السلحة بوصفهم من اعضاء الشبط المنتان العمكرى الملمن عليه وتقتيمه طبقا للمادتين ١٣ ، ١٦ من القانون المنافق المدونة المنافق المدونة المدونة عادة مضحرة حالاً مضحرة عالى مبالك المنافق المدونة القونية جا فقرة ١٩٥٧) ، وفق جنائي ١٩٧٥ من دولة الموردية المعيورية القريدة القليد ما والمنبد إلى المنافق المؤلون رقم والمبلغة المنافقة المناف

عليها فى البلبين الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات و- ا يرتبط بها من جرائم ، والتى تحال الى القضاء العسكرى بقرار من رئيس الجمهورية ه

وارئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارى، أن يحيل الى القضاء المسكرى أى من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخسر •

#### هادة ٧ - تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتى :

١ – كافة الجرائم التى ترتكب من أو خدد الاشخاص الخاضعين
 لأحكامه متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم •

٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضسين لأحكامه اذا
 لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضين لأحام ذا القادر (١٠٠٠)

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بأنه متى كانت الجريمة المسندة الى الطاعن - وهي قتل عمد مع سبق النصرار - ليست من الجرائم المنصوص عليها في ااادة الخادعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ولم تقم بسبب تادية اعمال وظيفته ، فإن الاختصاص بمحاكمته - وإن كان جنديا بالقوات السلحة ممن يخفعون لاحكام قانون الاحكام العسكرية - انما بنعقد للقضاء العادي طبقا للمادة رقم ٢/٧ من القانون ذاته اذا وجد معه مساهم من غبر الخاضعين الأحكامة ، ولا يؤثر في ذلك أن بكين هذا المناهم قد حكم بيراءته غيابيا في جلسة سابقة ، ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية وقد نمت على أن « في أحوال الارتداد! الت دجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ٠ اذا كان بعض الجرائم من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعون بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم منص القانون على غير ذلك » فقد قررت قاعدة عامة اصبلة من قواعيد تنظيم الاختصاص ، هي أنه أذا أرتبطت جريعة من اختصاص محكمة خامة - كالقضاء العمكري - ارتباطا حتميا لا يتجزا - مواء من حانب الركن الشخص أو من جانب الركن المادي - اختص بنظر الدعري برمتها والفصل فيها القضاء الجنائي العادي وتغليبا لاختصاص المحاكم صاحد

مادة ٨ سـ كل شخص خافسع لاحكام هذا القانون ارتكب خسارج التجمهورية المربية المتحدة عملا يجمله فاعلا أو شريكا في جناية أو جنحة داخلة في اختصاص القضاء العسكري يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب عليها غانون البلد الذي وقعت فيه ٠

أما اذا كان الفعل معاقبا عليه ، فان ذلك لا يعفى من الحاكمة مانيه أمام المحاكم العسكرية ،

الا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التي يكون قد قضاها •

ملدة ٨ - ( مكرا ) - ( مضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ) يختد القضاء العدكرى بالفحل فى الجسرائم التى نقع من الأحداث الخاضعين لاحكام هذا القانون ، وكذلك الجرائم التى تقع من الاحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكامه اذا وقمت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لاحكام هذا القانون ، وذلك كله استثناء من احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ،

الرلانة العامة على غبرها من جهات القضاء ، ولا يسار الى غير هذا الاصل العام الا في الاحوال التي بتناولها القانون بنص خاص ، ويظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطا على الدعوى برمتها في هذه المحالة سواء مسن المحكمة العادية مبسوطا على الدعوى برمتها في هذه المحالة سواء مسن الجرائم المرفوعة بها او من حيث السخاص مرتكبيها الى ان يتم الخسل فديا ، ولا ينفك عنبا هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الاصلية التي هي من اختصاصها بحسب الاصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك أورود النص بصدفة عامة مطلقة ، والعبرة بعموم اللفظ لا خصوص السبب ، ولان مناط الاختصاص المشار اليه هو الارتباط المتنى الدرائم ، حيث تتماسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الاصلاء وتسبر في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائد مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة ، الى أن بتم المفصل فيهما ، أو بين مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة ، الى أن بتم المفصل فيهما ، أو بين الاسافة الماين أصلين الملين المناعن مشركاء ( نقض حنائي ١١٨٠/١٠/١٠ م جموعة النقض السنة المناعن مشركاء ( نقض حنائي ١١٨٠/١٠/١٠ م جموعة النقض السنة المحاكمة ، الى أن تحدوم المنقض السنة المعالية به المحاكمة ، المحدوم المناعن مشركاء ( نقض حنائي ١١٨٠/١٠/١٠ م ١١٩٠٠) .

ويكون للنيابة المسكرية جميع الاختصاصات المخولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعي المنصوص عليها في قانون الاحداث •

ويصدر وزير الحربية بالاتفاق مع وزير الداخلية والشؤون الاجتماعية ، القرارات اللازمة لتنفيذ التدابير التي يحكم بها في مواجهة الحدث ،

#### الباب الثالث لحكام اولية

مادة ٩ سه يبقى المسكريون والملحقون بهم خاضعين لاحكام هذا القانون حتى ولو خرجوا من الخدمة اذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تدخل في اختصاصه •

مادة ١٠ ـ تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجراءات والمقوبات الواردة في القوانين المامة •

القسم الثاني الضبط القضائي والتحقيق

الباب الآول الضباط القضائي المسكري

الفصل الأول اعضاء الضيط القضائي العسكري وواجباتهم

ملاة ١١ ـ يتولى الضبط القضائي العسكرى المدعى المام وأعضاء

النيابة المسكرية • ويمارس وخالفه ضباط القضاء المسكرى عند تكلينهم بأى عمل من أعماله •

هادة ١٧ يكون من أعضاء الضبط القضائي المسكري كل في دائرة

- ١ ضباط وضباط صف المخابرات الحربية
  - ٣ ... ضباط وضباط صف الشرطة المسكرية •
- ٣ ــ الضباط وضباط الصف والجنود الذين يمنحون هذه السلطة
   ٥ن نائب القائد الأعلى للقوات السلحة أو من يغوضه فيما يكلفون بــ من أعمال ٠

عـمن يفول هذه الصفة بمقتضى قوانين أخرى أو قرارات مادرة
 تنفيذا لها •

مادة ١٣ ــ يعتبر من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة عمل :

١ \_ ضباط القوات المملحة •

٧ \_ قادة التشكيلات والوهــدات والمواقع المسكرية وما يعادلها •

مادة 16 سـ على أعضاء الضبط القضائى المسكرى أن يثبته جميع الاجرءات التى يقومون بها ف محاضر موقع عليها عنهم وبيين بها وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله •

وعليهم نور الانتهاء من التحقيق أن يرفعوا المعاضر والاتسياء المسبوطة مرفقة بخلاصة عن القضية الى القائد أو النيابة المسكرية المفتصة حسب الاحوال •

مادة 10 - لا يجوز لاعضاء الضبط القضائي المسكري الدهول أو التنتيش في أي محل مسكون الافي الاحوال البينة في القانون .

V., .....

مادة ١١ — لعضو الضبط القضائي العسكري في هاقة الجنساية أو الجندة المتبس بها أن يفتش أي شخص أينما كان يشتبه لميه بأنه هاعل جرم أو شريك أو حائز على أشياء تتعلق بالجرم أو مفنيا شخصا له علاقة بالجريمة و وله أن يضبط الاشياء والاوراق التي تعيد في كشف المقيقة اذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة ممه و

وأل غير ذلك يجب عليه أن يستصدر الامد بالتعتيش من التيسابة المسكرية ١٠

مادة 17 سلاعضاء الضبط التضائى المسكرى فى الجنايات والجنع كل فى دائرة اختصاصه ، حق التنتيش فى المسكرات أو المؤسسات أو التكتات أو الإنسياء أو الطائرات أو السفن أو المركبات المسكرية أو الاملكن التى يشغلها المسكريون لصالح القوات المسلمة أينما وجحت ، وذلك محد اخطار قائد الوحدة التى يجرى لهما التفهيش ،

مادة ١٨ سيكون التعتيش للبحث عن الأشياء الفاصة بالجريمة أ الجارى جمع الأدلة أو التحقيق بشائها ه

ومع ذلك اذا غير عرضا أبناء التفتيش وجود أشياء تعد حيارتها جريمة أو تغيد في كلفة التعقيق عن جريمة الحرّى جاز خسطها •

ولا ينفل ذَلِكَ بالعنول المعول المعادة في التعليش عَلْي الوَحَدَّاتِ وَالأَعْرِالِهُ شَكًا اللهِ أَمَرُ المسكومة م ملاة 19 ـ فى الاحوال التي يجوز فيها تلنونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائيا عند ضبطه (١) •

هادة ٢٠ - لاعضاء الضبط القضائي المسكرى كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من المناطق التالية (٢):

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بانه لما كان ضباط الشرطة العسكرية من ماموري الضبط القضائي العسكري وفقا لنص المادة ١٢ من قانون الاحكام العسكرية الصادر به القانون زقم ٢٥ لمنة ١٩٦٦ بالنسبة للجزائم التي لا تدخل في اغتصاص القضاء العسكري ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نمت على أن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيه النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ، وأذ خلا القيانون المذكور من النص على احوال القيض على المتهم واكتفى في المادة ١٩ منه بالقول بأنه في الاحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائدا عند ضبطه ، مما مفاده أن القبض جائز لاعضاء الضبط القضائي العسكري في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان لماءرر الضبط القضائي ، وفقا لما كانت تنص عليه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الثارع على سبيل الحصر ومنها الجنايات وان تفتيشه بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه والمادة ١٦ من قانون الاحكامالعسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبما بها ، وتقدير الدلائل التي تسوغ لمامور الضبط القضائي القيض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضرع ( نقض جنائي ١٩٨٠/١٠/٨ --مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٩٦٨) •

<sup>(</sup>٢) صدر قرار وزير الحربية رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٢ باعتبار هضبة السلوم منطقة اعمال عسكرية وبتحديد حدودها وبمنح اعضاء الضبيط القضائى العسكرى حق تغتيش الداخلين أو الخارجين في المنطقة المذكورة تطبيقا للمادة ٢٠ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٦ وباعتبار ضباط وضباط صف قوات الحدود والسواحل من اعضاء الضبط القضائى العسكرى في هذا المخصوص ( الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٣/٢٣ ــ العدد ١٧٠

تضاء عسكرى

- ١ ... مناطق الأعمال السكرية .
  - ٢ ــ مناطق الحدود •
  - ٣ \_ مناطق السواحل ٠
- ع ـ الناطق التي تحددها الاوامر المسكرية والقوانين الاخرى .

الباب الثاني التحقيق الفصل الأول حسام

مادة ٢١ سعلى كل من علم بوقوع جريمة منصوص عليها في هسدًا القانون أن يبلغ غورا السلطات العسكرية ويكون تبليغ العسكريين الى قادتهم ه

مادة ٢٢ - يجب على جميع الوحدات ابلاغ الجرائم الآتية فور وقوعها الى قيادة المنطقة العسكرية المختصة:

- ١ ــ كافة جرائم القانون العام ٠ .
- ٢ ــ كافة الجنايات المسكرية المنصوص عليها فى الكتاب الشانى من عذا القانون
  - ٣ \_ جميع الجرائم الخاصة بالضباط •
  - إلى جرائم أخرى تنص عليها الأوامر العسكرية •

#### الغمل أأثاني تحقيق ألقائد

مادة ٢٣ سلقائد أو من ينيبه مسن الضباط التاسين لسه في جميع الاحوال اتفاذ كلفة أجراءات التحقيق في الجرائم المسكرية •

واذا تبين أن الجريمة الرتكبة داخلة في اختصاصه فله حق التصرف فيها على الوجه الآتي:

- ١ \_ مرف النظر عن القضية ٠
- ٢ ... مجازاة مرتكب الجريمة انضباطياً •
- ٣ ــ احالة الموضوع الى السلطة الأعلى •
- إلى النيابة السكرية المنتصة •
- ه \_ طلب الاحالة الى المحاكمة المسكرية طبقا للقانون •

أما اذا كانت الجريمة الرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليسه احالتها الى النيابة الصكرية المفتصة للتصرف طبقا للقانون •

 الحة ٢٤ - تحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية بقرار من اسلطات المسكرية المختصة لطبقا للقانون •

#### الغصل الثالث النيابة العامة العسكرية

مادة ٢٥ سيتولى النيابة المسكرية « مدع عام » مجاز فى المقوق ولا تقل رتبته عن مقدم يماونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبتهم عن مايرم أول ه

مادة ٢٦ ... أعضاء النيابة المسكرية تابعون في أعمالهم المدعى العام ·

مادة ٢٧ ــ المدعى العام العسكرى أن يكلف أحد أعضاء النيسابة بالأعمال التي يختص بها بالذات أو بقسم منها •

#### الغصل الرابع اختصاص النيابة العسكرية

مادة ٢٨ - تمارس النيابة المسكرية بالأضاغة الى الاختصاصات

المديلة لها رفق هذا القانون الوظائم والسلطات المنوحة للنيابة العسامة والقضاة المنتدين التحقيق ولقضاة الأهالة في القانون العام •

مادة ٢٩ سـ تباشر النيابة المسكرية التحقيق في الجرائم الآتية نور ابلاغها اليها:

١ - كافة جرائم القانون العلم الداخلة ف اختصاص القفاء المسكري •

٢ ــ الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام •

٣ ــ الجرائم العسكرية المحالة اليها من السلطات المختصة طبقها
 القانون ٠

وعلى النيابة المسكرية اخطار السلطات المفتصة بقرار التصرف في التحقيق .

مادة ٣٠ - تختص النيابة العسكرية برنم الدعاوى الداخلية في المتحرى ومباشرتها على الوجه المبين في القانون •

مادة ٣١ مس تعتبر اجراءات التحقيق والنتائج التى تسخر عنها من الأسرار . ويجب على أعضاء النيابة وأعضاء الضبط القضائي ومساعديهم من للخبراء وغيرهم معن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم اغشائها والا وقعدوا تحت طائلة العقوبسات الماررة في القانون •

هادة ٣٣ - تتولى النيابة العسكرية الاشراف على السجون الم حكرية •
 رتديط الجهات المختصة بما يبدو لها من ملاحظات في هذا الشان •

## النصل الخاسن العبس الأعنياطي والاتراج

مادة ٣٣ ــ يجوز الأمر بحبس المتهم احتياليا في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولا يمحد الأمر بالحبس الامن النيابة المسكرية أو رؤساء المحاكم المسكرية كل في دائرة المتصاحبة •

مادة ٢٤ \_ على النيابة المسكريّة كلما صدر أمر بحبس أحد المسكرمين أو الافراج عنه ، أن تبلغ تائدة فوراً •

. وعلى أعضاء النيابة أن يبلغوا ذلك الى المدعى العلم العسكرى •

مادة ٣٥ ــ (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٨) ينتعى الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة المسكرية بمنى خمسة خسر يوما على حبس المتم ٤ ومع ذلك يجوز لقاني المحكمة المسكرية المركزية بعد سماع التوال النيابة المسكرية والمتم أن يصدر أمرا بعد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعا عن ٥٥ يوما ، هذا لم ينته التحقيق يعرض المتم على المحكمة المسكرية المليا المقتمة مطيا لاستمدار قرار بامتداد حبسه أو الاعراج عنه ٥

مادة ٣٦ سالنيابة السكرية أن تأمر بالاعراج عن التهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق بما لا يشارض وأحكام هذا القانون ، والأمر المسادر بالاعراج عن المتهم لا يمنع من المدار أمر جديد بحبسه اذا وجدت غاروف تسدعي ذا أن أن

ولا يَثَلُ ذَكُ بِمِنَ السَّلَمَاتِ السَّكَرِيَّةِ المُفْتَسَةِ فَيُّ التَّمَادُ الْأَجْرُامَاتِ التَمَعْلَيْةِ التِّي تُوامَادُ ا

مادة ١٧ سـ الأمر السَّادر بخبس المهم ينفذُ في سجن وهدته اذا كان

غضياء عسيكري ٢٥٢.

عسكريا مالم، تأمر التيابة، المسكوّية بتتفيده. في أحد السجون المسكرية أو المدنية •

وتسلم النيابة نسخة من أمر الحبس الى الجهة التي تكلفها بالتنفيذ .

### الفصل السائمن في انتهام التحقيق واللصرف والدعوى

مادة ٣٨ ساذا رأت النيابة المسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون، أو.أن الأدلة على المتهم غير كافية، تسدو أفرا أبأن لا وجه الاهامة الدعوى ويفوج في العال عن المتهم المعبوس ان لم يكن معبوسا لسبب آخر .

ويصدر الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى البطنايات من المدعى العام المسكرى أو من يقوم مقلعه م

مادة ٣٩ ــ اذا رأت النيابة المسكرية أن الواقمة عظالمة أو جندة عسكرية بسيطة فيجوز لها احالة التجتنيق الني قائد المتهم لجازاته انضباطيا طبقا للسلطات المخولة له قانونا <

مادة ٤٠ ـ اذا كان هناك وجه الاقامة الدعوى فيجب على النيسابة المسكرية أن تستصدر أمرا بالاهالة على المؤجه التالي :

من رئيس الجمهورية أو من يغوضه (١) أو من ضابط مرخص لـــه

 <sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 2017 لسنة ۱۹٦٦ بالتفويض في بعض احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩٦٦ ونص في مادته الاولى على ما يليني:

<sup>«</sup> يفوض وكيل وزارة الداخلية أيشؤن الآمن العام في اصدار أسر الاحالة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة لاعراد هيئة الشرطة ، وعساكر الدرجة الثانية » · ( الجريدة الرسمية في

بذلك بمنتنى تنويض من الضابط الذى الذى أعطيت له الساطة فى الاصل من رئيس الجمهورية أو من يغوضه وذلك بالنسبة الضباط ·

ويجوز لن يخول سلطة الآذن بالاحالة بالنابة الضباط أن يفوض التادة الأدنى منه سلطة الآذن بالاحالة بالنسبة لضباط الصف والجنود •

وفى غير هذه المحالات نتولى التيابة العسكرية رهم الدعوى مباشرة الى المحكمة المسكرية المختصة طبقا للقانون •

مادة 11 ساذا شمل التعقيق أكثر من جريمة واحدة لمتهم أو أكثر تتمال القضية بأكملها الى المحكمة المختصة بأشد هذه الجرائم •

هادة ٢٤ - تخطر وحدة المتهم بقرار التصرف في التحقيق •

القسم الثالث الحاكمة

الباب الأول المحاكم العسكرية

الفصل الأول انواعها وتشكيلها

مادة ٣٦ - المحاكم المسكرية هي :

١ ... المحكمة العسكرية العليا .

٣ ... المحكمة المسكرية الركزية الها سلطة الطيا •

٣ - المحكمة المسكرية المركزية •

وتختص كل منها بنظر الدعاوى التي ترمع اليها طبقا للقانون •

مادة ٤٤ - تشكل المحكمة المسكرية العليا من ثالثة ضباط تضساة برئاسة انتمم على ألا تعل رتبته في جميع الاحوال عن مقدم • وممثل للنيابة المسكرية •

ولا يجوز محاكمة أحد المسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحدث منه رتبه ، ويكون مع المحكمة كالتب يتولى تعوين ما يدور في الجلسة .

ملدة ٥٠ - تشكل المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا مسن قاض منفود لا تقل رتبته عن مقدم ومعثل للنيابة العسكرية ٠

ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة .

مادة ٤٦ سـ تشكل المحكمة المسكرية الركزية من قاض منفرد لا تقل رتبته عن نقيب وممثل للنيابة العسكرية ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين مسا يدور في الجلسة .

دادة ٧٧ ــ يجوز فى الأحوال الخلصة تشكيل المحكمة العسسكرية العليا من خمسة ضباط ، والمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا والمحكمة المركزية من ثلاثة ضباط ٠

ويكون ذلك بقرار من الضابط الآمر بالاحالة •

# الفصل الثاني المتصامن الماكم العسكرية

مادة ٨٨ – السلطات القضائية المسكرية هى وحدها التى تقرر مسا اذا كان الجرم داخلا في الهتصاص أم لا ٧٠٠.

 <sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بانه لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها

to the state of th

مادة 93 - لا يتبل الادعاء بالمعتوق المدنية أمام المحاكم المسكرية ، الا أنها تقضى بالرد والمحادرة وفقا الاحكام هذا القافون ؛

ملدة ٥٠ ــ تختص المحكمة العسكرية العليا بالنظر في الآتي :

١ - كافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها الضباط •

٢ -- الجنايات الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا لهذا
 القانون •

هندة ٥١ ستختص المحكمة المسكوية المركزية ألها سلطة العليا بالنظر فى كافة الجنايات الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا لهذا القانون والتى لا يؤيد المد الأقصى المقرر للعقوبة غنها عن السجن

التى نفرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكرة قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات الفضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية علصرا إصيلا من عناصر القضاء العسكري وتمارس الملطات المنوحة للنيابة العامة للدعاوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذره فانها هي التي تختص بالفصل فيما أذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري وقرارها في هذا المدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيبا ( نقض جنائي ١٩٨١/١١/١٠ ) .

<sup>(</sup>١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٦٧ اسنة ١٩٦٦ ( اللجريسدة ١٩٦٦ ( اللجريسدة ١٩٦٦ ( اللجريسدة ١٩٦٦ ( اللجريسدة الرسمية في ١٩٦٨ ( اللجريسدة الرسمية في ١٩٦٨ ( اللجريسية في مادته الاولى على ما يلى : « يفوض وكيل وزارة الداخلية المشون الامن العام في التصديق على احكام المحاكم العسكرية أأصادرة على أفراد هيئة الشرطة ، وذلك بالشروط والاوضاع المبينة في القسم الخامس من الكتاب الاول من القانون رقيم، ٢٥ المسئة ١٩٦٦ » .

۰ اء عسڪري

هادة ٥٢ – تختص الحكمة العسفكرية الركزية بالنظسر في الجنح المفاطنات طبقا لهذا القانون .

مادة ٥٣ سيجوز أجراء المحاكمة المسكرية في أي مكان بصرف النظر عن المكان الذي أرتكبت غيه الجريمة م

# الفصل الثالث القضاة العسكريون

مادة ٥٤ - يصدر بتعين القضاة المسكوبين قرار من نائب القسائد الأعلى القرات المسكرى ٥٠ الأعلى القرات المسكرى ٥٠

مادة ٥٥ ــ يمين القضاة المسكريون من ضباط القوات المسلمة .

مادة ٥٦ - يطف للقضاة المسكريون وأعضاء النيابة المسكرية ةبل مباشرة وظائفهم اليمين المتالية :

[ أقسم بالله المغليم أن أحكم بالمدل وأحتبرم القانون] م

ويؤدى اليمين أمام نائب القائد الأعلى الأتوات المسلحة ببدنمور مدير القضاء المسكرى •

مادة ٧٧ سيخضع القضاة المسكريون لكافة الانظمة المنصوص عليها ف قوانين المدمة المسكرية ٠

مادة ٥٨ . معتبر ضباط القضاء العسكرى نظراء للقضاة الدنيين •

ملدة ٥٩ سيكون تمين للقضاة المسكريين لدة. سنتين تابلة التجديد ، ولا يجوز نقلهم الى مناصب الخرى الا للضرورات المسكرية و

۲۵۸ ..... قفیداء عسمکری

### الغميل الرابع

### ملاهية الأعضاء والمارضة

هادة ٦٠ ــ يمتنع على رئيس أو عضو المحكمة أن يشترك في نظر الدعوى اذا تحققا فيه سبب نين الأسباب الآتية :

- ١ ــ أن تكون الجريمة قد وقمت عليه شخصياً •
- ٧ \_ أن يكون قد قام فيها بعمل من أعمال المتحقيق أو الاحالة "
  - ٣ ... أن يكون شاهدا أو أدى عملا من أعمال المهرة نيها •
- إن تكون له أو لزوجته أو لأحد أتاربه أو اصهاره الى الدرجة الرابعة مصلحة في الدعوئ •
  - ه ــ اذا كان قريبا أو صهرا الأحد المتهمين الى الدرجة الرابعة •

مادة 11 سـ تجوز المارضة فى عضو أو رئيس المحكمة المسكرية • كما يجوز له من تاقاء نفسه التنحى عن نظر الدعوى اذا توافرت فيسه أحد الأسباب الواردة في المادة السابقة •

مادة ١٢ سيجب تقديم طلب المارضة قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه ، وتثبت اجراءات المارضة في معضر الجلسة .

مادة ٦٣ ــ اذا ظهر للمحكمة أن المعارضة جدية تصدر قرارا بقبولها • وترغم الأمر الى الفابط الآمر بالاحالة •

#### النمل القاس

### انقضاء الدعوى المسكرية

مادة ٦٤ سـ تنتفى الدعوى المسكرية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة • وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين • وفى مواد المخالفات بمضى سنة ما لم يقص القانون على خلاف فلك • تفصاء عسكري .....

مادة ٦٥ - · لا تنقضى الدعوى المسكرية في جرائم الهروب والفتنة ·

# الباب الثانى أجراءات الماكمة

ولادة ٣٦ سـ بعد تسجيل الدعوى فى قلم الكتاب يكلف رئيس المحكمة النيابة والمصوم والشهود بعضور جلسة المحاكمة فى موعد يحدده •

مادة ٧٧ - المتصوم أن يطلبوا على أوراق الدعرى بمجدد تبليمهم بالمفهور أمام المحكمة ويجوز منعهم من أخذ صور الاوراق السرية •

مادة ١٨ -- يكون تكليف المتهم والشهود بالمضور الى المحكمة بعوجب رقة تكليف تبلغ اليهم قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقلد، غير مواعيد المسالمة ه

ويجوز تكليف الشهود هسن العسسكريين أو الملمقين بالعسسكريين بالمضور ، باشارة سلكية أو لاساكية وذلك عن طريق رؤسائهم •

ويكون تكليف الشهود غير المسكريين بالعضور بموجب ورقة تكليف ترسل اليهم عن لهريق السلطات الادارية •

مادة ٦٩ ــ اذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه بعد جاز الحكم عليه بالمقربات المقررة قانونا •

مادة ٧٠ ــ يجوز المحكمة عند اللزوم تأجيل جاستها من وقت لآخر بناء على طلب المتهم أو معثل النيابة العسكرية أو اذا رأت وجها اذلك •

مادة ٧١ ــ تكون الطِسة علنية .

. ومم ذلك يجوز للمعكمة مراعاة للنظام المام أو معافظة على الأسرار

الحربية أو على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها فى جلسة سرية أو أن تعنم أفرادا معينين من الحضور فيها أو تعنم نشر أى أغبار عنها ه

مادة ٧٧ مديب أن يحرر محضر بما يجرى فى جلسة المحاكمة ويرتع على كل مسقحة منه رئيس المحكمة • ويشتمل هذا المحضر غلى تاريخ الجلسة ويبين به بها اذا كانت علنية أو سرية وأسماء التضاة والكاتب وعضو النيابة الحاضر فى الجلسة وأسماء الخصوم والمحامين وخلاصة شهادة الشهود وأقوال الخصوم ويشار فيه ألى الاوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت وتدون به الطلبات التي تقدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في مسائل المعارضة ومنطوق الاحكام المسادرة ، وغير ذلك مما يجرى في الجلسة •

مادة ٧٣ سـ ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ، وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يبظ بنظامها ، غاذا لم يمتثل كسان للمحكمة أن تحكم على الغور بحبسه أربعا وعشرين ساعة أو بتغريمسه جنيها واحدا ،

واذا كان الاخلال قد وقع من شخص عسكرى فالمحكمة أن تودّم عليه المقوبات الانضباطية الماسية •

وللمحكمة الى ما قبل أنتياء الجلمسة أن ترجم عن الحكم السذى أصدرته •

مادة .٧٤ سـ أذا لم يكن المتهم بجناية محام ، على رئيس المحكسة المسكرية أن يندب له ضابطا للدفاع عنه ، أو أن يندب له محاميا مدنيا وفق أحكام القانون المام •

ماتة Vo ــ المحكمة أن تنفير في محكمها الموصف القلفوني المواقمة

قفساء عسسكري ٢١١٠

المسندة للمتهم ولما تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت مر التحتيق أو من المرافعة في الجاسة ولو كانت لم قذكر بأمر الإهالة ٠

ولها اصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام ممم يكون فى أمر الاهالة ، وعلى المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغيير ، وأر تمنحه أجلا لتدخير دفاعه عن الوصف أو التعديل الجديد اذا طلب ذلك ،

ماؤة ٧٦ ــ يقدم ممثل النيابة العسكرية الى المحكمة صورة طبق الأصل من صحيفة الحالة الجنائية المعتمم أو نماذج خدمت وذلك الاسترشاد بها عند الحكم •

## الباب الذات المحاكمة الغابية

مادة ٧٧ - اذا لم يحضر المتهم أمام المحكمة المسكرية بعد تبليغه قانونا ، يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى فى غيبته أو أن تؤجل الدعوى وتأمر اما بالقبض عليه واحضاره للجلسة التالية واما باعادة تبليغه مع انذاره اذا لم يحضر فى الجلسة المذكورة فصل فى القضية •

وعلى المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم هاضرا •

مادة ٧٨ ... للمتهم الذي أجريت محاكمته في غيبته أن يقدم التماسا باعادة النظر في الحكم الصادر عليه على الوجه المبين في هذا القانون •

# الباب الرابع الحكم

مادة ٧٩ ــ بيدا الرئيس في أخذ الاصوات على الحكم مبتدعًا مأحدث الأعضاء • وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء •

: ۷۹۲ ..... قفساء عسکری

مادة م مد يمدر المكم بالاعدام باجماع الآراء . ·

مادة ٨١ سـ يصدر الحكم فى جلسة علنية واو كانت المحاكمة سرية ، ويوقع عليه رئيس واعضاء المحكمة قبل النطق بسه ، ويثبت فى محضر الجلسة ، فيما عدا جزاء السجن فاكثر ، هيكون صدور المحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضباط ،

وللمحكمة أن تأمر باخذ الوسائل اللارمة لنع المتهم من منادرة قاعة المجلسة قبل النماق بالحكم أو لممان حضوره فى الجلسة التى يؤجل اليها المحكم ولو كان ذلك باصدار المر بعبسة اذا كانت الواقعة مما يجوز فيها المبس الاحتياملي ه

مادة AT - يشتمل المكم على الاسباب التى بنى عليها • وكل مكم يجب أن يشتمل على بيان الواقعة ، والخلوف التى وقت فيها ، والرد على كل طلب هام ، أو دفع جوهرى ، وأن يشير الى نص القانون الذى مكم بموجبه »

مادة ٨٣ ــ أذا رعبت المحكمة في تقديم أية ملاحظات مرتبطة بالدعوى ظهرت لها أثناء نظرها جاز لها أن تكتب عنها مذكرة منفصلة ترفع مع الاجراءات إلى الضابط المصدق • .

مادة At - لا تصبح الاهكام نهائية الا بعد التصديق عليها على الوجه المين في هذا المقانون •

القسم الرابع اجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان الباب الآول كلامة الميدان

مادة ٨٥ ـــ بعد الشخص أنه فى خدمة الميدان فى احدى الحـــالات الإثنية : ا سعندما يكون أهد أهراد قوة ما أو ملحقا بها في وقت تكون فيه
 الله ألقوة في عمليات عربية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .

٢ - عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقا بها وتكون منذرة بالتحراث
 أو الاستحداد للاشتراك في المقتال ضد عدو داخل البلاد أو خارجها

 ٣ -- عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقا بها موجودا خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة .

غ لمالات الاغرى التي يصدر بشانها قوار من نائب القائد
 الاعلى للقوات المسلمة •

ويعتبر في حكم المدو ، العصاة والعصابات المملحة .

كما تعتبر السفن والطائرات الحربية وما فى هكمها فى خدمة الميدان بمجرد معادرتها الجمهورية العربية المتحدة •

مادة ٨٦ - يترتب على هالة الخدمة فى الميدان أن تطبق الأحكام المنصوص عليها فى هذا القسم ، والمقادة اذا لم تتوفر هالة الضرورة عدم التقيد بها ، وتطبيق القواعد والاجراءات الاخرى المنصوص عليها فى هذا المقادن .

### الباب الثانى التمتيق

مادة ٨٧ ســ تباشر النيابة العسكرية أثناء الخدمة في الميدان اختصاصاتها على الوجه المين في هذا المقانون م

مادة ٨٨ سد اذا لم توجد النيابة المسكرية أثناء المدمة في المدان بياشر القادة اختصاصاتها ويكون لهم جميع سلطاتها •

ويجوز المقائد أن يكلف أعد الفنباط التابمين لمه بأغمال النيابة المسكرية في مدود منطقة اختصاصه •

٧٦٤ .....

مادة ٨٩ سـ للقائد أثناء المدمة فى الميدان ساطة لصدار الامر بحبس المتهم احتيساطيا ويراعى المطار قائد القسوات فى الميسدان باوامسر المحتياطي الصادرة على المنباط ويكون الافراج عنهم بامر من قائد القوات فى الميدان أو من ينوب عنه م

مادة ٣٠ ــ المقادة حق التصرف في التمتيقات التي تقع في دائرة اختصاصهم بالحفظ أو بتوقيع جزاء انضباطي أو بالاحالة الى محساكم الميدان أو المحاكم المسكرية المادية •

مادة ٩١ سيجوز عند الفرورة لطلة المتهم الى محكمة الميدان مباشرة دون تحقيق بناء على مذكرة من القائد المنقس وذلك بعد أخذ أقواله •

# الباب الثالث

#### **ZAM1**

هادة ٩٣. ـــ تشكل هملكم الميدان بأمر دمن نائب القائد الاعلى للقوات المسلمة أو من يفوضه ، أو بأمر من قائد القوات المنولة .

مادة ٩٣ - تؤلف محاكم الميدان وفقا الحكام هذا القانون •

وعند الضرورة لا نقل رتبة رئيس المحكمة الميدانية العليا عن رائد ، والمحكمة الميدانية المركزية لمها سلطة العليا عن نقيب ، والمحكمة الميدانية المركزية عن ملازم أول .

وعند مماكمة ضابطً لا يجوز أن يكون رئيس المكتمة أهدت منه .

م مادة ٩٤ - يمثل النيابة المسكرية رأمام محاكم لليدان أي صابط يمين لذلك بأدر من القائد المفتص •

WIS .....

مادة ما بدء المحاكمة اليمين وأعضاء المحكمة تبل بدء المحاكمة اليمين التالية :

[ أقسم بالله العظيم أن أحكم بالمدل وأحترم القانون.]!•

ويجرى ذلك بعضور المتهم ويثبت في أجراءات المماكمة .

هادة ٩٦ سـ تطبق محاكم الميدان القواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون • ولما عند الضرورة عدم التقيد مها. •

وفى جميع الاحوال يجب كقالة حق المتهم فى الدفاع عن نفسه طبقا للقانون •

## القسم الخلس ف التصديق (۱)

مادة ٧٧ س يصدق رئيس الجمهورية أو من يغوضه على أحكسام المحاكم المسكرية و ويجوز للضابط الذي أعطيت له هذه السلطة في الاصل من رئيس الجمهورية أن يفوض من يرئ من اللمبلط سلطة التضديق على أحكام هذه المحاكم ه

والله ١٨ - يصدق رئيس الجمهورية على الالحكام الآتية :

١- - الألحكام الصادرة بالاعدام ٠

<sup>(</sup>۱) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رغم ٢٥٦٧ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة المتحدة رغم ١٩٦٦ ( الجريدة المتحديث في بعض احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨ – العدد ١٨٦٠ ) و ص في مادته الاولى على ما يلى : « يفوض وكيل وزارة الداخلية لمثون الأمن العام في المتحديق على المكام المحكوبة الصادرة على أفراد هيئة الشرطة ، وذلك بالشروط والاوضاع المبينة في القدم الخامس من الكتاب الأول من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ » .

٧ \_ الإعكام الصادرة على التمباط بالملود من القدمة عموما ١٠

٣ ــ الاحكام المادرة على الشباط العاملين بالعارد من المحدة قالمادات السلحة •

مادة ٩٩ - يكون للضابط المفول سلطة التصديق ، عند عرض الدكم عليه السلطات الآتية:

١ ــ تفنيف المقوبات المحكوم بها أو ابدائها بمقوبة أتل منها ٠
 ٢ ــ الفاء كل المقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تعميلية

٣ ... امقاف تتفيذ المتوبات كلها أو بعضها ١٠

إلا الماء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر باعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى •

وفي هذه الحالة يجب أن يكون القرار مسببا .

مادة ١٠٠٠ ساذا صحر الحكم بعد اعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة ، وبجب التصديق عليه في جميع الأحوال ، واذا كان الحكم بالادانة جاز للضابط المصدق أن يخفف المقوبة أو أن يوقف تتفيذها أو يلفيها وفقا لما هسو مبين في المادة السابقة • كما يجوز له الماء الحكم مع حفظ الدعوى •

مادة 101 - أذا كانت العقوبة المحكوم بها تخرج عن سلطة الضابط المصدق غطيه أن يرغمها ألى السلطة الأعلى المفتصة وغقا الأحكام هدذا القانون •

ومع ذلك يجوز للضابط المصدق أن يخفف هذه المقوبة أو يحذفها أو يستبدل عقوبة أخرى بها أن كان هناك وجسه لذلك بحيث تصبح مسن المقوبات التي يمكنه التصديق عليها بنفسه •

> القدم السادس يتقيد الأحكام

الباب الأول

هادة ١٠٣ سلا يترتب على التماس اعادة النظر المتدم مسن المتهم المتلف تنفيذ المقوبة المصدق عليها قانونا الا اذا كسان الحكم صسادرا بالاعدام .

هادة ١٠٣ - يفرج ف المال عن المتهم المعبوس احتياطيا اذا كان الحكم صادرا بالبراءة أو بعقوبة أغرى لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو اذا أمر فى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو اذا كان المتهم قد قضى فى الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها •

مادة ١٠٤ - تنفذ أحكام المحاكم المسكرية بناء على طلب النيسابة المسكرية بممرفة وحدة المتهم أو الشرطة المسكرية وفقاً لأحكام هذا القانون •

أما بالنسبة للمدنيين فتتولى النيابة المسكرية تتفيذها وفقا القانون المام •

مادة ١٠٥ سارئيس الجمهورية أو من يغوضه اذا اقتضت ضرورات الخدمة فى الميدان أن يأمر بتأجيل تنفيذ أى حكم صادر عسن المساكم المسكرمة •

ويجوز له في أي وقت الناه هذا الأمر • وفي هذه الحالة ينفذ بالتي المقوبة •

# الباب الثاني. تنفيذ غنوبة الاعتام

مادة ١٠٦ ــ ( أ ) ينفذ جَبَهم: الإعقام بالنسبة العسكريين رميسا بالرصليو ، أما بالنسبة المدنيين فينفذ طبقا المقانون •

(بُ) ثَكَدُد الأَوْامِر النَّسكَرِّيَةُ كَيْفَيَّةً تَنْفَيْدُ عَكَسم الأَغْدَامِ \*

( ج ) ينظم محضر بانت نيذ يحفظ مع أوراق الدعزي ﴿

### الباب الثالث تتفيذ العتوبات المذابة العربة

مادة ١٥٧ - تبدأ مدة المقوبة السالبة للحرية من يوم النطق بالحكم ، أو من يوم التبض على المحكوم عليه بناء على الحكم ، مم مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحسن الاحتياطي •

مُدة ١٠٨ ... تتفذ المقوبات السالعة للحوية الصادرة على المسكريين في السجون العسكرية الا اذا جردوا من صفتهم المسكرية فيجو: نقلهم الى السجون المنية •

أما مالنبيية للمدنيين فتنفذ عقوباتهم في السجون المدنيه •

مادة ١٠٩ سـ تصدر القياده العليا للقوات المسلحة الأنظمة الداخلية المسجون المسكرية طبقا لأحكام القانون -

### الباب الرابع تنفيذ المالغ المكاوم بها

هادة ١١٠ - تنفذ البالغ المحكوم بها بالطسرق النصوص عليها في

# القسم السابع العماس امادة النظر في الحكام المسكرية (1)

هانة 111 - يفتص مكتب الطمون العسكرية بالنظر في التباسات اعادة النظر في أحكام المعاكم العسكرية على الوجه الجبين في هذا القانون م

مادة 117 سايعد اتمام التصديق ، لا يجوز أعادة النظر في أحكسام المحاكم المسكرية الا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المسدق وهي رثيس الممهورية أو من يفوضه •

مادة ١١٣ - لا يقبل التعاس أعادة النظر الا أذا أسس على أهم

١ ـــ أن يكون الحكم مبنيا على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه
 أو في تأويله م

٢ -- أن يكون هنك خلل جوهرى ف الإجراءات ترتب عليه إجماله بمق المتم •

مادة 118 ــ ( مستبحلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ) يقدم التماس أعادة النظر كتابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان المكم بعد التصديق أو تاريخ النطق بالمكم

<sup>(</sup>١) صدر قرار رفيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥١٧ لبسبة. ١٩٦٦ بالتقويض في بعض احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨ ١٩٦٨ – العدد ٢٨٠ ) ونص في مالخة الثانية على ما يلى: «يفوض وزير الداخلية سلطة القصل في التماس اعادة الثظر في احكام المسكرية وذاك بالشروط والاوضاع المبيئة في القسم السابع من الكتاب الاول من المقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » -

المحق عليه تانونا أو من تاريخ حضور المتهم اذا صدر الحكم في غييته . ويكون تقديم الالتماس بالنسبة للمسكريين الى قادتهم ، ويحال الالتماس الى مكتب الطغون العسكرية في جميع الاحوال (1) .

مادة ١١٠ ستكون مهمة مكتب الطمون العسكرية نمص تظلمات ذوى الشأن والتثبت من صحة الإجراءات وابداء الرأي و ويودع فى كل تضية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى السلطة الأعلى من الضابط المصدق على الوجه المين فى هذا القانون و

مادة ١١٦ – يجوز السلطة الإعلى من الضابط المسحق عسد نظر الالتماس أن تأمر بالماء الحكم وتخليص المتهم من جميع آثاره القانونية ، أو أن تأمر باعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى .

ويجوز لها أن تشفف المقوبة المحكوم بها ، أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها فى الدرجة ، أو أن تخفف كل المقوبات أو بعضها أيا كسان نوعها ، أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها ،

كما يكون لها كافة سلطات الضابط الممدق المنصوص عليها في هــذا القانون .

### القسم الثامن في قوة الأحكام المسكرية

مادة ١١٧ – لا يجوز الطمن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من المحاكم المسكرية أمام أية هيئة قضائية أو ادارية على خلاف ما نصت عليه أحكام خذا المتانون ،

 <sup>(</sup>١) صدر قرار وزير الحربية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بشان الاجراءات الواجب اتباعها في التماس اعادة النظر في احكام المحاكم العسكرية ( الوقائع المصرية في ١٩٦٩/٣/٨ ـ العدد ٥٣) .

قضساء عسكري .....

مادة ١١٨ - يكون المحكم الصادر من المحاكم المسكوبية بالبراءة أوّ بالادانة قوة الشيء المقفى طبقا للقانون بعد التصديق عليه قانونا .

> الكتاب الثاني المراثم والعنويات

> > القسم الأول أحكام عامة

قباب الأول المقوبات الأصلية

مادة ١١٩ سـ الجرائم ثلاثة أنواع : جنايات ــ وجنح ــ ومظالفات ٠ ويحدد نوع الجريمة بنوع العقوبة الأشد المقررة ألها في نص القانون ٠

مادة ١٢٠ -- المقوبات الأصلية التي توقعها المحاكم العسكرية هي :

١ -- الاعدام •

٢ ــ الأشمال الشاقة المؤيدة •

٣ ... الأشفال الشاقة المؤقتة ٠٠

ع ــ السجن •

ه ــ الميس ٠

٣ ــ الغرامة ٥

كبا توقع المحاكم المقوبات الأصلية الآتية بالنصبة للضباط:

١ ....الطرد من النقعمة عمومايه

٧ \_ الطره من الشيمة في القوات المطعة •

٣ \_ تنزيل الرتبة إرتبة أو أكثر .

- ع ... الجزمان من الأقدمية في الرتبة
  - ه \_ التكدير ~

والمتوبات الأصلية الآتية بالنسبة الصباط الصف والجنود :

- ١ ... الرفت من الخدمة عموماً •
- ٧ \_ الرغت من الخدمة في القوائرة المسلحة ٥
  - ٣ ــ تنزيل الدرجة لدرجه أو أكثر و

مادة ۱۲۱ سـ الحكم على الضابط بحرءانه من أقدمية رتبته يكون اما بتغيير تاريخ ترقبته اليها ، أو بنتزيله من رتبته الى رتبة أدنى منها ،

مادة ١٢٢ - تطبق المحاكم المسكرية بالنسبة لجرائم القانون العام المقوبات القررة قانونا •

### الباب الثانى العقوبات التبعية

مادة ١٢٣ - كان حكم صادر بمقوبة الاشمال المؤبدة أو المؤقتة أو السجن في الجرائم المنصوص عليها في هذا المقانون :

١ - الطرد من الخدمة في القوات المبلحة بالنسبة للضياط ،

 ٢ ـــ الرفت عن الخدمة في القوات المسلحة بالنسبة لفجاط المسف والجنود •

٣ - حرمان المحكوم عليه من التعلى بأى رتبة أو نيشان ٠

مادة ١٧٤ ... كل من يحكم عليه من الاشتفاص الشاشمين لاحكام هذا القانون • بالحبس يجوز فرده أو رفته من الخدمة في القوات المسلمة •

وتقدير ذلك متروك للسلطات العسكرية المغتصة بمد العكم •

ملاة ١٢٥ سيفقد المتهم متنى ثبتت ادانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الهروب أو الفياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام المقوبة السالبة للحرية المحكوم بها ه

مادة ١٢٦ سيجوز للمحكمة المسكرية اذا نتجت عن الجريمة أصرار مادية بأموال أو أشياء مملوكة للدولة أن تحكم على المتهم بردها أو رد هيمتها سواء أكان المتهم قد أغذها لنفسه أو أتلفها او انقذها بما لا ية ارض مع قوانين وقرارات وأنظمة القوات المسلحة ه

ويكون ذلك وغقا للقواعد العامة في تحصيل أموال الدولة •

### البلب الثالث أحكام تغييلية

مادة ١٢٧ - من اشترك في جريمة منصوص عليها في هذا القادرن غطيه عقوبتها •

ويماتك المحرض بذات العقوبة المقررة الجريمة وأو لم يترتب على التحريض أثر •

مادة ١٢٨ سيمانب على الشروع فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بالمقوبات القررة للجريمة الأصلية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك .

مادة 179 - اذا نص آخر على عقوبة أحد الأنمال الماتب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الأشد (4) ه

<sup>(</sup>١) قضت محكمة النقض بانه لما كان الحكم الصادر من المحكمة العمليا بتوقيع عقوبة السجن على الطاعن جاء بالتطبيق المحكام

# التينم الثاني الجرائم

# البلب الأول الجرائم الرتبطة بالعدو

الم المادة ١٣٠ ما ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهوريسة العربية المتحددة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ ) يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص

قانون الأحكام التسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الذي يخضع طائفة من الأفراد المدنيين متى ارتكبوا جرائم معينة منها الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العكرية والوطنية الواردة بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له ، وكان الحكم الصادر بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقدة أو السجن من المحاكم العسكرية عملا بقانون المحاكم العسكرية آنف الذكر يستتبع وبطريق اللزوم وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المبينة بالمادة ٢٥ من قانون العقوبات ، لا يغير من ذلك أن المادة ١٢٣ من قانون الاحكام العسكرية عددت العقوبات التبعية التي تستتبع كل حكم منها يقضى بعقوبة الجناية وقصرتها على عقوبتان تبعبتان فقط هما الطرد أو الرفت من الخدمة في القوات العسكرية والجرمان من التحلي بأى رتبة أو نيشان وهما عقوبتان تندرجان ضمن العقوبات التبعية الواردة بالبندين ( أولا ) و ( ثانيا ) من المادة ٢٥ من قانون العقومات ولم تذكر حرمان المحكوم عليه من ادارة أشغاله الخاصة بامواله واملاكه المثار البها بالبند ( رابعا ) منها ، لان المادة ١٢٩ من قانون الاحكام العسكرية تضمنت النص على مبدأ يتفق والسياسة العامة للتجريم بالنمبة لتحقيق اهداف العقوبة فنصت على وجوب تطبيق القانون الاشد اذأ كان هناك قانون آخر يقضى بتجريم أحد الافعال المعاقب عليها بالقانون العسكري ، واستهدف المشرع من ذلك - وعلى ما جلته المذكرة الايضاحية - التقاء التشريعات العسكرية بالتشريعات العامة في الدولة ، مما مقاده وجوب تطبيق العقوبة التبعية المشار اليها بالبند ( رابعا ) من المادة ٢٥ عقوبات ، باعتبارها عَنْهُ مَنْ رَبِقَتُهُ دِيدًا لَلْعَقُومِة وردت بقانون العقوبات ( نقض جنائي ١٩٧٩/٦/١٣ . النافي الله - ١٠٠٠ النافية ١٨ ١١ م ١٠٠٠ تفساء عسنُّكري .....

عليه فى هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

 ١ ـــ ارتكابه العار بتركه أو تسليمه عامية أو معلا أو موقعا أو مركوا ٠

 ٢ ـــ ارتكابه العار بالقاء أسلحته أو خديته أو مهماته أو تجهيزاته أمام العدو •

٣ ــ تسهيله حفول العدو اتليم الجمهورية أو أية أقاليم الدولة عليها سيادة أو سلطان أو تسليمه مدنا أو حصونا أو منشئات أو موانى أو مفازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو اسلمة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤنا أو أغذية أو أدوية أو غير ذلك مما أعد المدفاع أو مما يستعمل في ذلك بدون أن يستنفد جميع وسائل الدفاع التي لديه أو () بدون أن يعمل بكل ما يأمر به الواجب والشرف •

٤ ... تسليمه أو افشائه المعدو أو لأحد معن يعملون اصلحته بأيسة ممورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع أو توصل أية بأيية طريقة الى القصول على سر من هذه الأسرار بقسد تسليمه أو افشائه للمدو أو لأحد معن يعملون لصاحته • وكفائة أتلاقه ، لمسلحة المدو أو اشرارا بالدفاع عن البلاد أو بالقوات المسلحة ، شيئا يعتبر سرا مسن أسرار المفاع أو جمله غير سالح الأن يتعم مسه •

٩ - مكاتب العدو أو تبلينه آيا التي الوات بقريق الفيانة
 أو أتصاله به بلشه أو بواسلة تميره بلية مورة من الصور •

 ب عرضه على العدو التسليم أو الهدنة أو رفعه لرايتها أو قبواه للهدنة المعروضة عليه ، بطريق الضيانة أو الجبن أو بدون أن يكون لديه سلطة تانونية الاجراء ذلك ، أو بدون أهر صريح .

٨ ــ اذاعته أو نشره أو ترديده فى زهن الحرب أو خدمة الميدان بأية وسيلة لأخبار أو بيانات أو شائمات بقصد اثارة الفزع أو الرعب أو ايقاع المشل بين القوات ، وكان من شأن تلك الأخبار أو البيانات أو الشائمات أن (١) نتؤدى الى تحقيق ذلك المخض •

ه ــ عدم قيامه عمدا بواجب المعليات الكلف به أو مالاعداد 'ــه أو بتنفيذه أو باتمامه أو بتأمينه ٠

١٥ ــ عرقاته أو سعيه لمرقلة فوز أو تقدم أو تحرك أو تأمين القوات
 السلحة بأكملها و أى قوة أو قسم منها •

۱۱ – اضراره عمدا بالعمايات الحربية أو قصده الى الاضرار بها
 بأى فعل أو سلوك من شأنه تحقيق ذلك العرض •

١٢ \_ اساعته التصرف أمام العدو بحالة يظهر منها الجبن ٠

مادة 171 - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتصدة بالقانون رقم 18 لسنة 1900 ) يماقب بالأشمال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في القانون ، كل شخص خلص لأحكام هـــذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

 ١ — اتبانه فعلا أو سلوكا مما نص عليه فى المادة السابقة بطريق الخطأ أو الاهمال أو عدم الاحتياط أو التقصير •

<sup>(</sup>۱) الكلمتان مصححتان بالاستدراك المتشور بالجريدة الرسفية في المدينة المستقبة المنافقة المستقبة المنافقة المستقبة المنافقة المستقبة المنافقة المستقبة المنافقة المناف

قضاء عسكري .....قضاء

٢ ــ تسعيله بتقصيره أو اهماله أو عدم احتياطه أو خطئه ارتكاب
 الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة •

مادة ١٣٢ ــ كل شخص خاصَع لأحكام هذا القانون علم باهدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم ييادر الى الاخبار عنها في الجرائم المنصوص عليه في هذا القانون •

مادة ١٣٣ سكل عدو دخل متنكرا الى موقسع حربى أو الى مركز أو مؤسسة أو ورشة عسكرية أو الى معسكر أو مخيم أو أى محل من محلات القوات السلحة ، يماقب بالإعدام •

# الباب الثانى جرائم الاسر واساءة مطاجة الجرهى

مادة ١٣٤ \_ يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شفص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب اهدى الدورائم الآتية :

١ --- وقوعه أسيرا لمدم اتخاذه ما يلزم من الاحتياطات أو لسبب
 مخالفته الأوامر أو لسبب اهماله واجباته عمدا

٢ \_ وقوعه في قبضة العدو واستعادته هريته منه بشرط الا يحمل
 عليه السلاح بعد ذلك •

 ٣ ــ وقوعه في الأسر ، وتخييره بالمودة الى الوطن غرفض ، أو كان بامكانه المودة فتخلف •

٤ ــ بعد أن وقع بالأسر التحق مختارا بالقوات السلحة المادية ، أو قام مختارا بأى عمل ف تخدمة العدو أو مساعدته • أو أغشى اليسه بمعلومات تحس أمن وسلامة القوات المسلحة •

ه - بسط همايته بنفسه أو بواسطة غيره على أسير أو أهد رعايا
 المدو المتقلين أو ضباء أو سعل فراره ولم يسلمه الى السلطات المفتصة •

مادة ١٣٥ ــ يماتب بالاعدام كل أسير من الأعداء أسر من جديد أو تبض عليه وقد نقض المعد وحمل السلاح على الجمهورية العربية المتعدة ،

مادة ١٣٦ ــ يماقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل من أقدم في منطقة الأعمال المسكرية على سرقة عسكرى ميت أو جريح أو مريض حتى ولو كان من الأعداء •

مادة ١٣٧ - يماتب بالسجن أو بجزاء ألقل منه منصوص عليه فى هذا القانون ، كل من أوقع بعسكرى جريع أو مريض لا يقوى على الدفاع عن نفسه عملا من أعمال المنف •

### الباب الثالث: جرائم الفتنة والعميان (١)

مادة ۱۳۸ ــ يماتب بالاعدام أو بجزاه أقل منه منصوص عليه في هذا التانون كل شغص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب احدى الجرائم . الإتية :

١ سـ مساهمته في فنتة بين افراد القوالت السلمة أو اتفاقه مع غيره
 على احداثها •

ويقصد بالفئتة متاومة شخصين فأكثر من الخاضعين الاحكام هذا التلفون للسلطات الصكرية الشرعية أو غدم الانتياد لها بقصد عزلها أو الخروج عن الماعدها •

<sup>. (</sup>١) الباب الغالث مستبدل بقرار رئيس الجبهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ المستة في ١٩٦٨/١٢/١٨ – العدد ٥٠ مكرر ) • العدد ٥٠ مكرر ) •

ُ قضيناء عسيكري .....

٧ - حضوره الفتنة وتقصيره في المعادها ٠

٣ ــ تقصيره في الابلاغ في الحال عن الفتنة أو الاتفاق الجنائي
 عليها •

مادة ۱۳۸ فقرة (1) سيماقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى حذا القانون كل شخص خاضع للاحكام المسكرية يرتكب احدى الجرائم الآتية :

۱ — ارتكابه نملا يرمى الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدرلة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي أو الخارجي أو اتفاقه مع على ذلك ٠

٢ ــ ترويجه أو تحبيذه بأية طريقة من الطرق فى أوساط القوات القوات المسلحة فعلا من الافعال المشار اليعا فى الفقرة السابقة أو تقصيره فى الابلاغ عن ذلك الترويج أو التحبيذ .

# الباب الرابع جرائم مخالفة واجرات الخسمة والحراسة

مادة ١٣٩ - كا، شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان • ماقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

واذا ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطًا يعاقب بالطرد أو بجزاء اتل منه •

. وأذا كَان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو جزاء أثل منه منسوسا عَلَيْهُ فَيْ القانون : ١ \_ وجوده فى حالة سكر أثناء تكليف بسمل من أعمال الجدمة .
 ٢ \_ نومه أثناء تيامه بسمل من أعمال الخدمة أو المراقبة أو الحراسة .

٣ ــ تركه خدمته أو نقطته قبل تعييره قانونا ، أو مدون أمر مــن 
 ضابطه الأعلى •

٤ -- تركه مركزه أو وحدته بحجة أخلاء جرحى أو القبض على أسرى
 أو النهب أو سلب المنائم •

 ه ــ افشاؤه بطريق الخيانة كلمة البر أو الاصطلاح الكودى أو الشفرة لشخص ليس من شأنه صرفتها ، أو تبليمها بقصد الخيانة أو التضليل بخلاف ما ملمه •

١ ساطلاقه أسلمة نارية أو استعماله اشارات ضوئية أو الفاظا أو وسائل أخرى بحيث تمكن عن قصد من ايقاع الفشل أو اعلان الكيسة كذبا سواء كان ذلك أثناء الموكة أو في زمن السير أو الميدان أو في أي وقت آخر •

 مروره رغما عن الحرس ، أو معاملته بالمنف أو الشدة أثناء خدمته أو بسببها أو التمرد عليه بقمد منعه من القيام بالمهمة الموكلة اليه .

### البات الخامس جرائم النهب والانقاد والاتلاف

مادة ١٤٠ ـ يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

أتلف أو عيب عطل عبدا السلمة أو سفنا أو طائرات أو مهمات مشات أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤنا أو أدوية تغساء عسکری .....۷۸۱

أو غير ذلك من معتلكات القوات المسلمة أو أساء عمدا صنعها أو اصلاحها ، أو أتى عمدا عملا من شأنه أن يُجْعلها غير صالحة ولو مؤقتا للانتفاع بها غيما أعدت له أو أن ينشأ عنها هاهث ه

وتكون المتوبة السجن أو جزاء أقل منه اذا وقعت الجريمة اهمالا •

مادة 181 - كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان:

١ -- تخربيه أو اتلاقه عمدا أملاكا بدون أمر من ضابطه الأعلى ٠

٣ - هجومه على بيت أو مط آخر طلبا للنهب ه

يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

واذا كان ارتكبها فى غير خدمة الميدان وكان ضابطا يماقب بالطرد أو بجزاء أمّل منه ٠

واذا كان عسكريا تكون المقوبة العبس أو جزاء أهل هنه منصوص عليه في هذا القانون ه

مادة ۱۶۲ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

١ ــ اساعته استعمال أسلعته أو ملبوساته أو مهماته ٠

 ٢ ــ افقاده أو اتلاقه اهمالا أساحته أو ملبوساته أو مصداته أو وثائقه العسكرية ٠

يماقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

# الباب السائمين، جرائم السرقة والاختلاس

مادن ١٤٣ ــ يعاقب بالاشخال الشاقة المؤسدة أو بجزاء أقسل منها منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

۱ \_ كونه له شأن بالتحفظ على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيمها ، ثم سرقها أو استعملها بطريق الغش أو سلبها ، أو كانت له يد في سرقتها أو استعماها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك .

 بسرقته أو سلبه نقودا أو بضائع خاصة بزميله أو بضابط أو بأية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو أيرادته الخصوصية أو قبوله تلك النقود أو الأشياء مع عامه بأنها مسروقة أو مسلوبة •

سرقته أو بيعه أو رهنه أو تصرفه بأي صورة فى العتاد أو الأجهزة أو الالبسة أو الحيوانات أو أى شيء آخر من معتلكات التوات الماحة أو القوات الحليفة •

مادة 186 سيمانف بالاشمال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوب عليه في هذا القانون على السرقات التي تقع على أسلحة القوات الملحة أو ذخيرتها •

مادة 180 ـ كل من أخفى أو ارتين أو نقل أو اشترى او حاز بأى صورة أخرى أشياء أو معدات أو ذخائر أو اسلحة أو اى شيء آخسر من ممتلكات القوات السلحة ، وهو عالم بأنها مسروقة ، يعاقب بالعقوبة القررة للحرمة الأصلية . قفنساء عسسكري

## الباب السليع جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء

مادة ١٤٦ ــ كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية أثناء خدمة الهدان لا

أوقع بقائده أو بمن هو أعلى منه فى الرتبة عملا من أصال الشدة أو التهديد أو المنف وقت تأدية أعمال الوظيفة أو فى معرضها أو بسبيها سواء كان ذلك بالكلام أو بالكتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك •

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منهاء

أما اذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون المقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

مادة ١٤٧ ـ كل شخص خاضع لاحكام عذا القانون ارتكب الجريمة الآنسة :

اقدامه على ما من شأنه أن يضعف في القوات السلحة روح النظام المسكري أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم •

يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

### الباب الثامن جرائم اسمادة استعمال المسلطة

مادة 150 سكل شخص خاضع الاحكام هذا القانون ارتكب احسدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ - تعديه على شخص آت بمؤونة أو لوازم للقوات ٠

۷۸۱ ..... قفساء عسكرى

 ٢ ــ تأخيره بدون وجه حج المؤونة ألو اللوازم الواردة باسم القوات أو كونه نسبها بدون ولهه حق الني سلامه أو وحدته خلافا للاوامر •

مِعاقب بالاعدام، أو بجزاء أهل منه منصوص، عليه ف هذا القانون .

واذا ارتكبها في غير خدمة الميدان ، وكان مُنْالِّكًا بماتب بالطرد أو بجزاء أتل منه •

واذا كان عسكريا تكون العقوبة الميس أو جراء أقل منه منصومسا عليه في هذا الغانون •

مادة ۱۶۹ ســـاذا ارتكب ضابط أو ضابط صحه الجريمة الآتية : ضربه عسكريا أو اساحه معاملته بطبيقة الغرى .

يماتب اذا كان شابطا بالطرد أو جواء أقل منه منصوص عليه في القانون ه

واذا كان ضابط صف تكون المقوبة النصس أو جزاء أقل منه نصوص عليه في هذا القانون ٠

هادة 100 مدادًا ارتكب ضابط أو ضابط صف أهدى الجرائم الآتية :

 ۱ ــ استانه ماهية ضابط أور عبكيى وهجزها بطرفه بدون وجه قانونى أو امتناعه عن دنيمها لصاهبها وقت استعقاقها بدون وجه قانونى •

### ٢ ... الاقتراض من المساكر به

يماتب اذا كان ضابطا بالعلرد أو جزّاء أقال منه مغموس طيه فى هذا المتانون ، واذا كان ضابط صف تكون المقوبة النعبس أو جزاء أتل منه منموس عليه في هذا القانون ،

قضياء عسكرى

### الباب التاسم

#### عدم اطاعة الاوامر

هادة ١٥١ - يماقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون ، كل شخص خاضع لاهكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم اطاعته أمرا قانونيا صادرا له من شخص ضابطه الاعلى فى وقت تأدية خدمته بطريقة يظهر منها رفض السلطة عمدا سواء صدر له حدا الامر شفهيا أو كتابة أو بالاشارة أو بفير ذلك ، أو تعريضه الاخرين على ذلك .

هادة ۱۹۲ ــ يماقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الاتية :

عدم الهاعته أمرا قانونيا صادرا من ضابطه الاعلى سواء صدر لسه الامر شفهيا أو كتابة أو بالاشارة أو بغير فلك •

مادة ١٥٣ - كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

اهماله اطاعة الاوامر العسكرية أو أوامر الوحدة أو أوأمر أخرى سواء كانت كتابية أو شفعية •

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليـــه

#### في هذا القانون ١٠

واذا كان عسكريا فمتكون العقوبة العبس أو جزاء أمَّلُ منه • ( م ٥٠ ــ موسوعة مصر جـ ١٩ ) ٧٨٦ ..... قضاء عسكرى

# الباب العائر الجراثم النعاقة بالخدمة العسكرية

### الفصل الأول جرائم الهروب والغياب

مادة ١٥٤ - كل شخص خاصع لاحكام هذا القانون ارتكب احسدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ ــ هروبه أو شروعه في الهروب من خدمة القوات المبلحة •
 ٢ ــ استمالته أو سعيه لاستمالة شخص خاصع لأحكام هذا القانون

أو تعكينه أو سعيه لتعكين ذلك الشخص من الهروب من خدمة القــوات المسلحــة •

يماقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون • أما اذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون المقوبة الحبس أو جزاء

أقل منه ٠

ملدة 100 ب كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

 ١ -- مساعدة تسخص خاضع الأحكام هذا القانون على الهروب من خدمة القوات المسلحة •

۲ علمه مهروب شخص خاضع الأحكام هذا القانون أو معزمه على العروب ولم يخبر قائده مذاك فى الحال أو لم يتخذ كل ما بامكانه من الاحتياطات التي تؤدى الى القبض على الهارب أو العازم على العروب يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون •

تفسياء عسكري

مادة 191 - (مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣) يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاصم لاهكامه غلب عن المحل أو السلاح أو المسكر الواجب عليه أن يكون نيه دون أن يرخص له بذلك بالطريقة القانونية ٠

# الفصل الداني جرائم التمارض والتشويه

مادة ١٥٧ سـ كل شخص خاضع المحكام حدا القانون ارتكب احسدي الجرائم الآتية:

١ - تمارضه بشكل أدى لانقطاعه عن الخدمة •

٢ ــ جمل نفسه قصدا غير صالح الخدمة مؤقتا أو نهائيا ، ليتعرب من الواجبات المسكرية •

يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

مادة ١٥٨ ــ كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب المجريمة الآثية :

شروعه في تلل نفسه و

يماقب اذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

واذا كان عسكريا فتكون المقوية العبس أو جزاء أقل منه م

# النمل الثالث جرائم الدغول فُ الفدمة بطريق النش

ماية 109 بد تلو شنفس تفاضع لأجكام هذا القانون ارتكب أحدم المراثم الآتية "

۷۸۸ ..... قفـــاء عَسكري

١ -- دخوله في خدمة التوات المسلحة مع أنه أحد عساكرها أم وقعل ذلك تبل أن يصل على الرقت التانوني و وبدون أن يستوفي الشروط التي تمكنه من الدخول ثانية في الخدمة العسكرية أو بأي طريقة من طرق الغش •

 ٢ ــ كونه له يد فى تجنيد شخص فى القوات السلحة مع علمه بأن ذلك الشخص يرتكب بدخوله الخدمــة جريمة بسبب مخالفتــه القوانين المسكرية •

٣ ــ مخالفته عمدا القوانين والاوامر المختمة بالخدمة المسكرية •
 فأ مسألة من المسائل المتطقة بدخول العساكر في القوات المسلحة •

يماتب بالمبس أو بجزاء أقل منه منصوم عليه في هذا القانون .

## الباب العادى عشر الجرائم المتطقة بالمعبوسين

عادة ١٦٠ ــ كَانَ شخص خاصع لأحكام هذا القانون ارتكب اهسدى الجرائم الآتية :

١ – الانراج بدون اذن تلنوني عن مصبوس موضوع في عهدته عمدا •

٢ -- تمكينه محبوسا موضوعا فى عهدته أو من واجباته التحفظ عليه
 من الهروب وهمل ذالاً منه عمدا أن بدون عذر متبول •

يماتب بالأشمال المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هـذا القانون ، وتكون المقوبة العبس أو جزاء أقل منه ، أذا أرتكب الجريمة المالا .

مادة ١٦١ -- كل شخص هلفسع الأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

كونة مسجوناً أو موجوداً في مطل تعت التحفظ الهانوش وهر أه شرع في الغرار •

قضاء عسكري.

يطقب أذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وأذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه .

## الباب الثاني عشر الجرائم المعلقة بالحاكم العسكرية.

مادة ١٦٢ - كل شخص خاضع الحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

 ا حكونه مطلوبا أو مأمورا رسميا بالتضور كشاهد أمام المحكمة المسكرية وتخلف عن العضور 6'

٢ – امتناعه عن حلف اليمين أو عن تأدية قول الشرف عندما يطلب
 منه ذلك قانونا أمام المحكمة المسكوية •

٣ — امتناعه عن اظهار ورقة موجودة في حوزته أو تحت سلطته مع أن اظهارها للمحكمة الازم قانونا .

إلى امتناعه وهو شاهد أمام المحكمة المسكرية عن الإجابة على سؤال مم أن اجابته المحكمة لازم قانونا .

يعاقب اذا كان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه ، واذا كان عسك يا يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

مادة ١٦٣ - كل شخص خاضع المحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

اهانته هيئة المعكمة اما باستعمال عبارات السفه أو التهديد ، واما باحداثه أى تمطيل أو خلل في اجراءات المكمة .

بماقب اذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه ، واذا كان عسكريا يماقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون . ۷۹۰ .....اع عسكرى

ويجوز المحكمة نفسها أن تصدر أمرا موقما من رئيس المحكمة بوضع ذاك الرتكب في الحبس لدة لا نتريد عن واحد وعشرين يوما •

## أأباب الثالث مشر جراتم الاخلال بمقتضيات النظام المسكري

مادة ١٦٤ - كل ضابط ارتكب الجريمة الآتية :

سلوكه سلوكا معيها غير لائق بمقام الضباط .

يماتب بالطرد أو بجزاء أتل منه منصوص عليه في حذا التانون .

مادة ١٦٥ ــ كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى المرائم الآتية:

١ حونه ضابطا أو عسكريا واتهم ضابطا أو عسكريا آخر تهمة
 باطلة مم علمه بائمها باطالة ٠

۲ سـ كونه ضابطا أو عسكريا وعند رغمه شكوى أو تظلم قدم عدا أتوالا باطلة تعس بشرف ضابط أو عسكرى آخر ، أو أغفى فى شكواه بعض الحقائق عمدا ٠

 ٣ ــ ارتكابه قعل السلوك الفاضح الدال على مخالفة الآداب أو مخالفة الناموس الطبيعى ، يماقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

مادة ١٦٦ - كل شخص خاصم الأعكام هذا الغانون ارتكب الجريمة الآتمة :

السلوك المضر بالمبيط والربط ومقتضيات النظام المسكرى • يمانيه بالمعيس أو بجزاء أكل منه منصوص عليه في عُذا التسانون •

تغييساء عسكري ٢٩١٠ - ٢٧٠١

ويشترط لاقلمة الاذعاء على مرتكب هذه الجريمة الا يكون الفط الذي ارتكبه مكونا لجريمة مبسوس طيبا في هذا القانون •

## الباب الرابع عشر

## جرائم القانون العام والقوانين الأغرى

مادة ١٦٧ سـ ( الفقرة الثانية ملفاة بقرار رئيس الجُعَوْرُيةُ التربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسخة ١٩٦٨ ) قال شخص خاصع المحالم صدا القانون الربية الجندى الجوائم، المتحوض عليها فا الجنائون السام الواتين الأخرى المعول بها ، يعاقب بالمقولة الملازة للمد الجريمة •

۷۹۷ .....

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢ اسئة ١٩٦٩ بشان رد الاعتبار عن الاحكام الصادرة من الماكم العسكرية (١)

### باسم الأمة

#### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من المستور ؟

وعلى قانون الاجراءات المبنائية الصادرة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، والقوائين المعدلة له ؛

وعلى المقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط المخدمة والترقية لضباط القوات السلحة ، والقوانين المعلة له ؛

وعلى المقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط المخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، والقوانين المعلة له ؛

وعلى قانون الأحكام المسكرية الصادر بالقانون رقم 70 لسنة ١٩٦٦ ، والقوانين المعلة له ؟

#### قرر القانون الآتي :

مادة 1 ستختص المحاكم المسكرية برد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة صدر بها الحكم من تلك المحاكم و ويصدر الحكم برد الاعتبار من المحكمة المسكرية المليا التى يقع في دائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه و

مادة ٢ \_ في تطبيق أحكام هذا القانون تخضع الأحكام الصادرة

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢ يناير سنة ١٩٦٩ ـ العدد الأول ٠

بعقوبة من العقوبات الأصلية المسكرية الولردة بالفقرتين الثانية والثالثة من الملدة ١٢٠ من قانون الأحكام المسكرية المقواحد المتبعة في رد الإعتبار عن أهكام المجنع ٠

مادة ٣ سيتدم طلب رد الاعتبار الى قائد المحكوم عليه الذى يديا الى النيابة المسكرية التى تقع ف دائرة اختصاصها الوحدة ويقدم الطلب من غير الخاضمين لقانون الأحكام المسكرية الى النيابة المسكرية الداخل ف اختصاصها محل اقلمة الطالب •

ويجب أن يشتعل الطلب على البيانات اللازمة اتعين شخصية الطلاب أن بيين غيه تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي اتام فيها من ظلّة المين •

مادة ؟ ... تجرى النيابة المسكرية تعقيقا بشأن الطلب الاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من توقت المكم عليه ومدة تأك الاقامة والوقوف على سلوكه ووسائل ارتزاقه وبوجه عام تتقمى كلف ما تراه لازما من المعلومات وتضم التحقيق الى الطلب وترفمه الى المحكمة المسكرية المفتصة في الثلاثة أشهر التألية لتقديمه بتقرير يدوّن فيسه رئيها ويبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب:

- ١ ـ صورة الحكم الصادر على الطَّالب ٠
  - ٢ ــ شهادة سوأبقه ٠
- ٣ \_ صورة تقاريره أو نماذجه اذا كأن من المسكريين •
- إ مستفرجات الأحكام المسادرة فسد الطالب اذا كان مسن
   المسكرين »

ه ـ تقرير عن سلوكه أثناء وجوده بالسجن ٠

٧٩٤ :....٧٩٤

مادة • مستنظر المحكمة الطلب وتفسل غيه أن غرفة الداولة ويهوز لها سماع الوال النيابة المسكرية والطالب كا يجوز لها استيفاء ما تراه لازما من المطومات ويكون اعلان الطالب بالمضور ونترا المفادة ١٨ من تانون الاحكام المسكرية •

هادة ٢ - يلزم تواهر الشروط المعررة فرد الااعتبار، وخط العسانون الإحكام الإجراءات المجائلية بالنسبة لمجرائم العانون المحام وجرائم عانون الأحكام المسكرية فيما عدا شرط المدة بالنسبة الجرائم الواودة بالمواد ( ١٩٦ - ١٩٦ / ١٩١ ( فقرة ٢ ) ، ١٩٢ - ١٩٢ / ١٩٠ / ١٤٠ و ١٤٠ / ١٩٠ / ١٩٠ ( فقرة ٢ ) ، ١٩٠ / المدرية المحكون سنتين أذا كانت

علاة ٧ — متى توافرت الشروط الواردة بالمادة السابقة تحكم ألمكمة برد الاعتبار أذا وأت أن ساوك الطائب منذ مبدور المحكم عليه يدينو إلى المبتة بتكويم نفسة •

مادة ٨ مد ترسل النيابة السكرية طورة من خُكم رد الاغتبار الى ادارة المحاكم السكرية للتأشير به ظي هامش الحكم السادر بالمغلوبة وتأمر بأن يؤشر في الملفات والنهاذج السهرية وفي قلم السوابق اذا كان من الأحكام التي تحفظ عها صحيفة بقك الجهة .

مادة ٩ - الأحكام الساهرة، من المعلكم المسكرية في طلب رد الإعتبار أهكام نهائية ولا يجهز الطمن فيها الا بطلب اعادة النظر المطأ في تطبيق المتانون أو في تاويله •

 ١٠ مادة ١٠ - يقدم طلب إعادة النظرية، النبياية الحسيكيية لو مسن المحكوم عليه الى علم كتلب المحكة التي اصدرت المحكم طلال هسة عشر الفسساء عسكري .....ا

يوما هن تاريخ المحكم ويتضمن الطلب بيان المحكم والأسباب التي بني عليها الطمن ه

مادة 11 سيحال طلب اعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه الى محكمة عسكرية عليا آخرى تنظره وتلمسل لهيه فى غرفة الداولة ويجوز لها سماع أتوال النيابة المسكرية وطالب رد الاعتبار ويكهن لها فى حالة قبول الطمن الغاء الحكم الملمون فيه والفصل فى ظلب رد الاعتبار •

ملاة ۱۲ اسالا يجوز طلب اعادة النظر فيا حكم رد الاعتبار أكثر من مرة واحدة .

مادة ١٣ ســ لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة .

مادة 18 سدادا رخض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه غلا يجوز تجديده الا بحد مضى سنتين ، أما في الأموال الأخرى عيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها ه

مادة 10 سيجوز الناء الدكم الصادر برد الاعتبار أذا ظهر أن المكوم عليه مدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها أو أذا حكم عليه بمد رد الاعتبار في جريمة وقمت تبله ويصدر الحكم في حذه المالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناء على ظاب الثيابة السكرية و

مادة ١٦ سـ يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خال الأجها الآجها الآجها الآجها الآجها الآجها الآجها الآجها المحكوم عليه حكم بعقوبة أنا جناية أو جنحة مما يحفظ عنسة صحيفة بقلم السوابق :

(1) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو المناء أشياء مسروقة أو نصب أو نميانة أمانة أو تزوير أو شروع في خذه الجرائم وفي الجرائم المصوص عليها في المواد ٧٩٦ ..... قفيساء عبيكري

٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ من قلنون المقوبات وفي الجرائم المنموص طيها في المواد ١٤٣ - ١٤٥ من قانون الأحكام المسكرية متى مضى عـلى تنفيذ المعقوبـة أو العفو عنها أو سـقوطها بعضى المـدة الثناء عشرة سنة ١٠٠٠

(ب) يالنسبة الى المحكوم عليه بمقوبة جنعة فى غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ المقوبة أو المفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا وكانت المقوبة قد سقطت بعضى الدة فتكون الدة اثنتى عشرة سنة •

مادة 18 س يترتب على رد الاعتبار محو المكام القاض بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من العقوق وسائر الآثار الجنائية .

مادة 19 - لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على النير نيما يتملق

بالحقوق التي تُترتب لهم من العكم بالادانة وعلى الأخس فيما ليتعلق عالرد والتجويضات

مادة ۲۰ سايلني كل نص يخالف أحكام حذا القانون

مادة ٢١ سـ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قسوة

القانون ، ويممل به من تاريلخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ شوال سنة ١٣٨٨ ( أول يناير سنة

## قانون رقم 11 أسنة 1977 في شان رد الاعتبار عن الاعكام الصادرة من المعالمي أأستقرية (١)

باسم الأمة رئيس الجمهورية

قرر مطلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة 1 سا تفتم المحلكم المسكرية برد الاعتبار الى ذل محكوم عليه بعدية في بيناية أو جبّحة صدر بها الحكم من المجانس المسكرية .

ويضدد الحكم برد الاعتبار من المحكمة العسكرية العليا التى يقع بدائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه .

هادة ٢ سيجب لرد الاعتبار توافر الشروط المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية وتعتبر عقوبة الليمان المنصوص عليها فى المادة ١٧٠ من قسانون الأحكام المسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٣ عقوبسة جناية وتعتبر سسائر المجزاءات الادنى المنصوص عليها فى المادة المذكورة عقوبة جنمة ٠

<sup>(\*)</sup> الجريدة الرسمية في ١٨ مارس سنة ١٩٧١ ـ العدد ١١ ٠

قضياء عسكرى .....قضياء

هادة ٤ سـ ترسل النيابة المسكرية صورة من هكم رد الاعتبار الى وحدة الطالب وصورة منه الى السجلات المسكرية وتأمر به في المفات والنماذج المسكرية وفي تلم السوابق اذا كان قد هفظ عنه صحيفة بطك المجهة .

### مادة o ــ يرد الاعتبار بحكم القانون :

( أولا ) الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة فى جريمية سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو غيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم وفى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٥٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات وفى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٤٦ و ١٤٧ فقرة (٤) من قانون الاحكام المسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٣ متى مضى على تنفيذها أو الدنو عنها أو سقوطها اثنتا عشرة سنة بغير أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة فى جناية أو جنحة حفظت عند صحيفة بقلم السوابق ه

( ثانيا ) الى المحكوم عليه بمقوبة جنحة فى غير ما فكر متى مضى على تنفيذ المقوبة أو العفو عنها ست سنوات ــ بغير أن يصدر عليه خلالها حكم بمقوبة فى جناية أو جنحة حفظت عنه صحيفة بقلم السوابق الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت المقوبة قد سقطت فتكون المدة اثنتي عشرة سفة "

۱۸۹۳ وذلك بعنى أربع سنوات فى حالة الحكم بعنوبة الجناية وسنتين فى حالة الحكم بعنوية الجناية وسنتين فى حالة الحكم بعنوية الجنعة على تنفيذ المقوبة أو العنو عنها أو سقوطها بعنى المدة بغير أن يصدر خائل تلك الآجال على المحكوم عليه حكم مسايحة نقلم السوابق أو يدون بالمفات والنماذج المسكرية ،

مادة ٧ - تسرئ أحكام هذا اللقانون على الاحكام الصادرة من المحاكم المسكرية فى الجرائم التى وقعت بالمخالفة لاحكام قانون الاحكام المسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ .

مادة ٨ سـ تسرى أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الاحكام الصادرة من المحلكم المسكرية فيما لم يود به نس ف هـــذا المقانون ٠

ملدة ٩ سينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ييصم تعذا القانون بخاتم الدولة ، وينغذ كقانون من قوانينها ،

هدر برياسة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٣٩١ ( ١٣ مارس سنة ١٩٧١ ) • 

## التمميزات التشريعية الموضهج

					_
النشع صفعة	مكان	اداة التعبيل	م <del>ك إن</del> النشور من	النبيس المقبل	1
ملتة	ملحق		من	у	
			ż		. 1
		t		:	₹.
		<b>,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,</b>		,	۳
******		***************************************		************************************	•
					• {
		***************************************			
		4	······i		
, i	**********	,	•••••i••••••	<u></u>	۹
,			**********	.2	١٠
		)	******		11
,		************************************			14
h				***************************************	14
. ,		******************************	**********	**** **********************************	11
				***************************************	10
		***************************************			۱۷
			**********	1	۱۸
		****	da*e		19.
					٧.
			1		

ساء عسسكرى	۰۰ قفیہ	 A+1
- •		

# التعميات التثريعية البوضوع

مكان النشر ملحق صفحة		اداة التعديل	مکسان ۱۱۰۰	النمن للفثل	
مشتة	ملحق	الداة التعديل	مكسان النشسر ص	→ المبش للفندل	
					,
	**********		-	***************************************	٧
					T
		***************************************			
**********		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,			3
••••••	*******		*************		v
*********			************		A
					٩
	***********			14 00 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1.
*********	*******	90 4 A B 20 6 0 A B 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 1		***************************************	11
***********	********	************************************		, ,	17
**********	*********	***************************************	.,	**************************************	18
**********		***************************************			10
		<b>)5~0</b> 000,0~0~10000000000000000000000000000	***********		13
*********	********	***************************************	***********		14
**********					14
	*********		A		γ.
*********	*********		**********		····

<del>ئەرسىنىسىنىرس</del>. .------- ئ<del>ەرسىنىسىنىرى</del>س

#### فهــــرس الجزء التاسع عشر .

الصف	الموضوع
٥	طون بالدولة والقطاع العام
٥	القسم الاول ـ عاملون مدنيون بالدولة
٧	ــ القانون رقم ٤٧ لسـنة ١٩٧٨ پاصـدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
٧٢	ـ قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ باصدار اللائمة التنفيذية لقانون نظام الصاملين المدنيين بالدولة
	<ul> <li>القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية</li> </ul>
10	<ul> <li>القانون رقم ۱۲۰ اسنة ۱۹۸۰ لعلاج الآثار المترتبة</li> <li>على تطبيق القانون رقم ۸۳ اسنة ۱۹۷۳ بشان تسوية</li> <li>حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ····</li> </ul>
٠٣	- قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين
	م قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الاجانب
11	- قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف العاملين الذين يقومون باعمال مؤقتة
17	م قرار وزير التنمية الادارية رقم ، لسنة ١٩٧٩ بشـان توظيف التماملين المتدرجين
	ب قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ اسنة ١٩٨٣ بشان قواعد حساب
۲٠	مدد الخبرة العملية عند التعيين العاملين المؤهلين -

All the second s		
مفحة	الموضموع	
172	الادارية رقم ۵۵٤۸ لسنة ۱۹۸۳ بشأن كيفية حساب مدد الخبرة العملية للعاملين غير المؤهلين	
144	ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال	
170	القسم الثانى عاملون بالقطاع العام	
170	ـ القانون رقم 24 لسنة 1978 باصدار قانون نظام العاملون بالقطاع العام	
	ـ قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة	
*14	والوحدات الاقتصادية التابعة لها ( القطاع العام ) ····	
277	القسم الثالث _ تشريعات مشتركة	
YTL	<ul> <li>القانون رقم ۱۱۱۱ لسنة ۱۹۵۱ في شأن عدم جواز توقيح</li> <li>المجز على مرتبات الموظفين والمستمقين أو معاشلتهم</li> <li>أو مكافاتهم أو حوالتها ألا في احوافي خاصة</li> </ul>	
YTY	_ قرار رئيس مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٧/١ بتحديد آيام العطلات المصرح بالتغيب فيها للموظفين والمستخدمين المسيديين واليهـود	
YTA	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
٧٤٠	_ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشان الفصل بغير الطريق التاديبي	
717	ــ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشان الترخيص بمفر كبار العاملين بالدولة والقطاع العــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
711	- القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٧٤ في شان تكليف الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان وافراد هيشات القمريض والفنيين الصحيين والفئات الطبية الفنية المباهدة ٠٠	

¥-0	
بفحة	الموضسوع الع
YEA	- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصميح اوضاع العاملين المدنيين بالدوا والقطاع العام
***	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بعدم جواز الجمع بين وظيفتين
770	<ul> <li>القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شان المهندسين المصريين</li> <li>خريجى الجامعات والمعاهد المصرية</li> </ul>
777	- القانون رقم ٤٦ أسنة ١٩٧٧ في شأن اقراض العاملين . بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام
741	- قرار وزير الاوقاف رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شان قواعد
	- قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۱۹۸۵ آسمنة ۱۹۸۵ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارین وممثلی
YAY	الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة
FAY	التعديلات التشريعية للمؤضوع
711	عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	- القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۵۰ بغرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الاراض الزراعية
۳	التعديات التشريمية للموضوع
۲٠١	علم الدولــــة
٣٠٣	- القانون رقم ٧ لمبنة ١٩٤١ بشأن رفع العلم الوطنى وأعلام الدول الآجنبية
<b>7. Y</b>	رس القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٤ بشان العلم المصرى
7.1	التعديانات التشريعية للمؤخوع
711	<u>مسـل</u>
*1*	( اولا ) قانون العمل
T1T	- القانون رقم ١٣٧ لمنة ١٩٨١ باصدار فيانون العمل

زم	4
لمبقحا	الموضـــوع
۹٠	ثانيا ) القرارات المنفذة لقانون العمل
r1.	_ قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الجهات الادارية المختصة بتطبيق احكام قانون العمل رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١
r¶Y	- قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية تتنظيم الحاق الممريين بالعمل في الخـــــارج
1.0	_ قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢ بشان التحكيم الطبي
1 - A	ــ قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٥ لمنة ١٩٨٧ بتحديد المنشات وأجهزة الملامة والصمة المهنية وجهات التدريب
£1A	- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ في شان الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في اماكن العمل
170	ــ قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ بشان تحديد المواسم والاعمال الموسمية التي يجوز فيها عدم التقيد بلحكام المواد ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٥ و ١٣٥ مـن قــانون العمـل
177	ـــ قرار رثيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصاعبة
£ <b>7</b> 93	- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٠٨ لمنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولمة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العمام والخماص
	- قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم 18 لسنة

۱۹۸۳ بتحدید الحالات أو الآعمال التي يجوز استمرار العمل فيها دون فترة راحة ......

بفحة	الموضيوع الم	•
111	ب قرار وزير العولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٨ اسنة 1٩٨٠ بتحديد الاعمال الشاقة والمرهقة التي يمنح العاملون فيها فترات راحة تحتسب من مساعات العمل الفعليسية	
<b>733</b>	قرار وزير الدولة للقوى الصاملة والتدريب رقسم ٣٢ لمنة ١٩٨٧ بتحديد الاعمال المتقطعة بطبيعتها التى يجوز وجود العامل بها في مكان العمل اكثر من احدى عشرة ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد	
££A	- قرار وزير القدى العاملة والتدريب رقدم ١٦ لمنة ١٩٨٩ بشأن استثناء بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم الاغلاق الاسبوعى للمنشآت وقحديد مواعيد الاغلاق الليلى	
101	<ul> <li>قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقام ١٨ لمنة ١٩٨٧ لمنة ١٩٨٧ ليتحديد الاعمال التجهيزية والتكميلية التي يتعين انجازها قبل او بعد انتهاء العمل واعمال الحراساة والنظافة</li></ul>	
107	ــ قرار وزير الدولة للقوى العــاملة والتدريب رقــم ١٢ لمنة ١٩٨٧ في شأن تحديد الاعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الاحسدات فيهـا اذا قلت مسنهم عن ١٥ مســسـنة	
[88]	قرار وزير الدولة للقوى العباملة والقدريب رقب ١٣ لمنة ١٩٨٧ في شأن تحديد الاعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الاحداث فيها أذا قلت منهم عن منع عشرة سينة	
£6A	ـ قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٤ لسلة ١٩٨٧ في شان نظام تشعّيل الاحداث والظروف والشروط والاحوال التي يتم التشعيل فيها السند	
٠٢3	- قرار وزير الدولة المقوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ اسنة ١٩٨٧ بشان تنظيم تشفيل النساء ليلا	

, فهسسسسسوار	••••••	A=A
--------------	--------	-----

المشمة

لمقحة	. الموضموع
177	ــ قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لمنة ١٩٨٢ في شان تمديد الاعمال التي لا يجوز تشغيل النمساء فيها
	قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن دور الحضانة
177	ــ قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٧ في شأن الوسائل التي تكفل حسن سير تغتيش العمل ليلا وفي غير اوقسات العمل الرسـمية
439	- قرار وزير العمل رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم الاجراءات التي تتبع في الترشيح والانتخاب لاعضاء من العاملين في مجالس ادارة شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية
211	
177	( ثالثا ) قانون النقابات العمالية
FV3	ــ القانون رقم ٣٥ لدنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمــــــــــــالية
017	التعديلات التشريعية للموضوع
011	غــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٢٣	المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ بشان جريمة الغدر
OYA	التعديلات التشريعية للموضوع
٥٢٩	قفياءقف
071	القسم الااثل ـ في قانون السلطة القضائية
۱۳۵	- قرار رثيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية
7.7	القسم الثاني - في قوانين الرسوم القضائية
	ــ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية

*****	••
لعبقحة	الموضيوع
777	القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۵۶ بالرسوم اسام المحاكم الشرعيــــة
777	الجنسسانية الجنسانية
171	<ul> <li>القانون رقم ١ لسنة ١٦٤٨ باصدار قاتهن الرسوم امام محاكم الاحوال الشخصية للولاية على المال</li> </ul>
BAF	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم الهافي لدور المحسسساكم المحسسساكم
PAF	القسم الثالث _ قوانين قضائية مختلفة
7.41	ـ القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظلم القضائي العام على بعض المناطق التابعة لاقسام المدود · ·
	ــ المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة . أمام جهـات القضاء
۷۱۳	- القانون رقم ۸۸ لسنة ۱۹۲۱ بتطبيق النظام الادارى . العادى والنظام القضائى العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الآحمر ومطروح والوادى الجـديد
rıy	<ul> <li>القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشان تطبيق النظام القضائى</li> <li>العام فى المواد الجنائية فى محافظة سيناء</li> </ul>
YIA	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ بشان المجلس الاعلى للهيئات القضائية
VYY	قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 101 لسنة ۱۹۷۱ في شأن بدل الانتقال الثابت لاعضاء الهيئات القضيينات
YYA	ــ القانون رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۸۰ بانشاء محاكم امن العولة ــ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۳٤۷ لسنة
٧r٠	١٩٨١ بانشاء المركز القومى للدراسات القضائية
	C. S. H. T Arth . raf a. rtl

	App.
يقعة	الموشسوع الد
777	قفساء عسكرى ر
<b>V</b> 11	_ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باسمار قانون الاحكام العسب كرية
<b>V</b> 1Y	ــ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشان رد الاعتبار عن الاحكام الصادرة من ألمحكم العسكرية
<b>V</b> \A	- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ في شان رد الاعتبار عـن الاحكام العمام المادرة من المجالس العسكرية
A+1	التعديلات التشريعية للموضوع
A-1	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

#### للسلاف

١ - العجز تحت يسد البنسوك١
٢ - العجز الاداري عليا وعبالا سنة ١٩٦٧
٢ ونازمات التنفيذ في المواد المنفية والتجارية سفة ١٩٦٩
<ul> <li>الطمن في الأحكام المنشة والتجارية بسنة ١٩٧٥</li> </ul>
ه المجز الإداري علما وعبلا ( طبعة ثقية ) سنة ١٩٧٦
١ ۦ المحير الاداري عليا وعبلا ( طبعة ثلاثة ) سنة ١٩٨١
٧ - طرق الطمن في الاحكام المنفية والتجارية ( طبعة ثانية ) سنة ١٩٨٢
<ul> <li>٨ ــ الوجرز ف التظرية العلبة فلالتزام مسئة ١٩٨٤</li> </ul>
٩ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية ( طبعة ثانية ) سنة ١٩٨٨
١٠ الاستثناف في الاحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٨٩
۱۱ س مدونة النشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية ( مدنى - تجارى مرادمات - اثبات ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التضريع والقضاء والتعليقات اللتهية ( ٥ كالصبر ) صفة .١٩٧
۱۲ س بدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الفاصحة ( احسوال شخصية - اصلاح زرامى - تلبينات اجتماعية - حجز ادارى - مل بدنى بالحكومة - مبل بالقطاع الخاص البدن الماكن ) مجمومة يتم تزويدها دوريا بالجسديد في التضريع والقضاء والتطبيقات النتهية ( ٨ كالسير ) مسئة ١٩٧٣
<ul> <li>١٣ ــ الموسوعة اللهبية المبادىء القانونية التي اصدرتها محكمة القفى</li> <li>١٩٣١ ــ المرية بدائرتيها المدنية والجنائية ــ منذ انشائها في علم ١٩٣١ وحتى علم ١٩٧٩ ( ٢٠ مجلدا و ٢ فهرس ) صنة ١٩٨١</li> </ul>
<ul> <li>١٤ ــ المدونسة اللهبية للبهاديء المقانونية التي اصدرتها محكمة النقض</li> <li>١٤ ــ المحرية بدائرتيها الجنائية والمدنية ــ صدر منها حنى الآن :</li> </ul>
( 1 ) المدد الأول بن الاصدار الجنالي : يشم بيادي، مام ١٩٨٠ .
(ب) المدد الاول من الاسدار الدني : يشم ببايء عام ١٩٨٠ .
(م) المدد الثاني بن الاصدار الدني : يضم بباديه الدوة بن أرل ما دوده حركة براده ما 1842 (الإماد)

- (8) المدد اللقى من الاصدار الجفلى: يشم ببادىء الدورة من أول
   مام 1944 متى آخر يؤثية عام 1940 .
- ( a ) المعد الثالث من الاسدار الدني : يضم مباديء الدرة من أول
   اكدربر مام ١٩٨١ عتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .
- (و) العدد الثالث من الاصدار الجنائي: يشم مبادىء الفترة من اول اكتوبر عام ١٩٨٥ حتى آخر يونيه عام ١٩٩٠٠
- ۱۵ موسوعة بصر كالشريع والقضاء : تتنين موضوعى لكافة النشريعات الممول بها في مصر حتى بستوى الغرار الوزارى -- الصافرة بنذ مام ۱۸۵۶ وحتى يوبنا هذا وفي المستقبل بافن الله -- بمدلة وبعا لاغر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها فرتبيا هجاتيا ، ومطنا عليها باهم وأحدث المبادىء التقوتية الذي ترينها وتقررها بحسكنا النقض والادارية الطيا .

وقد مندر منها حتى الآن :

- المجزء الأول : يضم : بتدبة ؛ عرض بوضوعى أبادىء القضاء في بادة التشريع ؛ الدستور ؛ القانون الدنى .
- الجزء اللقى: يضم: قانون التجارة ؛ القانون البحرى ؛ قانون الاثبات ؛ قانون الراغمات .
- المجرّد الثالث: يضم: تاثون المعسوبات ، تاثون الإجراءات الجثائية ، تاثون التعفى الجثائي .
- الجزء الرابع: يضم تشريعات: اللر وبناعف: الجسائب الجناعات ويظاهرات وتجبعر الحداث العزاب سياسية الحوال شخصية الحوال بفئية.
- الجزء الغلبس: يضم تشريعات: اذاعة وظيلايون ، ازهر : استثبار المسال المسربي والاجتبى ، استمسلاح الاراض ، اسكان ، اسلمة وذخائر وبارتعات .

- العاد النسانس: بقسم تشريعات: اشياد هدادة » امسالاح
   زرامي » أمياد وبواسم » ابن الدولة » ابواق الدولة.
- الجزء السابع: يقام تشريعات: ابوال مسادرة ؛ لوسسة وأتواط مدنية : ابجار الأماكن ؛ يامة متجولون ؛ بترول وثروة معدنية ؛ براءات الاختراع والملكية السفاعية .
- الجزء الثابن : يضم تشريمات : بريد ) بناء وهدم ) بورصفت )
   تأبيم 6 تأبين .
  - الجزء التاسع: بضم تشريمات النابينات الاجتماعية .
- الجزء العاشر : يشم تشريعات : تجارة داخلية ؛ تشليط هيى ؛
   تربية وتعليم ؛ تسول ؛ شريع .
- الجازه المعادى مباشر : يضم تصريعات : تصنيع واستيراد ) تعادي .
- الجزء الثاني عثر : يفسم تثريمات : تعبئة عاسة والمساء ،
   تعليم عالى ، تعدير وتغطيط عمرانى ، تلوث الهيئة .
- الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تموين وتسعير جبرى ،
   تنظيم وادارة ، تيميرات بسبب الحرب ، القافة ( فنون واداب ) ، ثورة يوليو ١٩٥٧ ، جبانات ، جمارك .
- الجزء الرابع عشر: يضم تشريعات: جمعيات ومؤسسات خاصة ،
   جنسية ، جوازات السفر وأقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صحى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى ( ادارة محلية ) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور ،
- الجزء الخامس عشر: يضم تشريعات: حفان وتعياك ، دعارة ،
   دعاية واعلان ، دفاع مدني وشعبى ، دمغة ، دور الكتب والوثائق ،
   ديانات غيير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رق وعرف ، زراعة .

- الجزء المادس عفر: يضم تشريعات: سجون ، سكك منحيدية ،
   سلك دبلوماس وقنصلى ، سمسرة عقارية ، سخدات التنمية ،
   سياحة وفنسادق ، شباب ورياضة ، شرطة واسن عام ،
   شمركات .
- الجزء السابع عشر: يضم تشريعات: شعار الدولة وخاتعها ، شهادات إدارية ، شهر عقارى وتوثيق ، شسواطىء ، ششون اجتماعية ، صحافة واعلام ، صحة ونظافة عامة ، مناعة حربية ، صناعة مدنية ، صيارفة ومحصلون ، صيد ، صيدلة ودواء .
- الجزء الثامن عشر: يضم تشريعات: ضرائب ورسوم ، طب ومهن
   ومنشات طبية ، طرق وكبارى ، طيران مدنى .
- الجزء التاسع عشر : يضم تشريعات : عاملون بالدولة والقطاع الله م : عزب ، علم الدولة ، عمل ، غدر ، قضاء ، قضاء عسكرى .

رقم الايداع ٤١٥٠ لسنة ١٩٩٢ مطابع سـجل العـرب

